

العلاقات السياسية الدولية

في ضوء القانون الدولي العام

دكتور

أحمد سليم العمرى

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بكلية التجارة.

جامعة فؤاد الأول

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد الدين



العلاقات السياسية الدولية

في ضوء القانون الدولي العام

وكتبه

أحمد سويلم العمري

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بكلية التجارة

بجامعة فؤاد الأول

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع عماد الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن العلاقات السياسية الدولية وسيرها بما يلائم توطيد السلام وتوثيق عرى التعاون بين مختلف الشعوب في مقدمة ما يشغل أذهان المفكرين وكبار الكتاب اليوم . وإن مشكلات العالم الدولي الحديث والدستور الذي يناسبها توأمان يولدان وينموان سوياً ، وقد برزت هذه الظاهرة في حاجة الأمم بعضها إلى بعض ووجوب تدعيم التعاون الاقتصادي والثقافي بينها . ومهد لوجوب تعاون الأمم لإطراد سرعة المواصلات وتزايد وسائلها وتنوعها وتقريب المسافات البعيدة من أدنى الأرض إلى أقصاها . غير أن كفاح الدول الكبرى في سبيل السيطرة على المادة الأولية والأسواق ومسالك البر والبحر ، وتعدد الظروف التي أدت وتؤدي إلى الاحتكاك والتنازع ، ووسائل الحرب الحديثة ونتائجها وما تجره من ويلات وخراب ، وإزهاق أرواح الملايين من خيار شباب الأمم التي تقود دفة المدنية ، ودك معالم الحضارة المادية التي تنفياً ظللها دكا شاملاً ، وزوال معالم الحياة في بلدان برمتها بفعل غارة جوية أو قنبلة ذرية كما شاهدنا في نهاية الحرب العالمية الثانية في هوراشيا ، ودهاناجازاكي ، كل هذه الظواهر والاحداث أفلقت وتقلق الساسة وذوى الرأي وتقض مضاجعهم وتحفز بهم إلى سرعة العمل متضامين لوضع حد لآلام الانسانية ولاستثمار تقدمنا المادي بما يساعد على توثيق روابط التعاون بين الأمم .

ومن أصدق الصور على فظاعة الحروب اليوم وضرورة وضع حد لها وعلاج الجشع السياسى وتدعيم القانون الدولى ما حل بألمانيا بعد أن ألقت بسلاحها بلا قيد ولا شرط . فقد شاهد المظفرون الذين تغلغلوا فى قلبها مدنها الصناعية الكبرى وقد كانت عامرة ، خرابا بلقعا . ووجدوها تنعى من بناها ، إذ دمرت جل مصانعها ونسفت دورها وتحفها وآثارها التى كانت خير شاهد على تطور المدنية من عهد بعث العلوم إلى اليوم فتحولت من شجرة يانعة وارفة الافنان مفعمة حياة وقوة كأنها شجرة الزيتون الباسقة ، تلك الشجرة الشعبية المحبوبة هناك التى ترمز إلى ألمانيا وأهلها ، إلى فحة سوداء وقد احترقت عن آخرها تشير إلى أن : هنا كانت ألمانيا . ورأينا مثل ذلك فى خرائب روسيا الواسعة ومدنها وقراها ووديانها المزدهرة التى كانت ساحات للمعارك وللإكر والفر أو هدفا حريبا لاختضاع العدو وإذلاله أو سلبا للتسلط على مستعمرات الشرق وكسر شوكة الدول المتحالفة هناك . وعم التدمير والحريق ونفى البوم فى البلدان الصناعية فى غرب أوروبا التى اتخذت مطية لتحطيم الجيش النازى وتدمير أداة الحرب الألمانية وكذلك فى العواصم الكبرى كلندن التى سطت عليها أسراب الطائرات بغية تدمير الرأس المدبرة التى تقود الحرب وتنظم إدارة دفتها حتى ينتهى الامر بالتسليم وأيضا فى الموانئ والشواطئ التى اتخذت وسيلة لتسهيل عمليات الغزو وفتح جبهات جديدة تنهك من قوى العدو المحتل لينتهى به الامر إلى الهزيمة . والخلاصة فما خلفته الحربان العالميتان الأولى والثانية من خسائر جسيمة يصعب تعويضها ومن مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة التعقيد حدت إلى المبادرة بالعمل على اتساع مجال القانون الدولى وضرورة تدعيم اختصاصاته وسلطانه ومدته بقوة تنفيذية لاحترام نصوصه وإلى التفكير فى صياغة دستور عالمى شامل ينظم العلاقات السياسية الدولية على وتيرة الدساتير القومية التى بنيت على حقوق الانسان . وهدف هذا الدستور هو أن :

(١) يجعل هذه العلاقات أكثر انسانية وعدالة ويسوى بين شخصيات

الدول المعنية أمام القانون من الناحيتين النظرية والعملية .
(٢) يحاول أن يحد من استغلال الأمم القوية للضعيفة واستنزاف ثرواتها وتسخير أبنائها لسلطان التوسع والاستعمار ولصالح الصناعات الغربية وخاصة الثقيلة التي لا يشتد ساعدها ويتضاعف نشاطها الا لتصبح نذير شر مستطير وإيذانا بأشغال نيران الحرب بعد إعداد الأسلحة وسائر معدات القتال اللازمة .

(٣) يبذل قصارى جهده في نبذ الحروب وتسوية الخلافات بين الدول بالحسنى بواسطة هيئة عالمية لها هيبتها واحترامها ، وقراراتها ليست مجرد حبر على ورق ، وإنما تكون مشمولة بالصيغة التنفيذية ومعززة بالقوة التي تجعلها سارية .

وعصر اليوم عصر مضطرب يغرق العالم خلاله في لجج من الدماء ، ويكاد يحتدم القتال باستمرار ويحقق الساسة أطماعهم في التوسع وتنفخ جيوب بائعي الأسلحة والمدافع وكبار رجال الأعمال وتعم شركات الاحتكار والامتياز وتصاب إمبراطوريات بالتخمة على حساب أخرى تصاب بفقر الدم بل قد تهضى وتزول من العالم الدولي كما حصل للإمبراطوية العثمانية والإمبراطوية النمسا والمجر في الحرب العالمية الأولى ، ولاتغير الأطماع السياسية وزنا لأراقة الدماء وتدمير الثروات والقضاء على المدن الزاهرة العامة وشلل التعاون الدولي والتجارة العالمية وتكبيد الحكومات والشعوب مالا طاقة لها به من نفقات وتعويضات الحروب وتشيت شمل الأسرات وازدحام المستشفيات والمستوصفات بالعجزة والمقعدين من جرحى الحرب ومشوھيها وانتشار صحارى الموت تكسوها الصلبان الخشبية وهي البطاقة المشنومة للحرب تركها أينما مرت ، فكل هذا ثانوى في سبيل الاستعمار والتعطش إلى التسلط .

ودرستنا ترمى إلى بيان الخطوات التي سارتها العلاقات السياسية الدولية منذ القدم إلى يومنا هذا ، مع الاهتمام والتوسع في بحث طبيعة العلاقات

السياسية الحديثه منذ قيام الثورة الفرنسية والنداء بحقوق الانسان ، ثم مع مقارنة روح القانون العام فيما بعد الثورة الفرنسية بروحه القائمة اليوم ، باعتبار أن هذه الحقوق قد بثت في الشعوب القوة والحياة والكرامة يجعلها صاحبة السيادة والسلطان في إدارة شؤونها والبت في مصائرهما ولم تعد كالسكرة صولجانها رغبات السادة والامراء أو كالريشة في مهب أطاع الحكام فهي فاتحة عهد جديد من النور والحرية، ولكنه مع الأسف أصيب بصدمات شديدة من جراء الاطاع الاستعمارية للأمبراطوريات الصناعية.

وقد توخينا في بحوثنا تحليل شتى التحولات التي دخلت على العلاقات السياسية قديمها وحديثها حتى يمكن في ضوءها معرفة كيف سار القانون الدولي في طريق النمو والازدهار ، وكيف تحول من مجرد عرف متبع في بعض النواحي والأحوال إلى قانون يبشر مع شيء من العزيمة وحسن النية بقرب نجاح تبويبه تبويبا شاملا ، وكيف انبثقت منه موثيق حسن التفاهم والوثام بين الأمم . ولم نغفل بهذه المناسبة بيان جهود بعض الساسة في وضع حد للنزاعات المسلحة والحروب مع شرح صعوبة الهدف وأن السبيل لا تزال تعترضها العقبات الجسام .

ولم يفتنا كذلك بيان أثر العلاقات السياسية الدولية في الحروب وكيف يزعم شيطان المنازعات المسلحة ماتبنيه الانسانية بجهودها وكفاحها من مبادئ سامية هي الحجر الاساسي للقانون العام . وبيننا أيضا شدة الحاجة إلى أحكام القانون الدولي في حالة النزاع المسلح ، وشرحنا قضية السلام ونبد التطاحن والحروب . وكيف اتسع نطاق القانون الدولي ونشر أجنحته العريضة على الأمم في العالمين القديم والحديث ، وكيف أصبح وقد كان مقصوراً على بعض الأمم المتمدينة ، قانونا عالميا يطوى في ثوبه الفضفاض الواسع مختلف الأمم كبيرها وصغيرها . والخلاصة كيف نجحت وتطورت فلسفة السلام منذ روما القديمة إلى يومنا هذا .

وقد قصرنا البحث على الناحية السياسية لتطور العلاقات بين الأمم منذ العصور القديمة حتى يومنا هذا وذلك دون الأفاضة في الناحية الفنية البحتة ، واكتفينا بعرضنا بصفة عامة وفي عبارات عابرة لتطور القانون الدولي قديماً وفكرة السلام تبعاً لتطور العلاقات ونموها المطرد ونشاطها الحديث وسير العالم نحو المدنية واشتباك مصالح الأمم وشدة حاجة الأفراد والمجاعات إلى التضافر والتعاون على التخفيف من ويلات الانسانية ومتاعبها ولنشأة عصبة الأمم وجهودها ثم فشلها وقيام نظام هيئة الأمم المتحدة اليوم مكانها .

ولقد أعرنا إهتماماً خاصاً بمختلف معالم النشاط السياسي الدولي الحديث لاسيما : التوازن السياسي ، و : المصالح المشتركة ، وسلطان : مجموعة الدول الأوروبية الكبرى ، و : التحالف ، و : تكوين الجبهات ، و : التكتل ، و : سياسة التطويق ، وبيننا ما لهذه السياسة من آثار سيئة في سياسة السلام ، وكذا شرحنا ورطبات أوروبا اليوم وأزماتها من جراء حربين عالميتين وسيرها نحو الاضمحلال وفقدان سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم . ويستطيع القارئ أن يرى في ضوء هذا العرض والتحليل نمو روح القانون العام تبعاً للتحويلات السياسية والاقتصادية والفكرية وسير التيارات السياسية والأوروبية ونشأة فكرة السلام وتوق الشعوب إلى تحقيقها وخروجها إلى دائرة التنفيذ .

ولم نغفل دراسة أمهات مشكلات عالمنا الحديث ، كما بينا كيف أنه يتوقف على الأخلاص في حلها انقشاع السحب الكثيفة التي تخيم على العالم العليل وتعرقل سيره نحو النقاها والعودة بعدما ضمدت جراحه والتأمت إلى نشاطه الاقتصادي السالف ، وكيف أنه لفض المنازعات السياسية بين الأمم واستتباب السلام يجب المبادرة بحل أسباب التنازع الاقتصادي والقضاء على مختلف عوامل الازمة الاقتصادية العالمية الطاحنة السابقة على الحرب العالمية الثانية وكذا القضاء على المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي

خلفتها الحرب الأخيرة . كما أفردنا بحثا خاصا للفوضى الدولية وهي أم آفات السلام التي تهدد عالمنا الحالى وتودى بملايين الأرواح وتذهب بالثروات والادخار وتقلب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب وتترك معالم العمران والمدنية الحديثة قاعاً نصفها تنمى من بناها كل نحو أقل من ربع قرن ولموقف الشعوب والحكومات حيال هذه الآفات الفاتكة ومكافحتها لها فى سبيل استتباب السلام على أساس « الوقاية خير من العلاج » .

وقد جعلنا دراستنا فى ست مباحث رئيسية وهي :

المبحث الاول : ويشتمل على عوامل الخير والشر فى السلام والحرب .

والمبحث الثانى : ويتناول سياسة المحالفات والمصالح المشتركة والسلام المسلح .

والمبحث الثالث : ويدرس أزمات أوروبا المعاصرة .

والمبحث الرابع : ويعرض لاضطراب السياسة الدولية .

والمبحث الخامس : ويبين موقف القانون الدولى من علاقات الدول بعضها ببعض .

والمبحث السادس : ويشرح الخدمات التى تنشدها الشعوب من القانون الدولى لتأييد قضية السلام .

ملحوظة : بمناسبة مراجع الدراسة وطرق البحث

توخينا في بحوثنا أن نستقي من مناهل متعددة وموارد متنوعة حتى يمكننا الأمام بناصية دراستنا إلماما دقيقا واستقصاء النتائج واستنباط الأفكار وتحليل الحوادث دون موارد أو تحيز .

وحاولنا أن نلجأ إلى المصادر التي تعتبر عمدة في الموضوعات التي طرقتها وهي متشعبة الاتجاهات ، منها الرجعية ومنها الاشتراكية .

وفيما يختص بدراساتنا التاريخية والسياسية لجأنا لمؤلفات وبحوث أساطين الكتاب وكبار المؤرخين والمفكرين والذين اختصوا في دراسات التطورات السياسية، ومثال ذلك «أميل بورجوا» Emile Bourgeois ، و«شارل سينوبوس» Charle Seignobos ، و«لويس مارليو» Louis Marlio ، و«بول فالري» Paul Valery ، و«أندريه سيغفريد» André Siegfried ، و«هولاند روز» Holland Rose ، و«كارا» Carr ، و«زلياكوس» Zelliacus .

وفيما يختص بدراساتنا القانونية كان نبراسنا مؤلفات كبار كتاب القانون العام أمثال : «جورج سيل» Georges Scelle ، و«جنيت» Genet ، و«بوليتيس» Politis ، و«مركين جيتزيفيتش» Merkin-Guetzévitch ، و«فوشيل» Fauchille ، و«لابراديل» Lapradelle ، و«نيبوايه» Niboyet ، و«أوبنهم» Oppenheim ، و«روس» Ross .

وقد صدرنا كل بحث بمراجعته الخاصة به مستقلة وعلى حدة ، كما ذكرنا بعض المراجع في هوامش البحوث وحواشها ، وقد أوردنا المراجع في الهوامش والحواشي للضرورة القصوى وعلى سبيل التمثيل لا الحصر .

ودونا المرجع بالعربية والفرنسية والانكليزية كاملا في حالة ذكرها لأول مرة واكتفينا بتدوينه بالعربية في حالة تكراره .

وداعينا أن نلم بأطراف الموضوع من كافة نواحيه وفق آراء المعتدلين والمتطرفين والرجعيين والاشتراكيين ، دون أن تتأثر كتاباتنا برأى أو تحيز لفكرة إلا في ضوء الحقيقة ولخدمة مادة « العلاقات الدولية والسياسية » .
وهي مادة حديثة العهد متشعبة المفاوز صعبة المسالك غزيرة على دقتها واختلاف وجهات نظر كتابها .

وأملنا أن نكون قد نجحنا في جعل هذه المادة في متناول الدراسات المصرية العلمية واللغة العربية هذه اللغة الواسعة التي قدمت إلى أوروبا العصور الوسطى زبدة علوم الاقدمين وبحوثهم وفلسفة اليونان فكانت نبراسا للبدنية الغربية بوضعها القائم اليوم .

المبحث الأول

عائلا انجي والشرف في السلام وكرت

أهم مراجع البحث الأول

- « تاريخ روما » لمومسين ، الترجمة الفرنسية لدى حورل ، في ٧ أجزاء - باريس ١٩٢٤
« Histoire Romaine » par Th. Mommsen 7 vols. traduction par De Guerle, Paris 1924.
- « تاريخ جديد لروما » لجيجيلو فيررو ، في جزء واحد - باريس ١٩٣٦
« Nouvelle Histoire Romaine » par Guglielmo Ferrero, 1 vol Paris 1936.
- « وحدة الحضارة الغربية » لمارفين في جزء واحد - لندن ١٩٣٦
« The Unity of Western Civilisation » by F. S. Marvin, 1 vol London 1936.
- « محاضرات في جمهورية أفلاطون » لنيتلشيب ، في جزء واحد - لندن ١٩٣٧
« Lectures on the Republic of Plato » by Richard Lewis Nettleship, 1 vol — London 1937.
- « العلاقات الدولية » لجريس ، جزء واحد - لندن ١٩٢٣
« International Relations » by James Bryce, 1 vol — London 1923
- « المدنية » لساريتو ، جزء واحد - باريس ١٩٤٥
« La Civilisation » par Felix Sartiaux, 1 vol Paris 1945
- « الاتحاد الدولي ومشكلة الدولة الصغيرة لماريوت » ، جزء واحد - لندن ١٩٤٢
« Federalism and the Problem of the Small State » by B. A. R. Marriot, 1 vol — London 1942
- « مبادئ العلاقات الدولية » لملدوش وشيرني هين ، جزء واحد - نيويورك ١٩٤٠
« Elements of International Relations » by Frederick A. Middlebuch and Chesney Hill, 1 vol — New York 1940
- « المانون الدولي العام » لسيل ، جزء واحد - باريس ١٩٤٤
« Droit International Public » par Georges Scelle, 1 vol — Paris 1944
- « تاريخ النظريات السياسية » لموسكا ، جزء واحد - باريس ١٩٣٦
« Histoire des Doctrines Politiques » par G. Mosca, 1 vol — Paris 1936
- « تاريخ أوروبا » لشارل سينوبوس ، جزء واحد - باريس ١٩٣٤
« Histoire de l'Europe » par Charles Siegnobos, 1 vol — Paris 1934.

المبحث الاول

« عاملا الخير والشر في السلام والحرب »

السلام والحرب والبيئة الدولية - فلسفة السلام وفلسفة الحرب قديما -
الحروب الحديثة وخاصة الاستعمارية - القواعد الانسانية لتنفيذ وبعثت الحروب
السلام الروماني والسلام الديني - معاهدة وستفاليا وبدء العلاقات الدولية
الحديثة - الحاجة الى التفاهم والسلام بين الشعوب - سير العلاقات الدولية
وأثرها في نشأة القانون الدولي - الخصوصية

لم تستقر بعد علاقات الأمم بعضها ببعض، وصلات الجماعات والشعوب ،
على أسس من النظم والقوانين التي ترمي إلى المحافظة على صلوات الود بينها
والبعد عن الحرب ونشر السلام الدائم . ولا تزال القواعد التي تنظم حياة
الشعوب من الناحية الدولية في خطوات طفولتها الاولى : تحتاج الى كثير
من العناية والرعاية حتى تنمو وتترعرع ، والا صار مثلها مثل الفرس اذا
أهملت سقياء وتعهدت ينمو نمواً معوجاً ، ثم يصعب إذا بلغ أشده واكتمل
عوده تقويم اعوجاجه . والأمم شأنها شأن الأفراد تحتاج إلى تهذيب سياسي
وقانوني حتى تتشرب بروح المحافظة على النظام في جماعة الدول المتمدينة ،
وتتصبح علاقاتها ومعاملاتها قائمة على أسس من العدل واحترام حقوق
الغير ، ولا عبرة في ذلك بأن تكون دولة قوية وأخرى ضعيفة أو امبراطورية
ضخمة ذات حول وسلطان وأمة ناشئة تنشد الحرية والاستقلال ، فالمفروض
أن يرفرف عليها بأجنحة العريضة جميعاً نظام لا يفرق بينها في المعاملة . فلا
تتخذ الدولة القوية من جيشها ومعداتها وعتادها الحربي ذريعة تسهل الاعتداء
على الجار ، والنيل من دولة أخرى اختلفت معها على فض مشكلة ، أو
عجزت عن اقتراع امتياز منها والسيطرة على مواردها ووضع يدها على بعض

أراضيها دون حرب وقد ضاقت ذرعا بشعب أبي كريم يحافظ على كيانه
ويصون سيادته وشخصيته في العالم الدولي ويتأهب لبذل كل مرتخص وغال
في سبيل الذود عن حوضه .

ولقد سارت العلاقات السياسية الدولية شوطا بعيداً في سبيل النشاط
والتهذيب والتنظيم منذ القرن الماضي ، وفكر ساسة الدول الأوروبية العظمى
وعلى رأسهم قيصر روسيا تفكيراً جدياً في توطيد أركان حسن التفاهم بين
الدول صحبه تبادل الآراء وعقد الاجتماعات والمؤتمرات في خاتمة القرن
المنصرم وقد نعم العالم بسلام طويل نسبياً مع تزايد حمى المنافسات السياسية
والخوف من الاحتكاك والاصطدام ومن عواقب حروب عامة بشعة تبعاً
لتزايد استخدام الآلات وسائر ممدات الفتك الحديثة في القتال والتفنن
في ذلك وسيطرة روح الجشع ، والطمع في المزيد إلى حد امتصاص الدول
القوية ثروات للشعوب الضعيفة وإراقة دماؤها دون شفقة ، وتنازع الأولى
وتحفزها لاقتتال مرير في سبيل الاستئثار بالفرائس ، تلك الروح الشريرة
التي تقمصت عصر الفحم والحديد والصلب والبخار والبترول والكهربا
وطغيانها على السياسة الدولية والسياسات القومية ونظم الحكم وأسس
الاتاج والصناعة وتكوين الثروات وطرق استثمارها وتنميتها .

وسعى أنصار السلام في جعل علاقات الدول بعضها ببعض على أسس
من الانسانية والرحمة ، وذلك بإدخال كثير من مبادئ الشفقة والمروءة في
الحروب وبتحريم استعمال بعض الأسلحة ومعاملة الجرحى والأسرى
بما تقتضيه الانسانية المتمدنية ووضع قواعد كفيلة بحل المنازعات بين الأمم
وقد ساروا في هذا السبيل سيرا جدياً . وهم في تفكيرهم هذا أيدوا طبيعة
القواعد القائمة عليها العلاقات السياسية الدولية ومبادئها في حالي السلم والحرب :
باعتبار أنه يتعين أن تقوم قواعد إنسانية تتبعها الأمم إذا ما جد الجدد
واشتعلت نيران القتال حتى لا تعود الشعوب إلى حالتها من العنف والقسوة
والوحشية ، وإذا كانت الحرب ضرورة بغضنة لا مفر منها فلي المستولين من

رجال السياسة الذين يقودون دفة الدول العظمى أن يعملوا قدر الطاقة على التخفيف من ويلاتها ووضع حد لتعذيب الأبرياء ممن يكتوون عادة بلظاها . وطبيعى أنه كانت هناك تقاليد قائمة واتفاقات معمول بها تنظم العلاقات الدولية أسوة بالحياة القانونية الخاصة بمعاملات الأفراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وقد اتعلوا من طور الفطرة الأولى وبدأوا يعيشون حياة الجماعة المتمدينة ، بل أن الحياة السياسية الدولية تقدمت تقدما كبيرا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . غير أن بدء التفكير المثمر فى وضع أسس لسلام دائم وقانون وعدالة دولتين لتنظيم حياتى السلم والحرب وإنشاء محكمة للفصل فى المنازعات الدولية كان على يد قيصر روسيا ومن تبعه من ساسة أوروبا . وهكذا طفر القانون الدولى من الناحية النظرية طفرة كبيرة وسارت العلاقات السياسية الدولية فى سبيل التنظيم والسلام مسافات واسعة إلى الأمام . والنظم التى تحكم العلاقات السياسية الدولية لا تقوم اليوم على مجرد القوة والعيش فى طبيعة لا ضابط لها ، كما لا تقم بعد على قرانين رادعة زاجرة مهوره بالصيغة التنفيذية والعقوبات فى حالة الحيد عن القوانين الدولية وانتهاك حرمتها ، فلا مسئولية على المخالف إلا تلك المسئولية الأدبية وحكم رأى العام فى مختلف أنحاء العالم على المعتدى وسخط الطبقة المثقفة التى تصبو إلى السلام . وهناك فارق هام والحالة هذه بين حالة الأفراد فى الجماعة وحالة الدول فى المجتمع الدولى ، فالأفراد يخضعون لقانون له أدواته التنفيذية أما الجماعة السياسية المستقلة ، أى الدولة على اختلاف أنواعها وتكوينها وأساليب الحكم فيها الملكية منها والجمهورية والديموقراطية والديكتاتورية ، فهى مازالت فى البيئة الطبيعية وتكاد تكون على الفطرة State of Nature فى علاقاتها مع سائر الدول ، أى بعبارة أخرى أن كل جماعة مستقلة يمكنها أن تقف بمعزل عن القانون وتحميد عنه ولا رقيب عليها فى هذه الحالة إلا نفسها . وعلى ذلك فيمكنها ألا تعترف بحقوق قانونية لجماعات أخرى أو بتعهدات عليها نحو هذه الجماعات . وفى الواقع فإن هذه الجماعات المستقلة

فى المحيط الدولى فى حالتها الخاصة المشار إليها أقرب إلى حالة الأفراد المتوحشين قبل أن يكونوا جماعة منظمة متمدينة لها قوانينها الداخلية التى تجعل منها دولة وقوة وشخصية معنوية ، وبهذه المناسبة يمكن التساؤل ماذا يعنى بالحالة أو بالبيئة الطبيعية هذه ؟

هناك رأيان هامان أو نظريتان أساسيتان لتفسير هذه الحقيقة . فأن تاريخ العلاقات السياسية الدولية ، يبين بوضوح ذلك النزاع الطويل بين وجهتى النظر المتعارضتين ، وليس هناك فى الواقع نزاع بين جبهتين ينتظر النصر لأحدهما على الأخرى لأن كل وجهة نظر صحيحة ، ولها أسس من الواقع مرجعها التكوين العقلى البشرى واختلاف التفكير الإنسان ، أو بعبارة أخرى لاتستأثر كل فكرة من الفكرتين دون الأخرى بالرجحان وقربها إلى الحقيقة وإنه لا حيد عن صحتها وذلك لصعوبة استبعاد صحة وجهة النظر الأخرى أيضا . ويتساءل أنصار كل من الرأيين عما إذا كانت بيئة الحرب أو بيئة السلم هى البيئة الطبيعية للعلاقات الدولية ؟

قال أفلاطون « الحرب هى الحالة الطبيعية لعلاقات كل جماعة من الجماعات السياسية بجماعة أخرى ، ، ووصف فيلسوف إغريقى قديم آخر الإنسان « بأنه ذئب همه الانقضاض على أخيه الإنسان ، ، وقد أخذ فولتير هذا التشبيه عن هذا الحكيم اليونانى ، وقال مامعناه « إن الإنسان سيقتل دائما مع غيره من بنى البشر فلا مفر من ذلك ، ، وقد وصف كثير من الكتاب هذه الحالة التى أيدتها حروب طاحنة لاعداد لها قاستها الانسانية على كره القرون والأعوام ، واتخذت اليوم صورتها البشعة المروعة بما لا يخرج عن المعنى السالف .

وإلى جانب نظرية الذئب فى تشكيل علاقات الدول بعضها ببعض وتشبيها فى معاملاتها بالذئاب حيال الأخرى من فصائلها فى الطبيعة القاسية هناك نظرية الحمل وبيئة السلام . وإن أحد شعراء اليونان القديمة وهو

« هيسود » Hesiod وصف عصرأ ذهبياً ليس فيه حرب وتقتيل ، وكذا الشاعر « فرجيل » Virgil الذى ردد تقاليد بعض شعراء العصور القديمة وأراءهم وحكمهم ، وذكر تنبؤ « سيبيل » Sibyl بعودة عهد من السلام الدائم الذى لا ينقضم عراه يسود العالم المعروف فى ذلك الوقت .

وهكذا فهناك مذهبان المتشائم والمتفائل . ويقوم الأول على أساس طبيعة البشر وغرائزهم وطمعهم ، ويقوم الثانى على أساس الروح البشرية وطموحها نحو السمو فى سماء الفضيلة وسعيها فى تطهير النفس من الأدران والخبائث ، وقيام الإنسانية على طائفة من الآمال الكبار والسعى الحثيث نحو تحقيق السعادة البشرية .

وإن الفلاسفة الذين ينتمون إلى المذهب الصوفى Stoic ينظرون إلى الإنسان باعتبار أنه كائن حى يتطاحن باستمرار وفى جوانحه غرائز الشر وهى ضد ما هو عدل ومعقول . ويقولون إن طبيعته الحقيقية تتضح فى تغلب العدالة والتعقل على غرائز الشر ، وإن السلام الذى يجب أن يخلعه العقل والاتزان على الروح البشرية فى نظرهم طبيعى ، وذلك لأن الطبيعة تبرز فى النهاية أنبل وأشرف ما فى المرء ، ومتى خرجت من مكانها صفاته هذه ورجعت كفتها على قوى الشر عاش فى سلام مع سائر الناس .

ونظر البعض الآخر من الفلاسفة إلى الإنسان خلال منظار مظلم ، فبحثوا فى تاريخه على مر العصور ، ورأوا فيه حيواناً عنيفاً معتدياً يقتل ويسلب ، ولكنهم رأوا كذلك وقد أراحوا الستار عن هذا المنظر صورة إنسان برىء ساذج إبان عصر فطرته الأولى ، وأملوا أن يسترد هذه السذاجة والبراءة والوداعة بفضل الدين والفلسفة ، وهما كفيلا أن يغيرا من اعتبارهم بترويض حواسه وغرائزه العنيفة وتحويله من طريق السوء إلى الطريق القويم وتوجيهه نحو الصراط المستقيم ، وهو حياة السلام الدائم . وهكذا يتحطم

في نظرهم شيئاً فشيئاً الشر وتحل محله طابع وصفات إنسانية أساسها الأخاء والسلام بين البشر .

ولنترك الآن فضاء الخيال والفلسفة والتفكير العميق ونلنس الواقع لعلنا نستمد منه علاجاً ناجحاً لآلام الأمم ومتاعبها . لا شك أننا نخرج من تحليلنا السالف لغرائز البشرية ونفسية البشر ثم لحالة العلاقات بين الجماعات السياسية المستقلة باقتراحين :

الاقتراح الأول : أن كل جماعة سياسية مستقلة ، وهي بحكم هذا الاستقلال وما لها من سيادة في الميدان الدولي في بيئة طبيعية حيال الجماعات الأخرى الماثلة لها .

الاقتراح الثاني : أن تحسين العلاقات بين الجماعات السياسية المتعددة معلق على ضرورة تحسين الطبيعة البشرية ذاتها .

وعلى ذلك فالمصلحة كل المصلحة من الناحية الوطنية في تلقين الشعوب كيف يكسبون كثيراً بتعاونهم بدلاً من التطاحن والتنازع والحروب ، وأن هذا التعاون هو بلسم علاقات الجماعات السياسية ، ولا تخرج هذه الجماعات السياسية عن أنها مجموعات من الأفراد لها نظامها الخاص ، وبهمها عحافظة على أنظمتها المختلفة ومصالحها بل وكيانها في النهاية أن يضمها إلى أعطافه حسن التفاهم والسلام . ولكن هذه الجماعات لا تتقدم إلا إذا تقدم هؤلاء الأفراد أعضاؤها الذين يكونونها ، وارتقى خلقهم . فهي تسير وفق ما يسيرها الأفراد وتتشكل كما يشكلونها ، كالماء يتخذ صورة الاناء الذي يسكب فيه . وهي تسمو في فضاء الانسانية وتحلق في سماء المثل العليا للسلام ، أو تنحدر إلى هاوية الوحشية وتخبط في لجج عميقة من الدماء تبعاً لتصرفات أعضائها وجهودهم وما يرمون إليه .

ولندع الآن وقد عرضنا لفكرتي الخير والشر وفلسفة السلام والحرب والتعاون بين الجماعات أو التنافر والتقاطع والمنازعات المسلحة ذلك جانباً ، ونولي وجوهنا شطر التاريخ الغابر ، ثم نطوى صفحاته حقبة بعد حقبة

وجيلا بعد جيل ، حتى نأتى على سجله فى القديم والحديث ، تتبوع تطوراته وتقلباته ، نستعرض فى ضوءها نشأة القانون الدولى ونظم الجماعات السياسية فى علاقاتها بعضها ببعض ، ثم رسوخ أقدام هذا القانون ، وتعلق الجماعات السياسية قديمها وحديثها بأهدابه ، رغم انتهاكها حرمة فى كثير من الأحوال ، وتذرع المعتدى بشتى المعاذير كخرق خصمه لقواعد القانون الدولى ، واحتوائه بتقاليد وأسس تخالف العرف والعدل وهما بما يتمسك به الآخر .

إننا نجد روح هذا القانون الذى ينظم علاقات الدول وصلاتها بعضها ببعض فى كل من حالتى الحرب والسلم ، ولا محل للدهشة من القول بقواعد السلم والحرب على السواء . حقيقة إن للسلم قواعد مرعية وهذا يملية العقل والمنطق ، أما المستغرب فهو حالة القتال ، فهل للحرب بويلاتها وتدميرها وفنسكها وما يصحبها فعلا من إنكار كل شىء على العدو حتى الحياة قواعد ونظم ؟ كان الأفضل أن تكفى البشرية نفسها شر القتال وأن يسود بين الناس الوثام ، ولكن ما العمل والحرب تنشب تباعا منذ فجر التاريخ ؟ لقد أصبح لزاما أن تنظم حياة الجماعات فى محيطها الصاخب ، وصرنا أحوج إلى قواعد إنسانية تراعى وتحترم فى زمن الحرب أكثر من حاجتنا إلى قواعد دولية لتنظيم علاقات الأمم بعضها ببعض فى زمن السلم . فبديهى أن السلم هو الحياة الطبيعية الصحيحة للعالم السياسى السليم الدولى ، فهو لا ينشد علاجاً خاصاً ورعاية كما يرعى الطبيب العليل حتى تشرف أوصابه على البرء . أما الحرب فهي الداء العضال الذى ينوء بكلكلة على العالم السياسى فيضنيه ، ويرده مريضاً ينشد الرعاية والعناية وتضميد جراحه المشخن جسده بها ، وتخفيف آلامه المبرحة .

لقد كان العالم دائماً مسرحاً للحروب ، وما تخلفه من خراب ومشكلات وما يعقبها من انقلابات واضطرابات بل وثورات دامية . ومهما بذلنا الجهد فى التنقيب عن (العهد الذهبى للسلم) فشأنا شأن (دياجين Diagne) فى بحثه بمصباحه المضىء فى وضع النهار عن إنسان بكل ما تعينه هذه الكلمة

وما تضيفه على (الحيوان السياسى) كما سماه أفلاطون . فالحروب تحتاج البلدان وتمسك الشعوب وتدمر معالم الحضارة منذ الأزل ، وتزداد فظاعتها وخطورتها جيلا بعد جيل ، حتى أصبح بقاء المدنية الغربية بحالتها التى نعهد لها بما فيها من الراحة والرفاهية ، أو فنائها وحلول عهد من الظلام المدلهم ، معلقا على قيام حرب جديدة بقنابلها الذرية وأسلحتها الفاتكة وفى مقدمتها طرق نشر الجراثيم القاتلة

ولتصور أن الستار قد أزيح عن حادثات التاريخ الغابر الجسام فماذا نشاهد ؟ - نرى شعوب أوروبا من السلتين والغوطيين والغاليين والصقليين والجرمان والنورمان والتر قد قدموا من ربوعهم ، ومنهم من هبط من قلب آسيا إلى أوروبا يقتتلون ، فكل قبيلة أو عشيرة كانت فى حرب دائمة مع جارتها ، وكذلك الحال فى ممالك وامبراطوريات العالم القديم ، كقدماء المصريين والهكسوس والحثيين والآشوريين وأهل بابل وفينيقيا والفرس والاعريق . ولطالما انفضت قبائل الشمال البارد المعتم حيث يطنى الضباب وشظف العيش على وديان المناطق المعتدلة وحوض البحر الأبيض المتوسط حيث الشمس الساطعة والمياه الغزيرة العذبة والأرض الخصبة النضرة والخيرات والثروة والرزق الواسع والعيش الرغد . ولم تنقطع المنازعات والحروب بين مدن الاعريق القديمة المتجاورة فكانت « أثينا » تمقت وتجارب « ميجارا » Megara و « تيبس » Thebes « بلاتا » Plataea و « سبارتا » Sparta « المسيفيين » Messenians . بل إن من أهم عوامل اضمحلال « أثينا » وقد سطعت على العالم بعلومها وفنونها وفلسفتها وورثته أغنى ميراث ، منازعاتها المستمرة مع « سبارتا » وسائر جاراتها ثم مقدونية فى الشمال . وإن أبشع أمثلة الحروب فى العالم القديم صراع « روما » و « قرطاجه » أجيالا متوالية صراع الحياة والموت والتنازع على السيادة والسيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط وقد كان محور النشاط والحياة فى العالم القديم ، بل كان هذا الحوض هو عالم ذلك الوقت

المعروف ، واستعملتا في حروبهما كافة وسائل الابداء ، فنقل «القرطاجيون»
الافيال إلى سهول إيطاليا عن طريق جبال الالب لذلك كل ما يقابلها مما صنعه
الانسان لرفاسته ، ودوس الزرع النضروالجند وسائر معالم الحياة ، واستخدم
أهل روما الخطاف المعدني للاقائه من فلكهم الخفيفة الصغيرة على مدرعات
القرطاجيين الحربية الضخمة بغته ، وأخذهم على غرة بالحيلة والخداع ،
واقحامها ليلا وسراً ، والاستيلاء عليها بالسلاح الابيض ، أو إشعال النار
فيها وإحراقها . كما أعلنت روما الدكتاتورية المؤقتة مدة ستة شهور قابلة
للتجديد ، لتخول لشخص قوى كفاء سلطات كاملة ، حتى يخلصها من عار
الغزو ، ويقضى على الخطر المحدق بها . وتعاطى هانيبال قائد جيوش قرطاجه
وأحد أبطال التاريخ السم بعد فشله ، فلقد كان قاب قوسين أو أدنى من
القضاء على روما ثم قلب له الدهر ظهر المجن ، قتالت على جيوشه وجيوش
بنى وطنه الهزائم النكراء ، وفضل الموت على الوقوع أسيراً في أيدي
أعداء لا يرحمون . ثم غزت روما قرطاجه واجتاحت ديارها ، ودكت معالمها
دكا ، وأزالت كل شيء في العاصمة الزهراء ، وحولت أرضها ذات المباني
الشاخنة إلى منبسط سهل صالح للزراعة فحسب ، حتى تصبح أثراً بعد عين
وينساها العالم ، كما سخرت أبناءها وقد أضحوا عبيداً أذلاء للعمل لصالح
المظفر . ولكن لم ينس التاريخ بشاعة هذه الحروب التي تكررت وتكرر
في صور شنعاء مختلفة حتى يومنا هذا ، ولا شك أن الانسان المتمدين وقد
تجرد عن صفته كعضو في الجماعة السياسية لتشتمز نفسه ويقشعر بدنه لمجرد
التفكير فيما شاهدته أوروبا وشاهده العالم منذ القدم في عهود الوثنية وكذا
بعد ظهور المسيحية في سلخ جندي «أشور» لعدوه المغلوب على أمره ،
وتقشير جلده من جسده ، وفي تكييل «قبيز» «لابسامتيك» ملك مصر
وسائر أمرائها وأشرافها رجالا ونساء في السلاسل بعد غزو البلاد والسيطرة
عليها بالخدعة وأمره بمرور هؤلاء السادة في حالة من الذل والاستعباد في
حفل عام وقد وقعوا أسرى وصاروا عبيداً للغزاه ، وفي محاكم التفتيش

وآلات التعذيب التي أعدت لطحن الجسم وتقطيع الأوصال وفقء العين وغيرها من معدات الوحشية التي شحذت للفتك بالمسلمين وغيرهم ممن لا يدينون بالكثلكة في أسبانيا وسائر الممالك الكاثوليكية في أوروبا ، وفيما وقع في سهول العالم الجديد ودول الهند الحريين الهند الحرو والمستعمرين بعد أن هبطها كولومبس ، وسائر المستكشفين ، وفيما وقع أيضاً بين رؤساء القبائل في جزائر « تاهيتي » و « نيوزيلاندا » و « أستراليا » و « هبريدا » و « هواي » وغيرها في الباسفيك للاستئثار بالسيادة ، وفيما وقع بين الوطنيين والاوروبيين من اتخاذ الضيوف أهل البلاد أهدافاً لاتقان الرماية والتمرين على استعمال السلاح أو تسلية لصيد الإنسان وقد ستموا قنص الحيوان . ونذكر ضمن أعمال القسوة التي لاحد لها إنه في سبيل الطمع والسيطرة وإنشاء ملك عريض ذبح أحد ملوك الزولو منذ قرن من الزمان كافة جيرانه الأقوياء من الوطنيين بجنوب إفريقيا دون أن يعرف أن « تيمورلنك » الفاتح المغولي الجبار سبقه في هذه الفعلة ، وعرف بطبقات الجماجم المتراصة التي حصدها وكان يفاخر بها ، وصارت وقد زال ملكه الواسع كل ما خلف من أثر يغيض على صفحات التاريخ .

ولقد قاسى العالم الأمرين من الحروب والاضطهادات الدينية في القرون الوسطى . فكم طارد الأباطرة من مختلف معهم في الدين ، وشنوا عليهم الغارات العنيفة بلا شفقة ، نذكر مطاردة الوثنية للمسيحية في عهدها الأول في الإمبراطورية الرومانية ، ثم انتشار المسيحية في أنحاء الإمبراطورية ، ومطارده الإمبراطور الذي اعتنقها الوثنية في المملكة وخارجها . ولا نقى صراع المسيحية والإسلام وإعلان أوروبا المتأخرة الفقيرة الحروب الصليبية بلا مبرر على الشرق المتقدم الزاخر بالثروة ، ولا نقى فتك رجال الدين الأسبان والبرتغال بالهند الحرة في المكسيك وبيرو والبرازيل وشيلي وغيرها . ونذكر كذلك بشاعة الاضطهادات الدينية في أوروبا في القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، وإن مذبحة « سانت بارتلمى »

أبلغ دليل على ذلك . ونذكر أيضاً قسوة محاكم التفتيش التي سبق أن أشرنا إليها ، واضطهاد البروتستنت وهروب هؤلاء سراً إلى العالم الجديد . وفضاعة هذه المحاكم أيضاً في تضيق الحنق على المسلمين واليهود في إسبانيا العربية بعد أن تدهور ملك العرب هناك ، ودالت دولتهم ، وعقد مسلمو غرناطة معاهدة التسليم والأمان مع الملكيين الكاثوليكين ، فردناند وإيزابلا ، اللذين نكثا بالعهود والمواثيق ، وقد كبد هذا المسلمين فقدان ما يقارب ثلاثة مليون من بنى جلدتهم ، واليهود نحو مليون منهم أعمل الكاثوليك في رقابهم السيف تشكيلاً وتشنيقاً وانتقاماً ، ونذكر أن « كلوفيس Clovis » ، أحد ملوك الفرنك ولم يك إيمانه بالمسيحية تاماً تذرع للاعتداء على جاره ملك الغوط « أكوينتانيا Aqintania » ، بحماية الدين ورفع لوائه ، وقال كوسيلة لمهاجمته « ان هؤلاء الآريين يجب ألا يملكوا أصقع بقاع بلاد الغول » ،

وبعد مضي ثلاثة قرون على هذه الحالة فرض الإمبراطور شارلمان « Charlemagne » المسيحية على السكسونيين بحد السيف ، وكان ملكه يشمل معظم أوروبا المعروفة في ذلك الوقت . ثم بعد ثلاثة قرون أخرى كسب الملك « القديس أولاف St Olaf » ، النرويجي لقب قديس لغير مزية إلا محاربه جيرانه ، إذ لا يمتاز حكمه أو خلقه أو تاريخه بشيء إلا بالحرب وباراقة الدماء . ولقد برهن سلفه من قبل الملك « أولاف تروجوسون Olaf Trygvasson » على وحشيته وبشاعته بفرض المسيحية قسراً على أحد رؤساء القبائل المجاورة ، ولما رفض هذا اعتناقها هدهد به شعبان سام خطر سدهد إلى عنقه . ونذكر القسيس الدومنيكي « فالديس Valdes » الذي قال لجنود الحاكم الأسباني وقد أعدوا العدة لذبج آلاف الهنود الحمر ، « إنني أطلب إليكم يا أهل كاستيلا أن تنقضوا على هؤلاء الأعداء وتذبجهم ذبحاً بلا تردد »^(١) . وفي أوائل عهد

(١) انظر (العلاقات الدولية) لبريس ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٣

« International Relations » by James Bryce, 1 vol, London 1923

وصول الأوروبيين إلى الهند وقعت حوادث شنعاء تدل على قسوة البر تغال وتعصبهم ، فروى بأنهم كانوا يرقبون سفن الحجاج في عودتها من أرض بيت الله الحرام ليفتسكوا بمن فيها ، وأنهم ذبحوا ركاب سفينة على بكرة أبيهم وهم يقدررون بالمئات بعد أن مثلوا بهم أفطع تمثيل ، ثم علقوهم في الصواري ووجهوا السفينة إلى سواحل الهند .

ومع تطور العالم وفقد المنازعات الدينية واختلاف المذاهب ، الأهمية التي تؤدي إلى الحروب بين الأمم والشعوب ، حلت حروب السيطرة والتوسع من ناحية ، وحروب التحرر والاستقلال من ناحية أخرى محل الأولى . وكم زهقت من أرواح بريئة في الشرق ذهبت ضحية اعتداءات وحشية بلا إنذار أو رحمة ودون حروب منظمة . أعمل الأوروبيون المستعمرون فيها أسلحتهم الفاتكة وبنادقهم السريعة الطلقات ، ولم تستطع سيوف الأبرياء وبنادقهم العتيقة وأقواسهم ونشائيبهم أن تقيهم شر المستعمرين الجشعين ، وأخضع هؤلاء شعوب نبيلة عريقة في الحضارة باسم تدميرهم وحمايتهم بالهند والصين وتونس والجزائر ومراكش وأواسط أفريقيا . وذهب الجندي والممول والمبشر إلى هنالك يعملون جنبا إلى جنب لاستثمار فائض رؤوس الأموال الأوروبية ، وذلك منذ منتصف القرن الماضي . وإن حوادث فتك البلجيكيين في الكونغو والألمانيين في الكامرون بالسكان واتخاذ جلودهم نعالا كما دلت التحقيقات والتحريات على صدق ذلك ، وإن إطلاق الإيطاليين الغازات الخائقة في الحبشة على الأهالي الأبرياء الذين يذودون عن ديارهم رغم وجود عصبة الأمم بنظمها السلمية الخلافة ، وإن اللاقتات في بلدان الصين الهامة والهند وجنوب أفريقيا لتحذير الأهالي من ولوج مناطق الامتيازات والحدائق العامة والمركبات وقصرها على الأوروبيين إلى عهد قريب لاتدع مجالا للشك في سوء نوايا وقسوة وظلم أهل الغرب ، الذين ينفذون إلى هذه الجهات تحت ستار تدميرها .

وظلت معظم حروب القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين حروب فتح لكسب المادة الأولية والأسواق والسيطرة والانتفاع على حساب الشعوب المستضعفة . وقد اتخذت الإمبراطوريات مختلف الأساليب للوصول إلى غاياتها ، وكلما اختلفت أجلت تقسيم الغنيمة . فاقسمت كل من روسيا والنمسا وبروسيا ، بولاندا الباسلة بتحريض « كاترين الثانية » ، وحصل العكس مراراً في حماية إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا — كلا منها وفق مصلحتها — للإمبراطورية العثمانية رغم نعتها « بالرجل المريض » ، وسيل لعبها على أملاكها في الشرق ، وذلك لعجزها عن التفاهم على تقسيم الأسلاب ، وكانت إنجلترا تخشى أن يتحقق حلم بطرس الأكبر بالوصول إلى البوغاز والاستيلاء على البسفور والدردنيل وتهديد نفوذها في البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق . ولكن ذلك لم يمنع الدول العظمى من التغلغل بنفوذها السياسى والمالى فى أملاك الدولة العلية ، وقام صراع بين إنجلترا وألمانيا بخصوص مد الأخيرة خط حديد « همبورج - بغداد » وخوف الأولى من وصول جيوش « غليوم الثانى » إلى أبواب الهند ، وانتهى الحال بابتلاع إنجلترا أكبر قسط من أملاك الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى وهزيمة إمبراطوريات الوسط فيها . ونذكر من حروب الاستعمار اهتمام إنجلترا بشركة الهند الشرقية وإدماجها فى الدولة ثم تجريد جيوشها بمعدات الحديثة على أمراء الهند المترفين المنشقين ، واستخدامها فضلاً عن ذلك الرشوة والفساد للإيقاع بهم . وأبنت سياسة فرق تسد ، فدانت لها هذه البلاد الفسيحة الغنية ، وصارت كما يقول الأنكليز المحافظون أكبر جوهرة فى التاج البريطانى ولا غرو فى ذلك فهى مورد الثراء الأول للجزر . ونذكر من حروب الاستعمار أيضاً تنازع روسيا واليابان على الصين واصدامهما فى أواخر القرن الماضى ، ومحاربة إنجلترا لشعب « الترنسفال » الباسل بجنوب إفريقيا سنوات عدة فى أواخر نفس القرن وهزيمته ، وتأديبها له بلاشفقه لا لذنوب اقترافه غير رغبته التى لا تترشح فى حياة عزيزة أبية .

وحروب الاستعمار تجلب حروب الاستقلال وهي أيضاً كثيرة . فهناك ثورات الهند المتعددة، وأهمها ثورة منتصف القرن الماضي التي كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح، ومناهضة الصين للتغلغل في بلادها وأصحاب الامتيازات منذ القرن التاسع عشر رغبة منها في التحرر من الفاقة والضعف المصحوبين دائماً بالنفوذ الاوروي. وهناك حرب استقلال الولايات المتحدة وانفصالها عن انجلترا، وتعد فاتحة تحرر الانسانية من ظلم الارستقراطية والحكم المطلق، والبراس الذي أرشد محري فرنسا في ثورتهم ضد الرجعية وأدى بهم إلى إعلان حقوق الانسان . وهناك كفاح الشعوب اللاتينية في الأمريكتين ضد الاستعمارين الأسباني والبرتغالي وقد انتهى بتحرير هذه البلدان وإعلانها جمهوريات متعددة مستقلة ، وكانت آخر هذه الحروب حرب مكسيكو، التي اشتركت فيها الولايات المتحدة ضد إسبانيا ، وهكذا تقلص ظل الاستعمار الأسباني في العالم الجديد . ولكن ظلت هذه الجمهوريات مسرحاً للنزاعات الدموية القائمة على طمع الحكام والقواد ، فلا تقوم حكومة إلا لتحل محلها أخرى بعد ثورة وانقلاب ، وتحرك هذه الثورات غالباً أيد خفية، هي أيدي أصحاب النفوذ الاقتصادي الدولي الذين يتطلعون إلى الحصول على امتيازات مالية وتجارية هناك ، وإلى السيطرة على ينابيع الخامات وهي أساس حروب اليوم ، وعصب المدنية الغربية الصناعية . وقيل إن أحد قواد هذه الجمهوريات وكان قوى الشكيمة شديد البطش ينزل مع رجاله من الجبال ليحتل العاصمة ويفتك برجال الحكومة الشرعية وأنصارهم ، ثم إذا تصادف وهزم آوى إلى وكره ثانية بالجبال يعتصم بها ، وقد تكرر هذا وأخيراً فشل في غزوته ، ونال منه أعداؤه ، وخر مشخناً بالجراح ، ووضعته أنصاره على فراش الموت واستحضروا القسيس ليصلي عليه ويطلب الغفران من الرب ، وطلب إليه أن يضرع إلى السموات يسأل الصفح عن أعدائه ، فرد وهو يحتضر أنه لم يعد له اعداء فقد قتلهم جميعاً على مراحل متعددة في غزواته ونكسل بهم أشد تنكيل . وهناك اليوم كفاح الشعوب الناهضة من شواطئ الأطلنطيق

بشمال إفريقيا إلى أقصى الهند وبورما والملايو وأندونيسيا ، وقتال المستعمر
المرير احتفاظاً بمركزه ، وقد شعر بعدم شرعيته وحرجه فلجأ إلى العنف تارة
وإلى الحيلة تارة أخرى يدافع دواعي قائماً على اليأس والعجز مع القسوة في
حالات كثيرة ، وإيفاد انجلترا مثلاً الجنود بمعدات القتال الحديثة من قاذفات
القنابل والدبابات وغيرها لأخضاع أهل أندونيسيا للتاج الهولندي وذلك
خوفاً من ضياع رؤوس الأموال الأنكليزية الموظفة في بنوك وأمستردام ،
والمستغلة بدورها في المؤسسات الاقتصادية المتعددة هناك غير أهية بالعودة
والمواثيق التي قطعتها على نفسها خلال الحرب العالمية الثانية من ضرورة
إنشاء عالم جديد مبني على المساواة وتحرر الشعوب من ربقة الظلم والاستعمار .
هذه صفحة مختصرة لبعض الحروب المتابعة التي مرت فيها البشرية منذ
القدم ولم ترع فيها حرمة أو ذماراً ، ولكن هذا لم يمنع عقلاء الساسة
والمفكرين من استنكار العنف والقسوة ، وتصاعدت الأصوات تنادى بأنه
إذا لم يكبد من المنازعات المسلحة والحروب فالواجب الانساق يحتم اتباع
قواعد دولية للتخفيف من حدتها وويلاتها والاقتصاد ما أمكن في إراقة الدماء
وإزهاق الأرواح واحترام حقوق الأسرى والجرحى والأعداء المهزومين
ومعاملتهم بالحسنى وإعطاء الأمان للخصوم الذين يريدون التفاوض ولمن
يلقى سلاحه بلا قيد ولا شرط والمحافظة على ممتلكات المدنيين وأرواحهم .

ولقد اتبع كثير من الفاتحين قديماً مبادئ الشهامة والشرف إزاء العدو
المهزوم ، فأكرموا وفادة مفاوضي الخصم وأعطوهم الأمان حتى يعودوا ثانية
إلى معسكرهم سالمين ، واحترموا عقائد البلدان المغزوة ، بل رقدوا الهدايا
والقرايين إلى الآلهة ، نخص بالذكر منهم إسكندر الفاتح الذي ذهب إلى معبد
الآله دآمون ، وقدم له القرايين شكراً وتقرباً إلى أهل مصر ، واشتهر خلفاء
العرب بأكرام العدو ومعاملة المهزوم معاملة سمحاء ، وطالما كانوا يذكرون
قوادهم وولاتهم في رسائلهم بوجوب معاملة أهل البلدان المفتوحة بالحسنى
ولا يترددون في عزل الولاة الذين يحيدون عن هذه النصائح الثمينة ، ولم

يعرف عن الخلفاء لاسيما إبان مجدهم أنهم فكشوا بالعهود والمواثيق التي قطعوها على أنفسهم للوك الروم والنصارى أو طغوا وبنغوا أو سفكوا الدم ظلما وعدوانا ، ونعلم كيف أكرم الرسول مبعوث المقوقس عظيم القبط وقبل هداياه . وكيف بهت تواضع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب . وحكمته وزهده فى زخرف الحياة الدنيا وأبهة الملك العريض ، مبعوث قيصر ، وكذا تبادل شارلمان وهارون الرشيد الرسائل والهدايا . وهذه هى المقدمات الأولى للعلاقات السياسية الدواية ، وهى المصباح الذى على ضآلة ذبالبته وضعف نوره أضاء السبيل للمفكرين القدماء وحضهم على التغنى والأشادة بوجوب قيام العلاقات بين الشعوب المختلفة على أسس من حسن المعاملة والمودة والأخاء ، وهكذا وضع الحجر الأول للقانون الدولى .

ولقد كانت قوى الخير تغلب على عناصر الشر المدمرة ، ويثوب الحكم والشعوب إلى رشدهم ويتوبون وينيبون خوفا من غضب الآلهة فى عصور الوثنية . وخشية انتقام الرب فى القرون الوسطى ، يوم كان الدين هو الوازع الأساسى ويوم كان البابا هو الحاكم الروحى والزمنى ، يسيطر على الشعوب وعلى الأباطرة ، ويكفى أن يصدر أمره بحرمان الإمبراطور من رحمة الكنيسة وعطفها وأنه خارج على المسيحية Ex Communication ليعقده سلطانه على رعاياه ويأتى به صاغراً يطلب الصفح والغفران ويخضع لأوامره فى التكفير عن خطايا . وقد رأينا تغلب هذه القوى فى أساطير الإلياذة لهوميرو ، فهو يذكر لنا أهل اليونان وتروادة ، وقد قام صراع دموى عنيف طويل الأجل بين الجهتين فكما أرادوا التهادن والتصالح عمدوا إلى القوى الخارقة التى تمثل سلطان الآلهة يستشيرونها ، تلك القوى الكامنة فى الأرض والسماء . وجعلوا منها شهوداً على ميلهم إلى الخير ، وكذلك شأن ملوك إيرلاندة القديمة الذين فى تهادنهم يوم القديس « بتريك » St Petrick لجأوا إلى القوى الخارقة للرياح والشمس يسألونها أن تكون شهوداً على عملهم (١)

(١) انظر « العلاقات الدولية » لبريس ، صفحة ٨

، وقد وردت في الأساطير القديمة وفي التاريخ الغابر تقاليد لاحتلالها على
معاملة مبعوثي الأعداء وطرق الاتصال بالعدو للتهادن ولضمان وسائل
المواصلات والتأمين أثناء الحرب ، ثم لم يعدم العالم المسيحي وقد استند على
الدعائم الدينية وتقاليدها في العصور الوسطى ، المفكرين الذين يجذبون
نشر السلام ويدونون في كتبهم الفلسفية القواعد الدولية لنشر الوثام بين
الأمم ، فوضعوا نظماً إنسانية للعلاقات بين الشعوب نخص بالذكر منهم
«دانتى الجيرى» Dante Alighieri في كتابه بعنوان «المملكة» De Monarchia
و«مارسيلوس دى بادوا» Marsilius of Padua أحد معاصري «دانتى» وكتابه
بعنوان «الدفاع عن السلام» Defensor Pacis ، والغرض من هذين
الكتابين منع الحروب ما أمكن وتحقيق ما تصبو إليه البشرية المسيحية من
السير نحو السعادة الأبدية التي لن تتحقق إلا في ظل السلام المسيحي (١)

واقعد خطا العالم القديم خطوتين هامتين في سبيل تأييد سلطان القانون
الدولى ونشر نوع من السلام العالمى الذى تنشده الأمم فى ظل هذا القانون
الدولى المبدئى المشبع بقوة روحية معنوية : الخطوة الأولى فى عهد روما
القديمة فى ظل السلام الرومانى والخطوة الثانية فى عهد سلطان البابا الزمنى
والروحى فى القرون الوسطى فى ظل السلام الكنائسى أو الدينى وفيما يلى البيان :
(١) السلام الرومانى Pax Romana : نجحت روما بعد سحقها قرطاجنة
فى أن تغزو بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بلبداً بعد آخر وقد خلا لها
الجو أياً خلو ، فدانت لها مصر وبرقة وشمال أفريقيا برمتها وشبه جزيرة
أيبيريا واليونان ومقدونية وسوريا ، وتغلغت جيوش يوليوس قيصر فى بلدان
الغول ووصلت إلى شمال فرنسا وشبه جزيرة بريتانى ثم إلى الجزر البريطانية
وبلاد الغال . وهكذا صار العالم المعروف فى ذلك الوقت بما فى ذلك كثير
من بلدان الشرق تحت حكم وسلطان روما . وعملت هذه على تنظيم هذه

(١) انظر «العلاقات الدولية» لبريس ، صفحة ١٤ .

البلدان الخاضعة لنفودها في نطاق دولة موحدة مع إرخاء الحبل لها في بعض
الزواحي ، كما سهرت على إخضاع الاضطرابات التي كانت تقوم بين حين
 وآخر في الإمبراطورية بالدهاء تارة وبالسيف تارة أخرى . وأصبحت
بلدان العالم المتمدين القديم وحدة يرفرف عليها روح التشريع والحكم
والاستعمار الرومان . ولما كانت الجنسية الرومانية مقصورة على أهل روما
وبدبى أن المتمتع بها كان ينعم بشتى مزايا الحاكم والسيد ، فقد عمل أهل
بقية البلدان المحكومة بعد مضي بضعة أجيال ، جل طاقتهم على التقرب من
هذه الجنسية بل والاندماج فيها ، ونشأ عن هذا قيام جنسيتين ثم جنسية
اجتماعية موحدة Collective Nationality ، وهذه الوحدة القوية التي نشأت
نتيجة الانقصارات والفتوح لم تبقى مجالا لعلاقات دولية داخل نطاق
الإمبراطورية ، غير أن العلاقات الدولية ظلت على نسقها المعروف في ذلك
الوقت الغابر قائمة بين الإمبراطورية والشعوب المتبربرة والنصف المتمدينة
الخارجة عن نطاق الإمبراطورية التي لم تخضع لها والمحيط بها ، مثال ذلك
« التوتون » في شمال بلاد « الجرمان » « السلتيون » في شمال « بريطانيا »
و« البرطيون » Parshiaus والفرس وغيرهم فيما وراء الفرات . وما يعيننا
هنا هو النجاح الذي صادف السلام في ذلك الوقت ، فقد أدى تنظيم العالم
القديم بضعة قرون في ظل روما إلى استتباب الأمن ومنع الحروب الكبيرة
البشعة ، وإن لم يك هذا السلام الروماني سلاما عالميا شاملا كاملا ، فقد
كانت هناك منازعات وحروب في جهات ما على الحدود الشمالية والشرقية
والجنوبية ، وكانت هناك من آن لآخر مشاحنات داخلية بين القواد المتنافسين
والطامعين في عرش قيصر . ولكن كان النظام في مجموعه خطوة حقيقية نحو
السلام ، ولقد تركت حكومة روما للولايات التابعة لها استقلالاً ذاتيا في
حدود ما يجب عليها أن تؤديه من جزية وتعهدات للإمبراطورية ، لاسيما
فيما يختص بتموين الوطن الأم بالقمح والغذاء اللازمين ووجوب إيوائها
الإمبراطورية وتموينها المهاجرين من شبه الجزيرة إلى بقاع معينة على

الشواطيء لتكوين مستعمرات رومانية في الخارج تشد أزر روما . ولم يفسد هذا السلام إلا بعد تضعف الامبراطورية وانشقاقها بعد قيام المسيحية بعدة قرون إلى دولتين إحداهما عاصمتها روما والاخرى بيزنطة وضعف جند الامبراطوريتين ، وإفساد طرق المواصلات الفسيحة الطويلة التي كانت تربط نواحيها النائية بعضها ببعض . وبدء غزوهم بالتار والتوتون وقيام ممالك في الشمال والشرق والجنوب على أنقاضها ، وقد كان للاضطهادات الدينية والحروب الطائفية أثر شديد في إضعاف الامبراطورية وتفككها ، فقد انصرف الامبراطور في أوائل عهد المسيحية إلى الفتك بمعتقيا لا لذنوب اقترفه إلا عقيدتهم الجديدة ، مما حدا إلى مقاومتهم التي لم تتضعض . ويذكر التاريخ بالشمئزاز إلقاء المؤمنين بالمسيحية في القرون الأولى لظهورها إلى الوحوش الضارية في المسارح والحفلات العامة ليكونوا عبدة وتسلياً للإمبراطور والاشراف وعامة الشعب ، ثم انصرافه بعد اعتناقه للمسيحية وإعلانها ديناً رسمياً للدولة إلى اضطهاد الوثنيين والفتك بهم بلا هوادة ، وأصبح مصيرهم مصير المسيحيين البائسين في أوائل عهد النصرانية ، وكذا شجر خلاف فصراع عنيف بين طوائف المسيحية المختلفة وعسكر كل في حيه وجمع أنصاره وتحين الفرص للانقضاض على المخالف له في العقيدة ، ويذكر التاريخ بالاشمئزاز المذابح الطائفية بالاسكندرية (١).

(١) انظر « العلاقات الدولية » لعريس ، الباب الأول من صفحة ١ إلى صفحة ٢٢ وخاصة صفحة ٩ .

وانظر « مبادئ العلاقات الدولية » لمدلوش وهيل ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٠ الباب الأول من صفحة ١ إلى صفحة ١٧ وخاصة صفحة ٩ .

« Elements of International Relations » by F. A. Middlebush and Ch. Hill, 1 vol, New York 1940.

وانظر « تاريخ جديد لروما » لجيجيلدوفيريرو ، الباب السادس والباب السابع من صفحة ٩٥ إلى صفحة ١٢٥ .

« Nouvelle Histoire Romaine » by G. Ferrero 1 vol Paris 1936.

وانظر « القانون الدولي العام » لسل جزء واحد ، باريس ١٩٤٤ ، صفحة ٢٧

« Droit International Public » Par G. Scelle, 1 vol, Paris 1944.

(٢) السلام الديني أو السكناثسي Pax Ecclesiastica :- وظل العالم يخبط في لجج من الثورات والاضطرابات والمنازعات الدموية دون الارتكاز على سلام روحي أو مادي طوال عهد ترخ الأمبراطورية الرومانية الغربية والأمبراطورية الرومانية الشرقية من ضربات الفوضى والطامعين في ملكهما ، وكذلك طوال عهد اختفاء الأولى إثر اجتياح الجرمان لسهولها ووصولهم إلى روما وإحراقها وانصراف الثانية إلى الدفاع بكل طاقتها . وقد انكشفت في أواخر عهدها بعد فقدانها الكثير من ولاياتها إثر غزوات أهل الشمال ثم غزوات الشعب الفتى الناهض الذي قدم من قلب شبه الجزيرة القاحلة ينشر الدعوة المحمدية ويصل بالمجاهدين إلى الفرات وأرض كسرى وإلى وادي النيل وماوراءه وإلى بيت المقدس بل وأواسط آسيا الصغرى ، غير أنه قامت زعامة دينية مقدسة في روما تحمل محل سلطة القيصر الزمنية وتركزت السلطة الروحية في شخص البابا الذي لا يخطئ ، وسرعان ما دانت لسلطانه الديني الشعوب المجاورة في الشمال والغرب والجنوب . ثم بضعف يربطه وزوالها كسب الزعامة الدينية على أوروبا الكاثوليكية إلى شرقها ، وكان رجاله تبعاً لتأصل العقيدة في الكاثوليك وخوفهم من العقاب ورغبتهم في معرفة الجنة والنار على حقيقتها والتمتع بمزايا الفردوس وما بها من نعيم مقيم وترف ، ينتهزون الفرصة لتوكيد سلطان البابا الزماني كذلك ، فكانوا يفرضون ضريبة العشور لصالح الكنيسة ويقررون العقوبة على المخالف لتعاليمها لافارق في ذلك بين الأمير ورعيته ، ويحرمون من عطف الكنيسة من لا يرون في تصرفاته ما يتفق مع سياستهم ، كما يمنحون البركة ورسائل الصفيح والغفران التي يتوجه بها صاحبها دون مناقشة أو حساب إلى جنات الخلد الغناء الفيحاء . وكانوا يخشون عودة النشاط الفكري واستخدام الذكاء والتفكير الواسع دون قيد أو وجل ، هذه المزايا التي خلدت اليونان القديمة وكانت الحجر الأساسي في المدنية الغربية القائمة اليوم ، وعودة روح التعقل والاعتزان والتأخي بين مختلف الشعوب ، هذه المزايا التي كان لها الأثر الحميد

في اتساع نطاق روما القديمة ، فأخفوا كنوز القدماء الفسكزية وكنبهم
وحكمتهم وفلسفتهم وحاربوا التفكير العلنى وكل تقدم فى لا يتفق مع وجهة
نظرهم وجمود العقيدة، وكم قدموا للبهاكة العلماء والمفكرين يرمونهم بالوثنية
والكفر ويحكمون عليهم بالإعدام حرقاً . وكان الأباطرة والملوك والأمراء
يلدان الجرمان والسلاط والقبول يقدمون إلى البابا ورسله فروض الطاعة
صاغرين ويستجدون العطف والبركة ، ولا يتأصل ملكهم ويستقر حكمهم
إلا بأرادة البابا ورضاه بتتويجه الامبراطور أو باقتسامه للملك أو الامير أو
بكلمة مهما صغرت تشير إلى العطف أو العفو، وبناء على هذا التركيز الجديد
فى القرون الوسطى وعهود الاقطاع حتى عهد بعث العلوم والقضاء على
سلطان أمراء الاقطاع ومركزية الحكم فى يد الملوك بعد هزيمة الأمراء
التابعين لهم هزائم نكراء ودك معاقلم وحصونهم ظهرت فكرة جديدة
للسلام العالمى فى صورة دينية أو السلام الذى تبسط بواسطة الكنيسة
الكاثوليكية أجنحتها على العالم المسيحى وتحاول وفق نظرياتنا الدينية وأطامها
فى السيادة العالمية أن تفرضه على رعاياها . وبدأت فكرة السلام بماسمى
« هدنة الرب » Truce of God ، وبمقتضاها أصبح لزاما على كافة الكاثوليك
أن يحلفوا بوجوب احترامها فى أوقات معينة . هى فصول مقدسة يحترم
فىها القتال holy seasons وأيام معينة من الأسبوع يلتقى إبانها السلاح، وكان
هذا متبعاً فى بادىء الأمر فى المنازعات المحلية المحدودة أكثر منه فى الحروب
الكبيرة المنظمة ، وكانت الكنيسة تفرض العقوبات الشديدة على المخالف
لهذه التعاليم، ثم بتأصل سلطان البابا على جل أوروبا لاسيما الغربية ومنخفض
العواهل بلا قيد ولا شرط لسلطان الكنيسة ، وبتعاون الملوك مع الباباوات
والتجائهم إليهم يطلبون المعونة والنصح أصبح لزاما عليهم بل من واجباتهم
أن يمنعوا بكل ماأوتوا من قوة روحية وسلطة دينية الحروب الموضعية
والعامة Private & international wars ، كما أصبح فرضاً على الامبراطور
فى نظر الكنيسة بصفته الحاكم الزمنى المعترف به من البابا على العالم المسيحى

أن يفسج على نفس المتوال وأن يجعل نشر السلام بين الولايات المسيحية هدفه الأول . وسار العالم المسيحي في طريق مهدد هو إرضاء الرب عن طريق طاعة البابا روحيا ، وحكم الإمبراطور زمنيا ودينويا ، هذا الإمبراطور الذى يستمد سلطانه من الكنيسة ويحكم باسمها ونيابة عنها ، وكل من البابا والإمبراطور يعملان في حدود القضاء على العنف في العالم المسيحي ونشر السلام بين الرعايا المؤمنين في سبيل السعادة الأبدية eternal Felicity . (١)

ولكن هذا النظام لحق بسابقه ، فقد انهار بمحاول الانقسام والتشاحن بين البابا والإمبراطور ، تلك المعاول التى أعملت فيه التحطيم والهدم . لقد كانت الفكرة عظيمة إلا أنه باصطدام القوتين الزمنية والروحية وعراكما — وقد ظلّا نحو قرنين من الزمان الرابع عشر والخامس عشر في قطعة مستمرة — انهار هذا النوع الجديد من السلام ، فأدى شجارهما إلى إضعاف سلطة الإمبراطور كما حلت بالبابا ورجاله أطماع دنيوية أفسدت الكنيسة وأفقدت رجال الدين تلك القوة المعنوية التى كانوا بفضلها يحكمون دون سلطة تنفيذية واقعية ، ونذكر بهذه المناسبة ما كان عليه رجال الدين في إيطاليا مثلا من فساد وبعد عن مبادئ الدين والرب ، فكانت بركة شخص كبركة «رودريجو بورجيا» Rodrigo Borgia الذى أصبح البابا اسكندر السادس (٢) مع ما كان يجب أن تكون عليه من تأثيرها في الأفراد ليست موضع احترام وتقدير ، ولم يك يتلقى فرد ما منه تبريكا أو حضاً على الفضيلة بوجه خاشع ، ومن الإنصاف القول بأن هذا البابا ذاته كان يعلم حقيقة الموقف تماما وكان كثير المزاح حول هذا الأمر ولا يقدم عليه . وقد عم إهراق الدماء واستخدام الغش والخداع في إدارة شئون الدولة والاتصار بالطرق الملتوية

(١) انظر «العلاقات الدولية» لبريس ، من صفحة ١١ إلى ص ١٨ .

وانظر «مبادئ العلاقات الدولية» لمديوش وهيل ، ص ١٥ .

وانظر «القانون الدولى العام» لسيل ، ص ٢٨ .

(٢) انظر «العلاقات الدولية» لبريس ، ص ١٥ .

المعوجة البعيدة عن النبل على خصم قوى أو أمير خطير يصعب ترويضه ،
وكان زعيم هذا المذهب «سيزار بورجيا» César Borgia أحد الوجوه التي
اشتهرت في عهد بعث العلوم في أوروبا بالاستهتار ، وقد ضرب بسهم وافر
في استخدام السم والغش للفتك بالأصدقاء والأعداء ، وتاريخه في إيطاليا
شبه بتاريخ لويس الحادى عشر في فرنسا وفرديناند الكاثوليكي في أسبانيا ،
وكانت سياسة ذلك العهد «سياسة لاضمير لها ، لا تردد في ارتكاب الجرائم
لتحقيق غاياتها ، ولا شك أن رأى العام وضمار البشر اقشعرت وأصيبت
بصدمة شديدة في القرن الثالث عشر من قتل «شارل دانجو» Charles d'Anjou
«الكوزادن» Conradin نجل الامبراطور «كونراد الرابع» Conrad IV ، بينما لم
تهتز النفوس وتتأثر الضمائر وتدهش في القرن الخامس عشر من قتل سيزار
بورجيا غشا وعدواناً وغدراً لضيفه الذين دعاهم لمقابلته كالأصدقاء في
«سينيغاجليا» Sinigaglia ، ولم تلبث أن عمت المجازر الدينية الطائفية في القرن
السادس عشر . ومهما قيل من أن المتعصبين للمسيحية كانوا يرتكبونها
بعقيدة لا تززع ذوداً عن الدين ورفعاً للواء المسيحية ذلك اللواء الذى
كاد يطوى ، وأن الدماء سالت لمثل عليا في اعتبار أهل ذلك العهد البغيض
وأنهم كانوا يطلبون بالدم راحة الروح فلا شك أن الكنيسة فقدت الكثير
بفعل هذه المذابح والحروب وأن السلام ولى وانقضى وولت معه تلك الفكرة
التي زعمت أن المسيحية والسلام توأمان لا يفترقان (١)

ومرآة ذلك العصر هو كتاب «ما كيافل» Machiavelli بعنوان «الأمير» ،
وقد عاصر الساسة والأمراء الحادعين المهادنين الماكرين في القرن الخامس
عشر ، وتفهم طرقهم الملتوية وجعل منها عنوان الدولة وأداة تسيير دقتها ،
ولقد تعرضت ذكرى «ما كيافل» للسخط واللعن ، ولكن إنصافاً للتاريخ
نقول إنه لم يأت بالجديد ، فكل ما وصفه في كتابه كان طابع ذلك العهد
وما يتبعه السادة : بل لم تكن ثمة أساليب وردت في رسالته لم يرتكبها الحكام

(١) انظر «الملاقات الدولية» لجريس من ص ١٣٨ إلى ص ١٤٠ .

منذ مدة طويلة ولم يتخذها كثير من رجال السياسة ديدنهم دائماً قبل ظهور
وما كياضى، بلا حاجة إلى الاسترشاد بكتاب الأمير^(١)

وكان طبيعياً أن تودى القطيعة بين الإمبراطور والكنيسة وما أعقبها
من مشكلات دينية وطائفية وانشقاق دينى منذ أواخر القرن الخامس عشر
إلى فوضى عامة ولجج عميقة من الدماء ، وما ترتب على تعاليم لوثر Luther
وزفنجلى Zwingli وكالفن Calvin على ما بها من إصلاح من فتح الباب لأنواع
شتى من المنازعات الدولية ، واصطدم الملوك البروتستنت مع الملوك الكاثوليك
بألمانيا ، وقد قامت بين الجبهتين حرب ضروس ثلاثين عاماً تبدأ من سنة ١٦١٨
إلى سنة ١٦٤٨ جلبت الوبال والخراب على ألمانيا وأنهكت مواردها وأصابها
إماراتها بالانهلال والفاقة ، وكما عمت المذاهب الدينية تنالت اجتماعات رجال
الدين للأصلاح والتوفيق وكذا المؤتمرات للوصول إلى حلول تصلح الكنيسة
وتقرب وجهات النظر وتحقق الدماء ، ولكن هذه المحاولات مرت دون
نتائج هامة ملموسة ، ثم هدأت حدة العراك الدينى بانتهاء حرب الثلاثين عاماً
وعقد معاهدتي وستفاليا Westphalia سنة ١٦٤٨ ، وبموجبها أعيد إنشاء العلاقات
الدولية بين القوى الأوروبية التى تقود أعنه الحياة السياسية لسنوات عديدة
ووضعت أسس جديدة لتحديد حقوقها تحديداً واضحاً مرسوماً ، كما انتهى
نظام القرون الوسطى وقواعد القانون العام القديمة البالية وفكرة الطموح
فى إنشاء إمبراطورية عالمية واحدة وحل محلها اتحاد الدول الجرمانية بعد
شطر أوروبا الوسطى إلى دول كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، وعدد كل
شطر مساو للآخر تقريباً من حيث السكان والموارد حتى لا يتسنى لفريق أن
يبتلع الآخر - وحتى يمكن كل منهما أن يدافع عن كيانه تجاه اعتداء الآخر
عليه دفاعاً جدياً ، وأصبح ذلك البرنامج الذى رسم لألمانيا هو القاعدة فى

(١) انظر «تاريخ النظريات السياسية» لموسكا جزء واحد ، باريس ١٩٣٦ ، من ص ١٠٣

إلى ص ١٢٥ .

«Histoire des Doctrines Politiques» par Mosca, 1 vol, Paris 1936.

تنظيم سائر دول أوروبا وميزان حياتها السياسية الدولية الجديدة . وتعنى هذه الخطة بوضوح لا يتسرب اليه أدنى شك قيام السياسة الدولية في عالم ما بعد الإصلاح الديني على أساس « توازن القوى » Balance of Power وما يتبع ذلك من معاهدات التحالف السرية والعينية واتفاقات حسن الجوار وتنظيم الدفاع عن أراضي المتعاقدين ، تلك الخطة التي سارت عليها العلاقات السياسية الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى ^(١) ، ثم أرادت الدول أن تعدل عنها وقد هالتها فظائع الحرب فاحتل محلها نظام عصبة الأمم بفكرتها الجديدة في فض المنازعات الدولية والمحافظة على السلام ودرء الاعتداء المسلح لاسيما على أحد أعضاء العصبة ، غير أنها لم تحقق أهدافها وقاد تردها العالم إلى حرب عالمية ثانية أطول وأبشع من الأولى . وظل العالم رغم ميثاق العصبة وأفكار السلام الخلافة يسير تبعاً لأطماع الساسة وخططهم المعوجة على سياسة المصالح واقتناص الفرص حتى انهار كيان السلام وضاعت الآمال في عصبة الأمم والمشرفين على تنفيذ ميثاقها وعمت مختلف بلدان الغرب مجازر ضعفت أوروبا وأفقدتها سيطرتها السياسية العالمية العزيزة عليها ، التي طالما أذلت بها شعوبا عريقة في الحضارة لا لذنوب اقترفته إلا أنها صفر اليدين من السلاح الحديث تنادى بشرعية حقها في الحياة تحت شمس الحرية .

وعلى أساس فكرة توازن القوى عقدت مختلف المعاهدات الهامة لتنظيم العلاقات السياسية : أهمها معاهدة أترخت Utrecht سنة ١٧١٣ ومعاهدات

(١) انظر « العلاقات الدولية » لريس ، ص ١٦ .

وانظر القانون الدولي العام لسيل ، ص ٣٦ .

وانظر « مبادئ العلاقات الدولية » لماربوش وهيل ، ص ٤٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ .

وانظر وحدة الحضارة الغربية لمارفين ، جزء ١ ، لندن ١٩٣٦ ، من ص ١٢٢ إلى

ص ١٣٦ ومن ص ١٦٢ إلى ص ١٧٩ .

« The Unity of Western Civilisation » by F. S. Marvin, 1 vol London 1936.

فيما سنة ١٨١٤ - سنة ١٨١٥ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ومعاهدة فرساي سنة ١٩١٩ . وتتلخص الفكرة في أنه لمنع دولة ما من أن تصل إلى درجة من القوة تهدد بموجبها استقلال الدول الأخرى وتصبح غولا ضاريا يخيف المجتمع الدولي الأوروبي ويقض مضجع السلام يجب الاحتفاظ دائماً بالتساوي في القوى بين الدول العظمى وإن تكافأ كفاءتها من حيث المساحة والسكان والموارد وبالتبعة أيضاً من حيث القوى العسكرية والسكان الحربي ، فإذا وصلت دولة ما إلى درجة من الاتساع والقوة تؤدي إلى استطاعتها الانقضاض بعد كبير عناء على الغير والاتساع على حسابها سارعت الدول المجاورة بالاتفاق فيما بينها بوقفها عند حد معين والحيولة بينها وبين الاستمرار والتمادي والاعتداء على البلدان الأخرى في سبيل تحقيق غايتها ، أو بعبارة أخرى نشأت بموجب الأمر الواقع وطموح بعض الدول في السيطرة هيمنة من مجموعة الدول الأوروبية الكبرى لمباشرة مراعاة سياسة توازن القوى وعدم الحيد عنها وشروط دولة من الدول على حساب الهيمنة . وقد طبقت الهيمنة نظامها السهل في مظهره ، الصعب في تنفيذه في وقت ما على إسبانيا الطامحة ثم كذلك على النمسا تحت حكم الهابسبورج التواقين إلى بسط سيادتهم على أوروبا وعلى فرنسا في عصر لويس الرابع عشر وقد كان دائم العراك مع جيرانه لكسر شوكتهم وضم أراضهم ، وصارت هذه الممالك تبعاً لاتساعها وفتوحها المستمرة مصدر تهديد وخطر على جاراتها مما أدى بجاراتها إلى تحالفها وتكوين عصبة للتعاون لوضع حد للخطر الذي يهددها ، ولكن هذه الفكرة كغيرها من الأفكار السياسية كثيراً ما أسيد استعمالها ، وفسرت على غير المقصود منها كما قادت الدول في مواقف عدة إلى حال من الانزعاج والخوف لا مبرر لهما . فنشأ ما يسمى « بحروب الوقاية » وهي حروب تشنها الدول ذات المصلحة حالاً لتقي بواسطتها حروباً أشد قد تنشب في المستقبل وهذه الجهود بلا شك تذهب سدى وتسكبد الدول صاحبات الشأن أعباء ثقيلة وتضحيات جسيمة لدفع هجوم

وأخطار محتملة قد لا تقع البتة . ومع ما في حروب الوقاية هذه من روح الشر فقد ساعدت على وضع حد لسلطان لويس الرابع عشر في وقت ما يوم كانت جيوشه لا تنتهي من اعتداء إلا لترتكب آخر ، وكذا ساعدت على وضع حد لغزوات نابوليون السريعة بما وراء البرانس حتى بحر البلطيق وأبواب موسكو . وبعد انهيار إمبراطورية نابوليون حتى الحرب العالمية الأولى نعمت أوروبا بسلام نسبي نوعاً ما ، فكانت الحروب التي اشتعلت خلال هذه الفترة الطويلة حروباً موضعية لا حروباً عامة كحرب القرم سنة ١٨٥٣ والحرب السبعينية بين روسيا وفرنسا سنة ١٨٧٠ وحرب البلقان المتعددة في أوائل القرن الحالي . وظلت سياسة توازن القوى والسلام المسلح وخوف كل دولة من جارتها نظراً لتكافؤها معها في القوى وترددها في أن تبدأ بحرب قد تخسرهما وانصراف كبريات الدول الأوروبية إلى اقتسام المستعمرات ومناطق النفوذ وإلى ميراث الإمبراطوريات البرتغالية والأسبانية والفرنسية فيما وراء البحار على أساس أن الغنيمة لمن تحين الفرصة وسبق منافسه . ظلت هذه السياسة هي الدقة المسيرة للعلاقات الدولية لاسيما بين كبريات أمم الغرب . وخشيت الدول العظمى رجحان كفة الإمبراطورية الروسية طوال النصف الأخير من القرن الماضي ، وكان لها من اتساع أراضيها الممتدة من سخالين إلى بحر البلطيق ووفرة عدد سكانها من تخوم الهند وبلوجستان إلى تخوم الدولة العلية وجبال السكربات ما يخيف حقاً ، ووقفت وفي مقدمتها إنجلترا في وجه أطماعها في الدولة العلية وفي منشوريا ، كما خشيت قوة ألمانيا العسكرية لاسيما بعد انتصارها على إمبراطورية النمسا والمجر في حرب قصيرة سنة ١٨٦٦ وتزعجها للكتلة الجرمانية ثم انتصارها على إمبراطورية نابوليون الثالث وإعلانها الوحدة الألمانية بزعامة بروسيا على يد بسمارك في قصر فرساي سنة ١٨٧١ .

ونشاهد في هذا العرض السريع المسلسل لتطور العلاقات الدولية منذ انهيار السلام المسيحي وحلول نظام توازن القوى نشأة دول عديدة قوية

مسلحة تسليحا تاما وسلطانها مركز في العاصمة وعلى رأسها ملوك زمنيون بعضهم يستمد سلطانه من الشعب وفق نظام ديمقراطي برلماني كما في إنجلترا أو بلجيكا بل وإيطاليا (وهناك جمهوريات كفرنسا والبرتغال) وبعضهم يحكم حكما مطلقا كما في روسيا وألمانيا والنمسا والمجر ولكن مع الاستعانة بنظام برلماني أعرج لم يستقر بعد : أقرب إلى نظام الاستشارة الاختيارية الصورية منه إلى الحياة النيابية المستمدة قوتها من الشعب ، وكان طبيعيا والحالة هذه أن تقوم دعائم السلام على أسس ومصالح دنيوية محضة Secular Plans وهي أسس دنيوية بحق لأنها تقارب ما بين الدول وتوثق عرى تحالفها وتمنع المنازعات والحروب بإنشاء بمالك وحكومات لتحقيق هذه الأغراض وغيرها مما يتفق وغاياتها وبمعقد شتى المحالفات والاتفاقات العسكرية وتكوين الجبهات لنفس الغايات ، وخلال المفازات الضيقة المظلمة التي سارت فيها أوروبا منذ القرن الخامس عشر كانت أشعة ضئيلة من السلام والتفاهم والتحكيم بين الأمم تسطع من حين لآخر بغير انتظام أو وضوح إذ لم تنفق الأمم فيما بينها جديا على وضع أسس محكمة لمنع الحروب وللتحكيم . وقد ألهمت حروب القرن الخامس عشر وسائر حروب القرون المتتالية التي لم تنقطع بعض المفكرين مثل « أرسمس » Errasmus أن ينادوا بالحاجة الماسة إلى وجوب عقد الخناصر وبذل الجهود لضمان السلام ، وقد دوت صرخاته في كتابه الذي نشر في أوائل القرن السادس عشر ثم أعيد طبعه حديثا بعنوان « الشكوى لاقامة دعائم السلام » The Complaint of Peace (١) . وفي هذا الكتاب يمثل السلام بشخص يتأوه ويفوه بما خلاصته « أنه على الرغم من أن المسيحية صديقه التي تذود عن حوضه والتي يرغب كل مؤمن بها أن يراها تزدهر وتبرز في كل ظرف تحتاج فيه البشرية إليها فهي جريحة أينما حلت بل وفي عقر دارها ومعقل أصدقائها ، . وقدمت اقتراحات بتنظيم السلام بين الممالك إلى ملك البوهيميين « جورج بوديراد » Georges Podiebrad

بواسطة أحد وزرائه ، وبعد ذلك بمدة وجيزة قام سولي Suily وزير هنرى الرابع ملك فرنسا بمشروع مماثل أطلق عليه المشروع الكبير Grand Design ويرمى إلى إنشاء جمهورية مسيحية على رأسها الإمبراطور الرومانى الجرمانى Romano - Germanic Emperor يعاونه مجلس دائم مكون من ٦٤ عضواً يتناقشون ويبحثون ويصدرون قراراتهم فى الشؤون ذات المصلحة المشتركة، ويدافعون عن السلام ويوظفون أركانهم بالعمل على فض المنازعات بين مختلف الشعوب بالحسن دون الالتجاء إلى السلاح . ثم نادى الأب سانت بيير St. Pierre فى فرنسا فيما بعد بنفس المبدأ أيضاً وطالب بإحياء التفكير الجدى فى السلام الدائم . وقد كسب عطف وتقدير الفيلسوف الكبير ليبنتز Leibnitz الذى ضرب على نغمة مماثلة (١) . وهكذا دفعت مساوىء وأخطاء سياسة المصلحة وتوازن القوى وتكوين الجبهات وعقد المحالفات السرية إلى التفكير فى جعل القانون الدولى ليس مجرد اتفاقات لكسب منافع اقتصادية أو أراضى جديدة أو مزايا تجارية وليس مجرد عادات تجارية مرعية وبمجموعة من العرف الدبلوماسى المتبع ، إنما هو قانون محكم الوضع يسمو بالإنسانية إلى جوزاء السلام ومثله العليا . فرفعها عن ذلك الثرى الملطخ بدماء الجحافل الطامعة الطامحة وقد سبقت إلى الموت سوق الأنعام ذلك الثرى الممتزج بأشلاء الضحايا الأبرياء والذى تفتى الملايين فى سبيل شبر منه فيبتلعها دون حساب أو أثر يذكروا عليها .

وجاءت الظروف موافقة فقد اتسعت ميادين العلاقات الدولية وتكاثرت المشكلات على الأمم الغربية كبرها وصغيرها بزيادة مساحات أراضى العالم المعروف وبكشف العالم الجديد وبدء تكوين دول جديدة بالبلدان التى نزح إليها المهاجرون من أوروبا على نسق مدنية الوطن الأول ، وصارت الجهات المكتشفة حديثاً مسرحاً للتنافس الدولى بين أمم الدول الأوروبية، فنشأت إمبراطوريات البرتغال وأسبانيا وهولاندا وفرنسا وبريطانيا العظمى ،

(١) انظر «العلاقات الدولية» لـ بيس ، من ص ١٧ إلى ص ٢٠ .

واقفلت البوصلة وصولجان الصدارة من يد إلى أخوى ، وفي أوائل عهد الاستكشافات الجغرافية والتنافس بين الأساطيل القوية لاسيما أسبانيا والبرتغال وسعيهما إلى استكشاف الشواطىء المجهولة للناطق الاستوائية بالأطراف أطلق أصدر البابا اسكندر السادس أمراً يحدد فيه المناطق التى تحتفظ بها كل من الدولتين كملك لها . ثم نزلت إنجلترا وهولاندا وفرنسا إلى الميدان ولم تبعاً باحتجاجات أسبانيا والبرتغال وشرعت تنشئ أمبراطوريات ذات مستعمرات على حسابهما ، وكان لها خير الغنائم لاسيما إنجلترا التى انتزعت من فرنسا كندا والهند ، وحصلت فرنسا فيما بعد على شمال إفريقيا والسنغال تعويضاً لها عما فقدته فى الماضى . وأخيراً ظهر على مسرح السياسة الدولية أمم جديدة قوية كالألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا ، وضمت الولايات المتحدة إليها الهواى وبوتوريكو والفلبين ، كما شجعت وعضدت إلى حد استعمال القوة سلخ معظم أملاك أسبانيا والبرتغال بالعالم الجديد من هاتين الدولتين الكاثوليكيتين وقد اعتراهما الهرم والضعف ، وضمت إلى نفوذها الإقتصادى جزيرة كويا بعد اشتراكها معها فى خوض حرب قاسية ضد المستعمر الأسيانى وطرده وتحريرها منه ، وحصلت ألمانيا على مستعمرات ومناطق نفوذ بجزر الباسفيك وساحل الصين وإفريقيا ، كما حصلت إيطاليا على طرابلس وبرقه والارترية . ولم يبق فى أوائل قرنتا الحال من أراضى الشرق مالم يوزع على دول الغرب العظمى غير الصين ومنغوليا واليابان وبلاد الفرس والحبشة وسيام والدولة العلية ، وهذه كلها فيما عدا اليابان لم تسلم من أطماع الغرب ودساتيه ، وقد نظمت الدول العظمى اقتسام الأسلاب فى مؤتمرات عدة أهمها مؤتمر برلين الاستعزى فى سنة ١٨٨٤ الذى عقد للتفاهم على اقتسام إفريقيا ووزعت فيه كثير من أراضى القارة السوداء على كبريات الدول الغربية . وتقاسمت مناطق النفوذ هناك حتى تعلم كل دولة نهاية سلطانها وحدوده فلا تمتدى على أملاك الأخرى ، ولكن كثيراً ما كانت هذه الحدود أراضى قفراء موحشة أو أحراشاً مترامية وأدغالاً

يصعب على الرجل الأبيض أن يرتادها ويعيش فيها فظلت القسمة حبرا على الورق دون تطبيق فعلى ، وتذكرنا المسارعة باقتسام الفرائس وتوزيع مناطق النفوذ بما حصل بين صانعي الخمر سراً ومخالفة للقانون بشيكاغو وغيرها من أمهات مدن الولايات المتحدة في عهد تحريم تقطير الخمر وبيعته وتعاطيه هناك . كما تابعت المؤتمرات والاتفاقات نذكر منها اتفاق سنة ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا لتقسيم مناطق نفوذهما في البحر الأبيض المتوسط للأولى مصر وقنال السويس والثانية شمال إفريقيا (تونس والجزائر ومراكش) ، وكذا تفاهمت دول الاستعمار مع إيطاليا سراً على اغتصاب إيطاليا طرابلس وبرقة عنوة من الدولة العلية وتنفيذها ذلك في سنة ١٩١١ .

أما وقد أتينا بخلاصة جليلة لحياة الدول السياسية المضطربة وتخطبها في علاقاتها الدولية ونسج صلاتها وفق مصالحها ومطامعها الأشبعية ثم بذر خطط التنظيم والتعاون الدولي بين الأمم وبدء نبتها تبعا لتطور فكرة الدولة وأسباب المنازعات والحروب ، وذلك منذ العصور الأولى مع مقارنة الماضي بعصرنا الحالى ، فيحسن استيفاء للبحث أن نحدد في نطاق دقيق أهم الخطط العملية لتنظيم العلاقات السياسية الدولية لاسيما منذ نشأة الدولة الحديثة ، وماتهدف إليه الدول الكبرى من بقاء هذه الخطط غالبا على ما هي عليه بحجة توقي الحروب مع الاحتفاظ بكل معنم ونفوذ ما أمكن ، نستطيع أن نرى بوضوح فيما بعد التحولات التى سارت وتسير فيها العلاقات الدولية وأثرها في نشأة القانون الدولي ونموه واتجاهات السلام .

وبهذه المناسبة يمكننا أن نقول إن سياسة الدول في علاقاتها قامت على ظاهرتين جديدتين وهما : -

الظاهرة الأولى : تحول الدولة ، باتساعها في كثير من الدول الأوروبية التى نشأت باتحادها كالمانيا ، أو بتضخم إمبراطوريتها كبريطانيا العظمى ، أو باستقلال إماراتها المختلفة ثم تكوينها وحدة قوية كإيطاليا ، أو بلم شعثها

وجمع كلمتها تحت السلطان الفعلي للقيصر كروسيا ، ثم بانهاء عهد السلطان المطلق وحلول سلطان الشعب محله كما في فرنسا بعد الثورة وغيرها منذ القرن الماضى وحكومة العمال كما في بلاد السوفييت اليوم ، والاتساع والاتحاد وتركيز السلطة وسيادة الشعب لم تأت فجأة بل جاءت نتيجة جهود طويلة وخطط اضطلع بها ساسة ووطنيون أفذاذ ، وقد أدت هذه الحالة الجديدة إلى بدء الشعور الحقيقى بخطوره الحروب فى المستقبل وبأهمية تنظيم العلاقات الدولية التى أخذت تنمو وتنشط ، ويساعدها أيضا انتشار وسائل المواصلات مع سرعتها وتقريب المسافات البعيدة ، وكان العاهل قبل نشأة هذه الحالة فى البلدان الملكية كفرنسا وكذا الحكام الأشراف فى جمهوريات « فينيسيا ، و « جينوه ، و « همبورج » يعتبرون أن الدولة تتمثل فى أشخاصهم فقط ، وكما هو معروف كان لويس الرابع عشر يقول « انا الدولة » ، وكان يتفوه بالحقيقة ويعنى مايقول . فقد كانت سلطته مطلقة لا ينازعه فيها منازع ، وكان الملوك فى أوروبا من أقصاها إلى أدناها هم الذين يقررون إعلان الحرب أو عقد الصلح وفق أغراضهم وأهوائهم ولا يرجعون مطلقا إلى شعوبهم يسألونها عن حاجاتها ويتلصسون مطالبها ، فلم يكونوا ملوكا يحكم ألقابهم وسلطانهم على شعوب وإنما على أراض واسعة باعتبارها حقهم الذى لا يناقشهم فيه فرد من رعيتهم الملحقين غالبا بالأرض . وكانت الأراضى تنتقل من يد حاكم إلى يد آخر بالحرب أو بالوراثة أو بالمعاهدات وتدار كأنها ملك خاص للأمير أو الملك شأنها شأن سائر الأملاك الخاصة ، وكان الذين يخدمون فى الجيش أو فى البحرية يعتبرون خدم التاج وعبيده ليس إلا ، وكان المبعوثون السياسيون ملحقين بالبلاط يوفدون منه مباشرة إلى البلاط الآخر كما يستدعون منه وفق رغبة الملوك الخاصة ، وكان ينظر إليهم فى البلاط الذى يضيفهم كأنهم جواسيس ويحتاط منهم أشد الحيطه . وطالما كانت مهامهم تتلخص فى السعى لعقد الزواج بين بلاط وآخر وتوطيد أواصر المصاهرة ، وكان الملوك هم شخصا الذين يدرون دفة السياسة الخارجية وينظمون

العلاقات السياسية المحدودة النطاق ولكن بإعلان حقوق الإنسان في الثورة الفرنسية وبانتهاء حكم الحق الألهى وبانتشار النظم الديمقراطية والحياة النيابية انتقلت السلطات في معظم دول أوروبا إلى الشعب وأصبحت الحكومة المسؤولة من الشعب هي التي تقود السياسة الخارجية نيابة عنه ، وتبع منتهى الحيلة والحذر في علاقاتها كما تحاول لمصلحة الدولة وقد اتسع نطاقها في الظروف التي سبق أن شرحناها أن تكسب ما أمكن . مع توخي علاقات حسن الجوار والصداقة مع الخارج والبعيد عن الحرب . ولكن ما كل ما يمتنى المرء يدركه فقد كانت تتوتر العلاقات بل وتنشب الحروب بين حين وآخر تبعا لاصطدام المصالح وطمع الدول في أراضي الغيروفى بلدان الشرق الضعيفة وفي أراضي العالم الجديد والقارة المظلمة الغنية وتبعاً لخوفها أيضاً من اختلال التوازن السياسى . ثم انتهت بقايا العهد الاوتوقراطى فى أوروبا إلى الأبد بانهار إمبراطوريات ألمانيا والنسأ والمجر والروسيا والدولة العلية بعد الحرب العالمية الأولى وصارت السياسة الخارجية فى يد الوزارات المتعاقبة المسؤولة أمام البرلمانات .

وهكذا قامت العلاقات السياسية الدولية وتنظيمها وتنسيق وقواعدها على أسس سياسة الدول المختلفة بشعوبها التي تشعر بشخصيتها وبمسئوليتها وتنب عنها فى الحكم وفى تسيير دفة السياسة الداخلية والخارجية وزارة مسئولة أمامها، وهى تناقشها الحساب علانية فى أمر هذه السياسة ويطلع الرأى العام فى مختلف أنحاء العالم على تطوراتها أولاً بأول ، مما قوى الاهتمام بتنظيم العلاقات الدولية ووجوب قيامها على أساس من الإنسانية والبعد عن الحرب ما أمكن . ونشأ دوعى سياسى دولى ، واتجاه إلى وضع قواعد دولية تنسح على منوالها مختلف الأمم المتعدية ، كما أن هذه العلاقات تعقدت وتشعبت تبعا لاتساع نطاق الدول وتزايد مصالحها فى الخارج وتقدم وسائل الرفاهية وانتشار المدنية المادية الصناعية وتوظيف رؤوس الأموال الأوروبية فى الخارج ، وإنشاء كبريات الشركات المساهمة فيما وراء البحار ، ورواج

الاحتكارات ذات الصبغات الدولية التي سارت جنباً إلى جنبها وتبعاً للاقبال على معاهدات التحالف والكتل والاتفاقات السرية والبنود العسكرية للتعاون الحرب في حالة الاشتباك في نزاع مسلح وتكوين الجبهات ، وذلك لشدة رغبة دول كل جبهة أو بعبارة أخرى رغبة الدول الأوروبية العظمى في الاحتفاظ بأراضيها وقواها بحالتها الراهنة ، ومنع كسب منافساتها : راض جديدة ما أمكن وطمع الساسة ونفوذ الرأسمالية الصناعية وشركات الاحتكار فيما وراء البحار وكذا صانعي الأسلحة والمدافع وتجارها . وكانت هناك في بدء نشوب الحرب العالمية الأولى كتلتان هما كتلة فرنسا وروسيا وإنجلترا من جهة وكتلة إمبراطوريات الوسط من جهة أخرى وهي ألمانيا وإمبراطوريات النمسا والمجر والدول العلية وبلغاريا وإيطاليا ، وقد أدى هذا إلى نشأة نوع من الاهتمام بتفادي الاصطدام والاشتباك في نزاع مسلح والعمل على توطيد دعائم السلام ، غير أن هذا الاهتمام لم يتخذ خطوات جدية فعالة إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها بفضل جهود الرئيس ولسن .

والظاهرة الثانية : - سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى »

« The European Concert » ، واضطلاعها بتوجيه السياسة الأوروبية وتنظيم عالم ذلك الوقت أو العصر الذي تعيش فيه محافظة على توازن القوى وإدخال ما ترى من التعديلات الإقليمية وتغيير الحدود وفق هذه القاعدة . فعلى أثر هزيمة نابوليون وفشله في إنشاء أوروبا المتحدة وعجزه عن ضم كافة ممالكها تحت لواء النسر الإمبراطوري أخذت الدول التي سبق أن تحالفت للقضاء على جيوش الإمبراطور ونظامه وهي إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وقد اتخذت رسمياً في سنة ١٨١٤ اسم « الحلفاء » ^(١) على عاتقها مسئولية إعادة تنظيم أوروبا ، فأعادت عرش فرنسا إلى البربون بحدود سنة ١٧١٠ وعقدت مع ملك فرنسا في مايو سنة ١٨١٤ معاهدة باريس تقرر فيها عزمها

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » السبنوس جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ ، صفحة ٦٣

« Histoire de l'Europe » par Seignobos , 1 vol, Paris 1934

على إقامة سلم قوى الأركان على أساس « توزيع القوى بين الدول توزيعاً عادلاً ، أو بعبارة أخرى كما أعلن ذلك رسمياً ، المحافظة على السلام في أوروبا على أساس توازن القوى ، وإن هذه المهمة لا تستطيع أن تضطلع بها غير الدول العظمى فهي وحدها لها من القوة ما يمكنها من اتخاذ مآزاه من الوسائل وفرض قراراتها وتنفيذها ، وذلك لتوطيد دعائم السلام بمختلف الدول في اعتبارها ، ولكن في الواقع لتحين الفرص والصيد في الماء العكر بمحاولة كل دولة الاتساع مع إعطاء الترضية اللازمة لمنافستها . وبعد عقد الصلح مع فرنسا دعا الحلفاء الدول لمؤتمر عام يجمع مختلف رجال السياسة في البلدان التي اشتركت في الحرب يعقد في « فينا » لتوزيع الأراضي التي لا حاكم لها المتخلفة عن انهيار امبراطورية نابوليون بونابارت ، ومعظمها أراضي الدول التي أنشأها نابوليون وهي بلجيكا وهولاندا وإمارات الرين وإيطاليا والامارات الألمانية ودوقية فرسوفيا ومملكة سكسونيا ، واحتفظت بموجب بند مري بحقها في أن تنظم فيما بينها توزيع هذه الأراضي ووضع قواعد جديدة يترتب عليها حفظ التوازن السياسي في أوروبا لمدة طويلة « *équilibre durable* » ، وقرر الحلفاء بأنهم اتفقوا فيما بينهم على تسوية مسائل بلجيكا وهولاندا وإيطاليا كما أحالوا على أعمال المؤتمر تسوية مسائل ألمانيا وبولونيا . وقد اجتمع تسعون عاهلاً وأميراً وسياسياً في فينا يمثلون كافة ممالك أوروبا وإماراتها ، وصار المؤتمر أقرب إلى هيئة سياسية لدراسة مشاكل أوروبا وتوطيد دعائم السلام فيها وفي الوقت نفسه اقتسام الأسلاب كلها سنحت الفرص منه إلى مجرد مؤتمر لحل مشكلات عابرة ، وقد أعطى لأوروبا نظام جماعة سياسية تشعرها بأهمية الوحدة التي تخيلها « لينينز » و « سالي » و « نابوليون » غير أنه في الواقع كان عقد المؤتمر لمجرد تسجيل قرارات الدول الكبرى ولم يكن لمدون الدول الصغرى الحق في المناقشة ، وأستطاع « تاليران » Talleyrand السياسي الفرنسي الداهية أن ينتهز فرصة اقتسام الحلفاء لينزل إلى حلبة المناقشة ويتفوق على خصومه ويفوز بهم

دولته المهزومة إلى صفوف الدول العظمى ، ووصل التوتر بخصوص مسألة بولونيا وسكسونيا إلى حد أن الحلف تهدد بالتصدع والانحيار ، ووافقت سراً إنجلترا والنمسا وفرنسا على عقد محالفة دفاعية بينها ضد بروسيا وروسيا ، ثم عاد التفاهم ثانية بإعطاء قسم من بولونيا وكندا من ملكة سكسونيا (وستفاليا) ومن مقاطعة الرين لبروسيا ، وانتهى الاتفاق بعقد معاهدات متفرقة بين الدول صاحبات الشأن جمعت كلها تحت عنوان « اتفاق مؤتمر فينا النهائي » ، وأضيف إليها اتفاق آخر على حرية الملاحة في الأنهار الدولية الأوروبية وكذا ضمان حياد سويسرا بواسطة المتعاقدين ، وقد تشبعت روح المؤتمر وما لحقه من معاهدات بالرجعية الشديدة ، فكانت الاتفاقات الفعلية تتم بناء على مفاوضات سرية بين الملوك والأمراء بدون استشارة سكان البلدان صاحبات الشأن وبدون مراعاة شعورهم ، بل قامت على أساس حقوق الأمراء الشرعية في العروش والنيحان ولم تعترف البتة بحق الشعب في تقرير مصيره ، وكان الساسة يعتبرون ممثلين للملوك لا للشعوب ، وبذا تأخر استقلال بولونيا وإيطاليا وفرضت النمسا على ولايتي فينيسيا وميلانو الاستعباد ، كما ضمت بلجيكا للأراضي الواطنة تحت تاج أسرة « أورانج » ، وانتزعت النرويج من الدنمارك ، وأعطيت للسويد كما احتفظت إنجلترا « بمالطه » و « هليجولاند » Heligoland و « الجزر اليونيه » Les Iles Ionienne وخارج أوروبا بالكاب « وديلان » و « إيل دي فرانس » Ile de France ، واحتفظت روسيا بفنلندا التي انتزعتها من السويد و « بساراييا » التي اغتصبتها من الدولة العثمانية علاوة على بولونيا . ولكن لم تنته بعد أعمال المؤتمر حتى هرب نابليون من منفاه بجزيرة إلبا ووصل متخفياً إلى ساحل فرنسا الجنوبي وسار بفلول من أتباعه وشراذم من خيرة ضباطه وجنده المخلصين إلى باريس ، فوقع النبأ على سامع المؤتمرين في فينا كالصاعقة وأسقط في أيديهم ، وأعلنوا في ٢٧ مارس سنة ١٨١٥ أن نابليون بونابارت عدو العالم ومعكر صفو السلام وراحة الشعوب ووهدا بأن

يساعدوا ملك فرنسا البوربون وكافة الحكومات الأخرى (الرجعية) ضده، وتعهدوا بالمحافظة على ما اختط من حدود ونظم بأوروبا، وزعموا أنها رسمت بكل حكمة ودقة وعدل - وهذا كما رأينا مما يشك فيه كثيرا - ضد أى اعتداء، ولم يكتف قيصر روسيا بالتحالف للمحافظة على التوازن السياسى أو بالحرى لتثبيت أقدام الرجعية التى رجعت بالعالم القهقرى وبضربه صفحا بتعاليم الثورة الفرنسية بل لجأ لروحانيات الكنيسة لتقرير الحلف . وبدلا من وضع قواعد السلام على أساس استشارة الشعوب وتحت شمس الحرية الساطعة عاد إلى الأساليب الدينية القديمة بغموضها وطرقها الملتوية ووسطها المعتم المفعم بالتردد والضعف، ورأى فى اعتباره أن هذا يقوى جبهة الملوك ويشد أزر تحالفهم ضد احتمال عودة تعاليم الثورة الفرنسية إلى البزوغ واحتمال استيقاظ الشعوب المحكومة بتيجان أجنبية عنها شديدة البطش والقسوة ومطالبتها بحرياتها . فنادى « بحلف دينى مقدس، ضم ملك بروسيا وإمبراطور النمسا والمجر وانضم إلى الحلف أيضا فيما بعد « لويس الثامن عشر، البربونى ملك فرنسا وصنيعة مؤتمر فينا . أما انجلترا البروتستنتية فرفضت الانضمام إلى هذا الحلف الممزوج بالروح الدينية لتعارضه مع مصالحها . وقد أعلن الحلف للعالم « عزم المتعاقدين القوى على ألا يتخذوا لسياستهم وتسيير شئونهم وحل مشكلاتهم إلا قواعد الدين المسيحى، وأنهم يتبعون هذه الحطة لأنهم يعتبرون أنفسهم مندوبين من العناية الربانية لمباشرة الحكم، ويعدون أنفسهم أسرة واحدة رغم أنهم يحكمون بلدان متعددة ويتبوئون عروشاً متفرقة،^(١) وهذا الحلف كما هو ظاهر من شرحه، ميثاق

(١) أنظر « العلاقات الدولية » لبريس، صفحة ٢٤ و ٢٥

وانظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لما ريبوت جزء واحد، لندن ١٩٤٦

من صفحة ٣٩ إلى صفحة ٤٨

«Federation and The Problem of Small States» by G. Marint.

1 vol, London 1942

دينى ربما كانت غايته سامية ولكن الغريب فيه أن أقطابه تصرفوا بلا معرفة الكنيسة أو استشاراتها وخارجا عن حدود اختصاصها وسلطانها ، ووقعه اثنان من الخارجين عليها ملك بروسيا البروتستنتى وقيصروسياء الهيروطيقى ، بل كان الباعث عليه كما رأينا القيصر الذى لا تعتبره الكنيسة الكاثوليكية مؤمنا بالمسيحية قوى العقيدة الدينية . وانتهت المئة يوم لنابوليون وعادت الدول المتحالفة إلى تنظيم شئون أوروبا من جديد ، كما عادت تقرر فى بنود سرية رغبتها الأكيدة فيما سبق أن اتفقت عليه محافظة على التوازن السياسى فى أوروبا على أساس رجعى وتتفاهم على الاجتماع فى أوقات معينة للمحافظة على المصالح المشتركة واتخاذ مايلائهم الظروف للتمشى والطمأنينة ورفاهة الشعوب والمحافظة على السلام فى أوروبا . ورأس ولجئون قائد جيوش الاحتلال فى فرنسا مؤتمر السفراء بباريس وكان قد تلقى تعليمات فى أن الحلفاء على استعداد لتأييد عرش لويس الثامن عشر بالسلاح ضد أى ثورة أو اضطراب ، وهكذا تأيدت مخاوف الشعوب من الحلف الرجعى وزادت كراهية الشعب الفرنسى وغيره من الشعوب المتعطشة للحرية لهذا النظام الجامد الذى يعرقل سير الأمم نحو الديمقراطية ويمد الملكيات المطلقة بمبررات التدخل وبالأداة الفانكة لمقاومة الحركات الوطنية والمطالبة بالدساتير وذلك باسم السلام والمحافظة على الطمأنينة فى أوروبا ورفاهية شعوبها ، وقد نعت الوزير النمساوى مترنيخ وهو قطب الرجعية وروحها فى مؤتمر فينا والسياسى المحرك لتحالف أوروبا ضد تحرير الشعوب وضد مبادئ الثورة وحقوق الإنسان هذا الحلف المقدس ، بأنه شيء أجوف يعبر عن لاشيء ، وذلك لتفضيله الحلف السياسى الأول عليه ولأنه رأى فيه ككشافاً عن دسائس الرجعية المقنعة ، ولكن ألا يحق هذا النعت أيضاً على تحالف كبريات الدول فى سبيل مصالحها ضد الشعوب الناهضة والحريات ؟ .

وختام القول نستخلص من الاستعراض السالف لنشاط الشعوب السياسى الدولى منذ العصور السحيقة أن ثمة تكويناً ونمواً مضطرباً لقانون

متفق عليه صراحة أو ضمناً لمعاملات الدول في الميدان السياسي وتحديد علاقاتها حتى لا تطفئ الأطماع ويطفئ الشرويزج بها في نزاع مسلح تضحياته لاشك جسام ونتائج وخيمة على كل من المنهزم والمتنصر لآسيا في عصرنا الحديث حيث تفاقم قتل الأسلحة بالبشر وتدميرها معالم المدنية .

• • •

حقيقة إنه كما رأينا لا يزال القانون الدولي باتفاقاته ومعاهداته وما يتبعها من عرف دولي في طور الطفولة الأولى ، أو مع التجاوز في التعبير على الفطرة ، ولا يشبه بحال سائر القوانين التي يسلط الشارع فيها على المخالف العقوبات الفعالة الزاجرة ، إلا أن رغبات الشعوب الملحة وأمان الحكومات بل وحاجات المدنية تتطلب بلا إبطاء السير بخطى حثيثة نحو تدعيم القانون تدعيماً يؤدي إلى نبذ الحرب وإقرار السلام وحقق دماء البشرية وقد سالت مدراراً في أقل من جيل لأطماع استعمارية بعيدة عن الإنسانية .

وفيما يلي موجز للتطور الملحوظ في العلاقات السياسية الدولية منذ القدم وصلاتها بالقانون الدولي حتى بدء قرننا الحالي (١) مع دراسة مقارنة كلما تطلب الأمر ذلك ، وهذا الموجز تركيز لما سبق بيانه وشرحه : -

(١) سواء أكان القانون الدولي هو ذلك القانون الذي ينظم علاقات الدول كخصائص معنوية بعضها ببعض ويحدد حقوقها وواجباتها في الميدان الدولي أم كان القانون الذي ينظم معاملات كل مجموعات من الأفراد يعيشون سوياً في كنف نظام يتبعونه في ظلال مجموعتهم مع مجموعة أخرى من الأفراد ولها هي الأخرى نظامها كذلك دون إقرار بأن هناك شخصيات معنوية للدول فلا شك أنه يهدف إلى غرض واحد هو التخلص من حالة الفوضى في المحيط الدولي ، حتى تأمن الدول أو المجموعات الدولية العثار والاصطدام بعضها ببعض في نزاع مسلح ، تبعاً لمفوض الحالة وخلق الميدان

(١) أنظر (العلاقات الدولية) لبرايس ، من صفحة ١ إلى صفحة ٨ .

وانظر (القانون الدولي العام) لسيل ، من صفحة ٢٥ إلى صفحة ٣٢ .

من أى نظام كان يحض على التغامم والوثام . وكما رأينا فمذ العصور القديمة فى عهد الوثنية كانت الشعوب المتنازعة تلجأ إلى الآلهة عن طريق السكينة لتستشيرها فى استمرار الحرب أو عقد الصلح وفى تخير الوقت المناسب للضربة الحاسمة أو للتصافح والتصافى ، كما كانت تضرع لآلهة الخير حتى تمدها بقوة من عندها ضد عدو جبار . وإن فى ارتكاز أهل بابل وأشور وقدماء المصريين وسكان اليونان القديمة وأثينا وروما على عنصر من الخيال معنوى أكثر منه مادى ملبوس لترجيح كفة الخير على الشر وتدعيم السلام دليلاً واضحاً على شدة رغبة الناس منذ العصور السحيقة فى أن يعيشوا فى ظلال نظام دولى يقيم شر التنازع والتقاتل ويرسم لهم خطة معاملاتهم كمجموعات وكتل مختلفة ودول مستقلة (١).

(٢) إن نشأة الإمبراطورية الرومانية القديمة ، ثم تثبيت أقدامها فى حوض البحر الأبيض المتوسط وهو العالم المتمدين المعروف قديماً ، وامتداد سلطانها إلى ما وراء الفرات والدانوب والأطلانطيق وازدهارها وبقاءها قروناً عديدة فى ظل طابعها الروحى الخاص بها الذى يتلخص فى ضم شعوب عديدة إليها تنفياً لظلال روما الوارفة وتنعم بنظمها مع احتفاظها بقوانينها المحلية وعاداتها أى بشيء من الاستقلال المحلى يراعى فيه تنظيم علاقاتها مع الوطن الأم - إن كافة هذه العوامل أدت إلى قيام ما يسمى بالسلام الرومانى . وهو كما سبق شرحه يهدف إلى نشر نوع من الوثام والطمانينة تنعم بهما الشعوب الداخلة ضمن نطاق النفوذ الرومانى أى التى فى كنف المتبوع والسيد وإلى وضع قواعد لعلاقات مصر وقرطاج وأيريا ومقدونيا وسوريا الخ . بروما مع احتفاظها بشيء من الاستقلال المحلى المحدود . وبعد انهيار السلام الرومانى وقيام الفوضى محل النظام لقرون عديدة لاسيما فى أوائل عهد المسيحية أدت مركزية السلطة الزوجية فى يد البابا بروما وخضوع الأمراء والباطرة

(١) أنظر (العلاقات الدولية) لبريس ، من صفحة ١ إلى ٨
وانظر (القانون الدولى العام) لسيل ، من صفحة ٢٥ إلى ٣٥

له في العصور الوسطى وشدة تدين الرعايا المسيحيين وإيمانهم بأنه لا يخطئ وكذا بحقه الذي لا ينازع في حرمانهم من عطف الكنيسة وفي إصدار رسائل الصفح والغفران كما يشاء مع قصر يد الملوك والأمراء وضعف سلطانهم على الرعايا - أدت هذه العوامل إلى سيادة السلام المسيحي وقيام قواعد معنوية لربط الأمراء بعضهم ببعض وإخماد جذوات أطماعهم ومحاولة إيقاف الملوك الذين يعمدون إلى الاعتداء والفتك عند حد، وفي كلتا الحالتين وهما : السلام الروماني والسلام المسيحي تمشي القانون الدولي وكان قوة معنوية مع الأمر الواقع ، ولم يتخذ شكلاً واضحاً مرسوماً نحو سيادته العالمية ونشر أجنحته العريضة على العالم المتمدين المعروف حينذاك ، ولا عجب في ذلك فأوروبا كانت تسودها الفوضى والملوك والأمراء كانوا في عراك ومشاحنات مستمرة .

(٣) رغم ما أشرنا إليه في أن القانون الدولي في عهده الوثنية والمسيحية لم يظهر بصورة منتظمة بارزة ولم يلبس ثوبه القشيب الذي تتشكل بموجبه المعاملات السياسية الدولية وعلاقات الحرب والسلام ، فقد نشأ عرف سياسي دولي نتيجة حاجات الشعوب الملحة إلى تبادل التجارة وإلى الوقوف في وجه المعتدى لدفع الاعتداء وإلى جعل الحروب أقل قسوة وقتكا وإلى القضاء ما أمكن على أسباب سوء التفاهم السياسي ونسيان الأحقاد وآلام الحروب وبدء العلاقات السياسية الدولية من جديد بعد إلقاء السلاح على أساس من الود والوفاق وعدم كبت الأحقاد وكتمان الحقائق لإبرازها في صور ذميمة بشعة فيما بعد ، بل وإلى إكرام وفود الضيوف من الملوك والأمراء ومندوبوهم الأجانب وإلى توطيد علاقات حسن الجوار . وقد استقر العرف السياسي الدولي مع مرور العصور والأجيال وأصبح قضية مسلماً بها لا تختلف في ذلك شعوب العالم المتمدين اختلافاً يذكر ، وأضيف إليه ما اتفقت عليه الدول في تعاقدها لتدعيم السلام وإقرار سياسة حسن الجوار وتنظيم معاملاتها التجارية والاقتصادية الخ . . . ، ورأينا منذ القدم

قيام عرف دولي لإكرام مبعوثي الملوك والبابا طرة ولتبادل البعثات السياسية والهدايا بين العواهل ولعقد أوامر الود بينهم ، ولانفسى بهذه المناسبة تبادل الهدايا بين أمير المؤمنين هارون الرشيد والامبراطور المسيحي شارلمان ، وكذا تبادل الود بين خليفة المسلمين وسلطان العثمانيين سليمان القانوني وملك فرنسا الكاثوليكي « فرنسوا الأول » ، وعقدتهما معاهدة التحالف والود المسماة بمعاهدة « لافورييه » La Foret سنة ١٥٣٥ . ورأينا أيضاً تسليم الشعوب المتمدية المحاربة بوجوب حسن معاملة الأسرى والجرحى من العدو وإعطاء عهد الأمان للمفاوضين في مرورهم بخطوط النار إلى معسكرات المقاتل المنتصر ، وكم من مرات أكرم ملوك المسلمين وقادة رؤوس الصليبين القادمين إلى خيام صلاح الدين وغيره من عظماء الاسلام بعد خيبة أمل الصليبين وانتصار الاسلام .

(٤) ظل القانون الدولي يترنخ بين السراب والحقيقة ، فلا يمكن القول بأن العالم المتمددين جهل جهلاً مطبقاً المعاملات الانسانية السامية للمهزم ولشعوب البلدان المفتوحة أو أعرض لإعراضاً تاماً عن الوفاء بالتعهدات الدولية أو التمسك بالعرف الدولي والمعاملات السياسية السمحاء ، كما لا يمكن القول إلا إذا شئنا التجنى على الحقيقة بأن الحكومات رغبت رغبة حقه في حياة السلم وحسن التفاهم بين مختلف الدول ووضع أسس قوية لتنظيم المعاملات السياسية الدولية . فظل القانون الدولي دون تبويب أو ترتيب وتنظيم واضح محكم لقواعده ، ودون قوة رادعة وسلطة منفذة تخشى بأسها الحكومات المعتدية وتعلم يقيناً أنها في حالة هجومها المفاجيء على جار لم يتأهب للدفاع ولم يعد عدته لدرء الغزوات ، والكوارث سوف تجازى بأشد الجزاء ، وسوف تقف في وجهها قوى من العدل والقانون لها جيوشها وأساطيلها وعتادها الحربي لتضع حداً للاعتداء وتحافظ على استقلال الشعوب الصغيرة التي تريد أن تحيا حياة أية تحت شمس الحرية ، كما سوف تصب عليها جام غضبها وتسقيها من نفس الكأس المريرة التي أرادت أن

تذيق الغير سمها الزعاف . وبينما انتقلت الجماعات المتمدينة التي تعيش في كنف نظام الدولة ليحيا الافراد فيها حياة تبادل المنافع وليرفها عن أنفسهم ويحققوا حاجاتهم بأسهل وأخصر الوسائل فتزدهر المدنية ويطرد تقدمها شأنها شأن الفلك السيار الذي لا يمكن إيقاف سيره . وعجله الزمن الازلية التي تدور دوراتها باستمرار - بينما انتقلت هذه الجماعات إلى الحياة القانونية المكتملة النمو موضعيا بقيام طائفة من القوانين الخاصة والعامة ، وراها قوة تنفيذية ترسم للأفراد خط السير في علاقاتهم بعضهم ببعض وكذا في علاقاتهم بالدولة ، رادعة تضرب على أيدي المعتدين العابثين بالقوانين ، ظلت الدول أو الجماعات في المحيط السياسي الدولي تحيا حياة شبيهة بحياة الفوضى ، هي أقرب إلى حياة الهمجية والقوة الوحشية في الاحراش منها إلى حياة المدنية والنظام . ولكن هذه الحياة الهمجية أخذت تسير بخطى بطيئة نحو النظام الدولي وتحديد حقوق وواجبات الدول في العالم السياسي الدولي ، وما يجب أن تنسج على منواله لتعيش في سلام ووثام . وكيف تحترم حقوق جاراتها لكي تحترم الجارات حقوقها ، وكان محور النظام الدولي كما رأينا من الناحية العملية إذا صرفنا النظر عن تفاصيل مشروعات المفكرين لوضع أسس للسلام أمثال الآب « سان يير » و « ولينتز » وهو تكوين كتلة أو مجموعة من الدول الكبرى تضم إليها بعض الدول المتوسطة التي ترغب في التعاون معها ، وتكون بمثابة مجلس أوروبي أو بوليس أو هيئة فعالة للعمل جهد الطاقة على المحافظة على الحدود القائمة بين الدول وجعل كفات الدول العظمى في توازن مستمر لاترجح كفة على أخرى من ناحية المساحة والموارد الاقتصادية ، والسكان والقوى الحربية ، حتى لا يؤدي رجحانها إلى ابتلاع جاراتها لها كما فعل « نابوليون بونا بارت » الذي كانت جل أمنيته أن ينشئ اتحادا من دول أوروبا في ظل فرنسا وفي كنف سلطاتها . وكانت سياسة توازن القوى هذه هي الروح المحركة لمؤتمر فينا ومعاهداته المتتالية سنة ١٨١٤ - سنة ١٨٠٥ ولمؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وللحالفات

الأوروبية السرية منها والعلمية لتوزيع مناطق النفوذ وإنشاء الجبهات محافظة على السلام ، وأخيراً لمعاهدة فرساي سنة ١٩١٩ . ولكن سياسة توازن القوى تجعل من القانون الدولي والاتفاقات الدولية والعرف سلاحاً بحدين تستخدمه الدول كما رأينا للحد من الاعتداء وتقرير النظام القائم ، كما قد تتخذه لتحقيق أطماعها في توزيع الغنائم والأسلاب وكسر شوكة الخصم حتى تأمن سيطرته وتصدره الموائد السياسية والمؤتمرات الدولية ، كما حدث في تقسيم بولاندا الباسلة في مؤتمر فيينا واستمرار تقسيم أطراف الامبراطورية العثمانية لصالح كل من العنصر الصقلي و امبراطورية النمسا والمجر طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ووقوف انحلترا في وجه نابوليون لكي لا ينشئ اتحاداً من الدول الأوروبية يقضى على الامبراطورية البريطانية في أوروبا وفيما وراء البحار وكذا وقوفها في وجه الاتساع الروسى القيصرى وكذا لاتساع الجرمانى فيما بعد . وأخيراً فمما لا شك فيه لاتستطيع سياسة توازن القوى أن تدرأ حروب الاعتداء والتوسع مهما أوتيت من حذر وبعد نظر ، ودلت على ذلك الحروب الموضعية طوال القرن الماضى وكذا الحربان العالميتان الاخيرتان .

المبحث الثاني
سياسة الحالفات والمصلح المشتركة
ومجموعة الدول الأوربية العظمى

أهم مراجع المبحث الثاني

- « تاريخ مقارن لشعوب أوروبا » لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
« Essai d'une Histoire Comparée des Peuples de l'Europe »
par Charles Seignobos, 1 vol Paris 1938.
- « تاريخ المدنية المعاصرة » لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٠٣ .
« Histoire de la Civilisation Contemporaine » par Ch. Seignobos
1 vol, Paris 1903.
- « التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة » لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢١
« Histoire Politique de l'Europe Contemporaine » par Ch.
Seignobos, 1 vol, Paris 1921.
- « تاريخ أوروبا » لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤
« Histoire de l'Europe » par Ch. Seignobos, 1 vol, Paris 1934.
- « تاريخ صادق للشعب الفرنسي » لشارل سينوبوس . جزء واحد ، باريس ١٩٣٣
« Histoire Sincère de la Nation Française » par Ch. Seignobos,
1 vol, Paris 1933.
- « بقظة القوميات والحركات الحرة من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٣ » لجورج فيل ،
جزء واحد ، باريس ١٩٣٠
« L' Eveil des Nationalités et la Mouvement Liberal 1815 —
1843 » Par Georges Weill, 1 vol, Paris 1930.
- « الديمقراطية والرأسمالية من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٦٠ » لشارل ه. بونتاس ،
جزء واحد ، باريس ١٩٤١
« Democracies et Capitalisme 1848 — 1860 » par Charles
H. Ponthas, 1 vol, Paris 1941.
- « من نظام الحريات إلى نظام الاستعمار من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٧٨ » هنري هوزير
وجان موران ويير بينارييتس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩
« Du Libéralisme à l' Emperialisme » par Henri Hauser, Jean
Maurain et Pierre Benaerets 1 vol, Paris 1939.
- « الأزمة الأوروبية من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٤ والحرب الكبرى » لبيير
رينوفين ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩
« La Crise Européenne 1904 — 1914 et la Grande Guerre »
par Pierre Renouvin, 1 vol, Paris 1939.
- « السلام المسلح ١٨٧١ — ١٩١٤ » لرابود ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥
« La Paix Armée 1871 — 1914 » par A. Roubaud, 1 vol
Paris 1945.

« تاريخ الدول العظمى من ١٩١٩ إلى ١٩٤٧ » لماكسيم موران ، جزء واحد ،
باريس ١٩٤٧

« Histoire de Grandes Puissances 1919—1947 » par Maxime Mourin, 1 vol, Paris 1947.

« تاريخ الدبلوماسية » نشرت تحت اشراف ورئاسة فلاديمير بوتيمكين وترجم إلى الفرنسية
ثلاثة أجزاء ، باريس ١٩٤٦ ، ١٩٤٧

« Histoire de la Diplomatie » publiee sous la direction de Prof. Vladimir Pottemkine et traduit en francais, 3 vols, Paris 1946, 1947.

« موجز في تاريخ السياسة الخارجية » لأميل بورجوا ، ٤ أجزاء ، باريس ١٩٢٧ ،
١٩٢٨ ، ١٩٢٩

« Manuel Historique de Politique Etrangère » par Emile Bonrgois, 4 vols, Paris 1927 , 1928 , 1929.

« تطور الشعوب الأوروبية من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٢١ » هولاند روز ، جزء واحد ،
لندن ١٩٢٦

« The Development of the European Nations 1870 — 1921 » by Holland Rose, 1 vol, London 1926

« تاريخ أوروبا » ليفشر ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٠

« A History of Europe » by H.A.L. Fisher, 1 vol, London 1940
« أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين » لجرانت وتيمبلي وبنسون ، جزء واحد ،
لندن ١٩٤٢

« Europe in the 19 th & 20 th Centuries » by A. T. Grant, H. W. V. Temperley & Lilian M. Penson, 1 vol, London 1942.

« العالم منذ سنة ١٩١٤ » للأجساد ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨

« The World Since 1914 » by Walter Consuelo Langsam, 1 vol London 1948.

« الاتحاد الدولي ومشكلة الدول الصغيرة » للماريوت ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٣

« Federalism and the Problem of the Small State » by Sir B.A.R. Marriott, 1 vol, London 1943.

« دراسات في الدبلوماسية وساطان الدولة » لجوش ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٣

« Studies in Diplomacy and Statecraft » by G. P. Gooch, 1 vol London 1943.

« تحليلات في قيود الدبلوماسية » لسير فيسكتور ولسلي ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« Diplomacy in Fetters » by Sir Victor Wellesley, 1 vol, London 1944.

« القوميات في التاريخ والسياسة » لفردريك هيرتز ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« Nationality in History and Politics » by Frederick Hertz, 1 vol, London 1944.

المبحث الثانى

سياسة المحالفات والمصالح المشتركة ومجموعة

الدول الأوروبية العظمى

السياسة الدبلوماسية بين الديمقراطيات والجمهورية فى النصف الأول مع القرن التاسع عشر - الافكار الحرة ونشأة الرقعة الديمقراطية للقانون العام وأثرهما فى الحياة الدبلوماسية فى القرن التاسع عشر - تطور القوميات والدول الأوروبية ومع القانون العام فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر - مقدمة

إن التحالف الذى أسفر عنه مؤتمر فينا بين الدول العظمى وهى النمسا وروسيا وبروسيا ثم فرنسا فيما بعد مع عدم اغفال انجلترا كلباعى لها التمسك بهذا التحالف دفاعا عن مصالحها فى القارة وخارجها يبدو فى ظاهره العمل على استقرار السلام وتوطيد أركانه ومنع المنازعات المسلحة والحروب على أساس سياسة توازن القوى ويضمحل فى باطنه الحيلولة دون تحرر الشعوب من ربة الظلم والاستعباد، واستمرار سيطرة التيجان على الأراضى بمن يسكنون عليها بلا حساب، والقضاء على ما تبقى من تعاليم الثورة الفرنسية، وضمان عدم عودة تعاليمها إلى الظهور ثانية، ومهما قيل دفاعا عن رجال هذا الحلف: أنهم كانوا شديدى الإخلاص للسلام، شديدى الرغبة فى نشر الطمأنينة بين شعوب أوروبا، وفى أن «اسكندر الأول، قيصر روسيا، وهو روح هذا الحلف، وقد هالته المذابح المستمرة والخرائب التى عمت الممالك والامارات بأوروبا، يضاف إلى ذلك شدة تمسكه بإهداب الدين، وإيمانه بالروحانيات رغب حقا فى سلام دائم عن طريق رقابة الحلف على سياسة أوروبا، فما لاشك فيه أن تصرفات زعماء الحلف وقرارات المؤتمرات المتتابعة التى عقدها، وتقسيمه رقعة أوروبا وفق هوى ملوك الحلف كل ذلك لم يحقق

آمال الشعوب العطشى للتحرر من استعباد واستبداد السادة ، ولم يحل دون الحروب في مختلف أنحاء أوروبا . بل كل ما قام به الحلف عاجلاً هو هدم إمبراطورية بونابارت وفرض الرقابة على الجيش الفرنسي بواسطة مؤتمر السفراء الذي قرر جعل مقره باستمرار باريس وتوزيع تيجان وبلدان مختلفة على شتى الأمراء والملوك المحسوبين على العواهل : زعماء الحلف .

كانت زمرة «مترينخ» رجعية حقاً بكل ما تعنيه هذه العبارة من قسوة علاوة على ضيق محيط تفكيرهم في المستقبل . ولقد خطا الخطوة الأولى إمبراطور متضارب الخلق مبلبل الفكر كثير الشكوك ، على ذكائه وتعصبه للمسيحية ، شديد التأثير بالصلوات الشخصية ، تتغير اتجاهاته السياسية العامة بتغير مستشاريه ، غناه مريبه « فردريك سيزار دى لاهارب » ، Fredric César de la Harpe السويسرى أحد تلاميذ «روسو» على مبادئ اليقويين jacobinisme الحريفة المتطرفة . وكان شديد الرغبة في أن يكفر بشخصه عن جريمة قتل أخيه القيصر « بولس » ، فى سنة ١٨٠١ ، ولم يستطع أن يطرد عن ضميره المتألم شناعة المؤامرة والجرم الذى اشترك فيه . وانتهر المحيطون بالقيصر وفى مقدمتهم ياوره الأمير « أدام كزار توروسكى » ، Adam Czartoryski البولونى وكذا البارونة « كروذنر » Krüdener فرصة شخصيته المتضاربة هذه كي يؤثروا على القيصر فى ضرورة مراعاة تعاليم المسيحية فى العلاقات الدبلوماسية . وهكذا بذروا الحب الذى أثمر الحلف المقدس ، وحقاً تعهد الملوك والأشراف بذوره بالعناية حتى نما . فى سنة ١٨٠٤ بينما كان القيصر يفاوض سائر ملوك أوروبا لكسر شوكة نابليون بونابارت ، خصوصاً ملك الانكليز ، اوفد مستشاره الخاص « نوفيليتسك » Noviltsov ليعرض على « بيت » Pitt رئيس وزراء إنجلترا وكانت أعدى أعداء الإمبراطور ووزير الخارجية اللورد « هاروفى » Lord Harrowby مقترحاته وكائنات أمانيه لا تتضمن الحد من اتساع فرنسا ووضعها فى حدودها الطبيعية فحسب بل أيضاً تنظيم قواعد السلام للمستقبل فى أوروبا على أسس دائمة

قوية وكذا منح بعض البلدان مزايا الحياد وضمان حدودها ، وأنه يجب ألا تقوم حرب ما بين طرفين متنازعين إلا بعد استنفاد طرف ثالث كافة طرق الوساطة والتحكيم ، وإلا بعد بذل الجهود الجدية لازالة أسباب الخلاف . وقد أعلن مبعوث القيصر لمضيفه أن هذه المبادئ هي أعز أمان سيده ، وأنه شديد الرغبة في إنشاء دعائم السلام العام ، وتسكوين جامعة لمختلف دول أوروبا القوية على أساس قانون دولى جدى هو ملاذ الشعوب ، يتعرض من يخرق قواعده للعقوبات توقعها عليه مجموعة الدول الكبرى الداخلة في الهيئة المشار إليها . ولقد أشار ملك إنجلترا في خطبه العرش في ١٥ يناير سنة ١٨٠٥ إلى مشروع القيصر وجهوده بروح العناية والاهتمام ، وأرسل « بيت » ردأ على مذكرة القيصر مذكرة مقفمة بالصدقة ، ووضع فيها المقترحات موضع اعتبار الملك وحكومته ، ويتناول بالبحث فيها تفصيلاً الشروط الأساسية للسلام المقبل وأيد « وجوب عقد معاهدة شاملة بعد انتهاء الحروب مع نابوليون تضمن بموجبها كل من الدول المتعاقدة أملاك الأخرى . وتعتبر أساس القانون العام وتساهم بقوة وحزم في قمع كل ما يهدد السلامة الاجتماعية والراحة في المستقبل ، وهي قبل كل شيء ضمان مشترك موجه ضد كافة المشروعات الخاصة بالتوسع على غرار تلك التي جرت النكبات على أوروبا منذ مصيبة (هكذا) قيام الثورة الفرنسية ، (١)

أما مترینخ فكان هو الآخر رجعيًا من طراز مختلف عن طراز سائر الرجعيين من معاصريه ، ينطبق عليه وصف « ما كيا فيلي » Machiavelli لما يجب أن يكون عليه الحاكم من أن يكون في مكر الثعلب وخبثه وفي بطش الأسد وبأسه ، مع شدة كراهيته للشعب وإهماله لشؤونه وعمله على الحيلولة

(١) أنظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٣ ، من ص ٢٩ إلى ٤٨ .

« Federalism and the Problem of Small State » by Sir G.A.R Marriot, 1 Vol, London 1943.

دون تنفسه نسيم الحرية . وقد لخص مترنيخ بعد عقد الحلف المقدس ما يجب أن يكون عليه القانون العام في عبارته المشهورة « أساس السياسة الخارجية الحديثة يجب أن يكون في الراحة فحسب » ، ثم يقول وصفا لما تعينه الراحة « يتعذر التفكير في الإصلاح في جو يسوده تضارب الشهوات والأغراض ، والحكمة تقضى بأنه في مثل هذه الظروف يجب الصمود والتمسك بالحالة القائمة » ، ويقول أيضا ضد تحرير الشعوب وحرية الرأي « إن فكرة تحرير الشعوب فكرة مبنية على السخف ، وحرية الصحافة وباء لم يك معروفًا للعالم قبل النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، وفي كراهيته للطبقات المستتيرة يقول « إن الشعب يخشى الحركات والانقلابات وأن الطبقات مبعث الاضطرابات والشغب هي : الرجال المشتغلون بالشئون الاقتصادية وموظفو الحكومة ، ورجال العلم ، والمحامون والمعلمون ، وكل من له علاقة بالثقة العامة ، وصرخاتهم المتفق عليها فيما بينهم - هي الدستور - ويعنى بهذا التغيير والشغب ، (١) وعلى أساس المحافظة على القديم ومحاربة روح التقدم قامت سياسة مترنيخ التي تغذى بها الحلف وسيرت دفته سيرا مضطربا ، كما أدت إلى انهياره سريعا .

ولقد كانت النفوس في أواخر عهد الإمبراطورية الفرنسية الأولى ترغب في السلام الحقيقي بعد حروب استنزفت الدماء والأموال ، ولكن روح الرجعية التي تمدد الوقود لحروب مستقبله ، لم تعمل بأخلاص على بناء صرح قوى للسلام الدائم . ويلاحظ أن روح الساسة هذه هي التي جعلت في عصرنا الحالي - وهي لا تزال تطفئ على العلاقات الدولية - ميثاق جامعة الأمم حبرا على ورق . وما لبث صرح السلام أن تداعى تجاه أعاصير السياسة وتضارب المصالح وأطاع القادة ولم يستطع الصمود قليلا أو كثيرا أمام تسابق البلدان

(١) انظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ ، ص ٦٧ إلى ٧٠

في سبيل التسليح ، وأمام انتزاع القوى الأراضى انتزاعاً من الضعيف ، كما حدث في الصين ، وأمام عودة تسليح الرين ، والقضاء على استقلال الدول الأعضاء الداخلة في ميثاق العصبة ، كما فعلت إيطاليا باستقلال الحبشة ، وألمانيا النازية باستقلال النمسا وتشكوسلوفاكيا ، وقد سبق أن مزقت ألمانيا في ١٩١٤ تعهداتها بضمان حياد البلجيكيك الذي وقعتها لأصلاح رجعية معاهدات الحلف منذ ما يقرب من جيلين بعد أن هب البلجيكيون يطالبون بالاستقلال ، وأمام تمزيق اليابان وألمانيا وإيطاليا وغيرها ميثاق عصبة الأمم وقد تعارض مع مصالحها الاستعمارية .

ويحسن أن تأتي ببعض بنود الحلف المقدس حتى يمكننا أن نستخلص منها روح تصرفات الدول العظمى في ذلك الوقت والأسس التي قامت عليها علاقاتها السياسية ، لاسيما بينها وبين الدول الصغرى ، لنرى ما يحيط بها من عيوب صارخة ، ثم نشرح فيما بعد كفاح الدول الصغرى في سبيل تحطيم سلاسل هذا الحلف وكيفية فشله ، وفيما يلي بعض النصوص :

« يعلن عواهل روسيا والنمسا وبروسيا اتفاقهم على أن يتخذوا مبادئ العدالة والرحمة المسيحية والسلام كما تقرها تعاليم الدين المقدس راثداً لهم ، وبناء عليه قرروا العمل بالمبادئ الآتية :- (١) يظل الملوك الثلاثة المتعاقدون متحدين بروابط الأخوة الصادقة التي لا تنفصم عراها ، ويقودون رعاباهم وجيوشهم بنفس الروح السالف ذكرها لحماية الدين والسلام والعدالة . (٢) يعتبر المتعاقدون أنفسهم كرسل مكلفين من العناية الربانية بأن يحكموا الفروع الثلاثة التي يباشرون الولاية عليها كأنها أسرة واحدة ، ويوصون رعاباهم أن يزيدوا يوماً بعد يوم قواهم طبقاً للمبادئ المقدسة التي لقتها السماء للبشر . (٣) كافة الدول التي تختار بصفة رسمية اعتناق المبادئ المقدسة التي أملت عقد هذا التحالف تستقبل على قدم المساواة بالحماس والصداقة في هذا الحلف » (١) .

(١) انظر « الاتحاد الدولي وشبكة الدول الصغرى » لماريوت ، ص ٤١

وقد احتالت انجلترا لعدم الانضمام بصفة رسمية للحلف المقدس الكاثوليكي وذلك لصعوبة هذا الاجراء بالنظر إلى طابع الدستور الانكليزي ودين البلاد البروتستنتي ، فصرح الأمير « الوصي » ، أنه يمنح مساعدته الكاملة للدفاع عن مبادئ الحلف ، تلك المبادئ المسيحية المقدسة التي تضع أسسا ثابتة للعلاقات الاجتماعية والسياسية .

وقد انضم للحلف المقدس معظم الملوك الآخرين بأوروبا بما في ذلك ملوك فرنسا وهولاندا وسكسونيا وورتمبرج Wurtemberg وحكومة الاتحاد السويسري .

وكان طابع هذا الحلف الذي تكون لاستتباب الأمن وتدعيم السلام في أوروبا لسنين طويلة يتعارض مع طبيعة السلام ، فهو :-
(١) يقرر ضرورة بقاء الرجعية على قدر الامكان وعودة الحالة في أوروبا إلى ما قبل الثورة الفرنسية ، باعتبار أن امبراطورية بونابارت ، ربيب الثورة دخيلة على الارستقراطية العريقة والبيوت القديمة في القارة ، وهي مشبعة رغم سلطان بونابارت المطلق بتماليم الثورة ومستولة عن نشرها حتى ماوراء الدانوب . وقد دعا الحلف التيجان والعروش التي طوح بها بونابارت إلى الحكم رغم إرادة الشعوب ، وقسم الأراضي والبلدان حسب رغبات كبريات الدول المتحكمة في مؤتمر فينا والتي تدير دفة السياسة الأوروبية . ومصدقا لهذا كان إمبراطور النمسا والمجر يقول تمسكا بالرجعية ، وتعصبا لبقاء الحالة القائمة دون تغيير ما « إن امبراطوريتي كنزل قديم إذا مسسناه عرضناه لخطر التداعي والانهيار » (١) . وهكذا عم الظلم وقضى على الحريات في أوروبا لاسيما في مملكة نابولي وفي لومبارديا ، وغرق أحد ملوك البربون في صقلية في لجج مظلمة مدلهمة من الرجعية ، كما ألبس ملك البربون الآخر إسبانيا ثوب الحداد لاستبداده وتعسفه . وكان طبعياً أن تجر هذه الحالة الحلف إلى الفشل ، وأوروبا إلى الثورات المتواصلة والحروب .

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، ص ٦٨

(٢) يقرر الحلف ضرورة التدخل للحفاظ على الحالة القائمة وتثبيت العروش المهددة بالضياح . وقد وقع التدخل فعلا أثناء انعقاد مؤتمر فينا ، حينها هرب نابوليون بونابارت من جزيرة الباء ، ودخل على رأس جنوده القديماء باريس ، وأخذ ينظم فرنسا لمجابهة أعدائها أعضاء المؤتمر . ثم نشبت الحرب بين جيوش الحلف وجيوش الإمبراطور ، وأدت الى هزيمة الأخير كما هو معروف في « واترلو » ، وإلى نفي بونابارت إلى سانت هيلانه ، وإلى فرض البربون ثانية على عرش فرنسا ، وفرض رقابة عسكرية عليها لتنفيذ شروط الصلح وأمر الحلف . كل هذا ظاهره في سبيل استتباب الأمن في أوروبا وحقيقته لأقرار نظام رجمي في فرنسا ، يضمن مع بقية النظم الرجعية القائمة في أوروبا بقايا عهد الحق الإلهي والحكم المطلق دون مبالاة لرغبات الشعوب وآمالها في الحياة الحرة . والأمثلة المتتابعة للتدخل لاحصر لها ، خصوصا بعد الانتهاء من مؤتمر فينا ، ووضع قواعد الرجعية فيه ، وانضمام فرنسا بعقلية البربون وتاليران إلى سائر أعضاء الحلف . وقد قاد هذا التدخل وكان بطله المغوار كما رأينا « مترنيخ » ، الذي انتهز فرصة مظاهرات الطلبة الألمان في سبيل المبادئ الحرة والثورات ، وقد نشبت لنفس الغرض في إسبانيا والبرتغال ونابولي وإسبردينيا سنة ١٨٢٠ . للدعوة لعقد مؤتمرات داخل حدود إمبراطورية النمسا ، حيث اتخذت الدول الكبرى المجتمعمة احتياطات قاسية للتدخل في أمور الدول الأخرى الصغرى للحيلولة دون أي تغيير لصالح الشعوب المتذمرة ، فقرض مؤتمر كارلسباد سنة ١٨١٩ نظاما شاملا للرقابة على الصحافة والجامعات في ألمانيا . ونظم مؤتمر « تروبو » ، Tropau و « لايباخ » ، Laybach سنة ١٨٢٠ كيفية تدخل الجيوش النمساوية في مملكة نابولي . وفرض مؤتمر « فيرونا » ، Verona لفرنسا التدخل بجيوشها في أمور إسبانيا ، مما أدى إلى عودة الملكية المطلقة هناك . ومما زاد الطين بلة أن الدول الثلاث العظام النمسا وروسيا وبروسيا

أمضت تصريحاً مشتركاً لتقرير مبادئ عامة للأخذ بها ، بمقتضاها يتعين استبعاد الدولة الأوروبية التي تنشب فيها ثورة داخلية من الحلف ، وتظل بمنأى عنه حتى تعود إلى الحالة الطبيعية ، أى النظام الذى فرضه مؤتمر فينا ثانية و « تستقر الأمور ، وأخذت على عاتقها اتخاذ كافة الوسائل ، بما فى ذلك طرق الضغط والقوة لعودة النظام ، وهكذا أعلنت الحكومات تضامنها فى ظل نظام جديد فى القانون للعام ، قائم على التدخل ، هو نظام السكفاح ضد الثورة أى التحرر من الرجعية . ولا يقف التدخل عند حد بقاء نظام الحدود كما فرضها مؤتمر فينا ، بل إعادة الحكم المطلق كما كانت الحالة قبل الثورة الفرنسية ضد إرادة الشعوب . وكونت الدول العظمى فيما بينها محكمة سياسية عليا لأوروبا ، وبوليساً دولياً لتنفيذ قرارات فى الظاهر ، ولنشر الرعب والخوف والظلم فى الواقع .

(٣) يقرر فوق ما تقدم سياسة المصالح . فللدول العظمى مصالح تتمثل فى الاتساع على حساب إمبراطورية بونابارت المتداعية ، وفى الحصول على أراض وامتيازات بتقسيم رقعة أوروبا من جديد ، وفى إيقاف الحركات الوطنية ومطالبة الشعوب بالحرية والدستور والانفصال عن العروش الظالمة المستبدة . وقد كان لها ما أرادت ، فعادت مقاطعات شمال إيطاليا إلى تبعيتها للنمسا ، وقضت إنجلترا على سيطرة فرنسا على أوروبا ، فقلبت أظفارها ، وأمنت جانبها ، واطمأنت إلى زوال خطر المانش ، وحصلت على مالطة كمقدمة لنفوذها فى البحر الأبيض المتوسط . ولم يرد ذكر بولانده الفريسة البائسة البتة ، كقربان لحسن نوايا المجتمعين فى فينا ، بإعادتها إلى الوجود فى أية صورة ، ولو كانت مصغرة أو مشوهة ، كما حصل فى عهد بونابارت ، حين أنشأ فى جزء صغير من مساحات بولانده التي احتلها دقيه فرسوفيا ، بل اقتسمتها الدول العظمى ، كما مزقت أوصال شتى الإمارات الألمانية والإيطالية ، ووزعت الأراضي على أمراء ، دون مراعاة لعباطف الشعوب القومية ، وأصبح جزء كبير من أوروبا يحكمها ملوك وأمراء ، لاصلة لهم

بالبلاد التي يحكمونها ، وفي بعض هذه البلاد شعوب لا تملك وحدتها ولا قوميتها . ولا شك أن هذا النظام جرح شعور كثير من الرجال المفكرين الذين كانوا يتوقون إلى الدستور والحرية السياسية ، وإنشاء دول تضم شعوبا متجانسة يعيش أبناؤها في تفاهم ووثام . وقد ترتب على التمسك بالمصلحة ليس إلا ، من جانب ساسة مؤتمر فينا من ناحية ، وشدة تعلق الشعوب بالحرية من ناحية أخرى ، أن قامت حركة معارضة خفية ، ثم تطورت إلى مقاومة وعصيان غير منظمين ، وقد عرفت هذه الحركة بحركة التحرر Libérale ، كما سميت فيما بعد بالحركة القومية أو الوطنية Nationale ou Patriotiques وقام الأحرار والوطنيون يكافحون المستبدين الرجعيين ، ويعملون على تقويض نظام سنة ١٨١٥ . كما تأمرت الحكومات على الشعوب ، وعقدت المؤتمرات والاتفاقات في سبيل غايتها الرجعية ، وكذا جمع المعارضون من دول مختلفة شمل رغبتهم الشديدة الضمنية في تحطيم سلاسل العبودية ، فكان شبه تضامن مفهوم بينهم للاتحاد في خطة العمل . ولما كانت الحكومات قد منعت كافة وسائل المعارضة بطرق مشروعة وغير مشروعة ، فقد عمد المتذمرون من ناحيتهم أيضاً إلى وسائل غير مشروعة ، وإلى تأسيس جمعيات سرية ، وإلى تدبير الجرائم والمؤامرات للوصول لغايتهم . وكانت أهم الجمعيات السرية جمعية « الكاربوناري » Carbonari في إيطاليا ، التي اتخذت نموذجاً يحتذى به في سائر البلدان . كما كانت أهم الوسائل القاطعة في هذا الشأن ، كسب الضباط لصف الحركات الوطنية ، لإجبار الحكومات المستبدة بواسطة الثورات العسكرية على منح الدستور . وبينما اشتدت الحركات الوطنية من ناحية عجزت الدول العظمى للحلف نظراً لتضارب مصالحها وأطماعها أن تقف في وجهها وقوفاً جدياً ، وتعذر على إمبراطورية النمسا ، وقد ظهرت عليها أمارات الشيخوخة ، المضى في رجعتها ، وتجريد الحملات العسكرية المتابعة لتأديب الشعوب ، وتثبيت الأمراء المكروهين من رعاياهم على عروشهم ، ومنع إعلان الدستور ، أو منع انفصال بلاد عن أخرى وإعلان

استقلالها . وهكذا أصبحت بنود مؤتمر فينا حبراً على ورق ، بينما ظلت السياسة الأوروبية تسيرها ، وتتعقد المؤتمرات ، وتبرم المعاهدات لحل المشكلات وتقرير السلم والحرب ، مجموعة الدول الأوروبية العظمى ، Le Concert Européen التي أخذت فيما مضى على عاتقها عقد مؤتمر فينا ، وكانت أدواته الفعالة .

وكان من أهم أسباب فتور تعاون الحلف وتفككه ، ثم انهيار سياسة مؤتمر فينا ، عودة إنجلترا إلى العزلة ، وقد قضت لباتها من بونا بارت ، وأعادت فرنسا إلى حالتها قبل الثورة ، وذلك تنفيذاً لسياسة « توازن القوى » في الظاهر ، وإفساحاً للطريق إلى تزعمها السياسي وإتساعها في الواقع . وربما كان وراء هذه السياسة تلك الروح الانكليزية التي حدثت إلى صدور « الماجنا شارتا » Magna - Charta وما تبعها من القوانين الدستورية ومنح الشعب حرياته ، والتي تعتبر حق الشعب في اختيار حكومته أمراً طبعياً في أوروبا ورفضت إنجلترا في مؤتمر « إكس لاشابل » Aix-La Chapelle سنة ١٨١٨ أن تنضم إلى الحلف في تدخلها في السياسة الداخلية لبعض الدول تأييداً للحكومات الرجعية . ولم تلك الوحيدة في هذا ، فان قيصر روسيا أظهر ميولاً إنسانية حرة ، أدت إلى اصطدامه في بادئ الأمر مع مترنيخ ، إذ أنه أيد الأمراء الألمان الذين منحوا الدساتير لرعاياهم ، وملك سردينيا الذي رفض أن يخضع لنفوذ النمسا ، ولام « مترنيخ » القيصر لتشجيعه المتطرفين في إيطاليا والجمعيات السرية في أوروبا ، وكان يريد لتثييط همه المعارضين ، أن يرى أوروبا في مظاهرة علنية كبيرة ، الاتفاق التام بين الدول العظمى . أما الحكومة الانكليزية فأعلنت أنها لا تقبل في معاهدة شروطاً إلا تلك الشروط العادية المعروفة في العالم الدبلوماسي ، التي تربط الدولة بالآخرى ، كما أنها رأت أن الحلفاء ذهبوا إلى مدى أبعد مما يجب بكثير في أخذهم على عاتقهم مراقبة السلامة الاجتماعية في أوروبا ، وضمان تنفيذ شروط المعاهدات الخاصة بها . وقد رأت الحكومة الانكليزية أن التحالف المشترك ، بصيغته

التي تريد أن تملئها عقلية الدول العظمى في مؤتمر فيينا على بقية الدول ، تؤدي بها إلى المحافظة على الحالة القائمة والحكومات والسلطات الداخلية في كافة الدول التي في منطقة نفوذ المؤتمر ضد كل قوة أو اعتداء ، وهذا يتطلب حكومة إجماعية لها قدرتها على إجبار كافة الملوك والشعوب على أن تخضع لنظام عام للسلام والعدل الدولي في حدود ما تراه الدول العظمى ، ولكنه بما لا يتفق وقواعد الخلق الدولي والعدالة الإنسانية أن تشحن قوى الدول الكبرى لتأييد سلطة قائمة داخل حدود دولة أخرى بلا اعتبار للحالة التي أدت إلى الثورة على هذه السلطة التي أساءت استعمال حقوقها ، ويلوح أن الباعث على موقف المعارضة هذا هو الذي حدا بإنجلترا بعد قرن من الزمان إلى المعارضة في إنشاء عصبة على أساس الدولة العالمية المسيطرة على كافة الدول بجيشها وقوتها لتنفيذ قراراتها ، وإلى تأييد نظام دولي إجماعي على أساس من الوازع النفسي والضمير الدولي ، وإلى رفض فكرة الحكومة الإجماعية أو « الدولة الخارقة المهيمنة » Super-Etat المشرفة على بقية الدول في بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤^(١)

ثم رفضت إنجلترا في سنة ١٨٢٠ الانضمام إلى تصريح الحلفاء في دعوتها كافة الدول إلى قبول حكم الحلف في منازعاتها ، وزعمت أن حق التدخل بين الشعوب يقوم على حق الدفاع ولا يتقرر بناء على شروط مكتوبة . وفي سنة ١٨٢٣ نشرت إنجلترا تصريحاً خاصاً بأسبانيا قالت فيه بأن الحلف كان اتحاداً ضد سيطرة فرنسا ، وليس لغرض إقامة حكومة عالمية ، أو مراقبة شؤون البلدان الأخرى ، والأشراف على أحوالها الداخلية ، والتدخل في نظامها وكيانها كدولة . واحتج وزير خارجية إنجلترا « كاتنج » Canning على التدخل في أسبانيا ، وزعم « أن فكرة إنجلترا هي أن تتمسك بأصرار وشدة بحق الشعوب في أن تقرر بنفسها نوع الحكومة التي ترى أنها أصلح للحكومات لتدبير شؤونها ،^(٢) وهكذا وضعت إنجلترا العصا بين عجلات

(١) أنظر « الاتحاد الدولي ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، صفحة ٤٣

(٢) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ٧٣

العربة العتيقة البطيئة المتداعية ، وشادت مبدءاً عادلاً خلافاً ، وافق هوى الشعوب المسكوبة حرياتهما في أوروبا ، هو مبدأ «عدم التدخل» ، non-intervention ضد مبدأ التدخل intervention الذي جاهد الحلف لنجاحه في مؤتمر فينا ، والذي أدى إلى هزيمة بونابارت . وإعادة الحالة في أوروبا إلى ما قبل الثورة الفرنسية . أو أن انجلترا بطريقة غير مباشرة أيدت حق الشعوب droit de nations في معارضة الفكرة العتيقة القائمة على المملكات الشرعية Monarchie Légitime وحقيقة أن انجلترا لم تكن مخلصاً في مبادئها الجديدة ، وهي الاعتراف بحق كافة الشعوب في تعديل حدودها وفق عواطفها الوطنية ، ولكن هذه المبادئ استخدمت في قلب خريطة أوروبا وإعادة تخطيطها من جديد .

وأخذ عقد الحلف ينفرط شيئاً فشيئاً ، وسارت العلاقات السياسية والحياة العامة لأوروبا الوثابة وفق المبادئ الأساسية الآتية : -

(١) اصطدمت الحرية بالرجعية ، وعجزت سياسة التدخل عن الوقوف في وجه التيارات الوطنية ، ومطالبه الشعوب باستقلالها ، ورفع الظلم عنها ، وبالحياة في ظل دستور يقيها تعسف الملوك وسلطانهم المطلق . فقامت الثورات في أمريكا اللاتينية ، وأعلنت الولايات المتحدة بتصريح مونرو في سنة ١٨٢٢ ، الذي صار فيما بعد دستور سياستها الخارجية ، وأساس تعاملها مع أوروبا ، ويتلخص في اعتبارها أي تدخل من أوروبا في شؤون القارتين الأمريكيتين وتأبيدها لسلطات الاحتلال الأجنبي ، أو سعيها للحصول على أراض أو مناطق نفوذ عملاً عدائياً لا تقف الولايات المتحدة إزاءه مكتوفة اليدين ، بل هي تبادر إلى الاعتراض عليه بالقوة . كما صرحت بأنها كما لا ترغب في تدخل أوروبا في العالم الجديد ، هي لن تتدخل في شؤون أوروبا البتة ، أو تنزل إلى حلبة التنافس السياسي في العالم القديم . وقد بادرت الولايات المتحدة مسوقة بهذه الروح بالاعتراف بالجمهوريات الجديدة كدول مستقلة ، بعد أن انفصلت عن الوطن الأم ، وهي أسبانيا . وقد وقفت

إنجلترا إلى جانب الولايات المتحدة ضد سياسة الحلف ورغبته وضد إرادة دول مؤتمر فينا ، التي أبدت رغبتها الصريحة في معاونة ملك أسبانيا . ومع أنها لم تذهب في بادئ الأمر إلى حد الاعتراف باستقلال الدول اللاتينية في أمريكا ، فأنها صرحت بأن أى تدخل من جانب فرنسا في شؤون أمريكا ستعده عملاً عدائياً . ثم ما لبثت أن اعترفت في سنة ١٨٢٤ بالجمهوريات اللاتينية الجديدة دولاً مستقلة . وكانت في تصرفاتها هذه مسوقة بسبب اقتصادى أدى إلى رخاء وإثراء الأمبراطورية البريطانية ، وهو فتح الأبواب للتجارة البريطانية ولاستثمار الأموال الأنكليزية في جمهوريات أمريكا اللاتينية المستقلة .

وتبع ذلك إفلاس سياسة الحلف أيضاً في تعمد الحلف عدم الوقوف في وجه الثوار اليونانيين ضد الدولة العلية . حقيقة أن السلطان لم يقبل في مؤتمر فينا ، ولم يتعهد الحلف بالدفاع عن أملاكه ، ولما كان مترنخ وقف في صف السلطان ضد رعاياه الثائرين ، بينما كان القيصر أسكندر يمج فكرة إجبار الأرثوذكس المنتمين لنفس مذهبه ومذهب رعاياه ، وهم عصاة المورة ، على الخضوع لسلطان المسلمين وحكمهم . وكان رأى العام في معظم أوروبا في صف سلالة الاغريق ، أما إنجلترا فتحمست لقضية اليونان تحمساً شديداً واعترفت بالثوار المحاربين في سنة ١٨٢٣ . وأخيراً تدخلت دول أوروبا العظمى بطريق الوساطة ، وبعرض الحلول السلمية ، لوضع حد لفوضى اليونان ، ولما كن دون جدوى . ثم تدخلت روسيا بالسلاح ، وأعلنت الحرب على السلطان ، وغزت أراضيه ، وكان إنشاء ملكة اليونان سنة ١٨٢٩ وبذا انفصلت روسيا عن النمسا في تنفيذ فكرة الحلف ، فالأولى تضرب بمبادئه عرض الحائط ، لنصرة قضية الأرثوذكس ، ولتفكيك أوصال عدوتها التقليدية ، والثانية تتوق إلى النزول في الميدان لقمع ثورة وطنية تخشى أن تحرق بلبسها ووجهها فيما بعد ، ولها في ميثاقها الرجعى خير مبرر ، ولما كنها لا تجد مستمراً أو معيناً من أعضاء الحلف الآخرين . وإلى جانب الثورات

في سبيل الاستقلال في أوروبا الوثابة ، قامت الثورات في سبيل الدستور وكانت أهم مسارحها بلاد « فولتير » و « مونتسكيو » و « روسو » و « دي مولان » ولم تجد رجعية البربون وقدسية الحلف وتصميمة فتيلة ، فقد أدى تزايد الرخاء الاقتصادي ، تبعاً للاستقرار السياسي مدى نصف قرن في أوروبا الغربية ، لاسيما إنجلترا وفرنسا ، إلى قيام طبقة متوسطة متنورة متفخخة الجعبات ، على شيء لا يستهان به من الثقافة السياسية ، ترغب في سماع صوتها والدفاع عن مصالحها ، وتريد معارضة حرة ، وتطمع في أن تقبض على أعنة الحكم بدورها ، وتنظم شؤون بيتها بمعرفتها ، ولا تترك زمامه لسلطان الملك المطلق واتباعه ، الذين يعيشون في جو من الرجعية ، بعيدين عن تطورات حياة ذلك العصر الروحية والأدبية والمادية . وقويت الفكرة السياسية القائمة على إدارة شؤون البلاد بواسطة النظام البرلماني Regime parlementaire ، الذي يسلم الملك الدستوري بمقتضاه زمام السلطة الفعلية إلى البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب عادة للقيام بعملية التشريع والتقنين للبلاد ، كما يحكم بواسطة وزرائه ، وهم وخدم دون رئيس الدولة الأعلى المسئولون أمام المجلسين عن أعمال الحكومة وإدارة دفة البلاد في الخارج وفي الداخل . وقد بدأت الأزمة في فرنسا باصطدام شارل العاشر ، بمجلس النواب للخلاف على اختيار الوزراء ، فقامت الاضطرابات وثار الناس في باريس وغيرها من أمهات مدن فرنسا على البربون لإحلال العلم المثلث الألوان رمز الثورة بتعاليمها ، التي حن إليها الفرنسيون وأرادوها بكل ما أوتوا من إيمان وقوة وعزم ، وقد دفعوا ثمنها دماءهم وأرواحهم ، محل علم أسرة البربون الأبيض المحلى بالزنبقة ، رمز العهد القديم والملكية المطلقة المستبدة . وانهت ثورة سنة ١٧٩٠ بعزل « شارل العاشر » ، وبصعود الملك الديمقراطي المواطن « لويس فيليب » بأرادة الشعب إلى العرش . فدعا الطبقة المتوسطة (البورجوازية) Bugeoisie الثائرة إلى الحكم ، وقبل الوضع البرلماني الجديد . وما لبثت أن احتذت بلجيكا حذو فرنسا ، غير أن الثورة

هناك اتخذت شكلا أوسع مدى ، فقد طالب البلجيكيون الذين يعيشون من الناحية الواقعية تحت حكم هولاندا فضلا عن تاجها بالاستقلال ، فكانت وظائف الدولة وامتيازاتها تكاد تكون قاصرة على أهل الأراضى الواطئة دون أهل البلاد التى ضمت قسراً . وقد كان لهم ما أرادوا رغم أنف الحلف الذى فرض عليهم نظاما ضد إرادة « الفالون » ، Wallon ، الذين يسكنون سواد الشعب البلجيكي . واعترفت إنجلترا وفرنسا بملكية بلجيكا الدستورية وحكومتها المسئولة أمام البرلمان فى سنة ١٨٣١ . ومالبث الراديكاليون وهم حزب الإصلاح فى سويسرا أن قبضوا أيضا على زمام الحكم هناك ، كما تولاه فى إنجلترا الأحرار بعد أزمة واضطرابات أثاروها وعاونهم فيها يريدو التقدم هناك لأصلاح الأداة الانتخابية . وسرعان ما أخذ الأحرار نهائيا بنظام الوزارة المسئولة الذى أصبح مبدأ أساسيا فى السياسة والحكم . وكان طبيعيا أن تنقسم أوروبا إلى جبهتين ، الملكيات الدستورية فى فرنسا وإنجلترا وبقية الممالك التى استقلت أو كونت حكومات مسئولة أمام البرلمان والملكيات المطلقة من بقايا الحلف . وعمل كل فريق على تأييد النظام الذى يتفق مع كيانه وميوله . وبينما كانت إنجلترا أو فرنسا تشجعان الحركات الدستورية فى الخارج ، كتأييد قيام ملكية دستورية فى أسبانيا والبرتغال وتشجيع استقلال سائر الشعوب الصغيرة فى القارة ، والدساتير فى الولايات الإيطالية والأمارات الألمانية ، بعثت النمسا الحملات للقضاء على الحكومات المؤقتة فى إيطاليا سنة ١٨٣١ ، كما بعثت بها أيضا بالاتفاق مع ملكة بروسيا لقمع الاضطرابات الخاصة بالمطالبة بالنظام الديمقراطي الحرفى الدويلات الألمانية الصغيرة . كما أخذ القيصر نيقولا فى قمع الثورة الوطنية فى بولانده سنة ١٨٣٢ . بلا إنسانية وبوحشية منفرة .

غير أن المصالح السياسية كلها اتحدت كانت تجرف أمامها الاعتبارات الأخرى وتجمع المستبدين والأحرار فى صعيد واحد من العمل . وهذا من طرائف متناقضات مبادئ العدالة الدولية . فقد نشأ عن ضعف الدولة العلية

وتتابع ضربات روسيا والنمسا ثورات البلقان لجيوش السلطان مشكلة جديدة أطلق عليها حتى الحرب العالمية الأولى « المشكلة الشرقية » ، وهي تلخص : في قرب انهيار الدولة العلية ، وصعوبة اقتسام كبريات دول أوروبا للغنيمة وتوزيع التركة ، لتعارض مصالح إنجلترا وروسيا في بقايا الامبراطورية العثمانية ، إذ أن حلم بطرس الأكبر منشىء الامبراطورية الروسية كما هو معروف هو أن يصل إلى البوسفور والدردنيل ، وأن يطل على البحر الأبيض المتوسط . وغاية إنجلترا أن تمنع تحقيق حلم روسيا اللذيذ ، الذي يكدر صفو الامبراطورية البريطانية ، بل هو كابوس مزعج لها يهدد نفوذها في الشرق . وأدى هذا إلى وضع إنجلترا سياسة ثابتة في هذا الشأن ، وهي اعتبار أى اعتداء على استقلال الامبراطورية العثمانية تهديداً خطيراً لمواصلات إنجلترا مع الهند . وفي هذه الاثناء أدى محمد علي في مصر وهو أحد أتباع السلطان ورعاياه بجيشه المكون من أبناء مصر ، وقد دربه على الحروب الحديثة بمساعدة فنيين من الأوروبيين ولا سيما الفرنسيين — مساعدات قيمة لأخاد الفتن لصالح السلطان في الحجاز والمورة ، ثم اصطدم بالسلطان الذي لم يجبه إلى رغباته ، فوصل بجيوشه إلى قلب آسيا الصغرى ثم إلى أبواب الأستانة . وفزع السلطان وطلب النجدة من قيصر روسيا ، الذي أوفد حملة وأسطولا للدفاع عن عاصمة الخلافة . كما تعهد السلطان بقفل البواغيز في وجه الأساطيل الأخرى ، ومعنى هذا صيرورة السلطنة تحت حماية روسيا المقنعة ورحمتها . وقد تبرمت الامبراطوريات المطلقة ، وهي روسيا وبروسيا والنمسا والمجر من روح دولتي الغرب الديمقراطيتين ، فاجتمعت في راين في سنة ١٨٣٣ . وأبرمت معاهدة سرية لدرء الأخطار التي تهدد الحياة السياسية القائمة والقانون العام وفق المعاهدات والاتفاقات التي قامت على أساس القواعد التي أقرها مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ واتفقت بالاجماع على أن تدعم النظام الرجعي كأساس دائم لسياستها ، وأن تجعل لكل ملك مستقل في حالة قيام اضطرابات داخلية ، أو تهديد من الخارج لا راضيه

أن يطلب معونة ملك مستقل آخر ، يرى فيه أنه الأصلح لمساعدته ، وفي حالة تقديمه المساعدة إليه ليس لدولة أخرى أن تتدخل لمنع (١) . وهكذا تعلقت الامبراطوريات المطلقة بأهداب التدخل وتمسكت بنظريته إلى أقصى الحدود . ولكن كان حلها هذا سرياً فان ، بالمرستون ، Palmerston وزير الخارجية البريطانية ، وكان مستنداً على رأى عام انجليزى قوى ، كما ساد معسكر بلدان الأحرار الآخر ، وقف بالمرصاد ، للقيصر نيقولا ، زعيم جبهة مؤتمر فينا (أى الامبراطوريات المطلقة) ، الذى حل محل « مترنيخ » ، الرجعى النمساوى العنيد ، وقد أخذت الشيوخوخة منه كل مأخذ وفقد نشاطه وقدرته على الجهاد . وظلت أزمة محمد على والمشكلة الشرقية بين المد والجزر بضع سنوات ، وكان هم بالمرستون أن يصل بكافة الطرق إلى إبعاد روسيا عن حماية السلطنة ، فاختلف مع فرنسا التى كانت حكومة وشعباً تؤيد محمد على باعتبار أن حركته قريبة الشبه بحركات التحرر فى الغرب مع طابعها الشرقى الخاص ، كما كان يلجأ هذا المصلح العظيم إلى الفنين الفرنسيين والمتورين هناك ، وإيفاد البعثات من مصر إلى ضفاف السين لترقية مرافق البلاد ونفض غبار الخمول والجمود عنها .

ولم لاتساعد فرنسا حركة محمد على ؟ ففي هذه المساعدة ثغرة قد ينفذ منها سلطانها إلى الشرق الأوسط ، وهى كذلك سلم يسهل لها الوصول إلى الممتلكات البريطانية فى الشرق وفى مقدمتها الهند . وأخذ بالمرستون ، يفاوض سرا الامبراطوريات المطلقة ، بما فى ذلك السلطان ، لحل الازمة أو بالحرى لتأجيل حل المشكلة الشرقية . وأخذ الرجل يغلى فى أوروبا وينذر بحرب عامة ، لاسيما وأن الاحساس القومى فى « العالم البورجوازى » ، وبين الطبقات المثقفة فى جبهتى غرب الين وشرقيه أخذوا يتراشقان التهم وأنواع التهديد والوعيد . ففي فرنسا كان الناس يتحدثون بتمزيق اتفاقات فينا وإعادة منطقة

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٧٧ .

الرين إلى أملاك فرنسا، وفي ألمانيا كانت الروح ضد فرنسا لوضع حد لأطماعها وللدفاع عن الرين . ولكن سرعان ما عقد اتفاق لمدة سنة ، ١٨٤٠ بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والسلطان ، ولم تشترك في فرنسا في هذا الاتفاق وفي توجيه إنذار نهائي ultimatum لمحمد علي ، وكانت جيوشه قد توغلت للمرة الثانية في آسيا الصغرى . واضطر محمد علي للنزول عند رغبة الدول المتحالفة ضده وقد رأى نفسه وحيدا ، ولم تستطع فرنسا ولها من مشاغلها الداخلية ما يشغل كاهلها وينأى بها عن حليفها مديد المعونة لصديقتها وصديق الملك الواطن . وهكذا خضع محمد علي على مضض للسلطان ، وقبل الحل الذي عرضه المتحالفون ، وقد تحزبوا ضده ، وأجلت المسألة الشرقية باتفاق المضايق سنة ١٨٤١ . كما أعطى محمد علي الترضية التي رأت فيها الدول العظمى الكفاية وهي ولايته على مصر ، مع تبعيته للدولة العلية هو وذريته من بعده بالتوارث بشرط صدور فرمان الولاية من السلطان . وتعهد السلطان أن يقفل البواغيز في وجه السفن الحربية لكافة الدول . وقد اعتبرت الدول العظمى هذا الاتفاق تأييدا لفكرة قيادتها لآئنة السياسة الأوروبية ، وقال الوزير الروسي « نسلرود » Nesselrode مهتبا السياسة على هذا النجاح « بأن نظام اتحاد الدول الأوروبية وتعاونها عاد إلى أسسه السليمة الأولى » (١) .

وفي أثناء ذلك كان مرجل الاضطرابات والثورات يغلي في أسبانيا والبرتغال ، وسرعان ما نشبت الحرب بين الملكتين الصغيرتين القاصرتين « ماريا ، ملكة البرتغال و « إيزابلا ، ملكة أسبانيا وعميهما « ميغل ، في البرتغال و « كارلوس ، في أسبانيا ، وهما يؤيدان نظام الملكية المطلقة ويهدد كل منهما في بلده العرش ، بينما كان الأحرار في البلدان يؤيدون الحكم الدستوري ويدافعون عن العرش كرمز يستند عليه أنصار الدستور حتى لا يتربع عليه عاهل رجعي مستبد . وسارعت الحكومة الانكليزية إلى مساعدة الأحرار في البرتغال ثم في أسبانيا ، وتحالف البلاطان مع بلاط إنجلترا ،

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٤٩ .

ولم يرفض لفرنسا طلبها الانضمام إلى هذا التحالف، الذي أطلق عليه التحالف الرباعي في سنة ١٨٣٤، لتأييد الحكم الدستوري. وأدت الحرب الأهلية في البرتغال وفي أسبانيا طبعاً إلى هزيمة أنصار الحكم المطلق وإلى قيام الملكية الدستورية تحت حماية انكلترا وفرنسا. وكان نصر للملكية الحرة على الملكيات المطلقة في الوقت الذي كانت تتآمر فيه انجلترا الحرة مع الأباطوريات المطلقة من ناحية أخرى ضد انسلاخ محمد علي من تبعيته للسلطان واستقلاله بمصر.

(٢) نشطت العلاقات السياسية بين الدول، وتعددت المؤتمرات والاتفاقات والمعاهدات، وبدأ القانون العام يأخذ وضعاً جديداً. أكثر إنسانية بتتابع الحركات الاستقلالية وغض الدول العظمى وفي مقدمتها انجلترا الطرف عنها، بل والذهاب إلى تأييدها، وباعترافها بالشواركة حاربين كما حصل في ثوار أمريكا اللاتينية واليونان، وبتشجيع الملكيات الدستورية الجديدة ومد يد التعاون معها وشد أزرها.

حقيقة كانت سياسة المصالح هي التي تفصل في مصير تكوين الدول الجديدة وتحرير الشعوب، وكانت الحكمة للدول الكبرى. ولكن تعذر عليها إيقاف عجلة الزمن والاعتراض على نهضة الشعوب في ظل تعاليم الثورة الفرنسية التي نخدمت مؤقتاً ولكنها لم تمت تحت وطأة قرارات مؤتمر فينا الرجعية التي أرادت كتم أنفاسها إلى الأبد. وزاد في نشاط العلاقات السياسية إيناع النهضة الصناعية التي قامت في أوروبا، وتزايد حاجات الشعوب هناك بما حدا إلى تقاربها بالمعاهدات والاتفاقات، وكذا انتشار وسائل المواصلات الحديثة. فبدأ مد خطوط السكك الحديدية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما انتظم تبادل البريد ورسائل البرق، مما جعل هذا التقارب ممكناً وسريعاً. وبرزت المصالح السياسية للدول الكبرى في صورة واضحة مع تعقدتها، وعقدت انجلترا وفرنسا اتفاقهما الودي الأول بين الملكة فيكتوريا والملك لويس فيليب (١٨٤٣ - ١٨٤٥). ولكن سرعان ما قام الخلاف.

بينهما ثانية ، ذلك الخلاف الأزلى الذى لم تختف روحه يوماً . واحتجت إنجلترا على مشروع الاتحاد الجرمنى بين فرنسا وبلجيكا ، وكانت إنجلترا وفرنسا قد اتفقتا على تسوية زواجه ايزابلا ، ملكة أسبانيا ، ولويس ، أختها ، غير أن سفيرى الدولتين فى مدريد ، وكان بينهما تنافس شديد ، عملاً ضد تعليمات حكومتيهما . وبدأ « بالمرستون » يعمل ضد الاتفاق فاعتبره لويس فيليب ، أنه أصبح لاغياً ، وزوج ابنة من أخت ملكة أسبانيا ، ووافق على زواج الملكة ، كما اعتبر « بالمرستون » بدوره أن الاتفاق انقصر عراه ، وأنه أصبح طليق اليدين فى تصرفاته فى شبه الجزيرة . وتحولت الدفة السياسية للملك المواطن فى أوروبا ، فأنحاز للملكيات المطلقة والآراء الرجعية ، وأخذ يشجعها فى الاتحاد السويسرى مثلاً ضد غالبية الرأى العام وقد اصطدمت الجمعية الكاثوليكية المسماة بالسندربوند ، Sonderbund هناك بالأغلبية الدستورية . وأصبحت إنجلترا فى عزلة سياسية عن الدول الأوروبية الكبرى . ورغم ذلك واصل بالمرستون سياسته ، وأوفد اللورد « مينتو » Minto فى بعثة غير عادية إلى بلاط أمراء إيطاليا ، ليشجعهم على القيام بأصلاحات دستورية ، ومنح الحريات فى إماراتهم عند إرادة الحكومة النمساوية .

وامتزجت هذه الحياة العامة الجديدة أيضاً بالحركات العالمية التى قامت فى مختلف العواصم الصناعية فى أوروبا ، وبنشيط الأحزاب السياسية الحرة والمتطرفة لتقلد زمام الحكم ، وتطرفت الحركات العالمية إلى الشيوعية بتأثير وأراء ودعايات « كارل ماركس » ونشرااته ، كما أطلقت الحكومات الدستورية الصحافة من عقالها ، وفكت الحجر عنها ، وبدأت هذه تكتب ضد الرجعية ولنصرة الديمقراطية وتمثيل الشعب فى المجالس النيابية تمثيلاً واسعاً . ونشأ عن الآراء الاشتراكية الجديدة فى كل من إنجلترا وفرنسا انتقاد شديد على النظم الاجتماعية القائمة والملكية والميراث والمنافسة التجارية ، كما بدأت تنشأ نظريات جديدة للعمل والديمقراطية الاجتماعية والفوضوية وتحرير العمال « البروليتاريا » ، Proletariat والضرائب التصاعدية . وبدأ الانكليز يأخذون بالناحية العلمية للأصلاح ، فأدخلوا عندهم نظام النقابات والجمعيات التعاونية

ومؤتمرات العمال وحق الاضراب العام وإنشاء حزب للعمال على أساس فكرة كفاح الطبقات . وجاءت النشرة الشيوعية لكارل ماركس ، وقد لجأ إلى فرنسا ثم إلى انكلترا حداً فاصلاً بين التفكير العتيق والتطور العمالي الجديد قبيل ثورة سنة ١٨٤٨ في أوروبا ، ينادى فيها باتحاد العمال والثورة في كل بقعة من بقاع أوروبا ، وختمها بصيحته المدوية المشهورة : أيها العمال في كافة البلدان اتحدوا . وفي نفس الوقت نشأت أحزاب دينية كاثوليكية حرة النزعة للتفاهم مع الحكومات المدنية التي أبعدت الدين عن السياسة ، بل وأقامت فاصلاً بينهما . وتأسست في بلجيكا وأيرلندا وفرنسا جماعات كاثوليكية حزبية باسم المبادئ الحرة الجديدة ، تطالب بحرية التعاون وتعميم التعليم وبالأحسان وخدمة الجماعات وفق التعاليم المسيحية ، وتطالب بإلغاء رقابة الدولة على الكنيسة والقساوسة وبحقهم في تأسيس الجماعات والمدارس الدينية وقبول الهبات وامتلاك العقارات .

وتأسس تفاهم دولي بين الجماعات والأحزاب الكاثوليكية في مختلف البلدان . ثم انفجرت الثورات في مختلف أنحاء أوروبا من فيينا عاصمة النمسا الرجعية إلى لندن موطن الحياة الدستورية والحريات المدنية منذ القرن الثالث عشر تحت تأثير الأفكار الجديدة والحركات العمالية وافتقار العمال إلى تشريع للدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم تجاه أصحاب رؤوس الأموال . وكان من شأن هذه الثورات أن أعلنت الدساتير في غالبية الممالك الرجعية ، وأن تعدلت الدساتير القائمة لصالح الجماعات في الممالك الدستورية . ففي انكلترا شبت ثورة يضاء انتهت بإعلان العمال حقهم في التصويت العام Suffrage Universal ، وفي إيرلندا قامت حركة انتهت باضطرابات خطيرة للبطالة بالجمهورية المستقلة عن التاج البريطاني ، وفي بلجيكا والأراضي الواطنة والدنمارك كانت الحركة معتدلة ووقفت عند حد إصلاح سلبى للنظام السياسى وتطور تدريجى للقانون العام ونظام الحكم . وفي باريس وفيينا وبرلين بلغت الاضطرابات أشدها وكانت الحكومات عاجزة ضعيفة لم

تتخصص في فن قمع الاضطرابات ، فشلت حركات الجماعات الثائرة أعمال الحكومة وحل بها الذعر والخوف ، ورأت في هذه الاضطرابات قوى جديدة خيفة لا يمكن مقاومتها ، ولا شك أنها كانت على حق في ذلك أرادت أولم ترد فقرة الشعب لا تقاوم عاجلاً أو آجلاً (١) فدافعت هذه الحكومات عن كيانهما دفاعاً بسيطاً ، ثم مالبت أن سلبت مقاليد الحكم للشوار . وأثمرت الثورة في فرنسا الجمهورية . وظلت الملكية باقية في النمسا ، غير أن الامبراطور ووزرائه الجدد قطعوا على أنفسهم عهداً بإصدار الدستور للشعب . وتحولت الثورة في بروسيا والامارات الألمانية إلى حركة جارفة من الوعي الوطني القوى وبناء وحدة ألمانية بزعامة بروسيا ، غير أن الأمراء الألمان وقد زعجوا من الثورة وافقوا على دعوة جمعيات وطنية منتخبة بواسطة التصويت العام لوضع الدستور في برلين وفيينا وفرنكفورت . وسنت دساتير ديمقراطية لبروسيا والنمسا والامارات الألمانية . وقامت في إيطاليا في بادئ الأمر ثورة قومية ضد النمسا مالبت أن استفحل شأنها تبعاً لعجز الحكومة النمساوية ، وتزعم الحركة ملك سردينيا لإنشاء دولة موحدة ، وأعلنت الجمهورية بواسطة أنصار «مازيني» Matzini في سنة ١٨٤٩ في روما وتسكانيا والخلاصة لقد أثر هذا الاتجاه الجديد والثورات المتواصلة الناجحة في الحياة السياسية لأوروبا الوثابة . فعلاوة على صبح القانون العام كما سبق أن ذكرنا بصيغة إنسانية أكثر مرونة ، أعدت العدة لتغيير هام ، لافي أوضاع البلدان ونظمها السياسية فحسب ، بل وفي خريطة القارة الدائمة الحركة والنشاط . وقد صرح لامارتين Lamartine باسم الحكومة الفرنسية المؤقتة التي جاءت في أعقاب ثورة سنة ١٨٤٨ : « بأن معاهدات سنة ١٨١٥ أصبحت لا وجود لها من الناحية القانونية في نظر الجمهورية الفرنسية » (٢) .

(٣) حلت محل الروح التعسفية لمعاهدات فيينا روح جديدة سمحاء ، هي روح

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) ١ . ليجنوبوس ، صفحة ٨٠ إلى ٨٥ .

(٢) أنظر (تاريخ أوروبا) ليجنوبوس ، صفحة ٨٥ .

الشعب التي تنبعث من تصرفات الدولة بحكم انتصار مبدأ سيادة الشعب
ومسئولية الحكومة ، أمام نوابه وإشراف الحكومة المسئولة المنتخبة من
الشعب على السياسة الخارجية ، وقد كانت سرّاً غامضاً لا يعلم به إلا الملك
وعيون وأرصاده ومبعوثوه وأتباعه المقربون وهم يعدون على الأصابع ،
ولاهم لهم إلا إرضاء السيد المطلق التصرف ، وإشباع شهواتهم مع ما في
ذلك من خطورة على مستقبل البلاد السياسي من جرّها إلى كوارث الحرب
أو إلى تسليم أو صلح مشين بعد هزائم شنعاء . ولكن كان جو هذه البيئة
الجديدة على ما هو مشبع به من حريات وميل إلى التفاهم السياسي الدولي
واجتناب حروب عامة وكوارث ككوارث حرب الثلاثين عاما التي
تركت مختلف الامارات الألمانية قاعاً صفصفاً وغزوات نابوليون بونا بارت
التي لفحت بنيرانها ممالك أوروبا من شبه جزيرة ايبيريا إلى قلب روسيا ، إلا
أنه لم يخل من رجعية ومن حروب المصلحة والتوازن السياسي لتلافي حروب
عامة أخطر شأنًا وأعم خراباً وأذى . فلم تنجح الحركات الحرة في تحطيم
نير الاستبداد تحطياً كلياً ورفع الظلم بلا رجعة عن كاهل الطبقات العاملة
والشعوب المستخرجة لصالح ما جد من أطماع سياسية واقتصادية تمشي وتطور
الجيل . فقد ذعرت التيجان قديمها وجديدها التي تحكم حكماً مطلقاً أو بمقتضى
النظام الدستوري وكذا بقايا الطبقات الاستقرائية ، وفريق من أبناء
الطبقات الوسطى الذين أثروا وتآلق نجمهم في سماء المال والسياسة وامتزجوا
بالمصاهرة بأحفاد النبلاء القدماء من تقدم الحركات الديمقراطية وكسب
الشعب لحقوق اعتبرت في نظرهم واسعة النطاق ، كما خشوا فوز الاشتراكية
بل وبدء ظهور الشيوعية ، وتقدم الأفكار لصالح العمال وعزّوا على التراجع
وقد زعموا أن الدول منحت الجماعات حقوقاً أوسع مما تستحق ، وأنها
ذهبت إلى أبعد مما يجب الذهاب إليه . وغير ذلك فبدأت حركات قمع وتشريد
من جديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لإعادة الأمور إلى حالة
ما قبل ثورات سنة ١٨٤٨ بواسطة الجيوش النظامية التي ظلت في خدمة

الملوك والحكومات المذبذبة . ففي باريس أخذ الجنرال « كافيناك » ، Cavaignac ، وقد زودته الجمعية الوطنية بالسلطات اللازمة ، ثورة يونه . وفي براج أخذ الجنرال « فبنديشجراتز » Windischgraets ثورة الوطنيين التشك في ١٧ يونه . وقام الجيش النمساوي في سهول لمبارديا ثم في فينا بضرب الثوار والهاطفين بالحرية والفتك بهم بلا شفقة . وقام بنفس العمل الجيش البروسي في برلين . كما أخذت القوات العسكرية النظامية الثورات في سكسونيا وفي دوفيه بادن ؛ وأرادت الجيوش النمساوية المضى في حركة القمع في إيطاليا والقضاء قضاء مبرما على الروح الاستقلالية هناك ، لولا تدخل الجيش الفرنسي لصالح الوطنيين ولقضاء أطماع نابوليون الثالث هناك . كما أرادت ذلك في هنجاريا ضد ثوارها ، لولا تدخل الجيش الروسي أيضاً حتى لا تعود النمسا إلى قوتها الكاملة وعنفوانها وهي خطر على البلدان الصقلية . وفي جو الرجعية الحائق الجديد هذا أراد ملك بروسيا المناداة به إمبراطوراً بإقامة اتحاد من الأمراء الألمان تحت سلطانه ، غير أن النمسا والروسيا حالنا دون رغبته ، وأجبرتا على العدول عن ذلك باتفاق « أولمütz » سنة ١٨٥٠ ، وذلك خوفاً من اختلال التوازن السياسي القائم .

وبنتيجة تثير قيادة السفينة السياسية لأوروبا وتحولها إلى الرجعية ورجوع القانون العام في ظاهرة إلى الوراء سارعت اليد اليسرى بسحب ما سبق أن أعطته اليمنى عن غير طيب خاطر . فألغيت الحريات المدنية وما منحه الملوك وحكوماتهم من نظم ديموقراطية وحقوق وطنية بفضل جهود وتضحيات ثوارات سنة ١٨٤٨ ، وبسجت الدساتير وأبطل التصويت العام وعطلت الحريات السياسية والمدنية وحرية الرأي والصحافة والاجتماعات . وبذلت الجهود لتوطيد أقدام الملكية المطلقة في ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، كما اتخذت الحكومات بمعاونة الطبقات الرجعية وقد قربت أبناءها إليها بالوظائف العسكرية والسياسية والمدنية وبمساعدة أبناء الطبقات الوسطى ورجال الدين مختلفي الاجتهادات والقيود التعسفية .

ولم يكن كان قد اشتد النشاط الخفي للاشتراكية وزادت وراجت نشراتها، فعملت الحكومات من جهتها على تشديد الضغط على الحركة وإخمادها بأية وسيلة، واتخذت احتياطات بالغة لأشراف البوليس على حركات المواطنين الأحرار والعمال المهضومى الحقوق، ومراقبة تصرفاتهم العامة والخاصة. ثم بالغت في هذا السبيل، فنظمت سياسة اضطهاد الصحافة الشعبية الآلية النفس، وحاربت بشدة الاجتماعات العامة والجمعيات السياسية. وبالاختصار بذلت قصارى جهدها لشل الحياة السياسية العامة. وكانت خاتمة المطاف والتمادى في الرجعية قيام الأمير نابوليون، وكان قد قفز في غفلة إلى رئاسة الجمهورية في فرنسا بحركة ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١، ضد النظام البرلماني هناك وقلب بها نظام الحكم وأدت في النهاية إلى المناداة به إمبراطوراً، مع أحقية ذريته في ثورات العرش في السنة التالية لفعلته الرجعية.

غير أن الحكومات الرجعية لم تجرأ أن تعيد القديم إلى قدمه كاملاً، فقد خطا العالم خطوات حاسمات يتعذر على الظالم مهما تمادى في ظلمه إنكارها. فظل من ثورة سنة ١٨٤٨ في فرنسا التصويت العام، وبقى في بروسيا دستور سنة ١٨٥٠ برلمانته المنتخب، وفي مملكة سردينيا دستور مارس سنة ١٨٤٨ والعلم المثلث الألوان علامة على التعلق بالوحدة الإيطالية، وفي النمسا بقيت القوانين التي ألغت امتيازات النبلاء، وبذا قضى نهائياً هناك على نفوذ الأرستقراطية ذات الحول التي تعد على الأصابع. كما أن السياسة الخارجية في فرنسا وبروسيا وسردينيا أميل إلى الروح الحرة رغم عواصف الرجعية بحكم الاتجاهات الديمقراطية التي ما كانت الرجعية بمستطعية إضعافها في كثير أو قليل، والتي عمت أوروبا، وبحكم النظم الجديدة التي فتقت أذهان الشعوب وأضاءت لهم سبل الحياة العامة، وكذا بتغيير الموظفين المختصين المشرفين على تنفيذ تعليمات الحكومة تغييراً شاملاً إبان ثورات الحرية وصعب في نشوة الرجعية العدول عنه كلية مما جعل أعمالهم أقرب إلى العقلية الجديدة وجيل الحرية والديموقراطية. وهبات للرجعية ما نحن إليه ونشده، فقد

سبق السيف العزل ، ودلت التجارب على أن استمرار ضرب النيران المتأججة لا يزيد لها إلا هيبا واستعارا . حقيقة كان نابوليون الثالث يسير سياسة بلاده من خلف الستار بواسطة أعوانه وأخصائه ودون علم وزرائه وضد مشيئتهم ورأيهم والاتجاه الرسمي لسياسة الحكومة ، ولكنه لم يتخذ هذه السبيل دائما لمجرد الحكم المطلق ، بل كان هدفه إعادة مركز بلاده في العالم الأوروبي إلى ما كان عليه في عهد الإمبراطورية الأولى وغسل عار معركة واترلو ومؤتمر فينا . كان يهدف إلى الحصول على مغنم من الأراضي المجاورة في نظير تشجيع الثورات الوطنية للشعوب المتاخمة له لا سيما في إيطاليا . وكان لا يحجم عن خوض غمار الحرب تحقيقا لغايته . فكان يعمل بشخصيتين متناقضتين : الثوري الحماودما ، وفي الوقت ذاته الإمبراطور الحاكم متبوء عرش بوناپارت . ومن أهم ما نجح فيه تحقيق استقلال إيطاليا ووحدةها ، وكسر شوكة الإمبراطورية النمساوية وأسرة الهابسبورج أعدى أعداء أسرة بوناپارت ، وذلك بمد يد المساعدة للثوار هناك وتعريض الداهية «كافور» . ولم يتردد نابوليون الثالث في اتباع أساليب السياسة السرية للتأثير على بلاط ملك سردينيا ووزيره ، كما أن «كافور» من جهته لم يحجم عن استخدام السحر النسائي في شخص الكونتس «دي كاستجليون» De Castiglione لكسب عطف الإمبراطور لصالح قضية الوطن ، واحتذى بذلك حذو نبله بولانده عندما وصل نابوليون الأول بحافله إلى فرسوفيا فساقوا إليه «ماري فالفسكا» Marie Waleveska للتأثير على الإمبراطور العنيد في تحقيق استقلال بلاده وخلصها من حكم روسيا وظلم القيصر . وعمل كذلك الإمبراطور بنجاح على إيقاف الروس عند حدهم بالتعاون مع إنجلترا ، وصد أطماعهم في القسطنطينية والبواغيز . ونجح القيصر نيقولا في جعل إمبراطوريته في مأمن من تعاليم الثورة ، واتهز فرصة قوته ومثانة مركز بلاده في العالم السياسي لتحقيق مشروعات بطرس الأكبر ، فاقترح على سفير إنجلترا في فبراير سنة ١٨٠٣ اتفقا من شأنه تقسيم الإمبراطورية العثمانية غير أن اقتراحه

صادف رفضاً تاماً ، فأوفد لذلك بعثة إلى دار الخلافة تحت ستار تسوية مشكلات الأراضي المقدسة لتخويف السلطان . ولما لم يمكن الأخير بتشجيع السفير البريطاني ، أعرض عن قبول المعاهدة السرية التي اقترحتها البعثة ، وبناء عليه قطع القيصر المفاوضات واحتل بجيوشه الإمارات الرومانية الخاضعة للسلطنة ، وسرعان ما أعلن نابليون الثالث بالتضامن مع إنجلترا انتهاء حلف الدول العظمى . وبأدبرت الدولتان بالدفاع عن أملاك السلطان ، وهكذا قامت الحرب بين دول الغرب وروسيا سنة ١٨٥٤ بعد هدوء بينها دام ما يقرب من نصف قرن . وهزمت جيوش الترك الروس على ضفاف الدانوب ، ثم انتقلت ربح الحرب إلى شبه جزيرة القرم ، حيث قامت الجيوش المتحالفة بحصار قلعة « سيستوبول » معقل الروس على البحر الأسود نحواً من سنة سقطت بعدها القلعة . واتفقت النمسا مع الحلفاء الجدد على فرض شروط الصلح على الروس دون الاشتراك الفعلي في الحرب ، بينما وقفت بروسيا موقف الحياد . وفي هذه الأثناء توطدت علاقات المودة بين إنجلترا وفرنسا ، وزارت ملكة إنجلترا وزوجها الإمبراطور في باريس ، فكانت هذه أول زيارة ملكية إنجليزية للعاصمة على ضفاف السين منذ القرن الخامس عشر . وأفضى الإمبراطور بأسراره وأموره الخاصة للأمير « ألبرت » ، فأثر هذا في مشاعر الملكة وإحساسها الرقيق ، وملك الأسرة المالكة البريطانية عطف وحنو على أسرة بوناپارت وإمبراطور الفرنسيين . ثم بموت القيصر نيقولا الأول وتولى ابنه إسكندر الثاني عرش روسيا قبل الشروط التي اقترحتها النمسا كوسيط في إنهاء حرب القرم . وعقد مؤتمر عام في باريس برئاسة فرنسا وقد أصبحت محور السياسة الأوروبية وهدف الدبلوماسية ، حضره ممثلو الدول العظمى والسلطان وملك سردينيا وكان قد أوفد جيشاً لمساعدة المتحالفين ضد الروس . وهدفت الدول في هذا المؤتمر كما هي العادة إلى المحافظة قدر الطاقة على « التوازن السياسي » ، كإم ضمان للسلام وإبعاد العالم الأوروبي ما أمكن من أخطار حرب عامة . ولما كان

مركز البارود قد انتقل إلى شواطئ البحر الأسود تبعاً لضعف الدولة العلية واشتداد ساعد روسيا ، فقد ضمنت الدول العظمى في صلح باريس سلامة الامبراطورية العثمانية ، كما اشترطت على السلطان أن يدخل طائفة من الإصلاحات على نظام الحكم في دولته وإيالاته العتيقة ، وكذلك أعلنت أن منطقة البحر الأسود محايدة ، وحرمت على السفن الحربية ولوجها ، وقررت الاستقلال الداخلي لرومانيا وحرية الملاحة في الدانوب تحت إشراف لجنة دولية تنظمها ، وبذا أبعدت روسيا عن منطقة دلتا الدانوب حتى تأمن شرائقضاها على حين غفلة بالتآمر مع الشعوب الصقلية التي تحن اليها وتلهم إلى حمايتها لها في قلب البلقان على إيالات الرجل المريض . وهكذا عادت قيادة دفة السياسة الأوروبية إلى الدول العظمى ، وقد انضمت إليها تركيا بحكم الضرورة وتشابك المصالح ، ولكن في صورة أقل رجعية وتعصباً من قرارات مؤتمر فينا . واستقرت هذه الدول على وضع جديد لحدود الدولة العلية وروسيا موطن الخطر ، وكان ربان السفينة نابوليون الثالث سليل الأسرة التي تألبت في الماضي نفس دول المجموعة الأوروبية المحركة للسياسة العالمية منذ ما يقرب من نصف قرن لأقصائها عن العرش والحكم والسياسة ، وألقت برأسها في جزيرة سانت هيلانه القحلاء النائبة وحيداً طريداً يتحكم في غدواته وروحاته بل وفي صحته ومرضه حاكم انكليزي من الدرجة الثانوية لم يصل إلى مستوى أصغر ضباطه وأركان حربه ، يلقي جزاء مجازفاته وفتوحه في سبيل تكوين دول أوروبا المتحدة تزعمها فرنسا .

هذه هي خلاصة حالة الصلات السياسية بين الدول في النصف الأول من القرن التاسع عشر وما طبعت به من طابع المصلحة ، مع إشراف مجموعة الدول للعظمى عليها وفق أهوائها ، ومع عدم إغفال الحركات القومية والروح الجديدة التي أملت لها الانتصارات المتتالية للحريات على الرجعية في الحساب من ناحية ، وكذلك أثر الضربات التي كانت تتلقاها الشعوب بين

حين وآخر من أنصار الرجعية والحكم الاستبدادى الذين يدافعون عن كيانهم وعن البقية الباقية من نظام بالى أكل الدهر عليه وشرب مصيره حتا إلى الزوال فى نظم الحكم الجديدة وعلاقات الدول من ناحية أخرى .

وننتقل الآن إلى شرح سياسة المصالح والمحالفات السرية وتكوين الكتل بأسباب فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر والتعليق عليها ، وبيان ما أدت إليه من زعزعة الثقة فى وعود الدول التى كانت تقطعها على أنفسها باستمرار ، وتعهداتها باحترام كلمتها ، ومراعاة القانون العام ، وأثر اشتداد التنافس فى ضياع جهود السلام ، وانفجار البارود واشتعال نيران الحرب . لم تقف جهود مؤتمر باريس الذى جاء فى أعقاب حرب القرم وتزعمه نابوليون الثالث كما سبق أن أشرنا ، عند حد التخطيط السياسى الجديد للحدود بل تناول أيضاً أوضاعاً مستحدثة فى القانون الدولى . فوضع قواعد للملاحة الدولية فى وقت الحرب خاصة ، بتنظيم الحصار البحرى وحياد السفن وحمولتها ، وحرم على الدول منح تراخيص للقرصان واحتضان أعمالهم . وأضاف المؤتمر إلى الاتفاق على القواعد الجديدة للقانون الدولى بروتوكولا أبدت فيه الدول المتعاقدة رغبتها فى فرض العقوبة على الدول المخالفة للقواعد الجديدة للقانون الدولى . ولكن دون أن تحدد هذه العقوبات . وهكذا قطع المؤتمر خطوات موفقة فى طريق إنشاء قانون دولى معترف به من كافة دول أوروبا له سلطانه وقوته التنفيذية الجبرية . ولكن مع الأسف ظلت هذه المبادئ حبرا على ورق .

وقد تألق نجم نابوليون الثالث فى مؤتمر باريس العام ، وعاد إلى فرنسا مجدها السياسى ، وصارت عاصمة الثورة محط رحال كثير من الأمراء الألمان والإيطاليين . كما دخل نابوليون فى زمرة الأسر المالكة فى أوروبا على قدم المساواة مع بقية الملوك والقيصرة . وبدأت المؤامرات فى بلاط الملوك فى أوروبا لعقد المحالفات واتفاقات التقارب ، يرغب بمقتضاها نابوليون فى محو ماتبقى من عار مؤتمر فينا وفى تحقيق أطماع سياسية جديدة ، بينما ينظر

الأمراء إلى مشروعاته بعين الحيلة والحذر ولا يرجون من تعاونهم معه إلا تأييد الرجعية والعمل ما أمكن على بعث روح مؤتمر فينا . وحاول الأمبراطور في كل هذا أن يتقرب من روسيا دون إغضاب إنجلترا ، وكلما اشتتم فنورا في العلاقات مع حليفته فيما وراء المانش عاد يخطب ودها ويتقرب إليها بكل ما أوتي من دهاء وقدره على الاستمالة وإظهار روح المسالمة .

واضطر نابوليون الثالث وقد أحجمت الدول الكبرى عن مد يد المساعدة له في سبيل تحقيق مشروعاته أن يعمل وحده في الميدان الإيطالي ، فدعى «كافور» داهيه سردينيا سرا لزيارته ، وفي مباحثاته معه في « بلومبير » Plombieres وعده أن يحقق استقلال إيطاليا حتى الأديراتيك ، أى أن يساعده ملك سردينيا على طرد النمساويين من كل إيطاليا . وطلب نظير هذه المساعدة مقاطعتي « السفواي ونيس » ، ولكنه لم يجسر على إعلان الحرب خوفاً من وزرائه ومن رجال الأعمال وكذا من رجال الدين وسائر ملوك أوروبا . وتظاهر بقبول عقد مؤتمر اقترحته روسيا لتدعيم السلام ، ولكن كان من حسن حظه أن النمسا بدأت الحرب بالهجوم على مملكة سردينيا ، فبادرت فرنسا بمساعدة حليفها في الحفاء المتمدنى عليها . وأدت حرب إيطاليا إلى طرد النمساويين من لمبادريا ، ولكن خشيت بروسيا وقد عادت إليها شهرتها العسكرية وقوتها بعد راحة كافية من الحروب الطويلة ، كما بدأت تزعم النهضة الألمانية أن يذهب الفرنسيون في هذه الحرب بعيداً ، فعبأت جيوشها وأوفدتها إلى الحدود الفرنسية رغم أنها في بادئ الأمر رفضت أن تساعد النمسا في حربها الاستعمارية ، وبذا توقفت الحرب ، وتم الاتفاق مبدئياً على الصلح في مقابلة بين نابوليون الثالث وإمبراطور النمسا « بفلافرانكا » Villafranca في ١١ يولييه سنة ١٨٥٩ ، وأخيراً تأيد الصلح بمعاهدة زيورخ في نوفمبر من نفس السنة . وبهذا الصلح تركت النمسا لومبارديا واجتفظت بالبندقية ، فكان خيبة أمل للايطاليين . وزاد الطين بلة الاتفاق على إعادة الأمراء الذين داهتوا النمسا وكانوا تحت حمايتها ، وقد طردم

رعاياهم النازيون من إيطاليا أثناء الحرب ، ولكن خفف من حدة التدمير التسليم بتكوين اتحاد من جميع دويلات إيطاليا . ويؤخذ من مجموع الاتفاق أن نابوليون لم يرم بصفة جدية إلى إنشاء وحدة إيطالية حقيقية ، بل أراد أن ينشئ دويلات إيطالية متحدة على نسق دويلات ألمانيا المتحدة . كما أنه اقترح عقد مؤتمر أوروبي عام . Congrès لتسوية مشكلة إيطاليا ، غير أن حكومة الماسكة فيكتوريا أعلنت أن فرنسا لا شأن لها البتة في أمور إيطاليا . ومن جهتها طالبت الحكومات المؤقتة التي تأسست بإرادة الشعب في الإمارات الإيطالية الثائرة بالانضمام إلى مملكة سردينيا ، واضطر نابوليون الثالث إلى قبول هذا الموقف ، غير أنه طالب بضرورة ضم السفواى ونيس ، إلى فرنسا وذلك ضد تصريحاته الرسمية السابقة في أنه « لا يرجو من وراء الحرب مغايم إقليمية ، مما أثار شكوك أوروبا ضده وأوغر صدور الإيطاليين . ولكن تحققت الوحدة الإيطالية بحملة « غاريبالدى » في صقلية ونابولي ، وانضمت ولايات إيطاليا كوحدة تحت لواء ملك سردينيا باسم مملكة إيطاليا . ورغم الحروب والحملات العسكرية التي صحبت الضم واحتلال دويلة البابا ، وكانت تحميه جيوش فرنسية ، كان يسبق الضم دائما تصويت شعبي Piebiscite لدلالته على أنه يتم بإرادة السكان باسم « حق الشعب في تقرير مصيره » . وهكذا اتخذ هذا المبدأ الثورى طريقه المعبود فى القانون العام الأوروبي ، وأصبح الاحتكام إليه لاسيما فى أيامنا هذه بعد بروز مبدأ حق الشعب فى تقرير مصيره فى نهاية الحرب العالمية الأولى مظهراً من مظاهر سيادة الشعب والعدالة الدولية والعمل على استتباب السلام .

وهذه الدولة الجديدة التى تكونت ضد نصوص المعاهدات السابقة وبواسطة الانقلابات والثورات بدأت عهدها بنذ البابا لها ، ولم تعترف بها من الدول إلا انكلترا ، إذ رفضت وزارة الأحرار رغم إرادة الملكة فيكتوريا التدخل صراحة لمبدأ حق الشعب فى تقرير مصيره الذى أشرع عليه ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت صداقة إيطاليا وانجلترا تلك الصداقة التى غذت

دائماً السياسة الانكليزية ، والتي ضرب بها موسولينى عرض الخائط فى سبيل
إعادة مجد روما القديم على حوض البحر الابيض المتوسط ، أى سياسة
الاطماع والمصالح التى سادت وتسود أوروبا الوثابة .

وظلت سياسة نابوليون فى تردد وتقلب ، وظلت باريس محط رحال
الأمراء ومهد الأناقة والترف والحفلات والمآدب السياسية ، فأطلق على
الامبراطورية الثانية ، امبراطورية الفالس ، Valse بينما أخذت جارتها بروسيا
العسكرية ، وقد استفاقت من رقادها وتزعمت سائر دويلات ألمانيا وسارت
نحو الوحدة الحقيقية ، تترقب حركات عدوتها التقليدية ، وتبحث عن مواطن
الضعف هناك للنيل منها وجمع شملها على أنقاضها وتسلم زمام السياسة الدولية
منها . وكالت لها الضربة المحكمة وقد سدتها إليها فى حرب سنة ١٨٧٠ التى
أشعلتها فرنسا ، فظهرت الأخيرة بمظهر العدوان بينما ظهرت بروسيا بمظهر
المدافع ، وصكبت عسكر الامبراطور وحفيدو ، شحاذاى المجد ،
Les mendiants de la gloire المتحمسون على قطارات التعبئة المتجهة إلى
الحدود وخطوط النار ، إلى برلين ، وظلت الحرب موضعية . فلم تتسع
رقعتها كما حصل فى كثير من الحروب السابقة ، ولم تزج فى النيران ، بمجموعة
الدول الأوروبية العظمى ، ، ويتسع فى هذه الحالة الخرق على الراقق .
ومرغان ما طوحت معركة سيدان Sedan بعرش الامبراطورية الثانية
بمخفلاتها ، وفالسها ، ونشأت الوحدة الألمانية نادى بها بسمارك فى قصر فرساي
فضلا عن كسبه للامبراطورية العسكرية الجديدة ولايتى الألزاس واللوردين
وقد انتزعهما من فرنسا وضعهما إلى الوطن الأمم بعد غيبة طويلة منذ
لويس الرابع عشر .

يقولون إن المصادقات تغير اتجاهات التاريخ ، وإن هناك ساعات حاسمات
فى حياة الأمم يفصل إبانها فى مصيرها بصفة باتة لا رجعة فيها . وهذا القول
صحيح فيما يختص بقلوب بسمارك قيادة سياسة بروسيا والامبراطورية الألمانية
فيها بعد ، فقد أعوز ملك بروسيا فى سنة ١٨٦١ لتقوية جيده على أن يدخل

نظام الخدمة العسكرية الإجبارية الشاملة في بلاده ، واصطدم مع مجلس نوابه المنتخب الذي رفض الموافقة على الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ القوانين العسكرية بماله من سلطات حولها له دستور سنة ١٨٥٠ ، وتعذر على الملك أن يجد وزارة تشد أزره بلا معونة البرلمان وأن تسير قدما بلا مراعاة القواعد الدستورية الواجب اتباعها في إقرار الميزانية ، وكاد يتنازل عن عرشه لنجله ، كما أن هذا وكان متزوجا بإحدى بنات الملكة فكتوريا كان على أتم الاستعداد للاعتراف بحق البرلمان في تقرير الميزانية أو تعديلها أو رفضها ، وفي حالة حله محل أيه لا يستطيع البتة مع علاقته الوثيقة بالبلاط الانكليزي الدستوري النزعة أن يهكر في الحكم بدون برلمان ، بل كان يترك بروسيا تسير نحو النظام البرلماني على نسق انجلترا التي كان يعجب أيما إعجاب بنوع الحكم فيها ، وكان طبيعيا أن يتغير مصير أوروبا وخريبتها . غير أن غليوم الأول ، وكان قاب قوسين أو أدنى من اليأس والاستسلام ، وجد ضالته بعد لاي ، إذ قبل بسمارك في سنة ١٨٦٢ أن يحكم بم عزل عن التعاون مع البرلمان بل وضد رغبته . وسرعان ما قبض على أعنة السياسة الخارجية بمشيئة الملك ، وظل يقودها حتى سنة ١٨٩٠ . وفي هذه الأثناء لم ينشئ ألمانيا الحديثة فحسب بل وثب بها إلى الصنف الأول في حلبة التنافس الدول العالمي . ولم يلبث أن أعلن بتولية الوزارة أن الوحدة الألمانية ستؤسس « على الحديد والدم » ، *par le feu et le sang* و جهز عدته لتنفيذ سياسته هذه ضد كل من النمسا وفرنسا .

كان بسمارك رجعا في أفكاره وتصرفاته فن البديهي أن يمد يد المساعدة لقيصر وروسيا ضد رعاياه . فوقف في صف القيصر ضد الثوار البولونيين الذين عوملوا بمنتهى القسوة ، ولم يستجب القيصر لاحتجاجات المجتري أو فرنسا أو النمسا في سنة ١٨٦٣ التي طلبت فيها العفو عن الثوار وتغيير نظام الحكم في بولونيا . وحفظ القيصر جميل بسمارك ، فتمهد أن تراعى روسيا الجهاد الدقيق في كافة حروب بروسيا ، وعلى ذلك شرع الوزير الرجعي الجديد

على الطريقة الجرمانية يتفد أغراض بروسيا العسكرية . وبدأ ذلك بمحاربة الدنمارك بالاتفاق مع النمسا للاختلاف على ميراث «دوقيتي السلوفيج وهو لشتين» Slesvig & Holstein بينهما وبين ملك الدنمارك في سنة ١٨٦٤ ، وهزمت الدنمارك بسهولة وأخذ المنتصران على عاتقهما إدارة الدوقيتين ، ولكن دب الخلاف بينهما لأصرار بروسيا على ضمهما إليها ومعارضة النمسا في ذلك ، نظراً لأن اتحاد الولايات الألمانية لا يقبل في حظيرته إلا أمراء مستقلين على قدم المساواة . وضمن بسمارك في هذه الأثناء صداقة فرنسا وإيطاليا ، إذ توجه إلى «بيارتز» Biarritz ليطلع بنفسه على نوايا نابوليون الثالث في سنة ١٨٦٥ كما أبرم مع إيطاليا تحالف هجومياً في سنة ١٨٦٦ . وبأمر بعد ذلك إلى محاربه النمسا ، وفي المعركة الأولى والأخيرة وهي معركة «سادوفا» Sadowa تقرر مصير الحرب بهزيمة النمسا هزيمة ساحقة . نظراً لتفوق سلاح بروسيا وعسكرها بما أدهش كافة حكومات أوروبا . وتدخل نابوليون بعرض وساطته للصلح ، غير أن عدم استعداد جيوشه لخوض غمار الحرب وسوء تجهيزهم جعله يقبل مشروع بسمارك بحذافيه على مضض ، وبه ضمت بروسيا إليها بمواقفة نابوليون بعض البلدان الألمانية في غرب المملكة . ومع أن صلح براج هذا لم ينتزع أراضي من النمسا ، إلا أنه جعل من بروسيا زعيمة الشعوب الجرمانية وصاحبة الكلمة في تنظيم وحدتها ، فتكونت دولة اتحادية من إمارات شمال ألمانيا بزعامة بروسيا ، وضممت إليها الدوقيتين سبب الحرب . وكان بسمارك قد وعد نابوليون بأراض في نظير غرض الطرف عن توسع بروسيا ، ولكنه بعد انتصاره وقف في وجه مطالبته بضم جزء من بافاريا على الضفة اليسرى للرين وكذا بضم بلجيكا إلى إمبراطوريته . وظل يماطله حتى قبيل محاربته إياه وكسره شوكة الإمبراطورية الراقصة ، كما كان يسميها الكتاب والساسة في ذلك العهد . وفي تلك الأثناء أبلغ بسمارك دويلات جنوب ألمانيا مقترحات نابوليون ومطامعه ، مما دفعها إلى التحالف العسكري مع بروسيا في سنة ١ٸ٦٨ ، كما أطلع بلجيكا على مطامع نابوليون حيال المملكة الناشئة ، فأفسد العلاقات السياسية بينها وبين

الامبراطور الدخيل ، ثم عمل جهده حتى يحول دون شراء نابوليون لدوقيه
لوكسمبورج من ملك الاراضى الواطئة ، وأعلنت مجموعة الدول العظمى في
سنة ١٨٦٧ ضمانها حياد هذه الدوقيه الصغيرة تفادياً لاستمرار الطمع في
أملاك الغير .

وخان التوفيق في الوقت نفسه نابوليون الثالث ، إذ وجه ضد الوطنيين
الايطاليين أنصار جاريبالدى الذين شنوا هجومهم على البابا جنوداً جديداً
وكان قد سبق له سحب جيوشه من روما ، وهزم المحتلون المتطوعين
« الجاربالدين » في « مانتانا » ، Mentana ، وتغنى الرجال الرسميون في باريس بالانتصار
الجديد ، وهم في هذا يشيدون ، بسلاح حديث من البنادق استعمله الجنود
الفرنسيون هناك ، ونشرت الحكومة تقرير القيادة العليا عن بندق « الشاسبو »
Chassepot التى قالت عنها « ان عملها كان خارقاً » ، وصرح الوزير « روهير »
Rouher في مجلس النواب الفرنسى « بأن إيطاليا لن تدخل روما أبداً » ، (١)
ولا شك أن التقرير والتصريح ولدا في قلوب الايطاليين الحقد والضغينة من
سياسة فرنسا مما أدى إلى فتور العلاقات بين الشعبين مدة طويلة . وفي فرنسا
كان الناس بصرحون ، وقد وثقوا خطأ من قوة الامبراطورية الثانية
العسكرية ، وخدعتهم الظواهر الخلابه ، بوجوب الحيلولة دون تحقيق
الوحدة الألمانية ، والتأثر للنمسا ولاوروبا من هزيمة سادوفا ، ووجوب
تدعيم نفوذ فرنسا وسيطرتها على السياسة الأوروبية ، والوقوف في وجه
التوسع البروسى . وتقرب نابوليون الثالث إلى امبراطور النمسا الذى اتخذ
بوست Beust الوزير السكسونى الاصل وأحد أعداء بروسيا القدامى وزيراً
لخارجيته ، وذلك لمحاولة إعادة نفوذ النمسا على الدول الألمانية . ودخلت
الدولتان ، وانضمت إليهما إيطاليا في مفاوضات لعقد تحالف بينهم ، ولكنها
ونقبت عند حد تبادل الملوك الثلاثة خطابات خطية تحبذ التحالف الثلاثى
للدعيم السلام في أوروبا . ثم إن تغيير الوزارة في فرنسا حول دقة السياسة

نهائياً ، فاقترحت الوزارة البرلمانية الجديدة التي تقلدت الحكم في ٢ يناير سنة ١٨٧٠ وضع برنامج لتخفيض التسليح في كل من فرنسا وبروسيا ، وأخذت إنجلترا على عاتقها عرض الاقتراح على برلين ، ولكن بسمارك صرح بأنه يتعذر قبوله لتعارضه مع قانون بروسيا العسكري .

وأخيراً تخرجت الأمور بين نابوليون الثالث وبسمارك بمناسبة ترشيح أحد أبناء الهوهنزولرن Hohenzollern لعرش أسبانيا الشاغر ، وصرح وزير خارجية فرنسا في مجلس النواب بأن فرنسا لا تقبل البتة أن ترى أحد أبناء الهوهنزولرن على عرش شارلكان (١) ، وفي بادىء الأمر وضعت مسألة الترشيح على الرف إلا أن نابوليون أراد من ملك بروسيا وعدا قاطعاً بالعدول ، فتوترت العلاقات وقامت الحرب بين البلدين وكانت فرنسا البائدة ياءلأنها ، وذلك بمناسبة نشر تصريح للصحف أقره ملك بروسيا باعتبار الأمر متنبها ورفض تعهده لفرنسا بعدم تدخله في ترشيح ملك لإسبانيا في المستقبل ، غير أن بسمارك جعل منه مصدرتهكم على فرنسا وأذيع في صحيفة شبه رسمية . ووقف قيصر روسيا موقف الحياد من الحرب ، كما أن النمسا وإيطاليا خيبتا أمل نابوليون ووقفتا على الحياد أيضاً ، واندحرت جيوش الأمبراطورية الثانية أمام « Metz » وفي « سيدان » Sedan حيث سلم الأمبراطور سيفه للغزاة .

وقامت في فرنسا حكومة مؤقتة أطلق عليها حكومة الدفاع الوطني على أثر انقلاب سياسي خطير وعزل نابوليون وإعلان الجمهورية ، وفي هذه الأثناء جلت فرق نابوليون عن روما واحتلها الإيطاليون رغم احتجاجات البابا ، وفي ١٨ يناير ١٨٧١ حقق بسمارك أكبر أمانيه السياسية وذلك بالمناداة بملك بروسيا أمبراطوراً على الإمارات الألمانية ، بانضمام ولايات ألمانيا الجنوبية المتحالفة مع بروسيا ، التي عاوتها معاونة وثيقة في الحرب

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٩٧ .

إليها باسم «الريخ الألماني» Reich Allemand^(١) . وأخيراً عقد الصلح نهائياً في فرانكفورت في ١٠ مايو سنة ١٨٧١ . وقد انتزعت بموجبها ألمانيا الناشئة والألزاس واللورين، من فرنسا . وهكذا نزلت إلى مسرح السياسة إمبراطورية جديدة قوية ظلت تسيطر على اتجاهات العلاقات السياسية الدولية لأوروبا مدى نصف قرن حتى الحرب العالمية الأولى .

لم يؤد النزاع الفرنسي البروسي إلى اتساع شقة الخلاف ونشوب حرب عامة في أوروبا ، فكانت الدول العظمى في القارة أميل في ذلك الوقت إلى المساومة وتسوية الخلافات عن طريق الدبلوماسية الخداعة المغالطة ، وكانت كل تسعى إلى شد أزر الأخرى بالتحالف لقضاء مصلحتها مع ضمان مصلحة الغير إن لم يكن لتنفيذ غرضها . وكان ساسة ذلك الزمان أبعد غوراً وأدق نظراً وربما أشد حذراً من ساسة اليوم ، وهم في دراساتهم يدققون النظر دائماً في المشكلات وأعقابها مع التروي والأناة . وظلت إنجلترا في عزلتها لا تخشى على سلامتها من اتساع ألمانيا ، وهناك المانش حد طبيعي فاصل منيع يقبها شرور منازعات القارة وغوائل الغزو ، بل وتجدد في هذه المنازعات فرصة ذهبية للاتساع فيما وراء البحار في غفلة ساسة القارة وانشغالهم بالحروب ومؤتمرات السلام واتفاقات الود والمحالفات . ثم أن هذه الحرب دلت على ضعف الصرح السياسي الدولي الذي ظل نابوليون الثالث يبنيه بمحالفاته واتفاقاته ووعوده ، فإذا دقت ساعة الخطر ، وحلت به المحن ، وانزلق في هاوية أخطائه السياسية السحيقة وما قدمته يدها المترددتان ونفسه الضعيفة المشبعة بأطماع هي دون مقدورها ، تهاوت عليه الكوارث وحده دون أن يجد منقذاً من شعب إيطاليا الذي نفخ في الصور لبعثه ، أو من إمبراطور النمسا الذي ما قىء يتوعد إليه ويخطب وده ، لعله يجد في هذا التقارب ما يحو ذكريات «ماري لويز» المؤلمة حفيدة الإمبراطور وسليمة الهبسبورج ،

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لـ «جيتوبوس» ، صفحة ٩٨ .

وموقفها القاسى من بعلمها العظيم ، وقد تحطم سيف الامبراطور نابوليون بوناپارت وتقوض ملكه ، وقنصت الدول المتحالفة النسر وتهاونت هى فى الدفاع عن حقوق فرخ النسر ، وبث روح أليه فيه وقد مات بالسل معذبا مقصيا ، أو من الملكة فسكتوريا وزوجها الذى احتفى بهما نابوليون الثالث فى باريس واصطفاهما صديقين وبث اليهما متاعبه وآلامه .

وذهب عرش بوناپارت إلى الأبد ، كأنه سحابة من سحب الصيف ذهبت معها الأكدار والدسائس والاستبداد فى أرض رواها أبنائها بدمائهم بغزارة وكرم فى سبيل الحرية منذ ثلاثة أرباع القرن ، وذلك بفضل رجال « كجامبىءا Gambetta و « فسكتور هيجو Victor Hugo الذى عاش فى النفى طوال حكم الامبراطور وأخرج مؤلفاته الخالدة من مأواه الصغير فى ضواحي بروكسل ، وقد سكب فيها عبقريته الفذة وصيحاته القوية فى سبيل الحرية ، وأطلق فيها على عاهل إمبراطورية « الفالس ، الرجل التافه . وظلت سياسة المصالح واقتناص الفرص وتوازن القوى هى الفيصل فى خريطة أوروبا ، تذهب الوجوه وتتغير الأشخاص وتظل المطامع والأحقاد تأكل القلوب وتزكى نيران التنافس وتثير الحفائظ بين مختلف الدول لاسيما الكبرى . ولقد وصف الرئيس « إدوارد هوريو ، ويعد فى طليعة حملة شعلة الثقافة الغربية اليوم فى محاضرة ألقاها بباريس بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ ضعف كفاية نابوليون الثالث وقلة درايته السياسية وتردد ذلك العصر بما يأتى « كان على رأس الحكومة عاهل جامت به الصدقة المحضة وهو شخصية غامضة ذات نظرات مضطربة تدل على تفكير غير ثابت وثاقب ، وكان مغامرا غارقا فى الأحلام والخيالات غير متزن . ولقد كان يميل إلى التقدم ، ولكنه غير عادل فضلا عن تسليمه بالنصيب والمقدر دون إرادة قوية حقة ، وكان نصير نظرية القوميات والمبادئ الاشتراكية ، ولكنه كان يتأثر أيضا بالآراء المتضاربة المتضادة ، فكان كمن يستيقظ الليل أثناء نومه دون أن يشعر ويسير على غير هدى Somnambule ، وعلاوة على ذلك فقد كان

فريسة المرض والضعف . وكانت إلى جانبه تشاطره ملكة الإمبراطورة أوجيني Eugenie التي تزوجها بدافع الحب ، وهي رشيقة ورقيقة الحس ذات قلب كريم كإمرأة ، ولكنها كانت فريسة أحزاب اليمين وسلسلة الانقياد لها ، تمسك الساطة والاستبداد ،^(١) ، وفي هذا الوصف الكفاية للدلالة على فساد ذلك العهد واضطرابه في فرنسا رغم مظاهره الخلابية وبذخه البالغ .

واتهزت روسيا فرصة الحرب ، فأعلنت أنها لا تعد نفسها مرتبطة باتفاقية سنة ١٨٥٦ الخاصة بحياد مياه البحر الأسود ، واحتجت انجلترا عليها وهي التي يهدها الأمور إلى أقصى حد حتى لا ترى مزاحما خطرا لها في البحر الأبيض المتوسط وطريق الهند ، وقد سبق أن قام بينها وبين فرنسا تنافس شديد سياسي واقتصادي على ضفاف النيل وبدأت تمهد للتدخل في شؤون مصر ، فقالت بأن روسيا وحدها لا تستطيع أن تنبذ معاهدة وقعتها مع دول عدة إلا ، وافقة بقية المتعاقدين . كما هددت الدولة العلية روسيا بإعلان الحرب عليها . غير أن الدول وأن كانت في عجز تام عن التفاهم في هذا الأمر إلا أنها كانت شديدة الرغبة في الابتعاد عن حرب عامة ما أمكن ، ففضلت طرح النزاع على مؤتمر مكون من الدول المتعاقدة ، واجتمعت في لندن في يناير سنة ١٨٧١ وألغت شروط معاهدة سنة ١٨٥٦ الخاصة بحياد مياه البحر الأسود ، مع توكيدها مبدأ دوليا هاما هو ، أن الدولة المتعاقدة لا تستطيع أن تهرب من تعهداتها واتفاقاتها إلا بالاتفاق مع بقية الدول الموقعة على الاتفاقية معها . وكان هذا بمثابة تحية نظرية لمبادئ قائمة على المحقق وشرف التعاقد ، ودل على أن القانون الدولي الأوروبي لا يقوم على أكتاف المعاهدات ولكن على قوة الدولة المتعاقدة ومدى استعداداتها الحربية وظروف بقية الدول المتعاقدة معها ودرجة استعدادها لخوض غمار القتال ، وأن المسألة

(١) أنظر مجلة (كوترانسيا) ١٥٥٣ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، محاضرة الرئيس هودجس ،

من صفحة ٣٥٣ إلى ٣٦٥

لا تعدوا انتهاز الفرص والمغامرة . وفي مذكرة وزير خارجية روسيا لبيان مزاعم دولته وشرح وجهة نظرها ، البيان الكافي عن حالة القانون الدولي ، ومدى أثره في السلام والحرب ، وإيمان الدول العظمى بقواعده ، إذ قال إنه من الصعوبة بمكان تأكيد أن القانون المكتوب القائم على احترام المعاهدات كأساس للقانون العام ولللاقات بين الدول قد احتفظ بنفس قوته المعنوية ونفوذه الأدنى كما كان في الماضي ، وصرح بوزت Beust وزير خارجية النمسا بما خلاصته : « إنني لم أعد أرى أوروبا كما كانت في الماضي ، (١) »

وتألق نجم ألمانيا ، ونقلت عنها سائر الدول نظامها العسكري البروسي وقلدتها في إدخال الخدمة العسكرية الإلزامية ، وزادت في ميزانيات جيوشها ونفقات معداتها الحربية في زمن السلم . وظهرت أهمية الأسلحة الآلية الجديدة ، وأن الجيوش ليست مجرد قطعان من البشر الذين يعدون بمئات الألوف كما كانت الحالة في فتوح نابوليون بونابارت الذي شد أزره شحاذو المجد ، بل إن الفیصل في الحرب هي التجهيزات الحديثة ومدى دقتها وكثرة المعدات الآلية من بنادق ومدافع مع إحكامها الهدف وسرعتها ومرونتها . وكان هذا أولى خطوات تضخم ميزانيات الدفاع وسياسة السلام المسلح ، وفاتحه عهد جديد في التنافس السياسي والتنازع محوط بالحذر في بادئ الأمر ، ثم أدى وقد اشتد غليان الرجل إلى الانفجار وإصابة أوروبا برمتها بكارثة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب . وأصاب الدول الصغيرة من جراء هذه الحالة الجديدة وهي الأراضي الواطنة وبلجيكا وسويسرا والدنمارك قلق لم تستطع إلى درته سيلا ، وظل يساورها بحق ويقض مضجعها حتى اجتاحت ألمانيا بلجيكا في سنة ١٩١٤ غير آبهة بحيادها المضمون باتفاق دولي عام .

وساد بسمارك السياسة الأوروبية ، وصرح في مناسبات عدة بما معناه : « إن قوى بلاده الحربية ليست لأغراض الهجوم والاعتداء ، فقد نشأت ألمانيا الحديثة كما يتوق وكفى ، وإنما هذه القوة هي لحفظ السلام وما قررت

(١) أنظر «تاريخ أوروبا» لسيجنوبوس ، صفحة ٩٩

معاهدة فرنكفورت، (١)، وهكذا انتقل محور النشاط من فينا إلى برلين وأصبح بسمارك خليفة مترنيخ، يريد هذا بأى ثمن إبقاء بنود اتفاقيات فينا، ويريد ذاك بالحديد والدم فرض شروط فرانكفورت، أى سيادة المانيا بطريقة غير مباشرة على أوروبا. ولكن هناك بون شاسع بين الحالتين ففي الحالة الأولى اتفقت دول أوروبا العظمى على الرجوع إلى حالة الرجعية والقضاء على «وحدة أوروبا تحت لواء بوناپارت»، أما في الحالة الثانية فإذا كانت أوروبا قد فرحت بزوال حكم أسرة بوناپارت إلى الأبد والقضاء على «سياسة الثعلب وتقلبه»، فهي لا تريد في النهاية استبدال سيد بآخر. وكان على إنجلترا وفرنسا وغيرهما من دول أوروبا أن تؤلب على المانيا القارة كما ألبتها على نابوليون بوناپارت. ولكن عمل بسمارك بما أوتي من حزم ودهاء طوال مدة حكمه البالغة نحو عشرين سنة على أن يبتعد ما أمكن عن «كابوس الكتل المتحالفة»، وأن يضم إليه الدول التي توافق على تصدره مائدة السياسة مؤقتاً دون ارتباط يؤدي إلى التكتل، وأن يحاول جعل الدول التي يخشى بأسها وتآمرها ضده دائماً في عزلة سياسية دولية. وخلال المدة الطويلة التي حكم فيها بسمارك ألمانيا سيطر كذلك على السياسة الأوروبية والعلاقات الدولية، وتقلصت الصلات الدولية بصفة عامة، فيما عدا ما يخص هضبة البلقان وبعض النشاط الذي أبداه رؤساء الدول ومندوبوهم ومقابلات الملوك والوزراء وبعض المقالات الرنانة في الصحف وعدد محدود من المؤامرات الدبلوماسية المصحوبة أحياناً بالوعود أو بالتهديد دون نتيجة. وذهبت العلاقات في أحوال عدة إلى اتفاقات ومحالفات دفاعية ولكن لم يصحبها أى عمل إيجابي، كما انحصر النشاط الأوروبي مدة في حل المشكلة الشرقية وإخماد الفتن بالدولة العلية، مع الإبقاء على الرجل المريض، والمحافظة على الوضع القائم خوفاً من اشتعال نيران حرب عامة.

وتكونت جبهات متعارضة في أوروبا . فكان هناك اتفاق القياصرة الثلاثة قيصر روسيا وإمبراطور ألمانيا وإمبراطور النمسا من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٧٥ ، وساعد على تحقيقه إبعاد الوزير النمساوي (يوست) عدو بروسيا وإحلال أحد المجريين « أندراسي » Andrassy محله ، وكان هذا يجذب الانضمام إلى ألمانيا ضد الخطر السلافي . وقارب بين العواهل الثلاثة ثورة باريس المشهورة في سنة ١٨٧١ ، وقد زعموا خطأ أن الشيوعية الدولية الثالثة هي التي أوقدت نيرانها ، فأرادوا أن يجمعوا شملهم ويتعاونوا على اتخاذ إجراءات شديدة حاسمة ضد الخطر الاجتماعي الجديد الذي يهدد عروشهم وثرواتهم ، وينذر بتقويض النظام الرأسمالي القائم عليه مجدهم ، وهو محور تنافسهم السياسي وأساس اتساعهم الاستعماري في القارة وخارجها ، كما فعل أجدادهم الحلفاء في سنة ١٨١٥ تجاه الثورة الفرنسية ومبادئها الجديدة من محاولة وأدائها وهي في نعومة أظفارها ، اعتقاداً منهم أن في ذلك قضاءً مبرماً على كل تفكير في منح الشعوب الدساتير والنظم البرلمانية وإعلان المساواة القانونية والسياسية بين الأفراد ، والخلاصة سيادة الشعب . وتمت مقابلتهم في برلين ، وقد أضحت القبلة السياسية الأوروبية الجديدة ، وحلت محل فينا وباريس ، حيث قرروا أن تبادل الإمبراطوريات الثلاث المشورة والرأي في كافة الشؤون الدولية التي تهمها أمر لا بد منه . ومع أن هذا الاتفاق لم يك مصحوباً بمعاهدة وليس له أي أثر إيجابي ، إلا أنه كان بمثابة اتفاق الود والصداقة بين دول عظمى في يدها مستقبل الحرب والسلام ، وفي عنقها تطبيق العدالة الدولية بما تقتضيه مصلحة الدول وحقوقها كبيرها وصغيرها وانتقلت فيه الزعامة كما شرحنا إلى ألمانيا ، وأضحت « شامبيون » Champion تدعيم السلام واستقراره في أوروبا ، وسمى الاجتماع الودي في ذلك العهد تحالف بدون تعهد كتابي للمحافظة على السلام ، (١)

« une alliance sans engagements écrits pour maintenir la paix » .

ولكن انفصمت عرى الاتفاق لتافس « بسمارك » مع « جورشافوك » ،
 Gorchavak وزير خارجية روسيا لكراهية كل للآخر كراهية شديدة ،
 فقد كانت تجمعهما فيما مضى علاقات الدبلوماسيين الودية يوم كانا ممثلين
 سياسيين في برلمان Diete فرانكفورت ، وكان الوزير الروسي وهو أكبر
 سناً من بطل « الحديد والدم » يعامل زميله معاملة المترفع المتكبر مما عز على
 نفس العسكري البروسي ، واستمر على هذه الحال بعد أن قبض كل منهما
 على أئنة السياسة في إمبراطوريتين كبيرتين . ولكن بسمارك لم يحتمل هذه
 المعاملة وأصر على الأخذ بالثأر لنفسه التي طالما جرححت في كبريائها ،
 خصوصاً وقد وضحت صلاحيته في كفاحه لتحقيق الوحدة السياسية والثقافية
 الألمانية Kulturkampf ، واضطلع بمسئوليات جسام لا يصح أن يفض
 الطرف عنها منافسه الروسي ، وهو بلا شك أقل منه مقدرة وكفاية ، وأن
 يستمر على معاملته الجافة هذه . ومن طريف ما يروي أن بسمارك كان يقول :
 أن « جورشافوك » يعامله « كما يعامل الخادم الذي لا يلبي بسرعة نداء سيده
 بمجرد أن يذق له ناقوس التنبيه ، Comme un domestique qui ne
 monte pas assez vite quand on le sonne »

وكتب له محتجا « يرجوه ألا يعامله كما يعامل تليذ المفوضية » ، ويجب أن
 يعامله كزميل مسئول عن سياسة إمبراطورية ضخمة ، وهكذا أدت حدة
 مزاج بسمارك إلى انتهاء الاتفاق ، وشجع على ذلك إصدار فرنسا تشريعاً
 جديداً لتدعيم الجيش وزيادة وحداته في الفرق المختلفة ، مما أثار سخط
 ألمانيا التي رأت فيه شبح الاستعداد للحرب المقبلة ، وكذا ما بدا من وقوف
 روسيا على الحياد في حالة قيام الحرب بين فرنسا وألمانيا . وكتبت صحيفة
 ألمانية شبه رسمية في ٩ أبريل سنة ١٨٧٥ مقالا تبحث ظروف الحرب
 المقبلة وحظ كل من الفريقين منها تحت عنوان « حرب منتظرة » ، كما أبدى
 سفراء فرنسا وروسيا وألمانيا مخاوفهم وشكوكهم في أحاديث رسمية بخصوص
 الحرب . وهكذا بدا الخطر واضحا ، غير أن العاصفة هدأت فجأة إذ لم تك

الصدور قد أوغرت إلى ما بعد علامة الخطر والانفجار ، وكانت العقول أكثر اتزاناً وتشبهاً بفكرة الاستقرار والسلام منها في سنة ١٩١٤ ، وقال الأمبراطور غليوم للمحق العسكري الفرنسي «أرادوا أن يبتثوا بيننا العداوة والبغضاء ، غير أن كل شيء انتهى الآن على وجه مرضي» . وحقيقة كانت الحرب قاب قوسين أو أدنى ، غير أن القادة استطاعوا أن يخرجوا بالسفينة سالمة إلى شاطئ الأمان ، وقد قبضوا على سكانها بمهارة ومداهنة وسط الأعاصير والصخور وتيار السياسة القلب الحول ، فقد طلبت حكومة الريخ إلى السفير الألماني أن يبلغ وزير الخارجية الفرنسي الدوق « دى كاز » Duc Decases أن حكومته تعتبر تسليح فرنسا الجديد عملاً تهديدياً acte menacant موجهاً إليها ، وكان طبعياً أن تطلب فرنسا معونة روسيا إزاء الخطر المحدق ، كما أوعزت إلى جريدة التيمس Times الانكليزية الذائعة الصيت أن تنشر مقالاً بأن الحزب العسكري البروسي يعمل على إيقاد نار الحرب ، وقد اهتمت انجلترا بالأمور وتدخل سفيرها في برلين ، وفعل دبر مقابلة بين بسمارك و « جور شافوك » ، وضغت حداً لأشاعات الحرب . ولكن أدت هذه المناورات إلى تحويل دفة السياسة الروسية ، فقد أذاع الوزير الروسي بياناً من برلين يقول فيه « إن السلم اليوم قد استتب بهفة مؤكدة » (١) ، وكان تفسير هذا في فرنسا أن روسيا قد حمت فرنسا من تحرشات ألمانيا وخطر محاربتها لها . وزاد في بعد الثقة بين « بسمارك » و « جور شافوك » ، اعتقاد بسمارك اعتقاداً جازماً أن هذه المناورات دبرها كل من « جور شافوك » ، وسفير فرنسا في برلين « جوتويرون » Gontant-Biron لوضع العقبات في سبيله ، ثم لظهورهما . وقد استحكت حلقات أزمة ظاهرية مفتعلة كمنقذين للسلام . وعلى ذلك زادت حفيظته على زميله السابق في الدبلوماسية ، وكانت هذه الحادثة هي الفاصلة في الاتفاق الودي بين الدولتين .

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسبجنوبوس ، من صفحة ١٠٠ إلى ١٠٣

ثم اتجهت أنظار أوروبا إلى بركان جديد للاضطرابات وخطر من أخطار الحرب هو تركيا وأوروبا، والشعوب المسيحية التي تعيش في ظلال الخلافة والسلطة ، فقد بدأت روسيا تعطف عليها باسم فكرة سياسية جديدة خطيرة تهدد التوازن الدولي ، ولم تعد تسمع العالم النغات التي ستمها وهي حماية المسيحية والدفاع عن حقوق الأرثوذكس في الدولة العلية . أما هذه الفكرة الجديدة فهي حماية روسيا للشعوب الصقلية بطريقة سافرة غير مقنعة تحقيقا لحلم اتحاد هذه الشعوب تحت لوائها بصفتها زعيمة هذه الشعوب وتضم إليها أكبر عدد منها . وقد شجع القيصر على إنشاء جمعية لتحرير الصقليين كانت تعمل في قلب الأمبراطورية العثمانية دون مبالاة ، وتعاون مع أعضاء السلك القنصلي الروسي وتعرض رعايا السلطان على الثورة خصوصاً في بلغاريا والبوسنة .

وبدأ الصربيون الشعب والاضطرابات في يولية سنة ١٨٧٥ بولاية « الهرزوجوفين » Herzegovine ضد الإدارة التركية وأداة الحكم هناك . وإزاء هذا قرر ، العواهل الثلاثة إمبراطور النمسا وإمبراطور المانيا وقيصر روسيا التدخل لدى السلطات العثمانية للبطالة بإدخال إصلاحات لصالح رعاياه ، وفعلًا قدمت النمسا مذكرة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ عدت فيها الضمانات التي يجب على الحكومة العثمانية تحقيقها . غير أن هذا التدخل فشل وسرعان ما امتدت الثورة إلى الجبل الأسود وإلى كافة صربيا ، ونشبت بين الثوار والدولة العلية الحرب ، وتكالبت المحن على الخلافة ، فقامت الاضطرابات والمذابح في بلغاريا ، ولم تعد الدول الأوروبية العظمى تثق في مقدرة السلطان على إصلاح حال الرعية ، وطمعت جاراته في ميراثه ، كلها تريد التوسع والامتداد على حسابه والحصول على نصيب الأسد ، روسيا تطمع في أن تصل إلى البسفور ، والنمسا تريد أن تبتلع البوسنة وجزءاً من الصرب . غير أن دزرائلي وكان يقود السياسة الانكليزية على أساس تدعيم الأمبراطورية ، فيما وراء البحار والشرق وضمان شريان مواصلاتها إلى هناك

رأى يبعد نظره ألا يتيح لأطماع العواهل ، وكانوا متربصين للغنيمة على وشك
الوثوب للفتك بالدولة العلية ، أية فرصة لتحقيق التقسيم ، فعمل طاقته على
المحافظة على كيان السلطنة ، لما في ذلك من مصلحة ظاهرة لا تجلثرا ، وأرسل
على جناح السرعة أسطولا لحماية عاصمة الخلافة . واستقر الرأي إزاء هذه
الحالة على عقد مؤتمر من السفراء في الأستانة يمثلون ست دول لتقديم
مشروع إصلاح للسلطان ؛ بينما كان الأخير غارقا في بحر من الهموم مستسلما
للقادير ينظر إلى العالم خلال منظار ولى عهده وانقضى منذ قرنين ، ولم يعد
يحكم على جيوش يستطيع بها أن يضرب أسوار فينا . وتكسرت نصال
الآرزاء التي رشقته بها السياسة الاوربية العاتية بعضها على بعض من كثرتها
وقد كست جسد الدولة المريضة الجريحة فلم يعد بها مكان للجديد منها ، حتى
كادت تفقد حساسية الألم من عظم مامنيت به من الخطوب وأصيبت من
الطعنات والكلوم . وقد غير تتابع الحوادث مجرى السياسة ، فقامت ثورة
قلبت عرش السلطان ، وطالبت خلفه بدستور على نسق الدساتير الاوربية ،
وأعلن الثوار أن الاصلاحات التي يطلبها مؤتمر السفراء تدخل في شؤون
الدولة وضد الدستور ، فسحبت الدول مندوبيها وتركت الميدان حراً
طبيقا لروسيا .

وسرعان ما امتشقت روسيا الحسام ضد السلطان ، وانضم إليها بعض
دول البلقان التي تدعى حمايتها لها . وأعلنت انجلترا احتجاجها وأنها ستدخل
في الأمر إذا مست مصالحها الحيوية ، أى إذا هددت الجيوش الروسية
البواغيز . ووصلت فعلا جيوش القيصر إلى أبواب الأستانة ، وثار ثائرة
لندن ، فكانت الملاكمة فكتوريا تريد الحرب ، بينما اكتفى دزرائيل بأبداء
امتعاضه من موقف الروس . وفي هذه الأثناء عسكرت القيادة العليا الروسية
في «سان ستفانو» إحدى ضواحي الأستانة ، وفرض القيصر على السلطان
معاهدة تقرر وصاية روسيا على الدولة العلية ، وأنشئت بموجبها في المساحات
التي يقطنها البلغار ، أمارة بلغارية تحت حماية روسيا . ولكن رفضت الدول

الاعتراف بالمعاهدة وتدخلت نظرية « توازن القوى » في الأمر ، واضطر القيصر وقد أعوزه المال أن ينزل على إرادة الدول الغربية العظمى . وأخذ بسمارك على عاتقه الدعوة لعقد مؤتمر عام في برلين لحل المشكلة الشرقية ، وأعلن في الريشستاغ أن ألمانيا رغم أنه لا يهملها أمر الشرق إلا أنها ستقوم بدور الوسيط الأمين لأقرار السلام . وقد فاز بسمارك لبلاده بموقفه هذا بتزعمها السياسة الأوروبية ، وقرر المؤتمر في سنة ١٨٧٨ فيما قرره احتلال النمسا للبوسنة ، وقضى على فكرة بلغاريا الكبرى ، ووافق على ضم بعض أراضي الدولة العلية في آسيا إلى روسيا ، كما أعلنت سيادة الولايات المسيحية التابعة للدولة بالبلقان . أما إنجلترا فكانت قد تقاضت ثمن تدخلها ومساعدتها من السلطان ، وهو جزيرة قبرص بموجب معاهدة سرية . وهكذا ظلت العصا السحرية لأقرار السلام وتأجيل حل المشكلة الشرقية لصالح روسيا واستبقاء الحالة القائمة أساس القانون الدولي في القرن التاسع عشر بفضل « مجموعة الدول الغربية العظمى » Le Concert Europeen .

ومنذ مؤتمر برلين أصبح تحالف القياصرة الثلاثة في خبر كان . وكظمت روسيا غيظا لقلّة حيلها وقد حيل بينها وبين تحقيقها للسياسة السلافية التي ترمى إلى ضم العناصر الصقلية في البلقان إلى كتفها ، في حين أن المؤتمر قرر احتلال النمسا مقاطعة البوسنة التي يسكنها صقليون ، ولم يرع لها بسمارك جميلها في وقوفها موقف الحياد في حربين مع النمسا ومع فرنسا . وكتب القيصر في هذا الصدد إلى سفيره في فيينا بما معناه « إنه من تحصيل الحاصل القول بأن تحالف القياصرة الثلاثة في نظرنا قد تمزق شمله نظرا لنصرفات حليفنا ^(١) ، ولكن زاد تقارب ألمانيا من النمسا بزهادة بسمارك لفينا ، وإبرم تحالف سرى بين البلدين في سنة ١٨٩٠ أساسه « الدفاع المشترك بينهما لصيانة سلامتها ضد روسيا في حالة ما إذا هاجمت روسيا إحدى الدولتين ، أما إذا باشر الهجوم غير روسيا فتعهد كل من الدولتين مراعاة الحياد الدقيق

(١) انظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ١٠٦

المقرون بالرعاية، (Neutralité brieuveillante). وانضمت إلى هذا التحالف فيما بعد إيطاليا وقد ساء لها إهمال فرنسا لها في عملياتها في تونس وسائر أنحاء البحر الأبيض المتوسط ، وبموجب انضمامها ، تعهدت الإمبراطوريتان بالمبادرة بمساعدة إيطاليا إذا اعتدت عليها فرنسا . كما دخلت في زمرة الحلف الجديد رومانيا بموجب معاهدة سرية عقدتها مع النمسا ، وبذا تكونت جبهة على رأسها ألمانيا ، من ممالك وسط أوروبا لأقرار سيادة ألمانيا والمحافظة على الحالة الراهنة . ولكن تغير دقة السياسة في روسيا في سنة ١٨٨١ ، وتقلد وزير من أصل ألماني سياستها الخارجية ، وكان يميل إلى تحسين العلاقات بين روسيا وألمانيا شجع على محاولة إعادة المياه إلى مجاريها بين البلدين ، وتمت مقابلة عاهلي روسيا وألمانيا في دانتزج ، وأبرمت بين روسيا وألمانيا والنمسا معاهدة سرية في برلين في ١٥ يونية سنة ١٨٨١ لمدة ثلاث سنوات تجددت فيما بعد على أساس رغبة القياصرة الثلاثة في تدعيم السلام العام باتفاق يضمن الدفاع عن كيان بلدانهم ، ويتعهدون فيه أن يعملوا دائماً بالتضامن في شؤون البلقان ، وأطلق عليها إعطاء الضمان للروسيا ضد سائر المعاهدات السابقة *Contre assurance à la Russie* . ويعني بهذا ألا تمس المعاهدات التي عقدتها ألمانيا بخصوص البلقان ، وتزعمت بموجبها الميدان السياسي مصالح روسيا هناك . وهكذا اشتبكت اتفاقات الدول الكبرى الثلاث مع سائر الاتفاقات السابقة في سبيل المصالح السياسية العديدة المتشعبة .

وكان بسمارك دائماً يتجه بأنظاره إلى سيادة بلاده في أوروبا وتزعمها المؤتمرات وموائد الاتفاقات ، بينما كانت إنجلترا تتجه إلى التوسع خارج القارة وتحذو فرنسا كذلك حذوها ، وقد عضت هذه بنان الندم على ضياع طائفة من مستعمراتها الدسمة إبان الثورة وبعدها ، بانشغالها في دسائس أوروبا ومؤمراتها السياسية ومعاركها الدامية الرهيبة التي لا تنتهى ، وعقدت العزم على الاستعاضة عنها بغيرها . كما أخذت إيطاليا وهي وليدة الأمس القريب تذرف الدمع السخين وترفع عقيرتها ، تطلب بدورها الاستئثار

بمناطق نفوذ كتونس مثلاً التي ابتلعها فرنسا في غفلة ، لقعة سهلة سائغة ، وكانت تطمع في أن تقدم إليها كبريات دول أوروبا وقد نالت جميعاً ما فوق كفايتها من مناطق النفوذ والمستعمرات هدية لا بأس بها . واصطدمت إنجلترا في سباقها الاستعماري بفرنسا بخصوص مصر في سنة ١٨٨٢ ، ثم اصطدمت معها صداماً أشد في « فاشودة » على حدود السودان المصري في سنة ١٨٩٨ ، كما اصطدمت بروسيا بخصوص الأفغانستان ثم إيران . واحتدمت المنافسة بين بلاد الملكة والجمهورية بخصوص بدء تثبيت فرنسا أقدامها في الهند الصينية بجوار الممتلكات البريطانية . وكان بسمارك يرغب من كل قلبه في أن ينتهز فرصة التنازع الاستعماري لكي يحسن علاقات بلاده بكبريات البلدان الأوروبية ، ولكي يضمن الزعامة السياسية في القارة كان يشجع مشروعات فرنسا فيها وراء البحار . وقال لسفير فرنسا في سياق كلمات التشجيع « إن رغبتى لشديدة في أن تغفروا لألمانيا موقعة سيدان كما غفرت لغيرها موقعة واترلو ، (١) كما اقترح على الجمهورية تحالفاً لحفظ التوازن السياسي ضد إنجلترا ، غير أن الرأي العام كان دائماً ضد ألمانيا في فرنسا ، وزاد في تعكير صفو الجو بعض حوادث وقعت على الحدود ، وتداولت الصحف عبارات الحرب ، وأرغمت وأزبدت . كما زاد بسمارك وحدات الجيش وعتاده ، وضمن موقف روسيا بتجديد المعاهدة السرية معها سنة ١٨٨٧ ودعم معاهدات الحلف الثلاثي بتجديدها لخمس سنوات أخرى . ولم تشذ في ذلك إلا إيطاليا التي أبدت على لسان وزيرها « روييلانت » Robilant امتعاضها قائلة « إن الدول المتحالفة الكبرى كانت دائماً تتركها خلفها في غرفة الانتظار » (٢) وبذلك حصلت من النمسا على تعهد بالمحافظة على الحالة الراهنة في الشرق ، وأن أي تغيير سيكون على أساس تبادل المصالح المشتركة Compensation reciproque ، كما قبلت إنجلترا اقتراح إيطاليا في أن تعمل

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ١٠٩

(٢) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ١٠١

معاً بالاشتراك والتعاون ، في سبيل المحافظة على الحالة القائمة بالبحر الأبيض المتوسط والبحار المتفرعة منه ، وفي منع أى دولة من الدول العظمى من الاتساع والسيطرة على جزء من حوضه ، وقد بلغ هذا الاتفاق إلى النمسا وانضمت اليه .

ولكن سير الحياة الاقتصادية واتساع آفاق الأطماع في ألمانيا ورغبة الأمبراطور الجديد الشاب غليوم الثانى فى بسط النفوذ الألمانى فيها وراء البحار ، وقد تيسر الأمر وأصبح الطريق ممهداً سهلاً بزيادة إنتاج ألمانيا الصناعى وضخامة ثرائها عن طريق التصدير واستعداد مصانعها وبنوكها للتغذية أسواق أوروبا وأسواق الأمريكتين وبلدان الشرق ، بل وتوقها إلى غزو الأسواق الخارجية وضغطها على الحكومة لتحقيق غايتها، واتجاه الأمبراطور وشعبه وقواده واشتداد الروح العسكرية البروسية والرغبة الجرمانية فى السيادة على أساس أن « ألمانيا فوق الجميع »، كل هذه العوامل دفعت السياسة الألمانية إلى النزول والنزال فى الميدان الاستعماري والكفاح فى حلبته بكافة الأساليب الدبلوماسية ، فألى الاصطدام بالأطماع الاستعمارية الانكليزية مما أدى إلى الحرب العالمية الأولى . وهذه الحالة الدولية الجديدة المفعمة بالاضطرابات والمفاجآت التى أدت إلى الحرب الاستعمارية العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ - سنة ١٩١٨) ليست ألمانيا وحدها هى المسئولة عنها ، بل المسئول عنها دول أوروبا العظمى المتنازعة فى سبيل السيطرة والسيادة على الأسواق العالمية ، تلك الدول التى كونت مجموعة تشرف على السياسة الأوروبية لتدعيم السلام، ودافعت بفضل كياسة ساستها وحلمهم عن هذا السلام فى حدود « توازن القوى »، ونفذت مجموعة الدول الأوروبية العظمى « Le Concert Europeen » لاستقرار الحالة ، ولاستتباب نوع من السلام الظاهري يروق لها ، لأن فيه تحقيق أطماعها واستنزاف دماء وأموال الشعوب المغلوبة على أمرها وقد كتب عليها سوء المصير ، تبعاً لجزءها عن التسلح الآلى أسوة بالغاصب كى يفلى جديدها جديدة . ثم حطمت تمثال السلام الذى عبدته ما يزيد على قرن

وقدسته وكانت فيما مضى تبادر إلى تقديم القرابين إليه كلما شبت حرب
موضعية حتى لا يمتد لهيبها وتتحول إلى حرب عامة ، ولم تعد عقلية بسمارك
وآماله وسياسته تتفق مع التحول العالمى فى أواخر القرن الماضى . وفضلا
عن ذلك بلغ به الكبر عتيا وأصبحت تبعات إمبراطورية فتية طامحة إلى
الوصول إلى قلب الصين والخليج الفارسى والهند لا تستطيع تحملها روح
عتيقة وشيخ هرم فان ، عاش فى جو المؤتمرات والمؤامرات الدبلوماسية
الأوروبية الرقيقة ومآدب القياصرة والسفارات الرشيقة ، وشرب أنخاب
الملوك . لقد انحصر حلمه ما بين برلين وفينا وشاطيء الرين والدانوب وقد
ولى هذا العهد وانقضى . فأقصاه القيصر عن الحكم واستبدل به غيره ، وفى
الواقع قبض بذاته بيد حديدية على مقاليد السياسة الخارجية لإمبراطوريته ،
وهكذا شاهدت أوروبا فاتحة عهد جديد فى الدبلوماسية والقانون الدولى وهو
« التكتل والشك وريبه كل طرف فى الطرف المتعاقد الآخر . وغموض
الأحوال الدولية والخوف من الحرب القادمة الواقعة لا محالة وانتشار
ضباب التسليح الخائق ، وبالاختصار انتهى عهد الاستقرار والسلام الظاهرى
الذى ساد النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحل محله عهد من تأرجح
السياسة وتخطبها بفعل أمواج التنافس والتنازع الصاخبة ، وما يتبع ذلك من
غموض القانون الدولى وإهماله فى كثير من المواقف .

ونشأت جبهتان متضادتان رئيسيتان فى الميدان السياسى الأوروبى
مسلحتان تسليحاً قوياً مع تزايد مستمر فى التسليح وتسبق فى سيله ، وانضمت
إلى كل جبهات ثانوية أخرى وفق مصالحها ، ولم يستقر لهما قرار فى الاحتكاك
والتنافر والتنابد السياسى فى القارة وفيما وراء البحار . وأصبح واضحاً أن
غايتهما فى النهاية الحرب ، فلا مفر منها لتقرير سيطرة أحدهما على موارد
المادة الأولية وعلى الأسواق فى العالم . وتزعزعت أركان القانون الدولى
على ضعفها ، ذلك القانون القائم على الاستقرار السياسى وفق الأمر الواقع
وتوازن القوى . فنشأت جبهة من روسيا وفرنسا ، وبعدت الثقة بين قيصر

روسيا اسكندر الثالث وإمبراطور ألمانيا غليوم الثاني ، وقد أقصى بسمارك ، وشرع يرسم منهاجا آخرأ لسياسة السيطرة الألمانية على أوروبا وما وراء البحار . وبدأ ذلك برفض تجديد معاهدة توثيق التضامن سنة ١٨٨٧ بين ألمانيا وروسيا ، كما أظهر عطفه على نبلاء بولونيا أشد أعداء روسيا ، وحاول أن يتقرب من الدول العظمى لغرب أوروبا في بادىء الأمر ، فعقد معاهدة مع إنجلترا سنة ١٨٩٠ أعطت إنجلترا لألمانيا بموجبها جزيرة هيلوجولاند Heligoland (وقد كانت احتلتها إنجلترا منذ عهد نابليون الأول) نظير إعطاء ألمانيا للأولى بعض الامتيازات في أفريقيا الشرقية ، ولكنه لم ينجح في محاولة كسب عطف فرنسا السياسى ، فقد قوبلت الفكرة بسخط من رأى العام الفرنسى ، وامتنع لها الوطنيون الفرنسيون ، وثار تآثرتهم ، مما زاد في توتر العلاقات بين الجارتين العدوتين عداة تقليدياً لا تخمد ناره .

فأدى هذا إلى رواج فكرة التحالف فى كل من روسيا وفرنسا . وبمناسبة زيارة الأسطول الفرنسى للبحار الروسية « بكرونستاد » Cronstad فى أغسطس سنة ١٨٩١ قدم القيصر بنفسه إلى سطح البارجة المعقود عليها لواء أمير البحر الفرنسى ، واستمع واقفاً إلى المارسلين Marseillaise ، وأبرق إلى رئيس الجمهورية الفونسية « كارنو » Carnot برسالة بث فيها « عواطف الود والصداقة العميقة التى تجمع بين فرنسا وروسيا » (١) . واستقر قرار الدولتين على عقد اتفاق دائم بينهما ليس على نسق التحالف الثلاثى لإمبراطوريات الوسط ، بل أراد قيصر روسيا إلا أن يظل أمره سراً مكتوماً . غير أن الرئيس كارنو لم يستطع أن يعطى الضمان دون عرضه على البرلمان ، واكتفت الحكومتان بالتصريح بأنهما « تعتبران أن المحافظة على السلام مرتبطة أشد الارتباط بالمحافظة على توازن القوى فى أوروبا ، ويتعهدان أنه فى حالة

(١) انظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ١١١

تهديد السلام بواسطة التحالف الثلاثي ، أن يتفقا على استخدام قواهما بالتعاون المشترك للمحافظة على الحالة الراهنة ، (١) وتم الاتفاق بين الحكومتين على توحيد سياستهما في الشرق . ثم أمضت القيادة العليا للدولتين في يولييه سنة ١٨٩٢ مشروع اتفاق عسكري ينظم في حالة الحرب الدفاعية تعبئة وحشد قوى البلدين بالاشتراك وذلك ضد المانيا ، وظل مشروع الاتفاق معلقا نحو سنة ، ثم أبدى القيصر عزمه القوى على إبرامه ، وأرسل الأسطول الروسي إمعاناً في الود والاخلاص لزيارة المياه الفرنسية في أكتوبر سنة ١٨٩٣ ، وتم عقده في ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، واستعمل فيه مصطلح رسمي رنان وهو ، الشعبان الصديقان الحليفان ، وعرف في عالم السياسة بعنوان «التحالف الفرنسي الروسي» Alliance franco-russe . ولم يأت هذا التحالف بالجديد فهو مجرد مشروع لعمل سلمي دفاعي ، ولكنه أخرج فرنسا من عزلتها السياسية ، وأعطى الطمأنينة والضمان للرأي العام الفرنسي ، كما كان أثره عميقا في أوروبا لما يحاول أن يهدف إليه من إعادة «التوازن السياسي الأوروبي» الذي مزقه التحالف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا.

ولكن بيت القصيد في الصدام العنيف المقبل لم يك فرنسا أو روسيا ، بل هو الامبراطورية البريطانية . فألمانيا كانت مستعدة لمناوأة إنجلترا وعزلها سياسيا ومحاسبتها حسابا عسيرا ، نظراً لابتلاعها البقعة تلو الأخرى من أصقاع العالم في إفريقيا وآسيا دون شريك أو رقيب . وغليوم يرى الأفق السياسي ضيقا بالنسبة لآمال شعبه ونشاطه وإنتاجه وموارد بلاده وكفاياتها العلمية والصناعية ، ويرى أيضا وجوب أخذ نصيب دسم من المستعمرات ومناطق النفوذ ، وهو لا يتردد في خوض حومة الوغى للفوز بميدان واسع لرؤوس الأموال والانتاج والتجارة الألمانية في الخارج . وتأسست في ألمانيا جمعيات لتوحيد السياسة الألمانية وتدعيمها للفوز بالمستعمرات ولتقوية

(١) أنظر «تاريخ أوروبا» لسينجوبوس ، صفحة ١١٢

الأسطول كرابطة للأمبراطورية الناشئة ، مثال ذلك جمعية « اللدويثش » ،
La Ligue Alldeutsche ، وفي هذا يقول « سينوبوس » Seignobos المؤرخ
المعروف بدقته وبوضوح تعبيراته « كان سكان المانيا في تزايد مطرد وكذلك
الحال فيما يختص بصناعاتها وتجارتها وثروتها . ووكلاء محالها التجارية
وكان مندبو مصانعها تؤيدهم البنوك يبحثون عن مصادر لتصريف منتجاتهم
في مختلف أنحاء العالم ، وقد أصبح أسطولها البحري أحد الأساطيل الأولى
في العالم ، يُجوب مختلف البحار يرفرف على قطعه العلم الألماني ، وبدأ
الألمان يشعرون بأن قوائم المطردة النمو هذه تضيق أوروبا بها ذرعا ،
واتضحت الحاجة إلى انتشار نفوذهم في العالم . وهذه الحاجة إلى التوسع كان
يعبر عنها بمصطلحات أصبحت جمة التداول متعارفا عليها في ذلك الوقت ،
فأطلق على رغبتهم الملحة في الإلتساع : إنشاء اتحاد دول أوروبا الوسطى
بزعامة ألمانيا اقتصاديا mitteleuropa ، كما أطلق عليها السير نحو الشرق أي
زحف ألمانيا نحو بلدان البلقان والبلدان الآسلامية Drang nach Osten ،
وكذلك سميت بالسياسة الاستعمارية Colonialpolitik ، ويعنى بها إنشاء
مستعمرات لألمانيا في البلدان التي لاتزال خلوا من النفوذ الأجنبي الأوروبي
لمساعدة التجارة الألمانية على الرواج والالتساع ولتعضيد المؤسسات
الاقتصادية وتقوية دعائمها ورفع سمعة المانيا ، واستشعر الألمان إزاء هذه
السياسة حاجتهم الشديدة إلى إنشاء أسطول حربي قوى ^(١) . وساعد على
انهيار البقية الباقية من الآمال في السلام وسيادة القانون الدولي وتدعيمه
لحسن التفاهم بين الشعوب ماعدا صرخات كانت تتصاعد من السياسة متفرقين
دون تأييد حقيقى لها خوفا من هول الحروب المستقبلية وقد أصبح عمادها
البندقية السريعة الطلقات والمدفع الحاصد القاصف ومختلف الآلات الذرية
الفتك - هذا التنافس الحامى الوطيس إلى حد التعصب . وكما يقول المؤرخ
العظيم هولاندروز Holland Rose « إن المدنية سيطرت عليها سياسة المبالغة

في القومية ، كما استخدمت الدول الكبرى السياسة الوطنية التعصبيه والقوميات في قضاء لبااتها وتحقيق أطاعها في المحيط الولى، فسادت المبادئ القومية المتطرفة وطعت على المبادئ الدولية والاجتماعية للعصر ، ، وقد قال أيضا : إن أغى الجهود وأرحرها بالثروة . وهو عصرنا الحاضر ، ، أصبح فريسة لتقدم الآلات وتشعب استع لها واشتداد قواها وسلطانها على الشعوب ، وكما قال في موضع آخره إن العودة إلى العقيدة القديمة التي تتمسك بالتضامن الانساني وتعتقد اعتقاداً جازماً فيه ، واقتناع العالم المتمدين بحق في ضعف كافة الجهود وفساد ثمرتها القائمة على سيطرة شعب معين من الشعوب أهم وأولى ما يجب أن تقتنع به الانسانية كطريق قويم لتوطيد السلام وحسن التفاهم بين الشعوب ، (١) .

وإن المناورات السياسية ومختلف المؤامرات الدولية التي سادت ما قبل الحرب العالمية الأولى وتزعمتها كل من ألمانيا وانجلترا ، خليفة لأهمية أثرها في العلاقات السياسية وفي مستقبل القانون الدولي ، بعرضها بدقة . فهي بعيدة الشبه باللعبة الرياضية الواضحة المكشوفة ، وهي أقرب إلى مؤامرات القصور ، ودسائس السراى ، ويكفى دلالة على ذلك انتشار الاتفاقات والمحالقات السرية ، مما أدى إلى تلبد سماء السياسة بالسحب المظلمة الكثيفة وفي النهاية إلى العاصفة وإلى مجزرة سنة ١٩١٤ .

وكانت السياسة الاستعمارية الألمانية تعتمد من آن لآخر إلى مناواة انجلترا كي تكسب ما تستطيع كسبه سلبيا ، كما تعد العدة للحرب إذا حزب الأمر وتخرجت الحالة . وهي تقوم على خطتين رئيسيتين : خطة داخل القارة ترمى إلى المحافظة على تفوقها السياسى وتزعّمها المحادثات الدبلوماسية والمؤتمرات ، يشد أزرها قواها الحربية والبحرية ، وخطة أخرى خارج

(١) أنظر (تطور الشعوب الامبراطورية من ١٨٧٠ إلى ١٩٢١) لهولاندروز جزء واحد ، لندن ١٩٢٦ صفحة ٥٨٦

القلادة ترمى إلى ناليب الشرق على دول الاستعمار الأخرى وفي مقدمتها
انجلترا ، والحصول على مغانم وامتيازات وأراض فيها وراء البحار . وزاد
الطين بلة تتابع الحروب الموضعية في القرن التاسع عشر ، التي مع التسليم
بضررها المحدود ، وأنها تعد كقزم ضئيل إذا قورنت بالحريين العالميتين
الأولى والثانية ، فإنها تركت كلوما وأحقادا في النفوس لا تندمل ، وأضعفت
مع ظهور الروح القومية التعصية الوثابة المتأهبة للتحرش وخوض غمار
القتال في البلقان روح التعاون الدولي . وكان من جراء هذه الحالة رجوع
روح التعاون الدولي القهقري أشواطاً بعيدة رغم جهود المصلحين الذين
فادوا بوضع أسس للسلام والتحكيم الدولي في أوائل قرننا الحالى . وينعى
المؤرخ الكبير « هولاندروز » ، التعاون الأوروبي ويبين بوضوح الحالة
بقوله « إن انهيار حركة التعاون الدولي والسلام راجع لأسباب عدة ، فإن
الحرب الفرنسية الألمانية والحروب الروسية التركية تركت وراءها أحقاداً
دفيئة ، فأصبح من الصعوبة بمكان على الشعوب أن تنزع سلاحها . وزيادة
على ضعف روح نزع السلاح جاءت الحرب اليونانية التركية وحرب البوير
ضغثاً على إربالة . وعلاوة على ذلك فإن النزاع بين البابا وروسيا بقدر ما أضعف
مركز الأخيرة في أوروبا جعل ألمانيا والنمسا تسودان السياسة الأوروبية .
وبينما تقدمت الحركات الاجتماعية في كل من فرنسا والمملكة المتحدة تقدماً
كبيراً ظلت كل من ألمانيا والنمسا في موقفهما الذى يطلق عليه موقف التطور
القومى فحسب دون تقديم ما فى ميدان التطور الدستورى ، ولا شك أن
جهالة الركود هذه عندهما تقضى أغراض الحرب وترجح كفتها على كفة
التعاون الدولي ، وكذلك أيضاً فإن النظم البرلمانية والمجالس النيابية فى
امبراطوريات الوسط لم تصادف النجاح المرجو لها ، مما أدى إلى تزايد
المنازعات بين الحكام والشعوب ، وكانت نفس هذه الحالة هى السائدة فى
روسيا وأسوأ منها فى البلقان ، وبناء على ذلك صارت الفكرة القومية الوطنية
فى أواسط أوروبا وفى شرقها على تمام الأهمية للقتال متشعبة بروح التحرش

والهجوم ، بينما حصرت بريطانيا العظمى والأراضي الراضية الواطئة وإل حلفاً فرنسا جهودها قدر الطاقة في تقديم تشريعها الاجتماعي ، وفي الوقت نفسه كانت تتسلح لأغراض الدفاع عن النفس ، والتسلح لأغراض الدفاع فقط في رأينا مشكوك في إخلاصه وغرضه . وخطر الموقف كامن في هذا التناقض (١) ،

وانجحت ألمانيا داخل القارة إلى الاستعداد للحرب القادمة . فتالت زيادات اعتمادات الميزانية لبناء أسطول حربي شديد البأس يصبح خطراً على أسطول إنجلترا ويهدد مستعمراتها ، وجهاز الإمبراطور لهذا الأسطول في الشمال قناة جديدة هي قناة كيل ، Kiel التي تمت في سنة ١٨٩٥ ، ومن شأنها فيما أن تضاعف قوى الأسطول الألماني . ولم تجازف ألمانيا فيما بعد بخوض غمار الحرب إلا بعد إنتهاء العمل في الشمال . وبدأ النشاط في إعداد الأسطول البحري في سنة ١٨٩٨ ، وصرح القيصر وأعوانه بأنهم على استعداد لأقصى التضحيات المادية في سبيل بناء مجد ألمانيا البحري ، كما بدأت الشكوك في ثوابت الريخ الحسنة تتضح جلياً لانكترا . ولكن ظلت مع ذلك السياسة الألمانية تركز على الرغبة في السلام إلى النهاية طالما السلام في مصلحتها وتلخصت في مذكرات المستشار الألماني البرنس وفون بولوس Von Bulow وضمتها ما يأتي : لم تدع لانكترا المجال للتدبر بسبب ما اتهددنا بخصوص بناء أسطولنا ... ونحن لم نبلغ حالة لا نترك مفراً من الاصطدام فعلاً بالحليفتين روسيا وفرنسا ، وما يحول بيننا وبين انشائنا تدريجياً للأسطول المنشود (٢) ، وهذه السياسة التي قاد دفتها الرجعيون في ألمانيا كما يحللها هولاندروز مبدؤها : الامتناع عن أي عمل يؤدي إلى الحرب ، وتحقيق كافة الفرص لزيادة مطالب ألمانيا ، وفوق كل شيء استخدام عجز ألمانيا في

(١) انظر « تطور الشعب الاورويين من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٢٨ » هولاندروز ،

صفحة ٥٨٥ .

(٢) انظر « تطور الشعوب الاوروية » هولاندروز ، صفحة ٥٨٨ .

البحر وما يحدثه هذا من مضايقة للرأى العام كوسيلة للتغلب على معارضة
الألمان الأحرار الضعيفة في تزايد النفقات البحرية الضخمة المستمر ،
وفيما خلا حالات من التقارب غير الناجح بين ألمانيا وانجلترا ومحاولات
للحد من السباق البحرى فقد ردت الثانية على نشاط الأولى فى بناء القطع
البحرية الضخمة بمنهاج أقوى وأوسع ، يتطلب تضحيات ونفقات أعظم من
تضحيات الامبراطورية الناشئة . واستفحلت حمى التسلح البحرى وبرز
الخطر ، وأخذ المتنافسان يقتربان من الهاوية فى تعديل البرنامج البحرى
الذى قدمه الأميرال « فون تريپتر » . Von Triptz للريشتاج فى فبراير سنة
١٩٠٠ ، فقد طلب مضاعفة قطع الأسطول ، وقدم مشروعات بخطة بناء قطع
جديدة ومطرودة الزيادة دون توقف حتى سنة ١٩٢٠ . وكانت تصريحات
ذوى الشأن لا تعدو أن ألمانيا تنشد الأسطول لتصبح قوة عالمية يعتديها . وطالما
استفادت الامبراطورية الناشئة من توتر العلاقات مؤقتا بين الدول الغربية
الصديقة أو انشغالها بمنارعات خارج القارة ، كفساد العلاقات بين انجلترا
من جهة وفرنسا وروسيا من جهة أخرى بسبب التنافس على مناطق النفوذ
فيما وراء البحار ، نخص بالذكر حادثة فاشودة واصطدام السكتيبة الفرنسية
بعسكر الانكليز على حدود السودان سنة ١٨٩٨ وكحرب روسيا مع اليابان
فى سنة ١٩٠٤ وكحرب البوير لتوجيه نشاطها الدبلوماسى وجهودها السياسية
إلى مشاكل البلقان . وكلما زاد نشاط البناء البحرى فى ألمانيا ، وضح وجوب
تقارب كل من انجلترا وفرنسا رغم استحكام العداء بينهما لتنافسهما فى
بلدان الشرق والسودان ، حتى يمكنهما التعاون فى حالة هجوم ألمانيا على
إحدهما ؛ وحتى يمكن لآسطوليهما حماية مداخل المانش وشواطئ الجزر
من هجوم البحرية الألمانية تبعاً لانشغال جزء لا يستهان به من القطع الانكليزية
فى الدفاع عن ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار . نعم لقد كانت بريطانيا
العظمى حتى سنة ١٩٠٥ قوية بحراً ، وكانت ألمانيا بعيدة عن أن تهددها تهديداً
جدياً ، فكان لدى الأولى ٣٥ مدرعة بحرية ضخمة بينما كانت الثانية لا تملك

إلا مدرعة من نفس النوع ولكن عيار مدفعيتها أضعف ، وبدأت إنجلترا تبنى قطعاً جديدة تقلل من أهمية قنال دكيل ، إذ يتعذر على ألمانيا حين تشاء بناء مدرعات من نفس النوع أن تمخر بها عباب القتال وترسو هناك فهو يضيق مساحة بها ، ولكن نشاط البناء البحري لديها مطرد الزيادة ، وكما يقول هولاند روز « كانت ألمانيا قوية جداً من حيث مواردها ، وخلصت عليها صناعاتها وتجاراتها المستمرة الثروة عريضا ، فأخذت تنفق عن سعة على جيشها وبحريتها ، (١) . وفي مايو سنة ١٩٠٦ وافق الريشتاج على منهاج جديد معدل لبناء السفن الحربية ، كما زادت في نفقات البناء ، فزادت التكاليف السنوية لتشيد الأسطول من ١١,٦٧١,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٥ إلى ١٦,٤٩٢,٠٠٠ جنيه وهو الرقم المقدّر لسنة ١٩١٧ . وأخذ ساسة إنجلترا يحذرون الحكومة ومجلس العموم من سوء المغبة إذا استمرت ألمانيا في تسليحها البحري الذي يهدد الأمبراطورية في الصميم . ثم بدت بشائر على عودة الحياة بين إنجلترا وألمانيا الحديثة إلى مجاريها فزار الملك إدوارد السابع ، الأمبراطور « غليوم » ، في سقّي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ ، كارد الأمبراطور الزيارة في سنة ١٩٠٧ ، ولكن لم تعد الزيارة تبادل عبارات الود ولم تأت بنتائج عملية خاصة بنقص تسابق البلدين في سبيل التساح البحري . وترتب على ذلك طبعاً أن ارتمت إنجلترا بدورها في أحضان روسيا ، وأمضى اتفاق بين الطرفين في ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٧ يتهادنان بموجه في التنافس في الشرق الأقصى ويحدد ويعرف مصالحهما في إيران وأفغانستان والتبت وأهدرت كما هي العادة مصالح الوطنيين والمصلحين في إيران لصالح الدولتين الاستعماريّتين . ورأت إنجلترا في هذا الاتفاق رداً على أطماع الأمبراطور غليوم الثاني ، الذي كان في تقربه من الدولة العلية يريد أن يربط همبورج وبرلين بعاصمة الخلافة بإنشاء خط سكة حديد بحر الشمال فقلب أوروبا فالبواغيز فآسيا الصغرى فالعراق فالخليج الفارسي ، على أن تصل فروعها إلى سوريا وإلى قلب

(١) أنظر (الشعوب الأوروبية) هولاند روز ، صفحة ٩٠٨ .

بلاد العرب ، وبذا تتعرض الهند وهي أئمن جوهرة في التاج البريطاني للخطر
الجرماني القوى التسليح . وهكذا انضمت إنجلترا إلى الاتفاق الثاني بين
روسيا وفرنسا وتكونت جبهة ضمنية بموجب معاهدات منفصلة بين إنجلترا
وفرنسا ، وهذا هو الاتفاق الودي الذي يحسم التنافس بينهما على النفوذ في
حوض البحر الأبيض المتوسط يجعل غرب الحوض من نصيب فرنسا
وشرقه بما في ذلك ضفاف النيل من نصيب إنجلترا وذلك في سنة ١٩٠٤
وكذا بين إنجلترا وروسيا كما أسلفنا لمقاومة التوسع الألماني . ويقول هولاند
روز ، وربما كان في ذلك بعض المبالغة ، إن الحلف الثلاثي الذي رسم بسمارك
خطته للحفاظ على السلام أصبح في يد غليوم الثاني خطراً على جارات ألمانيا ،
ودفع بهذه الجارات إلى عقد اتفاق لتنظيم خطة الدفاع في حالة مهاجمتها ،^(١)
وفي رأينا أن التنافس في سبيل السيطرة على المادة الدولية فيما وراء البحار
بين الدول الغربية العظمى وفي سبيل تزعمها الاتفاقات والمؤتمرات في القارة
هو أهم أسباب الحرب العالمية الأولى ، وإن هذه الدول بلافارق هي المسئولة
بالتضامن المشترك عن وقوعها ، ويمكن القول بلا تردد أن محكمة التاريخ
والعدالة الانسانية تدينان قادتها جميعها كفاعلين أصليين ولا تجعلان من البعض
فاعلين والبعض الآخر شركاء أو محرضين في هذه المذبحة البشرية الشنعاء .
وإلى جانب برنامج التسليح اتجهت ألمانيا إلى تدعيم مركزها في أوروبا
بالقبض على سياسة إمبراطورية النمسا والمجر ، وساعدتها في توسعها في
البلقان ، ونصرتها على منافستها روسيا هناك . فواصل الإمبراطور خطة
بسمارك في التزعم السياسي في القارة وبعبارة أخرى خطة مؤتمر برلين ، وشجع
هذا النمسا على ضم مقاطعتي البوسنة والهرسك نها تياً في ٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨
، وكانت تديرهما بالاتحاد وفقاً لقرارات مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ على
أن تظل سيادتهما لتركيا ، دون أي سابقة إنذار أو إذن من مجموعة الدول
الأوروبية . وبذا خرقت الاتفاقات والمعاهدات المرعية وقواعد القانون

(١) انظر (الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صفة ٦٠٩

الدولى ، كما أثارت حفيظة « صربيا » ، التى كانت تأمل فى ضم المقاطعتين إليها وناصبت روسيا وجمعية تركيا الفتاة العداء بهذا التوسع الجديد وباقتطاع جزء هام من جسد الدولة العلية ، وكانت الفرصة سانحة : فتركيا تكاد تحتضر وروسيا لا تزال جراحها دامية لم تندمل بعد من الحرب الروسية اليابانية ومن ثوراتها الداخلية . وبمعونة غليوم الثانى أيضا سادت سياسة « الهبسبورج » ، وكلبه امبراطور النمسا والمجر بخارست وصوفيا وسائر عواصم البلقان تلك السياسة التى أطلق عليها « ارتال » Aehrenthal وزير الامبراطور فى أحد خطبه بأنها « سياسة خارجية نشيطة ، وذلك حتى تستطيع النمسا والمجر أن تحتل مكانها كملأ فى العالم ، وإن عليها أن تعمل وإلا » فإن الامور قد تسير وتتعد لغير مصلحتها ، (١) . وكان على امبراطور ألمانيا أن يساعد النمسا على تحقيق أغراضها السياسية حتى تصل مواصلاته إلى قلب أوروبا ويربط همبورج بالخليج الفارسى . وكان عمله شاقا ، فكان عليه فى نفس الوقت أن يسترضى حليفته تركيا إزاء تصرف النمسا المنكر ، واعتدائها على أملاك الدولة العثمانية ، وكذا أن يستبقى إيطاليا وهى العدو التقليدية للنمسا والمجر ، ولم تغز من انضمامها للتحالف بطائل فى دائرة إمپراطوريتى الوسط . وسرعان ما هدأت العاصفة التى نجمت عن الاعتداء على القانون الدولى بفضل لباقة الدبلوماسيتين النمساوية والألمانية مع تردد دولتى الاتفاق الثانى وعجز تركيا عن التصرف وحدها ، وكان للخطاب الشخصى الذى بعث به الامبراطور غليوم لقيصر روسيا عن طريق سفيره فى « بتروجراد » فى مارس سنة ١٩٠٩ أثره الفعال فى الأزمة ، فقد اقتنع القيصر بموجه بوجه النظر الألمانية فى تهمة الحالة وانفصلت روسيا عن السياسة المشتركة لفرنسا وإنجلترا وإيطاليا فى هذه الأزمة ، ودفعت النمسا لتركيا نظير الضم مبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني حتى تعترف الأخيرة بالحالة الجديدة . وهكذا لم يعقد مؤتمر ما لهذا الشأن الخطير فى تاريخ العلاقات السياسية حتى لا تقرر الامر الواقع ،

(١) انظر (تطور الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صفحة ٦١٤

ومما يستلفت النظر ما ذكره د بولوف ، Bulow في كتاباته عن حالة ألمانيا
ساعة خرق القانون الدولي وهو : « بعد انقشاع السحب من سماء السياسة
الدولية وكانت قد تراكت بسبب أزمة البوسنة ، وحينما بلغت قوة ألمانيا
في القارة أقصى حدود الغليان كنا قد تعدينا بمراحل مستوى ما نطمح إليه
في الاستعداد البحري وبناء أسطولنا ، (١) ، وهكذا تحكم قوة السيادة ومدى
الاستعداد البحري في السياسة الدولية في النهاية دون اعتبار للمعاهدات
والقانون الدولي . وفي ذلك يقول « هولاندروز » ، قولاً حقاً « إن أزمة
١٩٠٨ - ١٩٠٩ دلت بحالة واضحة على ضعف القانون الدولي وقد عازمت
الدول القوية أن تسير في طريقها قدماً للحصول على غايتها دون أن تتزعزع
عنه ، وأضعفت هذه الأزمة دعايات السلام وثبّطت عزائم أصحابها ،
كما أضعفت الحركات والنهضات الاجتماعية في إنجلترا وفرنسا ، (٢)

واستمر تباعد دول الغرب عن السلام ، وأخذت الصحافة الألمانية
تهم في صراحة متناهية الاتفاق الثنائي وانكثرت بالعمل على تطويق ألمانيا
وخصوصاً بعد موت « إدوارد السابع » في ٦ مايو سنة ١٩١٠ ، وكان يحاول
أن يحافظ على البقية الباقية من الصداقة بين الشعبين الانكليزي والألماني ،
ويعمل على تهدئة ساسة الطرفين ، كما كان يفهم جيداً صلف الامبراطور
ويعالجه . وتعددت المعاهدات السرية بخصوص البلقان ، وكذا دسائس
الساسة لاستغلال سذاجة شعوبه وشدة رغبتهم في الانتقام من تركيا عدوتهم
التقليدية ، وميلهم إلى الحرب ، وقلة مراعاتهم في الشؤون السياسية والدبلوماسية ،
وانفجر البارود في البلقان بضع سنوات قبيل الحرب العالمية الأولى .
وهذا الميدان الخطير هو نذير شر مستطير لاحالة واقع ، فقد قامت بأسباب
مشكلاته الحرب العالمية الأولى ، أو لنكون أدق وأصدق في التعبير فقد

(١) انظر (تطور الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صفحة ٦١٧

(٢) (٢) روز ، ص ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١

عجلت أزماته وحادثاته في اندلاع طيب الحرب الاستعمارية الأولى . ولقد تبادلت إنجلترا وألمانيا توكيدات الرغبة في السلام في مناسبات عدة قبل الحرب ، فصرح الرئيس « أسكويث » Asquith بما يأتي : « إننا لا نرغب في أن نعرض طريق أية دولة تنشأ مكانها للاتق تحت الشمس ، فإن أولى مصالح إنجلترا كما كانت دائما صيانة سلامة العالم ، ولهذا الغاية تعمل الدبلوماسية والسياسة البريطانية »^(١) . وقد رد المستشار « بهتمان هولفج » Bethmann-Hollveg في الريحستاخ بقوله : « إننا أيها السادة أيضا نريد أن نعيش في وئام وصفاء مع إنجلترا » . ولكن رغم هذه التوكيدات العلنية كانت الدبلوماسية تعمل لتباعد شقة التفاهم والاتفاق لاسيما في ميادين الحرب بالبلقان ، وقد اشتبكت كافة بلدان هذه المنطقة في النزاع الدموي ، ثم انقلبت الحليفات بين عشية وضحاها إلى عدوات تحارب كل الأخرى . وسادت الفوضى الصراع ، فأسر البلغار اليونان ، كما أسر اليونان البلغار ، وكذا أسر اليونان الألبان أيضا ، واصطدمت الصرب بالبلغار ، ثم مالبت رومانيا وتركيا أن حاربتا بلغاريا . وانهت هذه المجازر بمعاهدة بوخارست في أغسطس سنة ١٩١٣ التي رسمت الحدود الجديدة لبلدان البلقان وقد أملتها فينا وبرلين ، وهي بعيدة عن أن تحقق رغبات شعوب البلقان وأما نبيهم ، وتمشي ووحدة كل شعب ولغته وحقوقه القومية هناك . وفي هذا يقول « هولاند روز » : « إن صلح بخارست كان انتصاراً ملحوظاً للنمسا وألمانيا ، فهو لم يجعل فقط عودة عصبة البلقان إلى الحياة سريعا أمراً مستحيلا ، تلك العصبة التي كانت تقف في وجه زحفهما واتساعهما في شرق أوروبا ، بل ساعدهما على اقتسام الإمبراطورية العثمانية حين كان طردهما من أوروبا قلب قوسين أو أدنى ، كما أنهما أنهما بهذا الصلح صربيا ، وقضيا على أمان بلغاريا ، وفرحنا على عرش ألبانيا أميرا ألمانيا هو « وليم دي فيد » William of Wied ، الحمد ضباط الجيش البروسي ، ولكنه لم يستطع أن يدير شؤون إمارته إلا من

على ظهر اليخت الذى أقله إلى شواطئها . هكذا كانت معاهدة بوخارست ،
وفضلا عن أنها وجهت ضربة قاسية إلى القضية الصقلية ، فقد أيدت معالم
الفساد الفاضح الذى دخل على السياسة الأوروبية ، وحرصت على منازعات
ومصادمات جديدة ، وفى خلال سنة من عقدها كانت النار ، قد نشبت فى
كافة أنحاء القارة الأوروبية ، (١) . وهكذا فشلت القضية الصقلية على مائدة
الصلح وفى ميدان السياسة ، وكان فشلها هذا عاملا هاما فى تحمس روسيا
للحرب فى أغسطس سنة ١٩١٤ حينما تخرجت الحالة وغزت النمسا
أرض صربيا .

والكن رغم روح الشره . لم يقف الساسة موقفا عدائيا محضاً أوسلبيا
محضاً من محاولات العودة إلى حسن التفاهم والتمهيد للسلام وتغليب الخير على
الشر . فقد هال الشعب الألماني تحمل أعباء الضرائب المطردة الزيادة ،
وقد بلغت تقديرات الضرائب الجديدة المفروضة فى سنة ١٩١٣ نحو
٥٠ مليون جنيه ، وذلك لمجابهة التوسع فى نفقات التسلح مما لا شك لا يمكن
احتماله طويلا ، وأوصلت الحكومة فى نفس السنة الجيش العامل إلى نحو
مليون جندي بزيادة نحو مائة وخمسين ألف جندي ، وبدأت دولتنا الاتفاق
الثلاثي ومعهما انجلترا تفكران فى الاستعداد للحرب أيضا ، بينما نادى
تشرشل Churchill فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٣ بوجوب التفكير فى قبول
المتنافسين هدنة أو إجازة بحرية وأيده فى ذلك مستشار الريخ ولكن لاحظ
أن الاقتراح مخوف بصعوبات جمة . وهكذا صار التنافس على أشده بين
ألمانيا وانجلترا ، فاشتملت الميزانية البريطانية لسنة ١٩١٢ على برنامج الست
سنوات لبناء ٢٥ مدرعة بحرية انكليزية ، نظير برنامج الريخ المماثل لبناء
٢٤ مدرعة ألمانية على الطراز الحديث ووضع نظام من شأنه بناء سفينتين
هرميتين أنكليزيتين فى نظير كل سفينة ألمانية . أما فيما يخص بالجيش
البري فلا شك أن الجيش الألماني كان يفضل بقوة وعتاده وتقاليده وخطته

جيوش الحلفاء الثلاثة روسيا وفرنسا وانجلترا ، فلم يك للأتراك سوى نحو ١٥٦,٠٠٠ جندي عامل ، وبدأت فرنسا في يولية سنة ١٩١٣ في إدخال طائفة من التعديلات على نظامها العسكري ، فرفعت الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وكان جيشها نحو نصف مليون جندي ، وحقيقة بلغ جيش حليفها روسيا في أوروبا نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ جندي ، ولكن لا يمكن الاعتماد على هذا العدد في القتال لافتقار غالبيتهم للسلاح أو النسلح الجيد ، بينما بلغت قوات ألمانيا والنمسا والمجر وكانت مجهزة بأحدث الأسلحة ، ومعدة إعداداً حربياً حديثاً نحو مليون ونصف مليون جندي ، فضلاً عن حيازة ألمانيا الكميات لا حد لها من الأسلحة الحديثة والسرية ، مما يجعلها تتردد هي وحليفاتها في خوض غمار الحرب إذا اضطرت لها ، أو نادتها مصلحتها بوجوب إشعالها (١) .

وإلى جانب خطة ألمانيا داخل القارة ، كانت هناك خطة هامة خارجها أقضت مضاجع سياسة الدول الغربية وحيرتهم ، وأصبحوا إزاءها بين أمرين : إما اقتسام أسلاب ماوراء البحار مع الأمة الاستعمارية الناشئة ، وإما استعجال حرب رأسمالية فاصلة تقرر سيادة فريق على الآخر ، وتضمن له المادة الأولية الرخيصة ، والأيدي العاملة الوافرة القليلة الأجور في الصين والهند وإفريقيا وأسواق الشرق الواسعة . وكانت تلخص خطة ألمانيا في : في التحرش بسائر الدول الاستعمارية لاسيما فرنسا عدوتها التقليدية في الشرق ، حتى تسكسب من تحرشها المزايا ، وتقضي لباتها في الميدان الأوروبي ، رغبة في إرضائها بالتسليم لها بطلبات في غير ميدان الاستعمار في الشرق ، أو تسهيل ولوجها أبواب مفتوحة للاستعمار في إفريقيا والباسفيك ، وكذا التقرب من الشعوب الإسلامية عن طريق التحالف مع تركيا ، للتأثير على الرأي العام الإسلامي ، وجلبه إلى صفها ، ثم استخدامهم في ضرب إنجلترا في الهند وإفريقيا وغيرهما ، وهي التي تعد أكبر إمبراطورية تحكم المسلمين وتقدمهم ،

(١) انظر (تطور الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صفحتي ٦٣٤ ، ٦٣٥ .

وترى إذا لم يتعارض هذا مع مصالحها القضاء على شوكة الإسلام قضاء مبرماً
وفي إخماد ثورات الهند في منتصف القرن الماضي ، والسعى للقضاء على
استقلال الإمارات الإسلامية بشمال إفريقيا وتركيز أقدام الاحتلال على
ضفاف النيل بالاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ وقص أجنحة الدولة العلية باستمرار
مايدل دلالة واضحة على ذلك . فساعدت ألمانيا حركة الاستقلال في الترنسفال
ومدت البوير هناك في الخفاء بالسلاح والعتاد والمال ، علاوة على المساعدة
الأدبية ضد المستعمرين . وفي ذلك يقول المؤرخ الألماني « الكونت
رفتلو » Conte Reventhlow « إن تحويل جنوب إفريقيا إلى أرض انكليزية
هو تهديد محقق لمصالحه الألمانية » (١) . ولكن رغم نجاح الثورة
في بادىء بدء لم يجسر القيصر على مقابلة « كروجر » Kroeger زعيم البوير
حينما زار أوروبا سنة ١٩٠٠ للدعاية لقضية بلاده ، والبحث عن معونة جديدة
فعالة ، بينما قابل هذا الزعيم الباسل رئيس الجمهورية الفرنسية صديقة غاصبي
بلاده . أما انكماش القيصر فراجع لعقده اتفاقاً سرياً مع انجلترا لاقتسام
أجزاء من إفريقيا بينهما ، وكذا موافقة انجلترا على انفراد ألمانيا بأرض
« الساموا » Samoa ، وأخيراً لتعاونهما في ضرب الصين سنة ١٩٠٠ باسم
حرية التجارة لكسر شوكة « البوكسر » Baxers هناك ، الذين ثاروا في وجه
الاستعمار الأوروبي يريدون وضع حد للتغلغل والاستعباد الاقتصادي
الأجنبي في بلادهم . وقد حاول القيصر عبثاً أن يوقف الحرب في جنوب
إفريقيا دون أن يظهر علناً وبصفة رسمية تعضيده للبوير ، وذلك باسم الإنسانية
وحرية الشعوب ، وحقن دماء الشعب الأبيض الفلنكي الأصل هناك ،
وإعطائه حقه الطبيعي في الاضطلاع بشؤونه . وقد جس النبض في فرنسا
وروسيا وحاول الايقاع بينهما للقضاء على تحالفهما ليصل إلى إضعاف جبهة
التحالف الغربي ، ولكن ذهب نصحه وما أبداه من مشورة للحكومة البريطانية
ومساعيه في بلاد الجمهورية الثالثة ولدى القيصر هباءاً منثوراً ، ولم يستطع

أن يقدم معونة فعالة عاجلة لمصلحة البوير لضالة الأسطول الألماني في ذلك الحين ، وعدم استعداد بلاده لخوض غمار الحرب . ويتضح تعطش الإمبراطور غليوم الثاني للاستعمار شأنه شأن سائر ملوك ورؤساء دول أوروبا الغربية في ذلك الوقت من خطابه للقوات الألمانية الراحلة الى الشرق الأقصى الاشتراك في الحرب ضد « البوكسر » ، فقد أعطاهم الأمر في خطابه باتباع أقصى وسائل الإرهاب والفتك على نسق قبائل « الهانز » بقيادة « اتيل » ، فقال « يجب ألا يجزو صيني بعد اليوم أن يرفع بصره في ألماني مطلقاً (١) . وقد أطيعت هذه الأوامر طاعة عمياء وطبقت على الطريقة الجرمانية المتوحشة ، وبعد سقوط ييكن في أيدي جيوش أوروبا المختلطة في سبتمبر سنة ١٩٠٠ ظلت حالة الصين غامضة مدة ، وذلك لرغبة ألمانيا والروسيا في اقتسامها . غير أن إنجلترا واليابان وقفنا في وجه الاقتسام ، وانجملت الحالة باتفاق لندن وبرلين على وجوب الإبقاء على سيادة الصين ، والمحافظة على سلامتها ، مع ضمان حرية التجارة الأوروبية هناك ومناطق النفوذ على السواحل الموزعة على البلدان الاستعمارية بما فيها ألمانيا واليابان .

ولم يشأ غليوم الثاني أن يشترك مع سائر الدول الغربية في تحرير جزيرة كريت من حكم الدولة العلية صديقه قيل حادثي البوير والبوكسر وذلك في سنة ١٨٩٧ ، حتى تظل الجزيرة في قبضة الترك ، وبذا يستطيع أن يستخدمها حين الحاجة في مناوأة الاستعمار البريطاني في البحر الأبيض المتوسط وفي كبح جماح الأطماع الروسية في الدولة العلية وفي مساومتها في الوقت المناسب . كما أنه تنفيذاً لسياسة التقرب من الإسلام والزحف بناء على هذه السياسة نحو الشرق Drang nach Osten قام برحلته المشهورة إلى الأستانة وسوريا في سنة ١٨٩٨ لزيارة حليفه السلطان وتفقد أملاكه ، وألقى بهذه المناسبة خطبه في دمشق أعلن فيها صداقته لثلاثمائة مليون مسلم . وقد تحمس الشعب الألماني

(١) انظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٨٥

لهذه الخطبة وماتليها من مشروعات ربط ألمانيا بالشرق، وفي مقدمتها مشروع مد خط سكة حديد همبورج - برلين - بغداد للحصول إلى كنوز آسيا الصغرى البكر، ثم إلى قلب القارة الآسيوية والمهند عن طريق الخليج الفارسي. وكأنه قد خيل إلى القيصر في رحلاته إلى الشرق وسوريا وفي جولاته في بيت المقدس ودمشق وزيارته لقبر صلاح الدين بطل موقعة حطين والقاضي على حملات وآمال الصليبيين في ممالك الإسلام أنه أحد فرسان «فردريك باربروسة» Frederik Barbrousse، قد بعث ليشهد تدهور الإسلام، ويشقى غليله من خسوف ضوئه، ولكنه تدارك الأمر في خطابه تنفيذاً لخطط إنشاء ألمانيا الكبرى في الشرق، فقال أخيراً «إن الثلاثمائة مليون مسلم المبعثرين على ظهر الأرض يجب أن يطمشوا ويتأكدوا من أمر هام جليل، وهو أن إمبراطور ألمانيا سيظل دائماً أبداً صديقهم»^(١). وقد كسب في نظير هذه العبارات الجوفاء مشروع إنشاء السكة الحديدية الذي بدأ توأ في تنفيذه بل والبحث عن المال الوفير اللازم لمواصلة التنفيذ على نطاق واسع ابتداءً من سنة ١٩٠٣. وفي ذلك يقول المؤرخ هولاند روز «إن خط سكة حديد بغداد - برلين وتقرب الإمبراطور إلى سياسة الجامعة الإسلامية كاتنا بلا أدنى شك تهديداً واضحاً لحياتنا كإمبراطورية، وأخيراً فإن نمو البحرية الألمانية وقيام دعاية معادية إلى حد الجنون ضد بريطانيا في ألمانيا هددت أيضاً السواحل الطويلة الممكن ضربها وإصابتها من الشواطئ الشرقية المقابلة للجزر»^(٢).

ووجه القيصر ضربته التالية إلى فرنسا في طنجة ومراكش. فقد ضايقه الاتفاق الودي بينها وبين انكثرا لاقتسام مناطق النفوذ في حوض البحر الأبيض المتوسط، ثم الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا في ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤

(١) أنظر «تطور الشعوب الأوروبية» هولاند روز، صفحة ٩١.

(٢) أنظر «تطور الشعوب الأوروبية» هولاند روز، صفحة ٩٤.

لتقسيم منطقتي النفوذ الفرنسية والاسبانية في مراكش ، فقد كان الاتفاق على شيء من الغموض ، أما بنوده السرية فعلى العكس كانت واضحة جلية في صدد توزيع نفوذهما هناك ، وبديهي أن ألمانيا لم تستشر أو تشترك بأي حال في هذين الاتفاقين . فاتهز القيصر هزيمة الجيوش الروسية بيد اليابانيين في موقعة موكدن ، وسوء تسليح فرنسا وضعف جيوشها ، وخروج إنجلترا مضعضة مثقلة بالأعباء المالية من حرب البوير ، ونزل في رحلة عسكرية رسمية في طنجة لزيارة السلطان هناك في مارس سنة ١٩٠٥ ، باعتبار أن مضيفه سيد مستقل تمام الاستقلال. ولكن تسبب عن هذه الزيارة وملاساتها أزمة حادة . وهاجمت برلين بصراحة السياسة الفرنسية ، وتعمدت الخط من قدرة فرنسا من الناحية العسكرية ، وتحدثت إلى حد أن أصبحت الحرب وشيكة النشوب ، غير أن كلا من فرنسا وإنجلترا وقد رأتا أن الأزمة مبالغ فيها ولا تمس مباشرة مصالحهما وسياستهما العليا ، وأن ألمانيا ومن ورائها النمسا تدافعان عن قضية كاسبة ، وتظهران أمبراطوريتي الغرب في ثياب الذئب الكاسر ، عملتا على تهدئة الحالة استعداداً للجولة القادمة . وهكذا أجب القيصير إلى طلبه ، وهو حل المشكلة بعقد مؤتمر عام ، وقد تبينت وجهة النظر الألمانية في حديث جرى بين «تارديو» Tardieu السياسي الفرنسي في بادن بادن Baden — Baden وبين البرنس «بولو» Bulow في أكتوبر سنة ١٩٠٥ : وكانت الأزمة مارالت قائمة . وقد قال مستشار الريخ لتارديو « إن ألمانيا تدخلت في شؤون مراكش دفاعاً عن مصالحها هناك وكذا لتحتج على المحاولات الجديدة التي ترمى إلى عزلها ، ^(١) .

وأخيراً عقد مؤتمر الجزيرة Algeiras ، وتم الاتفاق في ٧ مايو سنة ١٩٠٦ على وضع سياسة ثابتة لمراكش ، وإنشاء بنك للدولة هناك ، كما وضع حداً للتجارة غير المشروعة للأسلحة في أرض الأطلس ، ووضعت أسس جديدة لأصلاح نظم الضريبة ، والقيام بمشروعات عامة واسعة النطاق لأعداد

(١) أنظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٦٠٦

البلاد للتدخل والنفوذ الأوروبي ، وأخيراً أعطيت الصفة القانونية المشروعة - في نظر السياسة الأوروبية - للاحتلال الفرنسي هناك . ولم تستطع أن تجني ألمانيا من الاتفاق شيئاً يذكر فهو انتصار عملي للسياسة الفرنسية ، وتدعيم للاتفاق الودي والتحالف الفرنسي الروسي ، بينما هو صدمة للتحالف بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا . كما كان دور كل من النمسا والمجر وإيطاليا تافهاً في المؤتمر ، وحتى إيطاليا قد أعطت صوتها في مناسبات عدة في المؤتمر ضد ألمانيا . وبديهي أن هذا أدى إلى مضاعفة ألمانيا استعدادها للحرب ، وقد عقدت العزم على وجوب الوصول إلى أغراضها الاستعمارية مستقبلاً عن طريق القوة الحربية ، التي أصبحت لا تؤمن بغيرها مجموعة الدول الأوروبية العظمى . وتجددت الأزيمة بعد بضع سنوات أثارها ألمانيا مرة أخرى ، فهي لم تصل إلى أغراضها الاستعمارية ، ولم تنل كثيراً أو قليلاً في شمال إفريقيا ، فقد كان لها نشاط اقتصادي ملحوظ في مراکش ، وكان لها رؤوس أموال هناك وكانت تطمح في الحصول على امتيازات استغلال واسعة النطاق تقضي عاجلاً أو آجلاً على سلطان الفرنسيين على أرض المغرب . لقد كانت مراکش الغنية لقمة سائغة لآفواه الأوروبيين الفاغرة المستعدة لالتهام فريستها ، وبطونهم الشرهة التي لا تمتلئ إلا لتطلب المزيد ، ووضحت على الأيام سعة هذه البلاد بالثروة المعدنية ، مما زاد في تعلق المحتل بها ، وفي طمع منافسيه في انتزاعها منه ، والتي مثلت من رجال الأعمال والباحثين عن الثروات المعدنية والمغامرين عصا ترحالهم في هذه الديار البائسة الحزينة التي لم تستفق بعد من ضربات « فرديناند وإيزبلا » ونسكة بلاد الأندلس العربية وضياع غرناطة وطن الأجداد .

ثم بكت ألمانيا أو تباكت لوفاة الملك « إدوارد السابع » ، صديق القيصر في ٦ مايو سنة ١٩١٠ علاوة على مايربطهما من صلة القرابة ، وقد زار الملك الراحل القيصر في برلين في فبراير سنة ١٩٠٩ ، وساعد في عقد الاتفاق الفرنسي الألماني بشأن مراکش ، كما أكد في خطابه للقيصر في يناير سنة

١٩١٠ بمناسبة عيد ميلاده أمله في تقام المملكة المتحدة وألمانيا للعمل سوياً للمحافظة على السلام (١). ولكن ظل الخطر منذ اشتداد هذا التنافس الاستعماري كما نساكتا دون أن ينقشع تماماً ويزول فيمكن والحالة هذه في أية لحظة عودة الركان إلى ثورته وقذفه اللهب والحجم. ووضعت أوروبا نصب عينها استخدام قوتها ومدنيتها الصناعية وعلومها في امتصاص موارد الأمم الضعيفة حتى آخر قطرة منها، وعصر شعوبها كما تعصر الليمونة ثم الألقاء بقشرتها الجافة في هاوية النسيان. وهذا يتضح في الفاقة الضارية أطناها في الشرق، وذلك الأهاب الذي يكسو عظام العمال الضعاف البائسين من أهل البلاد الذين يعملون في الشركات الأجنبية للخدمة التي تنتج المادة الأولية الرخيصة لحساب الغرب هناك. وقد استعدت كبريات الدول التي أتقنت فنون التسلط وإذاقة كل شعب تهبط في أراضيه بحجة تمدينه كأس الاستعمار المريرة لكي تضرب منافستها الضربة القاضية، حتى يخلوها الجو وتستأثر بفرائسها دون منارح. ويعبر عن ذلك «هولاند روز»، بلباقة دون أن يلبس ما ذكرنا من حقائق فيقول: «إن الخطر الأساسي الذي يهدد الطمأنينة العامة يأتي من نشاط بعض الشعوب وتوسعها على حساب الأخرى، وفي الوقت نفسه اضمحلال الأخرى، فمعظم الشعوب الأوروبية الكبرى تقريباً محبة للتوسع، ولكن على حدودهم وهامشهم توجد شعوب أخرى خصوصاً الأتراك والبرانيون والكوريون وأهل شمال أفريقيا في حالة اضمحلال وشبه فوضى، وفي مثل هذه الأحوال يكون الاحتكاك لا مفر منه ويصعب تلافي الحرب، إلا إذا تفوقت الرغبة الحسنة الصادقة والخلق السمع الكريم على التشكك وسوء النية في اجتماعات الشعوب ومؤتمراتهم وهذان العاملان الآخران يكادان يكونان دائماً الباعثان الرئيسيان على تسير دقة السياسة، (٢). أي كما سبق أن بينا بمناسبة الحرب والسلام أن ثمة صراعا

(١) انظر «تطور الشعوب الأوروبية» لهولاند روز، صفحة ٦١٩

(٢) انظر تطور الشعوب الأوروبية، لهولاند روز صفحات ٦١٦ و٦١٧

عاقلي الشر والخير وأن في قدح زنادهما يتوالد شرر العرف والعادة والقواعد الدولية .

ثم وصلت كل من فرنسا وألمانيا بتدخل انجلترا إلى اتفاق بشأن قضية مراکش على حساب شعب هذه البلاد . فتعهدت فرنسا باحترام استقلال البلاد ، وألا تقف عقبة في وجه تجارة ألمانيا معها ، وصرحت ألمانيا بأن مصالحها هناك تجارية ليس إلا ، وتعدت ألا تقف في وجه السياسة الفرنسية في أرض المغرب . وفي الواقع كان هذا الاتفاق كسباً كبيراً مؤقتاً لألمانيا ، فكان على فرنسا العبء والغرم ولألمانيا الربح والغنى ، وكان على فرنسا كلما نشبت في أرض الأطلس ثورات أن تعمل بكل قواها العسكرية لاختادها ولإستتباب الأمن وفتح البلاد المستعصية والمدن البعيدة الواقعة في قلب الصحارى لتجارة ألمانيا . وكان لانجلترا نصيب غير مباشر في هذه التجارة وهو سر تشجيعها للاتفاق . وقد صرح المستشار « بتمان هولفج » Bethmann — Hollweg للسفير الفرنسي « جول كامبون » Jules Cambon بأن مراکش ثمرة مصيرها أن تسقط في فم فرنسا قريباً ، وليس عليها من حاجتها إلا أن ترضى الرأي العام في ألمانيا ، (١) ، ولكن هذه الثمرة تعتبر من نصيب ألمانيا بموجب روح هذا الاتفاق ، وطبقاً للاستعداد العسكى الألماني وبرنامجهما الاستعماري فيما بعد لمنافسة الجمهورية عدوتها التقليدية واتزاعها منها في الوقت المناسب . ثم سارت الأحوال سريعاً نحو التخرج إذ أن الاتفاق التجاري Consortium الذي يضم المشروعات الفرنسية في مراکش والكونغو الفرنسية انقضت عراه لصعوبة التفاهم على بعض أمور تفصيلية ، مما كان له أسوأ وقع في ألمانيا في ربيع سنة ١٩١١ . وفي نفس الوقت جردت الحكومة الفرنسية الحملات للوصول إلى مدينة فاس عاصمة البلاد ويده القيام بعمليات الاحتلال والاستعمار على نطاق واسع حاسم . كما جردت الحكومة الأسبانية حملات أخرى للتغلغل في المناطق الشمالية .

(١) انظر : « تطور الذهب الإبراهيمي » لهولاند روز ، ص ٢٠٠

فأنت ألمانيا أن لاشك في وجود مؤامرة على اقتسام مراکش بدون إشراكها في الغنيمة . وأن فرنسا لم تلتزم حدود اتفاق الضمان الذي تعهدت بموجبه أن تحافظ على سيادة مراکش واستقلالها ، وسارعت في أول يولية سنة ١٩١١ بأرسال سفينة حربية هي « الباتير » Panther أبدلتها فيما بعد بالمدرعة « برلين » ، للحفاظ على الرعايا والمصالح الألمانية هناك . وسرعان ما ثارت الأعصاب في الدوائر السياسية العليا في أوروبا الغربية ، واهتزت البورصات ، وهبطت أسعار الأوراق المالية في العواصم ، وبدأ هجوم المدخرين ورجال المال على صناديق التوفير والبنوك لسحب ودائعهم خشية قيام الحرب ، مما يؤدي إلى تجميد أموالهم ، وأصبح الجو جو أزمة شديدة تسبق قيام حرب طاحنة . واتضح رجحان كفة ألمانيا من ناحية الاستعداد العسكري ، بينما لم تكن فرنسا مستعدة استعداداً حريصاً جداً ، وذلك لأن الوزارات المتعاقبة وما أكثر وأسرع سقوط الوزارات هناك ، ولا سيما الوزارات ذات الميول الاشتراكية التي كانت تحكم في ذلك العهد ، لم توجه عنايتها للجيش أو البحرية . وكان الجيش الروسي أيضاً سيء التدريب والعتاد كما كان واضحاً أن القيصر وقد وصل إلى تفاهم ودي مع بوتسدام في نوفمبر سنة ١٩١٠ بشأن إطلاق يده في إيران نظير الاعتراف لألمانيا بامتيازات تجارية واسعة هناك ، ما كان ينزل إلى صف فرنسا في قتالها ضد ألمانيا من أجل مراکش ، ومن باب أولى إذا كان موقف الجمهورية في هذا النزاع موقف المقتصب الذي لا يحترم الموائيق . أما إنجلترا فلم تكن تحكم معنوياتها وماديا وهي الوسيط في الاتفاق الفرنسي الألماني بخصوص مراکش على القوى اللازمة لمعونة فرنسا ، أو حتى للدفاع عن جزرها ذاتها ، وقد كانت فريسة أزمت دستورية حادة واضطرابات عمالية واشتراكية ، ولم تكن تستطيع في حالة اشتباكها في قتال ضد ألمانيا ، وتقاتل في الوقت نفسه النمسا حليفة ألمانيا التي تنضم إلى صفها حتماً ، أن تهاجم أسطول الإمبراطوريتين وموانيهما إلا بأربعة عشرة مدرعة حربية من الدرجة الأولى ، بينما كانت تملك ألمانيا

وحدها تسع مدرعات حربية جديدة تفضل القطع الانكليزية من حيث السرعة والتسلح ودقة الصناعة الحديثة (١). وكان ضعف الدولتين الغريبتين الكبيرتين قد تجلى قبيل الازمة في تسليمهما بالامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا من الباب العالي في آسيا الصغرى ، ففي ١٨ مارس سنة ١٩١١ تم الاتفاق بينها وبين تركيا على الحصول على امتياز مد خط فرعى من سكة حديد بغداد إلى الاسكندرونة ، مع طائفة من الامتيازات التجارية الواسعة في هذه الميناء حولها عمليا إلى ميناء ألمانية .

وانتهزت ألمانيا فرصة الازمة الحادة للصيد في الماء العكر . وقامت بالمظاهرة الحربية لجس نبض الاتفاق الودى ، ومعرفة مدى قدرة انجلترا على معونة فرنسا ، وللحصول على امتيازات وأراض جديدة ، تؤيدها في ذلك الأحزاب الاستعمارية وقد اشتد ساعدها هناك ، والصحافة الشديدة الصلف والضجيج ، ولتسط نفوذها على جنوب مراكش ، أو بالذات جنوبها الغربى ؛ أو على الأقل منطقة أجادير ، التي رست فيها المدرعة الحربية الألمانية ، وسميت الازمة باسمها ، أو أن تحصل في نظير تنازلها عن مطالبها في مراكش على منطقة السكونفو الفرنسية . واستمرت حدة الازمة مدة ، ولم يستطع السفير الألماني لدى بلاط سانت جيمس ، St James أن يعطى ضمانة ما بخصوص سياسة حكومته وموقفها من الحرب أو السلام ، ثم صرح د لويد جورج ، في خطبة سياسية هامة وجه كل عباراتها إلى ماوراء الرين ، بأن أية محاولة لمعاملتنا كآتنا عامل مهمل في هيئة الأمم والشعوب تعتبر إهانة لا يمكن لمثل بلادنا احتمالها والسكوت عليها ، (٢) . غير أن السحب بدأت تنقشع في أواخر يولية ، تبعا لسياسة المستشار ديتمان هوليفيج ، الذى كان يؤمن إلى حد ما بالأساليب السياسية لبسمارك ، وقد سبق أن رأينا أنها قامت على الدس والتآمر والتهديد والوعيد دون المضى في العنف

(١) أنظر (تطور الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صنفق ٦٢١ ، ٦٢٢

(٢) أنظر (تطور الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صنفق ٦٢٣

إلى النهاية ، واتجاهها في آخر الأمر حتما نحو السلام المشوب بالمساومة ، إلا إذا رأت في الحرب طريقها الوحيد الذي لا مفر منه . وهكذا ذكر المستشار بأن إرسال مدرعة ألمانية إلى أجادير راجع إلى التزام السياسة الفرنسية خطة التحفظ والصمت . وفضلا عن ذلك فقد نكصت ألمانيا على أعقابها ، نظراً لاشتداد الأزمة المالية عندها وهو ما لم يك متوقعا حدوثه كنتيجة للأزمة السياسية بهذه السرعة ، وأنذرت الأزمة المالية إذا استمرت حالة التوترة في بعض الوقت بانحيار اقتصادي ذريع . وهكذا أعطى سفير ألمانيا في باريس في ٢٧ يولية التوكيدات والضمانات بإمكان حل الأزمة وديا بالاتفاق بين ألمانيا وفرنسا . وأخيراً عقد الاتفاق في نوفمبر سنة ١٩١١ ، أقرت برلين بمقتضاه بالحماية الفرنسية على مراكش ، كما وافقت على ألا تتدخل في المفاوضات الفرنسية الأسبانية المتعلقة في ذلك الوقت ، كما وافقت فرنسا على فتح بعض الموانئ المغلقة في وجه التجارة في مراكش ومنها أجادير ، بالذات ، وضمنت المساواة في الحقوق التجارية هناك لكافة الشعوب ، وحصلت ألمانيا على مائة ألف ميل مربع من الأراضي الخصبة في الشمال الغربي لأراضي الكونغو التي تمتلكها فرنسا ، ومنحتها أيضاً حق الوصول إلى نهري الكونغو ، و « الأونجي » ، Ubangi . وألقى زعيم المحافظين في الريشتاج تصريحاً حاز استحساناً كبيراً وصفق له ولي العهد وكان حاضراً ، طويلاً بحرارة يدل على بدى الصراع الظاهر والخفي بين ألمانيا وإنجلترا ، بأن « إنجلترا أرادت أن تزج بألمانيا في حرب ضد فرنسا ، ولكن ألمانيا أدركت من هو عدوها الحقيقي » (١) . وقام فريق من المتطرفين والاستعماريين في ألمانيا ينتقد الحكومة لتنازلها عن المطالبة بجنوب مراكش ، وقد كان هذا الفريق يرغب رغبة قوية في إيقاد نيران الحرب ضد الدول الغربية المتحالفة ، وعلى مايلوح كان يطمح في تحويل أجادير إلى قاعدة بحرية ألمانية استعداداً للحرب العامة المقبلة وكخطوة أولى في سبيل التوسع الألماني الخارجي ، ونشر نفوذ

(١) أنظر « تطويع الشعوب » ليو لاندروزر ، صفحة ٢٦٥

الامبراطورية في أفريقيا . وقد زعجت بلجيكا من هذه الازمة الخطيرة ،
وعصيت على الكونغو البلجيكية وهي تجاور مستعمرة الكمرون الألمانية ،
بل وتماكدت من اطاع ألمانيا في قرب ضمها إلى أملاكها عنوة ، مما حدا
بها إلى تعميم مبادئ الخدمة العسكرية الاجبارية ، وتوسيع نطاقها عندها في
سنة ١٩١٣ . وعلاوة على ما كان يراه الاستعماريون الألمان في مرا كش
من الثروة والكنوز المعدنية المغربية ، فإنهم كانوا يفضلونها على الكونغو
كهجر للجيل الألماني الجديد ، وذلك إزاء إطراد تزايد عدد السكان في الوطن
الأصلي . وزعموا أن تسوية المشكلة على أساس الاتفاق الألماني الفرنسي
ونفض اليد من قضية مرا كش بدل علاقات ألمانيا الودية بالاسلام إلى
علاقات سيئة ، وأفقد الامبراطورية مقامها الممتاز في العالم الاسلامي قاطبة ،
ولا شك أن في ذلك ضرراً يعود على ألمانيا . وهكذا كان الموقف ، ويلاحظ
السياسي الحر عليه ثلاثة أمور هامة : الأول تهافت الدول الأوروبية الكبرى
على الاستعمار وتسويتها مشكلاتها على أساس الطمع فيما لا تملك ، والثاني
ضياغ استقلال مرا كش الشهيدة كغيرها من البلدان ضحايا التسلط الأوروبي
وكانت تدوسها السياسة الجشعة كما يطأ الجنود الغزاة بسنابك خيولهم البلدان
المفتوحة والأقوام المغلوبين على أمرهم ، والثالث فقدان العلاقات الدولية
والقانون العام أهم عامل في نجاحها وتقدمها وهو الخلق السياسي والضمير
الدولي .

وظلت حتى التسلط والمناورات الدبلوماسية والاتفاقات السرية على أشدها
تندرب بأقتراب الكارثة . ثم انفجر البارود في البلقان بدسائس الدول الغربية
الكبرى التي وجدت فيه مرتعا خصيبا للؤامرات الدبلوماسية ، وميدانا
فسيحا لحروب قد تؤدي إلى اقتسام الامبراطورية العثمانية ، أو على الأقل
اقتطاع بعض أملاكها لمصلحتها ، فضلا عن استطاعتها ترويج تجارتها مع
بalkan وأمارات البلقان في حالة استقلالها نهائيا وحصولها على السيادة الكاملة
واستقرارها السياسي . وكانت فرصة ذهبية لا تعوض لمصانع الأسلحة

والصناعات الثقيلة المطردة النمو لترويجها لدى المتحاربين . وعجزت الدولة العلية عن منازلة دويلات البلقان المتحدة في سبيل القضاء على البقية الباقية من الجيوش العثمانية المنهكة وطرد الأتراك من أوروبا ، وبما لاشك فيه أن الكثرة تغلب على الشجاعة في النهاية . وخشيت الدول الغربية الكبرى من ناحية أخرى الأجهاز نهائيا على الرجل المريض ، وهو ينزف من حروب متتابعة مدى قرون ضد دول عدة ، وكاد ينفد دمه ، ويلفظ النفس الأخير ، ففي القضاء عليه تحقيق أطماع روسيا في ولوجها البسفور والبردينيل ، والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط ، وتهديد مصالح إنجلترا وفرنسا والنمسا هناك . ولهذا أبقت مجموعة الدول العظمى على تركية أوروبا في صورة مصغرة ، وانكششت حدودها إلى قرب البواغيز ، وانتهت حروب البلقان بقيام ممالك عدة هناك لم تسلم من الشقاق والنزاع والحرب بينها .

وكذلك ظهرت الأطماع الاستعمارية الأوروبية والتنافس على مناطق النفوذ في طرابلس . فقد دفعت الدول الغربية الكبرى إيطاليا الناشئة ، وكانت قد اتفقت معها سراً ، إلى السطو على طرابلس آخر الأيالات الإسلامية الباقية تحت سيادة تركيا الفعلية في شمال أفريقيا . ولقد نزلت إيطاليا متأخرة إلى ميدان الاستعمار ، ثم فشلت فيه في أواخر القرن الماضي بما منيت به من هزائم ماحقة وخيبة أمل في محاولاتها التغلغل في الحبشة ، واضطرت بعد ضرب بلاد النجاشي وجنوده السمرباً أسلحتهم العتيقة للجيوش البيضاء المسلحة تسليحاً حديثاً ضربات ساحقة في « عدوة » ، إلى صرف النظر مؤقتاً عن القطر الجبلي المنيع والتغلغل في قلب أفريقيا ، وفي الوقت نفسه لم يرقها أن تقبع في عقر ديارها بشبه الجزيرة ، بل أرادت بدورها مستعمرات ومناطق نفوذ ، وكانت لا تزال دولة زراعية فطيمها والحالة هذه لمجرد النفوذ والجاه ، ولم تستطع دول الغرب وقد أجهزت على جل ما على مائدة الاستعمار أن تقدم لها إلا ساحلاً مقفراً موحشاً ، يحوى جزؤه الشرقي بعض الزرع ، ولكنه لا يصلح البتة لتغذية الصناعات بالمادة الأولية

لإمبراطورية صناعية قوية كالمانيا أو إنجلترا مثلاً ، كما أن مجموعة الدول الأوروبية العظمى وقد عضت بالتواجد على ما اغتصبته وأنشبت فيه أظفارها بما أوتيت من قسوة ووحشية ما كانت لتزل عن شبر منه لإيطاليا بأى حال من الأحوال . واشتبكت فلور السكتائب الطرابلية والتركية وبعض المتطوعين مع الغزاة الذين هبطوا إلى الساحل فى حملة عسكرية مجهزة تجهيزاً تاماً . وأبدى الغزاة على وفرة عددهم وكامل عدتهم تردداً وضعفاً متناهين ، ولولا النجدة الحربية السريعة ضد مجاهدين مستبسلين ينقصهم الزاد والعتاد والمال لما استطاعوا الفوز بطائل هناك . واستمرت الحرب فعلاً سجالاً فى بادىء الأمر ، وصحاح العالم الإسلامى صحوة مؤقتة ، إذ أخذته النخوة والعزة والماضى المجيد ، فهرع بمد المجاهدين بما يستطيع أن يجود به ، وما أقل ما يمكنه أن يجود به ، فقد نضب معين موارده بفعل الاستعمار ، ولم تستطع إيطاليا أن تنال من كتائب الصحراء وتحصد ثمرة غدرها من ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١ يوم أعلنت الحرب على تركيا وهجمت على سواحل طرابلس متحلة عذراً يبعث على السخرية ، وهو نشاط ألمانيا هناك نشاطاً يهدد أسبقيتها فى ولوجها أبواب هذه البلاد حتى سنة ١٩١٢ ، حينما اضطرت تركيا إلى خوض غمار حرب الحياة أو الموت ضد دويلات البلقان ، إذ ضعفت إمدادات تركيا إلى طرابلس . ومع ذلك ظل المجاهدون المسلحون يبنادق عتيقة ذات الزناد والخرطوشة الواحدة التى لاتنطلق إلا بعد حشوها بالبارود والقطن ثم إشعال النار فى مسحوق البارود يقاومون المحتل بكل ما أوتوا من إيمان ، ويجودون بسخاء بأرواحهم ، كما اتبع الغاصب أبشع أساليب البطش والتقتيل وقد عادت إليه صفاته المردولة بل هى غرائز وحشية عرفها العالم عنه فى أيام نيرون وعصور المسيحية الأولى والاضطهادات الدينية . ووقف إمبراطور ألمانيا حائراً ، وهو البطل المغوار حامى حمى الإسلام ، وحليف الخليفة والسلطان ، لا يدري السيل إلى المحافظة على صداقة كل من روما والأستانة ، فدفع بالنمسا إلى تحذير إيطاليا من أى نشاط

جرني بحري في بحري ، الأديراتيك ، و ، وأيجه ، وغارت النفوس كالتيور .
في العالم الاسلامي ، وقدرات سوء نوايا أوروبا ، وتعصبا وقسوتها في إخضاع
الشعوب المسالمة العريقة في المدنية لأغراضها الاستعمارية وأطاعها الاستغلالية
وتسخيرها بالنار والدم وإزهاق الأرواح البريئة لصالح مصانعها ومتاجرها وبنوكها ،
وأبدت دول الاتفاق الثلاثي عزمها أكيدا على الوقوف في وجه الامبراطور
في حالة معارضته ، فانكمش هذا الذي سبق أن خطب في دمشق وفي طنجة
يدعي صداقته للاسلام ، وحمايته لشعوبه العريقة ، إذ خشي ثورة الرأي
العام في أوروبا ضده ، وكذا الدوائر السياسية والعسكرية إذا تدخل في
قضية إنسانية سامية لا يقاوم المتعسف المعتدى وإنصاف المظلوم المعتدى
عليه المسلوب ماله ودياره . بل كان أكثر ما يخشاه أن يترتب على شهامته
الكاذبة أن يعجز عن تنفيذ مشروعاته الاستعمارية بدوره في المستقبل ، وأن
يقف مغلول اليدين كلما سمحت له أطاعه بأن يطالب بأرض أو يسطو على
منطقة نفوذ مباحة في نظر أوروبا ، لا يملك حمايتها البندقية السريعة الطلقات
والمدفع الرشاش الحاصد .

وطبيعي أن تؤدي هذه الأعاصير التي إذا عجزت عن أن تنال من قصير
الحشائش فأنها تقتلع النخل من جذره إلى كارثة صيف سنة ١٩١٤ ، وتؤدي
بالسلام الأوروبي المزيف .

وبما عرضناه يمكن أن نستنتج أن المسئول الأول عن كارثة الحرب
العالمية الأولى هو : التسابق في سبيل التسلط ، وتنازع مجموعة الدول الغربية
الكبرى في حصول كل دولة من دولها على أدم قطعة في الفريسة الصريعة
وهي بلدان الشرق الأدنى والأوسط والأقصى وشعوبها ، وما بين الشعوب
الغربية من حزازات وأحقاد أوغرت الصدور وأزكت نيران الإخذه بالثأر ،
فاتزاع ألمانيا للألزاس واللورين من فرنسا بعد هزيمة الثانية في حرب
سنة ١٨٧٠ لم ينس هذه التفكير في استعادة المقاطعتين المفقودتين وقد كمل
تمثيلها في باريس بغلالات سوداء علامة الحسب ، وقامت لدي الجانبين

عقيدتان متباينتان لا يمكن بحال محاولة تقارب وجهتهما فألمانيا تقول بحقها الملموس في الألاس والورين بحكم الفتح وإمضاء الصلح على أساس استرداد ماسبق أن انتزعت فرنسا من الإمارات الألمانية القديمة في عصر الملكية الأولى وقبول هذه الوضع الجديد من الناحية القانونية. وفرنسا تستند على حق الشعوب المستعبد من سيادتها ، و حقوق الإنسان ، في تقرير مصائرهما واختيارها جنسيتها وإلى أي دولة تنتمي ، وهو الحق الديمقراطي الصحيح في نظر الجمهورية وأبناء الثورة الفرنسية ، وأن هذا المبدأ الحريجب تطبيقه في تقرير مصير المقاطعتين . ومن ناحية أخرى فقد بلغ السيل الزبى في شرق أوروبا ، نتيجة اصطدام المطامع الصقلية بالمطامع الجرمانية ، وتنافس النمسا مع روسيا في البلقان وتدخلهما المستمر في شؤون الدولة العلية وبتر أعضائها العضو تلو الآخر ، وكانت أفكار الوطنية المتطرفة المضطربة ، والروح ضد الترك تغل في شرق أوروبا ، وتدفع بشعوبها إلى الحروب باستمرار كما بينا في مراحل عدة. ورغم هذه الحالة التعضة فقد ظلت أوروبا كما رأينا في سلام نسبي منذ تحقيق الوحدة بين الألمانية والإيطالية فيما عدا بلدان البلقان ، لاسيما والخوف من حرب عامة ضروس تؤدي إلى خراب شامل جعل الساسة يوقفون تيار التفكير في الحرب كلها خشوا طغيان عامل الشر على عامل الخير والوثام . وكان هناك شبه تفاهم ضمنى بين قادة الدول لخوفهم من شر مستطير ، جعل سياستهم مبهما تكالبت عليها الأزمات ، وطفا عليها التهديد والوعيد تمنع نحو السلام في النهاية يضعونه نصب أعينهم خشية مسئوليات الحرب الآلية الحديثة وبشاعتها ، ولكن لم يكن هذا بكاف لتلافي امتداد النار إذا تطاير الشرر لسبب ما فاقى على المهشيم واليابس في أنحاء أوروبا . وظل الناس فعلا يتحدثون بنشوب الحرب في الربيع المقبل زهاء خمس عشرة سنة قبل قيام الحرب في سنة ١٩١٤ ، وكما يقول المؤرخ الفرنسى سينبوس « أصبحت شكوك الشعوب كبيرة إلى حد أن كل شعب يرفض ويستبعد كل اعتقاد في إخلاص جازره ويحمل تصريحاته عن السلام على أنها مناورات لتخدير

أعصابه قبل مفاجأته بالهجوم عليه ^(١)، ووجدت الدول الصناعية الغربية الكبرى ألا تخرج من هذه الحالة إلا بالاستعداد للطوارئ، ووقوف كل دولة بالمرصاد للدولة الأخرى ترقب حركاتها، وتعد العدة للتسلح حتى تحصل على غايتها الحيوية على زعمها بالقوة، أو تفك عنها الحصر والتطويق السلي، أو تدراً أي اعتداء مباغت عليها. وكان هذا التسلح في عالم ما بعد الانقلاب الصناعي واستخدام الآلات على نطاق واسع، وأصبح في جو الفوضى الدولية والتسابق في سبيل التسلط ألزم لوازم أمم الغرب في حالتها السلم الحرب. وتغيرت أساليب القتال، وأصبحت الحرب الحديثة تتطلب تعبته سريعة، حتى يمكن القيام بهجوم خاطف، وهو يفضل الدفاع، وحتى يمكن السهر على الحدود وخطوط التموين ومناطق الصناعات وضمان سلامتها لحين تهيئة الفرصة للضربة الحاسمة، وكل هذا لا يتوفر إلا بالاستعداد للحرب استعداداً كاملاً، وسار الفن العسكري في طريق التقدم السريع أسوة بسائر العلوم والفنون، وكان على الأمم الغربية الكبرى إذا شئت الاحتفاظ بمكائنها أن تجارى هذا التقدم عملياً، بتغيير الأسلحة ومعدات القتال وفنون التدريب والاستعداد العسكري باستمرار، كما كان عليها أن تزيد عدد الجنود، وأن تأخذ بنظام التدريب العسكري الإجباري لا طول مدة، مما كبدها نفقات طائلة، وحمل دافعي الضرائب أعباء ثقيلة، كما أثقل ميزانيتها بما يفوق مواردها وزاد في الديون العامة. وقامت سياسة جديدة في أوروبا هي سياسة «السلام المسلح» La Paix Armée لتحل محل سابقتها وهي سياسة «مجموعة الدول الأوروبية العظمى» Le concert europeen،

(١) انظر التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة وتطور الأحزاب والأوضاع السياسية من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٨٩٦ « لشارل سينوبوس، جزء واحد، باريس ١٩٢١، ص ٧٩٠ » Histoire Politique de l'Europe Contemporaine, Evolution des Partis et des Formes Politiques 1814 — 1896 » par Charles Seignobos, 1 vol, Paris 1921.

وهذا السلام المسلح كان كالغول جائئاً فوق صدر القارة ، يضيق عليها الخناق ويكاد يكتنم أنفاس شعوبها ، ولا يخرج منه إلا بتوجيه ملايين الجنود المدربين الآخذ عددهم في الزيادة سنة بعد أخرى إلى أن وصل إلى أكثر من إثني عشر مليوناً قبيل الحرب إلى ساحات الوغى . وكانت أوروبا ترزح تحت أعباء أزمات إقتصادية ناجمة عن هذه السياسة الخرقاء وعن نفقات باهظة تصرف هباء منثوراً استعداداً للحرب وحذا توجيهها إلى أغراض سامية . وكان يتعذر في هذا الجو المسموم المشبع بجراثيم التسلط أن تسمع الأمم لصوت السلام والتفاهم والتعاون بينها ، وأن ترى بوضوح الأخطار الاقتصادية المحدقة بها من جراء التسابق في سبيل التسلح ووجوب وضع قواعد لنزع السلاح أو تحديده ، تلك الأصوات التي كانت تنبعث من صدور المفكرين منذ أوائل القرن الحالى ومن الجماعات المحبة للسلام ومنع الحروب ووضع مبادئ لتسوية المنازعات الدولية والتحكيم . ولم يستمع إلى صوت السلام بجد غير حكومتى الولايات المتحدة والنرويج . ولم يقدم على مشروعات ذات قيمة لتهديب الحروب وجعلها أكثر إنسانية غير قيصر روسيا شخصياً ، وطبيعى أن آماله في الخير لا تتفق مع طبيعة مطامعه ورغبته وسياسته في التوسع وولوج البواغيز . وهكذا تبادت أوروبا في التسلط وتغالت في التسلح بسرعة لا مثيل لها ، وتهاوت في تسخير القانون العام لقضاء وطرها ، فكانت الحرب الاستعمارية الأولى كما سنرى تفصيلاً فيما بعد .

ويمكننا أن نلخص هذه الحقيقة الهامة من الحياة السياسية وأثرها في العلاقات الدولية واستتباب الأمن وإيقاد نيران الحرب وتطور التشريع الدولى فيما يلى :

(١) كان أبرز ما فى النصف الأول من القرن التاسع عشر انهيار أمان نابوليون بوناپرت فى تكوين دول أوروبا المتحدة ، وفى إخضاع ممالكها لسلطانه ولنموذ فرنسا السياسى . وتألفت كما سبق أن بينا ممالك القارة وفى

مقدمتها إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا عليه بتشجيع انجلترا التي لم تسلم له يوما ما بالسلطان المطلق في قيادة السياسة الأوروبية . وعملت الدول المجتمعة في فيينا في سنة ١٨٠٥ على رجوع الحالة إلى ما قبل الثورة الفرنسية ، وعلى كبت الحركات الوطنية وإطفاء نور الحريات وإخماد أصوات الشعوب المطالبة بحقها في الاستقلال والحكم الدستوري ، وتغليب الحكم المطلق يتزعمه أصحاب عروش وتيجان من القش ، يريدون أن يحكموا بمقتضى التقاليد البالية ، وما يدعون من توارث عروش أثيلة وسلطان استمدوه من الله ، ولا يسألون الحساب إلا أمامه ، أما الرعية فليس لها حق مناقشتهم ، وكل ما تستطيعه إذ أخطأوا أن تضرع إلى الله كي يلهمهم الصواب وسواء السبيل . وكان طبيعيا أن تتأمر دول قوية متعددة هي الحلف وأتباعه على حقوق الشعب ، وأن تنبثق لكل حركة فتبادر بصدها وإخمادها في الوقت المناسب . وانبعث من خوف الرجعية من مصيرها المحتوم ، نظام جديد هو نظام « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ، أي إشراف الدول العظمى المكونة من إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا وبروسيا وفرنسا وانجلترا في بعض الأحيان على السياسة الأوروبية ، وتنظيمها حدود الدول وعلاقاتها ، ووضعها ما يشبه العرف الدولي المرعى من الجميع ، وصارت كلية « مترنيخ » ، ومن جاء بعده من أتباعه بقاء القديم على حاله كلية السر فيولوج أبواب المؤتمرات وعقد المعاهدات وهي القول الفصل في استمرار حسن الجوار وتقرير السلم والحرب . وبدأ نشاط ملحوظ في ميادين التحالف لبقاء الحال كما يريدونها المؤتمرون ، وكلما ابتعد العالم عن تاريخ انعقاد المؤتمر ودار الفلك هودته زاد تمسك الرجعيين والمحافظين بمبادئه وتعلقوا بسراجه دون جدواه . ولكن النصوص النهارية نصا بعد نص ، وقد طغت عليها الروح الوطنية التي غرسها الثورة الفرنسية في أروام حدودها في الإمارات الإيطالية والألمانية وفي أسبانيا والأراضي الواقعة وحتى في بلاد مترنيخ بالذات وقد قلمت هناك ثورة الدستور المشهورة سنة ١٨٤٨ . وقعت الدول الغربية الكبرى نفوا جديدا لفصل

لباتمه وتحقيق أغراضها في الوقوف في وجه الحركات الوطنية والدستورية والمعلوذة في تحرير شعب إيطاليا وغيره ، وكذا في تحقيق أغراضها الاستعمارية خارج القارة التي ضاقت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كيدان للتنافس السياسي ، واتجهت دولها إلى ما وراء البحار تبحث عن استثمار بلدان للشرق ، وإذلال شعوبه وتسخيرها لصالح الرأسمالية الصناعية الأوروبية. وليلة الانقلاب الصناعي ، فلجأت إلى المعاهدات السرية والمتلورات والمؤامرات الدبلوماسية. ولصالح امبراطوريته ولتدعيم نفوذه في أوروبا مدد نابليون الثالث يد المعونة إلى ثوار إيطاليا المطالبين بالتحريم من استعباد النمسا ، ثم كف يده عن مساعداتهم إلى النهاية حينما تعارضت معونته لهم والتمادي فيها مع مصالحه السياسية. أما ما كان يدور فيما وراء الرين فيتلخص في أنه في سبيل تحقيق وحدة ألمانيا وإغماض الطرف عن سياسة حدود فرنسا عدوتها التقليدية وإعلان هذه الوحدة في قصر لويس الرابع عشر بفرنسا بل إحدى ضواحي باريس ، وهو الذي طالما وطأت أقدام جيوشه أراضي الإمارات الألمانية وهزمتها وأذلها ، نحت مملكة بروسيا نحو سياسة التقرب إلى إنجلترا لتأمين جانبها وكذا التقرب إلى كل من روسيا وامبراطور النمسا والمجر مؤقتا .

(٢) ظهر إلى جانب سياسة مجموعة الدول الأوروبية العظمى ، سياسة المصالح المشتركة . وهي وليدة اتساع نطاق العلاقات الدولية ونشاط المعاملات السياسية ، وهناك عوامل عدة لها أثرها في النشاط الدولي وفي سياسة المصالح المشتركة ، أهمها قيام دول مستقلة عدة في أوروبا لها شخصياتها السياسية ، وتعتمد سلطانها من قوتها العسكرية كالأمبراطورية الألمانية ومملكة إيطاليا . يضاف إلى ذلك زيادة الرخاء ، ونمو الثروات في أوروبا نتيجة نهضتها الصناعية ، وتكدس الأموال فيها ، ولا مفر إذا أريد لها استمرار النمو من توظيفها فيما وراء البحار ، ولا تنسى أيضاً كثافة سكانها الذين يطالبون المزمع الرخاء عن طريق الأجرة ، وتطور النظام العسكرية وفنون

الحرب ، وتعدد وسائل النقل والمواصلات وسرعتها . فأدت الأوضاع الجديدة إلى زيادة الجشع السياسى فى القارة ، وإلى تنافسها تنافسا لا نظير له فى تاريخ الامبراطوريات القديمة أو الممالك الأوروبية فى عهد حكم الملكية المطلقة . وكان طبيعيا أن تصطدم مصالحها ، فكل تريد أن تبرز قصب السبق فى ميدان الاستعمار ، وأن تسيطر على موارد المادة الأولية الرخيصة والأيدى العاملة الزهيدة الأجر فى الشرق ، وأن تحصل على نصيب الأسد هناك . وبدأت الدول الغربية الكبرى التى سبقت غيرها فى ميدان الاستعمار تبذل قصارى جهدها فى حدود الأمر الواقع وضرورة المحافظة على السلام ، لمنع منافساتها من مطالبتها بحصتها فى آسيا وإفريقيا . ولم يرض بعضها تقسيم القارة المظلمة فى مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ ، فاتبعت سياسة المصالح المشتركة ، وأخذت تكون الجبهات المضادة للدفاع عن أملاكها ، أو محاولة انتزاع شئ من ممتلكات منافساتها ، أو لاصطياد فرائسها ، أو الحصول على امتيازات اقتصادية فى البلقان وشمال أفريقيا ووسطها وإيران وسواحل الصين وقلبها . وملئت المعاهدات الدولية بينود ظاهرها برى معسول كالمحافظة على استقلال الدولة عليه ، أو احترام سيادة سلطنة مراکش أو الصين ، وباطنها هو تخمين الفرص المناسبة للانقضاض على الدولة المستضعفة موضع التعاقد ، والفتك بشعوبها لا لذنب جنوه إلا ثقتهم فى السادة الضيوف وتمسكهم بحريتهم . وكان إلى جانب البنود العلنية أخرى سرية هى محالفات عسكرية ، إما لتنفيذ الأغراض الاستعمارية ، وإما للاستئثار بميدان الاستعمار ، ووضع حد لنشاط المتنافسين .

(٣) وكان من نتائج هذا الجو القائم المشغل بالغيوم المشبع بكهرباء العواصف المنذر بأفدح الأخطار أن وقعت مصادمات كادت تتحول إلى حرب عامة ، وتكونت كتل أخذت كل منها تسعى إلى تطويق الأخرى منافستها ، وتعددت البنود السرية فى المعاهدات ، تعمل كل دولة بمقتضاها على الاستعداد للطوارئ والحرب حتى لا تؤخذ على غرة ، وقام كل فريق

بالدعاية لمصالحه ومصالح حلفائه وفق طابعهم وثقافتهم . فكانت انجلترا وفرنسا وروسيا من ناحية تضرب على نغمة الديمقراطية وضمان حريات الجماعات وذلك احتفاظاً بالأمر الواقع والحالة القائمة والدفاع عن مصالحها المشتركة ظاهراً ، ولكن في الواقع للوقوف في وجهه التوسع الألماني والحيلولة دون تحقيق الأطماع الجرمانية لآسيا فيما وراء البحار وإجابة غليوم الثاني ، أو ، فرنسوا جوزيف ، إلى ما يتحرقان إليه . وكثيراً ما كانت سياسة المصالح المشتركة واغتنام الفرص تظهر واضحة في أزمات البلقان وسباق الاستعمار في إفريقيا وآسيا ، فكانت انجلترا التي تخشى بأس التوسع البحري الألماني وتغلغل النمسا في البلقان تميل إلى جانب السياسة الجرمانية إذا رأت من روسيا طمعاً مبالغاً فيه في تحقيق أحلامها في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط ، وتحقيق الوحدة الصقلية . أما فريق إمبراطوريات الوسط ، وعلى رأسه غليوم الثاني ، فكانت سياسته أشد عنفاً ، وأكثر صلفاً . وكلما نشط السباق في سبيل التسلح وتكدست أسلحة ألمانيا استعداداً للحرب ، وزاد عدد سفنها الحربية التي تبنيها ، ارتفع صوت الإمبراطور على منافسيه ، وزاد تكبره وتهديده وتبهرجه . وأبرز ما كان في الأمر وسط الغموض الذي أحاط بمبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتحقيق مبادئ السلامة ونزع السلاح وضرورة اتخاذ القانون الدولي والتحكيم قاعدة لفض المنازعات وتسوية المشكلات بين الدول تلافياً للحروب الحديثة الفاتكة المدمرة ، هو قصر مبادئ سيادة الشعوب واستقلالها على البلدان الغريبة ، واستباحة أموال وحریات ونفوس ودماء الشعوب الشرقية ، وإعمال السيف في رقاب سكان إفريقيا وآسيا باسم المدنية الغربية ونشر فضائل أوروبا وعلومها وفنونها هناك في الظاهر ، ولكن حقيقة الأمر كما هو معروف ، هو الاستيلاء على الموارد العريضة للمادة الأولية اللازمة للصناعات الأوروبية ، وتسخير أبناء الشرق في استخراج هذه المادة بأزهد الأجور . وبينما نما التفكير الدولي نمواً كبيراً ، نتيجة لنمو الثقافة ونشاط التعاون بين

الأمم ، تبعاً لاتساع وسائل النقل ، وتبادل الرأي وتعددت آراء الكتاب والمفكرين ، كلها تضرب على نغمة وجوب وضع حد لسباق التسلح؛ وإشادة بتحكيم دولى جبرى ، ووضع أسس لسلام عالمى ، وأنه كان لا مفر من الاتجاه إلى السلاح . فلا أقل من قيام قواعد إنسانية لتخفيف ويلات وآلام الحرب ، كان سياسة الدول ماضين ومتعادين فى سياسة «السلام المسلح» و «اقتناص الفرص» و «المصالح المشتركة» ، مع التيقظ التام للطوارئ «خشية الحرب المتوقعة فى أية لحظة حتى لا تؤخذ بلدانهم على غرة» .

المبحث الثالث

أنمايت أوربا المعاصرة

أهم مراجع البحث الثالث

- « مصير الرأسمالية » لـ لويس مارليو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٨
- « Le Sort du Capitalisme » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1938.
- « الدكتاتورية أو الحرية » لـ لويس مارليو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٠
- « Dictature ou Liberté » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1940.
- « ثورة الأمس واليوم والغد » لـ لويس مارليو ، جزء واحد ، نيويورك سنة ١٩٤٣
- « La Révolution d'Hier, d'Aujourd'hui et de Demain » par Louis Marlio, 1 vol Paris 1943.
- « بناء أوروبا الحديثة » لـ كونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣١
- « Les Bâisseurs de l'Europe » par Conte Sforza, 1 vol Paris 1931
- « تحليل لأوروبا » لـ كونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٧
- « Synthèse de l'Europe » par Conte Sforza, 1 vol, Paris 1937.
- « الدكتاتوريون والدكتاتوريات » لـ كونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١
- « Dictateurs et Dictatures » par Conte Sforza, 1 vol Paris 1931.
- « الدكتاتوريون » لـ بنفيل ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٥
- « Les Dictateurs » par Jacques Bainville, 1 vol, Paris 1935.
- « انحلال أوروبا » لـ فرانيسكو نيتي ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٨
- « La Désagrégation de l'Europe » par Francesco Nitti, 1 vol, Paris 1938.
- « أزمة أوروبا » لـ أندريه سيغفريد ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٧
- « La Crise de l'Europe » par André Siegfried, 1 vol, Paris 1937.
- « السبيل القومى للاقتصاد السياسى » لـ فردريك ليست وترجمة ريشلر ، جزء واحد ، باريس سنة ١٨٥٧
- « Système National d'Economie Politique » par Frédéric List, traduction de H. Richelot, 1 vol, Paris 1857.
- « تطور الفكر الأوروبى » لـ دومونت فيلدن ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٧
- « L' Evolution de l'Esprit Européen » par L. Dumont - Wilden, 1 vol, Paris 1937.
- « الكماح فى سبيل المدنية وفلسفة السلام » لـ موريس بلونديل ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩
- « Lutte pour la Civilisation et Philosophie de la Paix » par Maurice Blondel, 1 vol, Paris 1939.
- « الروح الفرنسية » لـ بول جولتييه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩
- « L' Ame Française » par Paul Gaultier, 1 vol, Paris 1936.

«عشرول سنة من الاخطاء السياسية» لرينو دي جوفنيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧
 « Vingt Années d'Erreurs Politiques » par Renaud de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947.

« هذه أوروبا » لبرتراند دي جوفنيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧
 « Quelle Europe » par Bertrand de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947
 « النتائج الاقتصادية للحرب سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٦ » لجان شاردونيه ، جزء واحد
 باريس ١٩٤٧

« Les Conséquences Économiques de la Guerre 1939—1940 » par Jean Chardonnet, 1 vol, Paris 1946.

« الأزمة وعلاجها » لبرنارد لافرن ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
 « La Crise et Ses Remèdes » par Bernard Laverigne, 1 vol, Paris 1938.

« خفايا التطورات الاقتصادية » للويس روجيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
 « Les Mystiques Economiques » par Louis Rougier, 1 vol, Paris 1938

« عالم ما بين الحربين » هامدن جاكسون ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧
 « The Bethween-War World » by I. Hampden Jackson, 1 vol, London 1947.

« تسليق على ثورة عصرنا الماض » هارولد لاسكي ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤
 « Reflexions on the Revolution of our Time » by Harold J. laski, 1 vol, London 1944.

« أسباب الحرب » لسير وولتر ستيرن ، وسير آرثر تومسن ، وجونستون ، وألفرد زميرن ، وويكهام ستيد وغيرهم من كبار كتاب السياسة والاقتصاد، جزء واحد، لندن ١٩٣٢
 « The Causes of War » by Sir Arthur Salter, Sir I. Arthur Thomson, G. A. Jobuston, Alfred Zimmern, Wickham Steed and others. 1 vol, london 1932.

« سنوات أزمات » لكينيث انجرام ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦
 « Years of Crisis » by Kenneth Ingram, 1 vol, London, 1946
 « تطور أوروبا الاقتصادية » لكليف ديباي ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٢
 « Economic l evlopment in Enrope » by Clive Day, 1 vol, New York 1942.

« نظرات إلى تاريخ العالم » لنهرو ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥
 « Glimpses of World History » by J. Nehru, 1 vol, london 1945
 « تاريخ للدينه العالمية » لسوين ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧
 « A History of World Civilisation » by I. E. Swain, 1 vol, london 1947.

المبحث الثالث

« أزمات أوروبا المعاصرة »

انقضاء عصر - الحرب العالمية الأولى - أزمات ما بعد الحرب العالمية الأولى
- الأزمة السياسية - الأزمة الاقتصادية - الأزمة الاجتماعية - أزمة القيم -
صراع الديمقراطية والديكتاتورية - نهضة رنغليس

إن غالبية ساسة أوروبا المعاصرة وقادة حكوماتها وزعماء أحزابها الذين يتوفرون على معالجة مشكلاتها العويصة وضمنهم أدياء السلام يتعمدون ألا يجابهوا معضلات الأمور ، وألا يدخلوا البيوت من أبوابها ، وبذا ينحرفون عن جادة الحق والصواب ويعوقون انقشاع سحب الأزمات ، فتزايد هذه وتضخم يوما بعد يوم ، ويستعصى علاجها ويظهر شبح الحرب ويصبح السيف هو الحكم الفاصل في الأمر .

كان متوسط الحال من « البورجوازية » حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ينعمون بحياة دعة ورخاء وتعاون ثقافي مغتبطين بعيشهم راضين ، فامتلات قلوبهم ثقة بالحياة ، وطفحت النفوس مرحا وسرورا كما تجلى ذلك في موسيقى ذلك العهد الوداعة من « فالس » و « بولكا » وفي مسرحيات الأوبرا كوميك ، وأغانى المشارب والمقاهى وبذخ الصالونات وحفلات الاستقبال ، وكانت باريس وفينا ولندن وبطرسبرج وبرلين وروما وغيرها من عواصم أوروبا مدن العلم والنور وطنا لكل أوروبي يحطرحاله فيه دون تمييز أو تفضيل ، وقهر الإنسان الطبيعية واستغل الاستكشافات العلمية فظهرت مثلا الكهرباء تسخر في قضاء مصالحه ، وعم استخدام اللاسلكى ، وانتشرت تجارب باستير Pasteur ولومير Lumiere وأديسون Edison ونظريات وأراء هنرى بوانكاريه Henri Poincaré و اينشتين Einstein وبرجسون Bergson وجنبا كثير من العلماء حذوهم وخطات أوروبا خطوات لا مثيل

لها من قبل في تاريخ التقدم العلى والفنى . وسار قادة الدول والحكومات كما سبق أن بينا بسفنهم في يم الأطماع السياسية الخضم العجاج يتلافون لارتظامها بما أوتوه من مهارة محافظين بذلك على « التوازن السياسى » ، ونظام « المصالح المشتركة » ، وسلطان « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ، ولم تعد المشكلات فى قعقتها وضجيجها قاعة الاجتماعات ومناقشات المندوبين وآذان الأعضاء المؤتمرين وتدوينها فى محاضر المعاهدات والمواثيق . ولم يعهد العالم ظلما دامسا مدلهما وجوا ثقيلًا خانقا مثل الذى نعيش فيه منذ الحرب العالمية الأولى ، ولم تستحكم حلقات الأزمات ويستفحل شأنها وتتحول إلى كوارث ولجج عميقة من الدماء كما نشاهد فى أوروبا وغيرها اليوم . نعم لقد كانت هناك مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية لاحصر لها ، ولكنها لم تكن من النوع العصى الذى يؤدى إلى اليأس والثورة . بل إذا شئنا القول الصحيح لم تكن قد ظهرت بعد أعراض النسلط كاملة ، وأمراض الاستعمار الدفينة المختلفة ، تنبىء عن نهاية حياة الدعة ، ونهاية تسلط أوروبا ، وتمرغها على فراش الشرق الوثير ، وتسربلها باستبرقه وديباجه . وإن الشعوب المشخنة بالجراح وقد سقطت إعياء من ضربات الغرب القاسية قد استفاقت وذهبت عنها دهشتها وزال دوارها وأخذت تلعق جروحها وهى تتحفز للوثوب والاختذ بالثأر . والفرص ذهبية فالغرب اليوم صريع سياسة التنازع على التسلط والاستئثار بالثراء ، بل وكل ما ينفع ويوفر على المرء متاعبه من وسائل الراحة والرفاهة وقد تمادى فى خرقه متشفيًا من خصمه وأشعل فى دياره النار ، ودك مدنه العامرة ، واستحالت حضارته الزهراء إلى خرائب وقبور . وهكذا يقاب الدهر لمجموعة الدول العظمى ظهر المجنى ، ونحيا لنرقب تحولها تاريخا خطيرا ، ولم لا والزمان كما هو معروف قلب حول ، ولكن رواية اليوم فى كثرة جرادتها ومفاجأتها وغنفا قل أن يجود بها عصر من العصور .

وأجريت التتليفات أكبر من هذا العصر فى سنة ١٩١١ من القارة متجهة

نحو الدنيا الجديدة ، محملة برجال المال والثروات ، وكانت مفخرة الصناعة البحرية والابتداع والتجديد وأعجوبة ذلك الزمان ، نظراً لكبرها ودقة صنعها وسرعتها فهي صورة ناطقة للتقدم إذ ذاك . ولكنها ارتطمت قبيل وصولها بجبال الجليد الجبارة ، نظراً لإهمال ربانها الذي لم يأبه بخطورة هذه الجبال ، ولم يخفف من سرعتها ويقودها بحيلة وحذر ، وسرعان ما ابتلعها البحر وذهبت بمن فيها . وكأنها كانت تدير الشر وفاقوس الخطر ، وكأن استغاثاتها التي بعث بها من صارياتها الشمخاء ودوت في أرجاء المعمورة ، هي استغاثات الانسانية من خطر مدنية المادية والسرعة وتهور القادة ورجال السياسة وجشعهم ، ولم تمض سنوات معدودات حتى ارتطمت سفينة السياسة الأوروبية في صخرة صماء من الأطماع والتهالك على الاستعمار ، وغاص العالم في لجج عميقة من الدماء وانحدر في هوة سحيقة من الأزمات والمتاعب والآلام .

وطوى الدهر عهد ما قبل الحرب العالمية الأولى بطابعه وصورته الخاصة ، وما اشتهر به من مرح وتفاؤل ورغد طي السجل لا كتاب ، وانتهت حقبة من حقبات التاريخ والتنافس لن تعود بنفس الوضع والوصف كما انتهت غيرها من العهود ، ولم يعد المرء ينعم براحة البال واطمئنان النفس والتفاؤل والإيمان بالمستقبل كما كان .

وكانت التجارة الدولية ، وهي مرآة النشاط السياسي الدولي وحسن التفاهم بين الدول شأنها شأن حياة الجيل ، سهلة واسعة شديدة الرواج ، فشكاد تكون السلع حرة في خروجها ودخولها ، والتبادل سهلاً بين الأمم إذا قورنت الحالة بما نحن عليه الآن ، فلا عوائق جمركية مرتفعة تشلها ، ولا قيود عملة تحرم خروج رؤوس الأموال وتقضي عليها . ولم تعرف إنجلترا وغيرها من الأمم حتى حيناً أخذت بسياسة الحماية الجمركية في أواخر القرن الماضي تباعاً لدعاية جوزيف شمبرلين Joseph Chamberlain تعريفة تحريرية مثل التي تزح تحت أعبائها اليوم . وكان الذهب يخرج ويعود تباعاً

لقوانين الحاجات الاقتصادية والعرض والطلب . وكان بحث الازمات على أساس أنها دورية تأتي كل نحو خمس عشرة سنة ثم لا تلبث أن تنقشع دون أن تترك كلوما عميقة دامية . يتعذر التآمها . وكان الناس يقبلون في اطمئنان على الادخار والاكتتاب في شتى المشروعات الاقتصادية التي وضع أنصار سان سيمون St. Simone وتلاميذه حجرها الأساسي بفضل إقدامهم وجراتهم وكان الأفراد يجوبون البلدان والقطار من أدناها إلى أقصاها دون قيود أو جوازات سفر وشهادات تحقيق شخصية رسمية . ثم اكفهر الجو وهبت عاصفة هوجاء دمرت عمد النظم القائمة ، هي الحرب الاستعمارية العالمية الأولى التي اختلف في تقدير استمرارها الساسة والمسؤولون ولم يعهدوا مثلها من قبل ، فمنهم من قدر نهايتها ببضعة أشهر ، ومنهم من زعم أنها ستدوم سنة على الأكثر ، وظلت نيرانها مستعرة أكثر من أربع سنوات التهمت فيها عروش الملوك والقيصرة وقوضت دعائم النظم الاجتماعية والاقتصادية التي ظن كثيرون أنها راسخة كالطود ، وذهبت وقوداً في أتونها المتأجج أنفاس قوية وثروات طائلة لا يزال العالم يقاسى شرورها حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهي أبشع من الأولى في ويلاتها . وينى أحد كبار الساسة والاقتصاديين الذين قادوا مصير إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى حتى مجيء الفاشيست إلى الحكم وهو «فرانشيسكو نيتي» Franchisco Nitti وجود عالمنا الحالي وتنافره فيقول ما خلاصته « كان هناك تعاون أوروبي ثقافي واقتصادي قوتى في عهد لم تلك قد بلغت المواصلات فيه سرعتها الحالية مع تعددها بينما الحالة الآن بعكس ذلك فرغم سرعة المواصلات العائقة بلغ التنافر والتدابير أقصاه ، (١) .

(١) انظر « انحلال أوروبا » لفرانشيسكو نيتي ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ ،

صفحتي ١٤ ، ١٥ -

كان سبب الحرب العالمية الأولى المباشر كما هو معروف الانذار النهائي الشديد للهجة الذي وجهته النمسا لصربيا ، والذي يتناقض مع كرامة السامية كدولة مستقلة على أثر قتل ولي عهد الامبراطورية العجوز ، التي بدأت تنخر عظامها السوس ، « الارشيدوق فرديناند ، Ferdinand في سراجيفو بيد ثوري سلافي ، واتهام صربيا بالعمل على إثارة القلاقل والقتل في البوسنة والمهرسك التابعة لامبراطورية المهبسبورج . غير أن لهذه الحرب التي مالبثت أن أصبحت عامة ، واتسع خرقها على الراق أسباباً أعمق . فرغم مظاهر الهدوء التي كانت تسود أوروبا فيما خلا ضجيج إمبراطور ألمانيا ظل الرجل يغلي دون أن يقذف بالغطاء مدة طويلة ، وبرزت في أفق السياسة الأوروبية أخطار التنافس في ميدان الاستعمار والسيطرة والتسلط التي أخذت طابعاً جديداً يتفق والعصر الصناعي الآلي الجديد والإثراء السريع العريض من هذه السيل . وزاد في خطورة التنافس يقظة القوميات ، واعتزاز كل منها بنفسها إلى حد التعصب والحرب ، وتسخيرها لا في الدفاع عن كيانها فهذا له مبرره ، بل في الاتساع على حساب منافساتها .

ف هناك روسيا لا تستيقظ من رقادها فحسب بل تتجه بكل قواها وجهودها وقد صارت دولة أوروبية عظمى يحسب لها ألف حساب نحو القارة الوثابة المحدودة الأراضي الضيقة المساحة بعد أن فشلت في حروبها في آسيا وهزمتها اليابان هزيمة شنعاء . وباسم حمايتها للعناصر السلافية في البلقان ودفاعها من حقوق أبناء جلدتها قامت بدعاية واسعة النطاق للجامعة السلافية وتمادت في التدخل في شؤون البلقان رغبة منها طبعاً في التوسع وزيادة النفوذ في أوروبا الشرقية والحلول محل تركيا في مملكة بيزنطة ، ولا يخفى ما وراء هذا من القضاء على التوازن السياسي وتهديد إمبراطورية النمسا والمجر . وقد شجع روسيا في المضي في سياستها تحالفها مع فرنسا ومساعدة الأخيرة لها بالمال لاستثمار ثروتها الغزيرة البكر وإحياء مختلف الصناعات هناك وإنشاء نواة لصناعات النسلح الحديثة . ولا شك أن تحول روسيا التي يستكنها أكثر

من ١٢٠ مليون نسمة في ذلك الوقت ، تلك البلاد الشاسعة لأرجاء الوفيرة
الموارد إلى قطر صناعي يرفع مستواها إلى مستوى الشعوب الغربية الاستعمارية
القوية ويجعلها خطراً دائماً يهدد سائر الأمم الغربية العريقة ، وقد استطاعت
بفضل صناعاتها أن تعطل بالآباء الاقتصادية للحروب الحديثة ولكن
دول الغرب كانت تفضل أن تساعد بالمال والسلاح وتنمي صناعاتها ، حتى
إذا كان في هذه المساعدة تهديد مستقبل لها على أن تتركها فريسة الثورات
الاشتراكية والشيوعية التي كادت تودي بالنظام القيصري والأسمالية هناك
في سنة ١٩٠٥

وهناك الإمارات الألمانية بذلت النفس والنفس بزعامة بروسياء العسكرية
في سبيل تحقيق الجامعة الجرمانية ، فبعد القضاء على الحواجز الجمركية بينها
باتحاد « الزولفرين » Zollverein ثم جمع كلمتها والمناداة بالوحدة السياسية
الألمانية في فرساي سنة ١٨٧١ ، عملت على تحقيق النظريات الجرمانية الاقتصادية
الاستعمارية التي طالما تغنى بها « فردريك ليست » Frederik List منشئ
الوحدة الاقتصادية الألمانية وقد طالب « ليست » برفع مستوى الشعب
الألماني إلى أرقى مصاف الشعوب عن طريق الصناعة والتجارة الخارجية
ياحياء الصناعات المحلية وتقوية دعائمها بواسطة السياج الجمركي ، ثم بغزو
الأسواق الخارجية ، وقد بلغت الصناعات القومية أشدها وبسطت ألمانيا
نفوذها في الخارج بواسطة هذه الصناعات التي تحوز طبعاً قصب السبق على
غيرها تبعاً لجودتها ورخصها ، وكذلك ياغراق بلدان الشرق والعالم الجديد
وسواها بالأموال الألمانية التي تسخر في سبيل استغلال الثروات الخام
والاستثمار لصالح ألمانيا . كما رأى أن سد حاجة البلاد الصناعية وبسط نفوذها
ونشاط تجارتها الخارجية عن طريق تصدير المصنوعات الفائضة نظير الحصول
على المواد الأولية من الشرق الذي يجب أن يظل في نظره مزرعة خصبة
للأمم الغربية الصناعية - إن كافة هذه العوامل كفيلة بإثراء الشعب
والحكومة وتقوية روح البلاد الاستعمارية والعسكرية وتسليحها وجعلها

على الحروب ونفقاتها التي تنوء بها الأمم الزراعية المحضنة (١). وأدت هذه السياسة وما تفرع عنها من السياسة البحرية التي أغرم بها غليوم الثاني وعلق عليها آمالا كباراً وأحلاما بعيدة وأراد بواسطتها أن يسيطر على أوروبا وأن يصبح دكتاتورها الحاكم بأمره فيها دون منازع - أدت هذه السياسة إلى تلبد سحب سوء التفاهم في الجو - واتضحت سياسته هذه بلا أدنى شك بعد مدة امرتيه في طنجه واجادير مما أدى إلى إزعاج إنجلترا بنوع خاص، وقد خشيت حكومة لندن أن تؤدي زيادة نفوذ ألمانيا البحرية، وتقوية أسطولها وإنشاؤها المحطات البحرية في مختلف أنحاء مستعمراتها باسم تموين سفنها بالفحم ولسكنها في الحقيقة تخفي أغراضا حرية فهي لتهديد أسطول بريطانيا العظمى إلى فقدانها سيادتها على البحار، وفزعت من مغبة ما يترتب على ذلك من قطع شرايين مواصلات الجزر مع سائر أنحاء الإمبراطورية مما يؤدي إلى تجويعها بحرمانها من الغذاء اللازم لشعب وفير العدد يعيش في مساحة ضيقة تحيط بها المياه من كل جانب ويشغل أهلها بالصناعات ولا تسكني الزراعة لسد حاجاتهم.

وقد وصلنا إنجلترا وفرنسا حبل مودتهما بعد فصره باتفاق سنة ١٩٠٤ واتفقتا على اقتسام النفوز في حوض البحر الأبيض المتوسط حلقة الاتصال بين الشرق والغرب ومهد المدنات القديمة والأديان وميدان نشاط تجارة العالم القديم منذ العصور السحيقة، كما تغلغلنا في إفريقيا في شراعه ونهم وقد اتجه كل منهما إلى ضالته. ولم يبق للدول العظمى الجديدة مثل ألمانيا وإيطاليا من الفرائس ما يسد جشعهما مما أثار حفاظهما وزاد في التوتر. وهكذا انتهى نزاع دولتي الغرب الطويل وقد أضمرت في الماضي كل دولة

(١) أنظر (السبيل القومي للاقتصاد السياسي) لفردريك ليست، جزء واحد، باريس ١٨٥٧ ترجمة هنري ريشلو، من صفحة ٨٨ إلى ١١١

« *Système National d' Economie Politique* » par Frédéric List
1 vol, Paris 1857 — Traduit de l' allemand par Henri Richelot.

للأخرى العداوة واثبغضاء لا سيما طوال القرن التاسع عشر . فقد سبق أن عضدت فرنسا الملكية وهي على شاقا الثورة حركة استقلال الولايات المتحدة وذهبت مساعدها إلى مدحا بالمال والعتاد والرجال، وكان لا فائت، La Fayette في طليعة المجاهدين لتحرير شعب أمريكا الشمالية من نير التاج الإنجليزي ، وكذا طرد الإنجليز الفرنسيين من كندا ومن الهند شيئا فشيئا وكانا على وشك الحرب في آخر القرن وقد اصطدمت طلائع كئائيهما الاستعمارية على حدود السودان المصري في « فاشودة » وهي تسابق الريح وراء الغنم السهل في أراض أطلق عليها الأوروب المتعدين تبريرا لأعماله الوحشية واعتدائه على الوطنيين سكان البلاد ، الأرض المباحة . .

وهكذا أدت الظاهرتان القائمتان على الطمع في السيطرة على السياسة الأوروبية وعلى التوسع الاستعماري خارج القارة إلى اندلاع نيران حرب عامة ضروس . ولم يك بعض الساسة بشديدي الرغبة فيها كما أن الميالين إلى الحرب لم يقدرُوا عواقبها الوخيمة ، ولا يمكن بحال تحديد المسئوليات تحديدا دقيقا . وحقا تشدد إمبراطور النمسا والمجر بإيعاز إمبراطور ألمانيا في طلباته من صربيا في إنذاره النهائي الذي وجه إليها في ٢٣ يولية سنة ١٩١٤ ، وحقا برزت العقلية الجرمانية في صورة بشعة بعد التعبئة وإعلان الحرب باعتدائها على حياد البلجيك واللوكسمبورج ، وهذا الحياد سبق أن ضمن بموجب اتفاقات ، وقد نعت مستشار الإمبراطور معاهدة ضمان الحياد « بقصاصه ورق لا قيمة لها ، un chiffon de papier محاولا بذلك تضيق دائرة الحرب وإقناع انجلترا بالبقاء بعيدا عن النزاع . ولكن لم تقتصر روح الشر على إمبراطوريات الوسط فقد نال خصوم السلام من أعز رجاله بقتلهم قبيل الحرب « جان جوريس ، Jean Jaurés الزعيم الاشتراكي الفرنسي الكبير وهو يتناول وجبته في أحد المطاعم الباريسية ، كما أن « بوانكاريه ، Poincaré رئيس الجمهورية الفرنسية بحجة خوفه من طغيان السياسة الجرمانية على التوازن السياسي والسلام الأوروبي واستعدادا

للمفاجآت التي قد تذهب إلى حد الحرب ذهب لزيارة قيصر روسيا بدعوة منه زيارة رسمية في الظاهر لتوطيد أواصر الصداقة والتحالف بين البلدين وفي الحقيقة لوضع الخطط العسكرية والسياسية السرية التي تقتضها مطامع البلدين ولكن أوروبا لم تعد دعاء السلام وسفراءه ، وقد حاولوا حسم النزاع قبل أن يستفحل ، غير أن تطور الحوادث سرعاً أدى إلى انحسار كبريات الدول التي يقوم على أكتافها التوازن السياسي إلى هوة الحرب السحيقة . وهذه الدول جذبت معها في النزاع سائر الدول الثانوية الواحدة تلو الأخرى ، وهكذا مالبت العالم أن أصبح مسرحاً لمجزرة بشرية عامة اشتركت فيها معظم أمم العالم المتمددين ، ولم تقتصر على أوروبا بل خاضت غمارها شعوب آسيا وأفريقيا ودول أمريكا المستقلة ، واشتدت أهوالها وكثرت خسائرها وخرائبها بما يتعذر مقارنته بما قبلها من الحروب . ولا يدهش المرء خطورة نتائجها ، كما يذكر مارليو في فاتحة مؤلفه بعنوان « مصير الرأسمالية ، la Sort du Capitalisme » وخاصة إذا علم إن جل الأمم المتمدنة كالتحت في سبيل بقائها وأن النشاط العالمي برمته بما في ذلك نشاط الأمم المحايدة علاوة على البلدان المتحاربة قد اتجه نحو غرض واحد وهو التدمير (١) .

وبلغ عدد الجيوش المسلحة لاعشرات الألوف كما رأينا في القرن التاسع عشر بل الملايين ، وبلغ عدد الصرعى نحو ٨ مليون علاوة على عجزه الحرب وجرحاها ، وبلغ العجز والمشوهون نحو ١٥ مليوناً والجرحى ٣٠ مليوناً ، وبلغت نفقاتها نحو ١٢٠ مليار جنيه استرليني ذهب أى ما يوازي ميزانية بريطانيا العظمى السنوية أكثر من ١٢٠ مرة وميزانية فرنسا أكثر من ٢٠٠ مرة . علاوة على حرمان العالم من نشاط وإنتاج ملايين البشر الذين انصرفوا

(١) انظر (مصير الرأسمالية) لـ لويس مارليو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ ص ٧ .

(la Sort du Capitalisme) par Louis Martio, 1 vol, Paris 1938.

بكل قواهم إلى الحرب وتضحية الذكاء والشباب والعلم على مذابح الوغى، وذهب ملايين الأبطال من المواد الأولية وقوداً لنيران القتال، فقد ما أطلق من قذائف في هجوم فردان وحدها سنة ١٩١٧ على جبهة طولها نحو ١٦ كيلومتراً مدة عشرة أيام بنحو ١٠٠,٠٠٠ طن من الصلب، وتحملت ميزانيات الدول المتحاربة بعد انتهاء الحرب أعباء ثقيلة نجمت عن المبالغة في النفقات أثناء القتال فضلاً عن المعاشات وإعانات أرامل وأيتام وعجزة الحرب ومشوهيها والمقاتلين القدماء Anciens Combattants، وقد ما تدفعه فرنسا وحدها سنوياً من معاشات الحرب العالمية الأولى عقب انتهائها بنحو ٧ مليارات فرنك أى أكثر من ٤٠ مليون جنيه ذهباً، فلا عجب والحالة هذه أن تخلف الحرب العالمية الأولى جروحاً بليغة تتطلب جهوداً جبارة وعزائماً صادقة لتضميدها.

ولقد تعددت ميادين القتال وامتدت من آسيا وتجانيفيا والكامرون وصحراء سيناء والخليج الفارسي إلى المانش وبحر الشمال، وكانت ملاحم ومعارك حامية في البر والجو وتبادل الفريقان النصر والهزيمة، فغزت الجيوش البروسية أراضي البلجيكي وفرنسا وتدفقت إلى الفلاندر والمارن وصارت على بعد أقل من أربعين كيلومتراً من باريس، وألقت القيادة الألمانية عصاً ترحالها في «سانليس» Senlis، وصمدت جيوش الحلفاء للعدو ودافعت عن العاصمة وكسرت عدة الهجوم، وكانت معارك المارن والفلاندر والسوم وفرمان الخالصة، وفشل الحلفاء وفي حملة غليوبولى وذهب وقودها مئات الآلاف من أبناء استراليا، كما عجزت أساطيلهم عن اقتحام الدردنيل، ووصلت قلوب الجيوش التركية الرديئة العدة والسلاح إلى قنل السويس وكانت تلج أبواب مصر التي فرضت عليها الحماية البريطانية قسراً دقاً عن الأمبراطورية أى الاستعمار في أبشع صورة وقد أظهرته حكومات الحلفاء في إهاب الخلل بدعايلتها في مختلف أنحاء المعمورة وبأنها تمثل العدالة والإنسانية وأنها تحارب القوة والحسبية لسكبج جماعهما وإحلال الحرية والسلام مكانهما،

وكانت جيوش «هندمورج» تكبل للجيش الروسية ضربات حاسمات في الجبهة الشرقية كانت أهمها موقعة «تانتبرج» Tanenbourg كما ظلت ميادين لومبارديا في إيطاليا محالاً للسكر والفر، وكان الفرار أمام قوات النمسا هو المألوف مما اضطر الحلفاء مراراً إلى إرسال نجدات على جناح السرعة لأنقاذ فلول الجيوش الإيطالية في هزائمها الساحقة التي يضرب بها. لمثل في تاريخ الحروب، وجالت جيوش أمبراطوريات الوسط وصالت في ميادين البلقان واقتحمت الفيالق البروسية حدود رومانيا التي انضمت إلى الحلفاء ووصلت إلى العاصمة وقد قصت على قواها العسكرية في بضعة أيام، وقصت الجيوش التركية على الحملة الأنكليزية في كوت العمارة بالعراق وأسرت قائدها الجنرال «توشند» بجنده وعتاده، وظلت الحرب سجلاً والمعارك بين المد والجزر بل طالما لاحت تبشير النصر لأمبراطوريات الوسط. غير أن فن الحرب وحده ومضى السلاح ووفرته وشدة البأس والعزيمة لا تكفي في الحروب الحديثة، فظهرت في قلب هذه الأمبراطوريات لاسيما في ألمانيا أزمات حرمان قاسية وجوع قارص نتيجة سني الحرب الطويلة العجاف واشتداد الحصار عليها وعدم كفاية مواردها وأقواتها، ولم يخفف من حدة الأزمة خروج روسيا من القتال بشوب الثورة الشيوعية فيها وقلب النظام القيصرى والقضاء على الرأسمالية هناك وصلحها المنفرد مع ألمانيا بمعاهدت برست لوتفسك Brest — Litovsk في مارس سنة ١٩١٨، فوقعها الجغرافى وهجرها عن كسر شوكة أساطيل الحلفاء في البحار جعلها في معزل عن العالم وشلا تجارتها الخارجية. ثم جاءت حرب الغواصات القاسية التي شنتها ألمانيا بلا هوادة ضد العالم الخارجى من محارب ومحايد ضغثاً على إباله، فكانت الغواصات في حملاتها الجنونية تغرق السفن بلا حساب ولا نظر للعواقب، وكان الحلفاء في هجرهم الحربى ويأسهم قد اتجهوا إلى الدعاية القوية ضد إمبراطوريات الوسط وزاد عويلهم وعلا صياحهم لاسيما بالعالم الجديد والولايات المتحدة على الأخص حيث الموارد الواسعة والصناعات الوفيرة

التي يمكن إذا ألفت بقواها في صف الحلفاء وغذت حملاتهم أن ترجع كفتهم في الحرب . وتبيأت الأفكار في الولايات المتحدة لنصرة الحلفاء في وقت أغرقت فيه الغواصات الألمانية سفنا عدة للولايات المتحدة كانت أهمها لوزيتانيا Lousitania ، فأثار هذا العمل الشعور هناك وسهل على الرئيس ولسن أن يزج بجمهوريته الديمقراطية في الحرب الاستعمارية المتوحشة الأولى . وسارت جحافل الوفيرة العدد بعثادها وسلاحها إلى الموت سيراً ولكنها كانت القاضية على جهود إمبراطوريات الوسط والغاصلة في الحرب . وشغفت الجمهورية جهودها الحربية بمساعداتها المادية وفروضها للحلفاء ، وأخيراً أعلن الرئيس أستاذ العلوم السياسية سابقاً وقد يكون مخلصاً فيما أذاعه وهو السابح في سماء الخيال والمثل العليا شروطه الأربعة عشر للصلح ، وهي تفيض إنسانية وعدالة ومبادئ دولية قويمه ، أهمها تحرير شعوب أوروبا ، وحققها في تقرير مصيرها ، والقضاء على الروح العسكرية ، وتخفيض السلاح ، وعملانية المعاهدات والتحالفات وإنشاء نظام عالمي لفض المنازعات الدولية واستتباب السلام العام ، ونهاية السيادة على البحار بما في ذلك غلق البواغيز ، ووضع حد لجشع الاستعمار . فكانت كالسحر في إمبراطوريات الوسط ونزلت منها منزل الماء من النار فثبطت همة العدو وتصدع بنيان تكاتفه وتحالفه ، وقامت الثورات في مختلف أنحاء بلدانه وقد ضاق الشعب الجائع ذرعاً بحياة الحرمان ورأى مستقبل الحرب أضيق من سم الخياط ومستقبل السلم في ظل الإذعان لمبادئ ولسن سهلاً مضموناً ، فألقى سلاحه وقد خارت قواه بفعل الدعاية للبادئ الخلابه ، وقد كانت سرايا سرعان ما اختفى في صلح فرسايل وما أعقبه .

ولا كنى بناء السلام وواضى المعاهدات لم يعطوا من قوة الايمان بمبادئه .
ولسن والاخلاق لبناء عالم أفضل مافيه الكفاية ليساعد على حل المشكلات

(١٩١٨ - ١٩١٩)

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب ، والتي تتطلب تضافر القوى وإخلاص الساسة وتناسي الشعوب لأحقادها في سبيل البناء ، تلك المشكلات الخطيرة التي قلبت النظم والأوضاع العالمية التي عهدا العالم قرابة قرن رأسا على عقب وتركت الناس حيارى من هول الكوارث والأزمات ولا يزال العالم يئن منها حتى بعد قيام الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا ، وما قد ساقته مرة ثانية إلى حرب عامة أبشع من الأولى هي مجزرة الفناء والإفناء .

ويقول ألكونت « سفورزا » Sforza في هذا الصدد في مناسبات عدة بحق وهو السياسي المحنك الذي لم يستطع أن ينال منه موسوليني أو يسخره لاغرائه الشعبية الخاسرة كما لم يستطع أن يغريه أو ينكل به مامعناه وأنه بالحرب الماضية - أى الحرب العالمية الأولى - انقضت حقبة من حقبات التاريخ وبدأت قصة جديدة تتطلب رجالا جددًا ، يفهمون الروح العالمية الحديثة فضلا عن خبرتهم القديمة ، وهذا تعذر تحقيقه في رجال السياسة الذين اضطلموا بمهام الهدنة والصلح وكذلك بقيادة الأمم التي خرجت من الحرب مشحنة بالجراح. ^(١) ولاغرابة في ذلك ففريق منهم ظل على قدمه لا يقتنع بما وصل إليه العالم من تطور وتحول وبضرورة النشئ مع الأفكار الجديدة لما بعد الحرب ، وفريق آخر خيالي يسبح في مثله العليا وتفكيره الذي يخلق به في سماء ليست من طبيعة هذه الدنيا وقد نبذ القديم وتجاربه والتاريخ وأمثاله البارزة ، وأراد أن ينشئ عالما جديدا في كل ما يحتوى عليه غير آبه بما بناه الأقدمون وبما ورثه البشر على توالي العصور والأجيال ، فظل العالم يخبط في الأزمات المتعددة

(١) انظر (بناء أوروبا الحديثة) لكونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١

(les Batisseurs de l'Europe Moderne) par Conte Sforza, 1 vol, Paris 1931.

وانظر (تحليل لأوروبا) لكونت - سفورزا أيضا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ ، ص ٢٤٦
(Synthese de l'Europe) par Conte Sforza, 1 vol Paris, 1927.

دون أن يصل إلى شاطئ النجاة والخلاص ، وظلت المشكلات معلقة بين التأجيل والحلول المؤقتة وأنصاف الحلول ، ونشطت مدنية المادة والسرعة في جو من الاضطراب والقلق ، فكانت أداة هدم وتدمير بدل أن تصبح أداة بناء وتعمير :

وإن أزمات الحرب الاستعمارية الأولى ومخلفاتها ومشكلات المدنية الحديثة التي تهدد باندثارها ومتاعب الحضارة الأوروبية وضياح الثقة في فضائلها وما يتبع ذلك من عدم الاطمئنان إلى القانون العام والنظم التي تسود العلاقات الدولية ترجع إلى عوامل عدة نلخصها فيما يلي :

(١) الازمة السياسية : كانت أوروبا تعيش حتى الحرب العالمية الأولى في جو من التوازن السياسي أو الاستقرار النسبي تؤيدهما المحالفات بين كبريات الدول كما سبق أن شرحنا ، غير أن هذه الحرب أدت إلى فقدان هذا التوازن السياسي وكان أهم عامل في السلام . وأصبح عدد الدول المستقلة ذات السيادة الكاملة في أوروبا وهي أصغر القارات وأضيقت ذرعا بسكانها وأكثرها حركة وثورة لأقل الأسباب ثلاثين دولة وقد كان العدد قبل الحرب ثمان عشرة ، وأصبح عدد النظم الجمركية المختلفة خمسا وثلاثين بدلا من ست وعشرين ، ونظم العملة سبعا وعشرين بدلا من ثلاثة عشر قبل الحرب ، وإن هذه الزيادة المحسوسة أو إذا شئت العوائق التي قامت على حساب الملكيات المطلقة التي انهارت بعد الحرب وهي ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا وتركيا زعزعت التوازن في شرق أوروبا . حقيقة أن إيطاليا تخلصت من عدوها التقليدي وهو إمبراطورية النمسا والمجر ، غير أن انهيار هذه الإمبراطورية وتمزيق أوصالها وتطبيق حق تقرير المصير تطبقا أعوج على مختلف شعوبها - أدى إلى تحطيم دعائم السلام في البلقان وحوض الدانوب وفتح الطريق لأطباع النازية والفاشية في هذه البلدان التي تعذر عليها وهي

ضعيفة مفككة الأوصال أن تدافع عن مصالحها وكيانها وأن تسير في طريقها دون إقلاق راحتها من الدول القوية الطامعة فيها . كما أن أهم مبادئه ولسن وهو حق الشعوب المحكومة في تقرير مصيرها لم يراع دائما ، وقد أملت روح الكراهية والخوف من حرب أخرى أبشع معاهدات الصلح . فنشأت دول جديدة وفي مقدمتها البلدان التي كانت صرح إمبراطورية النمسا والمجر وهي تشكوسلوفاكيا ، وتكونت من عناصر غير منسجمة ومتجانسة ، والمجر والجمهورية النمساوية واقتطعت ترانسلفانيا وتعتبر جزءا من هيكل المجر القومي وضمت إلى رومانيا الجديدة التي أعيد بناؤها في صورة أكبر على حساب جاراتها . وبتت من دول أخرى أراض هي من صميم هيكلها القومي وضمت إلى أخرى مكافأة لها على انضمامها إلى صف الحلفاء وبإسم العمل على المحافظة على التوازن السياسي الدولي ، وما أبعد هذا التصرف عن هذا الادعاء ؟ وكان من أبرز الأمثلة على ذلك ضم مقاطعات مختلفة الألوان والعناصر إلى صربيا وتكوين دولة جديدة باسم يوجوسلافيا يسودها طبعاً العنصر الصربي ، أما سائر العناصر غير الصربية فكانت تتركه الخضوع للحكم الصربي وتعمل في سبيل الانفصال بمختلف الوسائل . وكتب الذل على الإمبراطورية العثمانية فزقت أوصالها وقضى على استقلالها رغم تعارض هذا مع تصريح الرئيس ولسن وشروطه الأربعة عشر ، مما دفع بها إلى امتشاق الحسام وتمزيق معاهدة « سيفر » ودفع الدول الغربية على احترام استقلالها بمعاهدة « لوزان » سنة ١٩٢٣ . وضاعف المشكلات فرض تعويضات على الدول المهزومة باهظة إلى حد الأرقام الخيالية عدلت مرارا دون العمل على حلها حلاً مجدياً . ولا يخفى صعوبة تنفيذ المغلوب المثقل بديون الحرب لشروط تعويضات لاتدع له مجالاً للعمل والإنتاج والنهوض بل وللحياة ، مما عرقل سياسة التعاون الأوروبي والعودة إلى حالة ما قبل الحرب . نعم لقد عدل سياسة الصلح عن اتباع فكرة الغرامة الحربية على المهزوم وأخذوا ببدعة جديدة زجوا بها في القانون الدولي هي التعويض عن خسائر الحرب والتخريب ليس إلا ، ولكن

وصلت الأرقام في ضخامتها إلى ما يفوق الغرامات التي عرفت في تاريخ الحروب
بمراحل، وحدد مؤتمر بولون Bolgne سنة ١٩٢٠ تعويضات الحرب المفروضة
على ألمانيا بمبلغ ٢٦٩ مليار مارك ذهب، خفض في مؤتمر باريس إلى ١٣٢
بليار مارك، غير أن ما قامت به ألمانيا من وفاء كان زهيدا جدا، وقد صادرت
الهدنة كميات لا حصر لها من مواد الصناعات الثقيلة والفحم والآلات والقاطرات
والسفن شلت حياتها الصناعية هو ضئيل غير محسوس بالنسبة لما فرض عليها.
ثم أخذ إفلاسها المالي في سنة ١٩٢٣ وكان لا مفر منه إلى تعديل نظام التعويضات.
بواسطة اتفاق « داووز » Daws سنة ١٩٢٤ ثم اتفاق « يانج » Young سنة
١٩٢٩، كما أدى توقف ألمانيا عن الدفع إلى احتلال فرنسا « للروهر » ثم
إلى جلائها عنه تحت ضغط السياسة الانجليزية مع منح تسهيلات الوفاء لعدوتها
القديمة، ومساعدتها على الانتعاش الاقتصادي والاشتراك في التعاون السياسي
الأوروبي. وقد تبادت فرنسا في التسليح وأصبحت جيوشها البرية أقوى جيوش
أوروبا مما يخيف إنجلترا ويعيد إلى ذهنها عصر نابليون بونابرت وفتوحاته.
ونشأت سياسة تعاون أوروبي جديد بعد الحرب الضروس يضع سنوات
بمعاهدة « لوكارنو » Locarno التي أبرمت في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بين
فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا، وكان لجهود بريان وسترسمان أثر كبير في
نجاحها، وهي أولى المعاهدات التي عقدت في سبيل السلام الجدي بين الحلفاء
القديما وعدوة الأئمس اللدود. وبموجبها يضمن المتعاقدون الحالة القائمة
فيما يختص بحدود الدول المتعاقدة ويتعهدون بثبيت دعائم السلام على هذا
الأساس، وقد أعقبها جلاء فرنسا وإنجلترا عن الرين، كما تعهدت ألمانيا
أن تطلع نهائيا عن تسليح شاطئ الرين. ومهد هذا لدخول ألمانيا عصبة
الأمم وقد كسب « سترسمان » Stress mann مستشار الريخ ثقة داعية السلام
الفرنسي وقطب الاتحاد الأوروبي « بريان » Briand. وفي ١٠ سبتمبر سنة
١٩٢٦ رد إلى ألمانيا اعتبارها باشتراكها مع سائر بناء السلم العالمي في جنيف
ومنحت فورا مقعدا دائما بمجلس العصبة أسوة بالدول العظمى الأخرى.

وأعقب جهود « لوكارنو » ، اتفاق « كيلوج بريان » Kellog-Briand بباريس في سنة ١٩٢٨ الذي بموجبه قررت الدول العظمى وغيرها من الأمم المتعدية نبد الحرب - بما في ذلك الولايات المتحدة التي سبق أن رفضت التصديق على معاهدة فرساي والاشتراك في عصبة الأمم وظلت مده بمعزل عن السياسة الأوروبية حلوها وصاها .

وربما لاح من اتفاق يونج ومعاهدة لوكارنو ودخول ألمانيا عصبة الأمم وإمضاء الدول المتعدية قاطبة اتفاق « كيلوج - بريان » ، وتعدد مؤتمرات بحث تخفيض السلاح بل وإمكان نزع أن أجنحة السلام قد رفرقت على أوروبا ، وأن هذه القارة ذات الدول المضطربة السياسة المتضاربة المطامع ستتم بهدوء البال والاستقرار مدة طويلة ، غير أن هذا السلام المؤقت وهذا التعاون المزيف هو الرماد يخنى جذوات النار أو السكون يسبق العاصفة ، وهذه الاتفاقات ما هي إلا حلول مؤقتة وأدوية مسكنة تؤجل الأزمات وتعلق البت في الأمور دون أن تفضيها ، فلم يعد إلى شرق أوروبا توازنه السياسي ، كما ظلت الأمم الصغيرة وفي مقدمتها جمهوريات بحر البلطيق هدفا لأطماع جاراتها القوية ، وتملصت عصبة الأمم من مسئوليات ضمان استقلالها ، فرفضت في بادئ الأمر طلبات انضمامها إلى العصبة نظراً لضعفها مع خطورة المسئوليات الناجمة عن انضمامها وهي في مهب رياح الأطماع السياسية ، ولم تتمكن فرنسا من المحافظة على السلام ببلدان البلقان رغم تشجيعها لها على عقد ما يسمى « بالاتفاق الصغير » la Petite-Entente بينها ، الذي يضمن الحالة الراهنة هناك وينشئ حزمة من التعاون بينها ، ورغم غمها بالقروض وخاصة رومانيا ويوجوسلافيا لإرضائهما أكثر من إنعاشهما . وتبدلت نظرات بلدان البلقان إلى فرنسا بنظرات الكراهية التي ينظرها المدين إلى دائته الطامع . واتجهت بكليتها إلى ناصحها الجند من الاقتصاديين النازيين والفاشيين . وكانت حتى هزيمة المحور في الحرب العالمية الثانية وتسليم ألمانيا بلا قيد ولا شرط منطقة نفوذ اقتصادي أقالى .

على ذلك إحصاءات التجارة الخارجية لهذه البلدان ، فنحو ٧٠ ٪ من تجارتها سواء فيما يختص بالصادرات أو بالواردات هي مع ألمانيا منذ أكثر من أربع سنوات قبل الحرب الأخيرة ، وكانت ألمانيا تصدر لها المصنوعات نظير استيراد محاصيلها الزراعية والمعدنية . وهكذا رأينا الاقتصاد يوجه سير العلاقات الدولية كعادته ويرسم الخطط السياسية للاستعمار ويحقق أغراض ألمانيا في سيرها نحو الشرق ويمزق اتفاقات التعاون بين الدول الكبرى ويعد العدة للحرب العالمية الثانية .

ولم يكف لتوطيد السلام في أوروبا تأسيس عصبة الأمم بمحالتها التعسة ونقصها الفاضح ، فقد أظهرت منذ إنشائها عجزها البين عن فض المنازعات الهامة عن طريق التحكيم بدلا من السلاح ، والعيب كان من نظامها وأساليبها ، إذ قامت دعائمها على أسس من الخيال على نسق تفكير الرئيس ولسن داعية السلام العالمي وصاحب الفكرة في إنشائها وبطل الشروط الأربعة عشر . فإن هذا الأمريكي العظيم الذي يدين شأن ملايين غيره من بني جلدته بالمذهب البروتستنتي والمبادئ البوريتانية puritanisme وهي تفرض في الإنسان الترفع عن الدنيا وزخرف الدنيا وسيره في طريق مستقيم لا عن رهبة ووجل بل احتراماً للدين وللغرد وحقوقه أنشأ جامعة الأمم على أسس شبيهة بالأسس الدينية ، ولما كان قد قطع أهم مراحل حياته العاملة بين المحارب والدقاتر والقراءة والتأليف وقضى شطرها اليانع بين جدران جامعة بريستون princeton وغيرها يلقى محاضراته في القانون الدستوري والعلوم السياسية ونظم الحكم فإنه لم يظن في البشر والحكومات الميل إلى الشر ولم ير وجوب إجبار الدول على احترام حقوق الغير والسلام عن طريق القوة . فنشأت العصبة دون قوة تنفيذية تحكم عليها لتطبيق قراراتها ، ودون سلاح تملكه لإرهاب العضو الذي يشق عصا الطاعة عليها ولا فرق بين صوت وآخر في اتخاذ القرارات ، مما جعل الدول الضعيفة التي لا يمكنها أن تساعد العصبة في القتال على احترام مبادئها في مستوى الدول القوية المرهوبة الجانب التي

تستطيع أن تتحمل المسئوليات الجسام الناجمة عن قرار تصدره العصبة ضد عضو أو غير عضو يعكر صفو السلام ويعتدى على حدود الغير واستقلاله . وأقصى ما تستطيعه العصبة وفق نصوصها هو تطبيق العقوبات الاقتصادية ومقاطعة الأعضاء لمن يخالف قراراتها ويصمم على اتباع القوة في فرض المنازعات مالياً وتجارياً . وهكذا أنبأنا الحوادث والمشاهدات أن معاهدة فرساي هي تهدئة مؤقتة للمنازعات انتظاراً لمنازعات أخرى أشد هولاً ، وتتالي الأرزاء وتكسو سهامها القارة الوثابة وسائر أنحاء العالم المتمددين ولا تدع متسعا في جسدها الجريح فتتكسر النصال على مثيلاتها ويرزح العالم تحت رحي صلح فرساي .

ولقد عجزت العصبة عن إيقاف اليابان في تغلبها الاستعماري في منشوريا وفي تدميرها لشنغهاي عروس الشرق الأقصى وتوغلها في الصين واعتداءاتها المستمرة على استقلال أكبر جمهوريات آسيا مساحة وسكاناً وأشدّها حاجة إلى النظام والحزم والسلام ، وعجزت كذلك في منع الحرب بين بارجواي وبوليفيا نتيجة التنازع على مساحة ضيقة من الأرض هي «الشاكو» Chako وهي لا تسمن ولا تغني ، وعجزت عن الوقوف في وجه مطامع إيطاليا الاستعمارية وأحلامها لإعادة مجد روما القديمة وانقضاضها على الحبشة والثانية عضو في العصبة ونهش جسدها والقضاء على امبراطورية أسديهودا وجعلها مزرعة إيطالية ، وفي منع التحام فرق المتطوعين للدول العظمى بحربون قوتهم وسلاحهم في ميادين الحرب الأهلية الأسبانية استعداداً للحرب العامة ، وفي منع تهديد إيطاليا الفاشية وهي تزهر بثمانية ملايين من المجندين على تمام الأهبة لغزو يوغوسلافيا وتحرشها بفرنسا وملكاتها في شمال أفريقيا ، وفي منع عودة ألمانيا إلى تسليح شواطئ الرين ووصول جيوشها وفرقها الميكانيكية ومدافعها إلى حدود فرنسا بمزقة بذلك ما قطعت على نفسها من احترام الوعود والمواثيق ، وفي منع ضم ألمانيا النسا وتحقيق الريخ النازي لا لاتحاده الجرماني مع Anchluss مع الجمهورية النمساوية الفقيرة المهيضة الجناح فحسب بل ابتلاعها

ابتلاء في غمضة عين ، وفي إيقاف غزو الريخ النازي أيضا لتشكوسلوفاكيا رغم تكرار وعود هتلر باحترام استقلال الجمهورية الناشئة بعد حصوله على ضالته منها بضم أرض السويد إلى الريخ وتحطيم حصون الجمهورية التي تحمي تخومها تجاه الروح العسكرية البروسية وقضائه على الروح المعنوية لوسط أوروبا باتفاق مونيخ في أواخر صيف سنة ١٩٣٨ ، وفي إيقاف غزو إيطاليا لآلبانيا وقضائها على استقلالها واتخاذها معبرا لولوج البلقان في يوم عيد الفصح سنة ١٩٣٩ ، وفي منع إنذار بولونيا وقد استأسدت وطمعت بدورها في الاتساع للليتوانيا Lithuanie واتزاعها دفلنا ، من جارتها الصغيرة عنوة وشكاياتها المتكررة لحلفاء الغرب في وجوب حصولها على مستعمرات فيما البحار ، وأخيرا في منع غزو ألمانيا لبولونيا لضم دانتزج والممر البولوني للريخ وإيصال أراضي بروسيا الشرقية بصميم الدولة الألمانية وكانت قد فصلت عنها ، معاهدة فرساي لإحياء للدولة البولونية التي اندثرت منذ قرنين ، والحيولة دون اشتعال نيران الحرب بين فرنسا وانجلترا من جهة وألمانيا من جهة أخرى دفاعا من الحليفين عن مبادئ العصبة وحقوق الشعوب الصغيرة والحريات التي ضربت بها ألمانيا حسب ادعائهما عرض الحائط ، وكذا الحيولة دون هجوم روسيا على فنلندا الصغيرة الباسلة لانتزاع أراضي منها عنوة هي من صلب تراثها القومي .

وكذلك عجزت الدول العظمى عن تحقيق أولى آماني دعاة السلام وعلى رأسهم أقطاب حزب العمال في إنجلترا والاشتراكيين في فرنسا ، وهي العمل على تخفيض التسليح وميزانيته توطئه لنزعه نهائيا . فقام دعاة السلام بعد مؤتمر لوكارنو يدعون بحزم وشدة إلى نزع السلاح ، وقدمت بريطانيا العظمى للجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح الذي عقد مرارا وتكرارا دون أن يصل إلى نتائج حاسمة من سنة ١٩٢٧ ، إلى سنة ١٩٣٣ خمس برامج مختلفة لتخفيض وتحديد التسليح . وبينما كانت ألمانيا تتسلح سرا وجهراً منذ استقرار الحالة

عندها وعودة النظام إلى ربوعها وانتخاب هندمبورج، رئيسا للريخ بعد موت دايرت، سنة ١٩٢٥ على رأى من لجنة الحلفاء الدولية لمراقبة تسليحها، وبينما كانت تنشئ معامل التجارب ومصانع الأسلحة في الخارج بالدمارك وهو لاند والسويد واسبانيا وسويسرا وتركيا وروسيا لتصبح على أهبة الاستعداد، آن الأوان واستردت اعتبارها وضعفت الرقابة عليها، وسرعان ما تنقل معامل التجارب والمصانع التي في الخارج إلى الريخ، وبينما أخذت بعد قبض النازيين في سنة ١٩٣٣ على أعنة الحكم تتسلح علنا ولا تبالي بالمعاهدات وبدأت برنامجها الواسع النطاق بتقرير الخدمة العسكرية الإجبارية وتدعيم سلاح الطيران، وبينما كانت إيطاليا الفاشية تطلب إلى أبنائها تضحيات مالية كبيرة لتعزيز أسطولها وطيرانها وإنشاء جيش برى جرار، وبينما كانت روسيا تضاعف قواها الجوية إلى حد أن أصبحت تملك أقوى أسطول جوى، إذا بانجلترا تحت تأثير السياسة الاشتراكية والازمات الاقتصادية واطمئنتانها إلى ألمانيا وعطفها عليها وقد واصلت تمويل صناعاتها لانعاشها وساعدت على قيام النازية فيها في بادىء الأمر لتوطيد الأمن فيها تواصل نزع سلاحها أو لتجده وتخفض قواها البحرية والجوية والبرية، إلى حد أن عدد طراداتها نزل في سنة ١٩٣٠ إلى ٥٠ وقد كان قبلا نحو ٧٠ دون أن تجدد القطع العتيقة التي لم تعد تصلح للحرب، وإلى حد أن قواها الجوية صارت في حكم العدم ولم تعد تحكم إلا على خطوط مواصلات جوية تجارية، وإلى حد أن جيشها البرى البالغ نحو ١٥٠.٠٠٠ جندي كان بمثابة بوليس حراسة ذى أسلحة ضعيفة قديمة بالية. وبينما كان ينادى كل من هتلر وموسلىنى بفشل سياسة السلام والتفاهم كان ماكدونالد وهندرسن يرددان دائما نغمت وجوب نزع السلاح، ولكن على أى أساس؟ كل يغنى على ليلاه، فالدكتاتوريات تريد من ديموقراطيات الغرب مجالا حيويا وأسواقا ومستعمرات، وديموقراطيات الغرب تريد سلاماً يتفق ومزاجها وحالتها الراهنة وماهى عليه من نخمة حتى يسهل لها خلاله أن تهضم ما التهمته ثم تستفيق بعد ذلك لتطلب المزيد.

وظل الأمل في سياسة السلام ونزع السلاح على ضآلته قائما إلى أن نشب النزاع الإيطالي الحبشي في سنة ١٩٣٥ واستحكمت مشكلة البحر الأبيض المتوسط وشعرت انجلترا بوجوب تغيير خطتها وإلا تهددت صروح الامبراطورية بالانهيار . فسارعت بكل ماتملك من قوى مادية ومعنوية وموارد واسعة إلى العدول عن خطتها الأولى والبدء في التسليح الجدي، كما عادت إلى التمسك بسياسة التقرب من فرنسا جرياً وراء فكرة ، أن حدودها ليست المانش أو دوفر أو كاليه إنما هي شاطئ الرين ، وقد قضى الطيران على عزلتها وسبق أن حلقت مناطيد زبلين على العاصمة طوال مدة الحرب العالمية الأولى تلقى عليها ما تيسر لها من مفرقات الدمار وتبث في قلوب أبنائها الرعب والفرع . وهكذا أصبحت أوروبا مصنعا ضخما تصهر فيه أنقى معادنها وتنفق فيه أعز مالهيا من ثروات ، وتعمل فيه أقوى ما عندها من سواعد مفتولة وشباب عامل لا في توفير معدات الرفاهية وتحقيق حاجات البشرية المطردة الزيادة بل لأعداد أسلحة التدمير والاستعداد للحرب تشمل السكوكب الذي تعيش فيه برمته .

وطبيعى أن تعود الأمم والحالة هذه إلى سياسة التحالف خارج نطاق عصبة الأمم وإن تقلع عن فكرة عنية المعاهدات وتسجيلها في سكرتارية العصبة ما أمكن ، وذلك إما للحفاظ على الحالة القائمة وإما لتحقيق أطامها بعد فشل العصبة في تقرير السلام وفشل الحلفاء القدماء في التعاون على إنعاش أوروبا وفي تلافى سياسة الانتقام والقوة . وتجردت سياسة التحالف المشار إليها ما أمكن من الخلق الدولي ومبادئ القانون العام والانسانية رغم ما تلقاه العالم من دروس وعظات بالغات في الحرب العالمية الأولى وما قساه من نتائجها البشعة . فإذا بالدكتاتوريتين البارزتين النازية والفاشية تتآمران على سحق الجمهورية الاسبانية الحمراء ولم يكتمل نظامها بعد ، وإذا بهما يتفقان مع اليابان على عاربة الشيوعية السلافية فهي خطر على أحلامها الاستعمارية ، بل وسحقها سحقاً كاملاً أتاحت لها الفرصة ، وتتعاهد الدول

العظمى الثلاث ألا تمديد المعونة البتة إلى روسيا الحمراء وفي نفس الوقت تشن حرباً دون هوادة على الشيوعية عندها ، وفاتها أن الشيوعية نظام سياسي^٢ ووسيلة من وسائل الحياة والعيش وعقيدة روحية كسائر العقائد العميقة الجذور يصعب انتزاعها بما دبرته من وسائل ولا ينالها من ضربها بالقوة إلا زيادة استعارها . ثم تبدلت الحال تبعاً للصلحة فإذا ألمانيا وهي على أبواب الحرب العالمية الثانية تهول نحو روسيا الشيوعية لتتحالف معها حتى تأمن الحرب في جبهتين لتعود إلى الميدان الشرقي قوية بعد صرعها لدولتي الغرب ، وإذا بزعم النازية ووزير دعايتها ووزير خارجيتها وكانوا يرفعون عقيرتهم صياحاً طعنوا في روسيا السوفيتية والنظام الشيوعي وزعمائها الإسيويين المتوحشين يصاخفون الجمهوريات اللارأسمالية ويتحالفون مع ستالين في سبيل التهام الأمم الصغيرة . وإلى هذا الدرك وصل الخلق السياسي الدولي واحترام المبادئ والمعاهدات قبيل اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية .

ولكن ما هو أمر من هذا وأقوى أن مفكرى أوروبا توقعوا نهاية سيطرة القارة الوثابة على السياسة العالمية وعلى شعوب آسيا ومواردها الأولية وبدء تدهورها الصناعي والاقتصادي ، وخاصة إذا ساقطنا الأقدار والأطماع إلى المغامرة في حرب عامة ثانية . وأنذروا قادتتها بهذا المصير المشئوم المحتوم الذي لا رجعة له لأقوام عاشوا زهاء قرنين بتمرغون على ديباج الشرق وبرشفون كثوس خيراته ، بينما يشقى أبناؤه ويتقلبون على القتاد ويجمعون كثوس الاستعباد الصناعي المترعات . فسوف تصير الحرب بقية مالهيا من احتياطي الأموال والثروات والمعادن وسائر الصناعات الثقيلة ، بل وسوف تتبخر وتذرى وتذهب مع الريح الأطماع السياسية والمنافسات الدولية في حين أن صدمات الحرب وهزاتها العنيفة سوف توقف الشرق من كبوته وتبعث فيه روحاً جديدة وثابة . ومن هؤلاء المفكرين من كان بعيد النظر فتنبأ بمصير القارة الحالك قبيل الحرب العالمية الأولى وحذر

وأنذر دون منعت ، وقد عرض الكاتب البارع والمؤرخ القدير « أندريه سيغفريد » André Siegfried لازمة أوروبا هذه وهو من خيرة من تفهم العقلية الأوروبية وحلل روح المدنية الغربية وشرح أوجه نشاطها وعيوبها . وقد نعى عليها سيرها في طريق التدابر والتقاطع وسعيها بهذا إلى انحلال لا مفر منه وإلى حتفها بظلفها . فقال في كتيب نفيس بنفس عنوان البحث وقد نشره قبل الحرب العالمية الثانية بسنتين « إن سيطرتنا المادية على العالم (ويشير بذلك إلى سلطان الشعوب البيضاء) تتحول ضدنا في حدود قوتها المادية ، وفيما يختص بأوروبا على الأقل فإن عصر سلطانها قد انتهى دون أن يبقى ثمة ضمان يعوضها عن ضياع هذا السلطان ، ثم ذكر كذلك « أن سيادة أوروبا وصداقتها كفيلتان بأن تعيشا زمنا ما في إفريقيا فلم تدق بعد ساعة نهايتها وكذلك الحال في غرب آسيا ، أما الشرق الأقصى فإن أيام أوروبا فيه معدودات احتسابا من ساعتنا الراهنة هذه ، وعلى أوروبا والحالة هذه أن تعيد النظر في ظروف وأسس سيطرتها على العالم ، (١) .

(٢) الأزمة الاقتصادية : لاغرابة في شرح الأزمة الاقتصادية في بحثنا هذا ، فلها اليوم أهمية خاصة وقد أصبح لشئون الاقتصاد الكلمة الأولى في علاقات الأمم السياسية وفي اتفاقاتها ، وكما أن للتعاون الاقتصادي القدر المثل في نشر السلام بين الأمم فإن التقاطع الاقتصادي اليوم هو نذير الحرب ، وإدراك مدى هذه الأزمة خير درس لبيان اتجاه العلاقات السياسية الدولية وأوضاع القانون العام وحسن التفاهم بين الشعوب .

لقد خيمت على العالم منذ أكثر من عشر سنوات قبل الحرب العالمية

(١) أنظر (أزمة أوروبا) لأندريه سيغفريد ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧ ،

صفحتي ١١٩ ، ١٢٠ .

(la Crise de l'Europe) par André Siegfried; 1 vol, Paris 1937.

الثانية أزمة اقتصادية طاحنة أرهقت وأنهكت قواه وزعزعت ثقة الناس نظرا لطول أجل الداء دون لمس تحسن محسوس في نظم الحياة الاقتصادية القائمة وأسس الرأسمالية الحديثة . ولم تود هذه الأزمة بنظم الحكم والحكومات القائمة في كثير من الحالات فحسب ، بل أنها هددت الثروات وفي مقدمتها الثروات الصناعية الطائلة . وقد تجلت في أزمة البنوك في الشرق الأقصى التي غامرت في مشروعات صناعية لم تدل البوادر على نجاحها ، ثم امتدت العاصفة إلى بنوك الولايات المتحدة ومؤسساتها الصناعية وأوراقها المالية ، وكانت الطامة الكبرى بانهيار أسعار البورصة ، ببول ستريت ، بنيويورك Wall Street في خريف سنة ١٩٢٩ في وقت كانت البنوك تتساهل غاية التساهل في مدرجال الصناعة والأعمال بالفروض خلاله ، كما كان هؤلاء لا يجدون صعوبة في تحقيق الربح ، فتبدلت الحال بين عشية وضحاها وأودت الأزمة برووس الأموال والأرباح . وكان الممول يترك داره في سيارة تنبئ عن الرغد واليسار ، ثم أزاء انهيار الأسعار وتدهور الأوراق بالبورصة وتزايد العرض للبيع وهبوط الأسهم هبوطا فاحشا في ساعات معدودات يعمل كل على التخلص منها ، بل قد يعمل هذا على التخلص من الحياة العابسة وقد أصبح معدما لا يملك شروى فقير . وسرعان ما اجتاحت العاصفة أوروبا بدورها فهوت أيضا أسعار البورصة ، بلندن ، ودهامستردام ، وغيرها . وتكدست المصنوعات بالأسواق دون إقبال عليها ، كما تكدست الحبوب والاقطان بمخازن الجمعيات التعاونية والبنوك دون مشتر . وشلت التجارة الخارجية ، وتعذر على شركات الملاحة الجوية مواصلة جهودها دون تدخل الحكومات صاحبات الشأن وإنقاذها لها ماليا . وظهر عجز ميزانيات الدول الفاضح ، وزاد عدد المتعطلين زيادة شديدة فوصل إلى نحو ٣٠ مليون عامل متعطل بالبلدان المتمدينة منهم أكثر من ١٢ مليونا بالولايات المتحدة ، وعمدت هذه دفاعا عن صرحها الاقتصادي المترنح حتى لا يتداعى إلى حماية أسواقها وإلى تخفيض تعاملها مع أوروبا ، بينما أرهقت الأخيرة في مطالبتها

بوفاء ما عليها من ديون الحرب، وتعذر على أوروبا الوفاء بتصدير ذهبها وقد أصبح عزيزا ذاب قسط كبير منه وذهب بفعل الحرب العالمية الأولى إلى العالم الجديد دون مقابل من المواد الأولية المصنوعة تباعها للدائن . فانسعت شقة الخلاف، ونقصت الولايات المتحدة يدها من مشكلات القارة ، كما صممت على استمرار إنقاص معاملاتها معها ، مما أدى إلى زيادة تلبد الجو الاقتصادى السياسى بالسحب .

وفى أواخر سبتمبر سنة ١٩٣١ تعذر على بريطانيا العظمى أن تواصل مقاومتها للأزمة ، وكانت قد ثبتت سعر الاسترليني وفق قيمته قبل الحرب العالمية الأولى، حتى تظل مسيطرة على الأسواق المالية الدولية وتظل الأموال تدفق على لندن ويبقى الاسترليني عملة دولية كما تخصم الأوراق التجارية هناك . فكبدتها هذه السياسة انهيار تجارتها وصناعاتها التى بلا شك ضحت بهما أوضحي بهما تشرشل Churchill وزير المالية الذى ثبت الاسترليني فى سنة ١٩٢٥ على سعره قبل الحرب العالمية الأولى، فضحى بالصناعات والتجارة الخارجية فى نظير الاسترليني والبنوك ولأرضاء أصحاب الأموال والودائع والدائنين . فخرجت عن عيار الذهب وهبط الاسترليني إلى نحو ٦٥ ٪ من قيمته ، وأدى هذا إلى تداعى سائر العملات المرتبطة به، مثال ذلك عملات بلدان المستعمرات والدمينيون (خرجت كل من جنوب أفريقيا وكندا عن عيار الذهب بعد فترة من خروج الاسترليني) وبعض بلدان شمال أوروبا . وبدأت التجارة البريطانية تزاحم تجارة البلدان التى ظلت محتفظة بعيار الذهب . وفى مقدمتها أمريكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان . غير أن اليابان سرعان ما خفضت بنورها دالين ، لتضرب التجارة البريطانية ضربات قاضيات ولتعلن فى طعنها بنفس سلاحها . ثم أخذت الدول المختلفة التى ظلت على ولائها لعيار الذهب تخفض عملتها لرواج تجارتها الخارجية وتخفيض ديونها العامة ولا سيما الخارجية وفى مقدمتها بلدان شرق أوروبا ، وقد عشتها اللازمة بنائها وسامت أحوالها الاقتصادية والمالية إلى درجة كبيرة ، وكذا الولايات

المتحدة وقد كسدت أسواقها المالية وركدت تجارتها الخارجية . كما لجأت الدولتان الدكتاتوريتان إيطاليا وألمانيا مبكرا إلى مراقبة العملة مراقبة شديدة في عقد داريهما ، والمبالاة في إتباع سياسة المقايضة فيما يختص بتجارتها الخارجية ، وإنشاء عملة مخفضة للسياحة وبيع منتجاتها للخارج حتى يمكنهما جمع الوفير من العملة الأجنبية اللازمة لشراء المواد الأولية واستيراد المنتجات الضرورية لأغراض التسليح . وأخيراً تداعت جبهة الذهب بتخفيض الولايات المتحدة ذهب الدولار في سنة ١٩٣٣ ثم كل من هولاندا وسويسرا وبلجيكا ثم فرنسا في سنة ١٩٣٦ لعملاتها . وعمت الفوضى العملات وأثر هذا أشد تأثير في الادخار وفي ثقة الفرد بالدولة تلك الفوضى التي جعلت العالم يعيش في جو بعيد عن الاطمئنان هو نذير الحرب والدمار . وإذا كان الاتفاق النقدي الثلاثي الذي عقد بين كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة بعد خروج فرنسا عن عيار الذهب قد جعل هناك قوة استقرار مؤقت لعملات هذه الدول العظمى الثلاث وفرض عليها التشاور إذا شئت تغيير سياستها النقدية كما أشار بوجوب عملها على تثبيت النقداة حتى يعود إلى العالم انتعاشه فقد زالت ثقة المدخر في قيمة النقد وقوته نظراً لطول سنوات تقلباته وفي احترام الدولة للوائح ولحقوق الطبقات الوسطى وهم صغار المدخرين الذين يعتبرون دعامة البلاد المالية والاقتصادية . وأيقن الناس أن النقد هذا في العالم الصاحب المتضارب المطامع والأغراض ليس بأداة من أدوات تحقيق حاجات الفرد ، إنما هو وسيلة من وسائل التسليح وإعداد العدة للحرب ، والشعوب آلت له المسخرة يحنونه لتعود الدولة إلى حصده حصداً من جديد كوقود للحرب القادمة ، وكل حرب عدتها المال والبارود . وقد تضاربت آراء الكتاب (١) والمفكرين في تشخيص الداء ووصف الدواء ، فمن قائل أن بيت الداء يرجع إلى القرن التاسع عشر أي ابتداء ظهور

(١) أنظر (مسير الرأسمالية) لاويس مارايو ، باب قضية الرأسمالية من صفحة ١٥١

آثار الانقلاب الصناعى وحلول الآلات محل الأيدى العاملة وتعميم استخدامها، مما أدى إلى اضطراب زياده الإنتاج إلى حد المبالغة بما يفوق طاقة الشعوب التى أنهكتها الحروب وفقدان التوازن بين نشاط الصناعات وتصريفها والقدرة على الشراء، ومن قائل بأن سواد المستهلكين نقصت أرباحهم وضمرو دخلهم تبعاً لتحملهم ديون الحرب ومستوليتهم فى تعمير المناطق التى اجتاحت وكذلك تكبدتهم نفقات مختلف الإصلاحات التى عطلت طيلة سنى الحرب ثم بدء صعود أرقام ميزانيات التسلح من جديد جهرأ وسراً . ولا يخفى أن بند التسلح هذا بند راكد فى الميزانيات فأعماله إعداد العدة للتدمير على حساب مختلف أعمال الإنشاء والبناء الاقتصادى . وبمجرد ظهور علام كساد بسيط قبل أن يستفحل الداء برز فقدان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وذهبت الثقة الاقتصادية والمالية ، وزاد ذلك فى اضطراب الجو السياسى القائم وانتشار روح التشاؤم واليأس من التضامن الدولى الجدى والمجدى للقبض على زمام الموقف وعلاج الحالة . وهكذا تداعى قصر الورق الشامخ الذى شيد إبان الرخاء المصطنع ، ووضعت أزمة الآلات تنبؤ عن عجز المبتدعين مع ما أوتوه من عبقرية وما قدموه من مخترعات عن إسعاد البشرية . ولكن العيب فى أساليب الإنتاج الاقتصادى وسياسة توزيع المنتجات لا فى استخدام الآلات فى حد ذاتها ، فقد تضخمت الثروات الصناعية تضخماً لا مثيل له من قبل فاق الزيادة الهندسية وقرب من الزيادة الملكية ، وسيطرت رؤوس الأموال هذه على السياسة الدولية تطلب المزيد . وقام بين ألوانها المختلفة كل وفق قوميته عراق دموى بشع للسيطرة على ما وراء البحار واستعباد الشعوب جملة هناك بعد أن حرر الأفراد وكتبت صكوك إنسانيتهم وشخصيتهم . وإن من يشير كعلاج للأزمة بتنظيم وتحديد استعمال الآلات بما يناسب مقدرة الأفراد على الاستهلاك والداء كامن فى سوء التوزيع هو كمن يريد إيقاف عجلة الزمن ويتجاهل عمداً تطور الحياة السياسية وتعقدها تبعاً لتعقد الحياة الاقتصادية وربط مصير الأولى بالثانية .

وقال البعض إن الأزيمة مصدرها شركات الاحتكار والامتياز ومختلف المؤسسات الضخمة ذات رؤوس الأموال الطائلة التي تعد بعشرات ومئات الملايين (١). فقد قضت على صغار التجار والصناع وأصحاب الحرف والفنانين الذين تعذر عليهم منافسة الرأسمالية الضخمة، وزاد الطين بلة تشجيع الحكومات لهذه لا سيما منذ أوائل قرتنا هذا، وذلك لما لها من نفوذ مالي واقتصادي قوى يتخطى دائرة عملها إلى النفوذ السياسي نظراً لأشراف الشركات على كثير من فروع الإنتاج والتجارة إشرافاً منتظماً وفعالاً، مما يسهل مهمة الحكومة التي تتعامل معها في حصولها على حاجاتها للمصلحة العامة ورقابتها لها في تقديرها دخلها ومصروفاتها وتحصيلها الضرائب على هذا الأساس مما لا يتوفر في طبقات صغار الصناع وأصحاب الحرف. وقد ترتب على هذا إضعاف المنافسة الاقتصادية وهي عامل فعال في التقدم والمدنية، وكذلك القضاء على طبقة دامة هي دعامة الرخاء في الأمة تمثل فريقاً كبيراً من المستهزكين ولم يخفف من حدة هذه الأزيمة تحسين حال العمال تدريجياً برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل واشتراكهم مع أصحاب رؤوس الأموال في بعض الأحوال في الرخاء بقدر ضئيل. ورأوا تعقياً على هذا أن خير علاج هو القضاء على نظم الاحتكار والرأسمالية الضخمة وبالعكس تشجيع الرأسمالية الصغيرة المثمرة القائمة على الكد والجهد والاستعاضة عن نظم الامتياز والاحتكار بنظم التعاون بين صغار المنتجين والصناع. ولا شك أن في ملاحظاتهم حقائق يعتد بها، وأن في نظم التعاون ما يحض البشر على اللحاح والتآلف ويسير بهم نحو روح إنسانية سمحاء لها شأنها في تعضيد التعاون بينهم وقد تناسوا أحقاد القوميات وضغائن الحروب والعراك على الأراضي والحدود والمواد الأولية. وأصحاب هذا الرأي أيضاً لم يضعوا أيديهم وربما عن قصد على بيت الداء. لهم شاهدوه ولكنهم لم يتحسسوا مواطن الألم، فوطنه هو كما سبق أن بينا في طغيان الأطماع

(١) أنظر (مصدر الرأسمالية) لـ لويس مارليو باب قضية الرأسمالية

السياسية الاقتصادية على فكرة التعاون الدولي والسلام ، وصعوبة تحقيق هذه الفكرة إلا عن طريق وضع حد لنفوذ كبريات المؤسسات الصناعية الدولية في مصائر الأمم .

ومن قائل أن مصدر الأزمة الحرب العالمية الأولى التي أثقلت كاهل الحكومات والأفراد بنفقاتها الطائلة وحملت المتحاربين وأعقابهم ديونا ثقيلة تنوء الرأسمالية الصناعية على ضخامتها ووفرة احتياطيها بحملها ، وقد أخفى الرخاء المصطنع وزيادة الإنتاج ورواج التجارة وارتفاع الأسعار وغير ذلك من ظواهر النشاط التي أعقبت الحرب الداء الدفين . فقد حرم الأفراد من كثير من الحاجات طويلا إبان المحنة فتكالبوا على الاستهلاك بشراهة بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها ، ولكن ما لبث الداء أو وضع وقد تعقدت مشكلات الديون العامة وعجزت ألمانيا عن وفاء التعويضات للحلفاء كما عجز هؤلاء عن وفاء ما عليهم إلى الولايات المتحدة ، ثم هبط دخل الأفراد فنقصت قدرتهم على الشراء والاستهلاك وتكدست المحصولات والمصنوعات . وزادت في حدة الأزمة متابعة تزايد الضرائب التي تفرضها مختلف دول الغرب على الممولين كبارهم وصغارهم لوفاء أقساط الديون وأرباحها ودفع معاشات المحاربين القدماء والجرحى والأيتام والأرامل وتحسين حال الطبقات العاملة وتحقيق شتى البرامج الاشتراكية ، وقد قوى نفوذ العمال بزيادة عدد ممثلهم بالمجالس النيابية وبنشاط النقابات والمبادرة بمعونة الكثيرين منهم وقد باتوا من البطالة وكساد الأعمال على الطوى ، والخلاصة لسد عجز الخيرانية المطرد المتفاقم سنة بعد أخرى . ولكن ألا يمكن الرد على هذا مع مافيه من صدق بأن التعاون الدولي في ميدان السياسة والاقتصاد كفيل بعودة العالم إلى مجاريها وتذليل هذه الصعاب على جسامتها ؟ غير أنه كيف السبيل إلى التعاون وجرثومة الأطماع التي سببت الحرب لاتزال كامنة تنفث سمومها وتهدد العدة للحرب جديدة ؟ ، وقد كان لها ما أرادت .

إن الحرب العالمية الأولى وحدها ليست المستولة عن هذه الأزمة ، بل إن السياسة التي لجأ إليها المصلعون بتصفيتها ضاعفت من حدتها ، وعوقت انقشاع سحبها . فالأزمة وليدة معاهدات « فرساي » ، و « سان جرمان » ، و « تريانون » ، و « سيفر » ، وغيرها من معاهدات فرض السلام لاتقريره والعمل على استقراره ، تلك المعاهدات التي قامت على أساس عقاب المعتدى فلم توفق إلى حل غالبية المشكلات الأوروبية الخطيرة ، ونصت على أرقام تعويضات يدفعها المغلوب خيالية ، تعذر عليه وفاءها ، ووجد في بهاظتها الفرصة للنكوص على أعقابها والتخلص من تعهداته . وصار للدول المهزومة عذرها أمام العالم الدولي المتمددين ، فقد تداعى بناؤها الاقتصادي من خسائر الحرب ونفقاتها ، ولم تعمل من جهة أخرى معاهدات الصلح التي طالبت بالكثير - وربما كان لها العذر في ذلك - على إنعاش العدو السابق اقتصاديا ووجهتها ألا تمكنه من الأفلات من الدائن ، ولكنه ما لبث أن اتحل المعاذير . ولناخذ مثلا ألمانيا فقد فرضت الهدنة عليها تسليم الأسطول البحري الحربي والتجاري وشطر كبير من قاطراتها وعربات سكك الحديد هناك ، كما نصت معاهدة فرساي على احتلال فرنسا للساو لمدة خمس عشرة سنة ، علاوة على احتلالها مع بلجيكا للروهر فيما بعد ردا على عدم وفاء ألمانيا لأقساط التعويضات سنة ١٩٢٣ ، والاحتلال مصحوب طبعاً باستغلال ثروات هذه الأصقاع المعدنية الغنية لصالح المحتل مما يزيد في اختلال التوازن الاقتصادي وفي التوتر السياسي .

وأنشأت معاهدت الصلح كما سبق أن بينا على أنقاض إمبراطوريات الوسط المتداعية ، وفي مقدمتها إمبراطورية النمسا والمجر ، دولا متعددة بحدود جديدة لينة العود في شرق أوروبا ، موطن البارود والخطر ، دون اعتبار للصالح السياسي والاقتصادي . فتعذر عليها أن تقف على أرجلها دون معين ، وأن تسير في طريقها قدما دون أن تتكىء على محسن يدر عليها المال فيسخرها في زيادة نفوذه السياسي في أوروبا الوسطى . وأصبحت هذه البقعة من أوروبا محط الأطماع السياسية وموطن الدسائس وبؤرة المؤمرات

الدولية كما كانت الحالة قبل الحرب العالمية الأولى وكان الدماء التي أريقت في سبيل القضاء على سرية المعاهدات والمحالقات كانت عبثاً . كما نبذت المعاهدات شروط ولسن الأربعة عشر التي أعلنها على الملأ قبيل الهدنة ، والتي تؤيد مبادئ إنسانية جديدة ، وتعمم حقوق الإنسان في الميدان الدولي وتحض على منع الحروب ، وتعطي للشعوب المحكومة حقها في تقرير مصيرها وتندر بنهاية الاستعمار ، وتنادى بحرية البحار وتقرير السلام الدائم بين الأمم . فما لبث حماس الشعوب ، وقد ضحوا أعز ما يملكون من أنفس وأموال ، بعد أن انتهت حمى زيادة الإنتاج والتهافت على الاستهلاك وامتد ما بعد الحرب مباشرة - أن هبط ، وثابوا إلى رشدهم ونظروا إلى المستقبل القائم وقد استفاقوا ، ورأوا الموقف الدولي على حقيقته ، ففقدوا كل ثقة في التعاون السياسي والاقتصادي ، وقبع كل شعب في عقر داره ينظمه على أساس تحصينه خوفاً من اعتداء الجار وسطوه .

وامتد التنافر في أوروبا ، وسرى كما تسرى النار في الهشيم ، وهاشت دولها في جو خائق نظراً للتسابق في سبيل التسلح من جديد كما كانت الحالة قبل الحرب . فقد ترتب على المغالاة في مبالغ التعويضات أن توقفت ألمانيا عن الدفع جدياً ونهائياً ، ورغم تعديل شروط الوفاء باتفاق داووز ، ثم « يانج » . وتعقدت مشكلة الديون ببدء ظهور كابوس الأزمات الاقتصادية العالمية وتجمد أموال الحلفاء في ألمانيا ، وكانت هذه قد حصلت عليها في سبيل إعادة بناء صرحها الاقتصادي والاجتماعي ، وكذا تجمد أموال دول غرب أوروبا بما في ذلك ألمانيا التي تصرف فيها لا تملك في البلقان ، وكانت دول البلقان قد حصلت عليها لتحقيق برامجها الصناعية والنهوض بزراعتها وتطبيق نظام توزيع الأراضي على صغار الفلاحين *La réforme agraire* ، مما أدى إلى تراكم الديون والعجز التام عن الوفاء وامتناع الحلفاء القدماء عن دفع الاقساط والارباح إلى الولايات المتحدة بل وانقسامهم بعضهم على بعض وانقسام عرى مودتهم ، فتبدعت الثقة المالية وانتهى عهد التقارب السياسي والاقتصادي بين الأمم .

ولا شك أن حدة الأزمة في شرق أوروبا والعجز عن حلها ضاعفا في فقدان الثقة ، فإن قيام دول جديدة في شرق القارة على أسس اقتصادية واهية ورغبتها في تدعيم استقلالها على أسس اقتصادية جديدة عن طريق مبالغتها في زيادة الإنتاج الزراعي معتمدة في ذلك على تقدم الآلات والوسائل الكيميائية الزراعية الحديثة ، ثم طرحها محاصيلها من القمح والحبوب في الأسواق العالمية تنافس كندا الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية ، وبذاتها غاية جهدها في إنشاء الصناعات المختلفة عندها ، والتجأتها إلى الفروض الخارجية لكي تبني المصانع الضخمة على نسق بلدان غرب أوروبا الصناعية ، دون اعتبار لمدى استعدادها وطبيعتها ومناخها وكفاية أهلها لأحياء الصناعات وحالة الأسواق والاستهلاك عندها ، وما تبع ذلك من حماية هذه الصناعات والحيلولة دون استيراد مصنوعات الدول الغريبة بكافة الوسائل التشريعية والاقتصادية ، وطمعها في التصدير على نطاق واسع وخاصة مصنوعات الناشئة إلى الخارج ، ومنافسة الدول الصناعية العريقة - كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الإنتاج الصناعي في العالم دون مقابل له من الاستهلاك ، مع ملاحظة ضعف قوة الشراء تبعاً لاضطرار تزايد الضرائب المفروضة وكساد الأعمال فيما بعد ، تبعاً لتجمد الأموال وفشل كثير من المؤسسات الاقتصادية التي نشأت في حمى العجلة والتهافت على الاستهلاك ، وكان هذا من أهم أسباب تعذر وفاء الديون العامة وأرباحها .

كما أن امتناع الولايات المتحدة عن الاشتراك في بناء صرح السلام الدائم والدخول في عصبة الأمم ، وكذلك اتباع الدول العظمى الحلول المعوجة لتسوية مشكلاتها ، وضمان كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا بمعاهدة لوكارنو السلام تلك الفاكهة النادرة على أساس الحالة الراهنة والامر الواقع في أوروبا مع ما يحمله هذا الضمان من سم زعاف - فإن هذه الحالة لم تقم دائماً على أسس صالحة سليمة - ترتب عليها سرعة إنهيار الأسس للواثنية التي شيدت على رمال متحركة ، لا سيما وقد ضربت الدول بالتأرجح الاقتصادي

كوسيلة للتنظيم السياسي عرض الحائط . وعملت ألمانيا من جهتها دون معارضة جدية لآعلى استرداد مكائتها فى العلم الدولى فحسب ، بل على الاستعداد للإلتقام وتحقيق فكرة « ألمانيا فوق الجميع » ، وسارت إيطاليا الفاشية فى أحلامها لإعادة مجد روما القديم وإمبراطوريتها الواسعة وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة إيطالية . وبذلت روسيا قصارى جهدها فى سبيل تدمير الرأسمالية ، سواء بمنهاج الخمس سنوات الذى كانت بموجبه تغمر الأسواق الخرجية بمحاصيلها وتبيعها بأبخس الأسعار وتنشر الدعاية الشيوعية السياسية والاقتصادية فى الخارج لاسيما فى الشرق الأقصى ، أو بتوطيد قدميها فى عصبه الأمم رجاء أن تستميل إلى جانبها بعض الدول الرأسمالية وقد اطمأنت إلى حسن نياتها لتوجه إليها ضرباتها الحاسمات . والخلاصة تبرمت الدول كل بالآخرى وفقدت الثقة فى السلام ، وسارت الاستعدادات على قدم وساق نحو الحرب العالمية الثانية .

(٣) الأزمة الاجتماعية (١) : أناخت على العالم علاوة على الازمات السالفة الذكر أزمة اجتماعية خطيرة قضت على البقية الباقية من أمل فى الانتعاش الاقتصادى والاستقرار السياسى وفى التفاؤل فى مستقبل العلاقات السياسية الدولية . وتعزى هذه الأزمة إلى فقدان التوازن بين المادة والروح ورجحان كفة الأولى بجنونها وطغيانها على العالم . وكذلك تعزى إلى مخلفات الحرب العالمية الأولى وميراثها الثقيل وآثارها الخطيرة التى تركت جروحا عميقة بعيدة القور فى كل ناحية من نواحي الحياة فى القارة الأوروبية الصاخبة وكذا سائر أنحاء العالم ، وقد تأثرت بدورها نظراً لسيطرة هذه القارة وصدارتها السياسية على سائر القارات .

زعزعت رياح هذه الأزمة العاتية إيمان الفرد فى مبادئ الخلق وثقته بأولى أمره . ومرشديه وبالمبادئ الإنسانية . كما أضعفت أواصر الأسرة

وفسكت روابط الأبناء بالأبناء ، وأودت بالأسس القوية للدولة والمجتمع ، وأهم أسبابها تلك المشكلات التي وقفت الحكومات القصيرة المدى الضعيفة السند وما أكثرها بعد الحرب العالمية الأولى مكتوفة اليدين منها هما تأجيل الكارثة دون تلافيا .

لقد كانت الحروب كما يزعم كثير من المفكرين والساسة تبث روح الشجاعة في الشعوب ، وتبعث في النفوس الشهامة والبطولة ، وتحفز الأمم إلى النهوض من كبوتها وقد عجمت الخطوب عودها . كما كانت وسيلة اختيار الأصلح بالقضاء على الضعيف وبقاء القوى . غير أن الحرب الحديثة اليوم كما شوهد في الحرب العالمية الأولى لم تعد بمعداتها ووسائلها الآلية المدمرة الشديدة الفتك تتطلب النبل والشهامة والشجاعة والقوى المعنوية الحارقة دائما كما كانت قديما . فإن الضارب اليوم لا يرى خصمه الذي يخترج جريح أو صريع الغازات الحارقة والقذائف المحرقة القاتلة والجرائم الفتاكة ، وهي حرب إبادة بالجملة يحصد منجل الموت المدني والعسكري فيها على السواء ، وكم من شباب قوى ممتلئ آمالا ومسحة هو خير عضد لأمته وللحضارة والعمران سقط بمجرد ذهابه إلى الجبهة ، وكم من رؤوس مفكرة وعقول جبارة مزقتها شظايا قاذفات القنابل شرمزق وحرمت العالم من ثمار إنتاجها . وهذه الحرب الميكانيكية الكيميائية أساسها الخداع والغدر والمفاجآت لا الأنداز والشهامة وإعطاء الأمان كما أمن صلاح الدين بعد موقعة حطين الأعداء والأسرى على حياتهم . وهي مشروع واسع النطاق أساسه المغامرة شأنه شأن مضاربات البورصة بعواصم دول الغرب وأمهاة المدنية الأوروبية . وكل ما يتطلبه تنظيم وسائل الفتك والقتال واحتمال الحرمان والحرب الاقتصادية والقذف بملايين الأموال سدى في تور شديد الاستعجار ، وما أبعدا في هذه الحالة عن مبادئ الإنسانية والقانون العام .

ورغم ما قد تبعثه المبادئ السامية التي تدفع بالشعوب اليوم إلى امتشاق الحسام دفاعا عن مثلها العليا ووجهة نظرها في الحياة ، بل وتراثها وكيانها ، كما

رأينا في كثير من الحالات حينما هوجمت البلدان الصغيرة في الحريين العالميتين الاولى والثانية فهي لا تبعث في النفوس البشرية التي يكتب لها النجاة والحياة بعد انتهائها إلا مقت كل شيء واليأس من التعمير والبناء والنظر إلى العالم بمنظار قائم أسود ، وقد خرجت من الحرب منهوكة القوى مضعضة الروح والبدن . وأدت هذه الحالة إلى فساد خلق الأفراد والجماعات وضعف إيمانهم بمبادئ الرجولة التي امتاز بها آباؤهم وأجدادهم ، نذكر منهم فرسان العصور الوسطى .

وعلاوة على ذلك فإن الحرب العالمية الأولى فرقت بين أبناء الأجيال المتباينة الذين كانوا يعيشون سويا قبلها في وئام . قالآباء الذين توجهوا إلى ميادين القتال لم يعرفوا أبناءهم ولم يعنوا بهم ، كما أن الأبناء الذين ذهبوا إلى ساحات الوغى فقدوا صلاتهم بآباءهم وحينهم إليهم ولم يعودوا يضمرون للتقاليد والأسرة احتراماً ما . لقد عودتهم أهوال الحرب التي تشيب من قسوتها الولدان عدم الاكتراث وأن يعيشوا لدقيقتهم فلا غد ، كما قضى بعد الشقة والزمن وطوله الممل ، على كل ذكرى وعلى كل احترام لها . ثم بعد أن وضعت الحرب أوزارها زادت هوة التباعد وشقة الخلاف ، فبينما تمسك الآباء الذين اشتركوا في الحرب ورأوا بشاعتها بالسلام ، وقد قضى وشوه منهم الملايين وتحملوا ما تنوء به الجبال الراسخات ، انطلق الأبناء في سبيل آخر وبئس هذا السبيل ، هو الاستعداد للانتقام والحرب ، ولانت قيادتهم لمعرضي السياسة ورسول « الآله مارس » ، فهم لم يشاهدوا أهوال الحرب بعد ولم يكتبوا بلظاها .

وكذلك فقد زادت الحرب في المظالم وسوء المعاملة والمغبة . فحلت بأفراد من جرائها أشد الكروب والنكبات ، بينما لم ينل آخرين منها مكروه ، بل جنوا الوفير من ورائها والكل تحت رحمتها وقيدا أنمله من ضرباتها . لقد كان الملايين يذهبون طعمه ليرانها ، بينما كان آخرون يخذشون خدوشها بسيفه ويقضون بقية خدمتهم وراء خطوط القتال في

فرش وثيرة ومستشفيات أنيقة يقتلون الوقت بدل العدو بالمطالعة ولعب الورق دون أن تمتد يد الملوان إلى قتلهم . كما كان العدد الجم من صفاء التجار ورجال المال والأعمال يضاربون باسم الحرب ، ويربحون منها أرباحا غير مشروعة ، ويضحون وقد كانوا يعيشون على الكفاف دون بذل الجهود ومنهم من كان يحترف منها غير شريفة من أصحاب الملايين ، وراجت المضاربة رواجاً كبيراً بعد الحرب . وكان الفرد باتصاله برجال الحكومة والبرلمان يمكنه أن يربح الملايين في وقت قصير ، كما كان لايسأل بالخسارة الجسيمة ، فهو لن يسدها إذا طاش سهمه فيندفع في تيار المغامرات المالية . وروجت الحكومات بما في ذلك الحكومة الفرنسية هذه المضاربات بما كانت تصدره من يانصيب شجعت عليها وأصبح هذا الأمر عندها دورياً وجزءاً من إيرادات الخزينة . وكانت أبواب الوزراء والساسة تفتح بسهولة للغامرين وأنصارهم ، وتقضى رغباتهم وشفاعاتهم ، وطالما اشترك بعض رجال الحكم في صفقاتهم ، وقبلوا هداياهم ، وغضوا الطرف عن حماية الادخار إجابة لأطاعهم . وكان هذا النوع القذر من الرجال هم النجوم اللامعة لهذا العهد ، وقد أطلق عليهم « رجال الأعمال » ونعت « وقتهم » بأنه « من ذهب »

وكذلك فإن هذه الحرب وما تعطيه من أمثلة الفتك والهجوم والخذعة والمباغته ومختلف المبادئ المعوجة التي تقوم عليها - وقد تأيدت هذه المبادئ في الحرب العالمية الثانية - نذكر منها الغارات الجوية والمباغته على المدن الصناعية الكبرى ودخول الغواصات الألمانية الموانئ خلسة لإغراق ما تيسر من السفن ، وضربها سفن المحايدين والمحاربين على السواء واعتداءات ألمانيا على بولانده ودينمارك والنرويج وبلجيكا وهولانده وروسيا ، واعتداء « بيرل هاربور » ونزول الجيوش المباغته في شمال إفريقيا وإيطاليا وساحل النورمانديا في فرنسا - هذه الحرب علمت الفرد نوعاً من الاعوجاج وقد اقتبدي بحكومات الغرب ومدينته . فبطل مستواه الخلق وأصبح منه بعد

الحرب أن ينقض على فريسته كالبازي، وأن يسعى لا كبر غم دون تضحية تذكر، وأن يكسب المال بغير عناء وأن يبادر إلى الإفلاس متعمدا تخلصا من دائية ثم يعود إلى ميدان الأعمال تحت ستار آخر ثريا وجيها، وقد فاز بالحكم عليه بالإفلاس التجاري لعجزه عن الوفاء ظاهرا وأغلق بفعلته الشنعاء هذه بيوت آلاف من صفار المدخرين الذين وقعوا في حباله وذهبوا ضحية جرائمه التي لا يستطيع أن تمتد إليها يد القانون والعدالة، وهرب هذه الأموال باسم أو بآخر كي يعيش في بذخ وترف. ولم تر المحاكم التجارية حوادث إفلاس وتوقف عن الوفاء وخاصة في فرنسا مع إخفاء معالم الحقيقة وتعوية الوقائع مثل ما رأته بعد الحرب العالمية الأولى.

وانضمت الأزمة الاجتماعية أيضا بعد أن وضعت الحرب أوزارها وسرح ملايين الجنود وأرادوا العودة إلى أعمالهم العادية في وقت السلم واسترداد وظائفهم بانتزاعها من النساء اللاتي حلن محلهم مدة الحرب وقمن بواجباتهن خير قيام. وتعذر فصل النساء اللاتي ساهمن بقسط وفير في كسب الحرب بلا مبرر، لا سيما أن خوض النساء معترك الحياة واعتيادهن كسب قوتهن جعلهن يتفوقن حرية صعب على السلطات انتزاعها منهن، ويستشقن غير استقلال ومسئولية لا يمكن سحبها بحجة قلم. وقد اشترك النساء في التصويت للانتخابات في بعض البلدان وأرسل الشعب بمثلثات عنه من بينهم وخاصة بالبلدان الانجلوسكسونية. وعلاوة على إضعاف هذه الحالة الجديدة روابط الأسرة، بانصراف المرأة عن العناية بالمنزل والأولاد والزوج واشتغالها بأعمال الرجل، ونزولها إلى ميدان الانتخابات والسياسة فقد زادت في تعقيد الأزمة الاقتصادية حينما حل الكساد محل الرخاء فكان على الحكومات علاج أزمة البطالة على أساس التحول الاجتماعي الجديد، وتعين عليها أن تعطى بطاقة الإعانة للآثي أسوة بالذكر وأن تسعى لا يجاهد عمل لكل منهما. وكانت أغلب الظن أن يؤدي اختلاط الصغير والكبير والعظيم والصغير والهنى والفقر في الخنادق وفي المعسكرات الدائمة

والتحصينات بخنوط النار وبميادين القتال وخوضهم جنباً إلى جنب المعامع ومجاهدتهم للأخطار والموت وخلاصة القول تقاسمهم بأساء الحياة وآلام الحرب والحرمان ما يزيد على أربع سنوات ، إلى القضاء على الفكرة العتيقة القائمة على فوارق الطبقات في المجتمع ، البورجوازية ، وإلى العمل على قيام عالم جديد بعد الحرب تتوفر فيه أسباب الرفاهية للجميع بفضل انتشار الديمقراطية وتمزيق الحجب التي تفصل بين جماعات المجتمع . ولكن بعد العودة إلى الحياة المدنية وخلع لباس الحرب وخوذاتها شاهد الضابط مرؤوسه الجندي البسيط يشغل مناصب هامة في الحياة العملية ويملك الملايين ، بينما يطرق ذاك أبواب مكاتب التوظيف للبحث عن عمل أيا كان دون جدوى ، ويجوب طرقات العواصم الكبرى ليستلين قلوب المحسنين ويستدر عطفهم عارضاً نياشينه ومشيراً إلى جروحه وعاهاته ومذكراً المجتمع الذي عاد إلى ضحكه ومرحه بشجاعته التي أوصلته إلى رتبة الضابط يوم كان السكل يائسا باكيا . ولكن طالما رده المجتمع خاسراً خائباً وقد ضن عليه حتى بدائق أو بكسرة . كما رأى الجندي الباسل الجسور الذي أصابته شظايا الاعداء دفاعاً عن بلاده ورجالها وثروتها وتركته روحاً بجسد ناقص ضعيف أنه لا يستطيع القيام بعمل هام ، وأنه فقد ما جمعه من ادخار قبل الحرب بسقوط النقد وإفلاس الشركات وإنكار روسيا وغيرها لديونها الخارجية وقد وظف بعض ماله هناك ، أما من ظل وراء ميدان القتال وقد كان أقل منه جاهاً وثروة ومركزاً اجتماعياً فقد أصبح من أصحاب الملايين بفعل الحرب . فاشتدت الحفائظ ونفرت النفوس وتفاقم الكفاح بين الطبقات ، وانتشرت حركة العمال وقويت . وقد غنيتها روح الاستهتار التي ولدتها الحرب ، وبينما كان العامل الفقير قبل الحرب يقبل دون شديد تدمير فوارق الطبقات وهي وليدة التقاليد والعادات فقد أصبح بعد أن روى بدمائه أرض الوطن وجاد بنفسه في سبيل الأبقاء على تراثها وثروتها ، لا يقبل بتاتا مصيره بل ومحارب الفوارق الجديدة بين الطبقات ، ويحقد على هؤلاء الأغنياء الجذذ الذين أثرؤا

بسرعة دون أقل عناء على حساب محن الغير ومصائبهم . وءما زاد الطين بلة انتشار الانحلال الخلقى بين الافراد بفعل الحرب، فقد هجر الرجال زوجاتهم مدة طويلة مما حرضهن على الرذيلة وشق عصا الطاعة عليهم وقد اعتدن الاستقلال فى الحياة والعمل أسوة بالرجال، كما نشرت حياة الجنديـة عادات شاذة قبيحة بين الجنسين ، يضاف إلى ذلك تعذر إنفاق من عاد من الجنديـة على الأسرة فانه وإن عاد مكللاً بأكاليل الغار والنصر، فقد بدا خاوى الوفاض ، وءما زاد فى تعقيد الحالة سقوط العملات سقوطاً مروعا وتوالى آثار هذا السقوط على أصحاب الأجور الثابتة والطبقات المستنيرة والعامة . فكنت ترى أساتذة فى الجامعات وفنانين وعلماء وأرباب من حرة اشتهروا سابقا فى المجتمع يتسولون فى شوارع فينا وغيرها من العواصم ، وكان العدد الجـم من البنات المثقفات ومنهن القاصرات لا يجدن مخرجا من الجوع القارص إلا ببيع جمالهن رخيصة فى مواخير ومراقص الليل .

وأصاب الفساد الاجتماعى كذلك نظام الهيئات المختلفة ، فحادت الشخصيات المعنية عن الأغراض التى تأسست من أجلها ، وكثيراً ما رأينا الشركات والمؤسسات الخاصة تنشأ لأخفاء أغراض وضيعة كالجاسوسية وما شابهها أو لسرقة أموال الجمهور وارة كإب أعمال النصب باسم إنعاش الحالة الاقتصادية . ولا تزال حوادث إفلاس المؤسسات المالية التى أنشأها كل من مدام هانو Hanau وستافسكى Stavisky وأوستريك Oustric فى فرنسا وجيلينو Giulino فى إيطاليا وكريجر Kreuger فى بلاد الشمال وآنسال Ansell فى الولايات المتحدة عالقة بالأذهان ، وقد ابتلعت عشرات الملايين من أموال صفار المدخرين ولطخت سمعة كثير من كبار رجال السياسة والبرلمان فى هذه البلدان كما سبق أن ذكرنا .

كذلك دبت عوامل الفساد فى نظام الدولة تكوينها وأساليب الحكم فيها . نفيم عليها سوء الظن ، وانعدمت الثقة بين الزعماء ، وساد الجو الدولى سحب قائمة تنهى عن التشاؤم وضعف الأمل فى علاج المشكلات السياسية ؛

إلا بالقتال، ونخر السوس الهياكل البرلمانية، واعتقد المحكومون وقد فقدوا ثقتهم في ولاية أمورهم أن الخلاص هو في استبدال النظم النيابية والحياة الديمقراطية بحرياتها الواسعة وأحزابها ومعارضتها بدكتاتوريات مستبدة تسخر الفرد لخدمة الدولة وتعمده لتقدمه قربانا على مذبح التضحية في سبيل «المجال الحيوى». وسرت جرائم الفساد فى الهيكل السياسى العالمى وهو عصبة الأمم، وكان لا يذكر اسمها أو قراراتها أو اجتماعاتها إلا مصحوبة بالسخرية وضعف الأمل فى جهودها، وقد أصبح الاعتقاد جازماً بأنها ما أنشئت إلا لتأييد سلطان بعض الدول المنتصرة وصبغ تصرفاتها الغير مشروعة بالصبغة القانونية للتعمية والغش. وتبارت الدول فى نبذ عهودها ومواثيقها وفى احتقار القانون الدولى والمعاهدات، فهناك ألمانيا ارتكبت منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى وقد رجحت كفة الفوضى فى المجتمع الدولى سلسلة من الاعتداءات الصارخة بأنكارها العمود التى قطعتها على نفسها ضمانة للسلام ولتحديد تسليحها وعدم تسليحها شاطئ الرين وذلك بحجة مساس هذه القيود بكرامتها وحقوقها كدولة عظمى. ولم تتردد إيطاليا فى ضرب كورفو وتهديد استقلال اليونان فى أوائل عهد الفاشية ثم فى الاعتداء على الحبشة بلا مبرر. وقد أيدت قبلاً دخولها عصبة الأمم ثم نكصت بوعودها وقضت على استقلالها، كما ضربت اليابان صفحا عن نصوص العصبة وخرجت منها موصدة الباب بشدة فى وجه سائر الأعضاء يوم أن اعتدت على استقلال الصين فاحتجت الأخيرة وطلبت الانصاف طبقا لليثاق. ولم تقف إمبراطورية الشمس المشرقة عند هذا الحد بل توغلت كما سبق أن بينا فى مناسبات عدة فى بلاد جاراتها غير مبالية فى حربها بشروط لاهاى وغيرها من القواعد الدولية والانسانية للحرب، فاستعملت مختلف الطرق الوحشية لأخضاع الصين وقتلكت بالمدينين ودمرت المدن المفتوحة بقنابل طائراتها المحرقة وادعت أنها لا تحارب وإنما تقوم بحملة تأديبيه بسيطة. وغدت كل من النازية والفاشية حركة الانقلاب الأسباني ضد الجمهورية بالمساعدات الفعالة التى

تتناهى مع أبسط قواعد الحياد وحرصنا على تفادى الحرب الأهلية التي استمرت ثلاث سنوات غرقت البلاد خلالها في الدماء ، وكانت إسبانيا بما قدمته الدكتاتوريتان لفرانكو وزمرته من جنود وذخائر وعتاد وبما استطاعت روسيا الشيوعية إرساله من أسلحة والديموقراطيات من مساعدات مالية وغذائية لحكومة الجمهورية بادرة الصراع بين الدكتاتورية والديمقراطية وأولى ميادين الحرب الاستعمارية الثانية . ونبتت إنجلترا وعودها التي قطعها لمصر أثناء الحرب العالمية الأولى بأن الحماية التي فرضتها عليها مؤقتة ستزول بانهاء الحرب ، وتنكرت لأهل الوداد الذين ساعدوها في الانتصار في الشرق فأيدت هذه الحماية النعسة بمعاهدة فرساي ، ولم ترجع عن موقفها المشين إلا مرغمة تحت ضغط الحركة القومية المصرية ومارأته في أن مصلحة الامبراطورية هي في الاتفاق مع الشعب المصري بمعاهدة لندن سنة ١٩٢٦ لضمان السلام في شرق البحر الأبيض المتوسط ولتأمين خط مواصلاتها إلى أملاكها في الشرق والأقصى ولتأمين جانب أهل وادي النيل في صراعها الاستعماري ضد إيطاليا الفاشية . كما لم تجب إنجلترا ما قطعته على نفسها من وعود للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى بتحقيق استقلالهم وإنشاء الوحدة العربية الحرة المستقلة على أنقاض الامبراطورية العثمانية في حالة مساعدة هؤلاء للجيش البريطاني في حربها ضد الترك ، وقد نالت إنجلترا بالخداع واستمالة رؤساء العشائر والقبائل وتسميم عقولهم بالأمانى المعسولة المكاذبة ونثر ملايين الجنيهات الذهبية على زعماء سكان شبه الجزيرة الفقيرة القحلاء الذين بهرهم المسجد الوهاج فأطروا لهم وصوابهم ما لم تستطع أن تحصل عليه بالنزال والحرب الشريفة ، بما دفع بلورنس مندوب الانجليز السرى هناك وجاسوسهم الذي تزيا بزي العرب وشاركهم في لبان نوقهم وثريدهم وفي افتراش الثرى والتخاف السماء ثم خان أصول الضيافة والتي بهم لقمة سائغة في أفواه الاستعمار إلى إعلان سخطه على سياسة حكومته ورفض ما أنعم به عليه من نيليين وعطايا . وفضل الانزواء واعتزال العمل للامبراطورية

الناكره للجميل الناكسة بالوعود وتطبيق السياسة طلاقا باثنا لارجعة فيه .
ورفضت فرنسا تحقيق أمانى السوريين بإعرضها عن الموافقة على معاهدة
استقلال الشام التى سبق أن اتفقت مع الساسة هناك بصددتها . واتبعت
وسائل القوة فى حكم بلاد اتدبت من عصبة الأمم لإدارة شؤونها مؤقتا
توطئة لتحريرها ، وظل صليل سيوفها ودوى مدافعها يسمع هناك وتفتك
بالشعب الشقيق حتى الحرب العالمية الثانية . وهذه الأمثلة يعرفها الخاص
والعام وتدل على انهيار الخلق السياسى الدولى الذى جاء بلا شك فى أعقاب
الآزمة الاجتماعية وانهيار الروح السامية للفرد وللجماعة ، ولهذا الانهيار
أثره الهام فى قيام الحرب العالمية الأخيرة .

يضاف إلى ذلك ما سبق أن عرضنا له من إنكار جل الدول ديونها
إلى تعهدت بوفائها بموجب المعاهدات . فقد تعهدت ألمانيا قبل كل من فرنسا
وانجلترا ثم فرنسا قبل كل من انجلترا والولايات المتحدة ثم انجلترا قبل
الولايات المتحدة بالوفاء ، وسارت جميعها على درب سياسة أن الغاية تبرر
الواسطة ، تلك السياسة المكيفيلية التى تنبذ للقوانين الدولية والمبادئ
الإنسانية وتنصح الأمراء والساسة بإنكار كافة المبادئ التى لا تتفق مع
مصلحتهم وبالالتجاء إلى كافة الوسائل مهما كانت ظالمة ووضيعة لتحقيق غايتهم
وشتان بين عهد ما كيا فى وعهدنا الحالى . فقد رسم هذا الأبطاليا خطه صارمة
فى القرن السادس عشر يوم كانت تسودها الاضطرابات والفوضى والحروب
لتأيد سياسة حديدية قوية لا ضمير لها ، لا تتردد فى سبيل استتباب النظام
فى اتباع أشد ضروب القسوة ، أما اليوم فقد ولى عهد الظلام القديم واتمت
الفوضى التى سادت أوروبا فى عهد بعث العلوم وأتج ذلك العهد ثمراته ،
وأصبحت أوروبا اليوم تقود المدنية الحديثة وتحمل شعلة الثقافة والحضارة
على زعمها ، بينما لها على زعم قادتها نظمها الدستورية المقدسة ومبادئها
الدولية والإنسانية ، فكل رجوع إلى سياسة أن الغاية تبرر الوسطة ، رجوع

بالمدينة القهقري وهدم نظمها السياسية والاجتماعية وقضاء على الديمقراطية وحقوق الانسان .

وأصابت الأزمة الاجتماعية كذلك خلق الفرد السياسي من ناخب ونائب وسياسي ووزير وبالتبعية الحكومات برمتها في صميم كيانها . فطلب الناخب ثمنا باهظا لصوته الانتخابي عينا أو خدمات لإقاريه وأصهاره وأعوانه . وجعل السياسي من كرسى النيابة ومكتب الوزير وسياسة الحكومة مشروعا اقتصاديا يكسب من ورائه المتربعون في دست الوزارة وأنصارهم ومحاسبيهم ، وأتجر النائب بنفوذ سياسي : فمن جهة أصبحت السياسة في نظره مصلحة ، ومن جهة أخرى أصبحت المكافأة البرلمانية ضئيلة صوريه لا تتفق ومكائنه في الهيئة الاجتماعية ولا تسد مطالبه الجمه ، فهو مضطر بحكم مركزه أن يحتفظ بمسكن في دائرته الانتخابية وآخر في العاصمة ، وملزم من آن لآخر بإقامة الحفلات ودعوة الناخبين وذوى النفوذ السياسي والوزراء بما يكبده نفقات باهظة لا يمكن للمكافأة البرلمانية سدها . وجارى النائب وزيره وحزبه تمشيا والسياسة الحزبية ، فكثيراً ما أعطى صوته بالموافقة على قوانين لا تمس السياسة الحزبية بقدر ماتمس كيان الدولة ونظامها الاجتماعي دون درس وفحص كما عجز ماديا عن أداء مهمته الشريفة كممثل للشعب عن جدارة واستحقاق وقد انصرف لاعباء الحياة التي يسير في تيارها ، علاوة على عمله اليائى واشتغاله بمهمة أخرى ثالثة تأخذ عليه وقته ولبه وتسود صفحات التاريخ النيابي والحياة الديمقراطية وهي طرق مختلف أبواب الوزارات لقضاء المصالح وتقاضى الاتاوات نظير هذا العمل الشأن الذي لا يمت للدستور والحرية بصله . وبينما هو قد قصر في دراسة مشروعات القوانين ومختلف الاقتراحات نراه قد تحمس لها وأرغى وأزبد بالمجلس وضرب المنضده بيده وصفق أو قاطع دون أن يعلم عنها الكثير أو القليل . وقد ذكر الكاتب الكبير والمفكر المتزن «لويش مارليو ، Louis Marlio هذه الحالة التعسة في وصفه مرور قانون العمل الجديد في البرلمان في عهد وزارة «ليون بلوم» قبيل الحرب العالمية

الثانية فقال : إن قانون اشتغال العمال أربعين ساعة فقط في الأسبوع قدمته وزارة بلوم إلى البرلمان في عجله لحصل على موافقة على المبدأ ، وقد وعدت بتأجيل تطبيقه خوفا من رجال الصناعة ، ولم يجد الأعضاء متسعا من الوقت لدرسه وتمحيصه ، إلى حد أن ثلاثة أرباع أعضاء الشيوخ الذين وافقوا عليه صرحوا في اليوم التالي لموافقتهم بأن النص الذي صوتوا معه كان معوجا يتعذر تطبيقه ، وأنهم أعطوا أصواتهم للحكومة لتأكيد الأخيرة لهم بأن القانون لن يطبق إلا بعد مضي مدة يعتد بها ، (١) .

وحادت السلطات عن النظم المتبعة وخرجت على القوانين خروجها صارخا ، فأصدرت الحكومات قروضا بينما كانت تعد العدة لتخفيض النقد بمجرد تصريف سندات القرض وبجأه . كما حصل في فرنسا في سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، فبمجرد إصدار قرض يبلغ عدة مليارات الفرنكات وامتصاصه لأموال الادخار خفضت الحكومة النقد ، مما كان له أسوأ الأثر في ثقة المدخر بالحكومة وفي عزيمته وفي همة المنتج على مواصلة جده في بلاد عملتها كالريشة في مهب الرياح . كما صدرت قوانين تتعارض وأبسط المبادئ التشريعية والقانونية وتتناقض والحرية الفردية والعدالة ، وهي وجوب اتباع قاعدة : ليس للقانون أثر رجعي ، ، فصدرت في فرنسا قوانين تفرض ضرائب جديدة على أرباح الحرب العالمية الأولى الباهظة وذلك في سنة ١٩٢٧ بينما تقاضت الدولة هذه الضرائب بقدر ٨٠ ٪ من الأرباح منذ نحو عشرين سنة من التاريخ المذكور . وصدرت في إيطاليا وألمانيا وروسيا التشريعية قوانين تجعل الفرد يتضائل ويخضع تجاه الدولة ومصالحها مع العلم بأنها ما وجدت إلا لخدمته ورقابته . وتصير هذه القوانين آلة صلبة يتحرك ميكانيكيا لمظمتها على زعم دكتاتوريتها وقادتها ، وتقيد في سلاسل اللول تحقيقا لبرامج التسلح وانتظارا لتحقيق وعود خلافة مستقبلية مشكوك فيها بعد حرب مدمرة يحني المتضرر والمنهزم فيها على حد سواء الجبابرة والمويهين ،

وذهبت القوانين في البلدان الدكتاتورية إلى حد التفريق بين العناصر والأجناس
والثغث في الاضطهاد مع الامعان فيه ومصادرة الأموال والاعتقالات بالجملة
واتباع مختلف وسائل التعذيب على نسق محاكم التفتيش قديما ، وذلك في
بلاد حارب المرء وضحي من أجلها دون تمييز بين جنس وآخر . وانغمس
زعما النازية والفاشية في برامج من الدعاية الجوفاء ، ونسجوا حلا من الأكاذيب
تخفى ترفهم وانغماسهم في الشهوات حتى يظهروا للمعجبين بهم في صور من
التكشف والقناعة والرهبة . وطفت عباراتهم الرنانة الحادة على تصرفاتهم
الشخصية المشينة ، وصارت الحكومة والشعب والثروة العوبة في أيديهم
يتصرفون فيها على طريقة الأباطرة الاقدمين . وانغمس الوزراء والساسة
في البلدان الديموقراطية في فضائح مالية وسياسية لا تلتطخ سمعتهم فحسب بل
تودي بسمعة أحزابهم وتضر بالديموقراطية وتطعن في الصميم ، فقد تناولت
فضيحة ستافسكي سنة ١٩٣٤ سمعة طائفة من الوزراء البارزين في فرنسا ،
كما اضطر السير توماس أحد أعضاء الوزارة الانكليزية في وزارة ماكدونالد
إلى الاستقالة تبعا لمساس سمعته . وقد ورد في الصحف وفي تحقيق قضية
« ستافسكي » أن هذا المالى المزيف مول بسخاء إحدى حملات الحزب الراديكالى
الاشتراكى الانتخابية في فرنسا ، ويعزى نجاح الحزب إلى بسط يده كل البسط .
ولا أدل على الاستهتار بالقوانين من حادثة في فرنسا وقعت بخصوص بحث
صحة انتخاب أحد النواب في سنة ١٩٣٧ ، فقد طعن خصمه السياسى ومنافسه
سابقا في الدائرة في انتخابه وقال مستندا على البراهين الدامغة بأنه صدر حكم
عليه من محكمة الجنج لسرقته « بنزينا » ملك الناحية التى يديرها بصفته عمدها
بالحبس ستة أشهر ، مما يفقده حقه فى النيابة عن الأمة لما فى ذلك من ثلم
لشرفه ووضمة نصيب أمانته وتخل بتمثيله للشعب ، غير أن المجلس لم يوافق
على قبول الطعن وقرر صحة انتخاب النائب وأخذ برأى مقرر اللجنة الذى
قال : « بأن الحادثة التى يلام النائب من أجلها ليس فيها ما يمس بالشرف وإن

المجلس وحده له الحق في قبول العضو تحت قبته أو إقصائه عنها وإن حكم الشعب الممثل في المجلس يفوق سائر الأحكام وضمنها حكم المحكمة ، ، وصاح بهذه المناسبة أحدا لأعضاء فقال « صوت الشعب هو القانون الأعلى » (١) والتاريخ يعيد نفسه ، فقد تكررت حوادث الرشوة بعد الحرب العالمية الثانية وأخيرا في فرنسا وإنجلترا ، وترتب على ذلك تقديم رجال عموميين من سياسة ووزراء وموظفين يشغلون مناصب خطيرة للحاكمة واستقالة بعضهم من حامت حولهم الشبهات ، وإن خروج أحد الوزراء والمديرين لبنك إنجلترا من منصبهما في إنجلترا يعد فضيحة وإفلاسا سياسيا لا نظير لهما من قبل .

وقد عملت الصحافة على تفاقم الجالة بنشر الدعاية الكاذبة والأخبار المختلفة وتأييد وجهات نظر تجار المدافع ، ودعاة الحرب والصائدين في الماء العكر وبث روح البغضاء بين ملايين الجماعات وتسميم عقولهم وإعدادهم كالقطة لالمذابح القادمة . وكان أثرها شديدا فتا كاتبا لا فتشارها ولا اعتماد الحكومات والأحزاب السياسية ورجال المال والأعمال على مفعولها الساحر في الجماهير . لقد ازدهرت الصحافة سابقا بفضل اضطلاعها بأمانة بالمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقها في إرشاد الجماهير إلى كيفية سير الحوادث المحلية والعالمية ، والكشف عن حقيقتها ، وفي تثقيف العقول ثقافة عامة ، والدفاع عن مصالح الأجيرين وصغار المدخرين وجماعات العمال ومختلف الهيئات الزراعية والتجارية والصناعية . وقد كانت صحف القرن التاسع عشر منابر سياسية وأدبية تعلق على حوادث الأمس ، وتحكم عليها وفق ألوانها وميولها ، وتساعد الحزب على الدفاع على مبادئه الصادقة ، وتمهد للسياسي سبيل عرض آرائه الخاصة وتقوية نفوذه في وضع النور دون مواراة والتواء . وليكنها كانت تتحاشى الدنايا والصغائر ولا تتاجر بضائرها الساسة وعقائد الجماهير وتلاعب بمصالحهم في سبيل الغنم المادى . غير أنها منذ أوائل هذا القرن ، وخصوصا

(١) انظر (مصدر الرسمية) لويس مارليو ص ٣٥ .

منذ الحرب العالمية الأولى ، تبعاً لانتشار الصحف ودخولها كل منزل واشتراك العامة والخاصة فيها ، أصبحت مشروعا ماليا هاما يدر على أصحابها الربح الجزيل ، وتطلعتوا إلى استغلال الموقف وجمع الملايين من ورائها دون اعتبار للمبادئ الإنسانية والخلق السياسى والحقيقة ومصصلحة الوطن والجماعات ، فضجى القائمون بها العقيدة والشرف فى سبيل الإعلان والدعايات الكاذبة وأصبح ما يهمهم هو نشر عنوانات ضخمة وأخبار خطيرة مهما دلت الدلائل على ضعف مصدرها وكذبها وسوء أثرها فى الجماهير ، ودون العناية بالدفاع عن المبدأ الديموقراطى أو الحريات أو الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السامية . وصار الأساس عندم الأخبار الحديثة التى تهز الجماهير وتزعج الأفراد لاجوده القلم وقوة الحجة ودقة العبارات وارتفاع مستوى الثقافة والمثل العليا وتحقيق حسن التفاهم بين الشعوب والعمل على استتباب السلام . وقامت دعائم الصحافة ومجد المخبر الصحافى ورواج حركة البيع على الفضائح الاجتماعية والسياسية والمالية الخاصة وحوادث الأسر البارزة الغرامية ونسكباتها ونشوز الأبناء وعقوقهم والمستطرف من الأخبار والجرائم مصحوبا بالصور المثيرة للشعور والوجدان ، وعلى أنواع رخيصة من بضاعة السب والقذف وتبادل الشتائم والطعن فى الخلق والوطنية والشرف ، وعلى التنبؤات عن الحرب والتدمير والاجتياح ، وعلى سقوط حكومات وقيام أخرى ، وما يحيط بالذهاب والمجيء من دسائس الكواليس ، ومؤامرات النواب باعتبارها من أعمال البطولة ، وعلى خلق جو خائق ، من شأنه كما يقول مارليو « انه يورث حتما الى الحرب » . وافتقدت الصحافة روحها العالية فى غلام المادة الدامس وحادت عن رسالتها الشريفة ، وأصبحت رسول الشر المستطير وقد كانت تستطيع كثيرا فى الميدان القومى والدولى ويمكنها أن تهيب النفوس الجامعة لحسن التفاهم والسلام العالمى (١) .

(١) انظر (مؤيد الزايمية) لويس مارليو ، صفة ٣٦ وما بعدها .

(٤) أزمة الضمير *La Crise de Conscience* : لقد نفذ السهم فاخترق
 الآهاب ومزق الشحم واللحم واستقر في صميم القلب ، وتلبعت الأزمات
 التي سددت سهامها الجادة إلى أوروبا منذ بضيع سنوآت ، وتكاليبت الأريزاة
 السياسية والاقتصادية والاجتماعية عليها ، ثم أناخت أزمة خطيرة بكلكتها
 على القارة الدائمة الصخب والاضطراب تطحنها طحنا ، هي جماع الأزمات
 المختلفة تنفث سموها في ضمائر الأفراد والجماعات والحكومة وتهديم أفكار
 الخير والحسنات وهي مرآة أوروبا في عسرها ومرضا فلا شك أن تنعكس
 منها صورة شيطانية رهيبة ، ولا شك أن تبعث هذه الصورة في النفوس الرعب
 والفرع ، ولا شك أن تدفع بالحسنة وقد تراءت لها سحنتها عجوزا شمطاء
 إلى الشر . لقد نفذ المخزون في سنام القارة من الخير فضلت الضمائر في تيه
 المنازعات والحروب ، وأصبح كل فرد من أبنائها يريد أن ينجو بنفسه على
 حساب الآخر وكل يتربص لفتك بمنافسه ، وقد تحلل واختفى ما ورثته
 أوروبا من مدينيات الأغريق والرومان والعرب من علوم وفنون وروح
 ديموقراطية ومن نظم الحكم القويم والتسامع والميل إلى حسن التفاهم والسلام .
 فأصبحت التصرفات تصرفات أنانية واستعداد للحرب بدلا من العمل على منعها
 وتلا في وقوعها ، وانتظر العالم الكارثة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى .
 واستحالت أزمة الصحافة التي سبق أن أشرنا إليها إلى محنة ، فالصحافة
 مدرسة الديموقراطية ، غايتها الدفاع عن الحريات مع تهذيبها وتحقيق أغراض
 الأفراد والجماعات عن طريقها ، فكل ما يخذلها يخذل الديموقراطية .
 والمحنة هي محنة الديموقراطية برمتها ومآتم العلاقات السياسية الدولية . وليس
 الأمر أن تعلن مبادئ وتصدر قوانين لتعطي الصحافة والتأثيرين حريات
 نظرية وتضمن إعلان مختلف الآراء على الملأ فحسب ، إنما المهم أن تعيش
 الصحافة حياة حرة أيه لا تعرض لمغريات المال ولا تقع في حباله
 ولا تنطفئ شعلتها بفعل التيارات الرجعية . والمهم ألا يعود العالم يرى صحفاته
 يملكها نفر يعدون على الإصابع يدرون الحركات الانتخابية ويقوم هوامهم ،

ويجئون في مصير المرشح والنائب ، ويرفعون ويخفضون رجال السياسة تبعاً لمصالحهم الشخصية ، ويحركونهم كقطع الشطرنج ، ويقررون مصير الوزارة بالدعاية لها وبقاتها أو بالحل عليها وإزاحتها عن طريقهم ويزيفون الحقائق ويقلبون أوضاع الحريات بل وحياة المرء العادية .

ف هناك ملوك المال يسيطرون على الصحافة ، وملوك الصحافة يسيطرون على الرأي العام ويقصون الصحيفة المستقلة النزيهة من الميدان . وقد رأينا مدى سلطان نورثكليف في إنجلترا وهيرست في الولايات المتحدة وهنسي في فرنسا وكيف يصولون ويجولون في ميدان الرأي العام . ورأينا كيف استطاع نفر من أصحاب المال والجاه بمن أعنتهم الشهوات والاحقاد الحزبية أن يصدروا صحفاً يبيعونها للجمهور بأقل من نفقاتها وثمان النسخة منها تعادل نصف ثمن النسخة من الصحف العادية الأخرى ، وذلك لترويج آرائهم السامية الخطيرة ، ولينافسوا بها سائر الصحف منافسة غير مشروعة ويؤثروا على عقول السذج والبسطاء والأبرياء من أبناء الطبقات المتوسطة والعامة . ونذكر من هؤلاء المليونير الفرنسي « فرنسوا كوتي » ، Francois Coty الذي أصدر في فرنسا مدة طويلة جريدة « صديق الشعب » ، l'ami du peuple وقد كلفته هذه الجريدة عشرات الملايين من الفرنكات وكبدته خسائر كبيرة ، ولكنه كان يشفي بها غلته السياسية ، ومشكوك طبعاً فيما إذا كانت الجريدة حقيقة صديقة الشعب ، فهي للدعاية لمشروعاته وآرائه السياسية الرجعية ليس إلا ، وقد سبق أن اشترى علاوة عليها جريدتين محظيتين هاتين : لقطلة لبائه وهما « الفيجارو » ، Le Figaro « والجلواز » ، Le Gaulois ..

وإن من أكبر ملغيت به الديمقراطية من مصائب ما يسمى « بالصحافة الكبرى » ، La Grande Presse ، فثل هذا النوع من الصحافة هو عمل تجاري قبل كل شيء ، ككل مشروع اقتصادي يراعى فيه الربح الكبير وتزايدته بالاستثمار والانتسبة بالفكرة وبالذراع عنها . وهذه المؤسسات على منخامتها

وزخرفها قد انحدرت بالديموقراطية من علياء النزاهة إلى هوة الأغراض والاطماع ، ولاغربة في ذلك فحركها قد يكون من كبار بائعي الانبذة كجان هنسى Jean Hennessy وهو في مقدمة تجار الكونياك في فرنسا أو الضمائر كمدام هانو Hanaue وهي من الذين تلاعبوا بأموال الجمهور وخدعوه وذرروا أموال الادخار كما تذرو الرياح الرمال . وهكذا ظهر في أقدس حلقات الحرية والرأى الذئاب الذين حاولوا أن يصيبوا أقدس تعاليم الثورة وحقوق الانسان في الصميم ، وينشروا في عالم القرن العشرين حللكة مدلهمة يستطيعون في سوادها أن يوقعوا الشعوب في التهلكة ويوردوا البشرية موارد الدمار حبا في جمع المال وزيادة في النفوذ والترف .

والحالة خطيرة فالיום لاتستطيع الصحيفة المتواضعة التي تقف موقف العناد دفاعا عن حريتها واستقلالها وذودا عن كرامة المبادئ والمثل العليا ورغبة في حياة شريفة البقاء ، فهي لاتلبث أن تلقى ضربات المؤسسات الصحافية التجارية ومن ورائها رجال الاعمال والمسال ومن في ركبهم من رجال السياسة . وسرعان ماتسقط صريعة لاتبدى حراكا . وتنهبها هذه حتى تأتي على آخر مضغة فيها ، والواجب أن يتمكن الانسان وذلك رغبة في حسن التفاهم بين الناس وفي تقارب الشعوب والامم وسيادة السلام العالمى من أن يعبر بحريه عن رأيه على منابر الرأى العام وفي مقدمتها الصحف ، وهي في أهميتها تأتي في طليعة الخدمات العامة التي يجب تنقيتها من الادران ، لما لها من قوة ساحرة في الجماهير قد تجرم إلى جنات السلام أو جحيم الحروب والآلام . ويجب أن تحاط بمختلف الضمانات القومية والدولية لستمع بحريات واسعة وإلا حل بالعالم ظلم صارخ من نوع جديد واضطراب وفوضى تزج به في الحرب نتيجة لفساد الصحافة ونفت سمومها في الرأى العام (١)

(١) أنثر (مصير الإنسانية) لويس مارليو ، من صفحة ٢٧ إلى ٤٩
انظر (ثورة الامس واليوم والغد) للويس مارليو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣ ، صفحة ١٣٦
(la Révolution d'Hier d'Aujourd'hui et de Demain) par Louis
Matlo, 1 vol., New York 1934.

وإلى جانب محنة الصحافة وغيرها من الازمات التي شرحناها وقد فتت في
عضد في أوروبا وقضت على رفاهتها واستقرارها الاقتصادي والسياسي وزجت
بدولها في حربين استعماريتين فيهما اضمحلها وضياع سيادتها على العالم ،
هناك أزمة هذه الازمات ومشكلة المشاكل التي ستدفع بها وقد أعمتها المشكلات
المتعددة التي تكالبت عليها ، وصعوبة إيجاد حل ومخرج منها إلى صراع أخير
هو صراع اليأس بين عالمين ، العالم الذي صحا من كبوته وهو يطلب الحياة
والتحرز من ربة الاستعباد الاقتصادي ، وعالم الآمس وقد أشرف على
الزوال وأذنت سيطرته بالافول ، هذه الازمة التي أفقدت الغرب البقية الباقية
من ضميره . وقتش عن علاجها في أدغال الانانية والجشع ترتبت على نوع
حياة مئات الملايين من السكان اكتظت بهم بلدان الغرب الصناعية وأرزاقهم
في المصانع الضخمة المتعددة ومداخنها الشاخنة التي تناطح الجوزاء ومناطق
التعدين التي تمدها بالوقود والقنوات المائية والسكك الحديد والطرق المعبدة
الطويلة كشباك الصائد فوق القارة والموانئ التي ترسو فيها عابرات المحيطات
ككوين ماري واليزابث ونورماندى . وهذه الحياة الاقتصادية الاجتماعية
تنبض عروقها بفضل استيراد المادة الأولية الرخيصة وتصدير المصنوعات
المرتفعة السعر ومواد الترف ، وقد رتع السكان في بحبوحة الثروة والنعيم
بفضل ما أمطرتهم به الصناعة من ثروات تضاعفت في قرن من الزمان ووصلت
إلى أرقام خيالية لم يعهدها العالم قبل الانقلاب الصناعي . وتحسنت وسائل
المعيشة وتذوق متوسط الحال ترفا جديداً على حساب هذه الحياة ، وتضخمتم
المدن الصناعية ، وأصبحت عمالة طوا الاضغاما إذا قورنت بعواصم المناطق
الزراعية ، واعتاد الأهلون حياة البذخ وتعددت مطالبهم كما تشددوا فيها
وطلبوا المزيد كلما تفتحت أبواب استنزاف أموال جديدة ، وزاد الإنتاج
واتسع نطاق الصناعة . وهذه الحياة الاجتماعية ذات الطابع المترف التي اعتادتها
شعوب الغرب هي نتيجة عهد رخاء مستمر طوال القرن التاسع عشر وسياسة
التغريب بالبلدان التي تملك المادة الأولية فيها وراء البحار ، بل واتباع مختلف

أساليب العنف للسيطرة عليها والاستيلاء على مادة الصناعات وغذائها بأثمان بخسة يستحيل عقلا ومنطقا الاستمرار فيها . يريد الغرب المزيد من الثراء بزيادة الإنتاج ، والقذف بوحداث منتجاته التي تعد بالملايين من آلات وأقمشة مختلفة وعطور ومواد الترف وغيرها إلى أسواق الشرق ، وقد اشتري أثرياء الشرق ما فوق الكفاية فاشتروا السيارات الفاخرة والتحف والزخارف ، وتفنن أمراء الشرق الأوسط ومهراجات الهند في اقتناء اليخوت التي يجوبون بها البحار والسيارات «الرولرزويس» المصنوعة خصيصاً لهم للصيد والقنص في أدغال بلدانهم وأحراشها ، ولكن سواد شعوب الشرق التي كان يمكن الاعتماد عليها في الاستهلاك ظل فقيراً معدماً يعوزه القوت الضروري ، فكيف به أن يستهلك منتجات الحرب الصناعية ، فأدى هذا إلى زيادة الإنتاج ونقص الاستهلاك واختلال التوازن الاقتصادي .

وأمام دول أوروبا الصناعية وسيلتان : فأما اتباع سياسة العنف وخرض حرب فناء ثالثة بين الشرق والغرب وكما قال «كينز» Keynes عقب ما رآه من فظائع الحرب العالمية الأولى وما توقعه من أزماتها الخطيرة في سنة ١٩١٩ «الناس لن يموتوا موتاً طبيعياً هادئاً ، مشيراً بذلك إلى زرافات عمال الغرب ، الحائرين الهائمين على وجوههم في المصانع دون استقرار ، وأما التفاهم على حسن توزيع المنتجات بين الشعوب والعمل على رفع المستوى الاجتماعي للجماعات في مختلف أنحاء العالم .

وهذه الديمقراطية الغربية تعيش في عصر الغروب والاضمحلال الحالي وغاية همه أن تمسك بتلابيب الحالة القائمة ، بل والرجوع إلى الوراء آميالا بدلا من إعداد العدة للتطورات المحتملة والرغبة في حسن التفاهم بين الشعوب . وهي في تمسكها بحالتها الراهنة لايهمها أن يؤدي هذا إلى صراع المردة حتما والقضاء على المدنية ، ولا يهمها أيضا أنه لم يعد هناك أساس ثابت تبنى عليه حياتها الاجتماعية ، يذخها ووسائل رفاهيتها التي تريد ما بأي ثمن لشعوبها أو بالحرى لطائفة معينة منهم ، حتى ولو كان ذلك على أشلاء الضحايا من أبناء

الشرق . ونرى في كثير من بلدان أوروبا الغربية ، أن مستوى معيشة الجماعات بل وموارد حياة الطبقات العاملة تقوم على أساس كرم الدولة وسخائها الاجتماعي والتشريعي والمالي لاعلى أساس التوازن الاقتصادي الحقيقي والجدارة الحققة في مضمار الكفاح العالمي . وصارت أعباء الميزانيات ثقيلة والحكومات تعطى وتوزع وتهب أكثر مما تجني وتنتج وضمن مصروفاتها مئات الملايين من إعانات للمتطلين ومختلف الطبقات التي قضى على نشاطها، تبعا لفساد النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم وتتابع أزماته وتعددتها . وكذا هنالك أبواب ضخمة للمرتبات والأجور ، وجزء منها لأغراض السياسة الحزبية ولا علاقة له بحالة العمل وسير أداة الدولة . ولا تستطيع الحكومات أن تميز مستوى المعيشة Standard of life هذا ، وقد أصبح موضع مساومة ومغامرة الأحزاب ، بل وأصبح القبلة التي تتجه نحوها السياسة الدولية باسم المصالح المشتركة ، و المجال الحيوي ، و الدفاع عن كيان الامبراطورية ، و حماية مواصلات الامبراطورية ، ، ولا شك أن هذا الاتجاه هو الذي أدى بها إلى الاصطدام بالحرب العالمية الثانية^(١).

وغلبت الأحقاد وفطرت كالتور وتنامت النفوس وتقاطعت وامتلأت القلوب بالحقد والتعطش للانتقام ، وسرى هذا التعطش إلى الحكومات على اختلافها ، كل تلقى على الأخرى المسؤولية الخطيرة في اختلاط الحابل بالنابل وفيساد النظم والأوضاع ووضع العراقيل في وجه الإصلاح الاجتماعي والتفاهم الدولي . وسرت روح الشر في الهيئات السياسية والمنظمات الاجتماعية وجماعات الشهاب ، واصطدمت في حظيرة الوطن الواحد باسم المثل العليا ، وأسأل اصطدامها دميماً غزيرة وكانت نذير المجزرة العالمية البشعة . ووقفت كل دولة للأخرى بالمرصاد تريد أن تكون البادية بالفتك حتى لا تؤخذ على غرة

(١) انظر (الدكتاتورية أو الحرية) : لويس مارليو ، جزء واحد ، باريس من صفحة

١٠٩ إلى ١٢٠

(Ditature ou Liberté) par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1940.

وقد جاء دورها في مآدبة الأطماع السياسية . وسرت نفس الروح في الأفراد فصار الإنسان يحتقر الآخر لأنه على زعمه من سلالة الذين حاربوا في صفوف خصومه ولا بد أن يثار منه لضحاياه، أو من عنصر يجب في اعتقاده أن يسخر لخدمته وتهيته وسائل راحته، أولاً له يقل عنه نقاوة في دمه وعنصره وأصله فيتعذر عليه والحاله هذه أن يبلغ مستوى ثقافته ودرجة إدراكه لمدينة الغرب (وهذه كانت عقيدة النازيين وقد بلغوا غاية التعصب في تطبيقها وذكروا بخصومهم وبكل من لا ينتمى للدم الآرى الجرمانى تبعال هذه العقيدة). وحاولت كثير من الحكومات جهودها لا يقف سير الداء وقد جاس في عروق العالم العليل ، وصار شأنها شأن من يكافح نيرانا شبت في كل ركن من أركان غابة كثيفة بأشجارها الباسقة ، فهو لا يعلم مصدر الخطر ومكان البداية والنهاية في عمله المضنى الخطير ، أوروبان سفينه وقد أكلت أخشابها الجرذان وحديدتها الصدأ ونفدت المياه إلى كل ناحية فيها ، فهو لا يسد ثقباً تدفقت منه المياه حتى يفغر ثقب آخر فاه ، ثم لا يلبث أن يتطلع اليم السفينة بربانها وركابها وحمولتها .

وأصدرت الحكومات مختلف التشريعات الاجتماعية تقوم على شدة تدخل الدول في حياة المجتمع ، وذلك بناء على إلحاح سواد الناس وقد اختلت ميزانياتهم وقل كسبهم وأثقل كاهلهم بالضرائب والأعباء الأخرى المترتبة على الاستعداد للحرب القادمة ، وطوحت الأزمات الاقتصادية وتقلبات العملات وكساد الصناعة وسوء نية الخزينة نحو صغار المدخرين وتحفزها للانقضاء على جعباتهم التى خوت أو كادت وإهمال الدفاع عن الادخار وقد ظهر في ميدان المال والشركات غيلان دوليون لا هم لهم إلا الفتك بادخار الطبقات الوسطى بل وبالآقل منها . وشرعت هذه التشريعات لتحديد بعض الأسعار وتنظيم البورصات وصد تيار الغلاء المصطنع وتضييق الخناق على الأموال في خروجها ودخولها ، بل ومنع خروج الذهب بتاتا ومراقبة عمليات تبادل العملات وتحديد أسعار النقد الوطنى بالنسبة للنقد

الأجنبي ووجوب أن يجري التبادل في حالات الضرورة التي حددها القانون وتحت إشراف الحكومة .

ولكن كانت الحكومات لا تلبث أن تفرض رقابتها الشديدة وتقف بالمرصاد وتفتح عيونها للتخالفات حتى يفلت منها زمام الأمر وتختفي الأغذية والبضائع من الأسواق ويضطر صاحب الحاجة أن يدفع ثمنها لها أضعاف سعرها الرسمي . وراجت هذه التجارة الغير مشروعة في البلدان الدكتاتورية وفي مختلف دول البلقان قبل قيام الحرب العالمية الثانية . وندرت كثير من السلع لاسيما في الأولى مثل الزبد ومستخرجات الألبان ومواد الترف المستوردة من الخارج . كما اتبعت أساليب روائيه لتهرب رؤوس الأموال إلى الخارج أو لاستبدال العملات نظير قيمة تقل كثيرا عن الأسعار الرسمية وذلك للحصول على الاسترليني النادر هناك وهو العملة الدولية التي كان يمكن استبدالها أينما هبط المرء أو نظير قطع أو سبائك الذهب . وكان المغامرون يخاطرون بحياتهم بل وبحياتهم في هذا السيل رغبة منهم في ترك بلدان نبذتهم نبذ النواة وأذاقتهم ألوان العذاب للعنصرية أو اختلاف الرأي أو بما لتهم للديموقراطية وزهدهم في النظم الدكتاتورية والمبالغة في الاقتصاد المدار وما يجره هذا من الحد من حريات الفرد وتصرفاته كعضو في المجتمع الانساني . وكان السائح يستبدل الاسترليني بعملات البلدان التي يهبط فيها بأنقر الفنادق في بودابست وبوخارست واثينا ، وغيرها وعلى يد أقرب المقرين من البوليس رغم تشدد القانون من الناحية النظرية في عقوبة المخالف وفي الزج بمن يتجر في السوق السوداء في غياهب السجون ، وكان مركز السوق السوداء وبؤره التجارة غير المشروعة للعملة والذهب وسائر السلع المحرمة والمهربة والنادرة في عاصمة رومانيا لا يبعد إلا بضعة أمتار عن بناء الإدارة العامة المركزية لمحافظة المدينة والبوليس والأمن العام .

وكم تشقى الانسان من خصمه بما يذيقه من ضروب التعذيب وصنوف الآلام ، فكانت الأرواح البشرية في نظر هتلر وأعوانه لا تساوي شروي

نقير . ولقد سبق أن فشل في سنة ١٩٢٣ مؤسس النازية في حركة ميونيخ يوم أن كان في طليعتها نصيره ، لودندورف ، أحد أقطاب الألمان في الحرب العالمية الأولى ، وطغت على مؤتمري حانه مونيخ أمواج عالية من الديمقراطية فجرفت محاولتهم قلب نظام الحكومة الاشتراكية للريخ وآوتهم هذه ألقاء لشرهم في قلعة هناك ، وكانوا فيها أقرب إلى الضيوف منهم إلى المعتقلين أو المساجين . ودون رأسهم إبان هذا الاعتكاف كتابه الأغبر بعنوان « كفاحي » ، ولما بسم له الدهر فد « هندنبورج » ، وكان رمز الشعب الألماني وموضع إحترامه وصلة الماضي العزيز له يده لمصاحفته بعد بضع سنوات عمد إلى إعدام مخالفيه في السياسة والرأى وخصوصاً من أنصاره في دورهم ومخادع نومهم في جوف الليل وعلى مرأى من زوجاتهم وأبنائهم وأقاربهم . ولما أنعبه أعمال السيف في الرقاب واختراق الرصاص للصدر أخذ يشرذ بقايا الشيوعيين والديموقراطيين وكل من لا ينزل من علياء تفكيره إلى حضيض النازية ويزج بهم في معتقلات هي أشبه بزرائب البهائم أو بحفر القبور لا يواء الجيف ،

ولوح الطليان بأيديهم يهددون وقد اغتر بقوتهم كثيرون ، ولكنهم لم تلك إلا كخيوط العنكبوت ما لبثت أن تمزقت ونقضتها المعارك الأولى للحرب العالمية الثانية . وتوعدوا شعب وادي النيل بقبضات هذه الأيدي البدينة جسماً والواهيه قدرة وكفاية وروحاً في مرورهم عبر قنال السويس إلى الحبشة ليفتكوا بشعب أعزل من السلاح . ولكن إذا كان شر البلية ما يضحك فأن سكان الوادي العتيد الذي عرف كنه الانسانية منذ منا ورمسيس وبطليموس وابن العاص وصلاخ الدين قابل جميعه الزاهبين إلى الحبشة الذين سيسجلون على أنفسهم سخط التاريخ واحتقار العالم المتمدين بابتسامة باردة أشبه بالثرثاء . وقد انتهى الحال ببعض هؤلاء المتحمسين بعد أن أتقنوا تمثيل إشارات التهديد واتصلاخ الأودلج بالقفز من السفن العابرة القنال المحملة بالجند والعتاد والحروب في جوف الصحراء

ما وراء الاسماعيلية والبحيرات المرة بالسويس مما اضطر البوليس المصرى إلى البحث عنهم وإعادتهم إلى ذويهم .

وتحركت صفائن فرنسا عند الانكليز ، وأخذ ينبش لاقال القديم إرضاء لصديقه الدوتشى وإحراجا لدولة عبر المانش التى لا تهتم بأصدقائها وجيرانها ولا تفرق بين المخلص والمعالىء، ولا تنشد المودة إلا حينما تشد بها الأزمات ، فطالما وقفت فى صف ألمانيا العدو المشترك ضد حليفة الأمس ، فساعدتها على جلاء الجيوش المحتلة عن الرين وتسليح شاطئه الغربى وإنعاشها ماليا وهيأت للنازية الحياة والقوة . فصانعت حكومة الجمهورية الفاشيست فى استباحه دماء الانحباش وذلك تشفيا من خلان يخلون بالوعود . وقد تمسكت انجلترا باستقلال الحبشة وعملت على تدخل جامعة الأمم لصيانة استقلالها ومصالح الامبراطورية دون نتيجة إيجابية يعتد بها .

ومرب مئات الآلاف من أبناء الجمهورية الأسبانية المهزومة وقد غلبوا على أمرهم ومزقت أسلحة فرانكو كيان هذا البناء الاشتراكى الغض شر ممزق وعبروا البرانس وآوتهم الجمهورية الفرنسية على مضض . وكان من يسقط منهم فريسة فى يد أحد أعوان فرانكو لا يتردد فى قتله شر قتله ، فلا يرحم طفولة مبكرة أو شيخوخة ضعيفة واهنة ، وكان البرانس هى حجاب الحياة وسياج الضمان . وزجت بهم الجمهورية الفرنسية فى معسكرات مؤقتة على الحدود أشد ظلمة ووحشة من سجون الكتاتور الكاثوليكي الفيلظ القلب .

وانشرت فى أنحاء أوروبا الدبلوماسية القائمة على التجسس والمغالطة والوقية والدس ، وكان العالم قد عاد إلى عصر الملاكيات المطلقة وآل بورجيا ومبعوثيها من العيون والأرصاد وقواعد الما كيا فيليبة .

وعملت روسيا الحمراء بوساطة عيوانها ومثليها السياسيين فى الخارج على القضاء على معارضيين فى باريس وغيرها من عواصم بلدان الغرب وأمهات مدن المركز . مثل ذلك اختطفه الجنرال كوتسيوف أحد زعماء الروس البيض فى

باريس عام سنة ١٩٣٠ ، وقتل الرفيق تروتسكى أحد أقطاب البولشفيك ومؤسس النظام السوفيتى مع لينين. الذى ترك بلاده خلافاً فى رأى مع ستالين القابض اليوم على زمام الأمر فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، ثم بعد طول المطاف ألقى عصا ترحاله فى المكسيك حيث قتل فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ .

كما أطلق كل من معسكرى الدكتاتورية والديموقراطية عبونه وأرصاده وكانهم كلاب الصيد يشتمون الأخبار ويبحثون عن الفرائس . وأخذ كل يعمل بأرشاد قلم المخابرات للإيقاع بخصمه والحصول على خطته السرية . وبرامج تسليحه وتصميمات أسلحته وبوارجه وغواصاته وطائراته . وإن عالماً كهذا مشبعاً بالانانية والجشع وحب الأيقاع بالغير والانقضاض على الفريسة بمجرد تنسم ضعفها وقلة حيلتها وقد طغت فيه الروح الانتقامية على ما عداها وانعدمت الروح الانسانية بمروءتها وعطفها على الجماعة وسعيها فى نشر الوثام والسلام بين الأفراد والشعوب يسمى حتماً الى حتفه بظلفه ، وقد كان فرعان ما وقعت الواقعة واشتعلت نيران الحرب الاستعمارية الثانية لا تبقى ولا تذر .

وقد يتبادر إلى الذهن من تراشق معسكرى الدكتاتورية والديموقراطية — قبل الحرب العالمية الثانية وحتى نهايتها — بالنهم وإدلاء كل بالحجج التى تنبئ عن أفضليته على الآخر أن هذا الصراع الذى بدأ صراع كلام وخطب ، ثم تطور إلى تنافر سياسى وتدابير اقتصادية فالى حرب ضروس ثكلت الانسانية وثمخت العالم بجراح عميقة سيظل طويلاً يقاسى آلامها ولم تلتئم بعد هو صراع مذاهب ومبادئ ، غير أن خفايا هذا الصراع غير ظواهره . . . حقيقة هناك تياران متضادان تصادما فى كل مناسبة فى المؤتمرات السياسية والاقتصادية كما ظهر ذلك : فى خروج الدول الدكتاتورية من جامعة الأمم الواحدة تلوا الاخرى وقد حاولت كبريات الدول الديموقراطية والدكتاتورية أن تفرض نوعاً من السلام يلائم أطماعها ، وفى فشل المؤتمر الاقتصادى

العالمى وقد تعذر تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطماع الاقتصادية لا سيما أطماع الجبهة الدكتاتورية التى كانت تعد العدة لسياسة الاستكفاء والتسلح ، وفى بث الدعوة والنفوذ السياسى فى الخارج كحدث فى اصطدامهما فى إسبانيا وقد أيدت فرنسا وإنجلترا وروسيا وإسبانيا الجمهورية بينما عملت دولتا المحور على إنشاء دكتاتورية فرانكو هناك وذلك بواسطة جنودها المدربين وعتادها ، ولولا المساعدة المسلحة الفعالة التى قدمتها الفاشية والنازية للدكتاتورية الأسبانية لما أمكن القضاء على الحكومة الجمهورية هناك . ولكن هذا الاصطدام واختلاف أساليب الجبهتين فى الحكم وتضاد المثل العليا لا تدل على أن صراع الدول وأزمة الحكم مصدرها تطاحن المذاهب ، فأن تطاحن المذاهب هذا وسيلة من وسائل الكفاح ، أما بيت الداء فهو كمين فى فقدان الضمير والخلق الدوليين تبعاً لضعف الخلق السياسى للأفراد والجماعات وجشع الحكومات وتشبعها بالروح الاستعمارية .

ولنا إذا أمعنا النظر فى التصرفات الظاهرة لمعسكرى الدكتاتورية والديموقراطية رأيناها تكاد تكون واحدة فى التسع بالجماعات وخطب ودها . هى ترمى إلى إنصاف الطبقات العاملة الأجيعة لشحن نشاطها وحثها على العمل بصفقتها عماد الأمة وقواها المنتجة وكذا طبقة متوسطى الحال (البورجوازية) وهى تغذى باستمرار الادخار وتكتسب بالوفير من المال فى أسهم الصناعات وسندات الدين العام . وكل من المعسكرين يتسابق أيضاً فى إرضاء العمال سواء بأنصافهم إنصافاً واسع المدى على حساب الرأسمالية أو بأشراكهم فى التعبير عن آرائهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فى البلدان الديموقراطية كلما حزب أمروا استعصى حلة بفضل نفوذ النقابات والأحزاب الاشتراكية ويمثل العمال فى البرلمان ، وفى البلدان الدكتاتورية بفضل نشاط الزعماء فى المبادرة بمكافحة البطالة وتحديد الأجور الدنيا للعمال وإنشاء معسكرات السرور والمرح والراحة وتسهيل قيامهم برحلات صيفيه مجانية والاتجاه إلى استئثار الشعب فى بعضلات الآور ، ولا يخفى أن غالبية مكونة

من الطبقات الأجيعة العاملة. غير أن إرضاء هؤلاء وتدليلهم وتدريبهم هو لا أعدادهم للصراع وتقديمهم قربانا على مذابح الأنطاع السياسية. وشأن الحكومات في هذا الصدد شأن الجزار يطعم الخراف ويسمنها ليبيها في الأسواق ويثري من لحمها وشحمها. وتريد الدول الصناعية الكبرى أن تجمع المزيد من المال وتحصل على المزيد من الأراضي والامتيازات الاقتصادية والمناطق الغنية بمعادنها من وراء الحرب العامة البشعة وقوامها ورقودها الطبقات العاملة المنتجة.

ويمكن حصر هذه الحالة النعسة التي أدت إلى أفطع المذابح البشرية فيما يأتي: —
(١) ضربت الفوضى أطنابها بين الأمم وقد أمسك التدابر والتامر الاقتصادي والسياسي بتلابيبها ونشأت كراهية قومية وعنصرية واجتماعية، وزاد في اذكاء نراها ساء النسلح ونبذ المعاهدات وإهمال شأن عصبة الأمم وإرجاء حلول أهم المشكلات التي نشأت بفعل الحرب العالمية الأولى وفي مقدمتها مشكلات الديون العامة والنقد والصناعة والعمل والمستعمرات والتنازع على الحدود. وعجزت الحكومات الديمقراطية (وما أكثرها) عن قيادة دفة السفينة، وهي لا تلبث أن تغلى ككراسي الحكم حتى تعمل على ألا تنهار تحت ضربات معاول الحزبية ومؤامرات الخصوم السياسيين وتوجه كل همها لهذا، ولا ترسم أية سياسة فعالة للتضامن والتعاون الدولي وحل المشكلات الخطيرة الإقليمية والعالمية التي تجر إلى الحرب.

ففي العام الأوروبي الحديث نشأت منذ القرن التاسع عشر حرية اقتصادية أساسها الإنتاج الكبير بكميات وفيرة لا حصر لها تطلب أسواقا عديدة كبيرة. وبديهي أن طابع هذه الأسواق ورواجها قائم على التنافس وقيام دول كبرى أو على الأقل كتل من الدول المتزاحمة على المادة الأولية والسيطرة على الأسواق.

وهناك من ناحية أخرى المبادئ الحرة وحقوق الإنسان التي أدت إلى الحرية السياسية وهي الخطوة الأولى في سبيل الحرية الاقتصادية الحقة،

وهذه الحرية أدت إلى تعدد القوميات وإلى قيام دول ودويلات وفق حق تقرير المصير أو مزاج الدول المتاخمة في تكوين أمم مستقلة جديدة ، وطبيعي أن تعطي هذه الحالة لكبريات الدول الفرص للصيد في الماء العكر ، فأنشاء جهات وعقد اتفاقات سرية وعلمية أساسها تقوية نفوذها وتوسعها على حساب الخصوم ، مما يزيد بعد الشقة والشحناء بين كبريات الدول التي تقود السياسة العالمية .

لقد شهد القرن التاسع عشر عهد رخاء اقتصادي يكاد يكون متواصلا ، وشجع على ذلك اضطراد زيادة عدد السكان وحركة النشاط العلمي واستثمار البلدان الجديدة فيما وراء البحار . ومع التسليم بأن القانون الدولي لم تخط عمليا خطوات هامة في سبيل احترام كلمته وسماع حكمه ، إلا أن مبادئه العامة وخططه الأساسية سرت في عروق الشعوب لتمتزج بروحها وتضفي عليها مسحة من العدالة والانسانية ، ولقد كانت قرية العهد من مبادئ الثورة الفرنسية لا تزال تذكر تضحياتها الجسام في سبيل تنفس نسائم الحرية فعاشت في جو من الطمأنينة الدولية والتوازن السياسي والسلام النسبي ، وانعكس من المعرض لسنة ٩٠٠ : بباريس شعاع من التفاؤل العام والرغبة في التعاون الدولي . وبعد مضي سنة على هذا التاريخ أعلن الرئيس « ماكنزي » في المعرض الدولي « ياقلو ، ذلك الشعور الذي كانت تحس بدفته الشعوب وترغب في استمراره وهي لا تدري حقيقة ما يدور في خلد الزعماء السياسيين وما يخبئه القدر من حرب ودمار .

فقال « إن الله والناس عملوا على ربط كافة الشعوب بعضها ببعض ، ولم يعد شعب ما اليوم بقادر على العزلة والاستقلال التام وعدم ربط مصيره بالآخر ، ومادامت الضرورة تدفع الشعوب يوما بعد يوم إلى التعاون والاتصال بعضها ببعض فمذا يضعف شيئا فشيئا فرص سوء التفاهم ، وهكذا نصبح أكثر استعدادا لمعرض مشكلاتنا إذا شجرت بيننا مشكلات أمام محكمة

التحكيم الدولى ، وهو أنبل الوسائل لحل المشكلات الدولية^(١) .
ولكن هذا الشعور النبيل وهذه الآمال الدفينة فى قلوب سواد الطبقات
العامة وعبارات السلام الرنانة التى كان يرددونها المفكرون العقلاء ومحبوه من
بلاد العم سام وكتاب أهل الشمال تلاشت كما يتلاشى صدى الصوت فى
صحراء موحشة قفراء ، وصارت ترتكب أبشع المظالم والجرائم باسم الحرية
والعدالة الدولية .

وندد ، فانزيلند ، بعهد ما بين الحربين العالميتين وضعف الديموقراطيات
الكبرى إذا شئت نعمتها بالضعف أو التجاها إلى أنصاف الحلول أو التأجيل
محافظة على ما اغتصبته من الشعوب الأخرى الصغيرة من الثروات والحرىات
التي انتزعتها انتزاعا بعد الحرب العالمية الأولى ، وأدى هذا إلى دفعها إلى
باهظا فى الحرب العالمية الثانية وذلك محافظة على حياتها وكيانها ، وقال فى هذا
الصدده هناك إفلاس فى الفكر والرأى ، وأضاف المفكر الكبير «مارليو»
«بل وهناك أيضا إفلاس خلقى»^(٢)

وهذا الأفلاس الخلقى ضرب أطنابه فى ميادين الاقتصاد والسياسة
الداخلية وقيادة السياسة الخارجية ، وأدى إلى الفوضى الدولية كما شجع على
التخطيط فى دياجير من ظلام الأطماع فى المؤتمرات الدولية وفى اجتماعات
تخفيض السلاح والسلام وتوثيق الروابط بين الأمم ، وأزكى الاعتقاد الدفينة
وروح الانتقام وحال دون تقديم الجروح المادية والنفسية التى خلفتها الحرب
العالمية الأولى . وكما وافق هوى الساسة الضرب على وتر معين لتعفيه مع
مصالحهم وأطماعهم الاستعمارية بالتنديد بالحرب والمناداة بنبذ الأحقاد
ووجوب بث التعاون بين قادة البلدان الديموقراطية الكبرى رفضوا عقيرتهم
وغذوا الصحافة بالطريف من عباراتهم المنمقة الجوفاء وجمسوا الرأى العام
فى هيسدا السيل ، وحقيقة الأمر أن تصرفهم هذا ليس حياقي نوع السلاح

(١) أنظر «تورة الأمم واليوم والغد» للويس مارليو ، صفتى ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) أنظر «تورة الأمم واليوم والغد» للويس مارليو ، صفحة ٦٦

أو تمسكاً بأهداب اليهود والمواثيق وإنما خوفاً من تسليح الخصوم وتسابقهم معهم في السلاح الذي لم يخفضوه تخفيضاً جدياً في عقر ديارهم ، وخشية أن يشتد ساعد جيرانهم وقد ذاقوا العلقم في حروب الاستعمار بفعل أسلحتهم الماضية وأن يطالبوهم بالمستعمرات التي انتزعوها منهم وأن يهبوا التزيق معاهدة فرساي . ولقد كانت فرنسا تتغنى بالسلام وتتحمس لمؤتمرات نزع السلاح بينما تحتفظ بجيش قوامه ستة ملايين جندي كاملی العدة والعتاد وتشيد حصناً منيعاً من الفولاذ عرضه عشرات الكيلو مترات وطوله نحو ألف كيلو متراً أو أكثر وهو خط « ماجنيو » بينها وبين جاراتها لشرق حدودها ، وكان « أرسيتد بريان » داعية السلام الأكبر في فرنسا « وبارتو » Barthou « وبانليفيه » Painlevé من كبار ساستها « وماكدونالد » زعيم العمال في إنجلترا وداعية تخفيض السلاح « وتلسكو » من أكبر دعاة السلام في البلقان و « ستريسمان » داعية السلام في ألمانيا وغيرهم متحمسين للسلام ، ويصرحون بما يشايع صدور الشعوب الأوروبية التي كانت أشد ماتخشاها أن تتكرر المجزرة ، وما أشد بطشها بالطبقات العاملة فقد زادت في فقرهم وفي آلامهم وشقايمهم وشردت أسراتهم وبعثرت فئات المائة التي يخلعها عليهم المسئولون وأضحى ملايين منهم بلا عمل ، وكان هؤلاء الساسة في سبيل استتباب السلام يتخذون من المبادئ الإنسانية والعدالة الدولية ونظام عالم ما بعد الحرب شعاراً لتوثيق عرى المودة بين أعداء الأمن وتأييد حق الشعوب في تقرير مصائرهم وضرورة نجدة دول البلقان الناشئة ووجوب مساعدة الرخ الثاني وقد أصبح جمهورية ديموقراطية وتمزقت أوصال خليفتته الكبرى إمبراطورية النمسا والمجر وصارت النمسا ذاتها رأساً بلا جسد تضم عاصمتها المتناقضات بذخ الأمن وبؤس اليوم وكانت تتركز المؤسسات الاقتصادية لأوروبا الشرقية فيها فتبخرت منها بلنيلو الإمبراطورية . وذهب دعاة السلام هؤلاء إلى حد المناداة بإنشاء راتحاد دول أوروبا بظاهره تدعيم السلام وحقيقته المحافظة على وحدة القارة العيلستية ، قيادة الشيعة العالمية والسيطرة الدولية والتسلط على الشرق .

ولكن أنى لهذا المشروع أن ينجح وما يجب توفره فيه هو أن يقوم على النية الحسنة المتبادلة والتآخي الحقيقي والخلق السياسى القويم ؟
(٢) أخذ العالم يسير سريعا نحو حرب عامة ثانية بتأثير عوامل عدة كلها تحض على النزاع المسلح ، وأظهرها الأزمة الاقتصادية العالمية الطاحنة وبقاء شتى المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وقد سبق شرحها) مطلقة بلا حل .

وأخذت هذه الأزمات الجسام تضيق الخناق على طرق السلامة والأمان وينش دعاة السلام وفي مقدمتهم بريان ، من الإصلاح وعلاج الشرور الانسانية إلا بحد السيف ومن إقامة صرح سلام حقيقى فى كنف عصبة الأمم ، وزاد فى يأسه موت «سترسمان» داعية السلام فى ألمانيا وأحد الذين كان يركن إليهم فى التقارب بين بلادهما ونسيان أحقادهما ونبد خصوماتهما بصفة نهائية ..
يقولون أن العصر وجوه يخلقان الرجال ويكيفاهم ذلك التكيف الذى تنشأ فى ظلاله العبقريه والعظمه ، وأن عبقرية « نابوليون بوناپارت » ، وليدة الثورة الفرنسية ، ومبادئ « كارل ماركس » ، وليدة عصر اتساع الصناعة واجتماع آلاف العمال فى مكان واحد مقفل للعمل الشاق المتواصل ، وأن التفكير الاقتصادى الحر «لأدام سميث» وتلاميذه نتيجة «تخارجات» إنجلترا وبيئتها الصناعية وتعطشها إلى الثروة والاتساع ، وأن نداء « جوزيف شمبرلن » ، بالحماية الجمركية نتيجة التنافس التجارى الشديد بين إنجلترا والدول الصناعية الأوروبية الجديدة وما يهدد الصناعة الانكليزية تبعاً لهذه المنافسة ، إلا أن حماسة بريان وغيره وخطبهم الرنانة فى سبيل السلام وجهودهم فى تدعيم عصبة الأمم وليدة رغبة الشعوب الملحة فى وضع حد للحروب .

قد تكون للعبقرية والتبوغ أثرهما فى العصور وفى توجيه الجيل ، ولكن ناقوس الخطر كان يبق فى غرب أوروبا التى خربت طوال أربع سنوات (١٩١٤ - ١٩١٨) بفعل الأسلحة الحديثة المدمرة التى لم يعهد لها العالم من قبل يغتر بحرب أبشع تبعاً لسوء الأحوال الاقتصادية واستفحال أزماتها

الصناعة والتجارة والنقد ، ومهما قيل في سوء نوايا دعاة السلام وأنهم يظهرون غير ما يضمرون وأن أطماع السياسة الاستعمارية تطفئ على الرغبة الجدية في السلام وأنه قبل وضع حجره الأساسى يجب تطهير الأرض من العقبات وتعييدها حتى يقوم البناء سليما ، فلقد كان لبعض الشخصيات المفكرة أثرها في السلام الأوروبي نحو عشر سنوات ما بين الحربين العالميتين ، وفي مقدمه هذه الشخصيات بريان ، غير أن أعاصير السياسة عصفت به وبأنصاره كأعجاز النخل فسقطوا صرعى جهودهم ومقاومة الممارضين الأقوياء ذوى الأطماع ، وقد خافوا تفكيرا هوراند جيلنا اليوم ليعيد الكرة ويبنى من جديد ويتلاقى أخطاء الماضي وعبوبه .

ولا يسعنا وقد رددنا اسم « بريان » داهية السلام أن نمر على جهوده دون أن نفيها حقها من العناية واسمه يقرن دائما بأعمال السلام . لقد كان محط رجاء الشعوب المحبة للسلام والإنسانية بكل ما تعنيه هذه العبارة ، وكان بارقة الأمل التى تبعث الطمأنينة في العالم بعد الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من أزمات لأنه نصير التفاهم بين الأمم وعدو الحرب اللدود . ولقد كان شديد الإيمان بنجاح قضية السلام ونبذ الحروب شديد التمسك بالأخاء العالمى ، ونجح في تقريب فرنسا من ألمانيا أشد تقريب ، وسعى جهد طاقته في رفع شأن عصبة الأمم وجعلها مدرسة حقة للسلام ، وجباها بعنايه السياسى الغذاء المتفانى المؤمن بقداستها الموقن بمستقبلها مما خلع على العصبة ثوب الاحترام والهيبة ، وعثر في ألمانيا على زميل له يميل كيله إلى التفاهم والابتعاد عن الحرب ، فشادا سويا أسس التقارب الفرنسى الألمانى ، وسعيا في إخلاء الرين من جيوش الاحتلال ، وسعيا سعيا حيثما لتبوا ألمانيا مركزها اللائق في جامعة الأمم ، وعلى ضفاف بحيرة جنيف شادا صروح الأمان والآمال لتجنب العالم ويلات الحروب العامة والدمار الشامل .

ومهما قيل ضد بريان فهو ذلك الحيوان السياسى ، كما يسمى أرسطاطا ليس الزعيم السياسى - الذى اثبت الحوادث من خباياهم الضخمة

القوية الحساسية وتبعتها إلى مصدرها وينبوعها وقام بخير ما يقوم به غيور في سبيل السلام ، وكفاه نغماً أنه حل معضلة التنافر بين الامتين العدوتين وحقق ميثاق منع الحروب بالتعاون مع كيلوج الأمريكي بباريس سنة ١٩٢٨ ، ذلك الميثاق الذي اتخذ اسم هذين السياسيين الكبيرين وانضمت اليه الأمم العالم المتمددين .

وكانت كل حواس بريان وحركاته تنبئ بحق عن السلام ، وكان يلقي هذا الفن فيصفي اليه حتى خصومه بتمليل وضجر في أول الامر ، يبحثون خلال أقواله عن كلمة يوجهونها ضده أو حجة يطعنون بها مبادئه ، ثم لا تلبث عباراته السحرية أن تغوص إلى أعماق نفوسهم فيتعشقوا ما يقول . وقد وقف في جامعة الأمم عندما تخرجت الحالة الدولية في أواخر عهد نشاطه الدولي فصاح عن يقين واقتناع ، لا يردد صوت بلاده فالدول القوية ذات الممتلكات تخونها الصراحة نظراً لا طماعها بل يردد صوت الإنسانية البعيدة عن الأغراض ، فقال لممثلي الأمم المتمدينة المجتمعين في جنيف : طالما أنا في هذا المكان فلن تكون الحرب بحال ، وفعلت أضعفت العبارة شيئاً من الطمأنينة على الشعوب والنفوس المضطربة .

ولكن مع الأسف هبت على عقيدة السلام رياح عاصفة حطمت غرس بريان وأضعفت الايمان بالعصبة ، وتطلعت ألمانيا التي انهزمت في الحرب العالمية الأولى دون أن تضعضع قواها أو تذهب آمالها وتذبل أطماعها إلى تحقيق فكرة (الانشلاص) أي ضم النمسا التي تمت إليها بصلة اللغة والعادات ، ثم تمدت النازية في سيرها نحو الشرق وفي تحقيق فكرة ألمانيا الكبرى ، وطمعت الفاشية في إعادة مجدها القديمة وإنشاء إمبراطورية عريضة تضم حوض البحر الأبيض المتوسط ، وصارت أوروبا غير تلك التي أرادها بريان ، وتغير نظام التحالف الدولي بين الأمم ، كل أمة تريد أن تملئ إرادتها بالحديد والنار ، وكل أمة تعد العدة لذلك بتشديد الأساطيل الجوية والبحرية وبتقوية سلاحها البري ، وتضائل ثم تلاشى سراب أوروبا

المتحدة وطغت على الإنسان ثورات الغضب والتعطش للانتقام .
وبمجرد أن خيم على العالم الخوف والشك فتركه ظلاما حال كما تخبط
الدول في دياجيرها دون مخرج ، وبمجرد أن فقدت أوروبا عاطفتها الانسانية
وتغلب طابع الشر على عوامل الخير والتفاهم الدولي وحل الخصام
حل السلام فقد برهان الحياة ، فارقتها دون أن يملأ غيره مكانه الهام
فترك هوة سحيقة بين العالم وبين كل فكرة ترمي إلى نبذ الحروب وحقن
الدماء .

المبحث الرابع

الاضطرابات السياسية للدولة والتنازع على السيادة

أهم مراجع البحث الرابع

« افلاس السلام ١٩١٨ — ١٩٣٩ » لـ مورييس بومونت ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦
« La Faillite de la Paix 1918 — 1931 » par Maurice Baumont, 1 vol, Paris 1946.

« أوروبا على أساس فرساييل ١٩١٩ — ١٩٣٩ » لـ بيير رين ، جزء واحد ، باريس
سنة ١٩٤٥ .

« L'Europe de Versailles 1919 — 1939 » par Pierre Rain, 1 vol, Paris 1945.

« هذه أوروبا » لـ برتران دي جوفنيل ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٧
« Quelle Europe? » par Bertrand de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947
« عشرون سنة كلها أخطاء سياسية » رينو دي جوفنيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧
« Vingt Années d'Erreurs Politiques » par Renaud de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947.

« مصير الرأسمالية » لـ لويس مارليو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٨
« Le Sort du Capitalisme » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1938.
« ثورة الأمس واليوم والغد » لـ لويس مارليو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣
« La Révolution d'Hier, d'Aujourd'hui et de Demain » par Louis Marlio, 1 vol, New York 1943.

« الروح الفرنسية » لـ بول جولتييه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٦
« L' Ame Française » par Paul Gaultier, 1 vol, Paris 1936.
« الديمقراطية في فرنسا » لـ لويس رينو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧
« La Democratie en France » par Louis Reynaud, 1 vol Paris 1938
« تطور الفكر الأوروبي » لـ دومون فيلدن ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧
« L' Evolution de l'Esprit Européen » par L. Dumont - Wilden, 1 vol, Paris, 1937.

« نظرات إلى العالم القائم » لـ بول فالري ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥
« Regards Sur le Monde Actuel » par Paul Valery, 1 vol Paris 1945
« اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ضد الحرب » لـ جان كاتالا ، جزء واحد ،
باريس ١٩٤٨

« L'U.R.S.S. Contre la Guerre » par Jean Cathala, 1 vol, Paris 1948
« صفحة من التاريخ » لـ رنيه جروسيت ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧
« Bilan d'Histoire » par René Grousset, 1 vol, Paris 1947

« النتائج الاقتصادية للحرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ » لجان شاردونيه ، جزء واحد ،

باريس ١٩٤٧

« Les Conséquences Economiques de la Guerre 1939—1945 » par Jean Chardonnet 1 vol, Paris 1947.

« لمحات في التاريخ الاقتصادي للمعاصر ١٨٩٠ — ١٩٤٥ » لويس بومري ، جزء

واحد ، باريس ١٩٤٦

« Aperçu d'Histoire Economique Contemporaine 1890—1945 » par Louis Pommery, 1 vol, Paris 1946.

« التفسير الاقتصادي للعالم الحديث » لرويك وترجة بول باسيتيه ، جزء واحد ،

باريس ١٩٤٦

« Explication Économique du monde Moderne » par W. Röpke, traduction de Paul Bastier, 1 vol, Paris 1946.

« انجلترا اليوم » لاندريه سيغفريد ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٤

« L'Angleterre d'Aujourd'hui » par André Siegfried, 1 vol, Paris 1924.

« الأزمة البريطانية للقرن العشرين » لاندريه سيغفريد ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١

« La Crise Britannique au XX Siècle » par André Siegfried, 1 vol Paris 1931

« الاسواق السكرى المواد الاولية » لفرناند موريت ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٠

« Les Grands Marches des Matieres Premieres » par Fernand Maurette, 1 vol, Paris 1930

« حرب المواد الاولية » هنري بيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦

« La Guerre des Matières Premières » par Henri Peyret, 1 vol, Paris 1946

« أوروبا » لجان لافاي ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦

« l'Europe » par Jean Laffay, 1 vol, Paris 1946.

« النتائج الاقتصادية للسلام » لجون ماينارد كيز ، مترجم للفرنسية ، جزء واحد ،

باريس ١٩٢٠

« Les Conséquences Economiques de la Paix » par John Maynard Keynes, traduit en français, 1 vol, Paris 1920.

« القومية أو الوطنية » لفراتوناستروفسكي ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٣

« Nationalisme ou Patriotisme » par Fortunat Strowski, 1 vol, Paris 1933.

« الانسان الحديث » لفراتوناستروفسكي ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١

« l'Homme Moderne » par Fortunat Strowski, 1 vol Paris 1931

« أوروبا القرن التاسع عشر وفكرة القوميات » لجورج فيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
« l' Europe de XIX Siecle et l'Idée de Nationalite » par Georges Weill, 1 vol, Paris 1938.

« مركز مصر الاقتصادي والمالي » لأرمينجون ، جزء واحد ، باريس ١٩١١
« la Situation Economique et Financière de l'Egypte » par Arminjon 1 vol, Paris 1911.

« المسألة المصرية » لفريسينيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٠٥
« la Ouestion d'Egypte » par C. de Freycinet, 1 vol, Paris 1905
« تاريخ الانسانية الحافل » لآندريه ريبارد ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦
« la Prodigieuse Histoire de l'Humanite » par André Ribard, 1 vol, Paris 1946

« الاستعمار أقصى مراحل الرأسمالية » لينين ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥
« L'Impérialisme Stade Suprême du Capitalisme » par Lénine, 1 vol, Paris 1945

« مبادئ قانون البشر » لجينيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤
« Principes de Droit des Gens » par Raoul Genet, 1 vol, Paris 1944
« موحز العلاقات السياسية الدولية من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٩ » لمعهد الملكي للعلاقات
السياسية الدولية تأليف جاثورن هاردي ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧
« A Short History of International Affairs » by Gathorne-Hardy
(Royal Institute of International Affairs) 1 vol, London 1947.

« مرآة الماضي » لزلياكوس ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤
« The Mirror of the Past » by K. Zilliacus, 1 vol, London 1944
« المشكلة الاقتصادية للسلام » لوالتربادلي ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤
« The Economic Problem of Peace » by Walter Padley, 1 vol
London 1944

« ما وراء المنازعات » لسكورت لندن ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٦
« Backgrounds of Conflicts » by Kurt London, 1 vol, New York
1946.

« السياسات العالمية » محاضرات في العلاقات السياسية الدولية تدرت بمعرفة روسيل هـ .
فترجيبيون ، جزء واحد ، لوس انجليس جامعة كاليفورنيا ١٩٤٤
« Global Politics » edited by Russel H. Fiz gibbon. 1 vol
University of California Press Berkeley & Los Angeles 1944

« خلاصة الجغرافيا السياسية » لآرنست هـ . شورت ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٥
« A Hand Book of Geo-Politics » by Ernest H. Short, 1 vol,
London 1935.

« للشكلات العالمية الحديثة في الجغرافيا السياسية » لاسايا بومان ، جزء واحد ،
نيويورك ١٩٢٨

« The New World Problems in Political Geography » by Isaiah Bowman, 1 vol, New York 1928

« للتل السياسية والحقائق الاقتصادية » لفرانيس دى ليسى ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٥

« Political Myths & Economic Realities » by Francis Delaisi, 1 vol London 1925

« النواحي الاقتصادية للسيادة » لهوتري ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٠

« Economic Aspects of Sovereignty » by R. G. Howtrey, 1 vol, London 1930.

« العالم الاسلامى الحاضر » لوثروب ستودارد ، جزء واحد . لندن ١٩٣٢

« The New World of Islam » by Lothrop Setoddard, 1 vol, London 1932.

« العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لكار ، جزء واحد ، لندن ١٩٤١

« International Relations Since the Peace Treaties » by E. H. Carr, 1 vol, London 1941

« كيف تكسب الصلح » لهارى بوليت ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« How to Win the Peace » by Harry Pollitt, 1 vol, London 1944

« ماموقف الديمقراطية ؟ » بحوث نشرت جماعة « الفايان » أفلام لاسكى وكروسمان

وكول وزليا كوس ويدرتر وقاب ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٠

« Where Stands Democracy ? » prepared for Fabian Society by Harold Laski, R. H. S. Crossman, G. D. H. Cole, K. Zilliacus, Leonard Barns, Hamilton Fyfe, 1 vol, London 1920

« نظرات الى ثورة عصرنا الحاضر » للاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« Reflections on the Revolution of Our Time » by Harold I. Lasky, 1 vol, London 1944

« عصفرون سنة أزمة من ١٩١٩ — ١٩٣٩ » لكار ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦

« The Twenty Ycars Crisis 1919 — 1939 » by Edward Hallett Carr, 1 vol, London 1946

« التفسير الاقتصادى لتاريخ » لادوين سيليجمان ، مترجم لفرنسية ، جزء واحد ،

باريس ١٩١١

« L'Interpretation Economique de l'Histoire » par Edwin A. Seligman, traduction française, 1 vol, Paris 1911

« أوروبا الوثابة » لسترونج ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥

« Dynamic Europe » by C F. Strong, 1 vol, London 1945

« نظرات إلى تاريخ العالم » لنيرو ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥

« Glimpses of World History » by J. Nehru, 1 vol, London 1945

« الزراعة في السودان » لعدة مؤلفين تحت اشراف توثيل ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨

« Agriculture in the Sndan » by Numerous Authors, edited by Tothill, 1 vol, London 1948.

المبحث الرابع

الاضطراب السياسى الدولى والتنازع على التسلمط

الفوضى السياسية الدولية وأمنيتها - تخفيمات الحرب العالمية الاولى وكوارث الحرب العالمية الثانية وفنميتها بالافظ - آمال الشعوب ورجوع الزعماء والنساء فى بناء عالم أفضل - السكوص على الاعقاب والافهمول بالرجوع والموانين - الصراع بين البلديات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى - الاستعمار بحاول استرداد نشاطه - فروعته وتعليق .

طبيعى أن ينجيم على العالم السياسى الدولى ولحمته المحالقات والمعاهدات السرية واقتناص الفرص وسداه أزمات شديدة تنوء بحملها الأجيال المتعاقبة سحب من التشاؤم وعدم الاطمئنان والخوف من الغد ، وزاد الطين بلة القالب الجديد الذى صبت فيه الرأسمالية الصناعية الحديثة وتعطشها إلى التسلمط والاستعمار وسعيها الخبيث فى تسخير الشعوب المستضعفة وابتنزاز ثرواتها وما تملكه من مواد أولية لصالح مؤسساتها الصناعية وشركاتها غير آبهة بمصالح مئات الملايين من سكان آسيا وأفريقيا ورفاهيتهم ، ولم تساعد على الخروج من مفاوز الأزمات السياسية والحروب طبيعة العلاقات السياسية الدولية وميلها إلى الاضطراب والفوضى .

وهذه الفوضى السياسية الدولية هى المسئلة أولاً وآخرأ عن المجازر البشرية البشعة التى أغرقت العالم فى لجج عميقة من الدماء . ويعنى بالفوضى الدولية هنا اتباع سياسة الدول خطة قائمة على الطمع الأشعبى والمصلحة العمياء فى المفاوضات الدبلوماسية والمعاهدات والاتفاقات بل وفى علاقات الدول بعضها ببعض ، فلا حساب لقواعد القانون الدولى وللكلمة الشرف

والروابط المعنوية والقوانين الأدبية، فكل دولة أو بعبارة أفصح كل مسئول عن سياسة بلاده لا يعير اهتماما إلا لسياسة توازن القوى والمصلحة والاتباع على حساب الغير، وقد يزوج ببلاده في الحرب ويسارع إلى امتشاق الحسام إذا رأى ثمة مغامرة مرجح نجاحها، فهو يقامر والمقامر يرى الربح دائما حتى يخسر آخر ما في جعبته، ثم إذا صار خاوي الوفاض تعلق بسراب الأمل الكاذب حتى يفقد كل شيء وتخور عزيمته. وشتان بين المغامر فقط والسياسي المغامر، فالأول يصب جام الأذى على رأسه ليس إلا أما الثاني فهو يقود زرافات الشباب إلى المذبحة في سبيل قضايا اتضح على مر العصور أنها غالبا ما تكون بعيدة عن العدل والصواب.

لقد حارب القدماء في سبيل التاج وميراثه ومركزية السلطات وزواج الأمير وضم عرشين، ثم في سبيل فرض دين أو مذهب فرضا. وكم حصد منجل الموت من أرواح البشر، وكم قضت نفوس ذهبت ضحايا التعصب الأعمى والاضطهاد الديني، ولا تذكر مذابح الأندلس ومذبحة سانت برتلي ومذابح بولنده دون أن تقشعر لها الأبدان ودون أن يدهش الإنسان المعصرى من قسوة القدماء ومن جهود تكريم الروحي. وخاضت أوروبا حروبا بغيطة في سبيل القوميات وتكوين الدول الحديثة القائمة على فكرة الوطن بطابعه الخاص الذي يمتاز به، وهو الجنسية واتحاد العنصر واللغة والتقاليد والعادات والدين والتاريخ، أو أحد هذه العوامل يعزوها الموقع الجغرافي والحدود الواضحة التي تساعد على نشأة الوطن الواحد. وتخوض أوروبا اليوم حروبا أشد فتكا في سبيل التنازع على السيادة الاقتصادية العالمية وانتصار القوة الصناعية لأحدى الدول المتنازعة على الأخرى كي تستأثر بالمواد الخام والأسواق في مشارق الأرض ومغاربها وتسيطر دون منازع على طرق التجارة الدولية. وصراع الرأسماليات الصناعية الضخمة هذه وصدامها العنيف نتيجة لتعذر التفاهم فيما بينها على توزيع مناطق النفوذ وإقسام فريستها، وقد توصل العقل البشرى إلى تسخير قوى الطبيعة في

خدمة الإنسان واستعاض عن الصناعات اليدوية بأخرى آلية تُوسع إنتاجاً وأمن نوعاً . وأدى تسابق الأمم الصناعية الغربية في ميادين الصناعة والتصدير إلى تقدم العلوم الكيميائية والطبيعية والميكانيكية وزيادة استخدامها في تحسين الصناعات ، ولكن لم ينجح المرء في وضع نظام حكيم يحسن بواسطته توزيع ثمرات هذا التقدم العظيم ويجعل الإنسانية تنعم بوسائل الرفاهية في ظل هذا التقدم الذي ماسى الإنسان إليه إلا لتحقيق حاجاته المطرودة الزيادة بأفضل الوسائل وأخصرها لا لجلب الدمار والخراب والموت عليه باستخدام خلاصة التفكير البشري في ميادين الإنتاج والاختراع لسحق العدو سحقاً لا هوادة فيه ولا رحمة وتدمير معالم العمران دون إبقاء على شيء منها وحرمان البشرية طوال السنين من الضروري قبل الكمال . وما كان أسهل عليه وأجدر به أن يجعل من المعاملات الدولية والعلاقات السياسية ونظمها سنة لها احترامها ينسج على منوالها ولا يحاول أن يفلت من أحكامها ليقع في هاوية الفوضى الدولية . فطريق السلام الوحيد هو أن يصبح القانون الدولي له حرمة واحترامه وقوته التنفيذية أسوة بقوانين الدول داخل حدودها ، تلك القوانين التي نظمت حياة الأفراد والجماعات في ظل سيادة الدولة وسلطانها .

أما اليوم فإن الدول تكيف العلاقات الدولية وتقاليدها والقوانين التي تنظم معاملاتها بعضها ببعض وما تبرمه من معاهدات واتفاقات وفق أهوائها ، فقد تصم آذانها إزاء توسلات شعب باسل وجهوده دفاً عن استقلاله وكيانه ، وتعرض عن إعطاء الحياة لأمة مزقت ظلماً وعدواناً لأن الدول الظالمة رأت مصالحها في ذلك ، كما حصل في تمزيق دولة بولاندة في القرن الثامن عشر ثم في إعراض المجتمعين في مؤتمر فينا ، في القرن الماضي بعد سقوط نابليون وكذلك في إعراض الحلف المقدس عن إعادة استقلال شعب بولانده إليه . وقد تعرض عن الحزب تارة وتخوض غمارها تارة أخرى

لنفس السبب القائم، فبينما وقفت إنجلترا على الحياد في حرب سنة ١٨٧٠ بين ألمانيا وفرنسا وقد كانت تلائمها سياسة العزلة وتتفق وسياستها الاستعمارية خارج القارة ولم تكن قد تمت بعد الوحدة الألمانية الخطرة على الامبراطورية البريطانية تلك الوحدة التي نادى بها بسمارك بعد انتصاره في الحرب السالفة وأعلنها في فرساي نراها تسارع بخوض حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ بمجرد اختراق ألمانيا حدود البلجيك وذلك بحجة خرق حياد هذه البلاد ظاهراً، ولكن حقيقة الأمر أن إنجلترا رأت في قوة ألمانيا الامبراطورية وأطماعها وروحها العسكرية الباطشة خطراً على الجزر بوصولها إلى شاطئ المانش واحتمال غزوها لأراضي إنجلترا في حالة اقتصارها على الامبراطورية الفرنسية ودكا صروحها. وبينما نرى إنجلترا طوال قرننا الحالي لا يهتما من تحالفها مع فرنسا إلا ضمان السلامة على الرين لتطمئن بذلك على سلامتها وتدرأ الخطر الألماني عن الجزر فتشجع كل من فرنسا وبلجيكا على الاحتفاظ بجيش قوى وتعاونهما مالياً كلما تطلب الأمر ذلك وترتكز في الدفاع عن الجزر على هذين الجيشين، نرى فرنسا كدولة عظمى من دول القارة الأوروبية ترى سلامتها لا في تأمين حدودها على الرين فحسب بل في كبح جماح ألمانيا في الشرق وإيقاف تغلغلها في البلقان. غير أن سياسة فرنسا تجاه البلقان لم تلق تأييداً جديداً من الدبلوماسية الانجلوسكسونية التي لا يهتما إلا سلامة الجزر في الغرب مما فتح المجال للتوسع الألماني في شرق أوروبا ولبعث بروينا العسكرية بسرعة بعد الحرب العالمية الأولى. وبينما كانت فرنسا تنظر إلى الرين نظرة الجندر فتعبد بعد تردد عن كل مغامرة خوفاً على سلامة حدودها الشرقية إذا ما إنجلترا تنهزت هذه الفرصة فتتسع في الخارج في غفلة دول القارة الأوروبية وقد شغلها منازعاتها في القارة وضمان سلامة حدودها عن اقتناص الفرص في الخارج والدفاع جدياً عن مناطق نفوذها

ومستعمراتها (١). وسياسة التردد هذه هي التي حدثت بفرنسا أن تسحب في آخر لحظة أسطولها الذي أقلع برفقة الأسطول البريطاني في سنة ١٨٨٢ إلى مصر لحماية مصالح حملة سندات الدين المصري الأجنبي وشركة قناة السويس وغير ذلك من المصالح الاستعمارية وتذرع بقيام اضطرابات في مصر وضرورة إخماد الفتن التي تهدد عرش الخديو ، ولكن هل يمكن نعت مطالبة الشعب المصري في ذلك الوقت بالدستور لوضع حد لسيطرة الأجنبي على مرافق البلاد وابتزاز أموالها ابتزازاً دون مراعاة صالح الفلاح والمراقبة أوجه الأيراد والنفقات في الميزانية فتنة وعصياناً ؟ لقد خشيت فرنسا وقد خرجت مهزومة مهيضة الجناح من حرب سنة ١٨٧٠ أن تتجدد المأساة ، وهي في غفلتها في ذلك الوقت فانفردت انجلترا بالحملة لا ابتلاع اللقمة السائغة ، واكتفت فرنسا بأن قام النائب دكليمنصو ، مسقط الوزارات يندد بسياسة الحكومة وينتقد إيفاد أسطول تأديبي لمصر ويعترض على فتح الاعتماد المالي اللازم لهذا الغرض ، فسحبت القطع البحرية الفرنسية .

وكم قامت دول أوروبا العظمى بمناورات دبلوماسية أدت إلى أزمات شديدة ، بل وإلى حروب وحملات ظاهرها الدفاع عن المدنية وحرية الشعوب ولكنها بلا شك من وحي المصلحة والاطماع الاستعمارية ، أو بعبارة أخرى باعثها اقتصادي وغايتها التوسع على حساب الغير ، وبلا شك تشجع على ذلك الفوضى السياسية الدولية الضاربة أطنابها في الميدان الدولي وعجز القانون الدولي عن حماية حقوق الأمم المستضعفة . والأمثلة على ذلك لا حصر لها نذكر منها الأمثلة الصارخة البارزة التي تنبئ عن ظلم لا حد له لشعوب لم تقترف جرماً إلا وقوفها حجر عثرة في طريق ذئاب السياسة الأوروبية ، فقد أرغمت الدول الغربية وأزيدت في النصف الأول من القرن

(١) انظر (المسألة المصرية) لفرسينيه ، جزء واحد ، باويس ١٩٠٥ ، من صفحة ٢٩٧ إلى ٣٢٣ .

الماضي وعلى رأسها انجلترا لتحقيق حرية شعب المورة ، وسكب كتابها دموع
التماسيح وادعى ساستها الذل لآلام أبناء سقراط وأفلاطون وأرسطو ،
وشجعت دول الغرب عصابات المورة على شق عصا الطاعة على الباب العالي ،
وغايتها في ذلك ليست حرية اليونان تعلقا بأهداب الحرية في حد ذاتها بل
لتضيف عاملا جديداً في هدم الامبراطورية العثمانية لترثها ، ولا ينسى التاريخ
سفر الشاعر الانكليزي « بايرون » للاشتراك مع الثوار في محاربة المحتل
الظالم وتغنيه بمجد اليونان وموته بالحى هناك . ولا شك أن القضية عادلة
فهى قضية تحرير الشعوب من نير الاستعمار في عهد كان مذهب الحرية
والقومية والوطنية في أشده عقب الثورة الفرنسية بنصف قرن ، ولكن
ألا نلاحظ أن ما استباحته أوروبا في اليونان حرمة على مصر في نفس
الوقت ؟ فقد قام محمد على بحروبه في سبيل الاستقلال والانفصال عن الدولة
العلية فقاومته دول الغرب وعلى رأسها انجلترا (فيما عدا فرنسا) بالقوة
وقضت على شطر كبير من مشروعاته ، وذلك كي تظل مصر ضمن ممتلكات
الامبراطورية العثمانية إذا حان حل المشكلة الشرقية لصالح روسيا القيصرية
والامبراطورية النمسا والمجر وانجلترا . وظلت السياسة الانكليزية والفرنسية
تتنازعان النفوذ والسيطرة على ضفاف النيل منذ منتصف القرن الماضي ، تدل
على ذلك مشروعات كل من الدولتين منذ القرن الثامن عشر لحفر قناة السويس
أو الانتفاع ببرزخ السويس وموقع مصر الجغرافى ومناورات مثلهما في
مصر وتدفق الأموال الفرنسية لإنشاء المؤسسات المالية بالبلاد وقيام الانكليز
بمد خط سكة حديد السويس . القاهرة — الاسكندرية في عهد عباس
الأول قبل حفر قناة السويس لتسهيل مواصلات الإمبراطورية البريطانية
وتقريب المسافة من الجزر إلى الهند ، ويدل على ذلك أيضا تسابق أرقام
تجارة مصر الخارجية مع انجلترا وفرنسا فكان ترتيب تجارة مصر مع الأولى
غالبا الأول ثم يأتى في الترتيب دائما بعد الأرقام الأولى تجارتها مع فرنسا .
ثم تجارة انجلترا بمصر في سنوات سنة ١٨٨٢ فسارعت فرنسا وقد رأى

بعين الحسرة عظم الغم الاقتصادي والاستراتيجي الذي غنمته الأولى إلى مساعدة ونجدة الحركة الوطنية المصرية ومناوأة انجلترا على ضفاف النيل ، وشجعت على عقد المؤتمرات لحل المشكلة المصرية ، وانتزعت التصريحات انتزاعاً من رجال السياسة الانكليزية المسؤولين لضمان سلامة الدولة العلية وقرب جلاء الجيوش الانكليزية عن مصر إلى أن كانت حادثة « فاشودة » المشهورة ، وقد كانت الدول الأوروبية العظمى تتسابق إلى كسب مناطق النفوذ في القارة السوداء ، ووصلت بعثة فرنسية إلى حدود السودان المصري الانكليزي المشمول بسيادة الباب العالي ، وهناك تخطت البعثة الفرنسية حدود فاشوده الداخلة في منطقة النفوذ العثماني أو قل إذا شئت المنطقة المصرية الانكليزية الداخلة ضمن الغنيمة البريطانية ، فوقف كتشنر الضابط الانكليزي ممثل السلطان والحديدي هناك من الكابتن مارشان على رأس الكتيبة الفرنسية موقفاً حازماً يمنعه من مواصلة السير ويأمره بالارتداد إلى منطقة النفوذ الفرنسي ، وكادت تنشب حرب بين فرنسا وانجلترا ، وأخذت الثانية ترفع عقيرتها صياحاً دفاعاً عن سيادة الدولة العلية وسلامة حدودها واحتجاجاً على الاعتداء الفرنسي الصارخ وأطاع الجمهورية الاستعمارية ، وفي الحقيقة صدا لتيار التوسع الفرنسي في مناطق تعدها انكلترا حيوية لها . وكم شاهد رجال ذلك الجيل مواقف جليلة لفرنسا تم على صداقتها لمصر ، وكان من أنبيائها من تغنى بمجد مصر القديم ومنهم من دافع عن قضيتها وشاد بحمال الشرق وفلسفته وشهامته ومنهم من نزل إلى معترك السياسة يطالب باستقلال مصر وبسرعة جلاء الجيوش الانكليزية عنها ، ونذكر من أصدقائه الشرق « بيرلوتي » بقصصه التي صور حوادثها على ضفاف البسفور وكذا على شاطئ النيل ومدا « جوليت آدم » إحدى الصديقات المخلصات للحركة الوطنية المصرية التي كان على رأسها الزعيم مصطفى كامل ، ولكن سرعان ما تبدل موقف البطولة والشهامة هذا الذي وقفته فرنسا إلى موقف اقتسام الأسلاب باتفاق ١٩٠٤ بين فرنسا وانجلترا وفرنسا مناطق النفوذ

في البحر الأبيض المتوسط ، حيث تستقل كل منهما بكسب اقتصادي وسياسي، ففرنسا مراکش وغرب حوض هذا البحر ولا تكتفرا مصر وشرق حوضه ، وذلك على حساب الدولة العلية الهزيلة العلية والولايات الإسلامية المضعفة المنهكة . وهكذا ذرت رياح الأطماع الاستعمارية الشهامة الفرنسية ومبادئ الحرية والمساواة التي طالما تغنت بها حكومة الجمهورية الثالثة كما ذرت أيضا حماس انكلترا لسيادة الباب العالي وسلامة أراضيه (١) .

وهناك مثل آخر يدل على تغيير اتجاه التيارات السياسية تبعا للمصالح الاقتصادية والاستعمارية . فبينما كانت الدول الغربية على وشك الاتفاق مع روسيا على تقسيم تركه الرجل المريض (تركيا) ، وبينما كانت الصحف الغربية تنادى بوجوب زوال النفوذ العثماني من أوروبا وتحرير المسيحيين من غير الترك ، إذا بالدول بين عشية أو ضحاها تعدل عن خططها السابقة وتشجع حركة الإصلاح التي بدأت في تركيا وتمدها بالمال اللازم لإنشاء السكك الحديدية في إيالاتها وتوكل حل المسألة الشرقية حرصا منها على أموال كبريات بنوكها ، ولكي تدر الأموال الموظفة هناك على كبار ممولى الغرب في ظل الاستقرار السياسي الأرباح الوفيرة . وبذلك لم تك المسألة الدينية وتهم التعصب وإثارة حرب الجهاد واستفزاز شعوب الغرب للقضاء على دار الخلافة ونهش الأباطورية العثمانية البالية إلا ستارا تخفى الدول الغربية وراءه أطماعها الاستعمارية والاقتصادية .

ولقد اتهمت الأباطوريات الغربية الشعوب الصفراء بتهم ظاهرها هي : عداوتها الشديدة للضيف والأجنبي وميلها إلى الجمود وبعدها عن الإنسانية والمدنية وقسوتها في تعاملها مع الغير واستسلامها للخيالات والأحلام نتيجة تعاطي الأفيون ، والواقع إن هذه الشعوب في انكماشها وعزلتها وشكوكها وخوفها من الغرباء لم ترتكب قسوه أو عدوانا ، إنما خشيت أن تطأ أقدام الأجانب بلادها بحجة التجارة وتبادل الحاجات معها

في الظاهر وحقيقة الأمر تعطشها إلى استعمارها وفرض سلطانها عليها واستنزاف ثرواتها وقواها لصالح الاحتكارات والشركات الكبرى في الغرب. ولقد ضرب الأسطول الأمريكي شواطئ اليابان ضربات قاسية في القرن الماضي لا لذنوب اقترفته أرض ابن ماء السماء إلا الرغبة في العزلة التي رأت فيها خير وسيلة تتقي بها شر الغرب تبعاً لعجزها عن مقاومة أساليب السياسة الأوروبية. ثم إن نفس الدول التي ناصبت اليابان العداوة والبغضاء سارعت فيما بعد إلى خطب ودها بمجرد أن أخذت بلاد الشمس المشرقة بأسباب المدنية الغربية المادية وتزودت بالبندقية والمدفع والبارود والمدرعة. وتحالفت معها انجلترا تودداً إليها بعد نهضتها حفظاً لتوازن القوى في الشرق الأقصى وقد ظهر تفوق اليابان على روسيا القيصرية في الحرب التي نشبت بينهما سنة ١٩٠٤ تنازعا على السيادة في شرق آسيا وأدت إلى هزيمة الثانية هزيمة منكرة، فلما اشتد ساعد بلاد الشمس المشرقة وصنعت السلاح الذي يكيل الغرب بواسطته ضرباته بلا حساب للآثراء العريض على حساب المهزوم فتحت الإمبراطوريات الاستعمارية ذراعيها لها لتقبلها ضمن زمريتها وعصبتها لتتقى شرها ويقتسم الجميع الغنائم باسم توازن القوى والمصالح المشتركة. ثم أن هذه الشعوب الغربية التي نددت وقاومت بكل ما أوتيت من قوة المخدرات في بلادها وبكل ما أوتيت من أساليب خلافة أساسها المغالطة والغش بأنواعه المخدرات في سائر أنحاء العالم بالتشريع الداخلي عندها وبواسطة عقد المؤتمرات الدولية والاتفاقات للحد من رواجها وانتشارها، وادعت في ذهابها بحماقتها وأساطيلها إلى ما وراء البحار أنها وفدت لتدين الأمم الشرقية المتأخرة هي نفسها التي حاربت الصين وهزمتها في سنة ١٩٠٠ بما يعرف بحرب «البوكسير» Boxers لأن الثانية عقدت العزم على نبذ ثوب الخمول عنها وأن تضع حداً لاستغلال الأوروبي لآمواله وثرواته هناك بلا مراعاة لصالح الصين وأهلها، فضربتها انجلترا وصاحبانها بلا شفقه حتى تستمر الصين في استيراد ما يرسله التجار الأوروبيون بما في ذلك

والأفيون وهو مصدر كسب تجارى للأمبراطورية ، ولم لا تكسب ويسمن
«جون بول» ويمتلىء شعما ولما حتى على أشلاء . وأكفان الآخرين ؟ وماذا
يهم أن يشقى شعب الصين ويرزح فى سلاسل الذل نتيجة استعباده اقتصاديا
وتعاطى الأفيون ؟

ولقد انتهزت الاشتراكية فرصة خروج روسيا القيصرية مضنعة عاجزة
من حرب اليابان سنة ١٩٠٤ فقامت بحركة كبيرة ضد الأوتوقراطية القيصرية
والاستبداد ، وكادت تعصف هذه الحركة بأسرة «رومانوف» وبالنظام
الرأسمالى القائم هناك ، وإلكن بادرت بنوك «السيقى» وبأدر بمولوا
الأمبراطورية البريطانية الثرية وفرنسا من ورائها إلى إنقاذ روسيا القيصرية
من براثن الثورة الخطيرة بمد القيصر بالمال لتعزيز الجيش خوفا على أموالها
الموظفة فى روسيا لصالح الأمبراطوريتين . ثم إنه فى سنة ١٩٠٦ ساعدت
الأموال الانكليزية والفرنسية والبلجيكية مشروعات مد خطوط السكك
الحديدية من شرق روسيا إلى التركستان وما وراءه وإلى جنوب الصين والهند
الصينية ، ولهذا الخطوط أهمية استعمارية قصوى ، فهى تصل أملاك
الأمبراطوريات الانكليزية والفرنسية والروسية فيما وراء الأورال بأوروبا ،
ولها أيضا مزايا استراتيجية عظيمة الأهمية إذ تعترض مشروع خط سكة حديد
همبورج - برلين - بغداد الذى كانت تعمل الأمبراطورية الألمانية
على تحقيقه فى قلب الدولة العلية حليفها لربط بحر الشمال بالخليج الفارسى
وتهديد الهند وما وراءها والوصول إلى قلب آسيا سريعا .

وكانت حرب البلقان تظهر بمظهر أنها فى سبيل تحرير الشعوب النصرانية
المحكومة بالدولة العثمانية ، فهى والحالة هذه لأسباب ومبادئ سامية ،
ولكن هذه الحروب قامت فى ظروف لم تك قد اختمرت ونمت بعد الفكرة
القومية ومبادئ الجريرة فى نفوس أبناء جبال مقدونيا الذين فى نزاع مستمر
فيها بينهم ، وكانوا لا تفقه الأسباب يختصمون ويقتتلون ويشن بعضهم على
بعض جرب العصابات . وخفايا الأمر أن أصحاب الصناعات الثقيلة وتجار

الأسلحة الحديثة والمدافع وقد زاد إنتاجهم وزيادة كبيرة ونشأ بوار بضاعتهم نظراً لاستتباب السلم نسبياً في أوروبا مدة وهي فترة الحروب والصخب حرصوا هذه العشاير ولم تلك قد تحولت إلى شعوب لها قوتها واستغلوا طبائعها الحادة في حروب الاستقلال (١)، ولم تلك قد مضت بعض سنوات على دحر الجيوش الإنكليزية فيها وراء البحار بعد حرب مستعمرات طويلة باهظة التكاليف عرفت بحرب البوير لشعب صغير باسل هو شعب الترنسفال الذي لم يقترف ذنباً إلا مطالبتة بحقه الطبيعي في الحرية والاستقلال وفق مبادئ تحرير الشعوب التي سادت أوروبا بعد ثورات سنة ١٨٤٨ وساعدت على تحقيق الوحدة الإيطالية وبعث الأمارات الجرمانية ونشأتها وتكوين الوحدة الألمانية .

وكانت حرب الانفصال الأمريكية ظاهرة لمبادئ إنسانية تتفق مع نعمة ذلك العصر وهي فكرة تحرير العبيد الذين يكونون طبقة عاملة هامة في الجنوب بالمقاطعات الزراعية هناك ، وكان الشمال صناعياً يهيم الحصول على اليد العاملة من كافة أنحاء الولايات المتحدة بلا عقبات وصعوبات وبوفرة، وذلك تبعاً للمصلحة الاقتصادية وانتشار مصانعه ورواج صناعاته ونشاط حركة تبادل المصنوعات ، وقد اعتنقت هذه الجمهورية الفتية المحررة حديثاً حينذاك الصناعات واستغلت الانقلاب الصناعي واستخدام الآلات إلى أقصى حدود الاستغلال . ونذكر بهذه المناسبة أن « فردريك ليست » منشئ

(١) انظر « المثل السياسية والمقاييس الاقتصادية » لفرانديس دي لايس ، جزء واحد لندن ١٩٢٥ ، من صفحة ٢٦٧ إلى ٢٦٩ .

« Political Myths & Economic Reality » by Francis Delaisi, 1925 London.

وانظر « مرآة الماضي » لزيلا كوس ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤ ، من صفحة ٨١ إلى ٨٤ .

« The Mirror of the Past » by Zillicus, 1944 London.

٢ - بآرائه وتفكيره - الامبراطورية الألمانية الصناعية بوحدها الاقتصادية القوية البارزة كان قد زار تلك البلاد في ذلك العصر وأعجب بنشاط الصناعات هناك وعبر في كتابه ، "الاستلوب القومى للاقتصاد السياسى" عن هذا الإعجاب ونادى بوجوب الأخذ بمثل برنامج الولايات المتحدة الصناعى فى ألمانيا الحديثة . وكان الجنوب زراعيا محضا حقوله التى تزرع القطن والحبوب فسيحة هى ولايات برمتها ويهمه أن يرتبط العامل الزارع بالأرض برباط لا انفصام له ، وهذا العامل هو الزيجى الذى استحضرت من شواطئ إفريقيا عنوة بالسياط والرصاص يوم كانت تجارة الرقيق الاسود على أشدها . وكان السيد فى الجنوب يريد ولو بجهد الاتى ألا تؤدى المبادئ الجديدة إلى تحرره من سيطرة سيده وهو يعتبره قطعة من أرضه كضيعة الغنية وقطعانه السمينة التى لا عد لها ومنزله الأنيق وعلى الطراز الفرنسى بمقاطعة اللوزيا ، وبنو أورليانس . فقامت الحرب بين الجنوب والشمال ، فالسيد الزارع فى الجنوب يريد بقاء الحالة عم ما هى عليه حرصا على مصدر ثرائه وجاهه وملسكه وفلاحه ، ورجل الصناعة فى الشمال يريد زرافات من العمال باجور زهيدة وهذا يتحقق إذا هاجر الفلاح وكثرت اليد العاملة فى السوق فيتعين والحالة هذه تحرير العبيد حتى يمكن انتقاظهم إلى حيث الصناعات الحديثة المزدهرة .

وطالما مثلت مبادئ مونرو لمقاومة التدخل الأوروبى فى العالم الجديد أدوارا هامة فى حروب استغلال أمريكا اللاتينية وانفصال المستعمرات هناك عن الوطن الأم وهما أسبانيا والبرتغال . وساعدت الولايات المتحدة المستوطنين ضد حكام الولايات . وجيوش أوروبا العسكرية هناك وحاربت أسبانيا فى كوبا . ودحرت أسطولها وبذا قضت قضاء مبرما على النفوذ الاستعمارى هناك ، وكان هذا طائفة سياسية حازمة لصد تيار الاطماع الاستغلالية الأوروبية عن أمريكا . فقد تكسدت الأموال فى كبريات بحول القلوة الأوروبية نتيجة عطور الحياة الصناعية وسهولة حصولها من

الشرق على المادة الأولية الرخيصة تحولها وتبيعها لجهات تصديرها باضعاف قيمتها فقلبت هذه الأموال أسواقا سهلة للاستثمار ، وزاد في تكديس الأموال نشاط استخراج الذهب والفضة فصعب توظيف الأموال التي طفحت بها الخزائن في القارة بأرباح يعتدبها وأرادت أن تجد منفذا إلى العالم الجديد ، وفعلوا وظفت أموال إنكليزية وفرنسية وألمانية طائلة لاسيا بالارجنتين والبرازيل وشيلي ، ولكنها كانت دائما موضع محاربة رجال المال والأعمال والصناعة بالولايات المتحدة . وأخيرا انكشبت هذه الأموال نتيجة الحرب العالمية الأولى ، ثم زادت انكماشاً بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية ، فالحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من نزف الرأسمالية الأوروبية وتبخرها .

ولانزال أسباب وآثار الحرب الأهلية الأسبانية جاثمة في أذهانتنا تنبيه عن بلوغ أطماع الدول المتنافسة والسيادات المتعارضة المطامع الذروة وفوران المرجل نذير الانفجار ، فكانت الأولى نتيجة لسياسة الفاشية التي تفتش عن مغامرات رأسمالية استعمارية تحقيقا لحلم أو سراب هو إحياء إمبراطوريات العصر الحديث وتترزع النفوذ والسلطان من انجلترا في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط . وبدأت سياستها بغزو الحبشة كي تسيطر من جبالها الشاغخة وهضابها على النيل وسهوله الفسيحة من منبعه إلى مصبه لكي تصبح مطلقة اليد في البحر الأحمر ومدخله فتقطع طريق مواصلات الإمبراطورية البريطانية وتخنقها إذا أزفت الساعة كما تهدد أملاكها في قلب أفريقيا ، وقد دعمت خطتها وأحكمتها بخطب ودالين وشاطنها يقابل الأملاك الإيطالية على البحر الأحمر وأوقدت اليها البعثات ورسل الفاشية . وكانت حرب أسبانيا مقدمة لصراع الفاشية ضد الرأسمالية الغربية المنافسة لها وخط القتال الأول ، وقامت الدول ذوات المصلحة بتجربه أسلحتها الحديثة في أهل أسبانيا ومنسها ، فقد أرادت إيطاليا وألمانيا أن تنشئا معقلا للدكتاتورية هناك بالقضاء على حكومة أسبانيا بطرق

والنظام الاشتراكي ، وسارعت انجلترا وفرنسا إلى مساعدة النظام القائم خشية امتداد الفاشية إلى جبل طارق وهو حصن انجلترا المنيع وإلى شمال أفريقيا حيث النفوذ الفرنسي والمستعمرات الفرنسية . ونشأت دكتاتورية ، فرانكو تشد أزرها دكتاتوريتا موسليني وهتلر نتيجة تراخي مساعدات الدول الأوروبية الغربية الديمقراطية وكذا روسيا الشيوعية . إذ كانت مساعدة الأولى قائمة على التردد لآعلى الحزم والعزم ووجوب نصرة المثل العليا للديموقراطية ، أما روسيا فكانت عاجزة عن المساعدة الجدية لبعد الشقة ، وهكذا دق ناقوس الخطر وترددت فرنسا وانجلترا في النزول إلى الميدان في كاستيلا ووادي الحجارة وغيرهما من مقاطعات أسبانيا حيث سالت الدماء فيها أنهاراً ، ووقف الرفاق الأسبان وحدهم دون نصير قوى يلاقون حتفهم ومصير أبناءهم وأسراتهم المحترق المشوم . وانهى الأمر بعد صراع عنيف دام سنوات إلى هزيمة الشيوعية وكذا الديمقراطية في شبه الجزيرة على يد الدكتاتورية الجديدة صنيعة موسوليني وهتلر .

هذه صور مصغرة جامعة للفوضى السياسية الدولية في عصرنا الحديث تمتد من قبل بروغ الثورة الفرنسية ومبادئها الحرة إلى قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد عاصر بعض مشاهدا عصبية الأمم المحلة وعجزت هذه عن وضع حد للشكالات السياسية الناجمة عن الفوضى ، وهذه نماذج لتنازع الدول على السيادة والتسلط ولسيطرة قوى رؤوس أموالها الصناعية وشركاتها واحتكاراتها على الأسواق وفوزها في حلبة الرهان على حساب الشعوب المستضعفة والأمم الصغيرة والبلدان التي لم تعتق بعد المدنية الغربية المادية لتدراً الاعتداء عليها بالحديد والذر وتفل سلاح المهاجم الغاصب بسلاح حديث من نفس النوع ، ومداد هذه الصورة الدماء التي سالت بغزارة نتيجة سوء استخدام الانقلاب الصناعي وتغلغل نفوذ الشركات الدولية والاحتكارات في السياسة القومية للدول وفي ميدان السياسة الدولية ، وألوانها العديدة الأخرى هي أطماع الأمم الغربية في التسلط والاستعمار بشراهة

لا تعرف لها نهاية تنعكس في حروبها وحملاتها وتجريباتها من أقصى الصين إلى ضفاف الرين والمسبي والامازون ومن شمال جرينلاند والاسكا إلى قلب الكونغو وبلاد الزولو ، وریشتها تخط الفوضى الدولية وتضارب الأطماع وعمل المفاوضين والساسة على انتزاع أقصى ما يمكن اقتزاعه من الغير وفق سياسة المصالح المشتركة ، ويجدر أن يوضع لمثل هذه الصورة إذا شئت بصور العنانين التي تعرض في المتاحف الكبرى عنوان هو : « ثمن المدنية الغربية المادية » .

• • •

ولقد شاهد العالم منذ قيام المدنات القديمة إمبراطوريات تؤسس وأخرى تزول، وشاهد قسوة الأشوريين وحروب الفينيقيين وغزوات الفرس لبلاد الأغريق وصراع روما وقرطاجه والحروب الصليبية وكفاح إنجلترا الاستعماري ضد هولاندا والبرتغال وإسبانيا وفرنسا التي سبقتها إلى ميدان النسلط ومنازعات أمراء الشرق في الهند وغيرها ، ولكنه لم يشهد مذابح كذابج الحرب العالمية الثانية ببشاعتها وفظائعها وبأسلمتها الفاتكة المدمرة وقنابها الذرية التي لا تبقى على شيء ، وفي سبيل ماذا ؟ ، السيادة الاقتصادية والسيطرة على الأسواق وعلى مسالك البر والبحر وتسخير اليد العاملة الرخيصة في آسيا وأفريقيا لاستخراج المادة الأولية الغزيرة هناك لصالح مصانع وبيوتات المال في الغرب . ولكن فات الغرب ، وقد صرفه الجشع عن كل تفكير آخر غير الاستغلال ، أن نشاط بيع المصنوعات لن يتحقق في نطاق واسع إلا إذا استطاع مئات الملايين من عمال آسيا وأفريقيا أن يشتروا ويستهلكوا ما تنتجه مصانع الغرب دون عناء ، فهم سواد المستهلكين ولا يكفي أن تتسع الصناعات في الغرب وأن ينشط الإنتاج الذهني والالي وتزيد المخترعات والمبتدعات وتسخر في إخراج كل مستطرف حديث وأن تتضاعف وحدات المصنوعات وتعرض في مختلف الأسواق حتى يثرى الغرب ، فيث اللهاء ونصير الأزمات والاضطرابات والفوضى فقر الفلاح والعامل في الصين

والهند والملايو وربما وأندونيسيا ومصر والعراق والشام والسودان وغيرها من بلدان الشرق المغلوبة على أمرها ، وهل يعقل أن يستطيع العامل في الصين أو في الهند أو في مصر أن يقتنى الدراجة أو الراديو أو حتى يلبس ثوبا كاملا مع العلم أن أجره لا يتعدى درهما معدودات لا تكفى ثمن لقمة يبلع بها ؟ وأليس الأصلح أن تتضافر شعوب الغرب الثرية في سبيل تحرير أبناء آسيا وأفريقيا ورفع مستوى معيشتهم ليساهموا في نشاط الصناعة ورخائها وليعملوا بصفة فعالة مع الغرب على وضع حد للفوضى السياسية الدولية الضاربة أطنابها في مختلف أنحاء المعمورة ، وعلى بناء صرح السلام وهذه المخاوف كانت تساور عقول محبي السلام من ساسة الغرب ، وفي مقدمة ما كانوا يخشونه أن تفقد أوروبا زعامتها السياسية والاقتصادية نتيجة ضياع أموالها وقوى ادخارها ودمار مصانعها وسائر معدات ثرائها بفعل الحرب القادمة . ولقد وضح للبيان خطر الاستعمار لا على أوروبا فحسب ولا على صناعاتها وأسواقها بل على المدنية الغربية برمتها وأن مصير هذه المدنية معلق بأهداب الحرب والسلام ، فإذا قامت حرب فلاشك أن ربحها ستضحي صرصرًا عاتيه تعصف بكل ما تصادفه وتترك الأمم المتمدينة صرعى كأنها أعرجون نخل خاويه .

ولكن استقرت الفوضى السياسية الدولية تنفث سمومها وتغلبت عوامل الشر على عوامل الخير ونشبت الحرب العالمية الثانية ، وصب على الأرض دمار ، صواعقه القاضيه ونيرانه الحامية التي لا تبقى ولا تذر ، وحصد منجل الموت عشرات الملايين من الأرواح ، وليس هناك وجه للمقارنة بين حرب المردة هذه وما سبقتها من الحروب بما في ذلك الحرب العالمية الأولى فهي تتفائل تفاؤلا كبيرا وتظهر كالأقزام بجوار عملاق إذا قورنت بالحرب العالمية الثانية التي لا تزال ترزح تحت أعبائها ، وليس لها مثيل في هجوم الملايين من سكان آسيا على أوروبا في القرن الخامس لليلاد وفي أواخر عهد الإمبراطورية الرومانية الغربية نواحياتهم الدول ودكم العروش

وقضائهم على معالم العمران في سبيل الغنيمة والفتح ، وليس لها مثيل في الحروب الصليبية التي استمرت قرون طويلة دون أن تؤثر في الحياة العادية للأمارات والممالك النصرانية أو في ديار الإسلام تأثيرا مدمرا خطيرا ، أن لم تك كما يقول كثير من المؤرخين الذين يعتد بأرائهم قد عجلت يقفلة أوروبا المسيحية المتأخرة بما نقله الفرسان الصليبيون عن المسلمين من علوم وفنون ومعارف وصناعات ، وكان هؤلاء في عصر رقيهم وازدهارهم فضلا عن تمهيدها النشاط والتجارة بين العالمين بعد أن وضعت الحرب أوزارها وحل السلام محل القتال بصفة نهائية ، وليس لها نظير أيضا في عراق ملوك أوروبا بعد جمع السلطة في أيديهم رغم امتداد ساحات القتال وطول أمدته . فقد كان التخریب قاصرا على النواحي التي شاء سوء طالعها أن تضحي فريسة للتطاحن . حقيقة لقد أجتاحت روما يوما ما نتيجة لعراك الإمارات والبابا وخرمت الأراضى الواطنة بحیوش ملوك الاسبان الغزاة قساة القلوب ، وكانت هذه البلاد وحوض الرين مسرحا للدمار بفعل جيوش لويس الرابع عشر وصراع الأمراء الجرمان ولن ننسى ما تركته حروب الثلاثين عاما في كثير من الإمارات الجرمانية الغربية والجنوبية من علامات الدمار والموت ، ومدينة مجدبورج الشهيدة إحدى صفحات ذلك العهد التعس غير أن أذى الحرب كان لا يمتد إلى الحياة المدنية وثمراتها إلا في حدود ضيقة وكان لا يكتوى بلظى القتال إلا الجيوش المتلاحمة والساحات التي وقعت فيها المعارك ، ولا دخل للأمم غير المحاربة إلا ما ندر في مصير العراق ، وسرعان ما كانت تستقيم الأمور بعد أن تخمد نيران الحرب ولا تبقى من الآلام إلا ذكراها وتاريخها . ولا تشبه الحرب العالمية الثانية كذلك حروب الثورة الفرنسية وفتوحات بوناپارت فقد انحصرت أضرار الأخيرة في المقاطعات التي دخلها شحاذو المجد *Mendiants de la gloire* حملة شعلة حقوق الإنسان وأصابت بلدان شمال إيطاليا المغزوة من الغنم اضعاف ما تكبدته من غرم الحرب ، فسكنى تحريرها من ريقة الاستعباد العيسوي ، وكانت حروب القرن

الثامن عشر بصفه عامة رغم وفرة عدد الجند وكثرة العتاد حروب مواقع
بيما لم تتأثر الحياة المدنية كثيرا وسرعان ما كانت - كما سبق أن ذكرنا - تعود
المياه إلى مجاريها . وربما كان أثر الحصر البحري الذي ضربه بونا بارت على
الجزر أبعد غورا من فعل حروبه وأشد في استفحال أزمات أوروبا السياسية
والاقتصادية من غزواته العديدة وانتصاراته . أما حرب اليوم فهي نيران
وحمم تلفح ظهر البسيطة بأجمعها دون تمييز بين محارب وغير محارب
وجندى ومدنى .

وأخيرا فلا تعد الحرب العالمية الأولى شيئا مذكورا إذا قيست بصراع
المثل السياسية والتعالم الاقتصادية ومعدات الفتك والدمار في الحرب العالمية الثانية .
نعم لقد كانت الأولى حربا شعواء اشتبكت فيها كبريات دول الغرب وغالبية
أذناها، وامتدت نتائجها من اليابان إلى تنجيقا وكينيا وقلب الكمرون وبلدان
العالم الجديد . وانخفضت بسببها حركة التجارة الخارجية والملاحة البحرية
نظرا لانصراف كبريات الأمم الصناعية إلى الملاحم البحرية ونقل الجند
والعتاد والمؤن ، واضطربت الأسعار وارتفع بعض أثمان الحاجيات من
من حاصلات زراعية ومصنوعات ارتفاعا شديدا . وشعرت بشدة وطأة
الحرب الشعوب المحاربة وغير المحاربة التي ربطت مصيرها بمصير ميادين القتال
بحكم موقعها الجغرافي أو استعدادها التجاري والصناعي أو بحكم سياسة
التحالف ومناطق النفوذ والتسلط . وتراكت الديون العامة وديون الحرب
وتضخمت العملات وهبطت قيمتها بالنسبة للذهب ، ونشطت لجان التموين
واللجان المختلطة لمراقبة حركة التجارة الدولية والتعاون مع الأمم المحايدة
وذلك كي تمنع تسرب المواد الأولية والمصنوعة إلى العدو عن طريق
سويسرا أو هولاندة فيستفيد منها في سير أداة الحرب ونشاطها . وشعر
المدنيون فضلا عن العسكريين بثقل هذه اللجان وشدتها خلال ماينوف
على أربع سنوات القتال ، وفي البيان التالي مايدل على أثر الحرب العامة

في حياة الشعوب من محاربة ومحايدة على السواء ، وهي خاصة بخسائر الحرب العالمية الاولى :

بلغ مجموع عدد القتلى ٨,٠٠٠,٠٠٠
وبلغ مجموع عدد العجزة والمشمومين ١٥,٠٠٠,٠٠٠
وبلغ مجموع الجرحى ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ (١)

وبلغ مجموع نفقات الحرب وفق بيانات دقيقة لمورى بتلر Murray Butler أكثر من ٤٠ مليار دولار ذهب (٢) ، ويقول بتلر زيادة في الأيضاح وبيان ضخامة النفقات وشدة وقعها في النفوس ما خلاصته لو استخدمنا هذه الأموال في أغراض السلام النافعة لأمكنا تزويد كل أسرة في الولايات المتحدة وانجلترا والدومنيون وفرنسا وبلجيكا وروسيا بمنزل مؤثث وقطعة أرض صالحة للزراعة لسد حاجتها ، ثم لاستطعنا شراء كافة الممتلكات والثروات بفرنسا وبلجيكا ولتبقى بعد ذلك ما يكفي لإنشاء جامعة ودار كتب بمدن البلدان المذكورة التي يزيد عدد سكان كل منها على عشرين ألف نسمة (٣) . وهذا التقدير على ضخامته يقل كثيرا عن الحقيقة إذ لم يلق اعتبارا لما ضاع من نفقات وجهود بسبب انشغال عشرات الملايين من الرجال في القتل والتدمير بدل الانشاء والتعمير .

وعلاوة على ما ذكر تركت الحرب ديونا فرضت على الدول المهزومة وديونا عامة بسببها فاقت أرقامها حدود المعقول ، فقد فرض على ألمانيا في مؤتمر بولونيا Conference de Boulogne في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ رقم إجمالي قدره ٢٦٩ مليار مارك ذهب وفي مجموعه مع التجاوز يبلغ ٢٠٠ مليار مارك ذهب ، وخفض في مؤتمر باريس ، ثم حدد المبلغ فيما بعد بمقتضى الاتفاق

(١) هذه البيانات بناء على المعلومات التي أدلى بها رئيس مجلس وزراء فرنسا المجلس النواب في سنة ١٩٣٠ وهي مطابقة للإحصاءات التي أصدرتها عصبة الأمم .

(٢) انظر التقرير السنوي لمعهد كارنجي سنة ١٩٣٤ Fondation Carnegie

(٣) انظر « مصير الرأسمالية » لبريس ماؤليو ، صفحات ٨ و ٩ .

أساس مشروع داووز Dawes بمبلغ قدره ١٣٢ وفي مجموعه يصل إلى ١٧٠ مليار مارك ذهب ، أما الديون العامة الخارجية والداخلية التي نجمت عن الحرب ونفائجها السيئة فوصلت إلى أرقام خيالية نامت بها الدول العظمى على اتساع مواردها ، وترتب عليها انهيار عملاتها ثم تضخم هذه الديون بالتبعية ، أدت مع غيرها من عوامل البوار والكساد إلى اضطراب الحياة الاقتصادية واستحكام حلقات الأزمة وشلل التجارة الخارجية .

وفي سبيل التخفيف من وطأة تعويضات الحرب حتى يمكن تلافى الاضطراب الاقتصادي العالمي عدل نظام ديون الحرب وتعويضاتها ووفاء أقساطها في أول الأمر بواسطة ما يسمى باتفاق داووز Dawes سنة ١٩٢٤ ، وقد أشرنا إليه سالفاً ، ثم فيما بعد باتفاق يونج young سنة ١٩٢٩ وذلك زيادة في تيسير الأمور لألمانيا وللمساعدة على الانتعاش الاقتصادي والاندماج في جماعة الدول الراغبة حقاً في نسيان الماضي ووضع أسس صائبة للسلام العالمي . وبمقتضى الاتفاق انقضى مجموع الديون وأقساطها السنوية فيما يخص بما تدفعه ألمانيا لفرنسا والحلفاء القدماء ، وتقرر أن تستمر الأقساط في زيادة نسبية من تاريخ الاتفاق حتى سنة ١٩٦٧ إلى ٢,٤٢٨ مليون مارك ذهب ، ثم تبدأ بعد ذلك في النزول لتنتهي في سنة ١٩٨٨ . ومن المبالغ التي تعهد ألمانيا بوفائها ٦٦٠ مليون مارك ذهباً تدفعها سنوياً (وتعهد بذلك دولياً بلا قيد ولا شرط على ألا ترجع بحال في هذا التعهد) لمدة ٣٧ سنة ، وحصنة فرنسا من المبلغ نصف مليار مارك ذهب تتقاضاه على سبيل التعويض ، ويضمن القسط حق ارتهاق على السكك الحديدية الألمانية وإيراداتها التي يجب تحويل رأس مالها إلى رأس مال تجاري وجعله سندات يكتب فيها الجمهور ، وأنقص مائص عليه اتفاق داووز لتعويض الذين أصيبوا بأضرار الحرب من ٥٨ مليار مارك ذهب إلى ٢٠ مليار باتفاق يونج المذكور . ويذكر

« كارب » Carr في شرح اتفاق « داووز » و « يونج » ، أن المستوى السنوي

للأقساط بمقتضى اتفاق « داووز » ، وكان في زيادة في مبدأ تاريخ الوفاء هو ١٢٥ مليون جنيه استرليني ، وأنه أنقص بمقتضى اتفاق « يونج » ، إلى ١٠٠ مليون ، وأن وسائل الضغط والرقابة التي كانت مفروضة على ألمانيا في الاتفاق الأول رفعت في الثاني ، وصار ثلث القسط فقط بمثابة تعهد لا يقبل المناقشة بتاتا. غير أن هذا النظام المالي الدقيق مالبث أن انهار « بموراتوار » ، هو *moratorium* الذي بمقتضاه أوقف الرئيس هووفر الوفاء نظراً لعجز ميزانيات دول أوروبا واشتداد حلقات الأزمة الاقتصادية العالمية ، ولم تأت سنة ١٩٣٢ إلا وكانت الديون العامة واتفاق يونج ودقة انجلترا في أداء ما عليها من تعهدات وما يجب أن تدفعه من أقساط سنوية إلى الولايات المتحدة في خبر كان (١).

غير أن الحرب العالمية الأولى إذا كانت قد هزت العالم هزات عنيفة من جراء ما خلفته من آثار التدمير والتخريب إلا أن الجهات التي أصابها واكتسحتها حقا كانت محدودة - وذلك لأن الطيران المدمر لم يك قد بلغ شأوه الحال في قطع آلاف الكيلومترات دون توقف - أهمها بلجيكا وشمال

(١) انظر « افلاس السلام ١٩١٨ — ١٩٣٩ » لـ « لوريس بومونت » ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦ ، من صفحة ٣٠١ إلى ٣٠٤ ومن صفحة ٤٠٦ إلى ٤١٠ .
« La Faillite de la paix 1918—1939 » par Maurice Baumont, 1 vol, Paris 1946.

وانظر « أوروبا على أساس فرساي ١٩١٩ — ١٩٣٩ » لـ « ليير رين » ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٥ ، من صفحة ١٨٧ إلى ١٨٩ ومن صفحة ٢١٦ إلى ٢٢٠ .
« L'Europe de Versailles 1919—1939 » par Pierre Rain, 1 vol, Paris 1945.

انظر « العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لـ « كار » ، جزء واحد ، لندن ١٩١١ ، صفحات ٨٢ و ٨٣ و ١٢٦ و ١٢٧ .

« International Relations Since the Peace Treaties » by E. H. Carr, 1 vol, London 1941

فرنسا . وإذا كانت قد دخلت تعاليم جديدة نتيجة الحرب على مدينتنا القائمة وقضى على رجعية ما قبلها في أوروبا فهي من ناحية أخرى لم تسكف كمعة للدول المتطاحنة ، فسرعان ما عادت إلى إنكار ما تعهدت به من إنصاف الشعوب المهضومة الحقوق وتطبيق حق تقرير المصير تطبيقاً عادلاً واحترام حرية البحار والمبادئ الإنسانية التي لوح زعماء الدول المتعالفة بها في أواخر سني الحرب لسكسب الرأي العام إلى صفها .

أما الحرب العالمية الثانية فقد ذهبت إلى أبعد ما يتصوره الشيطان من صور الفتك والتدمير ، واندلعت نيرانها فأحرقت البلدان المحاربة وغير المحاربة والمحايمة ، وهي أشبه بنيران تاكل أجمة كثة الأشجار في وقت جفاف شديد ، فهي لا ترحم أخضرها ويابسها وطيرها وحيوانها ، فإذا خمدت النار فلن نرى غصنا من أغصان دوحاتها أو ورقة من أوراق أغصانها أو طيراً من طيورها الصداحة أو حيواناً من حيواناتها المرحة إلا وقد هلك أو أصيب من جراء هذا الحريق البشع ، وتستمر حتماً ذبول الحرائق مدة بعد أن تخف حدتها . أو هي أشبه بطوفان يأتي على كل من على سطح الأرض إلا من اعتصم بقمم الجبال ، ولن تنحسر المياه إلا وقد خلفت وراءها مالا يحصى من النكبات .

.. طبيعة هذه الحرب اتساع رقعتها وشدة بطشها وكوارثها التي انتابت المدنيين الأمنين في مدنها وحقوقهم وديارهم بقدر ما انتابت العسكريين ، وبتشها أشد من الحرب العالمية الأولى نظراً لتفوق الدبابة والطائرة وسرعهما وسرعة نقل الجيوش تبعاً لسرعة المواصلات وسهولة النقل واستبدال الفحم بالبتروول ووفرة الأخير وبساطة تخزينه وشحنه وتحضيره صناعياً وهو ما لم يتوفر بهذه الصورة في الحرب الماضية . وطبيعتها فناء أمم وشعوب برمتها وتشريد هلاك المدن بسكانها وبشاعة ما تركه وراءها الممارك من المجاعات وسائر علائم الفناء . وطبيعتها شلل حركة التبادل والتجارة المحلية والخارجية وفوز للذين يستغلون محن الأناس . والآلة ويستزفون ما بقي من دماثة في سبيل

الثراء عن طريق تخزين الأقوات والضروريات والاتجار بها في السوق السوداء، وطبيعتها أنها لم تبقى على صغير أو كبير فقير أو غني، فاكثرت الجميع بها وتشتت شمل الأسرات وضاع الخلق وتداعى الاستقرار في عواصفها الموحشة، فهي حرب الانسانية برمتها وهي صراع المرء في سيل الجشع، ولكن ربما لفتته عظمتها التحرر من هذا الجشع وإلا أتت الحرب العالمية الثالثة على ما تبقى من نسيات الحضارة.

الحرب العالمية الثانية هي استمرار لا يكمل ولا يفتر لفوران مرجل أوروبا الوثابة بانقلاباتها واضطراباتهما لا سيما منذ القرن الثامن عشر، وهي الحلقة الثانية للحرب العالمية الأولى وسيعقبها غيرها في نطاق أبشع ما لم يضع الساسة حداً للتسلط والتعطش للانتقام والاستعمار ويجعلون من القانون الدولي أداة لخدمة الإنسانية والسلام. ولقد قامت الثورة الفرنسية للقضاء على امتيازات رجال الدين والنبلاء ودك معالم الحكومات الأوتوقراطية الظالمة القائمة على الحق الألهي وكذا للسواة بين الطبقات ونشر المبادئ الديمقراطية العادلة ولو وضع حد للظالم التي كان يقاسمها الفلاح وغيره من أبناء الشعب المنتجين وفاء لضرائب الملك. وحاربت الثورة الملوك، إلا أن جيوشها وشعائذ المجد و فرق القنصل والامبراطور اجتاحت بلدان المعتدين وفتحت ما فتحت من الممالك من أقصى روسيا إلى نهاية إسبانيا وأدخلت تعاليمها الدستورية الحرة في البلدان المفتوحة، غير أن ما انتشر من مبادئ دستورية وديموقراطية في فرنسا وغيرها وتددت لتختصر في المساواة السياسية ليس إلا حتى بعد انهزام الامبراطور، فما وثره عر رغم جهود الحلفاء المقدس ورجعيه مترنيخ، ولكن الثورة وقفت في منتصف الطريق ولم تحقق أمانها الروحية الحق وما كان يرجوه الذين صنعوا في ميلها في قرارة قلوبهم وهو أن تثمر المساواة السياسية العدالة الاقتصادية، إذ لا معنى للمساواة السياسية إلا بأنصاف الطبقات العاملة اقتصادياً. ولقد لعبت حياة الصالونات ومناقشاتها ومهاراتها وتقود أثرياء الثورة والطبقات الوسطى المستنيرة أهلوا جامعة

وبذلك جهود جبارة للوقوف عند الحد الأول . فكان بيت دانتون ،
Danton يذخر يذوى المطلب والحاجات من غير النبلاء طبعاً من أثروا في
الثورة واستفادوا منها ، وكان صالون مدام تاليان ، الجميلة الرشيدة
Madame Tallen يؤمه من تألق نجمهم في سماء التجارة والمضاربات وأعمال
البنوك وخوى النفوذ من أبناء الطبقات الوسطى الحديثي النعمة الذين أخذوا
على عاتقهم الدفاع عن مصالح فقراء الجمهورية وعملها ، ونذكر في مقدمتهم
الضابط الصغير هب العزله بوناپارت . وكان ذلك العهد أيضاً هو عهد
الانقلاب الصناعي الذي بذر بذور الاحتكارات والشركات الدولية
والمؤسسات الصناعية الواسعة بمساوئها . فتحولت دفعة الحروب من ميراث
للمروث وتأييد سلطة الملك وتحقيق زيجات معينة إلى هدم الرجعية والسلطة
المطلقة ومبادئ الحق الإلهي وإنشاء أوروبا المتحدة - التي تاق إلى تحقيقها
بوناپارت ولكنه فشل لأسباب عدة أهمها الرجعية الأوروبية - ، ثم أخيراً
تحولت إلى صراع على كسب الأسواق العالمية والحصول على المادة الأولية
وكسب السيادة البحرية والتسلط على بلدان الشرق الغنية فيما وراء البحار لضمان
الموارد الدعمة للصناعات الثقيلة وهي مصدر ثراء الدولة وعنوان قوتها
ومكائنها ، وذلك باسم التوازن السياسي في البلقان وحرية الشعوب واحترام
استقلالها والعطف على الأمم الشرقية المتأخرة وتأديب أمراء الشرق المستبدين
والدفاع عن حرية البحار . وصار صاحب القول الفصل في سياسة السلم أو
الحرب وفي إعلان الحرب أو التصديق على معاهدات الصلح هو البرلمان أي
سيادة الشعب ، وذلك بفضل نظم الثورة التي انتشرت في العالم ، غير أن المحرك
الحقيقي للسياسة داخل حدود كل دولة وكذا في المحيط الدولي هو الغول
الجديد وليد الانقلاب الصناعي ، ذلك الغول الذي لا ينطفىء ظموه ولا يفتقر
نهمه وهو الرأسمالية الصناعية الحديثة الكبيرة بمساوئها وشركاتها الدولية
واحتكاراتها ومصانعها الثقيلة وخاصة مصانع الأسلحة ، فهي التي حركت
شبهة الأمم الصناعية الكبرى للأشغال فإر حرب البلقان حتى تستطيع أن

تبيع مصانع المدافع بغرب أوروبا ، إلى ثوار البلقان تلك الأسلحة التي كانت كاسده وتحصل أثمانها فيما بعد حينما يكسب الثوار الحرب وتنشأ دول البلقان الجديدة التي تصبح عميلا هاما لمصانع غرب أوروبا . وهي التي حفزت كلا من إنجلترا وألمانيا على خوض غمار القتال في الحرب العالمية الأولى فكل من الدولتين تسعى لا تنزاع الزعامة البحرية والصناعية والاستعمارية ، ولم يك مقتل ولي عهد النمسا في « سيرا جيفو » إلا الشرارة الأولى لاندلاع لهب الحرب ، ولم تكن أرض سربيا وبلجيكا وفرنسا إلا ميادين شامت الصدفة أو شاء الموقع الجغرافي الالتحام فيها .

والحرب العالمية الثانية هي امتداد لسلسلة النزاع الذي قام في أعقاب الانقلاب الصناعي وسوء توزيع المواد الأولية ، فهي صراع على التخوم ومسالك البر والبحر والاستثمار بالثروة والمنفعة ، وتفتى في سبيلها الرأسمالية الصناعية وادخارها وتراث القرون والأجيال ممثلة في الأيدي العاملة الفنية والمواد الثمينة التي تستخرجها من جوف الأرض وتحولها في ميادين القتال لكسب لاحق وجنة عريضة موهومة هي بلا شك جنة الشيطان . وإن اتساع ميادين العراك اتساعاً لم يعرف له مثل من قبل وتأثر مصالح الأمم المشتبكة في النزاع المسلح وكذا البلدان المحايدة وغير المحاربة واضطراب النقد وتضخمه في معظم البلدان وشح الأسواق وارتفاع الأسعار وتعميم نظم البطاقات وتضييق الخناق على الاستهلاك وقد عبث الصراع بالانتاج والتداول - كل هذه العوامل تجعل من الحرب العالمية الثانية حرب إفناء وفناء .

وزى في الحرب العالمية الثانية أن اتجه النزاع في نهايتها يختلف عنه في بدء نشوبها ، فإن اشتباك عشرات الملايين من الجنود وهم سواد الشعوب المتحاربة واشتغال ملايين مثلهم وراء الجبهة رجالاً ونساء بأعمال التوطين والتدريب والتسلح ودرء الاغتداءات المباشرة والغزو ، ورحيل الجيوش من قارة إلى أخرى وشقهم البحار وجوبهم المحيطات في ميادين قهر العدو

الجبار، وشعور الأمم الصغيرة المحايدة وغير المحاربة بنتائج سوء التوزيع الاقتصادي في العالم وماتن منه من فاقة ضربت أطنابها في ربوعها وجهالة وأمراض وأوبئة فتاكة وتضاعف فعلها بالحرب، ونزول اتحاد جمهوريات روسيا الشيوعية إلى المعمة . كل هذه العوامل جعلت لهذه الحرب أهمية تفوق بمراحل الحرب العالمية الأولى ونتائج خطيرة تفوق نتائج المرحلة الأولى للحرب الاستعمارية، وجعلت الناس يفكرون في وجوب أن تصبح هذه الحرب متممة لما بدأت به الثورة الفرنسية من بثها مبادئ العدالة والمساواة السياسية والاقتصادية حتى يضمن العالم سلاماً دائماً أو على الأقل طويل الأجل .

• • •

ولقد انتهت الحرب العالمية الثانية، وانقضت الغيوم الكثيفة التي خيمت على العالم، وركدت العواصف الهوجاء التي اجتاحت ما اجتاحت ودمرت مدمرت وبزغت شمس السلام على الأمم تعلن نهاية عهد دام بشع من عهود التاريخ سبقت خلاله عشرات الملايين من البشر إلى مذابح الأطماع السياسية باسم المجال الحيوى والحاجة إلى منافذ البر والبحر واسترداد المستعمرات المفقودة ورفع الحيف القائم على سوء توزيع المستعمرات، بل واحترام المعاهدات والاتفاقات الدولية وسياسة المصالح المشتركة والتوازن الدولي، وغير ذلك من الأسباب التي تخفى أشد المطامع الاقتصادية . وجلس إلى مائدة التنظيم السياسى العالمى ممثلو الدول المنتصرة ومشايعهم في سان فرانسيسكو ودمبرتون أو كس وبريتون وودز ونيويورك وموسكو وباريس يحاولون أن يقيموا على أنقاض الخرائب عالماً جديداً أفضل من عالم الأمم المنصرم، وتساءلت الأمم الصغيرة التي اكتوت بنيران الحرب وزجت في أتونها زجاً ونزفت من الدماء ما لا قبل لها به : هل هذه الموائد السياسية أسمة تاكل الدول العظمى عليها ما لذ وطاب من ثروات الأمم الصغيرة ؟ أم هي مؤتمرات جذية تبسط قراراتها العدالة والإنسانية على

ربوع العالم وتحنو بموجبها على الشعوب المنكوبة المنكودة الطاليع فريسة الاستعمار والتسلط فتضمد جراحها وتخفف من ويلاتها وآلامها وتضعها بأخلاص إلى أعطاف الجامعة الانسانية التي افتقدتها العالم منذ اندلاع السنة الحرب ؟ ، وللأمم الصغيرة أن ترهف آذانها لكل تصريح يصدر من سياسى من قادة الحرب أو زعيم من زعماء الأهم الكبرى التي اشتبكت في النزاع الجبار وحققت النصر ، ولها أن تهلع قلوبها كلما رأت حقوقها الطبيعية وحرياتها قد ضاعت في ظلمات الأطماع السياسية والتنافس الدولى ، ولها أن تساءل أيضاً : هل سيضحي مصير السلم التي تعلق الشعوب عليه أعمالا كباراً كصيف القارة الأوروبية القلب الحول ؟ ، وهكذا لا تلبث العاصفة التي سكنت أن تهب أشد من سابقتها ، وهل هو كجو الباسفيك الذي لا يصفو أديمه حتى يكفر ويرغى ويزبد ويحتاج ما أمامه ، والذي تطل عليه الولايات المتحدة صاحبة المطامع الاقتصادية الواسعة في آسيا وغيرها ، ولذا ساهمت بأوفر قسط في النزاع ونبذت مبادئ مونرو وعاهد رئيسها الأمم الصغيرة على أن يعمل على تنظيم عالم المستقبل وفق قواعد الانسانية والعدالة الدولية ، أم هل يعنى المسؤولون ما يقولون حقاً وما يصرحون به من بناء صرح شامخ للعدالة الدولية والسلام الدائم القائم على توفير أسباب العيش للشعوب على اختلافها دون فارق مصدره الجنس أو اللون ؟

وإن الشعوب الناشئة تراقب بقلق منذ أن وضعت الحرب أوزارها مختلف أحداث ككبار الساسة التي تمس مستقبلها وكيانها ، لاسيما تلك التي تشير إلى إنشاء كتل من الدول الكبرى أو مناطق امتياز واحتكار للصناعات الثقيلة وتلك التي تقصر تنظيم العالم على كبريات الأمم المنتصرة ولصالحها دون غيرها ولا يهتما من الشرق إلا الحصول على امتيازات البترول والنقط الاستراتيجية القوية التي تضمن لها النصر في الحرب ، وكأن دماء عشرات الملايين من البشر التي أريقَت في الحرب قد فُضيت منهى لتراق غيرها من جديد بعد بضع سنين في سبيل العدالة الدولية في الظاهر والأطوار

الاستعمارية في الواقع . ولا شك أن تنظيم حدود الأمم والشعوب هو من اختصاص كافة من سوف يتناولهم التنظيم . وإن الاشتراك في بناء عالم جديد هو من اختصاص مختلف الأمم كبيرها ومتوسطها وصغيرها باعتبار أن الشخصية الدولية لها احترامها ومكانتها في العالم الدولي لا فرق بين دولة وأخرى .

وقد عاهد زعماء البلدان الديمقراطية وكبار ساستها الشعوب بعملهم على القضاء على الجوع والفاقة ونشر حرية الرأي والعبادات ، وتأيد هذا في اجتماع الاطلسنطيق بين تشرشل وروزفلت أثناء احتدام القتال ، وسلموا بفساد النظام الاستعماري وخطره وضرورة إنهائه ، وقد صرح روزفلت ويلكي ، أحد الساسة الأمريكيين الأحرار ومبعوث الرئيس روزفلت إلى أوروبا وبلدان الشرق الأدنى والأقصى في مناسبات عدة أثناء زيارته للدعاية وجمع البيانات والمعلومات والاتصال بالساسة والقادة في الخارج ، وكانت الحرب حامية الوطيس بضرورة وضع حد للمساوىء والمظالم التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية ، وجاء فيما صرح به ما خلاصته : « لقد انقضى عهد الاستعمار ، ويريد حلفاؤنا في الشرق (يقصد الصين) أن نستخدم مالنا من قوة كبيرة لتعزيز مبادئ الحرية والعدل الآن (وقد كانت الحرب قائمة) لا بعد الحرب ، والشعوب الشرقية تريد من الولايات المتحدة أن تتضمن إليهم في إنشاء نظام اجتماعي جديد في العالم خاليا من المظالم الاقتصادية ومن سوء استغلال الغرب للشرق ، ثم فسر ما يعنى بالمظالم الاقتصادية وسوء استغلال الغرب لبلدان الشرق وضرورة تمتع هذه البلدان بالحرية فقال : « إن معنى الحرية في إفريقيا والشرق الأوسط وأنحاء العالم العربي والصين والشرق الأقصى كله هو العمل على إلغاء نظام الاستعمار ، وأستطيع أن أؤكد أن حكم شعب لأخر ليس من الحرية في شيء بل ليس هو الشيء الذي يجب أن نحارب للاحتفاظ به ، (١) ، ثم قال في صدد ضرورة تضافر البلدان الديمقراطية

(١) وردت تصريحات واذاعات وخطب زعماء الحرب العالمية الثانية وكبار سياسة الدول

المتحالفة للقضاء على الاستعمار فقال : « وحكام البلدان المتحالفة معنا (أى مع الولايات المتحدة) متفقون اتفاقا أساسيا على ضرورة إلغاء الاستعمار وضرورة تحرير شعوب العالم ، وجعل الحرية شيئا حقيقيا لا كلمة معسولة لا تمت للحقيقة بالصلة ، وواصل قوله وأفاض في وصف الاستعمار ومساوئه وضرورة وضع حد له وقد أصبح لا يتمشى وروح العصر وضرب مثلا بذلك بمجموعة شعوب الأمبراطورية البريطانية ، وان الأمبراطورية البريطانية تحولت إلى جامعة شعوب حرة يعمل فيها ملايين الرجال والنساء للتوسع في هذا النظام بدلا من نظام الاستعمار ، أما نحن الأمريكيين فعلينا أن ندرك أن لنا نصيبا من هؤلاء الرجال والنساء في مسئولية تحويل العالم كله إلى جامعة من الشعوب الحرة ، وذكر في صدد العناية بشئون العالم الدولية بعد الحرب على أساس من العدالة الدولية وتحرير الشعوب من الاستعباد ، إن سير هذه الحرب بطريقة رهيبة لا هوادة فيها يدل على أنه لم يعد هناك مجال للاهتمام بالشئون المحلية دون الشئون الدولية في هذا العالم الذى حتم عليه أن يختار بين انتصار نظام الاستعباد وبين عهد التحرر من الفاشية .

وأسرفت الشعوب وخاصة الصغيرة في التضحيات لمساعدة الديمقراطيات المتحالفة في صراعها ضد الفاشية كما أسرفت في تفاؤلها ، وكيف لا تسرف في التضحيات وتقدم المال والعتاد والخدمات وتمهد لجيوش البلدان المتحالفة طريق النصر وقد وعدوها قادة الديموقراطية بانتهاء عهد الطغيان بهزيمة الدكتاتوريات ، وقالوا بأن انتصار الفاشية يعنى به ضلال العالم في دياجير من ظلمات الاستبداد والاستعباد ، وكيف لا تقدم الدول الصغيرة على مذبج النصر دماء أبنائها المتطوعين وأموالها وثرواتها والخلاصة كل ما تملك وتستطيع تضحيته ولو بجذع الأنف وبحرمانها حتى من ضرورات الحياة وقد نادى الساسة المستولون بكبريات الديمقراطيات بالمساواة بين الدول بعد الحرب

== المتحالفة ودول المحور في الصحف والمجلات والنشرات الرسمية والاذاعات ولا داعي لذكر المصادر فيمكن الرجوع إلى مختلف النشرات للإلمام بها .

وبحماية استقلال الأمم الصغيرة وسلامة أراضيها . والأمثلة عديدة على وعودهم
نذكر منها الخطاب الجامع الحافل لسمنرويلز، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية
في جامعة « تورتو » بكندا في حفل عام أقامته الجامعة بمناسبة منحه درجة
فخرية في فبراير سنة ١٩٤٣ « ان شعبي كندا والولايات المتحدة يتقاربان
جنباً إلى جنب للدفاع عن حريتهما وللقضاء على عصاة الدكتاتوريين الذين
تجاسروا على الاعتقاد بأن في وسعهم إطفاء شعلة الديمقراطية في العالم الحديث
وإننا نعلم علم اليقين أن طريق النضال سيكون طويلاً شاقاً قبل أن نحراز
النصر النهائي ، وان كلا من كندا والولايات المتحدة أصبحت بمثابة مصانع
ذخيرة وسلاح للأمم المتحالفة ، ولقد اتبعتنا سياسة واحدة في هذا السبيل
وتقوم هذه السياسة على ما يأتي : (أولاً) إنتاج المواد الغذائية والذخائر
 وإرسالها إلى الأماكن التي تحتاج إليها لمواصلة الحرب المشتركة ، (ثانياً)
مد الأمم المتحدة بالمواد التي تعجز عن دفع ثمنها في الوقت الحاضر بشروط
لا تفرض عليها التزامات مالية مرهقة في المستقبل . وإن كلامنا ليس إلى
تحاشي ديون ليس في إمكان هذه الدول احتمالها أو ديون من شأنها أن تخلق
جوا من الاضطراب والقلق بعد الحرب . وأنا موقن أن الأمم المتحدة لو
أقامت منذ الآن هيئات لدراسة جميع أوجه المشاكل الدولية على أساس
التحرر من العوز والفقر فإنها تستطيع بذلك إزالة الخلافات السياسية
والاقتصادية المتنافضة . وتقضي دراسة هذه المشاكل الاقتصادية على الصورة
التي أوضحناها مواجهة مشاكل مالية والعمل على حلها . فلا بد إذن من أن
نتقدم بخطوات كبيرة إذا أردنا أن نقرب من ذلك الهدف وهو التحرر من
العوز والفقر في بلادنا والبلاد الأخرى ، وإن الحكومة الأمريكية والهيئات
التابعة لها وكذلك هيئات أهليه كثيرة تدرس الآن تلك المشاكل وتبذل
قصارى جهدها لايجاد حلول لها ، وقد تبدو الخطط التي تضعها حكومة
واحدة أو مجموعة من الحكومات على ضوء مصالحها الشخصية مقبولة ،
ولكن من الجائز أن تنطوي تلك الخطط على أمور لا ترضى بها حكومات

أخرى لا اعتبارات كثيرة لا يتسع المجال للاسترسال فيها . وأعتقد أنه إذا أخذت الأمم المتحدة بأسباب هذا البحث الذى أقرجه أصبح فى وسعها أن تضع الخطط الانسانية التى تعود بالخير والنفع على الجميع ، ويسرنى أن أقول أن الحكومة الأمريكية تنوى أن تتباحث مع بقية الأمم للاهتمام إلى خير الوسائل العملية لتحقيق الأغراض التى تقدم ذكرها . ولقد وضعنا للعالم الجديد نظاما للعلاقات الدولية هو فى الواقع خير نظام وضع حتى الآن لتنسيق الصلات التى تربط الشعوب المتحضرة بعضها ببعض . وهذا النظام يمكن أصغر الدول من التمتع بالحريات التى تتمتع بها أكبر الدول وأوسعها نفوذا ، هو نظام تستطيع فيه أصغر الدول أن تشعر أنها بمنجاة من الأخطار ومن الظلم والاستبداد ، مثلها فى ذلك مثل الدول الكبيرة على السواء لأن الدول الصغيرة تعلم حق العلم أن استقلالها وسلامة أراضيها فى مقدمة المسائل التى تهم الدول الكبيرة المجاورة لها ، وتعلم أيضا أنه إذا اعتدى على حرياتها من جانب دولة كبيرة فإن الدول القوية المجاورة لها تتخذ فى الحال التدابير اللازمة للقضاء على الأخطار التى تهددها .

هذه هى العبارات المعسولة ، وهذه هى الدعاية بما أوتيت من سحر تحمس شعوب الدول المتحالفة والدول المحايدة وتبث روح التردد والهزيمة فى شعوب دول المحور فى سبيل كسب الحرب لصالح دول الغرب ، وشتان بين ما زاه اليوم فى ميدان التنافس السياسى العالمى وبين ما وعد الساسة الشعوب والدول الصغيرة به . ولقد تمنخت الحرب عن نظام هيئة الأمم المتحدة لإقرار السلام والقضاء على أسباب الحروب العارمة والمحافظة على استقلال الشعوب الصغيرة والدول الناشئة وتوفير العمل والحياة الحرة للأفراد والجماعات . ولكن مناورات الدول الكبرى التى تجرى فى أروقة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحرب الأعصاب التى تعنها الكتلتان كل على الأخرى وتسايقهما فى سبيل اغتنام الفرص واستعداداتهما الواضحة النطق بالحرب العالمية الثالثة خبيث . آمال الشعوب وتركيب العالم فى ظلام

أشدّ حلوكة من ظلام ما بعد الحرب العالمية الأولى ومن فشل جامعة الأمم بل من ظلام عهد السلام المسلح . خلال العهود المذكورة كانت هناك عدة دول عسكري يخشى بعضها بعضاً ويحاول الجميع الإبقاء على الأمر الواقع وإقرار السلام النسبي القائم والدفاع بمختلف الوسائل الدبلوماسية عن حالة الاستقرار السياسي والتوازن الدولي دون امتشاق الحسام ، أما اليوم فقد قصت الحرب على دول عظمى متعددة إذ اختفت دول المحور من ميدان التنافس السياسي وراحت تعلق وتضمد جراحها وتحتاج إلى وقت طويل لتعوض ما نزفه من دماء غزيرة ، وتداعى بنيان الجمهورية الفرنسية وفقدت جزءاً كبيراً من قواها وحيويتها طوال الاحتلال الألماني وحكم وزارة فيشي وتتطلب العزيمة والمثابرة والهدوء السياسي الداخلي فلا ثورات ولا اضطرابات لإعادة التشييد ، وانحدرت الامبراطورية البريطانية في هوة المشكلات الاقتصادية والسياسية وأذان نجمها بالآفول . ووقف ماردان يتطأ شرر الأطماع والتحلاف من عيني كل منهما وهما على أمة الاصطدام وإشعال حرب عالمية ثانية ، وهذان الماردان هما الكتلتان الأمريكية والسلافية . الأولى تمثل الرأسمالية الصناعية الغربية بشركاتها الدولية ونظم الاستكارات والثانية تمثل الشيوعية وشعوب قلب آسيا ، ولبس هناك من الدول الكبرى من يستطيع الوقوف في وجههما حسباً للنزاع وحققاً لدماء البشرية ولم يحف بعد ما نزف من دماها بفعل الحرب العالمية الثانية .

لقد كان قادة السياسة والحرب بالبلدان الديمقراطية يؤكدون في كل مناسبة علنة تحت قبة البرلمان وفي مؤتمراتهم التي كانوا يعقدونها من آن لآخر تنسيق جهودهم الحربية وفي شتى الحفلات العامة من عسكرية ومدنية عزيمهم على إنشاء عالم جديد بعد الحرب يختلف كلية عن عالم ما قبلها ، يسوده السلام ويمتاز باحترام حقوق الأمم الصغيرة والمساواة بين الأفراد على اختلاف نحلهم وملهم وتوفير الرزق والعمل للجميع ، وعرف تشرشل في خطبته التي ألقاها بمجلس النواب بمناسبة شرحه لجوانب اليونان وما كان

يسودها من قلاقل في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وذكره لأغراض بريطانيا من الحرب ومن فتح جبهة باليونان — الديمقراطية التي تحارب بريطانيا العظمى من أجلها وتسعى لتحقيقها باعتبارها الحجر الأساسى لتدعيم السلام بما يأتى ، إن أساس الديمقراطية هو الرجل العادى المتواضع الذى يعول زوجته وأولاده ويقاقل دفاعاً عن بلاده ، عند الحاجة ويعطى صوته فى الانتخاب للشخص الذى يريد انتخابه للبرلمان ، ولكن يجب أن يياشر هذه العملية بلا خوف أو تهديد أو نكاية . وإتنا واقفون على أساس انتخابات حرة عادلة لا على أساس ديموقراطية مزيفة ، والديموقراطية تحتاج إلى كل شيء لا إلى جناح اليسار وحده أو إلى الشيوعيين وحدهم . والحزب الذى يتماهى فى التغفل فى أشد أنواع الثورة تطرفاً ليس بحزب ديموقراطى وهو ليس ديموقراطياً بالضرورة متى صار أشد عنفاً وأقل نفعاً ، ويمكن التساؤل هل تصرفت كبريات الديمقراطيات بما يكفل القضاء على الإرهاب وعلى الضنك أو على تأييد الرجعية بالبلدان التى احتلتها منذ خطاب تشرشل حتى فشل أقطاب الدول العظمى فى لندن فى أواخر عام سنة ١٩٤٧ فى صيغة شروط الصلح مع ألمانيا ؟ إن الجواب واضح فى بقاء الجيوش الأجنبية فى اليونان منذ فتح الجبهة هناك وفى تأييد فريق والأصرار على بقائه ونصرته دون آخر وفى تلقى الثوار المعونة المادية والسلاح من شرق أوروبا وفى اندلاع نيران حرب أهلية خطيرة تنذر بأبشع مصير بين جيوش الملكية والشيوعيين وعلى رأسهم ماركوس .

وعبر الساسة الانكليز وتشرشل ورجال الحكومة التى يرأسها فى مناقشات مجلس النواب لاسيما قبل انتهاء الحرب عن عزمهم على ألا ينتقموا من الشعب الالماني فى حالة هزيمته وقد لاح النصر للحلفاء ، وأنهم لن يتبعوا سياسة تقضى بحكم الشعب الالماني إلى أجل غير مسمى ويا فقاره وتفكيك أوصاله كدولة مستقلة لها سيادتها وشخصيتها ، وأنهم لن يعملوا ما من شأنه أن يحمل هيئة الامن العالمية نظاماً دكتاتورياً لصالح الدول العظمى ، وأعلنوا

كذلك بأن الأمم المتحدة لن تسمح لألمانيا فيما بعد الحرب بأن تنمي قدرتها ومواردها لاستعمالها في أغراض حرية مهما كانت الظروف، ولكن ليس معنى هذا القضاء على ألمانيا اقتصاديا والسير بها نحو الفناء . وقالوا كذلك بأنه يجب على الأقطاب الذين يقودون دفة الحرب وهم تشرشل وروزفلت وستالين ألا يعدوا أنفسهم سادة أوروبا المتصرفين فيها .

وكان لابد أن تنتهى الحرب يوما، ولقد انتهت لصالح الحلفاء الديمقراطيين ووقعت القيادة الألمانية وثيقة استسلامها في ٨ مايو سنة ١٩٤٥ وهى مقتضبة مكونة من خمسة بنود . وقد جاء في البند الأول منها : « نحن الموقعين أدناه ، بمقتضى السلطة المخولة لنا من القيادة الألمانية العليا نسلم بلا قيد ولا شرط إلى القائد الأعلى لقوات حملة الحلفاء وإلى القيادة العليا الروسية جميع القوات البرية والبحرية والجوية الواقعة تحت سيطرة الألمان حتى هذا التاريخ ، وجاء في البند الخامس من باب الاحتياط ومبالغة في إذلال العدو « في حالة عدم تنفيذ شروط هذه الوثيقة سواء من القيادة الألمانية العليا أو من جانب أية قوة من القوات الواقعة تحت سيطرتها يتخذ القائد الأعلى لقوات حملة الحلفاء مع القيادة الروسية العليا العقوبات أو التدابير التى تعد مناسبة ، . وهكذا خلا الجو للحلفاء الديمقراطيين ولكن فاض زعماءهم ورؤساء دولهم بالعبارات السياسية الكريمة التى تم على شدة الرغبة فى إنشاء عالم جديد بعيد عن المنازعات والأحقاد ، ووجه ملك الانكليز رسالة إلى شعوب الامبراطورية فى يوم إعلان وثيقة الاستسلام جاء فى مطلعها « يستشعر الفؤاد راحة كبرى إذ يرى هذه السنوات التى طبعت بالظلام الدامس ، وغصت بالخطر الدائم ، وشب أطفال هذه الامة فى أحضانها القائمة ، وقد انصرفت إلى غير رجعة والحمد لله . وكم يكون رجاؤنا مشوبا بالحسنة ، وكم يكون هذا الدم الكريم الذى سأل من جراحات أعزائنا قد جرى عبثا ، إذا لم ينته النصر الذى قضوا فى سبيله إلى سلام باق على الأرض ، دعامة العدالة ولحمته المودة ، فلتتوجه بأفكارنا جميعاً إلى هذه الغاية فى هذا اليوم الذى يلتقى فيه النصر العادل بالأسى . فإذا

كان الغد ، فإن علينا أن نستأنف الجهاد مرة أخرى ، وقد جمعنا أمرنا على ألا نقدم على أمر غير خلاق بأولئك الذين أسلموا أرواحهم من أجلنا ، وأن نقيم دعائم عالم جيد هو ذلك العالم الذي ممنوه لا بنائهم ولنا . . وفي نفس اليوم أذاع الرئيس ترومان خليفة روزفلت الذي عاهد الديموقراطيات على أن يحدوا حذو سلفه وقد سقط في الميدان مجهداً صريعاً ولم يحن بعد ثمرات للنصر ، وبعد أن أعلن هذا الخبر التاريخي العظيم وأن أعلام الحرية تتحقق من جديد على أوروبا بأبصارها بعد امتعاباد وظلام ظل أكثر من خمس سنوات وابتهل إلى الله سبحانه وتعالى وأبدى غبطته وسروره من نهاية هتلر وعصايته الشريرة على حد قوله قال : ينبغي علينا أيها الرفاق ألا ميريكيون ألا ننسى الأحزان والآلام التي تسود كثيراً من بيوت جيراننا ، أولئك الجيران الذين وهبوا ممتلكاتهم التي لا تقدر بثمن قربانا لصيانة حرياتنا ، ثم واصل قوله بضرورة سحق اليابان حتى يتم العمل العظيم الذي بدأته جمهورية العالم الجديد ، وينتهي على حد قوله نيران الاستبداد الياباني الغشوم الخثون ، وذكر ما على الديموقراطيات من واجبات فقال : لذلك يجب علينا أن نضمد للأمم جروح هذه الحرب الشاملة ونبنى دعائم سلم مقيم ، سلم قائم على العدالة والقانون . وفي مقدورنا أن نقيم ذلك السلم بالعمل الدؤوب وبفهم حلفائنا والعمل معهم جنباً إلى جنب في زمن السلم شأننا إبان الحرب . وإن العمل الذي ينتظرنا ليس أقل أهمية ولا أقل خطورة ولا أقل صعوبة من المهمة التي أنجزناها . ولقد كان المارشال ستالين عملياً أكثر من القطبين السابقين فأعلن يوم النصر في كليات صريحة مقتضبه جاء فيها : . . وسيخلق السلام والحرية على أهالي أوروبا ، وأن التضحيات العظيمة والمتاعب الجمة والآلام والحرمان التي لا يمكن قياسها والعمل الجسيم الذي قننا به في مؤخرة ومقدمة بلادنا العزيزة لم تذهب سدى وقد كللت بالنصر المبين . وأن الصراع القديم العهد الذي قام به الشعب السلافي للمحافظة على وجوده واستقلاله انتهى بالانتصار على الألمان وهزيمتهم هزيمة نكراء . ومنذ ثلاثة أعوام

قال « هتلر ، في خطبة له أن خططه تتضمن القضاء على الاتحاد السوفيتي أو محوه من الوجود بما فيه أوكرانيا وروسيا البيضاء والبلطيق ومناطق أخرى وقال « هتلر ، أيضا إننا سنخرب روسيا تخريبا لن تعود بعده لتجيا ثانية . وبعد ثلاثة أعوام عادت الحرية والأمن والسلام ترفرف على انحاء أوروبا ، ولقد تبادل رؤساء الدول الثلاث العظمى التي كسبت الحرب الهائى ومما يسترعى الانتباه رسالة ملك الانكليز إلى الرئيس ترومان ، فيقول فيها بعد أن شاد ببسالة الجيوش المظفرة وطالب بالركوع أمام قبور الضحايا . « وكأني بهمؤلاء الذين ماتوا في الحرب يشيرون بإصابعهم إلى الذين بقوا على قيد الحياة بعد هذا القتال الوحشى - وكأنهم يشيرون إليهم قائلين : ليقيم من عظامنا ومن الأرض التي انتثرنا عليها كما يبذر القمح - مهندسو أوروبا الجديدة . وليظهر عالم جديد قائم على أساس الثقة المتبادلة واحترام الكائنات البشرية والحقوق المشتركة لجميع الشعوب وجميع الدول سواء أكانت كبيرة أم صغيرة وسواء أكانت ضعيفة أم قوية . لقد حان الوقت لإعادة بناء أوروبا والحجر الاساسى الاول فى عملية الإصلاح الذى نريد أن نراه - بعد طول الانتظار وبقدر ما تسمح الظروف - هو إعادة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين والجنود إلى أوطانهم سريعا . نود أن نراهم وقد عادوا إلى دورهم وزوجاتهم وأطفالهم وإلى السلم والاطمئنان . والآن وقد زال شبح الموت من الأرض والبحر والسماء وأصبح زواله محققا بالقاء الأسلحة يمكن أن يعاد تكريس حياة الناس وما بقى لهم من ممتلكات خاصة أو مشتركة فالناس يستطيعون الآن توجيه عقولهم وأرواحهم - إلى بناء السلم ، وإذا نظرنا إلى أوروبا وحدها وجدنا أننا نواجه مشاكل هائلة ومصاعب جسيمة يجب أن نتغلب عليها إذا أردنا أن نرسم طريقا إلى السلم الحقيقى - وهو السلم الوحيد الذى يمكن أن يدوم . والواقع أن هذا العمل لا يثمر ولا يزدهر إلا فى جو من الأمن والإخلاص الكامل المقترن بالثقة المتبادلة والتفاهم المشترك وبعمل الخير . »

وجدت الدول الكبرى المنتصرة وفي ركبها الدول المحايدة وسائر الدول الصغيرة التي بذلت النفس والنفيس في سبيل نصرة قضية الحلفاء في بناء صرح السلم والحيولة دون وقوع حرب عالمية أخرى وكارثة قد تقضى على المدنية التي نعرفها اليوم ونعيش في كنفها ، وقد ظهرت أسلحة جديدة فتاكه تدمير في دقائق معدودات مدنا برمتها وفي مقدمتها القنبلة الذرية ، ولكن الشواهد الحالية لا تدل على تقدم العالم تقدما يذكر في سبيل منع الحرب ، وربما لمسنا الأسباب العميقة في بقاء شبح الحرب قائما في يان رجل شرقي كبير قد ألم بثقافة الغرب واطلع على أطماعه ودفعته الظروف دفعا وهو السياسي المسئول عن مصائر بلاده إلى الزج بأمته في حرب حياة أو موت ، فقد صرح الرئيس «توجو» الذي قاد اليابان أثناء الحرب بالأسباب العميقة التي دفعت ببلاده إلى خوض غمارها ضد الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة ، ومالم تقلع كبريات إمبراطوريات الغرب ذات الأطماع الاستعمارية التي لاحد لها عن سياسة النسلط والحرب الاقتصادية والسيطرة على الأسواق وتضييق الخناق بكافة الطرق على من تخشى أن ينافسها في ميادين الإنتاج والصناعة والتجارة فلن يقضى على الحرب ، وقال ردا على اتهام المدعى العام له بأنه مجرم حرب قد زج ببلاده في حرب قاسية وارتكب ضد الجيوش المتحالفة جرائم بشعة في سبيل الفوز والوصول إلى ضالته « إن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد حملتا الامبراطورية اليابانية على الدخول في نزاع أدى إلى إعلان الحرب على المدنية ، وينبغي عليهما أن يتحملا مسئولية تدمير المدنية ، واستطرد مبينا وملخصا الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب في المحيط الهادى فيما يأتى:

(١) ضغط الكتلة الانكليزية الاميريكية على الامبراطورية اليابانية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى (٢) مناهضة تقدم تجارة الامبراطورية اليابانية عن طريق رفع الرسوم الجمركية عليها وتكوين جبهة اقتصادية معادية لليابان (٣) التفرقة العنصرية (٤) حصر اليابان اقتصاديا (٥) مساعدة الصين على المضى في مقاومة اليابان والوقية بينها وبين اليابان (٦) تقديم مقترحات مستحيلة التحقيق إلى الامبراطورية اليابانية في المرحلة الأخيرة من المفاوضات

اليابانية قبيل قيام الحرب ، واختتم الرئيس توجو حديثه مؤكدا - ولا شك أن لا قواله وزنها وقيمتها - إن هذه الأسباب أكرهت اليابان على خوض غمار حرب دفاعية للذود عن كيانها .

وإذا قلبنا صفحات الحوادث - وما أكثر مفاجأتها وأخطر نتائجها - منذ تسليم ألمانيا ثم تسليم اليابان إلى نحو عام بعد هذا التاريخ وجدنا نوايا الساسة وتصرفاتهم تختلف عن سابق وعودهم وعن شتى تصريحاتهم التي يكيلونها بغير حساب . ونقف عند تصريح الرئيس ترومان الذي ألقاه في اجتماع مجلس إدارة اتحاد دول أمريكا المختلفة تحت رعاية الولايات المتحدة أو ما يسمى « بالاتحاد الأمريكي ، Panamericanisme بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ . وظاهر هذا الاتحاد هو نشر السلام على ربوع العالم الجديد ، أما حقيقته فهي شجذ قوى مختلف الجمهوريات الأمريكية بما في ذلك أمريكا اللاتينية وثرواتها وصناعاتها ورجالها وموانئها وكافة وسائلها الاقتصادية والحربية للدفاع عن كيانها ولتدعيم سلطان الجمهورية الكبرى باعتبارها الأم الروم للجميع ، بل وتوجيه هذه القوى حين الحاجة متجمعة تحت لواء الولايات المتحدة لضرب العدو ضربات قاضيات في الحرب العالمية الثالثة . وقد قال الرئيس خير ما يمكن أن يقال في وصف الدولة وكيف يجب أن تقوم لمصلحة الفرد وعرف الديمقراطية ونادى بالسلام العالمى وضرورة تدعيمه لإسعاد البشرية ، ووصف حريات الإنسان الأساسية وطالب بوجوب الدفاع عنها وهو « تقوم تقاليدنا الأمريكية على أن الدولة إنما تقوم لمصلحة الفرد ، ولقد رفضت الجمهوريات الأمريكية بقوة ذلك المبدأ الباطل الذى يقول بأن الفرد موجود لمصلحة الدولة . وينبغى بالمثل أن تثبت أن التعاون الدولى أيضاً يقوم لمصلحة الفرد ، ويجب أن يثبت هذا التماسك بين الاتحاد الأمريكى فهو فى الحقيقة حصن السلام . فاذا كررنا جهودنا لذلك الهدف فأننا نقدم أكبر معونة لخير شعبنا ولخير العالم بأجمعه . وإذا نحن أوضحنا تماما معنى

الديموقراطية فأنتنا سنقوى سلطانها ونبسط يدها على تفكير العالم . وبذلك
سنتمكن عن طريق تعاون الدول الأمريكية - من أن نبعث في
شعوب العالم - في كل مكان - الثقة واليقين بأن في استطاعتهم أن يقيموا
عالمًا جديدًا على أسس وطيدة من السلام . وإن أماننا الآن عهداً جديداً
مرجعه انطلاق الطاقة الذرية ، وسيكون هذا العهد الجديد واحداً من اثنين
إما عهد دمار مطلق ، أو عهد يستغل فيه ذلك المنبع الجديد من منابع القوة
لتخفيف الوطأة عن كاهل الجنس البشري ، ولرفع مستوى المعيشة في أرجاء
العالم . وأنها لمغامرة عظيمة تلك التي نواجهها ، وفي الأعوام التالية سيكون
من واجب الجمهوريات الأمريكية أن تقوم بدورها في خلق نظام شامل
للسلام والمحافظة عليه ، نظام يضع حداً للخوف من نشوب الحروب، ويدعم
بدلاً من هذا الخوف سيطرة الحق والعدالة والتعاون العالمى ، ولن يتحقق
أبدأ للعالم التخلص من خطر الحرب حتى تزول تلك المتاعب الاقتصادية
التي تؤلف جذور الحرب ، وفي سبيل هذا الهدف ينبغي علينا أن نحقق
للشعوب في هذا العالم نوع الحياة المادية والثقافية والروحية الذي يجب أن
يعيشوا في ظله . وعلينا أن نسخر كل قوانا ومصادرنا لهذا الغرض . وهناك
في رأي كلة واحدة تطوى في ثناياها كل هذه الأهداف، تلك هي الديمقراطية.
فإن رمز الديمقراطية وأملها تحرير العالم من العبودية النازية واليابانية على
السواء . ولقد كانت الديمقراطية هي التي أمدت أولئك الرجال والنساء
الشجعان من أعضاء هيئات المقاومة السرية في بلاد أوروبا وآسيا المستعبدة
بالقوة اللازمة لمتابعة النضال . والديمقراطية اليوم هي صيحة الرجال الأحرار
في كل مكان في العالم في كفاحهم المتصل في سبيل حياة بشرية أسعد من
الأولى . وإننا لنقدر كل التقدير أن كلة الديمقراطية تعبر عن معان مختلفة ،
ورغم ما يتنا من خلافات في اللغة والثقافة فأنتنا جميعا نشترك في تعشق الحرية
والاعتراف بعظمة الإنسان والرغبة في تحسين حالة مواطنينا المادية والروحية.
وهناك حقوق سياسية لا تقوم للحرية بدونها قائمة تلك هي حرية القول وحرية

الضخامة وحرية عقد الاجتماعات السلية وحرية الضمير وحق الشعوب في اختيار شكل الحكومات التي تحكمها . ومن الجلي أن هذه الأهداف تتطلب من كل شعب أن يبذل جهده لتحقيقها لنفسه ، ثم إنها تتطلب تعاوننا عالميا لبسط حدود الإنتاج وتنشيط التجارة والتوسع في استثمار الموارد الطبيعية وذلك حتى تتركز الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في العالم على أسس وطيدة ثابتة .

حذر «مازيني» زعيم الحركة الاستقلالية الإيطالية وروح وحدتها أبناء أمتة من نشوة الانتصار بقوله «إن غداة النصر أشد خطرا من عشيقته» ، وإن هذا التحذير ينطبق على حالة الديمقراطية الراهنة ، فقد قضت على دول المحور قضاء مبرما وخيل للعالم أن سنوات الظلام انتهت ، تلك السنوات التي خشبها قطب الحرب تشرشل وحث شعبه على مضاعفة الجهود للقضاء عليها وألب العالم على العدو للخروج من الحلكة إلى النور . ولكن الدلائل تدل على أن هذا الظلام سيستمر طويلا إذا ظلت الأمور تسير في طريقها الملتوى ، وهنا ينبادر إلى الذهن سؤال خطير : هل هذه المشكلات المعقدة القائمة حالا والازمات الخطيرة التي يتزايد عددها يوما بعد يوم ومنها ما خلفته الحرب العالمية الأولى . ولم يقدم ساسة أوروبا وقادتها فيما بين الحربين على علاجها علاجا حاسما فتواكلوا وتباطئوا وألقى كل على الآخر مسؤولية الحالة حتى أصبح الداء مستعصيا . هل هذه الازمات عابرة كسحابة الصيف ستنتشع يوما ما ، أم أن الداء عضال والدواء عزيز ، وهل يمكن التضافر على إنقاذ أوروبا ، أم سبق السيف العذل وأصبح مثل القارة الوثابة كمثل من أشرف على الفرق يحرقه التيار فيتعلق بالغصون وبالقش وهي تجري في طريق التيار ولا أمل في مغالبتة وقد أعياه التعب وعجز عن السباحة سالما إلى شاطئ الأمان ؟ وهل شاخت مدينة الغرب أم أنها تستريح فترة لتواصل سيرها أشد وأسرع مما كانت ؟

لقد انتابت أوروبا أزمات عدة في القرن الماضي وأوائل قرنتنا الحالي

ولكن القارة الوثابة كانت لا تزال في قوتها وهنقوانها فأمكنها أن تنجو من ورطتها ، أما اليوم فقد زادت حدة الأزمات ونزف دمها القاني مائزف واعتراها هزال الموت وشحوبه بفعل حريين عالميتين ، ويصعب أن تحاق أكثر مما حلقت وأغلب الظن أنها في طريق الهبوط والانحدار . وآفة هذه المدنية من جنسها في ماديتها وأنانيتها القوة التي رفعتها وكذا القوة التي تهوى بها إلى الحضيض . لقد استطاع رجال القرن التاسع عشر أن يحاربوا أزمات شتى ، في مقدمتها الرجعية والفوضى وشح الإنتاج والصعوبات المادية للحياة ووعثائها فقد كانت الدنيا مقبلة عليهم ، وكان هناك مترنيخ واحد وعشرات بل مئات من الساسة الأحرار الذين تغذوا بتعاليم الثورة ، وكانوا يسارعون ببناء ما تهدم ويقضون على مؤامراته ضد الحرية ، وكان هناك رجال الفكر الدستوري المنظم والتعاون الدولي الصادق ، بل ومن الذين أيدوا سياسة « مجموعة الدول العظمى » من لا يحجمون عن مراعاة مثل السلام بين الفينة والفينة . وعمل المفكرون والمخترعون خلال جيلين وقد استتب أثناءهما الأمن في أوروبا على تسخير نور العلم وثمرة قرائح البشر في زيادة أسباب الراحة والرفاهية . أما رجال اليوم فهم على تقدم العلوم من الناحية المادية وبلوغ بعضها الذروة حيارى عاجزين عن وضع حد للفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضاربة أطنابها وللخطر الداهم الذي ينذر أوروبا بالفناء ، وقد أدبر عنهم الحظ وعبست في وجوههم الدنيا وما أشد عبوسها وأقوى بطاشها إذا تألبت على قوم ورمتهم بأرزائها . ولقد حذر آخر أباطرة الألمان الإمبراطور غليوم في أوائل قرنتا الحالى أوروبا من « الخطر الأصفر » وتنبا باصطدام الصين بالشعوب البيضاء لا تتزاع السيادة العالمية منها ، وكتب غيره بما يفيد هذا المعنى ، وأعادوا إلى الذاكرة غزوات التار والمغول وانقضاضهم على القارة ، وصحبت الذكريات المريرة قشعريرة الرعب لما أعقب الغزوات من عصور الفوضى والجهالة والظلام ، ولكن لم تدخر أوروبا قواها ليوم تجابه فيه آسيا التي استيقظت من رقادها خلال صراع

القارة الوثابة وهي تحكم على أضعاف سكان وموارد الأولى ، وتريد أن تستعيز مكاتها في قيادة المدينة . وأن أوروبا تكبر قبل النزول إلى حلبة الصراع وتخورقواها قبل أن تبدأ المبارزة ، وقد جاءها الخطر لا من صحارى المغول وقلب التبت المفعم بالأسرار الرهيبة بل من سياستها الخرقاء وأعمال بنيتها وقادتها . وبلغت شقاوة جدها مبلغا لا مزيد عليه فزوى عنها كل شيء . وهي اليوم تستودع ميراثها الفكرى والعلى ، وقد استخدمت هذا الميراث في بذر بذور الشر التي أرادتها للفتك والتدمير بدلا من البناء والتعمير ، وضمنه هذا السلاح ذو الحدين وهو الديناميت ، وقد يستخدم في شق النفق وفي استخراج الأحجار من رؤوس الجبال وفي سائر أعمال التعبيد ، وكذا في نسف المدن وسائر معالم العمران ، والذرات وربما أمكن تسخيرها في الصناعات والطب وقد شاهدنا شرورها في حالة تحطيمها في هوراشيا وناجازاكي ، وزراعة الجراثيم وبحث مدى أثرها وقد يمكن نشرها للفتك بشعوب آمنة وحصد الأرواح البريئة حصدا وغير ذلك من المبتكرات والمخترعات ، وضمن ميراثها أيضا مبادئ ما كياڤلى وقد استخدمها أمراء أوروبا وملوكها في عصور الفوضى كما توجت بها الحكومات الديمقراطية جهودها السياسية . وإذا كان « ما كياڤلى » قد رأى لاستتباب النظام السياسى أن على الأمير أن يتلون ويتحول فن صولة الأسد إلى خبث الثعلب ، وإذا كان « هوبز » ، Hobbes قد رأى في البشر غرائز الذئاب « Homo homini lupus » ، وأهمها أن يفتك بعضها ببعض ، فإن أوروبا المعاصرة لا يمكن أن يلتمس لها العذر في اختيار سياسة ما كياڤلى ، فهي تمجد سياسة استعباد الشعوب جملة لرواج صناعاتها ، ولا يهمها أن تتلوى الشعوب المحكومة من الجوع والمرض والفاقة وقد انتزعت أوروبا الغاصبة منها المواد الأولية قسرا وأعملت كتابها بيد القتل والتخريب في ديارها كلها نادت بحقوقها وطالبت باستقلالها . لقد اهتمت أوروبا بالتعصب ورمتها بالجهالة والوحشية ونكران الجميل ، وصار شعار القارة أنه ليس من خلة هي للقوى مدح إلا وهي للضعيف الأعزل

من السلاح ذم ، فان كان شجاعا قيل أهوج وإن كان مجبا للجرية قيل ثائر وإن كان مفكرا يعتمد على التفكير الروحي ليتغلب به على جشع المادة قيل أحق وإن كان ابن العريكة سمحا كريما اضيوفه الغرباء قيل خامل ضعيف متلاف وهكذا ... ، وهي لا تريد مما تعلنه من مبادئ خلافة إلا اللفظ الخداع دون المعنى ، فالحریات وحقوق الانسان هي لمغالطة الشرق وابتزاز أمواله ومزاياها مقصورة على القارة لاتتمدها بحال ، بل وتتخذ ذريعة للاعتداء على الغير باسم نشر المدنية والحریات ورواج التجارة ، وهي لا تريد من السلام إلا سلاما مزيفا يقر الأمر الواقع أى إذلال الضعيف والمسالمة لمصالح رجال الأعمال وتوطيد أركان الاستعمار ، حتى يستمر إدراج البقرة الحلوب على القارة . ويظل متوسط الحال فيها فى رأس السنة الميلادية مثلا ينعم بما لذ وطاب ويشبع نهمه من مستحضرات الشرق من عطور وزيوت وتحف ثمينة وأحجار كريمة واستبرق وديباج . وإن كعكة عيد الميلاد تستحضر جل موادها من الشرق فالدقيق من إستراليا أو نيوزيلانده والفاكهة المجففة والتوابل والحلوى والسكر من بلدان ماوراء البحار والزيوت المختلفة التى تعجن بواسطتها من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، والسيارة وسائر أدوات النقل يستحضر الكثير من موادها الهامة كالكاوتشوك والالومنيوم والنيكل والنحاس والبتروول والقطن والصوف والكتان والزيوت من بلدان جنوب شرق آسيا والملايو وبورما والهند وكندا وفنلانده .

وهكذا أضحت سياسة السلام العالمى وحسن التفاهم الدولى واحترام حدود الغير والمحافظة على استقلاله هي : أن القوى محسن مهما أساء والضعيف مسيء مهما أحسن . وظلت أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تترنح من شدة الصدمات والضعف والوهن وقد استنفذت احتياطي الأجيال من الرجال والمال والعتاد ، وهي عناصر قوتها التى كانت تسود بها العالم ، ثم نشبت حرب المردة أو بعبارة أخرى الحرب الاستعمارية الثانية وهي تفوق بمراحل فى فتكها الذريع ومصائبها وذكباتها وأثارها وشروورها سابقاتها . ويمكن أن

نذكر أنها دكت دولاً ومقاطعات برمتها كبولاندا وهولاندا وألمانيا وأوكرانيا وشمال فرنسا وشرقها وسواحلها المواجهة للبحر، وأنها دمرت عواصم ومدننا صناعية كبرى عن بكرة أبيها مثل ذلك فاسوفيا وبرلين وكوفنتري وكولونيا ودسلدورف ودينسرك والهافر وهوراشيا وناحازاكي، وأن ما يزيد على ستة ملايين من المنازل قد دمرت وأعطيت في المملكة المتحدة بفعل الغارات الجوية . ويمكن أن نذكر أيضاً أنها كبدت حكومات قوية لشعوب واسعة الثراء ملايين الجنيهات والدولارات حتى ناءت الدولة وأهلها بحملها ، فقد كانت انجلترا تنفق نحو ١٢ مليون جنيهاً والولايات المتحدة نحو ٦٠ مليون دولار وفرنسا ما يعادل ٥ مليون جنيهاً استرلينياً يومياً على أداة الحرب وسير المعارك وإعداد السلاح . ويمكن أن نذكر أن كافة شعوب الأرض من محاربة وغير محاربة ومحايدة قد اكتوت بلظاها، أما بفعل طائراتها وقنابلها أو بسبب شلل التجارة الدولية ونقص المواد الأولية وشح الأغذية والمؤن واضطراب النقد وأن عشرات الملايين من الأنفس قد زهقت في المعارك وفي الغارات اليومية على المدن الكبرى بعدد من الطائرات يتراوح من خمسمائة طائرة إلى أكثر من ألفين من الطائرات وأن مئات الملايين في أوروبا والصين والهند وغيرها قد باتوا على الطوى تبعاً لاختلال الحياة الاقتصادية ونقص الحاصلات والحاجات ، ويمكن أن نذكر كل هذه الحقائق المرة لئلا نرى مدى التفهقر الذي حل بالمدينة والإنتاج والتبادل وسعادة البشرية نتيجة هذا التطاحن المرير . ولكن لا يزال العالم منزلقاً في تيار التسليح والاستعداد للحرب العالمية الثالثة وقد وقفت الكتلتان الشيوعية والرأسمالية أو السلافية والأمريكية وجهاً لوجه كل تدافع عن مطامعها . وإذا اشتبكتنا في حرب فسوف تكون شاملة مدمرة لا تبقى على شيء ، فلا يمكن للمتصمر أن يجني ثمرات النصر التي يضحى بالنفس والنفيس في سبيل حصوله عليها . ومن دواعي الأسف أن تنفق الحكومات الكبرى المتصرفة قسماً كبيراً من ميزانيتها في سبيل التسليح والوقوف بالمرصاد لتضرب ضربتها القادمة.

القاضية ، وقد بلغت ميزانية الولايات المتحدة التي عرضها الرئيس ترومان على الكونجرس لعام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ نحو ٤٠.٠٠٠ مليون دولار منها ٧ مليار دولار لاتعاش أوروبا أو بعبارة أخرى لاكسب طائفة من البلدان الغربية التي تئن من ضربات الحرب العالمية الثانية لصفها ضد الجبهة الشرقية ، وقد جاء في خطابه بمناسبة تقديم الميزانية ذكر مبررات مساعدة هذه البلدان ، وإذا أدى فشل هذه البرامج (ويقصد بـ برامج إنعاش أوروبا وما يعترضها من صعاب قد تثيرها روسيا السوفيتية) إلى اتساع نطاق الحكم الاستبدادي في أوروبا (ويرى به إلى انتشار النظام الشيوعي والميول الاشتراكية المتطرفة في شرق أوروبا) فأنا سوف نعيد النظر في كل ما يختص بسلامة مركزنا ، وتتخذ التدابير اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة ، وفي هذا خير دليل على مدى غليان الأفكار وبلبلتها وتشبع الجو بالكهرباء التي تسبق وتصحب العواصف . وفي النفقات الضخمة في الميزانية مبلغ ١٢٥٠ مليون دولار لجيوش مناطق الاحتلال وهي سلم ومبرر لنشر النفوذ ، والجهات التي تعسكر فيها نقط ارتكاز هامة في حالة اشتعال نيران حرب جديدة ، وتبلغ نفقات الدفاع الوطني والجيوش نحو ٣٠ ٪ من الميزانية كما يبلغ المخصص لصنع الطائرات الحربية نحو مليار دولار ولصناعة بناء السفن الحربية ما يعادل نصف المبلغ المذكور وذلك علاوة على مبالغ طائلة خصصت لأعمال لجنة الطاقة الذرية الأمريكية . وإن ميزانية كهذه أرقام التسليح فيها ضخمة تتجه نحو التدمير بدل إعداد الحقول وتزويد العالم بما يعيد إليه رخاءه وبقية شر العوز وينث في قلوب الناس على اختلافهم الطمأنينة لا تبشر بصفاء الجو والسياسي واستتباب الأمن الدولي ، بل تنذر بحرب قارية الوقوع .

وإذا عابت الشعوب المتعطشة إلى الحرية على كبريات الديمقراطيات موقفها فذلك لأنها لم تعمل بما سجلته على نفسها وما جاء في تصريحات زعمائها أثناء الحرب وبعدها مباشرة كسبا لعطف الرأي العام العالمي ، فقد نكثت

بالوعود والمواثيق ونفشت الرجعية الشيئية برجعية مترنيخ سمومها في مؤسسة السلام الجديدة وهي لاتزال لينة العود غضة الإهاب . وشرعت الدول المسيطرة على السياسة العالمية — وقد أضحت بفعل تطور التسلح وإنتاجه ونتيجة الحرب ثلاث وهي : الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى — تعمل كل منها في محيط مضاد للآخرى ، وتتسابق في وضع يدها على مناطق النفوذ والحصول على الامتيازات الاقتصادية والسياسية ، وأخذت كل من الجبهتين الجبارتين الشيوعية وعلى رأسها بلاد السوفييت وتابعاتها والرأسمالية وتزعما الولايات المتحدة وفي عجلتها انجلترا تتراشق التهم وتتوعد كل الأخرى من منبر الصحف أو البرلمان أو منظمة السلام الجديدة . واتضح في تنازعها هذا ما تضرره كل جبهة للآخرى وما تعزم تحقيقه من الاتساع على حساب الغير منتحلة مختلف المآذير التي تدور حول صيانة السلام وتفادي طوفان الشيوعية أو استبداد الرأسمالية الاستعمارية . وشرعت الدول الكبرى المظفرة تنصب حباثلها منذ اجتماع سان فرانسيسكو لوضع أسس جديدة للسلام لجعل الحريات التي فاخر بها ، ميثاق الأطلنطي ، والتي تضع الشعوب آمالها فيها لتحريرها من زير النفوذ الأجنبي والاستعمار حبراً على ورق بما يتفق ومطامعها السياسية والاقتصادية ، وانطبق على هذه الحريات ما قالته مدام رولاند، Madame Roland إحدى ضحايا الثورة الفرنسية حين صعدوها إلى المقصلة لإعدامها ، أيتها الحرية كم من جرائم ترتكب باسمك .

وظهرت رجعية الدول العظمى في روحها الانتقامية وتطبيقها لكلمة « ويل للغلوب » بإصرارها على تقسيم ألمانيا بين أربع سلطات وتجريدها من صناعاتها وهي عصب أوروبا الصناعية ، نعم إن بلاد الريخ عدوة الأمم وهي ديار معسكرات الاعتقال وصاحبة القنابل الصاروخية والحارقة والغارات الخاطفة على لندن وغواصات الجيب ، ولكنها ليست وحدها المسئولة من الحرب . وطالما قال قادة الحرب من الحلفاء أنهم لا يضمرون شراً للشعب الألماني وأن عدوهم هو النازية ليس إلا ، وتجاهلوا عمداً وقد

أعنتهم الأحقاد والأطماع أنها ميزان أوروبا الاقتصادية ونقطة ارتكاز الصناعات الثقيلة والصناعات الكيميائية وإذا اعتورها الخل انتشر في سائر أنحاء القارة ، وأن مناجم ألمانيا ومصانعها وعقول علمائها ومفكراتها ومناطق الإنتاج الصناعي بحوض الرور وغيره وحدة يتعذر تقسيمها ، وإن تمزيق أوصالها واستقلال كل جهة من جهات الاحتلال عن الأخرى ونقل المصانع إلى الخارج لكي يفوز كل عابر ببعض الأطنان من الآلات — ستؤدي هذه التصرفات بلاشك إلى فقدان القارة قوتها الصناعية والاقتصادية والسباسبية وقدرتها على الانتعاش سريعا .

واتضح اعوجاج سياسة ما بعد الحرب في محاولة نزول روسيا الشيوعية بمختلف وسائل بث روحها الشيوعية في البلقان وشرق أوروبا جنوبا إلى الموانئ الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط ، وعمل الأنجلوسكسون خشية فقدان نفوذهم في هذا البحر على السيطرة على اليونان لتصبح منفذا لهم إلى البلقان ، وكذا تسير عجلة الصناعة والسياسة الداخلية في إيطاليا حتى لا يسبقهم إليها التيار الشيوعي وتدل السوابق على أنه سريع الانتشار في شبه الجزيرة . ثم في حالة قيام حرب عالمية ثالثة يتمناها بائعوا المدافع وهي محتملة تبعا لشدة التنافس وتباين وجهات النظر وتكرار الاصطدام بين الجبهتين الروسية والأنجلوسكسونية يمكنهم المبادرة بالسير نحو البلقان والالتقاء بالعدو هناك على أبواب دياره . كما ظهر خطل سياسية ما بعد الحرب في محاولة إشعال نيران أزمة خطيرة بين الجمهورية التركية والاتحاد السوفيتي باسم مشكلة المضائق ، حتى لا تصبح موانئ تصدير البترول بالشرق الأدنى وجزيرة العرب في متناول روسيا عن طريق البواغيز في حالة فتحها والقضاء على تسليحها ، وحتى لا تنافس التجارة السوفيتية بضائع الأنجلوسكسون في حوض البحر الأبيض المتوسط .

واشتد التنافس بين الاتحاد السوفيتي والأنجلوسكسون على آبار البترول في إيران وشبه جزيرة العرب ، وقام صراع حتى أثناء احتلال السوقين

والحلفاء لأراضي إيران ومحاولة الأولى إقامة جمهورية شيوعية مستقلة في الظاهر وتابعة لها في الواقع في الشمال ، وبإدراك الحلفاء بمد الحكومة المركزية في طهران بالعتاد الحربي للقضاء على جمهورية « أذربيجان » ، وهي لا تزال في المهد خوفا من انتشار النفوذ الشيوعي في إيران وقضائه على رؤوس الأموال الأمريكية والانكليزية وامتيازات البترول هناك .

وبرز عطف إنجلترا والولايات المتحدة على فرانكو في أسبانيا وسالازار في البرتغال وهما من بقايا النظام الدكتاتوري البغيض الذي حاربت الدول المتحالفة للقضاء عليه وإراحة الشعوب من شروره ، وذلك محافظة على النظام الاقتصادي القائم هناك على الرغم من مقت الانجليوسكسون لمخلفات الفاشية ولتصرفاتها السياسية ، وحتى لا ينقلب الحال إلى شيوعية خطيرة تودي برؤوس الأموال الأجنبية وقضيع على الانكليز ثرواتهم الطائلة في أسبانيا وضمنها ما يملكونه من مناجم الفحم هناك ، ويعد الانجليوسكسون العدة لقبول فرانكو رغم مساوئ حكمه وأنه من صنعة الفاشية والنازية تحت قبة هيئة الأمم المتحدة .

وحسب الرئيس ترومان القناع عن مراميه ومكنون نفسه بخطابه بين نواب بلاده ويطلب إليهم فيه مساعدة اليونان وتركيا مالياً للوقوف في وجه الشيوعية وذلك في شتاء سنة ١٩٤٧ ، أي لاستخدام هاتين الدولتين كمخلف القط ولا أهمية فيما سيدوقانه من ضروب التدمير والمحن بفعل حرب هي دون طاقتهما . ولقد أخطأ التعبير لجعل هذا الذي طالما تغنى بالمثل العليا والديموقراطية الحقنة وحرريات الانسان من الحرب عملية مالية رابحة وشبيهة بمؤسسة يوظف المرء فيها أمواله للاستثمار ، وذلك ليقنع مواطنيه بضرورة تأييد مساعدة البلدين وليسهل عليه استدراجهم للحرب العالمية الثالثة ، فقال الرئيس بالحرف الواحد مخاطباً المجلسين منعقدين بهيئة مؤتمر « أن السياسة الخارجية والسلامة القومية لبلادنا مهددتان بالخطر ، وأن أحد وجوه الحالة القائمة التي أقترح عليكم علاجها وأطرحها بين أيديكم لاتخاذ قرار بصدد

تتناول تركيا واليونان ، ولقد تلقت الولايات المتحدة من الحكومة اليونانية طلباً عاجلاً بالمبادرة بمساعدتها مالياً وإقتصادياً ... ، وبعد أن أفاض في بيان سوء حالة اليونان وبيان الخطر الشيوعي الجاثم هناك وأن البلاد مهددة من أقلية ضئيلة مسلحة تسليحاً قوياً بفوضى سياسية تجعل من المتعذر إنعاشها ، وبعد أن شرح وجوب مد يد المعونة المالية للدولتين الصديقتين في شرق البحر الأبيض المتوسط للمحافظة على الأمن بالشرق الأوسط وهما اليونان وتركيا مع وجوب الإشراف على أوجه صرف القروض التي ستقدمها حكومة الولايات المتحدة ، وكذلك تزويدهما بالعتاد الحربي الحديث والمؤن والمواد الأولية اللازمة لأنعاشهما وتجهيزهما عسكرياً أحسن تجهيز ومساعدتهما بالفنيين العسكريين والمدنيين ، وقد حدد المساعدة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار للبلدين ختم خطابه بقوله : إن الولايات المتحدة ساهمت مادياً بمبلغ ٣٤ مليار دولار في كسب الحرب العالمية الثانية ، وكان هذا بمثابة توظيف أموالنا لتحرير العالم ونشر السلام في ربوعه ، والمساعدة التي أنشدها لليونان وتركيا تعادل تقريباً جزءاً من ألف من المبلغ السالف الذي سبق أن وظفناه . ومن الكياسة والمنطق السليم أن نعمل على ضمان ألا يضيع ما أنفقناه وساهمنا به في الحرب العالمية الثانية سدى ... ،

* * *

وصحاح الاستعمار صحوة الموت يحاول أن يستعيد نفوذه البالي وعهده الماضي ، فهناك انجلترا تمد هولانده بالعتاد والرجال لنصرتها على أهل أندونيسيا وكبح جماح الحريات هناك دفاعاً عن أموال السيتي التي وظفتها في أمستردام وهذه صدرتها منذ مدة بدورها إلى مؤسساتها الاقتصادية في الهند الهولندية . وقد اتحدت الدولتان الاستعماريتان المعاذير في محاربة الشعور الوطني هناك ، فتارة تدعيان أن الحركة الوطنية ما هي إلا من بقايا النفوذ الياباني ، وأن الوطنيين يستخدمون الأساليب اليابانية في الحصول على حرياتهم ومطاردة الجيوش الأوروبية المتمدينه ، وتارة أخرى يقال أن الحركة تعصبية تقوم بها عناصر غير مسئولة ضد الجاليات البيضاء هناك وأنها من عمل

المتوحشين لمجرد الانتقام من الأوروبي وهكذا من مختلف المعاذير الواهية والأكاذيب الاستعمارية ، بينما يعمل المدفع الرشاش على حصد أرواح الوطنيين المجاهدين . وهناك فرنسا تحاول وقد كسبت لها الحرب الجيوش الأمريكية والروسية والانكليزية أن تعود إلى سيرتها الأولى في اتباع وسائل الإبادة بالجملة وبلاشفة في الهند الصينية وتقتض عودها واتفاقاتها مع الزعماء هناك في منح البلاد الحكم الذاتي ، فتقوم حرب شعواء تزي نيرانها الوطنية التي دبت في عروق شعوب أقصى آسيا ، وترسل الجمهورية الرابعة الدبابات والطائرات وقاذفات القنابل ورفق الباراشوت ، إلى هناك وهي من تجهز إنجلترا والولايات المتحدة وقد سبق أن عجزت عن استخدام مشيلاتها في الميدان الغربي ، لتوجهها إلى قوم ذوي نفوس حرة أية هم دون الفرق الفرنسية في العناد الحربي والتدريب العسكري ولكنهم يستخفون بالموت في سبيل وطنهم . ولم ترع جيوش الجمهورية الرابعة حرمة أو ذماراً في إخمادها الحركات القومية ففتكت فتكا ذريعاً بالمنادين بالاستقلال والمساواة في التشريع وبالدستور في إفريقيا الشمالية بتونس والجزائر ومراكش وسبق أن آوت شعوبها قلوب الجيوش الفرنسية وبقايا ساسة الجمهوريه وحطام زعمائها المتخاذلين اليائسين إبان محتهم يوم كانت الدبابات الغازية والاحذية البروسية ترتع في مختلف المقاطعات الفرنسية من الفلاندر إلى الباسك والسافواي ويوم حل الصليب المعقوف محل العلم المثلث الألوان بعد هدنه يتان أما إنجلترا فبدلت بحكم الظروف خطتها في الاستعمار نظراً لضيقها المالي ونزف قواها وضعفها ، تخففت جيوش الاحتلال في الخارج وأبدلت مناطق الاحتلال العسكري للدفاع عن الامبراطورية ، فجلت عن جهات لتحتل أخرى أصلح من الأولى تبعاً للخطط الحربية الجديدة . كما صدرت الدولار الأمريكي يصول ويجول في البلدان التي عجزت هي عن مواصلة حكمها بالقوة أو بالبدسائس السياسية ، وبذا ربطت عجلتها بالولايات المتحدة ، وأصبحت مآربها الإستعمارية والاقتصادية تكاد تكون واحدة ، وكأنها قامت بعملية

تأمين على إمبراطوريتها الهرمة ، ولكن مثلها مثل من يدبر الجريمة مع قيامه بعملية التأمين بغية قبض بوليسته ولا شك أنه إجراء مكشوف يعود على صاحبه بالوبال .

وضمن فضائح السياسة الاستعمارية وضعف مجلس الأمن وهو معقد آمال عالم ما بعد الحرب في استتباب السلام العام عجز المجلس عن حل قضية مصر ضد إنجلترا في أغسطس سنة ١٩٤٠ . بما تقتضيه العدالة الدولية والرغبة الأكيدة في استتباب السلام العالمي . فقد كشفت هذه القضية عن نوايا كبريات الدول الاستعمارية وتكاتفها في سبيل إقرار الباطل وهضم حقوق الشعوب الصغيرة ، وكيف أنها تحيك الدسائس وتدبر مؤامرات البكواليس ، وتلجأ إلى مختلف أساليب الاغراء والضغط لتحمل العالم المتمدين على قبول نظم ما قبل الحرب وجحافل الاحتلال رغم أنف ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الذي ينص صراحة بالمادة الرابعة منه على ما يأتي : « يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » ، وبديهي أن أولى مالا يجوز ارتكابه وإلا خرجت الدولة على العهد ، احتلال أراضي إحدى الدول الأعضاء في الهيئة دون رضاها ، أو ارتكاب ما من شأنه أن يخل بالأمن العالمي وهو الهدف الأساسي للميثاق و « مقاصد الأمم المتحدة » .

وفي سبيل تأييد سيادة الدولة ومحافظة على كيائها الدولي ورغبة في وضع حد للفوضى السياسية الدولية التي جرت إلى حربين عالميتين ضروسين أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قراراً إجماعياً أبرزت فيه مبلغ مخالفة الاحتلال العسكري لأغراض الميثاق وأوصت بالامتناع في سحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي الدول الأعضاء . وقد كانت ذكريات الحرب بالأممها وصورها البشعة لا تزال قريبة العهد على أذهان الدول وجوب تلافى تكرار الكارثة ، وقد جاء نص توصية الجمعية

العمومية كما يأتي ، الجمعية العمومية تعتبر مسألة الأمن مرتبطة أوثق الارتباط بمسألة نزع السلاح وهي توصي مجلس الأمن بأن تستعجل جهد الطاقة وضع القوات العسكرية المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق تحت أمرته وتوصي الحكومات أن تجري تخفيف قواتها الوطنية على سبيل التدرج والتوازن ، وأن تسحب بغير إبطاء القوات المرابطة في أراضي الدول الأعضاء بغير رضاها الصادر عن حرية وفي صورة علنية تشملها معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية ،

وطبيعة النزاع القائم بين مصر وأنكلترا أنه بالنسبة لمصر كما جاء في خطاب رئيس وفد مصر أمام المجلس ، يمتد إلى كيانها ذاته بوصفها دولة ذات سيادة ، بالنسبة لأنكلترا فهو ، لا يعدو أن يتعلق بمسائل عارضه لإمبراطورية مترامية الأطراف ، ويبت الداء هو في ، استمرار احتلال بريطانيا لأراضيها (أي الأراضي المصرية) وما يتفرع عنه من التدخل في صميم شئوننا الداخلية ، وهو بحق كما نعتة رئيس وفد مصر في خطابه ، ليس مثاراً للخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب ، بل هو إلى ذلك يخلق حالة من الاحتكاك الدائم بين الشعب المصري وجنود الاحتلال هي في ذاتها من مهددات السلم ، وطبيعي أن استمرار هذا الاحتلال ، من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي ، . وبعد أن شرح الرئيس ياسهاب مساوىء هذا الاحتلال وخلف انكلترا المتكرر لعودها في الجلاء وخطره على العلاقات بين الدولتين والسلم العالمي ووجوب انتهاء عهد الاستعمار واستغلال الشعوب طالب بحق طبيعي يقره الميثاق وهو أن يقرر المجلس ، إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، أى عن ، السودان وعن أى جزء من الأرض المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء حالاً كاملاً غير مشروط بشرط ، . ثم بين الرئيس خرق انكلترا للقانون الدولي والمعاهدات بموقفها الشاذ في مصر وعنادها وأن اتفاق انكلترا مع مصر سنة ١٩٣٦ لم يك بالاتفاق العادل أو بمعاهدة الند للند ، بل ، أذعن مصر تحت ضغط الحوادث الداهية (ويقصد بها الخوف

من النازية ، والفاشية واضطراب الحالة في حوض البحر الأبيض المتوسط واعتداء إيطاليا على الحبشة واقترب شبح الحرب العالمية الثانية) للشروط المرفقة التي فرضتها بريطانيا وتضمنتها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأهمها الاحتلال العسكري الأجنبي لأراضيها وقيام المعاهدة على أساس « مخالفة غير موقوته تستمر نافذة ولو عدلت باقي أحكام المعاهدة ، وهذا مما يتعارض والمساواة في السيادة ، وهي أولى المبادئ التي قررها ميثاق الأمم المتحدة بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق وهي : « تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء . » ، ولكن كانت نهاية المطاف تأجيل القضية ، وأن وضع مجلس الأمن مطلب مصر العادل على الرف ، وقد صمم الأعضاء على نصرة الاستعمار الأنكليزي بأى ثمن ، وأعوزهم العثور على حل يرضى الطرفين ، ويجمع بين النقيضين ، وهما الحرية والمساواة بين الشعوب واستتباب الأمن العالمى من ناحية ، والاستعمار واستعباد الشعوب الصغيرة وفوضى العلاقات السياسية الدولية من ناحية أخرى . (١)

ولقد أمنت إنجلترا في نقض العهود والمواثيق بما في ذلك ميثاق الأطلنطيق ، وتمادت في نشر الفوضى السياسية الدولية وخرقت أبسط قواعد القانون الدولى بتصرفاتها في السودان منذ تذرعها بحادثة مقتل السردار لإبعاد الجيش المصرى والموظفين المصريين عنوة من السودان ، رغم الشركة المصرية الانكليزية القائمة هناك بحكم معاهدة سنة ١٨٩٩ التي أرغمت إنجلترا مصر بحكم احتلالها لها على قبولها كشريك لها في إدارة السودان دون أن تجرؤ على فرض الاشتراك في الحكم والسيادة في نصوص المعاهدة . وسارت بالجزء الجنوبى من الوادى في طريق النظام الاستعماري الانكليزي الأفريقى وإخضاع غالبية الأهلى هناك بالقوة والوعيد والتهديد وإغراء نفر قليل منهم بالهدايا والعطايا والوظائف والرتب والألقاب ليزلوا للمستعمر سبل الحكم والسيطرة

(١) راجع « قضية وادى النيل » هي مجموعة بيانات رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن من صفحة ١ إلى صفحة ١٢ — أغسطس سنة ١٩٤٧

على البلاد . وأخيراً عمل الاستعمار وقد يثس من قبضه على زمام الأمر في مصر على تمزيق وحدة الوادى السياسية ، وخرج للعالم ببدعة جديدة هي أقرب الى الروايات والقصص منها إلى التطور التاريخى والسياسى ، وهى سودنة جنوب الوادى واستقلاله الداخلى . فى نطاق الامبراطورية . مع تكوين جمعية تشريعية استشارية على نسق الجمعيات النيابية التى تنشأ بالمستعمرات يوحى بسياستها الحاكم العام الانكليزى ويوجهها ويفرض إرادته على نواب القش فيها ، وله الكلمة الأخيرة . وكان الانكليزى الذى بسط نفوذه الاستعمارى من جنوب شرقى آسيا إلى شمال العالم الجديد واستنزف من دماء الشعوب وأموالها ما استنزف قد تاب وأتاب وأخذته الشفقة على أبناء عمومته من سكان جنوب الوادى فأغدق عليهم من كرمه الحرية والاستقلال وما أحوجهم إليهم ما بعيدين عن شره ومؤامراته وجيوشه وقواته متكاتفين مع إخوتهم الذين من دمهم ولحمهم أهل شمال الوادى . وعجيب أن يتمثل كرم الانكليز فى إنشاء نظام نيابى فى السودان ، ثم يوصدون أبوابه فى وجه المصريين ، ويحولون بحكامهم ورجال الاستعمار هناك دون أن يلم العالم بحوادث السودان وبمجرى الحياة العامة هناك ، ويذيقون الأهلىن جرعات سياسية مسمومة من صنع الاستعمار البريطانى لتخديرهم وتثبيط عزائمهم ثم إجراء عمليات البتر والتمزيق لصالح الامبراطورية الجشعة الهرمة . إن وادى النيل وطن واحد يضم المصرى والسودانى بلا أدنى فارق ، وذلك بحكم الوحدة الجغرافية والاقتصادية والسياسية وبحكم اتحاد الدين واللغة والعادات والثقافة وتاريخ حافل يأوى إلى أعطافه أبناء الوادى على اختلافهم وأفراحهم وأتراحهم ومجدهم ونحيمهم ، ولم تلك حركة المهدي التى يظنها البعض ثورة ضد الحكم المصرى إلا حركة قوية ضد الأجنبى المستعمر الذى هبط شمال الوادى ببدعه ونفاقه ووسائل سيطرته وتغلغله فى مختلف مرافق الحياة ، وانخرطه فى سلك الإدارة الحكومية ينتزع المراكز الهامة والوظائف من أبناء البلاد وتعارض تصرفاته وما جاء به من مساوىء الغرب مع قواعد الدين . ومثلها مثل

ثورة الأخ وتأهبه لنجدة أخيه وإنقاذه من ورطته وبرائن أهل السوء .
وعجيب أن تنكر إنجلترا عن مصر العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية
والتاريخية التي تبسط جناحها العريض على الوادى وتجعل منه بلدا واحدا ،
ثم تدعى حقوقا على جنوب الوادى وهى تبعد عنه بآلاف الأميال . ولنا
أن نقسم : هل من الأنكليز من يستطيع بحكم العادات واللغة والدين
والجنس أن يمتزج بالأهلين هناك ويصاهرهم ويصبح من عشائهم ومن أبناء
عمومتهم ؟ لاشك أن تصرفات إنجلترا هناك وما تتخذه من إجراءات ظاهرها
خلافة خداعة وباطنها قاسية ممتدة . ليس لها من سند إلا القوة الغاشمة
وبطش الاستعمار .

وقصة السودان مأساة تدمى قلوب أبناء الوادى وتثير نفوسهم وتضاعف
بغضهم للاستعمار ومقتهم لأساليبه ، وتبث فيهم التيفظ لتفادى سهام
الصائدين من طغاة المستعمرين ، وتشهد همهم وعزائمهم لمقاومة كل
تمزيق للوطن وتقطيع لأوصاله ، فى تمزيق الوطن قتل الجسد وإزهاق
الروح . وتظهر بأجلى بيان مدى إهمال رعاية حقوق الإنسان وسيادة الشعوب
وإهدار قواعد القانون الدولى والمعاهدات وما بلغته الفوضى السياسية الدولية
اليوم . وهذه القضية الكبرى هى قضية الوطن ومستقبله ورخاؤه فأهميتها
بالغة تستوقف النظر وتحتاج إلى الأفاضة فى الشرح والإيضاح .

إن سيرة السودان عزيزة على المصرى ، فالسودان قطعة حية فى كبد
الوطن ، وكل من زعم غير هذا الزعم مثله مثل من يحاول مقاومة قوانين
الطبيعة وقواعد العلم ، فالوادى بشطريه « مصر والسودان » لا يتجزأ وهذه
الحقيقة كقانون الجاذبية لنيوتن . واقتصاديات السودان لمصر كأنسان عينها
وتتمثل فى النيل الزاخر بالثروة التى يخلقها على الوادى دون تمييز أو كما قيل
« الميمون الغديوات المبارك الروححات » وأول ما تملكه الوحدة الاقتصادية
لشقى النيل وجوب تدعيم حياة القطرين التوأمين وإتصالهما الوثيق . وإنه

عما يحز القلوب أن نرى اتصالهما البرى والنهرى غاية فى الضعف طوال قرننا الحالى ، وسككنا الحديدية تقف عاجزة ولا تشق طريقها إلى الخرطوم وما وراء الخرطوم ، فى نفس الوقت الذى نادى فيه الاقتصاديون الأحرار منذ القرن الماضى بوجوب وصل شاطئ البحر الأبيض المتوسط والاسكندرية بالذات برأس الرجاء الصالح ، بإنشاء خط حديدى يمر بالسودان عبر خط الاستواء إلى جنوب أفريقيا بثأ لروح الحياة والنشاط فى البلدان التى يخترقها ، إلى جانب ما كان الأنكليز يرمون إليه فى إيجاد خط ستراتييجى لأغراضهم الحربية والاستعمارية .

ولقد بذلت محاولات جبارة ، ونفذت مشروعات باهظة النفقات لإنشاء المرافىء على ساحل السودان بالبحر الأحمر حتى يستغنى السودان عن أرض مصر فى التصدير والاستيراد لشر شقى الوادى وإضعاف اتصال القطر يشقيقه فى وقت انقطعت فيه المواصلات الحديدية بينهما . ولكن كان ذلك على غير طائل ، فكانت الطبيعة تدبر غير ماتدبره النفوس التى تعمل على التفرقة فى الخفاء . وإذا رجعنا إلى أرقام التجارة الخارجية لمصر مع السودان فى السنوات الأخيرة وجدنا مقدار وقيمة الحاصلات المتبادلة التى تمر عن طريق وادى حلفا تزيد كثيراً عن تلك التى تمر عن طريق السويس . فمثلاً بلغت قيمة جملة الواردات من السودان إلى مصر فى سنة ١٩٣١ نحو ٢٩٢.٠٠٠ جنيهاً منها ٢.٤٠٠.٠٠٠ جنيهاً عن طريق وادى حلفا وجملة الصادرات المصرية إلى السودان فى نفس السنة ٦٣٤.٠٠٠ جنيهاً منها ٤.٤٠٠.٠٠٠ جنيهاً عن طريق وادى حلفا وبلغت جملة الواردات من السودان فى سنة ١٩٣٩ نحو ٦١٩.٠٠٠ جنيهاً عن طريق وادى حلفا والصادرات المصرية إلى السودان ١.٥٧.٠٠٠ جنيهاً منها ٦٥٠.٠٠٠ جنيهاً عن طريق وادى حلفا وجملة الواردات من السودان فى سنة ١٩٤٥ نحو ٢.٦٢٩.٥٨٢ جنيهاً منها ٢.١٧.٦٠٠ جنيهاً عن طريق وادى حلفا والصادرات

والأخلاق والعقلية ، وتاريخ حافل من عظمة غابرة إلى تدهور ، ومن محن وآلام مريرة إلى انتعاش وازدهار ، ومن غزو وانتصار إلى هزيمة ثم إلى فوز وتوفيق ، وضمن ما يوحد روحهم كذلك امتزاج الدم واتحاد الدين واللغة والأدب إتحاداً وثيقاً . وزى في هذا التعريف أن مصدر الاتحاد الوثيق قد يكون العامل الجغرافي السياسي الاقتصادي ، وهو ما يسمى بالجيو بوليتيكا ، وهو يتوفر في شطرى الوادى .

ونرى هذه الوحدة الجغرافية قد امتزجت بالوحدة السياسية والانسانية وأملت بضرورة الوحدة الاقتصادية ووجوب رعايتها لمصلحة البلدين . وكما أن مصر رثة السودان فكذلك السودان رثة التنفس لمصر ، ويجدد دمها ونشاطها وينادى بوجوب الوحدة الاقتصادية لحياة مصر . وليس الأمر قاصراً على تشابه معدن الأرض وتلاها وهضابها ، وليس الأمر كذلك قاصراً على تشابه الحزف وسائر المخلدات التى اكتشفت فى الحفريات أخيراً بهوار فاراس على حدود مصر وأم درمان والخرطوم ولها مشيلاتها فى الفيوم وغيرها كما جاء فى كتابات وصف الوادى وطبيعة السودان ، وخاصة فى كتاب « الزراعة فى السودان » لطائفة من المؤلفين الأنكليز صدر فى سنة ١٩٤٨ تحت إشراف رئيس معهد غوردون التذكارى والمدير السابق للزراعة والغابات بالسودان مستر توثيل ، ويعد هذا السفر مصدراً وثيقاً فى هذا الموضوع (١) ، بل يتعداه إلى تفوق تجارة السودان الخارجية مع مصر على غيرها من سائر البلدان بما فى ذلك انجلترا فهى تزيد على نصف مجموع التجارة الخارجية للقطر الشقيق . ولو فتحت الأبواب على مصاريحها بين

(١) أنظر « الزراعة فى السودان » بأقلام طائفة من المؤلفين المختضة ، نشر بواسطة توثيل مدير معهد غوردون التذكارى والمدير السابق للزراعة والغابات بالسودان ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ ، من صفحة ١٠ إلى ٢١

« Agriculture in the Sudan » by Numerous Authors, edited by Tothill, 1 vol, London 1948.

مصر والسودان وسهلت المواصلات بينهما لتضاعف نشاط التجارة ولتصبح مصر دون غيرها من البلدان حاجات السودان من الصناعات الزراعية والمنسوجات والأقمشة ولصار السودان في المستقبل سوقا هامة للصناعات المصرية الناشئة . كما أن مجال تعاملنا مع القطر الشقيق فسيح وحاجتنا إليه ماسة فهو من أهم الأقطار التي تنتج الماشية والحبوب ، ونحن إذاً اطراد زيادة عدد السكان في أشد الحاجة إلى استيراد الأغنام والأبقار من الخارج ، وماشية السودان تغنينا عن أن نولى وجوهنا شطر بلدان أخرى بعيدة عنا ، فضلا عن ارتفاع أسعار لحومها وبهاظة نفقات نقلها . كما أن الحبوب يسهل استحضارها إلى مصر عن طريق النقل النهري الزهيد النفقات والسكك الحديدية التي يمكن وصولها مباشرة إلى قلب المناطق التي تفتقر إلى الحبوب دون تسكوار عمليات النقل والتفريغ .

وتحقيق الوحدة الاقتصادية لشطري الوادي وتنفيذ هذه السياسة تنفيذا صادقا يؤديان إلى التفريغ عن مصر لا فيما يختص بتغذيتها فحسب بل إلى علاج أزمة من أعقد أزمتها مع رخاء السودان وسرعة تعميره . وهو ما لا يروق للمستعمر وما يسعى إلى عرقلة بما أوتي من قوة ودهاء .

وزيادة في الأيضاح نقول : إن سكان مصر يزداد عددهم زيادة هندسية بينما الأراضي المزروعة فعلا تكاد تكون مساحتها ثابتة منذ أكثر من نصف قرن ، فكان عدد السكان في أواخر القرن الماضي نحو ٧ مليون نسمة يعيشون على خمسة ملايين من الأفدنة المزروعة فعلا وصل اليوم إلى ٢٠ مليون يعيشون على ٥٠ مليون فدان ، ويترتب على ذلك شدة التضاحم على الرزق ووجوب البحث عن منفذ للهجرة ونشاط الفلاح ، وخير مكان يمكنه أن يعيش فيه ويبدى فيه همته هو السودان ، حيث يفتقر إلى الأيدي العاملة والعمال والفلاحين الحبيرين بالزراعة المثابرين في عملهم . وقد ذكر الاقتصاديون الذين كتبوا في تعمير السودان بأن هناك مناطق خصبة إلى أبعد حدود الخصوبة في ميسر الحاجة إلى تعميرها بمن يستطيع الحياة

والعمل هناك . وطبعى أنه خير من يصلح هو الفلاح المصرى ، قال سودان داره وأهلها أبناء عمومته وهناك يمكنه أن يمتزج بنوى قومه ، فلا هجرة بالمعنى المعروف ولا غربة ، كما أن حاصلات المنطقة ومناخها ووسائل المعيشة والبيئة لا تختلف كثيرا عما فى قريته وبين أبناء ريفه وخاصة صعيده . والمصرى الذى يلقى عصا ترحاله فى السودان لا يطرق ديار أخ فى الجنس واللغة والدين والعادات فحسب ، بل يهبط أرضاً هى جزء من واديه ليست غريبة عليه فى زرعها وضرعها ووسائل استثمارها . وهو ليس أول مصرى عاش ويعيش هناك ، فقبائل جنوب الوادى ينبض فى عروقها الدم الفرعونى والعربى تدل على ذلك سحن أبنائها وأسماؤهم وطبائعهم . وقد ذكر أرمنجون Arminjon أحد الذين كتبوا فى اقتصاديات مصر والسودان منذ ربع قرن فى صدد افتقار القطر الشقيق إلى الأيدى العاملة ما خلاصته : إن السودان فى أشد الحاجة إلى الأيدى العاملة فى الزراعة المذنة بعملها بدقة ، . ثم بعد أن وصف تدهور الزراعة هناك فى أوائل قرنتنا الحالى تبعا لقلة دراية الأيدى العاملة وقلة الفنين ، ذكر أن الحكومة هناك تبذل الجهد فى فتح المدارس الفنية لتخرج جيل من الزراع والصناع الذين يتقنون مهنتهم . وأخيراً قال : « إن هناك مهاجرين أوروبيين وعرب وأحباش وأرتيريين وأقوام من أهالى إفريقيا الغربية قدموا إلى السودان ويعملون بعض الشيء على زيادة الأيدى العاملة الشحيحة فى البلاد كما يحسنون الإنتاج ، (١) وقد أشارت إلى هذا أيضا التقارير السنوية لمديريات دنقلة والخرطوم فى أوائل قرنتنا الحالى ورددته تقارير الإدارة الانجليزية لحكومة السودان . ولكن أين المصرى فى هذه التقارير ؟

(١) أنظر « مركز مصر الاقتصادى والمالى » لأرمنجون ، جزء واحد ، باريس ١٩١١

من صفحة ٥٣٨ إلى ٥٦٦ .

« la Situation Economique et Financière de l'Egypte » par Arminjon
١ Vol, Paris 1911.

وحبذا أن تحترم حقوق الشعوب ووحدتها وبالتبعية حقوق شعب
الوادي ، ومعروف أن الانكليز يحتلون السودان بحكم شركة غير عادلة هناك
بناء على اتفاق باطل هو اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فقد قام بل فرض بواسطة
الاحتلال وحرب الانكليز على مصر وقد كانت تتبع إسمياً سيادة الباب
العالي ، وهؤلاء الانكليز هم الذين سبق أن دفعوا بمصر إلى إخلاء السودان
بحجة الثورة هناك ، وقد كانت ثورة تطهير ليست موجهة إلى القطر الشقيق
إنما ضد البدع الأوروبية والاحتلال ونفوذ الغرب والمرابين في مصر. وكذا
بحجة عجز مصر المالي ، ليميدوا فتحه مع مصر بدماء أبنائها وأموالها ،
ويرسخون أقدامهم هناك ثم يطردون المصريين من الشق الجنوبي لديارهم .
وحبذا أن تفتح الأبواب على مصاريحها ويتحطم السياج القائم بين
شطري الوادي فتتدفق حاصلات السودان على مصر ويقتنى القطر الشقيق
مصنوعات مصر ويقدم أبناء الجنوب إلى حواضر الشمال لتلقى العلم والمعرفة
والامتزاج بالأهل كما يذهب الفلاح المصري إلى أرض هي من صميم الوطن
يفترش غبراءها ويلتحف سماءها فلا يشعر بغربة أو بعد ، بل لا يلبث وقد
هبط أرض الجزيرة والنيل الأزرق وغيرهما أن يحس بحنين إليها، فهي وطنه
الذي يفتقر إلى البناء والتعمير فيبذل المهج والأرواح في إحيائها ويقدم إليها
ذراعيه المفتولين وقوته وحيويته لأحياء موات الأرض هناك وتدعيم وحدة
الوادي الاقتصادية .

وجاءت أخيراً مأساة فلسطين ضغثاً على إربالة ودليلاً آخرأ بارزاً في
مدى ربع القرن الأخير على فوضى العلاقات السياسية الدولية وضعف
الخلق الدولي وتمادي الدول الكبرى في الاستهانة بحقوق الشعوب الصغيرة
وتدهور القانون العام وطغيان روح الشر وشرائع الغابات والأحراش
على ما ابتدعه ذكاء الإنسان وجده وقد نبذ الوحشية الأولى وولج أبواب
المدنية من الضمانات والحقوق . لقد كانت قضية فلسطين منذ بدايتها قضية

اعتداء قاص على الشعوب العربية المسالمة في الشرق الأوسط وخاصة أهل هذه البلاد بالذات . وتمادى الاستعمار في غيه وبغيه وتمادى الحلم العربي والكرم الاسلامي والدين السمح في وداعته وصبره . وأراد الاستعمار بإشغال نيران الفتن في فلسطين وبدسائسه وأكاذيبه ووعوده المتناقضة للعرب وللصهيونيين أن يغمز شوكة في جنب بلدان الشرق الأوسط التي بدأت تنهض من كبوتها وتستيقظ من رقادها وتخلع ثياب الخمول وكانت ألبيتها إياها أوروبا عنوة وقسراً، وتمزق أصفاد الاستعباد، حتى إذا بدأت تلمشعشعها وتجمع شملها في اتحاد أو شبه اتحاد وقد تشابهت مصالحها وخاصة في محاربة عدوها الخطير وهو الاستعمار الذي يسخرها لصالح السياسة الأوروبية وبائعى المدافع وأصحاب الصناعات الثقيلة كانت هذه المشكلة حائلاً منيعاً دون تأزرها وتحالفها ومضيها في سبيل التقدم . ولكن « حياة الشعوب لا تمضي في حياة بضعة أفراد ، كما يقول تولستوى Tolostoi ، فما أراده لويد جورج Lloyd George ، وونستن تشرشل Winston Churchill ، وبالفور Balfour لتحقيق أطماع الاستعمار وإثارة القلاقل والفتن في الشرق الأدنى لتضع بريطانيا أنفها في مسائله ومشكلاته ولأشفاء غليلهم في الانتقام من الشرق لن ترضاه نهضة الشعوب العربية عاجلاً أو آجلاً وسيرها الحثيث في سبيل النضوج السياسي . لقد نظر الساسة الانكليز في أواخر الحرب الاستعمارية الأولى إلى فلسطين كقاعدة للسياسة الانكليزية وألغيتها لمدة طويلة ، وقد طوqتهم أموال يهود السيتي في لندن وول ستريت في نيويورك بقلائد من الذهب وتدفت عليهم لتحصيل الفائدة المرتفعة وجنى أقصى ما يمكن جنيه من أرباح استثنائية لا تتحقق إلا إبان الحروب ، فخرجوا بمشروع خطير وهو تعهد الحكومة البريطانية سنة ١٩١٧ بأنها بحكم وصايتها المستقبلية على فلسطين بعد كسب الحرب واتزاع هذه الآيالة من أملاك الدولة العلية « سوف تنظمها سياسياً وإدارياً واقتصادياً بما يضمن إنشاء وطن قومي لليهود،

وفي نفس الوقت متحافظ على الحقوق المدنية والدينية لأهل البلاد الأصليين، (١).

وما يشير الدهشة أن تتعهد بريطانيا بإعطاء حقوق لقوم ليس لهم أدنى حقوق في هذه البلاد، وأن تهب مالا تملك هبته فتجعل من البلدان والقوميات إقطاعات زراعية. فأنباء هذا العنصر يسكنون شتى أصقاع الأرض، ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يقطنون على الدوام، وهم من جنسيات مختلفة يتكلمون لغات متعددة وينتمون إلى قوميات اندمجوا فيها منذ قرون، ولا صلة بينهم وبين أهل فلسطين العرب. وفضلا عن ذلك فيمكن التساؤل هل لبريطانيا أن تعطى حقوقا لا تملكها (فالبلاد في ذلك الحين كانت ضمن أملاك الدولة العلية) ولا تستطيع التصرف فيها (لحق تقرير المصير الذي تغنى به الساسة وعلى رأسهم الرئيس ولسن يجعل من أولى واجبات السياسة الدولية استفتاء سكان البلاد في مصائرهم السياسية وفي اقتطاع حقوقهم والعبث بديارهم)، وما يثبت سوء نوايا السياسة الانكليزية والغربية واتباعها الغش والخداع وقلة رعايتها للوائح أنها وكافة حكومات الحلفاء شجعت الحركات العربية القومية في الامبراطورية العثمانية ووعدت زعماء هذه الحركات بالاستقلال في نظير تألبهم على الدولة العلية واشتراكهم مع الحلفاء في محاربتها، وتسهيلها مهمة الجيوش الخليفة في القضاء على الامبراطورية العثمانية (٢). ولقد خلد العرب منذ قرون في فلسطين لسانا وجنسا ودينا، فكانت هذه البلاد بالنسبة للعرب أرض الآباء والأجداد، بينما تجاهل كثيرون من أهل الغرب وخاصة سكان البلدان الانجلوسكسونية البروتستانتية الذين يتكلمون الانكليزية والذين يعون ما في العهد القديم والعهد الجديد من تعاليم مامرت به فلسطين من تطورات منذ أيام «بوتقيوس يلاتوس» Pontius Pilatus الحاكم الروماني الذي وافق على إعدام يسوع

(١) انظر «العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح» لكار، من ص ٢٣٢ إلى ٢٣٨

(٢) انظر «العلاقات السياسية الدولية منذ الصلح» لكار، صفحة ٢٣٦

المسيح رغم أنه في قرارة نفسه لم ير أنه مسئول عن جرم ما - فقد سلم
النبي الجديد لقضاته اليهود ليعدموه ، وقال تلمصا من المسئولية أمام ضميره
وأمام العالم على مدى العصور ، وقد أمر باستحضار الماء إليه وأخذ يغسل
يديه ، لآتى برىء من قتل هذا الرجل العادل وأتم المسئولون وأغسل يدي
من دمه ، - والعجيب في الأمر أن تصادف الدعاية الصهيونية هوى في
نفوس الأنجلوسكسون ، وأن ينظروا بعين الرضا إلى المشكلة الفلسطينية
ووجوب هجرة اليهود إلى أرض الميعاد واكتساحهم للعرب وطرد الأخيرين
من ديارهم لآيواء اللاجئين . ويمكن التساؤل هل يعتبرونها مشكلة سياسية
غربية وصراع الشرق ضد الغرب ووجوب كسر الدول الغربية لشوكة الشرق
انتقاما من هزائم الحروب الصليبية ١١ . وكان السكان العرب في فلسطين
نحو ثلاثة أرباع مليون نسمة . بينما لم يك هناك مهاجرون صهيونيون بعد ،
ثم ما لبثت انكلترا أن فتحت أبواب البلاد على مصاريحها لزوح الشعب
المختار على زعمه لأن الأرض على اتساع رحبائها قد ضاقت في وجهه إلا في
فلسطين هذه البلاد الصغيرة الشحيحة الرزق الصخرية الصحراوية التي تكفى
سكانها الأصليين بشق النفس ، فتدفق اليهود عليها من كل حذب وصوب
حتى وصلوا في سنة ١٩٣٤ إلى نحو نصف السكان الأصليين وبلغوا في
سنة ١٩٤٨ نحو ثلاثة أرباع المليون بينما لم يصل العرب هناك إلا إلى نحو
المليون وربع مليون نسمة . وشرع المهاجرون بفضل المساعدات المالية
الضخمة التي تأتيهم من أبناء جلدتهم وهم يقبضون على زمام البنوك وبيوت المال
والأموال المنقولة مختلف أنحاء العالم يشترون الأراضي من العرب بالآغراء
والوعيد والتهديد ويكتسحونهم إقتصادياً في ميادين زراعة الموالح والصناعة
والتجارة والتصدير ، وبينما هبط اللاجئين من مختلف أنحاء أوروبا وشمال
أمريكا يجلبون معهم أسلحة الغرب في التقدم الصناعي المادى بل ومختلف
معدات الحروب كان العرب بعيدين عن التدريب على الحياة المادية الحديثة
محرمين من رؤوس الأموال وأسلحة القتال ، فانقلبت الأوضاع وصارت

المنافسة غير مشروعة . وبدأ الصهيونيون وقد استقروا في مستعمراتهم المسلحة بواسطة الاتكيز يتبعون خطة تشريد العرب والامعان في إفقارهم وانتزاع لقمة العيش الهزيلة من أفواههم . وأخذت عليهم عقيدتهم في أنهم مظلومون ومضطهدون كل مأخذ ، واستخدموها سلاحا للدعاية لقضيتهم ، وعمدوا إلى استدراج العطف المادى والمعنوى من مختلف البلدان وقد تحصنوا وراء مزاعمهم الجوفاء في أنهم مضطهدون ومظلومون وعادوا إلى ذكريات القرون الوسطى وعهد بعث العلوم . ولكنهم تناسوا عمداً أنهم قاسوا ألوان الظلم مع المسلمين جنباً إلى جنب في الأندلس حين طرد الأسبان الكاثوليك العرب بعد هزيمتهم وقد نقضوا الصلح معهم وذبحوا من المسلمين واليهود ما يعد بالملايين . وتناسوا أيضاً أن ربوع الاسلام فتحت لهم أبوابها يوم طردهم وشردهم قياصرة أوروبا وملوكها وعاشوا مع المسلمين أخوة مكرمين وهم اليوم يقتلون أحفاد من آوهم وأطعموهم وأكرموا وفادتهم واختاروا من بينهم رجال الرأى والوزراء ، ويمثلون بهم أشنع تمثيل . واشتعلت نيران الفن في فلسطين في مناسبات عدة وخاصة في سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٠٩ وفي سنة ١٩٣٦ ، وأخيراً في مايو سنة ١٩٤٨ بعد أن تركت إنجلترا البلاد ، وقد تقوى الصهيونيون هناك وتسلحوا من قمة الرأس إلى أخمص القدم ، وسلم المحتل للهاجرين غير الشرعيين مفاتيح البلاد وموانئها وكانهم يطلبون إليهم أن يعملوا في رقاب سكانها الأصليين السيفلابادتهم وإزالة معالم المسيحية والاسلام من أرض السلام ومهبط الوحى والفلسفة والأديان ، وإقامة دولة عنصرية دينية في عهد لم تعد هناك دولة ما تستند في سياستها وحكومتها على الدين أو العنصر . وبينما هرب اليهود من الاضطهاد العنصرى الذى قاسوا شروعه في عهد النازية والفاشية أرادوا بدورهم أن يطبقوا هذه السياسة العاشمة على البلاد التى فتحت لهم ذراعها ، ومن عصابت تهريب الخمر والرقيق الأبيض والسوق السوداء ، وكان آخرى بهم أن يحاربوا الاضطهاد

العنصرى أينما كان . فهو سلاح بحدين . وإذا انقلب عليهم يوما ما فسوف يقض مضاجعهم ويقضى على مصالحهم في مختلف أنحاء العالم ، بل وربما ذهب الى حد إبادتهم دون استخدام الحسام كما أوشك سكان أواسط أستراليا على الزوال اليوم . ولقد عمدت إنجلترا تغطية للوقوف وللمالانتها السافرة لليهود وحتى تسترضى العرب بعض الشيء وتواصل خداعهم إلى إرسال لجنة في ١٩٣٦ لبحث أسباب سخط العرب وثورتهم في ذلك الحين ، وأذاعت اللجنة تقريرها سنة ١٩٣٧ وقد اقترحت فيه تقسيم البلاد إلى أقسام ثلاثة : قسم يشمل جزءا كبيرا من الساحل وأرض الخليل ويؤول للصيونييين ، وقسم في الداخل تنشأ فيه دولة عربية ذات سيادة يضم صحراء شرق الأردن ، بينما تظل الأراضي المقدسة وهي القسم الثالث خاضعة للإدارة البريطانية . غير أن التقرير لم يرضى العرب واليهود كما رفضته لجنة الانتداب بعصبة الأمم التي رفع إليها ، وتمادى اليهود وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية في التخريب والتقتيل وفي حوادث العنف والبطش التي ارتكبوها ضد العرب وأبناء الدولة صاحبة الانتداب ، ونصبوا من أنفسهم وهم الحصوم العداة قضاة وحكاما ، وقتلوا وشنقوا من عسكر الإنكليز الكثيرين ومثلوا بمشتم كما نسفوا دور الإدارة والحكومة والجندرية ، ولا شك أنهم يعلقون آمالا كباراً على نيل مطالبهم عن طريق العنف الذي تعلوه في معقل النازيه والفاشيه ومعسكرات الاعتقال ، وعن طريق التحقق في درس الفوضويه . كما أن دول الغرب الكبرى وفي طليعتها الولايات المتحدة ، وقد بدأت اليوم تأوى في ديارها بقايا النازيه وتعمل على إعادتها في قالب يتفق مع المصالح الأمريكية ، عمدت إلى تشجيع سياسة الصيونييين ووسائل عنفهم وشرائع الغابات التي يفاخرون بأنها الروح القانونية التي يحترمونها ، وبذلت جهد طاقتها كي تلبسها ثوبا شرعيا قانونيا بإنشاء « دولة إسرائيل » عن طريق هيئة الأمم المتحدة حتى ترى النور في العالم السياسى الدولى الشرعى . وسرعان ما كانت عسكرياوية الهيئة تمهد لطرح مطالب العصابات على أعضاء الهيئة بينما تعرفل

شكاوى العرب واحتجاجاتهم ، ولا غرو في ذلك فنحو ٦٠ ٪ من موطنها إسرائيليين. ورغم ما قدمه العرب من تضحيات جسام لقضية الدول المتحالفة ونصرة الديمقراطية في الحرب العالمية الثانية قلب لهم سياسة الغرب ظهر المجرم مرة أخرى وعلى رأسهم الرئيس ترومان وتشرشل داعية الحرب وبوق أصحاب الصناعات الثقيلة وتجار الأسلحة ورجال الاستعمار ، ونادوا بوجوب تسليم اليهود فلسطين بلا اعتبار لرغبات العرب وحقوقهم . وقامت الولايات المتحدة من ناحية وروسيا الشيوعية من ناحية أخرى بتموين الصهيونية بالأسلحة والعتاد للقضاء على مقاومة جنود العرب الذين ذهبوا لتوطيد الأمن في فلسطين ، وقد عاث بنو إسرائيل في أرضها فسادا وقتلوا الشيوخ والنساء والأطفال بلاشفقة في دير ياسين واللذ والرملة وغيرها : الأولى تنفيذا للسياسة الأمريكية التي تعمل على إرضاء اليهود بأي ثمن ، وهم المسيطرون على ناصية الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأمريكية ، والثانية تنفيذا لخطة الدعاية للشيوعية في الشرق الأوسط وإيجاد منطقة نفوذ لروسيا السوفيتية في البحر الأبيض المتوسط . وقد ذهبت الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية في تأييد بني إسرائيل إلى حد الضغط على كثير من الدول الأعضاء في منظمة السلام للصوت لصالح تقسيم فلسطين وقد كان لها ما أرادت . وشاءت هذه المنظمة أن تصدر قراراً في صالح التقسيم في نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وأن تفرض على الجيوش العربية المظفرة التي بدأت حملة التطهير في مايو سنة ١٩٤٨ الهدنة لإعطاء الفرصة للعصابات الصهيونية كي تواصل تسليحها لتسليط طرد العرب من بلادهم وأرض آبائهم وأجدادهم بلا رجعة وتعبث في المدينة المقدسة والمساجد والكنائس والاديرة فساداً ، وأن تدرس مختلف الحلول لهذه القضية المعقيدة في ضوء تقسيم البلاد وإقصاء العرب عن الشاطئ. وعن كل ما هو حيوي هناك نسجاً على منوال : اقتراحات اللجنة البريطانية في سنة ٢٩٣٦ ، أو اقتراح هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ . أم اقتراحات الكونغرس « برنادوت » في سبتمبر سنة ١٩٤٨ على

أصلها أو بعد تعديلها . وإذا نظرنا إلى مشكلة فلسطين من ناحية القانون الدولي ونأينا بها عن دائرة السياسة والأغراض تبين لنا بجلاء كيف يندى جبين سياسة العصر الحالي بكبريات دول الغرب خجلا - إذا تبقى في الجعبة شيء منه - نظراً للتصرفات التعسفية القائمة على إبادة عرب فلسطين بالجملة إرضاء لنفر من رجال المال والأعمال الصهيونيين، وضمائنا لقواعد استراتيجية مشكوك في الحصول عليها وتثبيت أقدام الولايات المتحدة فيها في حالة قيام « دولة إسرائيل » ، بينما تكافح كذلك في سبيل وضع اليد عليها روسيا السوفيتية وتؤيد قضية إسرائيل لغرض نشر الدعاية والحصول على مناطق نفوذ جديدة . لقد كانت فلسطين وهي من ممتلكات الدولة العلية المنهارة قبل الحرب العالمية الأولى وديعة في يد الدولة المنتدبة وذلك بحكم معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ وطبقاً لنظام الانتداب المنصوص عنه في ميثاق عصبة الأمم ، والدولة المنتدبة بطبيعة الحال لا تملك التصرف في مصائر الأهلين بالبلد الموضوع تحت الوصاية كما سبق أن ذكرنا ، وقد ادعت دول الحلفاء أنها أنشأت نظام الانتداب كي تمهد دول الغرب الكبرى وسائل النهوض والرق لشعوب بلدان الشرق الأوسط الذين ضربوا بسهم في الحضارة غير أن نظمهم السياسية والإدارية ما زالت في حاجة إلى الإصلاح والتمشيق بها مع المدنية الحديثة ، ولم تكن فلسطين وهي جزء من إيالة الشام العثمانية بأقل مدنية من بلدان البلقان وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية والحبشة وجميعها مستقلة استقلالاً تاماً ، والانتداب على فلسطين هو كما سبق أن قلنا بمثابة وكالة أسندت إلى انكلترا لإدارة شئون هذا القطر على أن تقدم لعصبة الأمم بتقرير سنوي عن أعمالها وجهودها في سبيل الإصلاح ، وطبعاً أن يسير نظام الانتداب بخطوات ثابتة نحو استقلال القطر الموضوع تحت الوصاية ، وهذا ما حدث للعراق وسوريا ولبنان ، وأخيراً انتهى الانتداب دون أن تخلفه سلطة شرعية أخرى ، بتخلي انكلترا عنه في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وإبلاغها هذا القرار إلى هيئة الأمم المتحدة . فكان ينبغي أن

تؤول فلسطين إلى أهلها وغالبية سكانها العرب الذين يبلغون اليوم أكثر من مليون وربع مليون نسمة وأن يقوم نظامها الجديد وفق رغبة الأهلى أصحاب البلاد هناك وهم السواد الأعظم من السكان ، لا أن يفرض على البلاد نظام أساسه تمزيق الوطن وإنشاء دولة صهيونية عنصرية هو من صنع الدولة الوصية التى خرجت بتصرفها هذا عن حدود الوصاية واعتدت على استقلال البلاد وداست رغباتها لأرضاء مهاجرين يستمر تدفقهم على أرض غريبة عنهم ، ومع ذلك فهم لا يزيدون عن نصف السكان الأصليين . وليس لهيئة الأمم المتحدة بحكم الميثاق وقد أصبح المركز القانونى لفلسطين بعد تخلى إنجلترا عن الانتداب هو أن تؤول البلاد مستقلة إلى سواد أهلها ، أن تتدخل فى شئونها الداخلية وأن تفرض عليها نظاما يتعارض مع رغبات غالبية السكان . ولكن بما يؤلم حقا أن تصبح السياسة الدولية اليوم هى سياسة الإرهاب والقسوة الشبيهة بأرهاب عصابات « الأرجون وشترين » ، وأن تصير آلام قوم مشار تصفيق وضحك آخرين على نسق سخرية جماعات الصهيونيين فى حفل عام لهم بعاصمة : نكليز أولياء نعمتهم ومنشئ وطنهم القومى من إشاعة وجوب بتر ساق ملك الأنكليز لأصابته بمرض مفاجئ . وإن السياسة الحالية لهيئة الأمم المتحدة تذكرنا بأسطورة هندية قديمة هى أسطورة « كريشنا » Krishna الإله الصغير الذى لم تغر رقصاته وأغانيه ومرحه رفقاءه ورعاة الماشية فحسب ، بل أغرت أيضا العصافير والقردة والضبـبادع وسائر عجائوات الخليفة وقد سحرتهم رشاقة الطفل الالهى إلى أن جاء الشيطان يوما ما وهو يستتر وراء كل ما يحيط بنا . وهذا ماتدعيه مختلف الأساطير الشرقية والغربية - وبذر بذور الرعب والاضطراب فى هذه الجنات الخالدة . وسياسة الهيئة منصرفة إلى التصفيق لدولة إسرائيل ، وقد اعترفت بها الدول الكبرى الأعضاء فى الهيئة الواحدة تلو الأخرى هم أوشكت أن تقبل تحت قبة منظمة السلام وكل ما هو نازى وفاشى أو شبيهه ، وكأنها تريد أن يصبح الشعب غولا مفترسا ويقضى على ماشادته الديمقراطية

وشيدته بدمائها وعرقها ودموعها خلال السنوات السبع العجاف التي قاستها في حرب ضروس ضد الدكتاتورية الفاشية . وما يثير العجب حقا أن تمهد بكل ما أوتيت من قوة ونفوذ الولايات المتحدة التي تتغنى بالسلام والديموقراطية والحريات والعطف على البائسين والمنكوبين وكذا تابعاتها من دول أمريكا اللاتينية للاعتراف « بدولة إسرائيل » . هذه مع ما هو معروف من أن نظامها يستمد من القوضى والعنف والقتل وأن حدودها ليست واضحة وأنها لا تعدو أن تكون « ورما ضاراً » في جسد فلسطين الجريحة يتعين المبادرة ببتره ليسلم الوطن الأصلي . ولم يكفل نظام التكتل القائم على الجامعة العربية ، وهو تآزر شتى الدول العربية التي تسكن شرق حوض البحر الأبيض المتوسط وفي مقدمتها مصر بمقتضى ميثاق تحالف للدفاع عن تراثها وشتى مصالحها المشتركة ، حل مشكلة فلسطين حلاً حاسماً ووضع هيئة الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع وهي لا تدين حتى اليوم بغيره ، ولا شك أن الأمر الواقع وهو التجاء الدول العربية متضافرة إلى السلاح لتأديب العصابات الصهيونية التي تمارت في طغيانها وعدوانها عمل مشروع في مثل هذه الأحوال ، إذ لم تخرج قوات هذه الدول عن أن توقف الاعتداء عند حد وتقضى على الطغيان وتعيد النظام إلى بلاد أصبحت بخروج الانكليز منها في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وانهاء الانتداب بلا قانون ولا سلطة تنفيذية قوية مسئولة عن الأمن ، ويتعذر على أصحاب البلاد وهم عزل من السلاح أن يقوموا وحدهم بتأديب عصابات الطغيان المسلحة ويعيدوا الأمن إلى نصابه ، وقد سلبت بذلك ضمناً هيئة الأمم المتحدة فرفضت اقتراحاً جاء من روسيا بوجوب انسحاب الجيوش العربية من فلسطين، وحيجة الهيئه في ذلك وجوب المحافظة على التوازن القائم في فلسطين بوجود الجيوش العربية هناك . والعيب في أن نظام التكتل لم يف بالمقصود منه راجع إلى أمرين : الأول ضعف تصرفاته السياسية وقلة خبرته بالتيارات السياسية الحديثة فقد قبل المساومات ووافق على عقد الهدنة مع وضوح أن الأصرار على هذه

الهدنة ينهى عن سوء نوايا الذين يطلبونها وما يضررونه من شر مستطير
لأعضاء الجامعة وأنهم يعمدون إلى المسكنات المؤقتة ليهيئوا الفرصة لاستعداد
الصهيونيين الحربى وتزويدهم بالسلاح الوفير ليضربوا الشعوب العربية على
غرة وليدوا « دولة إسرائيل » المزعومة بحجة الأمر الواقع ، والثانى غموض
الهدف فرغم قيام نظام التكتل على أسس شتى من اتحاد العنصر والدين
واللغة والعادات والتقاليد وتجانس المصالح فلم تحدد أهداف دولها السياسية
والاقتصادية بدقة وتوجه مصالحها توجيهًا يتفق مع تجانسها ومع تطور
العالم السياسى والاقتصادى . وكان يتعين فى هذه الحالة أن يوضع نظام من
شأنه قيام تكافؤ نسبى فى مسئوليات دول الجامعة العربية وفى واجباتها
وتضحياتها ، ويترتب على ذلك أن تنشأ رقابة فنية غرضها الإصلاح ، تزعمها
أقوى وأقدر دول الجامعة . وتنظم هذا الإصلاح من النواحي الاجتماعية
والاقتصادية فى بلدان الجامعة التى لا زالت تعيش على الفطرة دون أن
تؤثر الرقابة فى جوهر سيادة الدولة ، للنهوض بها سريعًا والخروج بها من
حياة التأخر وظلمات الجهالة والفاقة إلى نور العلم ، واستثمار مواردها ونشر
وسائل الصحة الحديثة فيها وإنشاء حياة سياسية واقتصادية واجتماعية
وعسكرية جديدة بشعوب ناهضة فى عصر الذرة الحاضر . وأخيرًا نذكر
بهذه المناسبة أثر عنصر الوقت فى المشكلة وما قد يطرأ على موقف دول
الجامعة نتيجة اختلاف وجهات النظر وفقر بعضها فى الجهود الحربى ، ثم احتمال
قيام اتفاقات عسكرية أو خلافها خفية بين دولة شرق الأردن أو غيرها
وانجلترا لتسليم فلسطين على سعتها ودون استفتاء سكانها وجلهم اليوم مشردون
لقمة سائغة للغير ، وقد ظهر هذا فى تصرفات هذه الدولة وفى موقفها من « دولة
إسرائيل » ، وبعد الهدنة الأولى ومسرحيات مؤتمر أريحا لدعوة ملكها للتربع
على عرش فلسطين ودعوة حكومة الدولة ومجلسها النيابى للنظر فى الأمر وقبول
العرش ثم السعى فى إنشاء سوريا الكبرى فيما بعد وغير ذلك من المناورات التى

أشهرت بها السياسة الأنكليزية في الشرق وتقوم على فكرة « فرق تسد » .

* * *

لقد طفق السكيل اليوم وتضاعفت أخطار الفوضى السياسية الدولية وتراشق الساسة بالتهم علناً ، واتخذوا من منابر مجالس نوابهم والحفلات العامة والدعايات الانتخابية ومن مقابلاتهم للصحفيين وللوفود ، مجالاً لاتهم الفريق المعارض لوجهة نظرهم بإعداد العدة للحرب وبتعويق انقشاع سحب الأزمات عمداً . كما وجدوا مرتعاً خصيماً لسكيل التهم في منظمة السلام العالمي ، وصار مندوب كل دولة بمثابة النائب العام مهمته أن يتهم وأن يمعن في الاتهام ليؤثر في الفريق المناصر له ، تمهيداً لاشتعال نيران الحرب أو بقاء حالة التوتر الخطيرة القائمة اليوم . وفات هؤلاء الساسة أن جروح الحرب لازالت دامية لم تندمل وأن الشعوب لن ترضى أن تساق إلى ساحات الوغى نتيجة للحرب الكلامية التي يشنها كبار الساسة في الهيئات السياسية الدولية زعماء منهم بأنها الناقوس الذي يعطى إشارة الحرب ، فقد سئمت الشعوب الوعود الخلابية التي قطعها زعماء الدول المتحالفة على أنفسهم إبان الساعات الحالكة في الحرب العالمية الثانية ، لإنشاء عالم أفضل والقضاء على وحش النازية المفترس ونهاية الفاقة وكبت الحريات واستعباد الشعوب . وضمن من تزعموا حركة الدعاية لحرب جديدة كبير قادة الحرب العالمية الثانية ونستن تشرشل ، فلغرض محاربة حكومة الـ ل في انجلترا التي فازت على المحافظين في معركة الانتخابات العامة هناك وتربعت على كراسي الحكم أخذ في كل مناسبة يلقي فيها خطبة عامة يتهم فيها حكومة الـ ل بأنها المسئولة عن أزمات ما بعد الحرب السياسية نظراً لتهاونها في توطيد أقدام الاستعمار في الهند ومصر وينذر العالم باقتراب الكارثة ويذرف الدمع السخين تأثراً ويوجه إلى روسيا السوفيتية اللوم الشديد نظراً لرغبتها في الحرب ، وقد قال ضمن مقالته في خطبة ألقاها في بلدة لندونوف خريف سنة ١٩٤٨ « إن روسيا السوفيتية مسلحة تسليحاً قوياً للغاية وقواتها في أوروبا تفوق بمراحل قوات

الدول الغربية مجتمعة ، ، ويطلب بهذه المناسبة التضافر لكسر شوكة الاتحاد السوفيتي ، وقد قال أيضا ضمن خطبه المشار إليها ، كان الواجب أن تمتنع الحكومتان البريطانية والأمريكية عن تسريح جيوشها إلى هذا الحد الخطير بسبب روح العداء والتحرش والتخبط التي تبديها حكومة الاتحاد السوفيتي ، ، وربما يرجع ضعف حركة تسريح الجنود في دول الغرب اليوم إلى دعايات فريق تشرشل ودعاة الحرب وضغطهم على حكومة العمال . وبمناسبة مناقشة خطاب العرش في أكتوبر سنة ١٩٤٨ حمل تشرشل حملات شعواء في مجلس العموم على الحكومة ، وقال ضمن ماردده : إن حديث وجود خطر حرب يتردد على شفاة جميع الوزراء وإن عبارات خطيرة عن وجود أخطار على السلم لم يقتصر ورودها في خطاب العرش وحده ، بل هي قد تخللت إجراءات مجلس الأمن ، ومع ذلك فإن البلاد قد وجدت نفسها فيما يختص بالقوات المسلحة ضحية مصيبتين : الأسراف السابق في غير موجب ، والتسريح اللاحق في غير تبصر ، . ودقة بدقة فقد بادرت الوزارة البريطانية ، باتهام تشرشل ولترد كيده إلى نحره بأنه داعيه الحرب وبوق الشؤم ، وألقى وزير الحرية البريطانية خطابا في نفس الوقت في أكسفورد قال فيه : « إن تشرشل يعتبر خطراً كبيراً على السلام ، فانه يتوق إلى وقوع نزاع مسلح جديد ، كما هاجمه « والاس » Wallace السياسي الأمريكي التقدمي وأحد مرشحي رئاسة الجمهورية ضد ترومان ، فقال في نفس الوقت أيضاً في خطاب ألقاه في « منيابوليس » : « إن تشرشل كان مقاتلاً عظيماً في وقت الحرب ولكنه أكثر أبناء الجيل شراً على حياة الرجل العادي في وقت السلم ، وإنه مستعمر قاس يعمل في سبيل إيجاد محور لندن - روما - مدريد - وولستريت » . ومن أمثلة اضطراب الحياة السياسية الدولية تهديد الولايات المتحدة عن لسان رئيسها وسائر ساستها الرجعيين من تعترض سياستها من الدول وفي مقدمتها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بأنها تمتلك القنبلة الذرية وتستطيع سحقها بقوة ، ويجب عليها سياسة الجبهة الشرقية بأنهم على استعداد لقبول

التحدى . وقد اتهم « مولوتوف » في خطبة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية
لثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ التي ألقاها في أكتوبر سنة ١٩٤٨ في الاجتماع
الذى عقد بمسرح بولوشوس بموسكو الولايات المتحدة بتسخيرها أوروبا
لصالح دولارها فقال « إن الحياة في أوروبا تستند إلى القروض الأمريكية
بيد أن الدولارات الأمريكية لا ترفع مستوى الصناعة في تلك القارة ، وهلة
ذلك أن الغرض من القروض الأمريكية هي تمكين البلاد الأوروبية من
شراء السلع الأمريكية ، ، ثم عرج مولوتوف على مسائل السياسة الدولية
فقال « نحن أمة قوامها عدة شعوب ولدينا جيش قوى ساهر لا يقهر ، وإن
كسب الحرب ليس معناه كسب السلام . فلامعدى عن القضاء على بواعث
العدوان ، ومنع الدول من إشعال الحروب إن لم يكن إلى الأبد فليكن لأمد
طويل ، ، ثم قال بمناسبة السلاح الذرى والروح الاستعمارية الأنجلو سكسونية
« هناك أناس كثيرون في بلدان عدة يؤيدون طلب الاتحاد السوفيتى الخاص
بتحطيم الأسلحة الذرية ، ولا شك عندنا فى أن السواد الأعظم من الأفراد
فى معظم الدول يؤيدون فكرة تحطيم القنابل الذرية رغم أن هذه الحقيقة لم
تبرز بوضوح فى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، وإن الاتحاد السوفيتى
يتزعم السكفاح فى سبيل تحطيم الأسلحة الذرية ، ولقد تبدل موقف الولايات
المتحدة وبريطانيا تبديلاً كبيراً منذ وضعت الحرب أوزارها فهما يعتقدان
الآن أن الفرصة قد واثمتما للسيطرة على العالم برمتيه ، ، ثم قال بمناسبة
نشاط الولايات المتحدة لإنشاء اتحاد سياسى عسكرى من دول غرب
أوروبا أطلق عليه حلف الأطلنطى « لقد كثر الكلام عن الاتحاد الغربى
والاتحاد الأطلنطى وكتل البحر الأبيض المتوسط مع أن الدول التى تتحدث
عن هذه الاتحادات والكتل ليست معرضة لآى تهديد أو خطر ،
وهذا جانب من خطط الراغبين فى إشعال الحرب ، بيد أن التيارات
القوية التى تنفر من الحرب كقيلة بالقضاء على سياسة تشرشل ومن هم على
شاكلته : ، ، وفى اجتماع هيئة الأمم المتحدة بقصر « شايو » بباريس

في خريف نفس العام وقف فشنسكى الخطيب المفوه والانشصاء في
الكانون العام ومندوب الاتحاد السوفيتى فى الهيئة المذكورة يرد على اتهام
دول الغرب لروسيا السوفيتية بروحها العدائية وبرغبتها فى الحزب وكان
مندوب بريطانيا قد وجه إلى المندوب الروسى بمناسبة الاقتراح السوفيتى
بصدد تخفيض التسلح سخرية لاذعة بقوله : ان الاتحاد السوفيتى يمد إلينا
غصن الزيتون بطريقة عدائية عنيفة تجعلنا نعتقد أنهم يرغبون فى منعنا من
أخذه ، كما كان قد طلب فى عنف إلى الاتحاد أن يكشف أوراقه بقوله : يتعين
على الاتحاد السوفيتى أن يكشف النقاب عن أمور كثيرة ويضع أوراقه على
المائدة قبل أن يزول كل أثر لما يساورنا من شك فى هذا الاقتراح (يقصد
اقتراح الاتحاد السوفيتى أن تخفض الدول الخمس الكبرى جيوشها بمقدار
الثلث وتحرم استخدام الأسلحة الذرية كما تنقص سائر أسلحتها) الذى
سنظل نعتقد إلى أن يثبت لنا العكس أنه لا يعدو أن يكون دعاية يعوزها
الإحكام ، فأجاب فشنسكى بأنه مستعد لإذاعة وثائق رسمية تثبت بأن
الدول الغربية الديمقراطية كانت تحرض هتلر سنة ١٩٣٩ على الانقضاض
على الاتحاد السوفيتى وتعهده بالمعونة . وقد استهل خطابه فى الجمعية العمومية
للهيئة بقول : إن هناك معسكرين اثنين فى مسألة نزع السلاح : أولهما معسكر
أولئك الذين يحبذون فى إصرار اتخاذ قرار يعتبر خطوة أولى نحو نزع السلاح
وإزالة كل تهديد بأثارة حرب جديدة (ويقصد معسكر الاتحاد السوفيتى) ،
أما المعسكر الثانى (ويعنى به معسكر الدول الغربية) فهو معسكر الذين
وضعوا لهم سياسة ثابتة تميزها محاولتهم تأجيل تعويق أية إجراءات قد
ترغمهم على تخفيض تسلحهم ، وواصل حملته على دول الغرب وقال موجهاً
خطابه إلى مندوبيها : إنكم تريدون رفض الاقتراح السوفيتى الخاص بتحريم
القنبلة الذرية لأنكم تأملون أن يكون فى استطاعتكم شش شعوب العالم وحملها
على الاعتقاد بأنكم لا تريدون عصراً تستخدم فيه القنبلة الذرية ، ثم قال
: أنه من الممكن أن تتعاون بلاد ذات مناهج فكرية مختلفة ، ونظم اجتماعية

جباينة ، لو وجدت الرغبة الصادقة الحقيقية في التفاهم ، ونحن نريد بهذا التعاون بل إننا نتوق إليه ، ولسكننا لا نريد تعاونا قائما على أساس الدكتاتورية ونحت ظل أشد الأسلحة فتكا أى القنبلة الذرية ، وينبغى أن تعلموا أن هناك جوابا لكل سلاح ، ثم قال : لقد حاولتم أن تعقدوا اتفاقا سرياً مع هتلر في الوقت الذى كنتم فيه لا تزالون تفاوضوننا وحاولتم أن تغروه بمهاجمتنا في الوقت الذى كنتم تخطبون فيه ودنا ، وإننا نعرف الحقائق ونستطيع أن نبرز أدلتنا ، وأننى لا أقبل أى تحد منكم وأستطيع والوثائق في يدي أن أعرضكم للتشهير وأفضح أمركم ، ولقد حاولتم أن تدفعوا هتلر الى مهاجمة الاتحاد السوفيتى بدلا من شنه الحرب عليكم . وإننا نعرف سياستكم ووركم الحقيقى الذى لعبتموه وهو دور شميرلن ودلايديه وأمثالهما والساسة الأمريكين الذين تسروا خلف شميرلن ودلايديه وكانت لهم الأموال الوفيرة التى استغلوها في الدول الفاشيه ، ثم أكد في صدد نزع السلاح بقوله : إن روسيا مستعدة لتقديم جميع البيانات الخاصة بأسلحتها اذا قررت اللجنة السياسية للهيئة الموافقة على الاقتراح السوفيتى الخاص بتخفيض أسلحة الدول الخمس (الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا والصين وروسيا) بمقدار الثلث وتحريم استخدام القنبلة الذرية . وقال بخصوص اتهام الانجلوسكسون لاهل الاتحاد السوفيتى بأنهم غير مسالمين : انكم تقولون أننا غير مسالمين ، أجل ولسنا كذلك نباتين . هذه حالة أوروبا الوثابة اليوم ، وهذا ما انتهى إليه تباين وجهات النظر بين كتلتى الشرق والغرب . وهو ظهور شبح الحرب تهدد العالم بمحن جديدة ، ونرى في هذا الصراع المطرد الناجم عن فوضى العلاقات السياسية الدولية عوامل اضمحلال أوروبا والجرائم الفاتكة التى تنمو ويزداد خطرهما على السلام العالمى . ولقد أوهنت الفوضى الدولية ثم الحروب العامة قواها وأفقدتها ما ادخرته على مر العصور والأجيال وبرزت أخيرا أسس القانون العام وروح التفاهم الدولى .

ولان مصير أوروبا ونقائطها وسيطرتها على الاقتصاديات العالم وعيادته

وقبض حفنة من ذوى الأطماع على ناضية الصناعات الثقيلة وصناعات
النسلح بمثابة النار التى يصفها الشاعر المؤرخ الألمانى « شيللر » Schiller فى
قصيدته « أنشودة الناقوس » ، فقد قال « إن النار فى قوتها ميمونة الحسنة ،
غزيرة البركات طالما تمكن الإنسان من مراقبتها وترويضها وتسخيرها
لمصلحته ، ولسكنها مروع وفاتكة فى تدميرها اذا أطلقت من عقالها وفقدت
وعيا ، فهى تتبع قوانين الطبيعة الجبارة ولا تحيد عنها قيد أنملة » ، وبلا شك
فهذه النار شأنها شأن العلاقات السياسية الدولية وصلات الدول بعضها ببعض
والتحول من سياسة السلام إلى الحرب .

وجماع القول أن الفوضى السياسية الدولية التى تمثلت . فى حروب التاج
والدين والزيجة قديما ثم فى حروب الاتساع والاستعمار خارج القارة مند
رواج مذهب الاقتصاديين التجاريين mercantilisme ثم فى التنافس بين
كبريات الأمم الغربية على أثر الانقلاب الصناعى فى سبيل السيطرة على
الميدان السياسى الدولى والقبض على أعنة المواد الأولية والأسواق العالمية
فى القارة الأوروبية وفيما وراء البحار وما ترتب على هذا من اندلاع نيران
حربين عالميتين ضروسين ، هذه الفوضى التى تتضح جرائيمها فى الجشع
الاقتصادى واطراد تزايدى هى المسئولة عن عجز القانون الدولى وقلة حيلته ،
وهى المسئولة عن قيام الحواجز المنيعة التى تحول دون تأصل جذور القانون
العام فى الميدان الدولى ودون قيام سلطة تنفيذية فعالة لا يقاوم المعتدى
عند حد .

ومالم تعرض كبريات الدول عن سياسة الأسلاب وتمزيق أوصال
البلدان الصغيرة والشعوب العزلاء من السلاح اقضاء وطرها سياسيا وعن
القذف بها ضحية ووقودا فى تنور الصناعات الثقيلة وصناعات التسليح وعن
سعيها - وهو سعى خاطئ - لأراء عشرات من كبريات المؤسسات الصناعية
غبر-ميالية بالمآسى والمحن التى تحمل بالشعوب برمتها التى تشقى بالملايين المترضى

جشع نفرفسوف تستمر الفوضى السياسية الدولية ، بل سوف تتفاقم تبعاً لتقدم التسلح وشدة فتك الأسلحة الحديثة ، وسوف تورد الانسانية موارد التهلكة . وما لم تعمل الدول على حل مشكلاتها الاقتصادية توطنه لعلاج منازعاتها السياسية ، وما لم تعالج الفاقة الضاربة أطنابها في ربوع آسيا وتسعى جدياً للقضاء على آفات الجوع والعري والفقر المدقع المنتشر في كثير من بقاع العالم وبين مئات الملايين من البشر وما لم تعرض عن قصر عنايتها على صغريات المشكلات بينما تترك دون علاج كبريات المضلات كمشكلات رفع مستوى الحياة لمئات الملايين في الصين وجنوب شرق آسيا والهند والشرق الاوسط وإفريقيا الشمالية وقلب أمريكا الجنوبية وغيرها وكمهمة مواصلة البناء والتعمير ونشاط التبادل التجاري الدولي والاسراع بعودة المياه إلى مجاريها الطبيعية فسوف تضرب الفوضى السياسية الدولية أطنابها وتقذف بالعالم في سعي حرب عالمية ثالثة لا ريب في نشوبها في هذه الحالة

المَجْلَدُ الْخَامِسُ
القانون الدولي العام والعلاقات السياسية الدولية

أهم مراجع المبحث الخامس

- « قانون البشر » لجورج سيل ، في جزئين ، باريس ١٩٣٢ ، ١٩٣٤
« Précis de Droit des Gens » par Georges Scelle, 2 vols, Paris 1932 , 1934.
- « مبادئ قانون البشر » لراول جينيت ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤
« Principes de Droit des Gens » par Raoul Genet, 1 vol, Paris 1944.
- « موجز القانون الدولي العام » لدليز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨
« Manuel de Droit International Public » par Louis Delbes, 1 vol, Paris 1948.
- « القانون الدولي العام » لجورج سيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤
« Droit International Public » par Georges Scelle, 1 vol, Paris 1944.
- « الخلق الدولي » لبوليتيس ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤
« La Morale Intenationale » par N. Politis, 1 vol, Paris 1944.
- « العدالة الدولية » لبوليتيس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٤
« La gustice Internationale » par N. Politis, 1 vol, Paris 1924.
- « شرح لقانون الدولي العام » لقوشيل ، في جزئين ، باريس ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٥
- « Traité de Droit International Public » par Fauchille, 2 vols, 1921--1922—1925—1926.
- « أسس ومستقبل القانون الدولي العام » لوفيلد ، جزء واحد ، كامدج ١٩٤٢
« The Fomdations & the Futur of International Law » by P. H. Winfield, 1 vol, Cambridge 1942.
- « القانون الدولي العام » لآوينهيم ، جزئين ، لندن ١٩٢٠ ، ١٩٢٦
« International Law. A Treatise » by L. Oppenheim, 2 vol, London 1920 — 1926.
- « العلاقات السياسية الدولية » مجموعة أعداد نشرت بمعرفة المعهد الملكي للعلاقات والشئون الدولية — لندن من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٩
- « Survey of International Affairs » Institute of International Affairs London No. 1923—1939.
- « مبادئ العلاقات الدولية » لميدلبيش وهيل ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٠
« Elements of International Relations » by Middlebush & Hill, 1vol, New Yark 1940.

- «التشريع الدولي» لتورستين جيل ، مترجم إلى الإنكليزية ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٧
« International Legislation » by Torsten Gihl, translated to the English, 1 vol, London 1937.
- « وضع القانون الدولي » لـ كيتون وشفارتزنبيرج ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦
« Making International Law Work » by Keeton & Schwarzenberger
1 vol London 1946.
- « موجز في تاريخ قانون الشعوب » لنوسباوم ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٧
« A Concise History of the Law of Nations » by Nusbaum ,
1 vol, New York 1947.
- « قانون الشعوب » لبيري ، جزء واحد ، أوكسفورد ١٩٤٢
« The Law of Nations » by Brierly, 1 vol, Oxford 1942.
- « قاموس في السياسة » هارولد لاسكي ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨
« Grammar of Politics » by Harold Lasky, 1 vol, London 1948
- « أوروبا الوتابة » لسترونج ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥
« Dynamic Europe » by C.F. Strong, 1 vol, London 1945

المبحث الخامس

القانون الدولي العام والعلاقات السياسية الدولية

امتصاصات القانون الدولي العام والفرق بينه وبين القانون الداخلي
سلطان القانون الدولي وقوة التنفيذ - مصادر القانون الدولي ومهدة نشأة
القانون الدولي الحديث بمهدة القوة استقالا وبمؤلف جبرميرس - امتصاص القانون
الدولي ورموزاته القانونية - تفاوت شخصيات القانون الدولي - المعاهدات
وتفسيرها وتعديلها وتفسيرها - القانون الدولي والمردوب - مهدة تنظيم الزمة
تكنل الدول: الدول الديمقراطية الشعبية والدول الديمقراطية الغربية (مهدة الاتحاد
السوفيتي ودول شرق أوروبا وآسيا ومهدة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية)
مهدة وتعليق .

ما موقف القانون الدولي من مشكلات العالم الحديث ومجازره ؟ هذا
سؤال يتبادر إلى الأذهان اليوم، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية الطاحنة.
ويرد عليه الرجل العادي متوسط الثقافة فيقول : ليس هناك بتاتا قانون
دولي ، ، ويتفوه بهذه العبارة وعلى فه ابتسامة السخرية والتهمك ، وذلك لأن
القانون يحمل دائما في طياته فكرة النظام ووجوب احترام هذا النظام وإلقاء
الرهبه في النفوس وخضوع من يلتجئ إلى ذماره إلى أحكامه وعدم حيد
عنه قيد شعره ، كما يقوم على وجوب شموله بالصيغة التنفيذية ونصه على
العقوبة الرادعة التي تقع على رأس المخالف . وزى والأسف يحز في قلوبنا
هكس هذا فيما يختص بسلطان القانون الدولي ، لاسيا في العشرين سنة
الآخيرة ، فقد فشل فشلا ذريعا في حل المشكلات الدولية وفض المنازعات

السياسية وتلافي النزاع المسلح ، وفي بث الاحترام والهيبة في نفوس الدول المتمدنية . وأضحى كالسكرة يتلقفها صولجان السياسة لكبريات الدول الاستعمارية . ويطوحها حسب المصالح والأهواء لاوفق المثل العليا وتقرير السلام . أو كالزئبق البراق يهر الناظر إليه فاذا أراد لمسه والانتفاع به واستخدامه لصالح الانسانية والسلام انزلق وأفلت من بين يديه واختفى في أشد أوقات الحاجة إلى معوته .

ولنا أن تتساءل هل وجهة نظر الرجل العادي في محلها ؟ ، والجواب جلي واضح في شتى الأزمات السياسية المعقدة وصعوبة علاجها وفيما يقاسيه العالم اليوم من مخلفات حربين عالميتين ضروسين وفي الصلبان الخشبية التي لا عدد لها والتي تكسو شمال فرنسا وسهول الفلاتندر ، وفي صحارى الموت في روسيا القارية وهورا شيانونا جازاكي . وأن القانون بما فيه الدولي لكي ينظم العلاقات بين الناس وكذا بين الأمم يجب أن تعزز مواده وأحكامه بالقوة التنفيذية وبما يصحب التنفيذ من عقوبة تقع على رأس المخالف Sanction ، والقانون الدولي غرضه الاساسى استتباب الأمن ونشر السلام بين الدول وضع المحروب على اختلافها إلا ما كان منها خاصا بالدفاع عن النفس والمحافظة على كيان الدولة واستقلالها : أى في حالة الدفاع الشرعى ودرء الاعتداء وفي حالة الالتجاء اليه لتنظيم بوليس دولى في كنفه للمحافظة على الأمن الدولى . وفي هذه الحالة تصبح الحرب القانونية مقصورة على : الحالات التأديبية التي تقوم بها الدول مجتمعة للوقوف في وجه الاعتداء على سيادة وحدود إحداهما ، والحالات الشاذة التي تتناول الدفاع الشرعى عن النفس ، وتصبح هناك حالتان : حالة إيجابية وأخرى سلبية ، أما الأولى فتتناول عادة حالات التعرش والهجوم وتوجهها نحو الدول التي تتماكها روح الجريمة والشر ووجوب قمعها وهى حالات شبيهة بحالات الجريمة فى القانون الداخلى ، والثانية تتناول حالات الوقوف في وجه الجريمة والضرب على أيدي العابثين بالأمن الدولى وإعادة السلام الى نصابه وتأمين

حياة الجماعات الدولية . ويتطلب الموقف الدولي الدقيق أن تقدم الدول مجتمعة على عمل خطير هو امتشاق الحسام لاجتثاث أصول الجريمة ومداواة الداء بالداء . والقانون الخاص يبادر باسم الهيئة الاجتماعية إلى إقامة الدعوى العمومية على العابثين به فيذيقهم كؤوس العقوبة ويساط ويشهر عليهم سيفه المشحوذ الذي لا يغمده ، 'ما القانون الدولي فقوله كثير وفعله قليل وحمايته للضعيف في حكم العدم ومن التجأ إلى حرمة ليتقى الحرب وويلاتها كالمستجير من الرمضاء بالنار في حالته الراهنة . وهو خلو من عقوبة تنفيذية يفرضها على المعتدى وقوة حرية دولية تسام فيها الدول المتمدينة ؛ وهي خير من يعلم بأنه لا يقل الحديد إلا الحديد لتأديب الغيلان ذوى الاطماع في المحيط السياسى الدولي . ولقد كان الأمر موكولا إلى عصبة الأمم لصمان السلام ودرء الاعتداء المسلح على أعضائها وعموما احترام قواعد القانون الدولي وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية . وهي لم تصل إلى مستوى من القوة والنفوذ تسيطر بمقتضاها على سائر الدول الأعضاء فيها Super-Etat ، بل إنها لم تنجح إلا في حل بعض المشكلات النافذة التي لا تجر إلى حرب عالمية ولا تؤثر على سير السياسة العامة لكبريات الدول . وحل محل عصبة الأمم اليوم نظام هيئة الأمم المتحدة بمنظمات سلامها الجديد وهي في وهنها وضعفها وبعدها عن المثل العليا والقوة التنفيذية الفعالة التي تحقق بمقتضاها آمال الشعوب المهضومة الحقوق لا تختلف عن سابقتها . وكلاهما لا حول لهما ولا طول يؤيدان سلاما مزيفا ويضعان أسس الأمن الدولي على الرمال لأنهما لا يريدان أمنا إلا ما يتمشى ومصالح ضواري السياسة وبرغبان في عالم بلا سلام (١) .

(١) انظر « أوروبا الوثابة » لستونج ، من صفحة ٤٢٠ الى صفحة ٤٣٨ وانظر « مبادئ القانون الدولي العام » لديز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ ، ص ٢٦١

والقانون الدولي ككل قانون يجب أن تعالج مواده موضوعات فنية معينة لها أهميتها في حفظ النظام الدولي وفي معاملات الدول بعضها مع بعض وفي جعل الحياة الدولية أكثر انسانية ورحمة ليتناسب وتقدم المدنية، وكذا في جعل هذا القانون متفقا وحاجات البشرية، والا أصبحت مواده وما تقوم عليه من معاهدات واتفاقات مصدر شر مستطير وعنوان فشل ذريع للإنسانية، ورجوع بها القهقري نتيجة المشاحنات والحروب الذريعة الفتك والتدمير .

ونقول والأسى يملأ قلوبنا إن النظام الدولي منى في هذه السنوات الأخيرة بالفشل المروع والعجز والقصور . ولا نرى خيبة الأمل في قطف ثماره البانعة في اشتعال نيران الحرب فحسب ، بل في وسائل وأساليب الاعتداء الحديثة وهي أشبه بأعمال عصابات السلب ، وتذكرنا هذه الحالة بعصابات الخور في شيكاغو وحيلها وتحديها القانون وقسوتها واستهتارها بالآرواح البشرية وعنادها وقتلها بالأنفوس ونسفها الدور ومعالم العمران وسلبها الأموال والفنائس دون اعتبار للقانون أو للإنسانية أو الرحمة ، وكان كل منافس من رجال هذه العصابات يحاول أن يلزم حدود القانون ويعيش في كنفه ويتخذ وسيلة للدفاع طالما أمكنه أن يحصل بواسطته على ما يرمى إليه وطالما كان سلاحه ضد خصمه ، فإذا فشل في الاستغلال بالقانون وفي الحصول عن طريقة على ما يرغب فيه ، فإنه لا يتردد في ارتكاب أشنع وأفظع الجرائم للوصول إلى غرضه ، وفي تحطيم كل ما يصادفه ، وقتل كل من يلقاه في طريقه . فهو يتخذ القانون وسيلة للخروج على القانون . وقد رأينا ما لا يختلف كثيرا عن هذا في تنافس كبريات الدول الصناعية في ميادين السياسة وتنازعها في سبيل السيطرة على الأراضي والأسواق وتسابقها في التسلح مع تشدقها بمبادئ السلام ونزع السلاح عما جعل العالم يعيش على فوهة بركان في جو السلام المسلح ، ولم يلبث أن انفجر البركان وقذف بالنار والحجم واكتسح الغالب والمغلوب وأخذ يبرىء بحريرة المذنب .

واتضح فشل القانون الدولي بصورة جلية منذ سنة ١٩٠٨ في حل طائفة

كبيرة من المشكلات . ولم يستطع نظام العصبة أن يقصر عمليات الحرب على تأديب الأمم المعتدية فكانت ربح القتال دائرة باستمرار في جهات شتى من أنحاء العالم بحالة منظمة في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وقلبها وشمال الصين فضلا عن الثورات التي لا يحد نشاطها . وبنت محكمة العدل الدولية الدائمة The Permanent Court of International Justice وهي جزء من نظام عصبة الأمم شكلت في سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٩ في ٣٠ قضية عرضت أمامها . واستخدمت العصبة نفوذها في حل بعض المشكلات الدولية التي قامت بين صغريات الأمم واتفقت الحروب الموضوعية في هذه الحالة . كما أصدرت محكمة التحكيم الدولي في لهاي The Permanent Court of Arbitration حكمها في ٢٠ قضية تلك المحكمة التي نشأت على أساس مبادئ مؤتمرات لهاي للسلام التي عقدت سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ .^(١) ولا ننسى بهذه المناسبة ذكر جهود مؤتمرات نزع السلاح واجتماع أعضاء كبريات الدول المسلحة لاوروبا الغربية لتحديد السلاح البحري ولإنقاص السلاح البري أو نزعها في واشنطن ولندن وباريس وجنيف وسائر مدن سويسرا الجميلة الواقعة على بحيراتها الهادئة التي توحى بالمسالمة والتحاب والشعر . ولا يفوتنا أيضا ذكر اتفاقات لوكارنو وكيلوج - بريان لتقرير السلم ونبذ الحرب . ولكن لم يستطع هذا النظام البراق في مظهره الذي يخفى عوامل ضعفه وموته المحقق مريعا ، تفادى كارثة سنة ١٩٣٩ ويالها من كارثة . بل أن هذا النظام القائم على المغالطة لم يستطع أن يحول دون اعتداء إيطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥ وأن يوقف اليابان عند حد في التوغل في الصين ومنع الحرب بين الدولتين في سنة ١٩٣٧ ، ران يضرب على أيدي الخارجين على القانون في إسبانيا

(١) (أنظر أسس مستقل القانون الدولي العام) جزء واحد ، لوتفيلد ، كبرديج

١٩٤٢ ، ص ١١١ : ٤٤

(The Foundations & the Future of International Law) by P. H. Winfield, 1 vol, Cambridge 1942.

الجمهورية وهي لا تزال في نعومة أظفارها لينة العود ، الذين زحفوا بمعونة
أنفاشية لتثبيت أقدام الرجعية وبناء حصن حصين يستطيعون بحمايته كيل
الضربات المميتة للديمقراطية الغربية . وكم كبدت الحرب الأهلية الأسبانية .
أبناء الأندلس من دماء وأموال ودموع . وما يثير الدهشة صورة بداية كل
الحروب وما صاحبها من اعتداءات وماتبعا من فظاعات . وكانت خاتمة
المطاف في التفنن في الفتك وانتهاك حرمة القوانين الإنسانية والطبيعية في
الحرب العالمية الثانية . فهي سلسلة من الإعتداءات والضربات القاصدة
المباغته ، ودك المدن الآمنة بسكانها الأبرياء وإغراق سفن التجارة والحرب
على السواء ، وسوق الأطفال والنساء والشيوخ إلى ساحات الإعدام والفناء
بغير ذنب ، وفرض ألوان الخوف والعذاب والجوع على الأسرى وسكان
البلدان المحتاجة ، ودفع الملايين كالأنعام في الطرقات الزراعية الطويلة وقد
اختلت المواصلات واختلط الحابل بالنابل ، ثم فك المدافع الرشاشة
للطائرات بهؤلاء المشدوهين المذعورين وهم يهيمون على وجوههم ، يسوقون
أمامهم ويحملون على ظهورهم مابقى لديهم من عزيز يضمنون بتركه أو قوت
رقيق أو ملابس أو قطع أثاث خفيفة الحمل ، وقد هربوا من قبائل الهانز
الحديثة التي لا تختلف كثيراً في بطشها عن الهانز ، الذين دكوا صروح
الامبراطورية الرومانية الغربية . وبحار القانون الدولي في تكييف قانونيه
اعتداء ألمانيا على دانزج وبولاندة وروسيا على فنلندة وبسارايا وهجوم
إيطاليا على البانيا الصغيرة في عيد الفصح قبيل الحرب العالمية الثانية، واجتياح
جيوش موسوليني وقد استكملت مدداتها من ألمانيا النازية لليونان، وتصرفاتها
من دولتي الغرب في الفترة التي بدأت باشتباكهما في الحرب ضد النازيه وإعلان
موسليني الحرب انضماما لحليفه حتى يفوز بالغنم السهل ويحقق أحلامه في
إعادة مجد روما القديمة ، وذلك بعد كسر الدبابات النازية خط ماجينو عند
سيدان وانقضاضا كالصواعق في سرعتها ، ودحرها العدو وتدققها على
فرنسا لتجثو على ركبتيها وتطلب الهدنة .

ويمكننا والحالة هذه أن نقول إن القانون الدولي إذا كان غرضه منع الحرب فقد فشل في غايته فشلا ذريعا ولم يحقق ما يعقده عليه الرجل العادي من آمال كبار . وعلى ذلك فأسفه وحسرتة وشكته في سلطان القانون في محله . ولكن إن ما يرمى إليه القانون الدولي وما يعمل على نشره من مثل عليا أوسع أفقا وأبعد مدى من هذه السياسة الواقعة التي هي دون قوة رمايته وأقرب من رياش سهامه التي تذهب إلى مسافات بعيدة ، وهو رغم أنه لا يزال في الخطوات الأولى لنشأته فهناك أمل في أن ينمو ويتوسع وقد اجتاز العقبات الكأداء وحطم الصعاب التي تهدد كيانه وأن له أن يتخذ اتجاهات ناجحة وأن يحقق آمالا أوسع مما يطمع في الوصول إليها الرجل العادي . ويمكننا أن نتحقق من ذلك وأن نتفاهل كثيرا من تعريف القانون الدولي ومن شتى القواعد والاجراءات التي وضعها على مدى السنين منذ قيام الدولي الحديثة التي شيدت على فكرة السيادة والقوميات بصورتها المعروفة اليوم ، بمزاياها في بث روح الوطنية وحث المواطنين على أداء واجباتهم لتثبيت حقوقهم اتجاه الدولة والمحافظة على كيانهم في المجتمع الدولي الشديد التنافس . ثم بعيوبها في تضارب الأطماع وتزايد الأحقاد وإثارة المنازعات وإشعال نيران الحروب .

وإن في العرف الدولي وشتى المعاهدات التي أصبح بعض نصوصها سننا يعتد بها بين الدول ، وفي تعطش الشعوب للسلام وفي تقاليد التبادل والتشيل السياسي والقنصلي وفي احترام سيادة الدولة وشخصيتها المعنوية من حيث المبدأ وفي بعض الحالات ما يجعلنا نملاء صدورنا آمالا كبارا في المستقبل . وإن بذرة الخير بطيئة النمو ولكنها ليست بمستحيطة النمو وفي تعهدنا لإياها بالرى والسقيا نستمر وفي تقويمنا لعودها المعوج ورعايته ستأني حتما بأشهى الثمرات .

يستخلص من مختلف نواحي نشاط القانون الدولي أنه يتناول القواعد التي تحدد تصرفات وعلاقات مجموعة الدول المتعدية في سيرها في موكب:

الحياة السياسية وتبادلها المنافع ، وعلى ذلك فأغراضه أوسع من أن تكون مجرد منع الحروب غير الضرورية وتفادي تلاحم الدول بعضها ببعض في سبيل الاتساع وتحقيق أطماعها كل على حساب الأخرى .

فعلاوة على جهوده في سبيل :-

- ١ - تنظيم العلاقات الدولية والسلام بين الدول
- ٢ - ووضع قواعد لتنظيم الحرب إذا اشتعلت نيرانها
- ٣ - وتدعيم سياسة حسن التفاهم والتقارب بين الدول ، وتحديد نظم الحياد فقد قطع القانون الدولي شوطا بعيدا في رسم العلاقات الدولية . وإذا قارنا القانون الدولي بأى قانون داخلي يمكننا ان نصل لتفهم أغراضه ومايرمى إليه ومدى نجاحه ، أو الأمل في تبوئه مكانته اللائقة في المستقبل . فالقانون الجنائي مثلا ليس لمجرد منع الجرائم كالقتل والنصب وأعمال الاعتداء على الأرواح والأموال إذ أن الحياة البشرية ليست مجرد معمة من الجرائم . فهو بالاستعانة بسائر القوانين الخاصة يهتم بتنظيم العلاقات بين الأفراد وحضهم على النأخى في ظلال حسن التفاهم والسلام ، وجماع القول أن هدف القانون الجنائي ينحصر في تنظيم الحياة اليومية التي يتمناها كل فرد . فالإنسان يهيمه أن يحصل على لبنه في الصباح لإفطاره نقيا خاليا من الغش وكذا على طعامه اليومى صحيا طازجا وان ينال قسطه من السرور بالتدخين والذهاب إلى دور التمثيل واللهو في هدوء ودون أن يتعرض للاضطهاد والأخطار أو حتى لمجرد المضايقات . والقانون يهتم بمكافحة غش اللبن والأطعمة ويراعى صدق الوزن في الخبز واللحم . . . الخ . . . ويحافظ على الأمن في أماكن النسلية واللهو ، وهو يكفل بواسطة رجال السلطة التنفيذية حصول الفرد على رسائله وأن يصله البريد دون الهجوم عليه وانتزاع ماخف حمله وغلائمه ، وكتم تشمئز النفوس من ذكرى سرقات الطرود والاعتداء على العربات وراكبيها في غرب الولايات المتحدة في القرن الماضى وفساد الأمن هناك . ويهم الفرد : ان

يرى شوارع مدينته نظيفة ومياهها صافية نقية وأنوارها ساطعة وضاحية كالنهار المشمس ، وأن ينعم بوسائل راحة وصحة وأن يكون لدى مجلس بلدية مدينته الكفاية من الاستعداد لمقاومة الأوبئة والحرائق ، وأن يحترم كل إنسان حقوق الآخر ، وأن يكون حرا في التعبير عن رأيه دون سيطرة أو ضغط أو خوف من مطاردة أو اضطهاد . والقانون لا يضمن ألا يسبب شخص للآخر متاعب وأرزاء أو يسرقه أو يعتدى عليه وقد يصل به الاعتداء إلى حد انتزاع روحه من بين جنبيه ، وذلك لأن القانون لا يمنع المساوىء والأذى والأضرار قبل وقوعها ولا يمكنه أن يتنبأ بحسن الطالع وسوء الطالع وبالشخصيات ثمينا وغبثا ولكن ما جرى العرف به لدى المواطنين والجماعات المتمدينة هو أن أصبح الأذى والاعتداء استثناء لقاعدة ويمكن هذا لقيادة المجتمع إلى النظام ، وتقويم الاعوجاج وجعل كل فرد يحترم حقوق الآخر . وفيما يملك المجتمع من قوة تنفيذية ما يكفي بجعل العقوبة مثلا رادعا ينفر من تسوله نفسه بالاعتداء من الالتجاء إلى هذه الوسيلة ويخيفه . وقد ذهب القانون إلى أبعد من النص على الجريمة وعقوبتها ، فحضر على الإصلاح وأصبحت العقوبات المفروضة اليوم ليست لمجرد الزجر والردع ، وإنما يرمى المشرع بتخفيف القيود في السجون وإصلاح نظمها ونشر الوعظ والأرشاد فيها وجعل بيئتها أكثر صلاحية لحياة الإنسان المعوج أشبه بالمدرسة منها بحوائط تحبس الحريات وتحدد حركات الإنسان وسكناته يتلقى فيها دروسا هو في أشد الحاجة إليها لم تستطع نفسه الأمانة بالسوء أن تهضم مثلها في ميدان الحياة العملية . فتعطيه والحالة هذه الفرصة ثانية لكي يكفر عن ذنوبه ويبعث من جديد مجردا عن أدران المجتمع الفاسد ، ويعود سليما إلى ذويه وعمله لخدمة الجماعة ورفاهتها . ووجهة النظر هذه من أهم الدوافع إلى إلغاء عقوبة الأعدام في كثير من البلدان .

والقانون الدولي مهمته نظريا أشبه بعمل القانون الداخلي الذي شرحناه آنفا في وقت السلم وإلى حد ما في وقت الحرب . فهو ينظم حياة جماعات

الدول ويضع قواعد احترام شخصياتها المعنوية في العالم الدولى والمحافظة على كيانها من الاعتداء ، ويعمل قدر الطاقة على تلافى الحروب وعلى جعل العالم أكثر إنسانية وأبعد عن الوحشية . وإذا أصيب بالفشل فى مهامه الخطيرة الملقاة على عاتقه وعجز عن تلافى الجريمة فهو لا يستسلم إلى اليأس ، وإنما يعمل لتحديد نطاق الحرب ، وتطبيق قواعدها المرعية حتى لا تصبح شاملة مدمرة ، وحصر أذاها حتى لا تتناول المدنيين الأبرياء علاوة على المسكرين ولا تقضى على الزرع والضرع ، فضلا عن الكشف عن جرائم الحرب والتنبيه إلى مرتكبيها وتوعدهم بالعقاب الصارم مما يثير الضمير العالمى وذوى الآراء الناضجة ضدهم .

ولكن لما كانت القوة التنفيذية المزودة بها القانون الدولى تكاد تكون فى حكم العدم بعكس الحال فى القانون الداخلى ظهرت أهميته وخطورته بل واختصاصاته الواسعة فى وقت السلم أكثر منها فى وقت الحرب . ففى وقت السلم تبدو نيات الأمم أكثر وضوحا وميوها أوسع مدى فى تطبيق قواعده منها فى وقت التنازع المسلح والاقتال . وقد استنفذت وسائل التفاهم وأساليب الحكمة والتعقل وتغلبت عوامل الشر والجريمة واشتبك المتخاصمان فى نزاع دموى غالبا ما يكون ضد قواعد القانون الدولى . وطبعى أنهما لم يريدوا مراعاته ، ولن ينسجعا على منواله فى الحرب إلا إذا كانت مصلحتهما فى مراعاته فى بعض الحالات .

ولبيان أهميته فى وقت السلم نضرب أمثلة ملموسة قد تحدث كل يوم لأى فرد منا . فإذا أخذت سيارتك فى إجازتك إلى أوروبا فهل تدفع عنها ضريبة للحكومات الأجنبية التى ستمر السيارة فى أرضها وستقطع الكيلومترات فى طرقها وهضابها ووديانها أو ستمتع بامتيازات ما ؟ ما الموقف فى مثل هذه الحالة ؟ الواقع أن السيارة لن تدفع الضريبة فى كثير من البلدان التى ستعبرها ، وسينعم صاحبها بكثير من التسهيلات وذلك طبقا لاتفاق سنة (١٩٣١) ، فهو يعفى صاحبها عن وفاة طائفة من الضرائب كانت تثقل كاهله

بدون مناسبة أو مبرر . وهنا نلمس أهمية القانون الدولي من الناحية العملية .
ومرة أخرى فلنفرض أنك غريب في أرض أجنبية وفي مدينة من مدنها
الكبرى تروح عن نفسك ولا صديق لك هناك ولا معين وقد نفدت نقودك ،
وأصبحت خاوي الوفاض ليس بين يديك درهم وتريد مواصلة سفرك
أو عودتك إلى أهلك وذويك . إنك في هذه الحالة لا تردد في أن تلجأ إلى
قنصلك الذي يمثل بلادك وهو يقدم إليك المعونة اللازمة ، ويعمل على
ترحيلك ، ويحدث هذا بكثرة لبحارة السفن . وعلى ذلك ترى أن نظام
القناصل وحقوقهم واختصاصاتهم وواجباتهم له مزايا عملية وهو في صميم
القانون الدولي . والخدمات الجمّة التي يطرق الأجانب أبوابهم ليلاً نهاراً في
الخارج لأجلها خير دليل على ذلك . ولنفرض أيضاً أنه قبض عليك وأنت
في رحلة خارج بلادك ووطنك في وقت السلم لأنك استخدمت آلة التصوير
، الكاميرا ، Camera لمتعتك ومسرتك بجوار الحدود أو بنواحيها قلاع
أو قناطر وقد حظر النقاط صور بواسطتها في هذه الجهات ولا علم لك
بالحظر والتنبيه بخطورة المخالفة ، أو أنك صدمت بسيارتك أو دراجتك
الكهربائية أو التجارية شخصاً فأرديته جريحاً أو قتيلاً ، فما الموقف
وما العلاج ؟ وإذا ثبت خطؤك فكيف تحدد المسؤولية وكيف يوقع الجزاء ؟
في مثل هذه الظروف يتدخل القانون الدولي مرة أخرى وتوضع علاقات
حسن الجوار ، والمعاملة القائمة على الرأفة ، في زمن السلم ووضعها من التقدير
والاعتبار ، وتراعى منتهى الرأفة وتطبق الظروف المخففة على المخالف إذا
ثبت حسن نيته في ارتكابه الخطأ ، وإذا بدا الخطأ جسيماً فهو في جوهره
بالنسبة للأجنبي - مراعاة للظروف المحيطة به - غير جسيم ، وهو الغريب عن
البلاد لا يلم بقوانينها وخاصة بالحالات الاستثنائية التي تحرم أخذ صور في
جهات معينة ، أو السير بسرعة تفوق حداً معيناً في طرقات محدودة . وإذا
قلبنا الصحيفة وصرنا نواجه حالة حرب رأينا قوانين خاصة تطبق في ظروف
الحرب تختلف كلية عن القوانين السمحاء السهلة التي تطبق في زمن السلم .

ورأينا تشديداً وقسوة في معاملة المخالفين من الأجانب وخاصة في جرائم الأسرار الحربية والجاسوسية^(١). أما فيما يختص بقواعد القانون الدولي التي تحاول جعل الحرب في حدود الانسانية وألا يتسع فتكها وتدميرها، فإن طائفة كبرى منها قد اعتدى عليها من الفريقين المتحاربين في الحربين العالميتين الأولى والثانية لاسيما فيما يختص بمعاملة أسرى الحرب والعناية بهم حتى انتهاء الحرب وعقد الهدنة، ولولا خوف كل فريق من انتقام الآخر وتمادييه في الأساءة إلى الأسرى وتعذيبهم، والقضاء على حياتهم، لتمادى في ظلمه وغيه وتجاهله القواعد الدولية والانسانية ولقد سمعنا في الحرب العالمية الثانية بوضع ألمانيا الأسرى البريطانيين في السلاسل، وبتهديد الانكليز لألمانيا النازية بمعاملة الأسرى الألمان بالمثل وبمسارعة ألمانيا عن طريق الدول المحايدة بتنفيذ هذه الادعاءات وبإذاعة حسن معاملتها للأسرى^١ وسمعنا بتهديد الحلفاء للجنود الهاربين بالمظلات لدول المحور بالقتل فوراً لأنهم يخالفون على زعمهم قوانين الحرب بارتدائهم لباس جنود الحلفاء، ومسارعة ألمانيا إلى تكذيب هذه المزاعم، وبتوعد الحلفاء في حالة ارتكاب جرائم ضد حياة الأسرى من جنود المظلات بقتل عدد مماثل من أسرى الحرب لدول الحلفاء وتكرار توكيدها أن اللباس الرسمي لجنود البراشوت، الألمان هو ذات اللباس الرسمي للجيش الألماني. ورأينا تكرار حوادث هروب الأسرى الألمان وغيرهم من جنود المحور من معسكرات الاعتقال وتفضيلهم حياة التشرد والهيام على وجوههم في الطرقات والصحارى، لا يملكون شروى نكير ويتبلغون بلاقمة تقدمها إليهم أيدي المحسنين في مدن غريبة عنهم في طبيعتها ولغتها وبيئتها، على العودة إلى الأسر الذي ذاقوا في محيطه على قلوبهم أقسى دروب الحرمان والوان العذاب.

ولنتقل إلى القانون الدولي فيما يختص بالحياذ وبالقواعد التي يجب أن تراعيها الدولة وبالحقوق والواجبات الملقاة على عاتقها إذا رأت من مصلحتها أن تظل بعيدة عن النار مسألة تسير في حياتها الطبيعية بينما اندلعت نيران

(١) انظر « أسس ومستقبل القانون الدولي العام » لوفيلد، من صفحة ٢٤ إلى ٢٨

الحرب ، فترى أن هذه القوانين اعتدى عليها من المتحاربين ضد الدولة المحايدة وخاصة في الحرب العالمية الثانية بينما عملت على مراعاتها الدول الصغيرة المحايدة عن خوف ورهبة فيما عدا إيطاليا في أوائل الحرب العالمية الثانية قبل أن تنزل إلى حومة الوغى بدورها . وفيما عدا إسبانيا الفاشية أيضا استجابة لضغط دول المحور وعطفا ظاهرا منها على الدكتاتورية التي ترتبط بحكم نظامها الاستبدادي بمجملتها . وقد نشأت في هذه الحرب الأخيرة فكرة جديدة في العلاقات السياسية الدولية هي : الدولة المحايدة وكانت معروفة وإلى جوارها نظام "دولة غير المحاربة" ، وهي بدعة من بدع الحرب العالمية الثانية وتفنن في انتهاك حرمة القانون الدولي ، واعتداء صارخ على نظم الحياد . فهي دولة لا تخوض غمار القتال ولا تشترك في الحرب لتجنّي ثمار السلم، وتنعم براحة البال والبعد عن التخريب والتشريد وتثرى على حساب شقاء المنحاربين ، بينما تماليء فريقا من المتقاتلين وتساعدده وتعامل معه بكل ما يتنافى وأبسط قواعد الحياد لتسهل له مهمة الصراع وتساعدده على النصر . فهي تسكيل بكيلين مختلفين ، وتأخذ من فريق لتعطي آخر ، وتحرم من لا تمنى له النصر وتقيم في وجهه الصعاب لتعبد طريق الفوز لمن تمنى له كسبه المعركة وهكذا كانت إيطاليا الفاشية قبل أن تنزل إلى الميدان فعلامع حليفاتها، وهكذا كانت إسبانيا بوحي فرانكو وأمره وهو الحاكم هناك بأمره ، والمدين بالفوز في الحرب الأهلية لدولتي المحور، وليس لهتين الدولتين أى عذر في انتهاك قوانين الحياد ، وهكذا كانت الدول المستضعفة المضغوط عليها من كبريات الدول المتحاربة ، كمصر وسوريا ولبنان والعراق ، فهي تقدم المساعدات الفعالة لكسب الديمقراطية المعركة من الساحة الفعلية ، أما من الناحية النظرية والقانونية فهي أقرب إلى الحياد منها إلى الحرب . ولم نر حرمة حياد روعيت في هذه الحرب والأمثلة على ذلك لا حصر لها كغزو النرويج والدنمرك وهولانده وبلجيكا ولو كسمبورج واجتياح يوجوسلافيا واليونان والنزول « بالباراشوت » في كريت .

ويؤدي بنا هذا الشرح إلى التساؤل . هل القانون الدولي كسائر القوانين له قواعد ثابتة شأنه شأن القانون الجنائي الذي سبق أن قارنا ما يفرضه من جزاء بمقتوبات القانون الدولي ووجدنا البرن شاسعا بينهما ؟ وهل يترتب على مخالفة قواعد القانون الدولي فرض جزاء محدد على وجه الدقة ، ثم ماهو أهم من الجزاء ، وهو تطبيق الجزاء وتنفيذ العقوبة لغرضين هامين أسوة بالقانون الداخلي ، وهو إصلاح المجتمع السياسي للدول ، والردع والزجر ؟ نرى في القانون الداخلي أنه يستمد سلطانه من حق السيادة ومدى نفوذها ، وفي ظل السيادة يلقي بنفوذه وقوته على الأفراد المنضوين تحت لواء جماعة معينة لها نظامها وشخصيتها وتخضع لهذا القانون ، وهكذا يطاع القانون تبعاً لقيام دولة وسيادة وجزاء وسلطة لتنفيذ الجزاء . هذا في القانون الداخلي ، أما في القانون الدولي فحق السيادة على الدول وحق الأمر والنهي لا يزال خيالا بعيداً وطيفاً نائياً كالأطياف التي يتخيل مقابلتها الأحياء في مقابر الأموات في الليالي الليلاء ، وبدلاً من أن يستحيل إلى ملاك حارس كلما حزب الأمر واستحكمت حلقات الأزمات السياسية ينقلب إلى كابوس مضمّن وشيطان رجيم ، فتستخدمه الدول القوية لتنفيذ أغراضها والاعتداء على الدول الصغيرة والضعيفة ، وتذرع بنصوصه كلما رأت مصلحتها في التمسك بها ، للخروج من مأدبه الأسلاب بنصيب الأسد . والدول الديمقراطية المتمدينة لكل منها اليوم برلمانها الذي يشرع وسلطانها التنفيذية التي تسهر على النظام والأمن وتطبيق النصوص وتوقع الجزاء . أما الدول مجتمعة فهي تعيش في محيط سياسي خضم عجاج تهددها الأمواج العوائق بين الفينة والفينة بابتلاع سفنها ، وهي تعتمد الاعتماد كله على قوتها في مجابهة عواصف الأطماع الهوجاء ، وعلى مهارة ربانيتها في المؤتمرات السياسية ، وتوجيه ضربات الخفية السريعة الحاسمة ، فالمجتمع الدولي يحيا حياة غامضة بعيدة عن النور أشبه بحياة الضواري ، وكل عضو في هذا المجتمع يرهف أذنيه حذراً حتى

لا ينقض عليه جاره ويفترسه على غرة . وبسبب أن فكرة البرلمان العالمى والدولة ذات السلطان والحوال التى تسمو على سائر الدول والشعوب أى « دولة الدول » بعيدة كل البعد عن الخروج إلى حيز التنفيذ . والبرلمان العالمى خير ضمان لعدالة التشريع الدولى والسهر على مصالح مختلف الشخصيات المعنوية فى عالم السياسة دون تمييز بين شخصية وأخرى ، تبعاً لكبر الأولى وقوتها العسكرية ، وصغر الثانية وتجردها من السلاح ، وتنفيذ العقوبات على الدول المعتدية ، أو بلوغ هذه الدول ثأوا بعيداً فى الخلق السياسى والضمير الدولى والعدالة الانسانية لتبث فيها هذه المبادئ السامية روح الحق والاقناع بما هو عادل والبعد عن الشر ، وتحول دون انقضاضها كالبازى على الشعوب الآمنة التى تعمل فى هدوء وسلام . هذان العاملان هما أساس خروج القانون الدولى من طور طفولته الحالية ، ووضع حد للفوضى السياسية الضاربة أطنابها اليوم ، واطمئنان الأمم على سلامتها وتراثها .

وأصبح من الأمور العادية أن نرى دولة تستشعر فى نفسها القوة فتجبر الأخرى على احترام ناحية من قواعد القانون الدولى إذا كان الاحترام فى مصلحتها ، كما قد تحيد عمداً على مراعاة قواعد القانون الدولى دون أن تخشى توقيع الجزاء عليها ؛ وفى كلتا الحالتين تستمد من وحي قوتها وسائل تصرفاتها . وما يتوق إليه العالم هو أن نصل إلى ما قبل عن برلمان انجلترا من أنه يمكنه أن يشرع فى كل شئ . إلا فى أن يحول الذكر إلى أنثى والآنثى إلى ذكر ، أى أن يصبح لدينا برلمان عالمى له الصفة التشريعية العليا فى تنظيم العلاقات بين الأمم وله نصوص مبوبة أساسها احترام حرية المرء فى الحياة وحقوقه كإنسان متمدين يعمل فى المحيط الدولى لخدمة الجماعة ولتقدم المدنية ورفاهة العالم .

ولقد أدخلت على نظام عصبة الأمم قاعدة فرض العقوبة على المخالف لأحكام العصبة والمعتدى من الأعضاء على الأمن العالمى والمهدد للسلام الدولى ، وانحصرت العقوبة فى توقيع عقوبات اقتصادية على الدول المخالفة

لقرار العصبة والمعتدية والمعكرة لصفو الأمن . وطبقت فعلا العقوبات الاقتصادية على إيطاليا . ولكن لم تكن هناك عزيمة كافية من الدول التي وافقت على توقيع العقوبة لمراعاة جدية تطبيقها ، بنسبة نزاعها مع الحبشة عضو العصبة سنة ١٩٣٥ وإصرارها على غزوها وإذلالها باستعمارها . كما لا تكفي العقوبات الاقتصادية وحدها للحيلولة دون الاعتداء . ولا توقف النزاع المسلح . وحقيقة بزغ على العالم نظام الأمم المتحدة بهيئة الأمم ومجلس الأمن لتحقيق السلام العالمي ولفض المشكلات الدولية بالحسن ولسد القصد الذي ظهر في نظام عصبة الأمم ، ولكن لا يزال المولود الجديد ضعيفاً يفتقر إلى البوليس الدولي الفعلى والقوة التنفيذية وحسن نية الأعضاء والابتعاد عن دسائس ومؤامرات السكواليس ، وسياسة المصالح المشتركة ، وإلى الخلق الدولي القويم والتجرد عن الأحقاد والبغى في المشكلات دون تحيز أو مساومة ، ولم يبرهن بعد النظام الجديد على قوته وعلى استطاعته اجتياز العوائق التي قد تحول دون نجاحه وتودى به . وإن سياسة الردد التي ينسج على منوالها في معالجته المشكلات السياسية والمنازعات بين الدول تجعل الآمال المعنودة فيه لتدعيم السلام ضعيفة بل أضعف من الآمال السابقة في عصبة الأمم التي قامت فلسفتها السياسية على أساس بث روح السلام بين الدول بطرق الرغبة وتربية الخلق السياسى ، لا بطرق الزجر والرهبة .

ولتفهم سلطان القانون الدولي وتطور فكرة الأمن العالمى والسلام يحسن أن نبين باختصار تطور القانون الدولى وأشخاصه ومدى سلطانه عليها وفيما يلي شرح تطور القانون الدولى :

القانون الدولى ليس ابن يوم وليلة ، إنما جاء فى صورته الحالية نتيجة غرس مضت عليه قرون وتطورات تتالت على هذا الغرس ، وقد نمأ إلى أن بلغ شأوه الحال . وهو يبدأ من معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، وفيها اعترفت الدول المتعاقبة وعلى رأسها فرنسا وكانت تقود أعنه السياسة الأوروبية ، بأن

الدول وحدات في نظام الجماعة السياسية الدولية لها حقوق وعليها واجبات متساوية على أساس تبادل المنافع والحاجات . وقد تعرض كثير من الكتاب في نفس الوقت لروح السياسة في ذلك العصر ولميول الحكومات وما يجيش بصدور زعمائها ، وخلقوا على عالم التفكير السياسي آراء جديدة تعد فاتحة القانون الدولي الحديث . ومن أشهرهم : هوجو جروسيوس ، الفلنكي Hugo Grotius الذي نشر كتابه في هذا الصدد بعنوان «نظم الحرب والسلام» في تاريخ متقارب إلا أنه سابق على تاريخ معاهدة وستفاليا وهو سنة ١٦٢٥ . وحاز كتابه نجاحا كبيرا ، واتخذته كثير من الدول الأوروبية المتعدنية حجة وسندا ، وأصبح أساس النظام الدولي في قصور ملوك أوروبا ، وكان لا يفارق جعبة الملك المغامر الجسور «جوستاف أدولف» ملك السويد في غزواته وفتوحاته المتعددة .

وأهمية ما جاء في كل من هذا الكتاب ومعاهدة وستفاليا هي : في حض الدول وتدريبها على نبذ الوحشية والفسوة في الحروب واحترام كل لسيادة الأخرى وشخصيتها حتى في حالة انهزامها ، وفي قيام نظام دولي جديد والقضاء على الأسس السياسية القديمة لنظم الأقطاع التي كانت تقوم عليها الجماعة الدولية ، ولم يبق من عهد الأقطاع إلا السيادة على أساس الأقليم باعتبار الأمر الواقع ، وقد ظلت هذه القاعدة في كثير من الحالات أساساً للسيادة اليوم . وقد حاولت نظم الإصلاح الديني أن تحطم نظريه أن الدولة لها نظام رئيسي أسمي فيما يختص بالشؤون الدنيوية ، على رأسه الإمبراطور ونموذجه «الإمبراطورية الرومانية المقدسة» ، وكذا سلطة سامية فيما يختص بالمسائل الروحية هي «البابا» ، ومن يتبعونه ويستمدون سلطانهم من قوته للروحية الدينية . ولكن بمضى الزمن وبفقدان الكنيسة نفوذها تدريجيا وقد كال الإصلاح الديني وبعث العلوم وقوة الملوك وقضاؤهم على سلطة أمراء الأقطاع ، ولهم شعث الأمارات الصغيرة المفككة في صلب الدولة وتحت كنفها ، الضربات الصاعدة لنفوذ الباباوات . وبانفصال شئون الدنيا

عن شئون الدين إلى حد أن أصبح البابا ضعيفا على الدولة أو سجين أراضيها. وبظهور مبادئ القانون العام الجديد بحق السيادة وما يجره من قوة الدولة، ثم بنفوذ الشعب وأن الدولة تستمد سيادتها من سلطان الشعب - بتطور الحياة السياسية كما ذكرنا تتساءل من الذى حل ويحل مكان هذين الرئيسين المشرفين على الدول فى تلك العهود القديمة ؟ هل كما يقول جرميوس « القانون الطبيعى » الذى يملئ علينا قواعد العدالة ؟ لقد كانت هذه الفكرة هدفا لكثير من النقد ، ولكنها على أى حال هى أساس القوانين عموما والقانون الدولى ، وفعلًا قامت فى القرن الثامن عشر اعتراضات كثيرة ، فقال البعض بأن أساس القانون الدولى « العرف » و « المعاهدات » ، ولكن ما الحيلة إذا لم تكن هناك معاهدات ولم يك عرف دولى هناك ؟ فهل يترك الأمر فوضى ؟ الواقع أن القانون الدولى يستفيد كثيراً من جعله من صنع القانون الطبيعى ، قد خرج ونما وترعرع من ضلع من ضلوعه . ولا مبالغة فى القول بأن هذا القانون الطبيعى ، وما تمليه العدالة والحكمة وحرية الإنسان فى الحياة وحقوقه فى المجتمع ، هى التى عجّلت فى إنشاء عصبة الأمم .

وفى ما يختص بالعادات المرعية فإن سكوت الدولة يعتبر موافقة منها على قاعدة دولية أساسها العادة . وفى ما يختص بالمعاهدات فإن موافقة الدولة على ولوجها باب القانون الدولى واتخاذها حجة فى العالم السياسى يجب أن تكون صريحة . وليست كافة المعاهدات هى التى تعتبر قواعداً فى القانون الدولى يمكن الاحتذاء بها . فإن بعض المعاهدات الدولية وليست جميعها تتخذ نصوصها مبادئ يمكن أن تسرى الدول على منوالها فى معاملاتها ، مثال ذلك تعاقد الولايات المتحدة مع روسيا سنة ١٧٨٥ على أنه إذا صارت إحدى هاتين الدولتين فى حرب بينما الأخرى فى سلام على الحياد ، فإن المحارب لا يصادر البضائع المهربة التى تحملها سفن الدولة الأخرى ، وفى الواقع كانت القاعدة الدولية هى العكس تماماً ، غير أن الولايات المتحدة وبروسيا كانتا فى حدود القانون فى التعاقد على قاعدة يسيران عليها . ولا تربط هذه

القاعدة الغير ولا يمكن الأخذ بها في القانون الدولي بوجه عام . كذلك الحال فيما يختص بالمعاهدات التي تفرض التعويضات على الأمم في حالة هزيمتها ، فهي لا تربط إلا المتعاقدين ، ولكن إذا رسمت قواعد عامة وخطط أساسية لتقرير حقوق إنسانية من شأنها رفع مستوى المعاملات الدولية فلا مانع من الأخذ بها والتمسك بأهدافها ، مثال ذلك اتفاقات جنيف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة المرضى والجرحى والأسرى في الحروب ومعاهدتا سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٧ الخاصة بوسائل الحرب والسلام ، وتحريم استخدام بعض الأسلحة الفتاكة ، ومعاهدة سنة ١٩١٩ الخاصة بإنشاء عصبة الأمم . وهناك أيضا طائفة من المعاهدات تتناول بوجه عام السلام ومنع الحروب وحض الدول المتنازعة على فض مشكلاتها عن طريق الوساطة والتحكيم ومختلف الوسائل السلمية . وهناك كذلك معاهدات تشتمل على طائفة من النظم الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية لا يهتم بها الجمهور اهتماما كبيرا إذ أنها تتناول نواحي لا تمس الحياة الدولية بصفة عامة ، ولا تمس صميم الخطة الأساسية للعلاقات السياسية الدولية ، وهي لا تضرب على الوتر الحساس والنفات التي يطرب لها الرأي العام ويشجى ، ولا يمكنها تثير أهمية كبرى من الناحيتين الفنية والإنسانية وتلقى أشعة من النور على حالات طالما كانت موضع آلام طبقات معينة من الناس أو مصدر مظالم ومشكلات قد تؤثر في حسن العلاقات الدولية ، مثال ذلك معاهدات الملاحة الجوية وكذا تنظيم السير واستعمال الأنهر التي تخترق عدة دول كنهر الدانوب ، ومعاهدات مكافحة الرقيق الأبيض والمعاهدات الخاصة بحماية الطيور المفيدة للزراعة ومنع صيدها وإبادتها ، ومعاهدات البريد وتبادل الرسائل والطرود ، ومعاهدات العمل والعمال ، وقد بلغت هذه الأخيرة نحو ٦٢ معاهدة منذ إنشاء مكتب العمل الدولي بجنيف وذلك حتى أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ -- وكافة هذه المعاهدات تشتمل على قواعد لا يجب إغفالها باعتبارها ثروة جديدة تقوى القانون الدولي وتزيده منعة وتزوده بسلاح من الحق للذود

عن الإنسانية والدفاع عن سياسة حسن التفاهم بين الشعوب^(١). ولا مبالغة في القول إن هذه المعاهدات ركن من الأركان القوية التي تساعد على نشر السلام بين الأمم ودعمه متينة لتثبيت أقدام القانون الدولي في نواحي معينة قد يؤدي تركها دون تنظيم إلى تفاقم الفوضى في العلاقات السياسية .

* * *

وننتقل الآن من تطور القانون الدولي وتسربله حلته الحديثة ، وأثره في حياة الأمم وفي فرض سياسة السلام ، إلى الأشخاص الاعتبارية في ظل القانون الدولي، أو بعبارة أخرى إلى الوحدات القانونية التي ينفذ عليها القانون الدولي ، وتتلخص فيما يلي :

١ - الدول السكاملة السيادة ، ويعنى بها الدول المستقلة التي تنطبق عليها كلمة دولة في العالم السياسي الحديث . ومع صعوبة تعريفها تعريفا دقيقا يمكن تحديدها بأنها : مجموعة من الأفراد يقطنون جهة معينة على وجه الدوام ، فسيحة تسع الملايين من الأنفس على درجة يعتد بها من الثقافة . يمكنهم من أن يكونوا مجتمعاً متمديناً منظماً له حقوقه وعليه واجباته وتجمعهم بعضهم ببعض في هذه البقعة المعينة ذات الحدود الواضحة الروابط التاريخية والمعنوية والمادية ، وما قاسوه من محن أو نعموا به من أفراح في ظل ماض حافل ، وقد تعزز هذه الروابط اللغة والعنصر والدين ، وهم يكونون المدائن والعمران ويتبادلون المنافع ويعززون صلاتهم مع الخارج . وعلى ذلك فإذا كانوا قبائل رحلاً أو رهطاً من الناس قد هبطوا بقعة بصفة مؤقتة أو منطقة غير واضحة الحدود فلا يكونون دولة ، وكذلك الحال إذا كان عددهم ضئيلاً فانضمامهم إلى جماعة الدول يصبح مشكوكاً في جديته يتعذر عليهم تحمل الأعباء التي يتطلبها هذا الانضمام ، كما أن مسؤوليات منظمات السلام عنها جسيمة لا تتعادل مع ضعفها ورقة حالها . وأول ما نشاهده في طابع الدول بوصفها المذكور من ناحية القانون الدولي هو أنها في سبيل

(١) أنظر « أسس ومستقبل القانون الدولي العام » لونغيلك ، صفحة ٢٤ .

تعزيز صلاتها وتمسكها بأهداب حسن التفاهم ، ونصوص القانون الدولي والمعاهدات والعرف السياسي الجارى العمل به ، تتبادل الاعتراف كل منها بأخرى والتمثيل السياسى والقنصلى .

٢ - دول منتقصة السيادة ، وفى هذه الحالة يقبض المحتل أو صاحب النفوذ والسلطان على جزء من السلطة الخارجية للدولة المحكومة ، أو قد يقبض على السلطة الخارجية بحذاويرها ولا يحكم المحتل على سلطان مافى الشئون الخارجية فيما عدا الاحتفاظ بمظاهر العلم والرعية . وأمثلة الدول المنتقصة السيادة عديدة ، فهناك الدول التابعة للوطن الأم ولكنها بدأت تنفض ثياب الكسل ، والدول المحمية والبلدان المشمولة بالوصاية ، ومن الدول المستعمرة التى نفضت عنها غبار الضعف والخنول الولايات المتعددة فى الهند فقد كانت تابعة للدولة البريطانية التى كانت تشرف على سياستها الداخلية ، ولكن تطورت الحال اليوم وهى فى طريقها نحو التحرر والاستقلال . وقد انتقلت إلى نظام الدومنيون ، ولم تعد تربطها بالوطن الأم إلا روابط روحية شأنها شأن كندا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلنده ولن تلبث أن تنقضى آخر روابطها مع الامبراطورية تبعاً لعزيمة شعبها ولقوة شكيمة قادتها وزعمائها وصدق وطنيتهم ، وقد بدأت تبعث بمندوبيها ومثليها السياسيين فى الخارج . ومن الدول المحمية بلدان شمال أفريقيا (تونس ومراكش) فهى تابعة لفرنسا بحكم فرض هذه حمايتها عليها بموجب معاهدات عقدت مع باى تونس وسلطان مراكش ، وأملت فرنسا بعسكرها وقوى الاحتلال شروط القوى على الضعيف والفتاح على المهزوم ، وقد انتهزت فرصة ضعف البلدين وخور عزيمة الأميرين وانصراف الحاكم عن مصلحة الشعب ، فبسطت عليهما نفوذها وأنشبت فيهما أظفار استعمارها السياسى والاقتصادى . ولضمان سلطانها ولتوطيد أقدامها هناك واستمرار استنزافها لثروة هذين القطرين المنكودى الطالع وقيدهما فى السلاسل ، ولتسخيرهما للصالح الفرنسية ، حلت محل الدولة الأصلية والحاكم الشرعى فى إدارة شئونهما الخارجية

وتمثيلها في المحيط الدولي حيث تعمل باسمها ولكن لغير صالحهما . وهذه الحماية لا وجود لها بين دول أوروبا ، وإذا وجدت فهي للتعبير عن نوع آخر من البدع الجديدة في القانون الدولي ، فهناك مدينة دانتزج الحرة فقد كانت دويلة أو شبه دويلة صغيرة تحت وصاية جامعة الأمم ، وكانت بولندية تدير شئونها الخارجية حتى اجتياح جحافل هتلر المدينة والدولة المشرفة عليها . فكان نظامها فريداً في نوعه ، وهو إشراف عصبة الأمم عن طريق تفويض بولاندة إدارة شئونها الخارجية ، بينما كان لها دستور خاص ومجلس نيابي وإدارة وقضاء ، للمدينة الحرة لا شأن لبولاندة بها . وكان لسكانها جنسية قائمة بذاتها ، بينما لا يملك المسؤولون في المدينة أى سلطان في المسائل الخارجية ، كما زاد في مسخ هذا المخلوق المستقل داخليا والمركب تركيا هو من صنع عصبة الأمم دون اعتبار لرغبات السكان وللعوامل الجغرافية والاقليمية ، اتحاده جمر كياً مع بولندية وإشراف الأخيرة على وسائل النقل هناك وإدارتها للبناء المختلطة . ولما كانت المدينة تحت حماية عصبة الأمم بحكم معاهدة فرسايل وميثاق العصبة ، ولما كانت هذه الحماية قانونية أكثر منها مادية وواقعية ، أصبحت بولاندة الدولة التي تتولى شئون الحماية في حدود مرسومة ، ولكن من ناحية أخرى وضع دستور المدينة بإشراف العصبة وبضماناتها ، كما كان للأخيرة مندوب سامى هو موظف دولى للبت في المنازعات التي تقع بين برلمان المدينة وحكومة فرسوفيا وكان سيلها لا ينتهى على أن يرفع الاستئناف إذا لزم الحال إلى مجلس عصبة الأمم . وعلى ذلك كانت دانتزج مدينة حرة من ناحية عزلها عن الوطن الأم ألمانيا ، وليس لها موئل جديد تستمد منه حيويتها التي تستمدها غيرها من كبريات المدن والمقاطعات بحكم العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية ، فبولندية غريبة عنها وحرب عليها وعصبة الأمم هيئة فقية لاحول لها ولا طول ، ولكنها مستعدة لسياسة بولاندة الخارجية . فهذه هي التي تمثلها دولياً ، وفي الوقت ذاته يمكن استدعاؤها للاشتراك في أعمال عصبة الأمم دون أن يعد هذا

العمل اعتداء على امتيازات الوصى عليها .

وإلى جانب الدول المنتقصة السيادة المحمية، هناك الدول التي تحت الانتداب بحكم المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم . وما يهمننا منها هو نظام الانتداب الذي كان يطبق عن بعض البلدان في الشرق الأوسط التي بلغت شأواً من المدنية وهي في طريقها إلى الاستقلال، وأسندت مؤقتاً إدارتها الخارجية وجزء من شئونها الداخلية إلى إحدى دول الغرب الكبرى حتى تصل إلى مرحلة النضوج الكامل . وسبق أن سلخت هذه الأيالات من جسم الدولة العلية بعد تمزيقه هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ، وكانت شعوبها العربية قد وعدت بالاستقلال التام ، غير أن الاستعمار شاء أن يكثر بالوعود . وأن يضرب بمساعدات هذه الشعوب لدول الحلفاء ضد إمبراطوريات الوسط لكسب الحرب العالمية الأولى ، عرض الحائط ، وأن يسخرها في سبيل مصالحها السياسية والاقتصادية وأن يفرض عليها حماية تضمن سيطرة المستعمر على منابع البترول بالموصل وطرق ولوج الشرق الأقصى . ولم يشأ واضعو الميثاق أن يفرضوا سياسة القوة سافرة فتذرعوا بفكرة الوصاية والانتداب ، وكانت سوريا من نصيب فرنسا والعراق وفلسطين وشرق الأردن من نصيب إنجلترا . وكانت تتمتع هذه البلدان في ظل الانتداب بحكومات مستقلة في الشؤون الداخلية سوريا إذ يدس موظفو المحتل ومستشاروه أنوفهم في كل كبيرة وصغيرة . أما فيما يختص بالمسائل الخارجية فكانت من اختصاص الدولة المنتدبة فهي التي تباشر الشؤون السياسية والدبلوماسية ، ولا تستطيع الدولة المفروضة الوصاية عليها عقد المعاهدات أو إيفاد المندوبين والممثلين السياسيين، غير أنها لم تكنها أن تبرم اتفاقات جمركية على ألا تتعارض وأغراض الانتداب . وهذا الانتداب مؤقت وقابل للتجديد ، وتقدم الدولة المنتدبة تقريراً سنوياً عن أعمالها إلى مجلس جامعة الأمم لبحثه والعمل في ضوء التجارب على رفاهة الشعوب المشمولة بالوصاية . وليس للدولة المنتدبة أن تثبت أقدامها في الأراضي المشمولة بالوصاية أو تضمها إليها أو تمزج ميزانيتها ببعضهما

بعض أو تتعدى ما رسمه لها شروط الانتداب . ويجب أن تقصر عملها على مساعدة البلاد المشمولة بالوصاية على النهوض والتقدم السياسي والأدبي والاجتماعي، وفي الوقت ذاته تحترم نظمها وإدارتها وحدودها . وكان لسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية جنسينهم ، فهناك الجنسية السورية والجنسية الفلسطينية والجنسية العراقية وذلك نظراً لوجود دولة في طريق استكمال نموها . ومعاهدات الدولة المنتدبة لا تطبق بحكم القانون على الأراضي المشمولة بالوصاية ، فالدولة المنتدبة تقوم بمهمتها باسم الجماعة الدولية ، وفي عنقها أمانة نيابة عن عصبة الأمم وليس لها أية حقوق تتعدى حدود الإشراف على الأمن هناك وأعداد الأهالي للرحلة الأخيرة وهي الاستقلال . ومن شأن تطبيق معاهدات الدولة الموكلة بالإشراف على مصالح العصبة إعطاؤها حقوقاً ليست لها ولا تملك العصبة أن تمنحها مثل هذه الحقوق وتزيد في أعباء البلدان المشمولة بالوصاية وتفرض عليها قيوداً دولية دون رضا أهلها . وقصة هذه البلدان اليوم معروفة فيفضل وطنية أهلها وروحهم العالية وشممهم وإبائهم حطموا صنم الانتداب ، ذلك المعبود المزيف في هيكل السلام العالمي القائم لصالح دول الحلفاء المنتصرة وفي مقدمتها إنجلترا ، لصالح الأمن الدولي وحق تقرير المصير، وانهى الأمر باستقلال الدول المشمولة بالوصاية . وكان آخر المطاف فلسطين، فقد فرضت إنجلترا في ظل سلطانها المستمر تجديده هناك مسترة بوصايتها على أهلها العرب ، استعماراً صهيونياً وسياسة من شأنها إبادة العرب جملة وأفراداً لصالح مجموعات من الصهيونيين المشردين ، طريدي الموائى والمدن الصناعية الكبرى وخريجي السجون ومعسكرات الاعتقال لإقامة نواة إجرام وشر مستطير . وزودتهم بالعدة والعتاد وحرصتهم على أهل البلاد الأصليين والشعوب الآمنة المجاورة . وسرعان ما تجردوا من الخلق الأنساني والقواعد البشرية المرعية في المعاملات والسلام والحرب وعاثوا في الأرض فساداً واستخفوا بالآرواح فأعملوا فيها القتل ، واتخذوا من قوانين الغابات والآذغال شعاراً ، لهم . وكان من العار حقاً أن تنتهك

حرمة العدالة الدولية والسلام العالمى ، بل وروح الوصاية ومبادئها باسم إنشاء دولة دينية متعصبة لوطن اليهود القومى المزعوم ، وذلك بدلا من العمل على مساعدة سكان فلسطين على رفع مستواهم المادى والمعنوى وتمهيد السبيل لتسليم زمام الامر لهم بعد مدة معينة . وغريب أن يلجأ الاستعمار إلى التعصب الدينى ليظعن به العرب وفى الوقت ذاته يتهمهم بالتعصب والجهود ، وأن يجذ إنشاء دولة إسرائيل لأن بنى إسرائيل هبطوا يوما على وديان أرض الزيتون يطلبون المعونة والنجدة فاستقروا فيها واستنسروا بأرضها وطردها الآمنين من ديارهم وشردهم . وهل يقبل الأمريكيون الجلاء عن نيويورك لصالح الهنود الحمر أهل البلاد الأصليين ؟ وهل يعقل أن يعتمد نفر من الإنكليز اليوم لطردها غالبية سكان الجزر هناك لأنهم من أصل أجنبى وقد هبطوا عليها قديما غزاة فاتحين ؟

٣ — بعض جماعات هولية اعترف بها فى ظروف معينة فى حالة نزاعها ومحاربتها للغير . وذلك إذا امتدت ثورة من الثورات فى بلد إلى حد معين يؤثر على مصالح الدول الأخرى فللدولة الأخرى أن تعترف بحقوق الثوار . وهذا يعنى به أنه فيما يختص بالنزاع القائم للثوار كل الحقوق التى للدول المحاربة ، وعلاقة الدولة المعترفة بهم هى كعلاقة المحايد بالمحارب ، ولا يطبق عليهم القانون الدولى إلا بهذا القدر . فإذا أخذت الثورة وفشلت فإن شخصيتهم الدولية تزول ، وإذا نجحت فإن الدول الأخرى تعترف باستقلالهم وتصبح دولة وشخصا فى الأسرة الدولية . وفى بعض الأحيان لا يعترف لهم بالدولة المحاربة أو بالمحاربين بل يكتفى بالاعتراف بحالة الحصار . وعلى ذلك يفقدون الحق الذى للمحارب فى تفتيش السفن التجارية وفى الحصار البحرى للبواخر الأخرى التى تمتد إليها الحرب . ولهذا السبب فإن الدول الكبرى رغبة منها فى ألا تفتش سفنها لم تشأ أن تعترف أثناء الحرب الأهلية الأسبانية لفرانكو بأكثر من حالة الحصار .

إن تفسير الشخصية الدولية فى القانون الدولى يلقي ضوءا على سير

المعاملات الدولية ، وزيادة في الفائدة يحسن أن تتساءل من هو بالتحديد
الشخص المعنوي الدولي ، في القانون العام ؟

لا يمكننا إذا أخذنا بحرفية الشخصية المعنوية التامة السيادة في القانون
الدولي وبأنها هي وحدها المعتبرة في المعاملات إلا أن نبقى في الأسرة الدولية
عددا ضئيلا من الدول . فما الموقف في حالة الدول ناقصة السيادة أو في
حالة الدول ذات الحياد الدائم ، وهذه الأخيرة استقلالها وحدودها مضمونة
بواسطة الدول الكبرى ، وهي لا تحارب إلا دفاعا عن نفسها ، مثال ذلك
سويسرا ؟ وما موقف بلاد كالرومانيون والهند والباكستان ؟ لاشك أننا
نزولا على الأمر الواقع وتساهلا منا في جعل القانون الدولي أكثر مرونة
يضم إلى أعطافه معظم دول هذا العالم الذي تنهشه ذئاب الاستعمار والمطامع
السياسية الدولية يحسن أن نزج بالأمم المنتقصة السيادة أسوة بكبريات
الدول التي تحرك دفة السياسة العالمية في حظيرة القانون ، حتى يمكننا أن نسمع
صوتها في العالم الدولي وأن تتمتع بمزايا الشخصية المعنوية ، وهي أولى من
غيرها بالرعاية وبمطالبة حماية القانون الدولي لها . والواقع أن كثيرا من
هذه الدول المنتقصة السيادة كانت أعضاء في عصبة الأمم ، وكان للدومينيون
الحق في عقد معاهدات منفصلة عن الوطن الأم وفي تبادل التمثيل السياسي
مع الدول الأخرى ، علاوة على حقها في أن تظل على الحياد إذا شاءت ، في
حين أن الأمبراطورية في حرب . وهذا ما حدا بدول الدومينيون في إعلانها
الحرب في الحرب العالمية الثانية مستقلة عن الوطن الأم . وظلت أيرلنده
الحررة وهي الشخص الضعيف إذا قورنت بجارتها انجلترا في حالة حياد حتى
نهاية الحرب العالمية الثانية . وهنا يتبادر سؤال هام وهو : هل الطرف الثاني
في الحرب العالمية الثانية وهو المحور في هذه الحالة عليه أن يقبل حالة الحياد
التي تعلنها إحدى هذه الدول التي تربطها بدولة قوية محاربة روابط تزعم
من أركان هذا الحياد ؟ يلاحظ أن ضعف القانون الدولي وغموضه وسيطرة
أفكار العنف عليه وأن الحق للقوة جعلت قبول الحياد والتصرف نحوه بما

ينطبق على قواعد القانون الدولى رهين الظروف والمصلحة . فأن المحور كان يقبل الحياد مادام فى مصلحته ، فقبله فيما يختص بأيرلنده وتصرف حيال الجمهورية الناشئة وحكومة ديفاليرا تصرف من يحترم الحياد . أما إذا تعارض مع مصلحته فانه كان يضرب به عرض الحائط . وليس ثمة قاعدة دولية دقيقة وقضاء دولى للفصل فى مثل هذه الحالات وما يتفرع عنها من منازعات ، وخاصة أن المدفع والبارود يغطيان على كل شىء .

وخلاصة القول إن الشخصيات تتفاوت فى القانون الدولى كما فى حياتنا المادية فى هذه الدنيا ، تلك الحياة التى نلسها كل يوم ، فهناك القوى والضعيف والناهب والخامل والكبير والصغير والعظيم والحقير . والشخصيات المتنوعة السيادة لاتزال على أبواب القانون الدولى . تطرقها ليؤذن لها بالدخول ، وترجع فى مكانها الذى يتفق ومكانتها وجهودها فى ميدان الحياة السياسية الدولية . فهى لم تلجها بعد ، وولوجها معلق على جهودها ومناوراتها السياسية ومدى المساعدات الخارجية ، والمصالح المشتركة وتبادل المنافع وسياسة الاخذ والعطاء وكسب الوقت ، وهى التى تسند الشخصية المعنوية ، وليست المبادئ الانسانية السامية والحقوق الدولية وقواعد القانون الدولى التى يمكن الارتكاز عليها فيما بعد لإثارة سخط رأى العام الدولى بعد تكوين الشخصية الدولية القانونية فى حالة الخلافات الدولية والمنازعات . وما دامت القوة هى التى تفصل فى النهاية فى المنازعات الدولية فهى أيضا ومن باب أولى تفرض الشخصية الدولية .

وإن استقلال الدول هو أساس القياس فيما يختص بشخصية الدولة فى العالم الدولى ، ولكن لايعنى بهذا أن هناك استقلالا مطلقا وأن هناك حقا لاحد له للدولة القائمة فى العالم السياسى الدولى . فما لاشك فيه أن هذا الاستقلال مقيد بالمعاهدات وبطبيعة الدولة وبصلاتها الخارجية المختلفة ، وبموقعها الجغرافى ومدى نفوذها السياسى ، وهمة أبنائها ودرجتهم من

الاستعداد للذود عن حدودها ، وبحقها في الدفاع عن كيانها من أى اعتداء خارجي . أى أن هذا الاستقلال لبس باللائها المجرد من القود والحدود ، فهذا الاستقلال له تخوم معينة شأنه شأن تخوم الدولة وهى مرسومة بدقة ويراعى فيها احترام استقلال الغير وحقوقه وفي الوقت ذاته وقوف الغير عند حده فلا يعتدى عليها ولا تنتهك حرمانها . وإذا مس هذا الاستقلال بالاعتداء على حياد الدولة أو على سيادتها من الخارج كما في حالة غزو ألمانيا للكسمبرج أو لبلجيكا في سنة ١٩١٤ أو كما في حالة غزو اليابان لمنشوريا في سنة ١٩٣١ أو اعتداء جحافل النازية على جارتها الضعيفة في الحرب العالمية الأخيرة فالقانون الدولي يتدخل للدفاع عن كيان الدولة المعتدى عليها والمجتاحة . غير أن القانون الدولي بصورته الراهنة لا يزال قاصرا لاحول له ولا طول ولا يستطيع الوقوف فعلا في وجه عناصر الشر الجاحمة التي تبرر التدمير والقتل بالجملة وتزيل معالم العمران ، فمن باب أولى أن تدوس بدباباتها وبعرباتها المصفحة المبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال . وجهود المفكرين تتجه بكل ما أوتوا من حكمة وبعد نظر نحو إقامة صرح القانون الدولي على أساس تقرير سلام عالمي حقيقي فعال . ولكن للقانون الدولي مجال تطبيق وتنفيذ لقواعده ونصوص الاتفاقات والمعاهدات ، ويحسن أن نعرض لها باختصار قبل أن نخوض في الباب القادم آخر مرحلة من مراحلها وهى بحث نظم السلام العالمي ، وفيما يلي البيان .

مجال تطبيق القانون الدولي : إن الدولة كما سبق أن بينا لها أراض معينة ذات حدود واضحة ، وشخصيتها المعنوية هي الكيان القائم بمساحته المعروفة داخل هذه الحدود ، ويسرى عليها التشريع الخاص بالدولة بما لها من حق الولاية العامة والسيادة . وهذا الكيان المادى المنظم الذي تعززه القوانين العادلة الداخلية مع ضمان تطبيقها بروح الانصاف وعدم المحاباة وما تتطلبه مراعاة استمرار حياة الدولة وحمايتها من المفاجآت الخارجية التي تهددها وقد تودى بها - كل هذه العوامل هي التي تكيف تكوينها الدولي . وإذا كنت تسكن أرضا

معينه في دولة ما فانت تخضع لقانون هذه الدولة بما لها من حق سيادتها عليها وذلك سواء كنت متجنساً بجنسية هذه الدولة أو أجنبياً عنها . وإذا كنت أجنبياً ففروض احترامك لقوانين البلاد التي تأويك وتبسط لك جناح عطفها، وفي حالة حيدك عن نصوص القانون وارتكابك المخالفات تفرض عليك العقوبة دون تردد . أما فيما يختص بالأحوال الشخصية فأنت إذا كنت مجرد سائح في بقعة معينة وموطنك هو موطن وطنك الأصلي لا الأراضى التي تمر عليها فالقانون الذى يطبق عليك غالباً هو قانون جهة الأصل التي تنتمى إليها وذلك لأن أحوالك الشخصية وما يمسها من إجراءات تتناول كيان الفرد وتطور حياته وتعلق به منذ بدء الحدث القانونى حتى وفاته ، ثم تترتب عليها حقوق وتنشأ واجبات وصلاات قانونية تتناول الأسرة والأعقاب ، مما يجعل جل الشرائع والقوانين ترجع التصرفات لجهة الأصل وتخضعها لقانون البلد الذى ينتمى اليه صاحب الشأن . وفيما عد ذلك فلا تطبق عليك البلاد المضيفه قوانين بلدك الأصلية عادة مادمت خارجاً عنها وإن كانت بلادك تعاقبك على ارتكابك بأرضها ما يعد جريمة إذا عدت إليها، وإذا ارتكبت جريمة خارج بلادك يعاقب عليها في قانون بلدك الأصلية فأنها تعاقبك عليها رغم وقوعها في الخارج مثال ذلك معاقبة القانون الجنائى الانكليزى للخيانة العظمى مطلقاً وإذا كنت هارباً من بلدك لجريمة ارتكبتها فهناك طريق مرعى في القانون الدولى لآمكان فرض العقوبة عليك وتوقيعها ، وهو إعادتك إلى بلادك ومحاكمتك فيها وهذا ما يسمى بنظام تسليم المجرمين ، ويكون عادة بناء على اتفاقه تنص على تبادل المجرمين على أن يكون ما يوجه إلى المتهم منصوصاً عليه في المعاهدة وفي هذه الحالة فإن القانون يتعدى الأرض إلى السفن والطائرات حتى إذا كانت السفن في عرض البحر وخارج المياه الإقليمية ، ويتناول القانون السفينة الأجنبية مادامت راسية في المياه الإقليمية كما يتناولها وهي في عرض البحر بما في ذلك سفينة القرصنة ، وهذه تخضع لتشريع الدولة التي تضبطها . وسفينة القرصنة سفينة خارجة عن القانون مباح

اقتناؤها اذ أن القرصنة عمل عدائي تباشره جماعة خارجة عن القانون دون إذن أو خضوع لأي دولة أو هيئة سياسية معترف بها . وأعمالها العدائية ليست بمجرد السرقة بل هي لاحد لها ، وتقشع الأبدان من قصصها وأساطيرها . وعلى ذلك فإذا سمعنا أن أعمال الغواصات وسفن تجارة الرقيق يطلق عليها من باب المبالغة أعمال قرصنة فهو التهديد ، وذلك لأن الغواصة التي تفرق سفينة تجارية بمجرد رؤيتها أو المركب التي تحمل علم دولة ما وتشتغل بتجارة الرقيق يعد عملها غير مشروع بغض ، ولكن القرصنة أبعد في تفسيرها وضررها من هذا بكثير . فإن الغواصات عادة تخضع لسلطان دولة أو هيئة منظمة تعمل لحسابها ، كما ان حالة سفينة الرقيق لا تخرج عن هذا المعنى إلى حد ما أو يمكن حصر شرها بوضع اليد سريعا على بيت الداء بالجهة التي تعمل السفينة لحسابها . وتنظم حياة الغواصة وتصرفاتها اتفاقه سنة ١٩٢٦ . الخاصة بقوانين الحرب المصدق عليها من أكثر من ٤٠ دولة . ولم تنص كذلك المعاهدات على اعتبار الغواصات في حكم سفن القرصنة إذا حادت عن شروط الاتفاقية مادامت لا تعمل بصفة أصلية أعمال القرصنة . وهكذا يتضح من البيان الموجز السالف مدى امتداد سلطان المشرع وبطش العقوبة بالأفراد في تجوالهم في مختلف البلدان ، وكيفية تطبيق القانون الداخلي خارج وطن أصلة وتبعه للشخص حيث سار في أرض الله الواسعة ، وكذا كيفية تطبيق القانون الداخلي على كافة القاطنين على الأرض التي يسط عليها سلطانه من وطنيين وأجانب ومقيمين وعابرين أو سياح .

أما القانون الدولي فهمته أدق وعمله أشق لاسيما من ناحية تنفيذه وتطبيقه على مختلف الشخصيات المعنوية للعالم السياسي الدولي .

ويتضح مما بيناه في مختلف المناسبات في صدد نفوذ القانون الدولي وسيطرته على الحياة السياسية في السلم والحرب أنه مازال في حاجة قصوى إلى العناية من ناحيته (أ) التشريعية بتبويبه وجعله أكثر وضوحا وإحكاما للهدف وملاذا للدفاع عن حقوق الشعوب وحرىات الأمم الصغيرة (ب) والتطبيقية .

بشموله بالصيغة التنفيذية والقوة الكافية لتنفيذ أحكامه وردع كل من يحيد عنها حتى يصبح له هيئته واحترامه يصير ضمانا فعالا للسلام العالمى ، غير أنه من الناحية النظرية وقد تكونت للدول المستقلة شخصيات معنوية فى العالم الدولى فالمفروض أنها على اختلافها صغيرها وكبيرها تصبح متساوية فى الحقوق أمام القانون . ولقد جامد فقهاء القانون الدولى ومشروعوه فى تأييد حقوق الدول وفق تعادل الرؤوس ، كما عمل واضعوا أسس عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة بمجالسهما ومنظوماتهما للسلام الدائم على عدم إغفال هذا المبدأ الهام . إلا أن التفرقة فى المعاملة وفق نفوذ الدولة السياسية ومكاتها فى العالم الدولى انضحت فى تكوين مجلس جامعة الأمم وكذا فى نظام مجلس الأمن . ففى المجلس الأول كان هناك أعضاء دائمون وأعضاء مؤقتون يتغير انتخابهم فى المجلس كل مدة معينة ، وفى المجلس الثانى فرق بين الدول الكبرى والصغرى فى المعاملة ، وأعطى للدول الكبرى حق الاعتراض على القرارات دون إبداء أسباب لأسقاطها وهو ما سنراه فيما بعد .

ومن الناحية السياسية ليست هناك مساواة فى الميدان الدولى ، وهذا معترف به فى القانون الدولى ، خصوصا فيما يختص بصدارة الدول الكبرى فى الفارة الأوروبية وفى ميدان الاستعمار وبعض هذه الدول فى آسيا والشرق الأقصى بل والولايات المتحدة فى العالم الجديد . وأهم أسباب هذه الحالة التى لا تتفق مع العدالة الدولية وقد تودى بمصالح صغريات الأمم والشعوب المطالبة بحقوقها وحرىاتها تجرد القانون الدولى من القوة التنفيذية التى تكفل له الاحترام ، خصوصا إذا استحكت حلقات الأزمات وظهر شبح الحرب وتطلبت الحالة التدخل بالقوة لوضع الحق فى نصابه ، وكذا غموض القانون الدولى فى بعض المواقف نظرا لحدائثه قواعد إذا قورن بالقانون الخاص ، وأنه ليس بالقانون المبوب الواضح بعد ، وأخيرا أهمية الدور الذى تقوم به الدول الكبرى فيما يختص بتكوينه وتشيد دعائمه وخاصة ما يتناول السلام الدائم ونزع السلاح .

أما ما يعنى به من دولة كبرى فهو أمر مائل ومحسوس وليس مجرد قاعدة قانونية . فهي تتغير من قرن لآخر حسب تطورات الحياة السياسية ، فهناك دول يأفل نجمها وأخرى يتألق نجمها ، وقد كانت الأولى في زوايا النسيان والثانية في مقدمة الدول الناهضة النشيطة ، وذلك تبعا لدوران الفلك وسير عجلة الزمن بين الفينة والفينة . ولقد كانت السويد والبرتغال وإسبانيا منذ نحو قرنين دولا كبرى اضمحلت واصبحت في المرتبة الثانية أو الثالثة من الدول العالمية وايطاليا خرجت من ظلمات عبودية النمسا إلى نور الحرية وتوحدت إماراتها سنة ١٨٦٧ وأصبحت دولة عظمى ، وقد رأينا زوال خصمها العنيد كأمبراطورية عتيدة في قلب أوروبا وهي إمبراطورية النمسا والمجر وتحللها إلى جمهوريات صغيرة ومتوسطة . ولدينا مثل الولايات المتحدة فبعد انتهاء حرب الانفصال سنة ١٨٦٥ تدعم بنيانها وتعززت روابط ولاياتها وأصبحت دولة عظمى . ولا ننسى اليابان أيضا فبعد حرب الصين سنة ١٨٩٥ وانتصارها عليها ثم دحرها لروسيا في حرب سنة ١٩٠٤ أصبحت في عداد الدول العظمى ، وخطبت ودها بريطانيا العظمى واعتبرتها ندا في الشرق لتشابه موقعهما الجغرافى وأطماعهما السياسية والاقتصادية . ثم إذا نظرنا لليابان اليوم وجدنا الخسوف يغطى الشمس المشرقة ويمنع وضوحها في سماء السياسة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، واحتلال جيوش العم سام لبلاد السامورى . وقبيل الحرب العالمية الأولى كانت تركيا إمبراطورية مترامية الأطراف ، هي الامبراطورية العثمانية التى أسسها « أرطوغرل » وقد هبط من هضاب بلاد التار ، ثم شادها ودعم بنيانها وعرضاتها محمد الثانى وسليمان القانونى ، وقد زالت دولة آل عثمان وحلت محلها جمهورية فتيه قامت على أكتاف شباب تركيا الذين أعادوا إليها استقلالها بطرد الجيوش اليونانية المخلة التى فرضت عليها بموجب معاهدة سيفر ، ومزقوا بتضحياتهم البالغة هذه المعاهدة شرمزق ، وأحلوا محلها معاهدة لوزان التى اعترفت بموجبها أوروبا بكيان الجمهورية التركية الجديدة وشخصيتها الدولية وردت إليها اعتبارها . وقس على ذلك

حالات عدة . وخاصة حالة الدول التي خرجت مهزومة مضطعة بفعل الحرب العالمية الثانية ، وفي مقدمتها ألمانيا التي سلمت بلا قيد ولا شرط ، فلا يمكن مقارنتها اليوم وأركانها الأربعة محتلة بجيوش دول الحلفاء المظفرة من أمريكيين وروس وأنكليز وفرنسيين ، ويقف على أبواب معاقليها وحصونها ومدنها التي يسكنها الجنس الآري الأشقر حراس وحفاظ من صميم الزنوج وقلب أبناء إسرائيل ، جلبتهم الجيوش المحتلة إمعانا في إذلال الآريين الذين فرقوا بين العناصر والأجناس وأصروا على سمو الجرمانى الأشقر على غيره من بنى الانسان ، وقادوا إلى معسكرات الاعتقال وساحات التعذيب من لم يدن لهم بهذه الفكرة القائمة على التعصب والصلف . وهكذا ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع . وبطبيعة الحال تتحول دفة العلاقات السياسية في يوم السياسة الدولية وتتغير مكانة الدول في المعاملات الدولية على الأقل من الناحية الواقعية التطبيقية .

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول العظمى هي بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان . وكان السلام قائما على أساس السلام المسلح والتوازن الدولى . وكانت حقوق الدول الصغرى مرعية ومحفوظة في كثير من الحالات بما لوقوف كل من الدول الكبرى للأخرى بالمرصاد ، وتمسكها بأهداب القانون الدولى والعدالة الدولية وحقوق الأمم الصغيرة لتنفيذ أغراضها السياسية على حساب ورعها وتسربلها بثياب المسوح . ولكن بعد انتهاء الحرب الأخيرة أصبحت الدول العظمى من حيث القوة والواقع ثلاثا هي الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا . وهى اليوم صاحبة القوة الحربية الجبارة والمقدرة الاقتصادية الكافية لآلقاء الرهبة وبث الخوف فى العالم الدولى ، بينما اختفت سائر الدول العظمى من ميدان التنافس الدولى مؤقتا أو قل نشاطها ، وهى لازالت تن وتو جمع من هول ضربات الحرب وعمق جراحها كفرنسا ، وعلى أثر ذلك فقد الكثير مزايا التوازن السياسى والتمسك بحقوق الدول الصغرى دفاعا عن مصلحة

خاصة أو في سبيل كسب جديد. وحل مجلس الأمن اليوم محل التوازن السياسي الذي يفرضه نشاط الدول العظمى ، وقد طلع علينا بنظام تكتل يخفي خطراً داهماً على حريات الأمم الصغرى ويهدد كيائها، فهو يقسم العالم بحكم قوى الجبهتين الديمقراطية والشيوعية إلى معسكرين يطويان تحت لوائهما الأمم الصغيرة التي لا تستطيع الأقليات من سلطانهما وجرهما بشدة إلى صفوفهما في التنازع الحالى وصراع الحياة والموت إذا نشبت حرب بينهما على الرغم من تمنيات وبركات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ووعودهما المعسولة .

ولتفهم مدى نفوذ الدول العظمى في الميدان الدولى يمكننا أن نذكر مثلاً هاماً هو نظرية مونرو ومدى تمسك الولايات المتحدة بها ، وأثر ذلك في سياستها في العالم الجديد وفي مجرى السياسة الأوروبية والعالمية. وهذه النظرية أو المبدأ الذى نادى به الرئيس مونرو منذ أكثر من قرن من الزمان صادف هوى من نفس الولايات المتحدة الديمقراطية الوثابة وآذاناً صاغية من بقية جمهوريات أمريكا اللاتينية التى كانت فى ذلك الحين تكافح وتضجى بكل نفيس فى سبيل القضاء على الاستعمارين الأسبانى والبرتغالى والانفصال عن هذين الوطنين الأمين لها من قبل . وكان هو الثوب اللائق الذى لا يمكن بحال استبداله لحضور الولايات المتحدة مأدبة التوسع الاقتصادى . وهو الذى ضمن إشراف الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً على موارد العالم الجديد ومصائر جمهورياته الصغيرة الناشئة المفعمة بالاضطرابات والثورات ، وكانت محط أنظار الأطماع الاستعمارية الأوروبية . فوقفت عند حد النظر إليها بنهم وحسرة دون الانقراض عليها والتهاهما تبعاً ليقظة العم سام وسهره على استقلالها. الغرض ، لالسواد عيون خلفاء أهل أشيلىه وبرشالونه وغرابة ولشبونة وغيرها من مدن المستعمرين اللاتين المغامرين ، ولكن لتسخيرهم لصالح الجمهورية الصناعية الكبرى التى لا تقف أطماع مراكزها

الصناعية بالترويت Detroit وشيكاغو وبورصاتها الدولية بنيويورك ونيو أورليانس عند حد . ولولا قوة الولايات المتحدة وسلطانها في العالم الدولى لما كان يمكن تحقيقها لأطماعها بتنفيذ مبادئ مونرو وبهذا ميزها لصالحها وفرضها احترام أوروبا واليابان لهذه المبادئ إلى حد أن صارت ميثاقا مقدسا لسلامة نصف الكرة الغربى من الناحيتين النظرية والتطبيقية . وتحولت الرسالة الشفوية التى أذاعها الرئيس مونرو فى سنة ١٨٢٣ ، وأعلن فيها تمسك الجمهورية الديمقراطية الجديدة بحرية سائر شعوب العالم الجديد إلى خطه مرسومة فبدأ دولى مسلم به . لقد أراد مونرو ، منع تدخل أوروبا فى شئون القارتين الأمريكيتين والوقوف فى وجه مطامع دولها وحكوماتها ، وكان الحلف المقدس يعد عدته لبسط نفوذه على القارتين وتأييد الامبراطوريات الاستعمارية فى الدفاع عن سيادتها هناك ، فقال : إن الأمريكين الذى يعيشون فى القارتين لن يمكن اعتبارهم بعد اليوم هدفا لآى استعمار فى المستقبل لصالح أية أمة أوروبية ، . على ألا يطبق فى اعتباره هذا المبدأ على الحالة القائمة إذ ذاك ، مثال ذلك وجود إنجلترا فى كندا ، وما يترتب على ذلك من حقوق . وأن كل تدخل أوروبى فى شئون القارة الجديدة وفى أى جزء منها لن تعتبره الولايات المتحدة طبقا لتصريحات مونرو وتأييد مناصرية إلا كعمل غير ودى ، ولن تنظر إليه دون اهتمام وتدعه يمر دون أن تعيره اعتبارها دفاعا عن مصلحة القارتين . وقد صدر هذا التصريح فى ظروف سياسية مضطربة وجو مكفر ، فدول أوروبا تصفى حساباتها بعد حرب عامة طويلة هى حرب نابليون ، والرجعية قد توطدت أقدامها بعد نجاح مؤتمر فينا وقيام الحلف المقدس ، وأحفاد فوارس الكاثوليك فى أمريكا اللاتينية يخلعون ثياب الذل والاستعباد ويطردون حكامهم وقلول الحاميات المستبدة هناك ، وروسيا تظهر اهتماما بالغا بالعالم الجديد وتتضح أطماعها فى ، ألاسكا ، الواقعة فى شمال غرب أمريكا الشمالية . ووقفت الجمهورية الديمقراطية الجديدة التى لم يمض بعد نصف قرن على طردها المستعمر

لإصراره على إبراز أموال خلفاء اليوريتان والمهاجرين من وجهه الاضطهادات الدينية والسياسية بضرية الشاى الظالمة موقف البطولة والشهامة وهى لازالت فى حداثة عهد تكوينها، وكأنها فارس من فرسان القرون الوسطى شهر سيفه وحيداً فى وجه شرذمة قوية مسلحة من قمة الرأس إلى أخمص القدم ليدافع عن مجموعة من الضعفاء البائسين المهيضى الجناح، فدافعت بذلك عن مستعمرات إسبانيا التى ثارت ضدها، وكانت الملكية الأسبانية فى حالة بالغة من التفكك واليأس تسمى دون جدوى لاسترداد ممتلكاتها الشاسعة فى أمريكا الجنوبية ومكانتها بين أبناء عمومتها. وحالت دون تدخل الحلف المقدس الفعال ونزوله جدياً إلى الميدان لمساعدة المستعمر ضد الشعوب الناهضة الفتية. ووضعت أسس استثمارها الاقتصادى لموارد أمريكا اللاتينية فيما بعد ووصايتها السياسية عليها بطريقة غير مباشرة، للمحافظة على رؤوس أموالها الموظفة هناك وينايع الثروة المعدنية والمواد الخام التى لاغنى لصناعات الولايات المتحدة عنها. وهكذا وضعت مبادئ مونرو أسساً جديدة لحماية طائفة كبيرة من الدول الصغيرة بواسطة دولة قوية، تجمعها معها روابط الجوار والصلات الجغرافية المختلفة واتحاد المصالح. وهذه الدولة القوية لم تبسط عطفها عليها وتمنحها حمايتها الأديية والفعلية إذا تطلب الأمر ذلك ضد الاعتداء الخارجى وتساعدها على إنماء ثرواتها وتنظيم حياتها السياسية والاجتماعية لمجرد العدالة الدولية وصلات حسن الجوار كما سبق أن أشرنا، وإنما للصالح الاقتصادى وللرابطة السياسية التى تملى على الجميع التأزر ضد الأجنى عن القارتين.

وقد ساعدت نظرية مونرو على بسط الولايات المتحدة سيادتها على القارتين الأمريكيتين، وعاونت أيضاً فى تثبيت أقدام حكومات أواسط وجنوب أمريكا، وكانت عاملاً هاماً فى المحافظة على السلام فى القارتين الأمريكيتين. ولكن فقدت هذه النظرية أخيراً منذ قيام الحرب العالمية الأولى أهميتها لأنها كانت سواء بحق أو بغير حق، أشبه بالعصا الثقيلة القديزة الوطأة فى ضرباتها لحماية السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى

الجمهوريات اللاتينية الجديدة لصالح جمهورية الولايات المتحدة دون غيرها. وقد تصيب ضرباتها القاسية الانتصار والخصوم على السواء. وقد استغلت حكومة الجمهورية هذه المبادئ في الانحياز لطائفة من الثوار - وما أكثرهم بالجمهوريات اللاتينية - دون آخرين في حالات الانقلابات العديدة التي اعتادت عليها تلك البلاد الصاخبة. وصارت جزءاً من برامج حكوماتها وحياة أهلها العامة والخاصة. ورأينا كيف تبخرت هذه المبادئ ونزلت الولايات المتحدة مرغمة إلى حلبة النضال السياسي العالمي بعد أن استكملت نموها كإمبراطورية صناعية كبرى وفصلت بقوتها ووفرة عتاها الحرب واتساع مواردها في الحربين العالميتين، وهي اليوم توجه السياسة الدولية في العالمين القديم والجديد لصالح العالم الجديد أو قل لصالح سيطرتها الاقتصادية على مختلف أنحاء الأرض، وتقف بكل قواها وقد تجهزت بأدوات الصراع ودروعه الواقية كأنها في مسرح من مسارح الصراع الروماني القديم تتأهب لمنازلة الكتلة السلافية، أو بعبارة أخرى روسيا الشيوعية والدويلات التي تدخل في منطقة نفوذها. ولا يمكن لم تندثر مبادئ مونرو من الناحية الفعلية إندثاراً كلياً من العالم الدولي، بل زال شطرو بقي شطر آخر هام أو استبقته الولايات المتحدة لأنه يتفق ومصالحها السياسية. وهي لا تسمح اليوم للدولة ما أن تتدخل في شئون الأمريكتين، وتعقد لهذا الغرض المؤتمرات السياسية والاقتصادية تجمع فيها شمل جمهوريات العالم الجديد باسم الاتحاد، البان أمريكي، Par-Américain لتنسيق وسائل الدفاع عن العالم الجديد، ولادخال مختلف الجمهوريات الصغيرة هناك في دائرة النفوذ الاقتصادي والسياسي للجمهورية الكبرى، ولتكوين جبهة قوية على تمام الآهة إذا دنت ساعة النزال ودق ناقوس الخطر، تقف في وجه روسيا الشيوعية، وتخوض غمار القتال ضدها. وآخر هذه المؤتمرات كان في بوجوتا عاصمة بولوفيا في إبريل سنة ١٩٤٨، وقد حاولت العناصر الشيوعية عرقلة أعماله وإحباطه وإظهار مدى سيطرة رجال واشنطون على مختلف جمهوريات الوسط والجنوب.

وقد استعالت العاصمة إلى أنقاض بفعل القلاقل التي أثارها الشيوعيون ، وعمت المذابح الأحياء التجارية والآلهة بالسكان ، ونسفت الدور وقلبت مركبات الترام وأحرقت السيارات ، وغصت المشرحة بالجثث ، إذ تحولت إلى معرض لها حتى يتعرف ذووها عليها . ولن تثني أعمال العنف ، هذه التي اقترفها الشيوعيون إظهاراً لاستيائهم وإعلاناً لسخطهم - فبادئهم الوصول إلى غايتهم عن طريق التدمير وتحطيم ما يصادفهم من عمران وقلب النظام - الولايات المتحدة عن الاستمرار في سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم الجديد وتسخيرها لصالحها ، باسم سياسة عدم التدخل والدفاع عن الأمريكتين .

وللقانون الدولي كذلك قواعد هامة خاصة بتنفيذ المعاهدات وتفسيرها وتعديلها . وتفسير ذلك أن المعاهدات عموماً يجب احترامها مادام قد صدق عليها طرفا التعاقد وأصبحت نافذة بالتصديق ، وأهم ما يعيب المعاهدات هو الضغط وإملاء الإرادة وسائر وسائل التهديد التي تشوب حرية القبول والرفض ، وترغم فريقاً معيناً تحت تأثير سيف مسلط أو كارثة قد تصيب الوطن في حالة الامتناع عن التوقيع على الموافقة . ولا يدخل في حساب المعاهدات المشوبة بالضغط وعدم تكافؤ الفرص للطرفين اتفاقات عقدا الهدنة وإبرام الصلح ، فهي اتفاقات جاءت على أثر خروج على القانون الدولي وإنكار لوسائله السلمية في تسوية المنازعات ، فكل تسوية لا عادة الأمن إلى نصابه ترحب بها الإنسانية . تقبلها روح القانون الدولي بذراعين مفتوحتين حتى تعود الحالة إلى طبيعتها السليمة وتستقر الأمور ، ثم يمكن فيما بعد بالمفاوضات والتفاهم والتأثير على الرأي العام الدولي القضاء على الأحقاد رويداً رويداً وتحطيم القيود غير العادلة التي فرضت على المغلوب . وهذا ما تبنته ألمانيا عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وقبولها مرغمة لمعاهدة فرساي وقد ظهرت بتحريرها تجديراً يكاد يكون تاماً من قيود صلح

سنة ١٩١٩ . غير أن النازية دفعت بها إلى تسميم الجو السياسى الأوروبى ،
وشجعتها على إشعال حرب عالمية ثانية لا يحدد التاريخ مسئوليتها وحدها
عنها ولكنها لا شك هى مسئولة مع غيرها من الدول العظمى عن إشعالها
وإذا قيل باحترام الاتفاقات الدولية فهذا الاحترام رهن الظروف
الدولية ووقت الاتفاق . ويجب أن يقف مفعول الاتفاق فلا يقيد الغير
ويصبح حملاً ثقيلاً على الأجيال الجديدة بمجرد تغير الظروف التى أبرمت
فيها تغييراً أساسياً . غير أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الغاية إلا إذا قام
اتفاق بين الطرفين على إلغاء الاتفاق أو تعديله ، وقد ينص فى صلب الاتفاق
على إمكان تغييره بتبادل الآراء وبمفاوضات لاحقة بعد مدة معينة ، كما قد
يفعل هذا الشرط ويكتفى أحد المتفاوضين بحس نبض الطرف الآخر والدخول
فى مفاوضات للوصول إلى هذه الغاية . ومبدأ زوال المعاهدة وآثارها بتغير
الظروف أو وجوب تعديل بعض بنودها بحث فى مؤتمر ليدن سنة ١٨٧١ ،
وكذلك لم يعارض فيه مجلس جامعة الأمم بمناسبة اضطراب الجو السياسى
الأوروبى سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تبعاً لجمود معاهدة فرساي حينما
امتعت ألمانيا - دون الحصول على موافقة ما من العصبة أو الدول صاحبة
الشأن - عن استمرار تطبيق مواد المعاهدة الخاصة بنزع تسليحها وعدم
تسليح الرين بعد تجريده من أية قوة عسكرية أو تحصينات أو مدافع أو
خلافها من الأسلحة .

وقد جاء فعلاً فى عهد عصبة الأمم وجوب احترام مبدأ إعادة النظر فى
المعاهدة وانها ليست مخلدة لا يمكن تعديلها وتنقيحها ، فورد فى المادة ١٩ من
الميثاق ، يجوز للجمعية العمومية لعصبة الأمم من حين لآخر أن تدعو أعضاء
العصبة لبحث المعاهدات التى أصبح من المتعذر تطبيقها وتنفيذ نصوصها ... ،
ويتضح من اعتراف الميثاق بجواز بحث تعديل المعاهدات وبحق الجمعية العمومية
فى دعوة الأعضاء من تلقاء نفسها للنظر فى التنقيح أن فكرة تعديل المعاهدات

اتخذت وضعها القانوني في العلاقات السياسية الدولية ، وأن قدمها رسختا كبدأ مسلم به . وبهذا الوضع يمكن حض الحكومات على التمشي مع التطور الدولي وبدفعها نحو التفاوض وتبادل وجهات النظر لرفع الحيف ولاقرار العدالة الدولية . وفي حالة معارضة أحد طرفي النزاع في النظر في التعديل يمكن للطرف الذي يطالب بالتعديل حتى تتمشى المعاهدة مع الظروف الجديدة والتطورات الدولية ، أن ينبذ المعاهدة ويعلن إلغائها ويرفض تطبيق شروطها (١) . وفي سنة ١٩٢٠ قدمت بوليفيا إلى الجمعية العمومية لعصبة الأمم طلباً لإعادة النظر في المعاهدة التي سبق أن منحت بموجبها مقاطعة بحرية لجمهورية شيلي ، غير أن طلب التقيح هذا لم يصادف قبولا من الجمعية لأسباب سياسية ، وفي سنة ١٩٢٥ طلبت الصين إعادة النظر في المعاهدة التي أبرمت بطرق غير عادلة ولم يك الطرفان فيها على قدم المساواة *traites inegaux* ، غير أن الجمعية العمومية للعصبة رفضت أيضاً طلب الصين بلباقة أو بعبارة أخرى تهربت من إجابته . ثم في سنة ١٩٣٦ طلبت الجمهورية لتركيا إعادة النظر في الوضع السياسي والعسكري الدولي للبواغيز بمقتضى اتفاق لوزان الذي أقرته أوروبا الغربية في ١٤ يولييه سنة ١٩٢٣ وأن يعاد تنظيم البواغيز في ضوء الحالة السياسية الدولية الجديدة . وقد استندت تركيا في طلبها هذا على المادة ١٩ من الميثاق التي سبق ذكر نصها . وسرعان ما استجابت الدول الكبرى للطلب ، وعقد مؤتمر دولي بمدينة « مونترو » *monreux* من أعمال سويسرا ، وأقر المؤتمر عدالة المطالب التركية ، وأمضى اتفاق جديد في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ يحيز للجمهورية الفتية تحصين منطقة البواغيز .

ومع التسليم بعدالة فكرة إعادة النظر في المعاهدات وفق الظروف

(١) انظر « موجز القانون الدولي العام » لديليز ، صفحة ١٧٢

وانظر « موجز القانون الدولي العام » لحوج سبل ، صفحة ٥١١

وانظر « موجز القانون الدولي العام » لالف روس ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧ ،

من صفحة ٢٨١ إلى ٢٢٢ .

« A Text-Book of International Law » by Aef Ross, 1 vol, London 1947.

الجديدة والتطورات السياسية الدولية ، ومع التسليم بأن كل منطق صحيح وذوق ناضج سليم يقر التنقيح ، ومع اعتراف عهد العصبة بهذا المبدأ كقاعدة هامة لاقرار السلام فقد تغافل واضعو نظام «هيئة الأمم المتحدة» ذكر هذا المبدأ في الميثاق الجديد الذي حل محل ميثاق عصبة الأمم . وربما يرجع التغافل إلى اعتبار مبدأ تنقيح المعاهدات بديهة من البديهيات الدولية وركنا من الأركان الهامة لتدعيم السلام مسلما به دون النص صراحة عليه ، فلا سلام بين الدول دون اتفاق بينها على وسائل علاقاتها السياسية الدولية وطرق تنفيذ التزاماتها .

غير أنه يعترض التعديل صعوبات تتناول تطبيق فكرة التعديل وتحديد المدة التي يحسن أن تمضي قبل المساس بالمعاهدة وتناولها بالبحث وبمعاول الهدم لإعادة بنائها مع ما يتفق والروح الدولية الجديدة والعصر القائم وموافقة المتعاقدين على التعديل بعد مضيا وكذا في بحر زمن معين . والواقع أن أحد الطرفين يرغب في التمسك بنصوص المعاهدة وتنفيذها بحرفيتها والآخر لا يرغب في ذلك ويطالب برفع الغبن الذي يترتب على الإصرار من تنفيذ بنود لا تتفق والقانون العام والعدالة الدولية وروح العصر ، ومن شأنها تهديد السلام العالمي ، كما حصل في مشكلة الجلاء بين مصر وإنجلترا ومطالبة مصر لإنجلترا بالخروج من وادي النيل وبالاحتكام إلى مجلس الأمن الدولي لانهائها في صيف سنة ١٩٤٧ باعتبار نصوص معاهدة لندن بين مصر وإنجلترا لسنة ١٩٣٦ لا يمكن إرغام مصر على قبولها لمخالفتها للعدالة الدولية ولفكرة السلام والأمن العالمين وميثاق الأمم المتحدة ، وتناقضها مع أبسط قواعد الاستقلال وهي عدم وجود جيوش احتلال في أراضي البلد المستقل . رغم أنف هذا البلد .

وإذا حزب الأمر واستفعل الخطب وأصبح لا مناص من النزاع المسلح وقيام الحرب برزت أهمية القانون الدولي العام ، وأصبح ملاذ

المتحاربين والمحايدين للتمييز بين الأعمال التي تقرها الانسانية والمدنية المعروفة
ادينا ، والأعمال الوحشية البربرية التي على ما للحروب من بشاعتها ووحشيتها
لا يقرها العرف والاتفاقات الدولية . إن إزهاق الأرواح بمئات الآلاف
والملايين مهما كانت مبرراته عمل ناب تمجه الانسانية وتعمل المدينه منذ
زمن بعيد على وضع حد له ، وإذا لم نستطع على ما أوتينا اليوم من تقدم
وتفوق فكر ، أن نمنعه فلا أقل من أن نحصر شره وأن نقاومه بعوامل
الشهامة والمروءة والبعد عن الخيانة والغش والقسوة . والعرف الدولي
والمعاهدات والاتفاقات مفعمه بالقواعد والخطط الواجب على الجيوش
والحكومات المحاربة وكذا الدول المحايدة اتباعها في حالة نشوب الحرب .
غير أنه يصعب ملاحظة تطبيقها بدقة ، فليس هناك عادة لجان محايدة تبشر
تنفيذ القانون الدولي وروح العدالة بدقة ، وتراعى وجوب بعد كل من
الفريقين عن الأعمال البربرية ووسائل القسوة في المعارك وفي معاملة الجرحى
والأسرى المدنيين الذين شاء سوء طالعهم الوقوع في سلطان العدو والخضوع
للعازى . وتتراشق عادة صحافة كل من الفريقين المتحاربين بمختلف التهم
إن صدقا وإن كذبا ، مما لا يدع مجالاً للتفكير الجدى في صحة التهم الموجهة
إلى الجهة الملوثة . وإذا تمسك فريق بقواعد الحرب التي نص عليها القانون
الدولى فلخشيته من أن تدور عليه الدائرة ويحامل معاملة أقسى مما كاله للعدو
جريا على قاعدة العين بالعين والسن بالسن .

ولقد جرى العرف الدولي على ألا تنشب الحرب فعلا وتدور المعارك
إلا بعد إعلان الحرب مشفوعا بالأسباب التي أدت إليه ، وقد يوجه إنذار
إلى الخصم مشروطا بإعلان الحرب إذا لم تجب الطلبات الواردة فيه في بحر
مدة معينة، غير أن الإعلان فقد اليوم مكاتته في العرف الدولي فلم يعد بدء
المعارك يسبقه إلا إنذار ثم إعلان الحرب . وذهبت الدول في بدتها العدوان
إلى انتحال مختلف المعاذير والحجج التي تتفق ومزاجها وسياستها . فبدأت
إيطاليا بعدوانها ومهاجمتها الحبشة سنة ١٩٣٥ ، وادعت أن ما تفعله ليس بحرب

ألبته إنما هو للتأديب ولصالح المدنية والعمران . وكذلك الحال فيما يختص باعتداء اليابان على الصين ، وبعد مضي سنوات عدة على المنازعات المسلحة والحروب التي شنتها إمبراطورية الشمس المشرقة على أرض التين ظلت على إصرارها بأن ما تقوم به للتأديب ولإعادة النظام والسكينة وليس بحرب . كما أن ألمانيا هاجمت الجمهورية البولونية دون سابق إنذار واجتاحت أراضيها سنة ١٩٣٩ . في وقت كان العالم يأمل أن ينتهى التوتر والتحرش السياسى بمؤتمر هام يقي الانسانية شر كارثة عامة . كذلك فعلت روسيا بفلندا في نفس العام . وخاضت اليابان غمار الحرب العالمية الثانية باعتدائها على ميناء بيرل حيث قاعدة الأسطول الأمريكى بالمحيط الباسفيكى بينما كانت تتفاوض مع الولايات المتحدة على حل مشكلاتهما بالحسنى . ويمكن التساؤل : كيف تعود الانسانية المتمدينة إلى وحشية العصور الوسطى وتنبذ حتى مجرد تنبيه الدول المحايدة إلى الخطر المحدق وهو الصراع الدموى المسلح ؟ وربما يتضح الرد على هذا فى أنه فى العشرين سنة الأخيرة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى أبرمت اتفاقات عدة وقطعت الدول وعودا شتى أساسها نبذ الحروب ومنع الاعتداء ، وبناء عليه عمدت الدول المعتدية كألمانيا واليابان إلى التصرف بما لا يجعها باعترافها معتدية وفى حالة حرب ، وهى تأمل بهذا ألا تعلن سائر الدول التى لا تشترك فى النزاع حيادها وتطبق قواعد الحياد فتحد بذلك من نشاط المعتدى فى استخدام موانئ الدول المحايدة ومياهاها مثلا^(١) .

ولنشوب الحرب أثر مباشر على العلاقات التجارية والسياسية ، فاليوم وقد اتسع نطاق الحرب واتخذت صبغتها العامة أصبح اشتعالها بل ومجرد الخوف من وقوعها يشل التجارة الخارجية ، كما أنها علاوة على قطع العلاقات السياسية بين الطرفين المتنازعين كنتيجة حتمية لها تؤدى إلى إلغاء وتعديل بعض المعاهدات والاتفاقات وخاصة ما يمس أسباب النزاع . غير أن بعض

(١) أنظر « أسس ومستقبل القانون الدولى العام » لوفيلد ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

المعاهدات والاتفاقات الخاصة بقواعد الحرب وما يجب اتباعه تجاه المتحاربين ومعاملة الأسرى والجرحى مثال ذلك اتفاقات لاهاي يظل مفعولها ساريا أثناء النزاع، وتظل السلاح الأدنى القوى الذى يسلطه الرأى العام العالمى — وقد بلغ شأوا بعيدا فى اليقظة والنضوج اليوم — تجاه الدولة المعتدية والمتجنية والتي تحيد عن القواعد الانسانية فى الحرب .

وقد تناولت اتفاقات الحرب ما يجب اتباعه فى سيرها وخطوط النار وما وراءها والعسكريين والمدنيين وكذا بحثت موقف الأعداء والمحايدين من الحرب . وكما أن الإنسان المتمدين وضع القواعد للمبارزة بين الغريمين حتى يصبح صراعهما أقرب إلى التمدن منه إلى التوحش وكفاح الكواسر فى الأحراش والأدغال ، فكذلك حاولت مجموعة الدول المتمدينة وقد عجزت عن تلافى الحروب وإبعاد شرورها أن تستبعد من الصراع الدموى المسلح بين الدول المتنازعة كل ما من شأنه أن يسبب آلاما وعذابا شديدا بلا داع . غير أنه يلاحظ إشراف المحكمين والشهود على المبارزة بينما لم تستطع الدول أن تتفق على تعيين هيئة قوية للإشراف على اتباع الأساليب الدولية والانسانية للحروب . وقد نجحت القوانين الحديثة فى استبعاد المبارزة من وسائل تسوية الخلاف بين شخصين متخاصمين بل وحرمتها تحريما باتا . وفرضت العقوبة الصارمة على المخالف، وخرجت فعلا اليوم من تقاليد البشر، غير أن الدول المتمدينة وقد أعمتها المطامع وطغت على تفكيرها السياسة وحب التوسع دون اعتبار آخر لم تنجح فى نبذ الحروب ونقض المشكلات الدولية عن طريق التفاهم وتطبيق قواعد الحرب والحياد تطبيقا عادلا دقيقا . وتناولت الاتفاقات الدولية حالات المحاربين وغير المحاربين، وصارت معاملة المحاربين خاضعة اليوم لاتفاق جنيف سنة ١٩٢٩ ، وقد نص على أن الضباط الأسرى لا يجوز إجبارهم على العمل لمن يأسرهم بينما يجوز أن يعمل من دونهم فى الرقبة نظير أجر على ألا يتناول عملهم العمليات

التي لها صلة مباشرة بالحرب ، وكذلك نص على أن طعام الأسرى ولباسهم وسكنهم يجب أن تكون في نفس المستوى المتبع بالنسبة لجيوش الدولة التي تأسرهم ، وعلى الاتفاق عناية خاصة بحالة الجرحى فاقات الاتفاقات السابقة ، وحرمت مهاجمة المستشفيات العسكرية وسيارات نقل الجرحى ambulances وسفن المستشفى والأشخاص الملحقين بخدمتها والاعتداء عليها ، ونص على وجوب تمييزها بعلامة الصليب الأحمر (الهلال الأحمر للبلدان الإسلامية) ، وحرمت الاتفاقات على بحارة سفن العدو التجارية مهاجمة سفن الخصم ، وفي حالة اعتدائهم ومخالفة الاتفاقات الخاصة بالحرب يمكن اعتبارهم « مجرمي حرب » wer criminals وإعدامهم . وقد يقع الأفراد الذين يتبعون الجيوش في سيرها والتحامها كالتجبرين الحربيين ومراسلي الصحف والمراقبين المدنيين أسرى ، وإذا استطاعوا إثبات شخصيتهم يمكن معاملتهم كأسرى حرب . وعلى ذلك فلن يعامل الوزير في حالة أسره معاملة أفضل أو أسوأ من معاملة بائعي الحلوى أو السجائر الملحقين بالجيش والسائرين في ركابه (١) . وأخيرا نذكر أن اتفاقات لهاي لسنة ١٨٩٩ وكذا سنة ١٩٠٧ تناولت كثيرا من الوسائل الواجب اتباعها في الحروب وعدم الخروج عنها ، غير أن هذه القواعد لا يمكن أن تتناول مختلف مشكلات الحروب وأخطارها وتنظيم أساليبها . وقد قامت هذه الاتفاقات على أساس تحريم بعض الأسلحة وأساليب القتال التي تسبب آلاما وإيذاء لا مبرر لهما ، مثال ذلك الغازات الخائفة والغش والمغالطة في القتال واتخاذ وسائل الخيانة لنيل من العدو treachery والنقتيل وارتكاب المذابح والتسبب في جرح والأضرار بغير المقاتلين والمحايدين وبث الألغام العائمة في عرض البحار بعيداً عن المياه الإقليمية التي يتعذر حصرها وفرض الرقابة عليها . ولكن يصعب تحديد مدى الخيانة والغش للنيل من العدو ، لاسيما والخلق السياسي الدولي لم يبلغ شأواً يمكن الاعتماد عليه في تحديد ماهية الخيانة الدولية ، فالجندى الذي

(١) أنظر « أسس ومستقبل القانون الدولي العام » لوتيلد ، صفحة ٣٥ .

يتسلل إلى معسكر العدو محتفيا في ثياب مدنية أو في ثياب جند العدو حتى لا يلفت إليه الأنظار ، ثم يقتل القائد العسكري يمكن اعتباره مجرما ارتكب جريمة القتل ، والحكم عليه بالاعدام في حالة القبض عليه . وفي حالة ارتكابه فعلته هذه في ثيابه العسكرية بعد نجاحه في انسلاله إلى خطوط العدو لا يجوز اعتباره مجرما وقتلا ويجب معاملته كأسير حرب . كذلك قد يتنافى الخلق والشهامة مع خدع الحرب ، غير أن قوانين الحرب والعرف الجاري العمل به لا تحرمها ، وفي مقدمة هذه الخدع طرق اختفاء الجنود أثناء الهجوم وإخفاء الأسلحة والمدافع في الغابات والصحارى حتى لا يكتشف العدو حركات الجيش بسهولة . وقد شاهدنا هذه الحالة في الحرب العالمية الثانية بصحارى شمال أفريقيا وبغابات الملايو وبورما وغيرها . وتذكرنا هذه الخدع التي بلا شك يجب أن تكون بعيدة عن قواعد الحرب اليوم ، وقد خطا الإنسان شوطا بعيدا في المدينة وتعين أن تكون تصرفاته ظاهرة جليلة كوضع النهار لاتشوبها المغالطات والأيقاع بالخصوم إلا في مبارزات مكشوفة ، بحصان طروادة الخشبى الذى أمكن العدو بواسطته إنهاء حرب طرواده وقهر الخصم .

ويمكن التساؤل بمناسبة تحريم استعمال بعض الأسلحة الماضية الفاتكة عن معيار التحريم وميزان الاستعمال ، والتاريخ يطالعنا بظاهرتين لاستخدام الأسلحة . الأولى : أن كل سلاح جديد يشور في وجهه الجميع ماعدا مخترعه إلى حد إن هناك قوسا ونشابا من نوع خاص Cross — bow قرر مؤتمر لاتران Lateran Louncil تحريمه في سنة ١١٣٩ ، كذلك الحال في السلاح المبدئى على نسق البندقية musket ، فقد نظرت إليه الدول الأوروبية بمقت وكرهت استعماله وتعرضت الجيوش التي استخدمته إلى أقصى أنواع الانتقام في حالة هزيمتها ووقوعها تحت رحمة العدو . وهكذا كانت الحال في استخدام البنى bayonet والطوريد Torpedo والغازات الخائفة والقنابل المحرقة . الثانية : أن كل سلاح جديد سرعان ما يظهر المضاد له وتبتدع طرق

الوقاية منه، فقد اخترعت كمات الوقاية ضد الغازات الخائفة، والبنادق القوية الطلقات لتحطيم مصفحات الدبابات، والقذائف العميقة البعيدة الأثر لاصطياد الغواصات ونسبها . مما عجل في القضاء على المزايا العسكرية وقوة التفوق التي يمكن أن يجنيها مخترع السلاح الجديد والمبادر باستخدامه . ولكن يمكن إذا تعذر اعتبار أى سلاح جديد بأنه نهاية الاختراع والابتكار وآخر أسلحة الفتك الذريع الذي لا نظير له أن نعتبر أن مجرد الابتداع لا يجعل السلاح غير عادل وأنه محرم استخدامه في الحرب، بل إن ميزان التحريم هو ما يسببه من آلام مبرحة لا مبرر لها في الحرب Disproportionate suffering مثال ذلك الغازات الخائفة واستخدام الكلورين Chlorine والفوسجين Phosgene . وقد اهتمت الدول الأوروبية التي ذاقَت الأمر من الحرب العالمية الثانية بوجوب إعادة النظر في مشروعية استخدام بعض الأسلحة في الحرب وفي مقدمتها الغازات الخائفة التي بلغت ألمانيا المهزومة في استخدامها . واتخذت الوسائل بواسطة المؤتمرات الشتى للعودة إلى تقرير تحريمها صراحة، وصدقت أكثر من ثلاثين دولة بما في ذلك الدول العظمى على منع استخدام الغازات بأنواعها في الحروب، وكذا الوسائل الفائكة التي لها نفس مفعول الغازات وسائر وسائل التعذيب البشري، كما حرمت بتاتا الحرب البكتريولوجية . ولم تغفل مشروعات ومؤتمرات نزع السلاح هذا التحريم، وأضافت إلى الوسائل السالفة الأسلحة المحرقة . ولا تغفل بمناسبة سيرة الأسلحة الحديثة ومدى مشروعيتها عن ذكر الغواصات وأنها أصبحت وقد تطورت الأسلحة وصارت الحروب آلية وتعتمد على المباغتة وعرقلة مواصلات العدو وشل تجارتها الخارجية . مشروعة بشروط معينة ، وهي استطاعتها إغراق سفن الحرب بمجرد رؤيتها ومهاجمتها، على ألا تفرق من حيث المبدأ السفن التجارية أو المحايدة . ولكن جرى العرف على أنها إذا شامت إغراق سفينة تشك في إخلالها وتجزم باشتراكها في الحرب يجب أن تضمن سلامة البحارة والركاب وأوراق السفينة المخرقة . وإزاء استخدام حرب الغواصات في

الحرب العالمية الأولى واستخدام ألمانيا لهذا السلاح استخداماً بشعاً متحدياً بذلك قواعد الحرب واتفاقاتهاى إعادت الدول العظمى بما فى ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان وألمانيا وروسيا الكسرة بتنظيم استعمال سلاح الغواصات يروتوكول سنة ١٩٣٦ . وأهم ما جاء فيه وجوب اتباع الغواصات قواعد القانون الدولى فيما يخص بالسفن التى تسير على سطح اليم، وعليها فى حالة إنذارها السفينة التجارية بإغراقها أن تعمل أولاً على وضع بحارتها وركابها وأوراقها فى أمان من الهلاك، ويلاحظ فى هذه الحالة عدم اعتبار قوارب النجاة بالمكان الآمن، بل يجب مراعاة حالة الجو والبحر والمسافة إلى الساحل أو القرب من سفن أخرى تمخر البحر يحتمل أن تأوى هؤلاء البحارة والركاب. ورغم جهود مؤتمرات نزع السلاح واتفاقات عدم استخدام الأسلحة الفتاكة، ووجوب مراعاة القانون الدولى فى الحروب، فقد فقت بشاعة حرب الغواصات فى الحرب العالمية الثانية الحرب السابقة عليها، وذهب إلى قاع اليم ضحية الغواصات ملايين الأطنان من السفن التجارية كما زهقت مئات الآلاف من الأرواح البشرية للبحارة والركاب. (١) وبمناسبة تطور الأسلحة وتقدم المخترعات والتهاقت على استخدام الآلات فى الحروب يتعذر إغفال ما للطيران من أثر فى الحرب وفى سير القانون الدولى . لقد كان الطيران حتى نصف قرن مضى فى طور التجربة العلمية الخطرة والوسيلة الباهظة التى قد تسكب الإنسان حياته فى سبيل استخدامهما، ثم سرعان ما تحول إلى سلاح بحدين فأضحى وسيلة سريعة ومريحة للنقل فى السلم وأداة مدمرة ذريعة الفتك فى الحرب . ولم تك قد تناوكت قواعد القانون الدولى وسائر الاتفاقات فى أوائل قرننا الحالى، غير أنه يخضع بلا شك للقاعدة العامة فى ألا توجه أداة الحرب والتدمير إلى المدنيين، ويجب أن تصان أموالهم وتحترم بوجه عام، وأن يقتصر استخدام الطيران

(١) أنظر (أسس ومستقبل القانون الدولى العام) لوتيلد ، صفحات ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ .
وانظر (موجز القانون الدولى العام) لدليز ، صفحات ١٢٣ ، ٢٥٢ .

في تدمير الأهداف العسكرية ومطاردة الجيوش فلا يلقي أطنان مفرقاته وقدائفه على المدن الآمنة وينشر الرعب والموت في المدنيين ويدمر دورهم وأموالهم . ويحول العمران إلى خرائب دون مبرر . وقد جرت العادة باعتبار أن الأهداف العسكرية تشتمل على الممسكرات وسائر الجهات التي ترابط فيها الجيوش ومخازنها ومستودعات ذخايرها وعتادها ومصانع الأسلحة ومعدات الحرب وطرق المواصلات وخطوط النقل التي تستعمل لأغراض الحرب . وعلى الطائرات في حالة تعذر تمييزها الأهداف العسكرية نظرا لوقوعها في وسط العمران وبين السكان المدنيين أن تمتنع عن إلقاء قذائفها والتدمير بالجملة . ولكن إلقاء القنابل من الطائرات على المدن والقرى والمباني المجاورة لخط النار وللحشود العسكرية والعمليات الحربية ، مشروع في حالة ما إذا كان لا مفر من المبادرة باستخدام هذا السلاح ، نظراً لأهمية الحشد العسكري الذي يقوم به العدو . ولم تخط الاتفاقات الخاصة باستبعاد الأسلحة الفتاك التي تسبب أضراراً خطيره لا داعي لها خطوات يعتد بها فيما يختص باستخدام الطائرات في الحرب ، فلم يقبل المجتمعون في مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٢٢ اقتراح تحريم استخدام الهجوم الجوي على المدنيين . وإن المتأمل اليوم في خرائب برلين وبودابست ولندن وغيرها من مدن أوروبا التي كانت تموج بالناس وبالحياة والمرح وتزدان بالعمران والمباني الشائخة والتحف والآثار لا يتردد ، وقد استحال إلى قبور وساحات للموت تكسوها الإشلاء والمباني المهتمة والزخارف المحطمة التي تنبئ عن وحشية التدمير عن طريق وقاذفات القنابل ، في أن يطالب بكل ما أوتي من قوة بيان ، بتحريم استخدام السلاح الجوي تحريماً تاماً . فالיום يصعب التفريق بين الهدف العسكري والهدف المدني ، وقد اكتظت المدن بالسكان وصارت العواصم أثناء الحرب تكتظ بالرائحين والغادين من الجند فضلاً عن قيام الحكومات التي تدير الحرب في قلب المدن الزاهرة العامرة . وكذلك يتعذر على الطائرات إحكام الهدف ، فهي تسير بسرعة تصل إلى أربعمائة كيلو متراً في الساعة

وتريد أن تسرع بإلقاء أحمالها لتعود سالمة إلى قواعدها وتخشى المطاردة والأسلحة المضادة للطائرات. ويكفى في الغارات البعيدة المدى أن يكون الفارق بضع ثوان كي لا يصاب الهدف المقصود ويذهب الآلاف من المدنيين الأبرياء صرعى الحرب الطاحنة التي لا تبقى ولا تذر . ولكن لما كان السلاح الجوي أداة فعالة من أدوات الحرب وقوة مرهوبة الجانب فهناك شك كبير في أن توافق الدول العظمى التي تبذل المال دون حساب في تحسينه على نبذه ، غير أن هناك عوامل هامة هي التي ستقلل من شأنه فيما بعد ، وفي مقدمتها الوسائل الفعالة التي تكتشف حيناً بعد آخر لتقدم وسائل مقاومة هذا السلاح . علاوة على تطور الأسلحة واحتمال ظهور أسلحة أشد فتكاً يمكن توجيهها مباشرة إلى أداة الحرب لدى الخصم لشل حركته نهائياً ودفعه إلى التسليم ، ثم خوف كل من طرفي النزاع في حالة المبالغة في استخدام السلاح بلا شفقة أو هوادة من معاملة المثل واتباع وسائل انتقامية قاسية .

ويبلى اليوم أفكارنا ويذهل عقولنا ويعقد ألسنتنا سلاح فاتك جديد هو القنبلة الذرية أو بعبارة أخرى تحطيم الذرة وما يحدثه التحطيم من فتك وقتل وتدمير وحرائق ودك للندن بالجملة ، وقد أضاف إلى كوارث الإنسانية ومحق المدينة كوارث ومحن أخرى تنوء بحملها ، وزادت في متاعب القانون الدولي كما كبده ضعفه فوق ضعفه . ولا تزال آثار القنبلة الأمريكية على هوارشيا . وما أهلكته من حرث ونسل وعمران قائمة ، تنبئ عن وحشية هذا السلاح وعماسيه من جراح دامية بليغة في العرف الدولي وقواعد الحرب والإنسانية المتعديته . وإن خطورة هذا السلاح حدث ببعض الدول الكبرى وفي طليعتها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى مطالبة الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إلى الحد من بطشه وتشكيل هيئة للإشراف على أبحاث الطاقة الذرية ووجوب تدمير القنابل الذرية التي تمتدكها الولايات المتحدة وتهدد بها العالم كلها أرادت أن تسير السياسة على هواها ،

ولكن لم تصل هذه الدول التي تتشدد بحب السلام وبوجوب استتباب الأمن والطمأنينة في مختلف ربوع الأرض إلى حل مرض لتلافي النسف الشامل والقضاء على التراث الانساني في ساعة من ساعات الطيش ، ولتحقيق أطماع سياسية ، ما سوف تدفعه الانسانية من ثمن في سبيلها يفوق بمراحل قيمة هذه الأطماع .

وتحتاج العالم اليوم موجات عاتيات من الهلع والخوف ، وتخيم على حياتنا السياسية سحب قاتمة ثقيلة من الأزمات والاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي مشحونة بالكهرباء ، تنذر بعاصفة هوجاء وشر مستطير . وتقف الدول كل للأخرى بالمرصاد تخشى التفاهم والتصافح ونزع السلاح خوفاً من أن تؤخذ على غرة ، وقد فقدت الثقة في القانون الدولي والخلق السياسي ، والباديء اليوم بالعدوان وبالتدمير الشامل السريع هو الفائز في المعركة ، ولن يسعها مجلس الأمن وقد سبق السيف العذل وضاع كيانها الدولي بالحرب ، فضلا عن نسف مدنها ودك صروح عمرانها وإزهاق أرواح أبنائها . وبينما يخطط الساسة الذين يبحثون في تحريم استخدام الذرة في الحروب ورسم سياسة لتنظيم الإشراف على الطاقة الذرية في ظلام شتى الاقتراحات المتناقضة ويتعذر عليهم التوفيق بين المطامع السياسية والأخلاص في تنفيذ منهاج دقيق لمراقبة استخدام الذرة ، وبينما تطالب روسيا دون جدوى في هيئة الأمم المتحدة بوجوب تدمير ما تمتلكه الولايات المتحدة من كوابل ذرية كما سبق أن ذكرنا ، إذا بالكنيسة البريطانية وقد ذعرت من خطورة هذا السلاح توافق في اجتماع مجلسها الأعلى في نوفمبر سنة ١٩٤٨ على تسويغ استخدام القنبلة الذرية ، متذرة بأن هذا السلاح من ضرورات الدفاع لدفع اعتداء من لا مبادئ له . وقد قيل في الاجتماع ما خلاصته أنه لا مندوحة من استخدام هذا السلاح إذا ما اشتعلت نيران حرب جديدة ، وسيكون إغراء المبادرة باستخدام الذرة عظيماً للدولة الضعيفة عسكرياً التي تملك القنبلة الذرية قبل أن يحاول العدو أن يقوم بهذا العمل بيضع ساعات . وإن ما يروى اليوم في

بشاعة السلاح الذرى وشدة فتكه يلقى الذعر فى النفوس قبل وقوع الكارثة وذلك خوفا من جنون الساسة ونشوب الحرب ونكبة الشعوب المنكودة الحظ التى سيوجه هذا السلاح ضدها . فىقال إن القنبلة الذرية الواحدة التى تصنعها الولايات المتحدة اليوم بعد تجربتى هوراشيا وناجازاكي ثم تجارب الاسطول والجيش فى ييكيني وصحارى الولايات المتحدة بالغرب البعيد عن العمران يمكنها أن تقضى على أربعين ألف نسمة جملة وتصيب ستين ألفا غيرهم بجروح شتى . ولا ننسى ضعف الأسلحة وأعمال الوقاية وعجزها فيما يختص بمقاومة القنبلة الذرية وبمماية المعرضين لخطرها وإسعاف المصابين . وهذا ما حدا بالولايات المتحدة إلى المسارعة بأعداد العدة لمجابهة خطر السلاح الذرى ، ووضع برنامج شامل للدفاع المدنى، لمعالجة النتائج التى يودى إليها هجوم العدو على البلاد بهذا السلاح، وتدريب الخبراء على الأعمال الواجب اتباعها لمقاومة الاشعاع الذرى ، وعزل المناطق المصابة ومساعدة منكوبى تحطيم الذرة . وهذا ما حدا بمندوب روسيا ومثلها فى هيئة الأمم المتحدة فى اجتماعها بقصر شايفو فى خريف سنة ١٩٤٨ إلى تكرار ما سبق أن قاله ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى الجلسات السابقة المتعددة من خطر السلاح الذرى والتحذير منه . وإلى المطالبة بوجوب عمل حاسم للإشراف على الطاقة الذرية واقتراح نظام الحصص فى توزيع المواد الذرية الحام بين الدول ، على أن يكون مخرجا من أزمة السلاح الذرى ويهيئ الطريق إلى قيام إشراف فعال فيما بعد . كما ذكر أن ما تقدم به غالبية الشعوب فى العالم إلى هيئة الأمم باعتبارها رغبات واجبة التحقيق لا تجاب فى كثير من الأحيان ، وذلك لأن وضعها من ناحية تمثيلها وتصويتها فى هذه المنظمة العالمية يدعو إلى الدهشة ، فالأقلية فى هيئة الأمم تمثل الأغلبية من شعوب الأرض والأغلبية فى الهيئة بأصواتها وما يترتب على ذلك من اتخاذ القرارات تمثل الأقلية من الشعوب . وقد عارضت الدول الغربية المشروع الروسى المذكور لأسباب عدة ، أهمها ألا تعطى لروسيا الفرصة فى حصولها على المادة الضرورية

لإعداد القنابل الذرية بسهولة ، فضلا عن خطتها المرسومة في منأوتها للسياسة الشيوعية التي تمقتها أى مقت ، وفقدانها الثقة في حسن نية سياسة السكرملين في تنفيذ قرارات نزع السلاح والسير في طريق السلام العالمى واقترحت الدول الغربية إشرافها الفعلى على المرافق الروسية الهامة في حالة تنفيذ برنامج روسيا في تحطيم القنابل الذرية التي تملكها اليوم بالولايات المتحدة مما لم يقبله الممثل الروسى ، بحجة أن موافقة الاتحاد السوفيتى على إقامة قوات مساعدة أجنبية في أراضى الاتحاد باسم الإشراف على الطاقة الذرية يحول بين روسيا وبين سلطان سيادتها على مرافقها ومنشآتها . وما يلفت النظر في هذا الصراع المرير بين الغرب والشرق هو ذهاب العالم أجمع ضحية عراق معسكرين جبارين وقد لا يكون لأمم ، أخرى عديدة شأن فيه ، وقصر اهتمام المعسكرين الكلام على رقابة الذرة دون غيرها من أسلحة الحرب الخطرة ، مما دفع بمندوبة الهند إلى الاحتجاج بقولها ما خلاصته أن الهند لا تستطيع الموافقة على تنظيم الإشراف الدولى على الطاقة الذرية - وبهذه المناسبة نذكر أن الهند الجديدة تقوم ببحوث هامة خاصة باستخدام الذرة - بينما يظل البترول وغيره من المواد التي تعتبر عصب الحروب الحديثة في أيد خاصة وبدون إشراف عام . ويزيد التوتر الدولى ، وتضيق جهود محبى السلام ، وتزدور رياح الأطماع السياسية ما تتخذه هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن من قرارات في صالح حسن التفاهم الدولى وتدعيم العلاقات السياسية وتقوية صروح القانون الدولى والخلق السياسى ، بتكتل جبهتى الشرق والغرب في منظمة السلام العالمى وخارج المنظمة في سير العلاقات الدولية ، ويجذب كل من الطرفين الحيط إلى ناحيته كي ينفهم . وقد اتضحت هذه الحالة التعسة في تكالب الدول المظفرة على اقتسام ألمانيا ، وفي تأهب الرأسمالية الصناعية بالولايات المتحدة للانقضاض على فريستها بحوض الروهر لتسخيره لصالح الصناعات الثقيلة بالعالم الجديد ، وفي وقوف فرنسا في وجه هذه الحركة ومطالبها بالإشراف على الصناعات الثقيلة بهذا الحوض بحكم الجوار ولحاجتها إلى هذه الصناعات التي تكاد تفتقر إليها ، وهو في

الواقع ليس إشرافاً وإنما هو بمثابة ومنع اليد والاستيلاء عليها ، ومساعدة روسيا من ناحيتها ببلشفة ألمانيا عن طريق نشر الشيوعية وتشجيع الحركات العمالية وتغذية الأحزاب اليسارية فيها لمجابهة هذه المناورات الخطيرة التي ترمي إلى سير البلاد نحو فقر مدقع لن تقوم لها قائمة من بعده . والسبيل إلى الشيوعية ممد هناك فالشعب يرى بعينه الفاقة والموت والدمار ، فلامعدي وهو على وشك السقوط في الهوة السحيقة التي تعدها له دول الغرب من بلشفة كل شيء ومن سعى كل إلى اتخاذ كل وفق عمله ، شعاراً له . وروسيا ترى في مناورات الغرب الفرصة الذهبية السانحة لتوطيد أقدامها بمذهبها الروحي ونظامها السياسي في بلاد كارل ماركس ، تربتها بلا شك صالحة لبذر البذور الاشتراكية . ولقد تجملت الأزمة منذ مدة في تعذر عقد معاهدة صلح مع ألمانيا باتفاق المظفرين حتى تعود الأمور إلى مجاريها وتستقيم الصناعات في أوروبا وميزانها حوض الروهر وضياف الرين ، حيث الصناعات الثقيلة وهي محور الحياة الصناعية في القارة الصاخبة الوثابة ، وبذا يتضاد شيئاً فشيئاً وقد قامت من كبوتها حاجاتها من مساعدات الولايات المتحدة ودولاراتها وما يسمى رنا هيج ، مارشال ، للإنعاش الأوروبي . وبدلاً من أن تعيش عائلة على العم سام تنتظر منه المال لتشتري به الطعام وقد تطلعت صناعاتها وهي مصدر رزقها نظراً لاضطراب الجو السياسي ، وتتابع الأزمات الدولية التي تعوق إنعاش ألمانيا ، يعود إليها اتزانها ويسود الصفاء جوها السياسي وتمد سائر الأمم الناشئة بحاجتها من الآلات والمصنوعات . وتتجلى إحدى نواحي الأزمة اليوم في برلين وفي اختلاف وجهات نظر الدول الأربع المحتلة هناك وفي تكتل دول الغرب ضد الاحتلال الروسي ، بما حدا بالسلطات الروسية إلى فرضها الرقابة الشديدة على بقايا المدينة المخربة ، وبما حدا بسلطات الحلفاء إلى تمويلها بالطائرات حتى لا يذهب ماتبقى بها من سكان يقطنون بقايا المباني المهدمة هي أشبه بالكهوف ، ضحية السياسة العنيفة القصيرة النظر ، وظل حصار برلين نحو عام ورفع في ١٢ مايو

وقد وضع التنكيل والتوتر بين دول الغرب من ناحية ودول الشرق من ناحية أخرى في ميدان العلاقات السياسية الدولية بصفة عامة إلى حد : أن أطلق على الحدود التي تفصل بين روسيا السوفيتية وبلدان البلقان وسائر البلدان التي أخذت بالنظام الديمقراطي الشعبي الستار الحديدي ، باعتبار أن حدودها أشبه بسور حديدي قوى يتعذر على النفوذ الغربي وقوى الرأسمالية الصناعية الغربية وترف الغرب بمزاياه وعيوبه اقتحامه إلا بالقوة والسلاح. كما قالت أمم الغرب أن المواطن هناك لا يستطيع أن يتعدى هذا السور إلا بتعرض حياته للضياح وأسرته لانتقام السلطات الشيوعية والتنكيل بها، وإلى حد : أن قيل بأن بريطانيا أصبحت إيالة أمريكية ، وقد جاهر بهذا نائب انكليزي مستقل من اليساريين المتطرفين أقصى من حزب العمال نظراً لاستقلال رأيه في خطاب له بأكسفورد في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، فقال ما خلاصته أن وزير الخارجية البريطانية يتلقى الأوامر علانية من الولايات المتحدة وأنه يتبع تعليمات واشنطن بدقة في المؤتمرات الدولية وأن وزير الخارجية الأمريكية يراجع خطبه قبل أن يلقيها في مجلس النواب البريطاني، كما قال في ختام خطابه ما خلاصته أن مجلس الوزراء البريطاني لا يستطيع أن يتخذ قراراً هاماً في السياسة الخارجية إلا إذا وافقت عليه حكومة واشنطن قبلاً . وتهدد الولايات المتحدة باسم السلامة الاجتماعية ووجوب استتباب الأمن بين مختلف الدول بمجموعات الدول التي لاتسير في ركابها ، ولا تنسج على منوال سياستها وذلك بقطع الصادرات والأعانات الأمريكية عنها في وقت هي في أشد الحاجة إلى مواصلة الانشاء والتعمير . فتساوم على نجاح وجهة نظرها السياسية وتحقيق أطماعها الاستغلالية، وبذا تضرب بالخلق السياسي وبالتعاون الدولي وبميثاق الأطلسنطيق وأولى مبادئه محاربة الفاقة المضاربة أطنابها في ربوع العالم وتوفير أسباب العيش لأكثر عدد ممكن من البشرية عرض الحائط . وكان الأجدى ألا تؤدي الخصومات السياسية بين

الدول إلى تجويع الشعوب وزيادة محنها ، وألا تقف عقبة كثرودا في سبيل التعاون الاقتصادي وهو الخطوة الأولى في سبيل السلام العالمي . والأُنسانية جمعاء تنظر بلهفة إلى هذا الأمل البعيد وهو التعاون المادي والروحي بين شرق أوروبا وغربها . ولكن هيات أن يقوم هذا التعاون وقد حل محل ميثاق الأطلنطيق اليوم حلف الأطلنطيق ، وأساس هذا الحلف تكوين جبهة من الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية ودول شمال أوروبا بل وأسبانيا الفاشية وإيطاليا عدوة الأمس إذا شاءتا الانضمام إلى الحلف والاتفاق على الخطط العسكرية وتحديد المناطق الاستراتيجية وفي مقدمتها : جرينلند وجزر الأزور وإيسلند وإيرلند والنرويج لمجابهة الصراع القادم بين الشرق والغرب ، كما تتعهد الولايات المتحدة بمد دول حائط الأطلنطي الذي يواجه الستار الحديدي بالمساعدة الحربية بسخاء وتعددها لهذا الغرض في ميزانية الدولة . ولا شك في أن هذه السياسة تصادف هوى وتشجيعا من كبار رجال الصناعة بالعالم الجديد ، فستروج مصانعهم وسيسير العمل عندهم بهمة ونشاط كما كانت الحالة أثناء الحرب العالمية الثانية وسيحققون في الحرب العالمية التالية أرباحا تفوق أرباح الحروب السابقة عليها ، وسيضمنون اشتغال غالبية العمال ، مما يبعد شبح البطالة ومشكلاتها مؤقتاً . وبما يؤيد سيطرة السياسة الأمريكية على الغرب بدء هذا الحلف بتأمين نظام سلامة مشترك بين انجلترا وفرنسا ضد اعتداءات ألمانيا في المستقبل بمعاهد دزكرك عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ثم تطور الموقف رويداً رويداً إلى اعتبار المحيط الأطلنطي حد الخطر واشتراك الولايات المتحدة في السهر على سلامة غرب أوروبا وتحول دفة السياسة إلى الخوف من طغيان نظم شرق أوروبا ومثله العليا على قوى الرأسمالية الصناعية وتعاليمها بغرب أوروبا والعالم الجديد .

ود سنعود إلى شرح حلف الأطلنطي بالتفصيل في المبحث القادم ،

ينشب مرض العصر الحديث أظفاره في جيل اليوم وجراثيمه الفاتكة اقتصاديات الحرب والحرب الشاملة وتضحية الفرد وما يملك وينتج لصالح

الدولة، وهي بدورها تزج بكل ما عندها في النزاع المسلح . وأعراضه تنزف قوى الدولة والدول على اختلافها . وقد أصبحت الحرب اليوم عامة - باستمرار كما ينزف جرح المريض وقد عجز الطب عن إيقاف فقدان الدم القاتل حتى يلفظ نفسه الأخير . لقد كافح الأجداد في سبيل تلافى أزمات الحرمان والشح، وعملوا على تعميم الصناعات الضخمة وزيادة وحدات الإنتاج ونشاط المشروعات الكبيرة والاستثمار حتى أضحت كثير من الحاجات الكيالية في القرن الماضي من الضرورات اليوم وهي في متناول الطبقات العاملة ، كما اعتصموا بما وضعوه من حجارة وأخشاب وأكوام من أدوات البناء في شوارع مختلف المدن الكبرى لأمهات الدول الغربية في سبيل مقاومة الحكومات المستبدية والملوكيات المطلقة والحصول على دساتير حرة تصدر لصالح الشعب باعتباره مصدر السلطات . ونجحوا في تدعيم تعاليم الثورة الفرنسية وخاصة ثورات العمال في سنة ١٨٤٨ . ونسج سياسة الجيل القديم على منوال التعاليم الحرة فكان القانون العام يلقي احتراماً لدى مجموعات الدول المتعدنية، وكانت الحكومات تعمل حساباً كبيراً للرأى العام ولسخطه واشتمتازة من تصرف سياسى معين داخلى أو خارجى . أما الأبناء فقد أساءوا سياسة توزيع المنتجات والمصنوعات فنعمت أقلية وطفحت مخازنها بالحصائل والبضائع، بينما شقت أغلبية وبات عشرات الملايين من العمال على الطوى وقذفوا بالبن وأنقمح وسائر الحاصلات في اليم وفي الأفران تخلصاً منها وقد قل الأقبال عليها حتى يلعب قانون العرض والطلب دوره فيعود سعرها إلى انتعاشه السابق . وطمع الأبناء في قرنتنا الحالى وقد أسكرتهم قوى الرأسمالية الصناعية وسلطانها الساحر فطلبوا المزيد وامتشقوا الحسام في سبيل الاستئثار بالغنيمة والصدارة في ميدان الاستعمار والسيطرة على مسالك البر والبحر وموارد المادة الأولية الرخيصة في الشرق ، ولم تمض عشية أوضاعها إلا وقد سقطت تعاليم الحرية وهية القانون العام واحترام القانون الدولى من عليائها إلى الدرك الأسفل واستعالت حياة شعوب الغرب الذين

يباهون برقيهم وبلوغهم شأوا بعيداً في التفكير والاتزان والحرية والإخاء والانسانية ، إلى جحيم متأجج تحترق الأجساد فيه في أفرانه بعد تجربة طبية فاشلة أو تصريح بفكر لا يروق للحاكم . ولم يتعظ الغرب من حربين عالميتين ضروسين فلا يزال السامع يعرضون قصداً عن حل المشكلات الجسام مكتفين بمعالجة المنازعات السياسية الطارئة عن طريق السياسة المحضنة ، ثم يتباكون على الماضي البعيد ويتممون الخصوم بالتعنت وسوء النية المبيتة فلا يلبث أن يطنى على الجوارح والخوف والشك . وقد وقف رئيس الجمهورية الفرنسية في خريف سنة ١٩٤٨ ، خطيباً في الاحتفال بذكرى عيد الهدنة للحرب العالمية الأولى يندد بخطر إحياء ألمانيا صناعياً وبالخطأ الجسيم الذي يرتكبه الأنجلو سكسون في حالة موافقتهم على إعادة مصانع الرور إلى أيدي رجال الصناعة الألمان أي شركاء هتلر ، وهو يرمى في قرارة نفسه أن يمهّد السبيل لسيطرة رجال الصناعة والصلب في فرنسا على هذه المنطقة ، ثم يظهر في آخر خطبته ورعه السياسي بلباقة بالتغني بالسلام « وبأنه لن يغدو حقيقة واقعة إلا إذا تذكر المنتصرون أخطاءهم الماضية وظلوا متحدين يربط بينهم ولاء متعادل لمبادئ النصر التي أذاعوها والمواثيق التي وقعوها ، وفوق كل شيء الاتحاد في الثقة بينهم تلك الثقة التي حققت لهم النصر والتي تستطيع وحدها أن تضمن السلام العالمي ،

ويعتبر لاسكى وهو أحد كبار المفكرين والكتاب الاشتراكيين في عصرنا الحالي أن الخوف هو العامل الأول في تعقد الموقف الدولي الحالي وفي عجز هيئة الأمم المتحدة عن حل المنازعات القائمة حلاً حازماً موفقاً ، ويذهب إلى القول بأن عامل الخوف وفشل الهيئة هما اللذان أديا إلى تقسيم العالم إلى كتلتين وإلى شطر ألمانيا إلى دولتين تتبعان هاتين الكتلتين الغربية والشرقية . كما يقول بأن كبرياء كل من الكتلتين وإصرار كل من أمريكا وحلفائها من جانب وروسيا وتابعاتها من جانب آخر على التمسك بوجهة نظرها دون تفاهم أو نزول عن بعض الرغبات وإعراض عن الانفة والإصغاء

إلى جميع الأطراف الآخر واعتراضاته - أدت هذه العوامل وتؤدي إلى التوتر الدولي الحالي . كما ألقى البانديت جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند وأكبر زعماء الشرق اليوم بعد مصرع غاندى ومن عباقرة الكتاب والمفكرين الاشتراكيين العالميين خطابا فى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بقصر شايبو فى دورتها لسنة ١٩٤٨ بمناسبة توتر الجو السياسى والخوف من نشوب حرب عالمية ثالثة أشد هولا وبشاعة من الحرب التى سبقتها ، ناشد فيه الدول المجتمعة فى هيئة الأمم أن تأخذ إجازة من السياسة وأن تبذل جهودها فى توفير الغذاء لشعوب العالم التى تتضور جوعا ، كما قال : بأن عيوننا قد أعمتها العاطفة عن الحقيقة ، وبأن الدول قد أصبحت تدور فى فلك من الكراهية والعاطفة ، ولن تستطيع مناقشة مهما سمت أن تخرجها من هذا الفلك إلا إذا جربت وسائل أخرى ، ، وقال أيضا : بأن هيئة الأمم المتحدة مشغولة بالمسائل الأوروبية إلى درجة أنها لاتهتم الاهتمام اللازم بشئون البلدان الأخرى ، بينما أن لآسيا أهميتها الكبرى فى العالم وستقوم فى المستقبل بدور أخطر وأعظم من الدور الذى تلعبه الآن . ، ثم ندد فى خطابه بالاستعمار ، وهو يريد بذلك أن يعتب على هيئة الأمم قلة عنايتها ، شكلا الاستعمار وسعيها فى إنهائه كنظام ظالم قامت فى سبيله حروب بشعة ، فقال : إن الهند ستزعم شعوب العالم فى مكافحة الاستعمار ، وعلى الرغم من أن الهند ليست بالدولة العسكرية القوية إلا أننا (يريد بذلك الهند) لانخاف من الدول الكبرى بجيوشها وأساطيلها وقنابلها الذرية ، ، وانهى خطابه بقوله : إن سكان الهند الذين يبلغون ٣٣٠ مليون نسمة سيمضون فى سبيلهم قدما للعمل فى استتباب السلام .

وقصارى القول أن القانون الدولى ما برح . كما سبق أن ذكرنا فى مناسبات عدة فى خطوات نشأته الأولى ، وإن واجب مجموعة الدول الكبرى أن تعهده بالرى والسقيا حتى تنمو دوحته وتنشعب أفنانها ، وفى هذه الحالة يمكن

لمختلف الشخصيات المعنوية الدولية أن تتفياً ظلها وتتخذ منها ملاذاً ،
ويصبح القانون الدولي حصناً منيعاً ضد إهدار حقوق الدول والاعتداء على
استقلالها ، كما يصير أداة فعالة لاستتباب السلام العالمى . ويمكن تلخيص
الموقف الدولي كما يلي :

(.) إن القانون الدولي فى مجموعة له أهميته فى تنظيم العلاقات السياسية
بين الدول وفى حسن تفاهمها وتبادلها التمثيل السياسى والقنصلى وعقد المعاهدات
وإبرام الاتفاقات وتفسيرها وتنقيحها أو إلغائها . وهو سواء استند إلى
العرف أو النصوص والاتفاقات يقدم أجل الخدمات للجماعات والأفراد
ويحل كثيراً من المشاكل فى الأراضى الأجنبية كما سبق أن بينا ، وينظم سياسة:
السلام والحياد والحرب .

() إن آفة القانون الدولى ونواحى النقص التى تعتوره وتذهب بهيئته
فى تمسك كثير من الدول بوجهات نظرها فى السياسة الدولية ورغبتها فى
سير السلام وقواعد نزع السلاح وفق هواها ، لاوفق صالح الشعوب على
اختلاف نحلها . وتغلب سوء النية وعوامل الشر على الرغبة فى الإصلاح
ونشر الوئام والتآزر بين الجماعات . وبينما تتجه أفكار الشعوب نحو السلام
وبينما يتشدق الساسة فى تصريحاتهم عن شدة تعلقهم بالنظام والقانون تعمل
التيارات السياسية والاقتصادية الخفية والأطماع الاستعمارية على تمزيق
أوصال القانون الدولى وهو فى نعومة أظفاره . ولا تلجأ إلى حماه إلا إذا
رأت مغنا فى هذا الالتجاء .

(٢) إن السياسة الدولية وثابة دائمة الحركة والتطور Dynamique
وليس بجمادة Statique ، ولا شك أنها تتطلب أن تتمشى القواعد الدولية
نحو مجازاة حالات التطور المطرد ووضع الضمانات الكفيلة برقاهاة الشعوب
فى ظل تطور العلاقات الدولية وسير العالم نحو التقدم والمدنية . وإلا فقد
أترانه ولم يعد هناك ضابط لتنظيم معاملات الدول مما يؤدى إلى المنازعات
والحروب . . ويجب أن تسير المعاهدات والاتفاقات وفق التطور وتغير

الظروف ، كما يجب أن تنزل الدول الاستعمارية الكبرى عن كبرياتها وصلفها وتكف عن اضطهاد الشعوب الصغيرة وتقلع عن منافساتها الاستعمارية وصراعها في سبيل المادة الأولية والسيطرة على أسواق الشرق ، حتى يصبح هناك أمل في توطيد دعائم القانون الدولي والعدالة الدولية وفي احترام شخصية الدول المعنوية وسيادتها بلا اعتبار لكبرها أو صغرها ولقوتها العسكرية أو فراع جعبتها من السلاح .

(٤) إن القانون الدولي لم ييوب بعد ولم تدخل ضمن قواعده وبصفة جديدة أولى المبادئ الإنسانية : وهي نبذ الحروب الاستعمارية واحترام كرامة الجماعات وشخصيتها ومنع القسوة والابادة بالجملة واستعباد الملايين بحجة تمدنها أو بحجة حماية المصالح الاقتصادية والسياسية الحيوية . ولم تندمج في أحكامه اندماجا واضحا المحافظة على حقوق الإنسان من الناحية الدولية تلك الحقوق التي نادى بها الثورة الفرنسية وكانت غرة في جبين دساتير القرن التاسع عشر . وصارت روح القانون العام في ذلك العصر . وقد حرم الرقيق وانتهى عهد الاقطاع منذ قرون وأصبحت الحرية الفردية حقا طبيعيا للإنسان . والواجب أن يضمن القانون الدولي للشعوب حرياتنا ويحرم استعبادها وتسخيرها لصالح نفر وقتلها بالجملة ، وبذا يصبح للعالم المتمدين جملة دستور حر أسوه بدساتير مختلف البلدان الديمقراطية .

(٥) ينقص القانون الدولي العام القوة الفعالة والسلطة التنفيذية التي تفرض الجزاء على المخالف ، وعلى ذلك تعجز هيئات التحكيم ومنظمات السلام العالمي عن أن ترد الحق إلى نصابه أو توقف المعتدى عند حده وتحافظ على سلامة الدول وحدودها المرسومة . وأن تمنع حروب الاعتداء وتبطش بالغزاة الفاتكين . والأمثلة عديدة وذكرناها في مناسبات شتى نخص منها اعتداء إيطاليا وهي إحدى أعضاء عصبة الأمم على الحبشة في سنة ١٩٣٦ والقضاء على استقلال الأخير وقد كانت هي أيضا عضوا في العصبة ، وكذا غزو اليابان للصين وتوغلها في أراضيها بلا مبرر إلا للتوسع والاستعمار ، ثم

قضاء النازية والفاشية على استقلال دول عدة في شرق أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية ، وأخيرا بماطلة مجلس الأمن واتباعه أساليب معوجة في نظر قضية مصر ، وبمالة هيئة الأمم المتحدة للصهيونيين وفرضهم تقسيم فلسطين على العرب أصحاب البلاد الأصليين دون استفتائهم وقبول دولة إسرائيل عضوا في هيئة الأمم المتحدة .

المَلِكُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
القانون الدولي العام في خدمة السلام

أهم مراجع البحث السادس

« القانون الدولي العام » لجورج سيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤
« Droit International Public » par Georges Scelle, 1 vol, Paris 1944.

« قانون البشر » لجورج سيل ، جزئين ، باريس ١٩٣٢ ، ١٩٣٤
« Précis de Droit des Gens » par Georges Scelle, 2 vols, Paris 1932, 1934.

« موجز القانون الدولي العام » لدلبيز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨
« Manuel de Droit International Public » par Louis Delbes, 1 vol, Paris 1948.

« القضاء الدولي » لبوليتس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٤
« La Justice Internationale » par N Politis, 1 vol, Paris 1924.
« الخلق الدولي » لبوليتس ، جزء واحد ، نيوشاتل ١٩٤٣
« La Morale Internationale » par N. Politis, 1 vol, Neuchâtel 1943.

« ميثاق الشعوب » لجورج سيل ، جزء واحد ، باريس ١٩١٩
« Le Pacte des Nations » par Georges Scelle, 1 vol, Paris 1919.
« القانون الدولي العام والتاريخ السياسي » لسكود البيركوليارد ، جزء واحد ،
باريس ١٩٤٨

« Droit International et Histoire Diplomatique » par Claude-Albert Colliard, 1 vol, Paris 1948.

« محاضرات في السياسة الدولية » لفرناند داهوز ، جزء واحد ، بروكسل ١٩٤٥
« Cours de Politique Internationale » par Fernand Dehousse, 1 vol, Bruxelles 1945.

« نظام الأمم المتحدة » — (١) النظام الدستوري للأمم المتحدة، لزار كويلماناس،
باريس ١٩٤٧

« L' Organisation de Nations » 1— L' Organisation Constitutionnelle de Nations unie, par Lazare Kopelmanas, Paris 1947.

« إدارة المستعمرات والوصاية والاستقلال » اعلى معلم ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦
« Colonialisme Trusteeship Independance » par Ali Maalem, 1 vol, Paris 1946.

« السلام » لفرانشيسكو نيتي ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٥
« La Paix » par Francesco Nitti, 1 vol, Paris 1925.

« القانون الدستوري الدولي » لـ كين جتزقش ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٣
«Droit Constitutionnel International» par B. Mirkine Guetzévitch,
1 vol, Paris 1933.

« ثورة الأمس واليوم والغد » لـ لويس مارليو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣
« La Révolution d'Hier, d'Aujourd'hui et de Demain » par Louis
Marlio 1 vol New York 1943.

« محاضرات دكتوراه دبلوم القانون العام — القانون الدولي العام لسنة ١٩٢٦ —
١٩٢٧ » للأستاذ جوفر لابراديل بجامعة باريس .

« Cours de Doctorat Droit International Public 1926 — 1927 »
Pro. Geouffre de la Pradelle Université de Paris

« حق الاعتراض في القانون الدولي » لـ كريستيان شاسيو ، جزء واحد ، باريس
١٩٤٨

« Le Veto en Droit International » par Christian Chassériau,
1 vol, Paris 1948.

« القانون الدولي الجديد » لـ نيكولا ماتيسكو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨
« Le Droit International Nouveau » par Nicolas Mattessco,
1 vol, Paris 1948.

« قضية نورمبرج » لـ دونديو دي فاريز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩
« Le Proces Nuremberg » par Donnedieu de Varbes, 1 vol,
Paris 1949.

« تاريخ الشعوب والدول الإسلامية » لـ بروكلمان ، مترجم إلى الفرنسية ، جزء واحد ،
باريس ١٩٤٩

« Histoire des Peuples et des Etats Islamiques » par Brockelmann,
traduction française, 1 vol, Paris 1949.

« الإسلام والعالم الحديث » لـ ألفونس جويلي ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥
« L' Islam devant le Monde Moderne » par Alphonse Gouilley,
1 vol, Paris 1945.

« المسألة العربية » لـ بيير كيلير ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨
« La Question Arabe » par Pierre Keller, 1 vol, Paris 1948.

« خلاصة القانون العام » لـ بارتلي ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧
« Précis de Droit Public » par J. Barthélmy. 1 vol Paris 1937.

« سيادة الدول ومستقبل القانون الدولي » لـ نيكوروفسكي ، جزء واحد ، باريس

« La Souveraineté des Etats et l'Avenir de Droit International »
par Marc St. Korowicz, 1 vol, Paris 1945.

« السلامة الجماعية ١٩١٩ — ١٩٤٥ » لبروجير ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦

« La Sécurité Collective 1919—1945 » par Pierre F. Brugiere,
1 vol, Paris 1946.

« الاتجاهات الجديدة للقانون الدولي » لموليتيس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٧

« Le Nouvelle Tendance de Droit International » par N. Politis,
1 vol, Paris 1927.

« أوروبا المتحدة » لسكارحي ، جزء واحد ، ترجمة فرنسية ، باريس ١٩٣٩

« L'Europe Unie » par R. Coudenhové-Kalergi, 1 vol Paris 1939.

« معجم القانون الدولي » للاستاذين ا . دى لا براديل وج . ب . نيبوايه ، في ١١ جزء

باريس سنة ١٩٣٩

« Répertoire des Droit International » par A. De Lapradelle et
J. P. Niboyet, 11 vol, Paris 1929.

« تنظيم العلاقات الدولية وهيئة الأمم المتحدة » لريوند بارين ، جزء واحد ، باريس

١٩٤٦ .

« La Reglementation des Rapports Internationaux et l'Organisation,
des Nations Unies » par Raymond Barraine, 1 vol, Paris 1946.

« من عصبة الأمم إلى هيئة الأمم المتحدة » لجلبرت موري ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨

« From the League to U. N. » by Gilbert Murray, 1 vol, London
1948.

« مهمة لم تتم » لستيفن بونسال ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« Unfinished Business » by Stephen Bonsal, 1 vol, London
1944.

« الاسس الجديدة للقانون الدولي العام » لجورج أمريكانو ، جزء واحد ، نيويورك

١٩٤٧

« The New Foundation of International Law » by Jorge
Americano, 1 vol New york 1947.

« تجربة جنيف » لرابارد ، جزء واحد ، لندن ١٩٣١

« the Geneva Experiment » by William E, Rappard, 1 vol,
London 1931.

« قانون الشعوب » لبريرلي ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٢

« The Law of Nations » by Brierly 1 vol, London 1942.

« موجز في تاريخ قانون الشعوب » لنوس باوم ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٧

« A Concise History of the Law of Nations » by Arthur Nussbaum, 1 vol, New York 1947.

« موجز في القانون الدولي العام » لآلف روس ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧

« A Text, Book of International Law » by Alf Ross 1 vol, London 1947.

« التشريع الدولي » لتورستن جيل ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٧

« International Legislation » by Torsten Gihl. 1 vol, London 1937.

« أسس ومستقبل القانون الدولي العام » لوفيلد ، جزء واحد ، كامبريدج ١٩٤٢

« The Foundations & Future of International Law » by P.H. Winfield, 1 vol, Cambridge 1942.

« تصنيف القانون الدولي العام » لسكيتون وشفارتزبرجر ، جزء واحد ، لندن

١٩٤٦

« Making International Law Work » by G. W. Keeton & G. Schwarzenberger, 1 vol, London 1946.

« المعاهدات الغير عادلة » لجلبرت ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٩

« The Unequal Treaties » by Rodney Gilbert, 1 vol, London 1929.

« لماذا فشلت عصبة الأمم » نشرت بمعرفة جماعة الفجلاتس ، جزء واحد ، لندن

١٩٣٨

« Why the League Has Failed » by (Vigilantes) 1 vol, London 1938.

« القانون الدولي » لبركنهيد ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٨

« International Law » by Birken head. 1 vol, London 1928.

« هيئة الأمم المتحدة » لوبس دوليفيت ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦

« The United Nations » by Louis Dalivet, 1 vol London 1946.

« القومية والدولية » للويجي ستورزو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٦

« Nationalism & Internationalism » by Don Luigi Sturzo. 1 vol, New York 1946.

« موجز في تاريخ العلاقات السياسية الدولية من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٩ » لجاثورن

هاردى — المعهد الملكي للعلاقات السياسية الدولية — جزء واحد ، لندن ١٩٤٧ .

« A Short History of International Affairs » by Gathorne — Hardy — Royal Institute of International Affairs. 1 vol, London 1947.

- « نظام الأمم المتحدة » لاندريو بويد ، جزء واحد لندن ١٩٤٦
« The United Nations Organisation Hand Book » by Andrew Boyd, 1 vol London 1946.
- « ميثاق السلام » لآرنولد فورستر ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤
« Charters of the Peace » by Arnold-Forster, 1vol, London 1944.
- « العلاقات السياسية الدولية ومعاهدات السلام » لكار ، جزء واحد ، لندن ١٩٤١
« International Relations Since the Peace Treaties » by E.H. Carr, 1 vol, London 1941.
- « بريطانيا والبلدان العربية » لسيتون ويليامز ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨
« Britain and the Arab States » by Séton-Williams. 1 vol, London 1948.
- « خمسون سنة في فلسطين وقضية العرب » لفرانز نيوتون ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨
« Fifty Years in Palestine » by Francis E. Newton, 1 vol, London 1948.
- « حاضر العالم الاسلامي » لستودارد ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٢
« The New World of Islâm » by Stoddard, 1 vol, London 1932.

المبحث السادس

« القانون الدولى العام فى خدمة السلام »

حرية الحياة - مناهج الحضارة الغربية - المفكرين والسياسيين العالميين -
عصبة الأمم - معاهدات ومؤتمرات السلام (معاهدة لوزان - معاهدة كابل -
- بريانه -) - مؤتمرات نزع السلاح - وسائل أخرى لتقديم السلام
(جامعة الدول الأمريكية - الكومنولث - جامعة الدول العربية - اتحاد دول
أوروبا - الدساتير القومية فى خدمة السلام - منظمة جراثيم الحرب) -
العقوبات الاقتصادية وميثاق عصبة الأمم - نظام الأمم المتحدة والسلام
العالمى - السيادة والروح الجديدة للقانون الدولى - مبادئ ونواحي

حرية الحياة هى الهدف الاسمى للقانون . فقد ولد الإنسان حراً لينعم
بالعيش ، ولا جدال فى أن حرمانه من الحياة بأى وسيلة كانت سواء يزهق
روحه أو باضطهاده للحيلولة دون تنسفه الحرية وإبداء نشاطه ومد المجتمع
بخدماته وجهوده أو بالقضاء على النوع نتيجة العنف والظلم والحروب الشعواء
من التصرفات الوحشية التى تحول دون تآزر الجماعات واتحادها وتكوينها
نظمها المتمدينة فى ظل القواعد الإنسانية المرعية ، التى أصبحت روح المدنية
وقلبها النابض . وهم المفكرين وشغليهم الشاغل المحافظة على كيان هذه الجماعات
والاستماع من آن لآخر لأنفاسها ونبضات عروقها للبادئة كلما ظهرت أعراض
المرض إلى وصف العلاج . وإن تأمين الجماعة لحياة الفرد وحمايتها له حتى
ينصرف إلى الإنتاج والعمل وإلى تقديم حياته رخيصة إذا لزم الأمر للدفاع
عن هذه الجماعة التى ينتمى إليها هى سر التقدم وتعاقب المدينيات ، وإلا
ظلت الأمور فوضى واقتصرت جهود الإنسان على الصيد والقنص والانتفاض
على الفرائس كلما عضه الجوع بنابه . شأنه شأن الحيوان الأعجم فى الأحرار
والأدغال . ولقد قدرت الأديان ثمن الحياة بالحياة حتى تردع المجرم الأثيم
الذى تحدثه نفسه بالتزاعها ظلماً وعدواناً ، كما فرضت القوانين الداخلية على

اختلافها أقسى العقوبات لحماية الأنفس والأموال . وعاشت النفوس آمنة مطمئنة في ظل سيادة الدولة وسلطانها ، كما دعمت الدولة كيانها وحافظت على الأوضاع النظامية للجماعات على مر العصور والأجيال ، منذ الحكومات الأوتوقراطية القديمة وعصور الفراعنة والأقبال والباطرة إلى عصر سيادة الشعب وجمهورية الشعب والشيوعية وسياسة النقابات بحماية القانون الداخلي لحرية الحياة وبتقديسه للروح البشرية وضربه على أيدي العابثين بها . وقد سار احترام حرية الحياة الفردية منذ القدم سيرا حثيثا نحو التوسع في تفسيره وتشعب مع نمو الروح الديمقراطية ثم إعلان حقوق الإنسان تفسير معنى الحياة الفردية ووسائل وضعها موضع الاعتبار . ففي الماضي كانت الحكومات المطلقة في ظل الفرعون أو القيصر تفرق بين الأشراف وسائر أبناء الشعب وبين الأحرار والأرقاء . وتحرم الطبقات الدنيا من الحريات ، وفي بعض الأحيان من حق الحياة . وكثيراً ما كانت تسيل الدماء لأتفه الأسباب وكان الأرقاء وأسرى الحرب والأعداء والأجانب لاحقون لهم ويعتبرون خارج القانون فلا يتمتعون بالحماية القانونية ولا يعد قتلهم جريمة ، وكثيراً ما كانت تقدم القرابين من الأرواح البشرية أثيرة للآلهة الوثنية أو لتفادي كارثه أو لاتقاء غضب العناصر الجوية الجبارة والطبيعة العاتية . ثم عدت هذه الأعمال التي كانت ترة ككب باسم الدين أو المصلحة العليا للدولة أعمالاً وحشية .

وسار القانون الداخلي شيئاً فشيئاً ، وقد تضاعفت الفوارق بين الناس وانتهى عهد الأرقاء وبدأ أنصاف الأرقاء ، نحو الحماية المطلقة للروح البشرية إلا في حالة ارتكاب الإنسان جرائم يعاقب عليها بالقتل ، فقد ظل الأعدام جزاء عدلاً لها للزجر والردع ، على أن بعض البلدان اليوم عدلت عن عقوبة الأعدام باعتبار أن إزهاق الروح بصفة عامة عمل وحشي يجب أن تسمو عنه الإنسانية . فضلاً عن أن الدولة تحرم المجتمع بالأعدام من يد عاملة قد تساهم في أداء وظيفتها وخدماتها لصالح الجماعة . وباندلاع نيران الثورة

الفرنسية والقضاء على الفوارق بين الطبقات وإعلان حقوق الإنسان اتخذ ضمان الحريات نطاقا أوسع ، وفي ظله تأيدت المحافظة على حق الإنسان المطلق في الحياة .

هذا فيما يختص بالدولة وقانونها الداخلي . أما فيما يختص بالقانون الخارجي . وقواعد القانون العام التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض وتبسط أجنحتها العريضة لحماية الجماعات شر الحروب والغزوات والفتك بملايين الأرواح البشرية بلا حساب أو عقاب فهذا القانون لا يزال في دور طفولته الأولى ، وفي مسيس الحاجة إلى تدعيم نفوذه على الجماعات ، فلامعنى لحماية الفرد الواحد ثم تعريض الملايين للموت ضحايا نزاع مسلح كثيرا ما يكون بعيدا عن العدالة والحق ، وكثيرا ما كان يمكن تلافيه ووقاية البشر شر النكبات والآلام ، ولقد تمشت روح القانون العام كما سبق أن رأينا في القرن التاسع عشر نحو العمل ما أمكن على حماية الحياة البشرية والبعد قدر الطاقة عن المجازر والحروب والتخفيف من آلامها ، بتفادي الأساليب الوحشية في المنازعات المسلحة ، والبعد عن كل ما يزيد في جحيمها وعذابها وخاصة بما قرره الدول في أواخر القرن الماضي من استبعاد استخدام الأسلحة الوحشية وتعذيب الجرحى والأسرى . وهي في سيرها الحثيث هذا كانت تتلمس الطريق السوى في ضوء ما اشتهر به القرن المنصرم من إعلان الحريات وحقوق الإنسان وشدة تعصب رجالاته الأحرار لهذه المبادئ وثورات الشعوب في سبيل تحطيم سلاسل الماضي العتيق . غير أننا رأينا نكوصا على الأعقاب في الحرب العالمية الأولى فلم تراع حرامات الإنسانية والطفولة والشيخوخة ، وارتكبت أعمال وحشية تقشعر منها الأبدان ، ضد المعاهدات الدولية والمبادئ الإنسانية بل والذوق السليم وضد المدنيين والناس الآمنين في دورهم الذين لا شأن لهم بالحروب ، وتفاقت الحالة بقيام الدكتاتوريات في أوروبا في الفترة بين الحربين العالميتين فلم يعد للحياة البشرية ولمبادئ القانون العام والقواعد الإنسانية التي نادى بها

الأحرار ، احترامها وتقديرها . ففي سبيل المثل العليا للنازية أو الفاشية وفي سبيل العنصرية والقضاء على المعارضة ولسكت حرية الفكر ارتكبت أبشع الجرائم وأصبح وجود الحياة البشرية أو القضاء عليها معلقا على رغبة الزعيم وأنصاره . وزهقت الآف الأرواح التي قضت في معسكرات الاعتقال وأفران الموت ، وذهب كثيرون ضحايا التعذيب الذي فاق تعذيب محاكم التفتيش ، وسفن القرصنة والرقيق الأسود . ثم بلغ التفنن في القتل والتعذيب أوجه في الحرب العالمية الثانية ، فكان منجل الموت يحصد سكان المدن والقرى برمتها ، ويترك بعد أن ينشر الدمار من قسمت لهم الحياة أنصاف أموات يئنون ويتوجعون من هول جراحهم ، وتشريدهم ، وقد انقطعت بهم سبل العيش . إننا نرى الأطفال ذوى النفوس الشريرة يعمدون إلى جيوش النمل الضعيفة يطئون بها بأقدامهم وهي غادية ورائحة تجمع قوتها وإلى أعشاش النحل والطيور يعشون بها ويعملون فيها يد الثقيل . ولكن تصرفاتهم هذه دون فظاعة « إمارس » ، ووحشيته ودون غلظة الكبار وضربهم بالضمير الإنسانى والقوانين عرض الحائط ، وفي يقظه هذا الضمير نرى العاثر بالحياة والقاتل للنفس والمعذب لأرواح ملايين البشر يحنو على حيوان جريح أو طير مكلوم فينشئ له جمعيات الرفق بالحيوان وما شابهها . وبينما يدب هذا الموت بسهولة أوروبا ويحول الحياة إلى صحراء من الجليد شبيه بالجليد الذى يداعب ساقه فوق أديمه في رياضة الشتاء المنتشرة بربوعه ، إذا به يطعم الطير الذى يلجأ إليه إبان زمهرير الشتاء وتجميد المياه وتحول الأنهار الجارية إلى كتل من الجليد ويصرف أوقات فراغه فى مناجاة ذلك الطير الأعجم ، وما أجوح الانسانية إلى هذا القلب الرحيم الذى إذا واجهها صار كأنه قد من الصوان لا يستمع إلى أنينها وتوسلاتها . وهو ذلك المتقلب المتحول . يوجه بندقته السريعة الطلقات أو مدفعه الرشاش إلى مئات الأبرياء يحصدهم ويصرعهم ثم يعود إلى مخدعه آمنا ليسترخ ويستمتع قبل أن يسلم جفينه إلى الكرى مقطوعات « موزارت » و « براهم » و « سترابون » .

ولكن تقدم البشر في ميدان الإنتاج المادى والأدبى يحدو بنا إلى التفكير الجدى فى وجوب المحافظة على مدنيتنا القائمة بوسائل راحتها ومعدات رفاهتها ويجدها وهوما حتى لا تتحدر عشرات القرون إلى الوراء نتيجة حرب فناء شامل ، فحرب اليوم لا تبقى ولا تندر ، وعلاج أدوائها عصى يتطلب السنوات الطوال والمثابرة دون نتيجة يعتد بها ، وكما يقول « جورج سيل » Gerge Scelle وهو يعنى بذلك طبيعة الحرب الحديثة ويسترشد بالحرب العالمية الأولى وهى كالقزم الضئيل إذا قورنت بالحرب العالمية الثانية « تؤدى الحرب إلى ضياع لأرواح عدد لا يحصى من البشر ، وفى الحرب العالمية الأولى كانت تحصد الأرواح بعشرات الملايين ، وما الموقف فى حالة ما إذا تحولت الحرب إلى حرب كيميائية وسكترولوجية باستخدام الجراثيم فيها ؟ لا شك أن مولوخ العصر الحديث (ويقصد بمولوخ أحد ألهة الوثنية الذى يطلب قرايين من البشر) ليس بأقل وحشية وتعطشا إلى الدماء والفتك بالفريسة من مولوخ العصر القديم ، (١)

إن الفلسفة شعر إلا أنها حقيقة والشعر فلسفة غير أنه خيال ، فهل السلام الدائم فى عرف القانون الدولى ومنع الحروب ونبذها إلى الأبد فى مجتمعنا الدولى على وقع هذه العبارات العذبة الرنانة فى آذاننا وتغلغها إلى أعماق سويدائنا ضرب من الخيال ؟ هذا ما لا يراه « سيل » ، فهو يخالف كثيرا من الكتاب بما فى ذلك الأحرار وحملة شعلة التفكير الثورى الذى أدى إلى قلب النظم القديمة واندلاع نيران الثورة الفرنسية أمثال « فولتير » ، ويرى أن الحرب ليست بضرورة محتمة وليست ضعفا متوارثا فى الجماعات البشرية فيقول « إن الحرب ليست كما يزعم البعض ضرورة لا مفر منها وعجزاً

(١) انظر « قانون البشر » لجورج سيل ، - زان ، باريس ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ .

الحزب الثانى صفحة ٤٣

« *Precis de Droit des Gens* » par Georges Scelle. 2 vols Paris 1933 et 1934 .

توارثة الجماعات الإنسانية كما تتوارث الأمراض . فلقد استطاع الإنسان في جل نظم الدول والحكومات أن يقضى على الحروب الأهلية وأن يمحو القضاء الخاص الذي كان يلجأ إليه الأفراد بمعزل عن السلطات العامة ، وإن الحرب المعروفة باسم الحرب الدولية ليست في روحها وأسبابها من طينة أخرى أو وليدة أمور مقدرة لا مفر منها ، فهي لا تخرج عن كونها تكشف عن حالة فطرية شأنها شأن المبارزات ، ومبعثها تصور القانون الذي ينظم حياة الجماعات *Droits des Gens Constructifs* وخاصة ما يتناول صميم فكرة السيادة ، وإن علاج استخدام القوة هو في إحلال إجراءات من نوع جديد مختلفة عما نعهده : قضائية وإدارية وحكومية محل إجراءات القوة والعنف الفردية والجمعية (١) ، ويرى سبيل ، أن الحرب إجراء عنيف قائم اليوم لآثنا توارثناه عن الهمجية الأولى وليس من المستعصى أن يحل محله إجراء آخر بعيد عن العنف يتفق وورق الجماعات وطبيعة الإنسانية أولى مبادئه نبذ الحرب ومعالجة أمورنا بالحسنى ، ومن المتناقضات التي تدعو إلى الحيرة أن يشق التفكير الحر للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر الطريق إلى عالم أفضل بإعلانه حريات الإنسان في نطاق واسع وقضائه على الفوارق بين الطبقات وتسجيل حقوق الإنسان في مطلع الدساتير وفي صلبها وأن تنشرب الحياة السياسية الدولية بأوروبا للقرن التاسع عشر بهذه الروح رغم أنف الرجعيين ومؤتمراتهم وما حاولوا إقامته من العراقيل في وجه انتشار الأفكار الحرة ثم أن نعود القهقري وتطوى هذه المبادئ التقدمية في القانون العام طي السجل للكتب مع مذاقته الإنسانية من كؤوس مترعات في حرين عالميتين ضروسين .

لقد تقدمت المدنية تقدما فائقا لا مثيل له من قبل ، ولكن لم تتقدم حياتنا المعنوية وسياسة التعاون والتفاهم بين الشعوب بنفس السرعة ، ولا مبالغة في القول بأنها ركبت وتأخرت في بعض النواحي ، وإن حصولنا على الحريات

(١) أنظر « قانون البشر » لجورج سبيل ، الجزء الثاني ، من صفحة ٤٢ إلى ٤٨

كأزغب وتحتاج إليها مصانعنا ، واستماعنا إلى الأصوات والموسيقى ورؤيتنا الوجوه والمناظر وجمال الطبيعة بمجرد إدارتنا لزر أو تحويلنا المفتاح ، وإن دوراتنا حول الأرض على متن طائرة تخرق كبد السماء في ساعات معدودات بسرعة ١٢٠٠ كيلومترا في الساعة ، وإن استخراجنا مئات الحاجات والمنافع من مادة معينة ودخول الماشية حية من باب من أبواب المصانع لتخرج من الباب الآخر وقد كدست في علب من الصفيح وتتجه إلى السفن المعدة للشحن إلى ما وراء البحار كاتباع لحوما محفوظة كل هذه المظاهر ليست من المدنية الحقة في شيء ، فهي تقدم مادي عظيم الشأن ، وليكن هذا التقدم لايمس الروح البشرية ولا يتغلغل إلى أعماق قلوبنا إلا إذا جعلناه قدوتنا في تنظيم علاقاتنا على نسق نستطيع أن نستثمره استثماراً نافعا لقد كان الناس فيما مضى يظنون أن فكرة التقدم شديدة الصلة بالمدنية ولا يمكن فصل كل عن الأخرى ، وعلى هذا الأساس كان المفكرون يسردون دائماً أفكارهم إذا عرضوا للمدنية بمحاسنها وما تخلعه من خير على البشرية ، ولكن طاش سهمهم اليوم ووضع خطأ هذا الزعم لكل ذي عينين . ولم يأت حكماء العصر بمثل ما جاء به سقراط وأفلاطون وأرسطو ؛ فبهات أن نرى راحة الانسانية وتقدمها المعنوي في ظل مدافع كروب والمناطيد والغازات الخائقة في الحرب العالمية الأولى ، وفي ظل قاذفات القنابل والصواريخ والألغام الممغطسة والقنابل الذرية في الحرب العالمية الثانية . وكان المفروض أن يأتي التقدم العلمي للبشرية بالجنة الموعودة ، ولكنه ألقى بها في جحيم متأجج ، وحتى التقدم المادي قد كان لدافع الشر لالخير وسعادة البشرية . وقد يملك الشعب ناصية القوى المادية الجبارة ثم يسخرها حكماءه وفق شهواتهم ويهوى إلى حضيض الوحشية الأولى ، فالتقدم المادي لا يقصده في هذه الحالة احتواؤه على أقل ذرة من ذرات التقدم المعنوي والروحي . إننا اليوم نزرع لنحصد البؤس والموت ، وإذا اعتبرنا المدنية في مظاهر الحياة التي يراها المرء في بلد يزورها فإننا نخرج بنتيجة هامة تهدو بنا إلى الأصرار على أن التقدم المادي

لا يعنى به بحال سمو روحنا وخلقنا ومدنيتنا ، فهل الأمريكى ، اليابانى ، الذى يرتع فى بحبوحة حياة من الآلات والترف والدعة ، ويستقبله فى عودته إلى بلاده ثغر نيويورك يتصدره تمثال الحرية الضخم ، يتحدى الجوزاء فى قامته الفارعة كالعملاق ، ومجموعات من المباني الشاهقة التى تموج بالرائحين والغادين فى جلبة ونشاط يسرون حياة السرعة كالآلات التى يسخرونها ، لا يملون عقد الصفقات وإبرام العقود طوال النهار ، ولا تفتر عزائمهم من الأعمال والمضاربات والمغامرات ، فهل هذا الأمريكى الدائم الحركة كلوب الآلات الصناعية التى يشرف عليها أكثر مدنية من غيره ؟ وذلك لأنه يمكنه أيضا أن يفرق بين سنة الفيضان الكبير للسبى وسنة الشح . أو أوقات الرخاء وأوقات الكساد ، أو لأنه يستمع إلى الراديو ويقضى أعماله ويحل مشاكله بسرعة وقد امتطى طائرة أو سيارة ، أو لأنه يتأبط ذراع زميلة أو صديقة رشيقة يحالسا ويراقصها ثم يحاول أن يطغى بنفسه عليها أو تحاول هى أن تسيطر عليه تبعا للمساواة بين الرجل والمرأة وبما طبع عليه كل منهما من صفات حياتنا المادية الحديثة ، أو لأنهما يتقنان آداب الصالونات وأساليب الاستقبال والحفلات (پارتى) Parties ويرتديان آخر نماذج المودة ، ويسكنان فيلا حديثة Bung alow مزودة بحوض السباحة والمطبخ والثلاجة الكهربية ، ولأنهما يقطعان من أسبوع حافل يوما أو بعض يوم لى يتجها إلى المسكن الريفى مع رهط من الأصدقاء والصديقات ليستريحوا مالم يستريحوه طول الأسبوع ، وهناك يستغنون عن الخدم فى حصولهم على حاجاتهم بمجرد إدارة مفتاح كهربى . يجب ألا نخلط فى مثل هذه الحالة بين وسائل الراحة الحديثة ، ومعالم المدنية وما يقع عليها من أعباء ثقيلة ، أهمها ندروس الحكمة التى تغذى الروح وهو ما نكاد نفتقر إليه اليوم .

الإنسان اليوم غنى بعقله الجبار فقير بقلبه المظلم ، وقد خلع التقدم المادى على الشعوب مجموعة من العادات والطباع يجب ألا نمزج بينها وبين

حقيقته المدنية ، وما « جوبيتر » Jupiter بشيء مذكور وهو يلقي بصواعقه على « الاوليمب » Olimpe إذا قورن بعامل محطة الكهرباء اليوم الذى يمكنه أن يمد أو يقطع التيار وبالتبعية القوى والحرارة والضوء لمقاطعة برمتها بمجرد ضغطه على زر أمامه . ولكن مع الأسف لقد اخترق الانسان فيافي البحث والمعرفة وانتقل من عهد الكهوف إلى عهد الذرة دون أن يستزيد من روح التعاون والتحاب بين البشر ويقوى ملكاته المعنوية ودعائم المدنية الحققة شيئا مذكوراً . ونفسه اليوم فى أشد الحاجة ليأمن فناء محققا ، وقد طغت المادة على الروح وطفح الكيل وأنذر بشر مستطير وبعودة إلى ما قبل حياة الكهوف ، إلى الغذاء الروحى المعنوى .

ويتساءل المفكرون ومحبو السلم ، ما الذى أوصلنا إلى هذه المرحلة الدقيقة الحرجة فى تاريخ البشرية ؟ تلك المرحلة التى تنذر بإفناء العلم لما ابتدعه العلم ، ولتخطيم الانسان لما بناه الانسان . ولهدم المعبد على الآلهة والمتعبدين . وكأننا شاهد قصة شمشون تمثل على مسرح الحياة . وما السرفى أن قلب المرء ليس فى مستوى ذكائه ؟ فهناك الكيميائيون وعلماء الحياة وقد وضعت تحت تصرفهم فى غالبية الأحيان مبالغ ضئيلة ولم تقدم إليهم التشجيعات الكافية ، ينكبون على البحث ويعكفون على العمل وهم عزل مبعثرون بين عوامل الأمل واليأس ويحاولون فى ضوء « ميكروسكوباتهم » أن ينتزعوا الأطفال من أنياب الموت الكاسر ، والعجز الذى يكشر لهم عن أنيابه بالكشف عن أمراض شلل الأطفال والسل وخطر الطفيليات والجراثيم وما دونها ، وبقرب مقر هؤلاء العلماء مبان أخرى أنفقت فى سبيلها الحكومات مئات الملايين من الدولارات أو الجنيهات أو الفرنكات بها مصانع ومعامل للبحث الذرى وحشد من العلماء ومدوا بخير ما يحصل عليه المرء من معدات الراحة همهم اختراع وصناعة قنابل ذرية ذريعة الفتك قوة القنبلة الواحدة إبادة مدينة يسكنها نحو نصف مليون نسمة . وإن هذا الفراغ الكبير الذى يفصل الباعث الصالح للفريق الاول عن

الباعث الطالح للفريق الثاني ، هو سر اختلال التوازن بين المادة والروح في مدينتنا الحديثة . وبين هيكل هذه المدينة وإهاياها ولحما وبين حياتها ووجدانها ، وهذه الهوة السحيقة هي التي جعلت وتجعل من حقوق الانسان وحرياته في العالم الدولى ومن علاقات الامم ومن المنظمات الدولية ومن سيادة الشعوب واحترام كل لحقوق الآخر وحدوده ومن استقلال الامم وحق تقرير المصير وضمانات السلام وعدالة قرارات هيئة الامم المتحدة وأحكام مجلس الامن - جعلت من كل هذا عبارات رنانة جوفاء لاجدوى من ورائها ، وأحلاما لا تمت للواقع بصلة هي أبعد من السراب .

وفي هذه الحالة هل يمكننا انكى نلص بيت الداء ونكشف للنقاب عن الحقيقة أن نقول بأن المدينة هي الفن ؟ أى أنها تتمثل فيما نراه من دقة مباني الكنائس والمعابد والهياكل والمساجد ، وفيما نراه من آيات بينات تدل على علو الكعب والعبقرية العذبة في الرسم والتصوير والنحت والموسيقى والشعر وغير ذلك مما يهزم مشاعر الإنسان ويضرب على أوتار القلوب ويضيء زواياها ومفازاتها . فتفتتح للخير وتجنح نحو حب التفاهم والسلام وتذهب عنها وحشتها ووحشيتها . ولكن قد تقترب بذلك بعض الشيء من الحقيقة دون أن نصل إليها . فأن الفن لم يستطع أن يحول دون تحول الإنسان في ظلال نظام الجماعات القائم إلى وحش ضار ، وإن العلاقات الثقافية وتبادل الآراء والتعاون في ميادين الفنون . لم تزد على أنها بوضعها الخالي رحلات للترفيه عن النفس حتى يسرى عنها هم التفكير في متاعب الحياة المادية ونخريب القنابل الذرية ، وهي مبررات لنزهات الوزراء والفنانين المحظوظين ، ولكنها لم تؤد بحال إلى منع الحرب . وإن الفن زهرة يانعة من زهرات المدينة تفتح أكامها لتشرعيرها ، ولكن ليس لعبيرها إلا أثره الوقى حين تتضوع الزهرة ، ومدينتنا لا تركز على الفنون كما لا توجهها هذه إلى ناحية الخير ولا تبسط عليها جناحها وتضمها إليها لتحول دونها ودون أن ترتدى في أحضان الآلهة مارس . فتلاقي شر مصير .

ويقولون إن الشعوب تتكون من عقليات ومدنيات وثقافات متباينة .
وإن آمالها وأطامعها وأفراحها وأتراحها تختلف باختلاف تكوين بلدانها
وموقعها الجغرافي ولغاتها ومارضعتها من لبان العلم وما اعتادته من نظم الحكم
وما أخذت به من أسباب التقدم المادى . ويقولون إن الجنس والعنصر
والدين واللغة والباعث الاقتصادى والميراث التاريخى وبجبوحه العيش أو
شظفه والتشريع والسياسة والسياسى والاجتماعى لدولة معينة وتخرجها بشخصيتها المعنوية التى
تميز بها عن غيرها بل عن جاراتها . وقد نرى ذلك فى مجرد عبورنا قنطرة
أو اختراقنا لجبل أو انتقالنا من ساحل لآخر مئات من الأمتار أو الفراسخ ،
فهذا مشهد فى ترك الساحل لمدينة « ستراسبورج » إلى جاراتها « كييل »
وتفصلهما قنطرة بسيطة . ولكننا نرى تباينا شديداً بين مدينتين مختلفتين ،
فطابع « ستراسبورج » محلى ألمانى وفرنسى بحكم بقائها تحت حكم فرنسا
مدة وطابع « كييل » جرمانى فهى فى صميم ولايات ودوقيات جرمانيا
القديمة ، وهو مشهد فى الانتقال من أسبانيا إلى فرنسا عن طريق جبال
البرانس ووراء هذه الجبال جنوبا الروح الأسبانية بصخبها وبمسحتها العربية
وأمام هذه الجبال الروح الفرنسية بماديتها ومغامراتها . وربما رأينا فى هذا
الفصل السر فى هزيمة عبد الرحمن الناصر فى موقعة « پواتيه » ووقوف
فتوح العرب فى أوروبا الغربية عند حدود البرانس ، فقد جابهوا مناخا
وطبيعة جغرافية وحياة وشعوبا تختلف عن طبيعتهم وعمما ألفوه ، وهو مشهد
فى القارة الأوروبية هو وراء المانش فهذا الفرنسى فى « كاليه » ترى فى عينيه
ذكاء اللاتين وينعكس منهما ما يريد أن ينبشك عنه ، وفى حركات يديه
وعباراته ما فيه الكفاية للتعبير عن مكنون نفسه . وهذا الأنكليزى فى « دوفر »
لا يستطيع أن تلم بما يريد وما يضر ولا يخذلك إلا بما لا يريد أن يخبرك به .
ولكن إذا اختلفت الشعوب فى طبائعها وأهدافها وفى اعتناقها المدنية
ووسائل أخذها بأسبابها ، فهى بلا شك تتفق فى ميولها جميعا بلا فارق . إذا

رجعنا إلى قرارة ضمائرنا ولم يسيرها حكما وفق أهوائهم وأطاعهم إلى السلام والتعاون والبعد عن الحرب . فالحرية حق طبيعي وتعشقها لها والتعلق بالحياة هما الظاهرتان الأساسيتان لها ، ولامعنى لسيادة الشعب ولسلطان القانون الدولى ولتفاهم الشعوب ولنظرات السلام بدون توطيد أقدام الحرية وتأيد حق الإنسان فى الحياة وفى حرية الحياة دون انتزاع روحه انتزاعا لأسباب لا تمت للحرية بصلة ، مصدرها العراك على الأسواق ومسالك البر والبحر كما سبق أن فسرنا لصالح نفر وأقلية ضئيلة ، وكما أمكن تكوين دولة قوية من مجموعات دول متباينة أصبحت اليوم مزودة بأحدث معدات الصناعات الحديثة ووسائل الرفاهة وقطعت شوطا بعيدا فى التقدم المادى هى الولايات المتحدة الأمريكية . وشعبها هو مجموعة شعوب مختلفة هاجروا من شمال أوروبا وغربها وقلبها وجنوبها ومن الشرق الأوسط والصين واليابان والهند فهى برج بابل حقا ، وقد جمعهم المصلحة وتعشق الحرية وحرية الحياة وتنسم عبير حقوق الإنسان بعيدين عن الحق الألهى والاضطهادات الدينية ومحكم التفتيش وظلم الحكومات الاستبدادية والنظم الأوتوقراطية . وفى سبيل غايتهم المثل وهى روح المدنية الحققة قذفوا بالمستعمر الظالم الذى أراد أن يفرض عليهم ضريبة الشاى بالنار والحديد إلى الأطلنطيق وعاشوا أحرارا متفاهمين ، ولم لا يمكن تحقيق شبيه هذا النظام فى نطاق أوسع ؟ ولم لا يصبح مايزعمه البعض أنه فى حكم المستحيلات ممكنا وهو إدماج الشعوب المختلفة والدول المتعددة فى نظام واحد شامل ؟ فلا تبلى للأفكار ولا تباين للصالح ولا تشاحن وتطاحن يؤديان إلى امتشاق الحسام وإراقة الدماء أنهارا ، فنظام القوميات والدول خطوة أولى فى سبيل المدنية ستعقبها حتما خطوات تؤيد حرية المرء فى الحياة وحقه فى المحافظة على هذه الحياة ونبتذ الحرب بخرائبها وويلاتها وأزماتها المسلسلة التى لا تنتهى ، وفيما يلى موجز لمظاهر المدنية الحققة لا المزيفة ولما يراه كثير من المفكرين أنه الملاذ الحصين لوقاية الشعوب ويلات الحرب ، وأنه السبيل السواء لتفاهمها : -

() احترام الإنسان والمحافظة عليه باعتباره عنصراً للبناء والأمناء
وركنا حصينا للمدنية وازدهارها، وأن أولى واجبات الدولة (في القانون
الداخلي) والدول (في القانون الخارجي) إحاطته بكافة الوسائل والضمانات
التي تحفظ له حق الحياة ، فيجب ألا يعتبر بعد اليوم أن الكائن الإنساني
الحى رقم فى مجموعة بشرية كالمقطع الكبير العدد يمكن تسخير واستعباده
واستهدافه للخطر والموت لآتفة الأسباب ولتحقيق أطماع السياسة
والمستعمرين باعتبار أن وجوده وحياته هما لصالح الدولة ولأسعادها
وبالحري لأطماع شاذة من دكتاتورى المال والسياسة . وإن ماسمعناه
عن قسوة الفراعنة الأقدمين وبناء الأهرامات والهياكل حيال رعاياهم ليس
شيئاً مذكوراً فى جنب ما نراه فى إذلال البلدان الفاشية لبنينا ومادلت عليه
الحروب الحديثة من إسراف فى الأرواح البشرية وتبذير للقوى الإنسانية
وإرواء لأراضى الموت وساجات العذاب بدماء تراق وتهمر سنوات وكأن
السما قد تفتحت عن قرب تسكبها على اليابسة العطشى سكبا . ومن مظاهر
حياتنا الحديثة احتقار الجسم الإنسانى والروح البشريه ، وتدل على ذلك
صور المعذبين فى معسكرات الاعتقال وجثث المحترقين فى أفران إحراق
المخالفين فى رأى وشتى عقوبات الشنق والأعدام رميا بالرصاص وإلقاء
الجثث بعضها فوق بعض بوحشية وفظاعة دون حساب للشعور الإنسانى ،
وما جتته المدنيه من مبادئ ساميه سرعان ما اختفت وطغت عليها الفرائز
الشريرة ، فهذه رؤوس مقطوعة وأطراف من أجساد أو جثث كاملة
لأطفال وصبيان وفتيات ونساء ورجال أشداء اختلط فيها الحابل بالنابل
لمجرد النشنى والانتقام ، وهى مكدسة خلوا من غطاء يستر عورتها وبقى
الغير بشاعة ما قد يشاهده من تعفنها ويزاعى للموت حرمة وللحياة قدسيتها
وملقاة فوق العربات بلا نظام أو فى حفر أو على قارعة الطرقات ، فياهول
احتقار الإنسان المتمدين - على زعمه - لأخيه الإنسان ؟ ولقد كان الحاكم

في العصور الوسطى يصرح للمذنب الذي سيلقى حتفه وقد رمى بالزندقة أو اتهم بجريمة شنعاء أن يعترف قبل أن يصعد إلى المكان الذي سيحرق فيه حيا ، أما اليوم فلا يهتم النازيون وغيرهم بمن سيقدمونه قربانا إلى المحرقة أو من سيقطعونه إربا لأجراء التجارب العلية فيه - على زعمهم - بمعرفة ما إذا كانت هذه الضحية البائسة تسكنها روح إنسانية .

(٢) احترام الحياة البشرية والمحافظة على الأرواح والاقتصاص في إنفاقها في الحروب وخلافها ، وهي أساس احترام الحرية الفردية للمرء في ظل القانون الداخلي الوارف الأفنان وكذا في التشريع الدولي والمنظمات الدولية وهيئات السلام . فعلى المشرع أن يوجه همه إلى أن يكفل للمرء حرياته على نطاق واسع باعتبار أن الدولة نظام وجد لأسعاد الأفراد والدفاع عن حقوقهم والمحافظة على الأنفس والأموال ، وأن هم الدولة في تدعيم سلطانها هو لرعاية حق المرء في الحرية وفي حرية الحياة ، وأن انتزاع الحياة لا يكون إلا في حالات لا مناص منها وأن التقتيل والتشريد وسوق الملايين إلى ساحات الوغى وسائل على المفكرين وعلى كل دولة على حدة ثم على الدول مجتمعة أن تحول دونها بكل ما أوتيت من عزيمة وقوة ، والمسألة لا تنحصر في سن قوانين منمقة وإعلان حقوق ظاهرها حسن ولكنها تخفى السم الزعاف ، بل أن تشبع الروح التشريعية باحترام الحرية الفردية . وطالما انتحلت الدول الدكتاتورية المعاذير في سنها قوانين تبرز فيها نواحيها الظالمة البعيدة عن الإنسانية ، وادعت أن سعادة الجماعات التي يستمد منها الفرد حرياته لا تتحقق إلا بتطبيقها وأن مصلحة الدولة وتدعيم قواها فوق كل اعتبار وطالما جردت الدول المستعمرة وفي مقدمتها كبريات ديموقراطيات الغرب الحملات لأخضاع الشعوب المطالبة بحرياتها وبتحريرها من ربة الذل الأجنبي والاستعباد الاقتصادي وبوجوب تمتعها بحكومة حرة للشعب فيها صوته المسموع وصوت الشعوب عنوان سيادتها ، وطالما تأمرت الدول الغربية الصناعية على استقلال الأمم الشرقية المستضعفة وانتحلت المعاذير الواهية لتبرير فعالها البعيدة عن الإنسانية وآزرت الرجعية في حثات خارج

حدودها مع مافعله عنها من شدة احتقارها للأرواح البشرية وإسرافها في إنفاقها لتأييد سلطانها غير آبهة بسوء المغبة والمصير وغير ملقيه بالالما يحق بالبلدان التي تئن من فساد الحكم واضطراب الحياة الاقتصادية واشتداد حلقات الأزمات عندها وما تؤدي إليه هذه الحالة مع تضارب الأطماع السياسية إلى الحرب العامة التي تبتلع مئات الملايين من الأرواح والأموال. وطالما انحصرت جهود الساسة في منظمات السلام في ضم كل جبهة متنافسة للأتباع والمحاسيب ومساومة المعسكر الآخر على هذا الأساس وبيع العدالة ومواثيق السلام وحقوق الشعوب الصغيرة في الاستقلال وفق المعاهدات ونصوص ميثاق الأمم المتحدة تحت قبة مؤسسة السلام رخيصة في سوق الأطماع الاستعماريه كما حصل في قضية مصر أخيراً في مجلس الأمن، وحرى أن يطلق على المؤسسة سوق المساومات السياسييه وبيع الشعوب جملة كالرقيق لصالح الاستعمار. لقد بذلت الحكومات جهودها في القرن الماضي للقضاء على تجارة الرقيق وبيع الإنسان كفرد وهي لم تنجح في إبطال أسواق الرقيق الدولي بالجملة وبيع الشعوب برمتها لصالح كبريات الدول الصناعية الغربية.

(٣) سهولة المعاملات والتعاون بين الناس وبين مختلف البلدان، فيحسن لتوطيد دعائم السلام ولإعطاء المرء صفاته الحق كإنسان مدني طبيعته تبادل الحاجات مع أخيه الإنسان وأنه لا غنى لسكل عن الآخر، أن تشجع الدول روح التعاون بينها وأن تجعل ولوج ديارها والارتشاف من مناهلها وقطب ثمرات إنتاجها الاقتصادي والفني والأدبي في متناول الجميع. وكما أن دوران الدم بحريه ودون عوائق في أوعية الإنسان دليل الصحة وسلامة البدن وضعف الدورة الدموية دليل العلة فكذلك ضعف سير التبادل المادي والمعنوي وصعوبة خروج المنتجات من حاصلات ومصنوعات ودخولها إلى البلاد نظراً للحوائل التي تعرقل سيرها والسياج الذي يحول دون الصادرات والواردات،، أبرز دليل على اضطراب حياة عالمنا العليل. وكما أن حبس الدم عن عضو يؤدي إلى ضموره ويحلب

الاحتقان ففقر الدم فالصديد فالموت كذلك تنافر الدول وتقاطعها ونبذها روح التعاون وتعلقها بأهداب الاستكفاء والدفاع عن الاستكفاء بشحن آلاتها الحربية لتصبح على عمام الأبهة - إن هذه العوامل تدفع بالعالم نحو احتقان الجو السياسى فالحرب العامة ، ولقد كان الباريسى يستطيع وهو مزود بفرنكاته وبيطاقتة الشخصية أن يتجه حتى قلب أمريكا اللاتينية وهضاب بوليفيا للزهوة أو الأعمال ، أما اليوم فيعتذر عليه مع اختراع طائرات تسير بسرعة ١٣٠٠ كيلو مترا فى الساعة أن يغادر بلاده إلا فى حالات نادرة ولا أعمال ضرورية رسمية أو شبه رسمية أو للاستشفاء من مرض مستعص يتعين علاجه فى الجهة التى يريد السفر إليها ، وإذا عزم على السفر تعين عليه الحصول على تصريح بمغادرته البلاد وهو أيضا يقاسى قيودا وإجراءات لاحصر لها قد تفوت عليه سفره ، ويكفى ذكر قيود العملة وجوازات السفر والمرور وتصاريح الإقامة وبطاقات التكوين ، ولا يقصد بسهولة المعاملات أن تلغى القيود الجمركية وخلافها دون تحفظ لتستفيد البلدان الصناعية الكبرى على حساب البلدان الناشئة فتغزو تلك أسواق هذه بصناعاتها الزهيدة السعر وتنزع المادة الأولية رخيصة منها قسراً ، فى حين أن البلدان الناشئة محتاجة لرعاية خاصة حتى تنمو صناعاتها وتنتعش الحياة الاقتصادية فى ديارها ويرتفع مستوى معيشة أبنائها وتبوء مكائنها اللاتقة بها فى العالم الدولى وتصبح لها شخصيتها التى يعتد بها ويحسب حسابها فى منظمات السلام العالمى ، بل يجب أن تصبح المنافسة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول مشروعة فتعطى الدول الناشئة الفرصة فى سباق شريف فى حلبة التنافس العالمى (٢) عودة التوازن والاستقرار إلى الحياة الاقتصادية ، فأن الاستكفاء والاستعمار ومشكلات الحربين العالميتين المستعصية وسير المادة سيراً هو العدو بعينه بينما لاتسير الحياة الروحية بنفس السرعة - كل هذه العوامل أدت إلى فقدان التوازن والاستقرار فى ميادين الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، والمدنية توازن والاضطراب يذهب بمزاياها ، فاضطراب النقد أحد أسباب

التدهور الأدبي السريع، فيؤدى تدهور النقد وفوضى أسواقه إلى مسارعة الناس بالتخلص من تقدم بأى ثمن وإلى انهيار معنوياتهم وخور عزائمهم وقد رأوا ثمرات جدهم تتبخر فى دقائق دون أن يحنوا منها شيئاً مذكوراً وألا جدوى من كسب القوت بعرق الجبين والادخار للشدائد. وإن سلامة النقد وضمان صلابته وثبات سعره متحدة مع سهولة المعاملات تؤدى إلى وضع أسس قوية لحياة الرخاء ولتقاليد سوق تجارية مزدهرة، وفى هذه الحالة تنمو الفنون وهى عنوان الحضارة. ويقولون بصدق إن الفن يتبع المال، وقد رأينا أن ازدهار الفنون فى «بروج» Bruges و«فلورنس» Florence و«همبورج» سار جنباً إلى جنب مع رواج أعمال التجارة، وقد تمكن أحد تجار «بروج» الأثرياء مادة البسطاء ثقافة يدعى «مارتين فون نيونوفن» Martin von Nieuwenhoven أن يكلف «مملنج» Memling أحد عباقرة الفن أن يرسم صورته على لوحة شباك، وقد رسم على وجهها المقابل وجهها صبوحة جميلة لمريم أم المسيح، أما وجه تاجر الأصواف هذا فقد ظهر فى الصورة ضيق الجبهة غليظ الشفتين مفتوحهما وكأنه قد فغرفاه لضخامتهما. وقد رأينا كيف أدى عجز الدول عن حل مشكلات النقد ووضع حد لحرب العملات وفوضاها وتسوية الديون العامة، إلى شلل المعاملات التجارية والتبادل بين الأمم وإلى تهتة جو الحرب.

والخلاصة إن المدنية المثلثى التى نصبوا إليها والتى تسمو بخلقنا الدولى عن حماة المنازعات المسلحة والحروب الطاحنة وتحاق بنا فى فضاء السلام الصافى الأديم هى تلك المدنية التى تنجح فى بذر عوامل الخير وتنبت نباتاً حسناً فى تسخير قوانا المادية ومخترعاتنا ومكتشفاتنا التى بمقتضاها كبحنا جماح العناصر الطبيعية الجبارة وامتطينا صهوتها على ظهر الأرض وفى أعماق المحيط وفوق قمة الجوزاء، وسبقنا بقذائفها أية سرعة كان يتصورها الإنسان، فكذلكنا أن نفوق باستخدامنا عتياً سرعة الضوء والصوت. وعليناء أن نبادر بسرعة

وبغير تردد إلى رسم الخطط المثلى لتوجيه معارفنا المادية لخدمة الإنسانية وتخفيف ويلاتها ، بدلا من العمل على إبادة نفسها بنفس سلاحها وزيادة المتاعب والآلام البشرية . ولكننا مع الأسف لم نخط خطوة جديدة واحدة في هذه السبيل وليس مثل فشل رقابة إنتاج القنبلة الذرية دوليا وتحريم استعمالها في الحرب بعيد .

وتشتمل المدنية الأوروبية القائمة وهي في طريق اندثارها مثل غيرها من قبل نظراً لاختلال ترازنها وطغيان المادة على الروح فيها ، على مغالطات عدة لم تسلم شتى مخلفاتها لمن مثل هذه المغالطات ، وحتى نظم السلام طغت عليها أنواع من الخدع إلى حد أن صارت أضحوكة الخاص والعام . مثل ذلك مثل المرء ينظر إلى السماء في ليلة صيف يسودها الظلام لا سحب فيها ولا قر يبدد بأشعته الفضية الحلكة وما يقلق بال المتأمل فهو يشاهد أجراماً وكواكب تتألق وهي صغيرة نائية معلقة كالثرثريا في قبة كبيرة . وإذا قارن الأرض التي يفترش ثراها بما يحقق فيه وبنهاية الاتق الذي يستطيع أن يرى يبصره إليه خال أن أرضه في حجمها أضعاف ما يراه من الأجسام الضئيلة ، ولكنها الحقيقة المقلوبة الأوضاع ، فهو وكوكبه الذي يعيش فوق سطحه ضئيلان لا حول لهما ولا طول وهناك أشعة وأضواء قد وصلت إليه تشرق وتسقط بأنوارها المتقطعة كالملوحة الحسناء في ترددتها وتبهرها سافرت مئات القرون وبردت وماتت أجرامها ولكن أضواءها لا تحدثنا بعد بأفولها أو بأنها هوت في الفضاء اللانهائي الواسع . وهناك كواكب قد بعثت وتبوءت مكانتها في الجوزاء ولن يأتينا نبؤها إلا بعد مئات السنين يستغرقها الضوء في سفره إلى أعيننا . هذه هي حياتنا الدولية وهذه هي مؤتمراتنا للسلام وصفحتنا السياسية للرأى العام ، خداع في خداع يحرق بقطيع البشر إلى الجحيم باسم الإنسانية والحرية والعدالة . ولكن القول جذاب خداع والنظر قصير ضعيف لا يستطيع الكشف عن المغالطات لأول وهلة والقلب مريض ينبض نبضا ضعيفا في يدهاء موحشة والنفس أمارة بالسوء تشعرجتها بعجزها

عن إيجاد التوازن اللازم في حضارتنا المختلة القائمة، وكما يقول «بول فالري» ، وغيره من الكتاب الرقيقى الحس البعدي النظر والتفكير ، إن كل حضارة معرضة للموت والانقراض ، ولنولى نظرنا شطر الماضي البعيد فماذا بقى من مدنية الفراعنة والكلدانيين والاشوريين والقرطاجين وغيرهم ؟ وماذا ظل من مدن كانت عامرة زاخرة بالحياة والسطوة مثل طيبة وتل العمارنة والفسطاط وبابل وحمور ، ترى العين المجردة اليوم مخلفات هذه المدن بمجموعات متداعية من الأسوار وأكوام الأحجار والآتربة المحترقة . غير أن الباحث يرى خلال تأملاته وتنقيبه وحفرياته ذكريات وآثار مخلفات وتراث الأقدمين ، وهى التى بنت على توالى العصور والأزمان مدينتنا القائمة ، فخلقات حياتنا الاجتماعية والسياسية مرتبطة بعضها ببعض بأوثق الروابط ، ومن البلاهة والمغالطة محاولة تجاهل إحدى هذه الحلقات أو فصلها ، ففي هذه الحالة تنكر العلم وندنس هيكله المقدس بأفكارنا التعصية ، وفي محاولة البعض إنكار ما خلعتة مدنية العرب والأندلس على أوروبا الحديثة من خير وتجاهل نبراسها الذى بدد ظلمات الجهالة قرونا فى القارة وكانت الحروب الدينية وحزازات أمراء الإقطاع تمزق أحشاءها ، شر جريمة ترتكب ضد التاريخ والمعرفة .

وقد انفضت المدينيات المتعاقبة وانطفأت شعلتها تبعا للاختلال السياسى وللغوضى الاجتماعية وللنفك المعنوى ومعاولها هدامة للدنيات ولراحة الشعوب وسلامتها ، ويضاف إلى ذلك ما يقوله «شكسبير» كبير شعراء وروائي الإنكليز فى قصة «هامليت» ، على لسان «هامليت» ، «لهوراثيو» ، وهو : «هناك أشياء جمّة فى الأرض والسماء هى أكثر بمراحل مما يحلم به الفلاسفة ، وحقا هناك عوامل شر وهدم إصابتها قاتلة للدنيات ، ويكفى أن نذكر أنها تنحى فى طياتها الحرب وشرورها .

وهذا العالم الفسيح المفعم بالمتناقضات والأسرار لا يزال غامضا يصعب إدراك كنهه وتفسير كثير من مشاكله ، وقد نرى الحياة فى ثياب الموت

والموت في ثياب الحياة وقد نرى المستقبل تارة يشف عن انتقام وأخرى عن سخرية وزاه تارة باسم مفعما بالآمال أو قليل الاكتراث بما يدور حوله أو ساخراً من كل شيء أو مقطباً عابساً ينتظر حلول الكارثة ، وهذه القوى الخفية ونرى في صفحاتها انعكاس التاريخ يصفها « بول كامبون : Paul Cambon سفير فرنسا في إنجلترا وأحد كبار رجالها الدبلوماسيين فيقول « نرى في التاريخ كما في الطبيعة أن أضخم الظواهر نتيجة أسباب كثيرة في جملتها ، وكل سبب منها ضئيل ، ولكن بتجمعها بعضها مع بعض تتضخم وتؤدي مهمتها بثقة وتؤدة . .

ولكن تساءل ما هي الأسباب الهامة التي تؤدي إلى انحطاط مدنية وسقوط هذا الطير المخلق من عليائه إلى حضيض النسيان ، هناك أسباب رئيسية ثلاثة يمكن مشاهدتها متفرقة أو مجتمعة تنفث سمومها القاتلة ويشجع بعضها بعضاً على الأذى والشر وهي :

(١) أولى هذه الأسباب الرئيسية الحروب ويعني بها الحروب الطويلة المنهكة وهي تضعف الثروة الثقافية والمعنوية للشعوب بتدميرها وبثها الموت أينما نحل ، وبما تقلبه من أوضاع أهمها : أن يستحيل المرء في نيرانها إلى وحش ضار Homo Homini Lupus ، فتختفي الصفات الظاهرة فيه إبان السلم وما يبرزه من أدب ودمائة خلق ، وسرعان ما نراه يرتد بفعل الحرب إلى غرائزه الأولى يوم كان يسكن الكهوف ، فهو يقتل بلذة وسرور ، وهو يعذب النفوس البريئة لجرد إطفاء شهوات شريرة في نفسه القائمة القاسية ، وهو يدمر قطع الفن ومخلفات العبقريّة النادرة ، وهو يحرق وينسف وينافس في طيشه قسوة العناصر الطبيعية في ثورتها وفعل البراكين والزلازل والظوفان والفيضانات والصواعق ، وحروب اليوم عالمية وليست موضعية فتدمرها شامل وخرابها عام ، فلا يلبث مثلاً أن يصحبها ويعقبها اضطراب وسقوط للعمليات فساد للمعاملات وانهيار لخلق التعاون ، ويكفي أن يصحب الحرب عدم استقرار لحياتنا المالية لتدرك مدى خطرها على المدينة وأثرها الشديد في

تدهورها ، وقد رأينا كيف أدت الحروب المتعاقبة التي أنشبت في أثينا أظفارها إلى إهمارها فزوالها .

(١) والسبب الثاني فقدان القوة الروحية والخلقية للمجموع ، وقد يحدث هذا دون اشتعال نيران الحروب نتيجة الأزمات ومخلفات الحروب . وهذه الصفات التي ترشد الشعوب في سيرها في موكب الحضارة إلى سواء السبيل كالروح تماما للجسد إذا غادرتها فقدت مدنية قدرتها على السير والحياة . وإما أن يختار الإنسان الفوضى والجريمة والظلام وإما أن يختار هذا القبس من النور وهو روح الخير ترشده في دياجير حياته القائمة على الأطماع وانتهاز الفرص حتى على حساب الإضرار بالغير والغدر بالقرب قبل الغريب . كما أن الطبيعة قاسية لقننته الكفاح والقتل في سبيل القوت ودفع الأذى في حياة الفطرة الأولى فهي قد أوحى إليه بما سمعه في صدره من دقات قلبه ونسمات نفسه ، وباستنشاقه هوائها وعبيرها وزوئته جمالها وفضاءها وخضرتها ومياها وليلها ونهارها وفلسكها الدرار بتعشق الحرية واتخاذها ديدنه وملاذه وبالإيمان بها وبأقامة صرح مدنيته على أساسها ، فقد رأى فيها حقاً طبعياً لا حيد عنه وإلا سقط فريسة العبودية والموت . رأى هذه الحرية في الفضاء الواسع وفي جلال الوجود واتساعه بفيافيهِ وهضابه ووديانه وسهوله وأنهاره ومحيطاته وأنه يسير تارة ويلقى عصي ترحاله أخرى ويهبط حيث يطيب له العيش ، ورأى هذه الحرية في الطير الذي يسبح في كبد السماء وينتقل من غصن إلى آخر شاديا مفرداً وفي الحيوان الأعجم وهو يقفز من صخرة إلى أخرى وينتقل من جدول إلى آخر ، فبهرتة نواحي الخير وعذوبة الحياة واتجه إليها ، بينما أيقن أن فيما يشاهده بين حين وآخر من علام القسوة وآلام الطير الذبيح والحيوان المحتضر الصريع ما لا يمت إلى الصفة الغالبة للطبيعة ، وامتزجت نفسه بما في الطبيعة وما في أشعة الشمس من ضوء ساطع وما في ألوان الجوزاء وأديم الأرض من أضواء وضاعة وما في المياه من صفاء كاللجين وما في الجو من عبق النسيم فلانت نفسه وانبعثت منها عذوبة كالكوثر

وظهرت مشاعره ووجدانه أنقى من نمر الماء ، فخلع إهاب الوحشية الأولى وصار عظيمًا بخلقه ومدنيته . ونمت جذور الخلق السامى فى نفوس الجماعات ، هذا الخلق الذى على سطح عوامل الشر وطغيانها يطرق بين حين وآخر أغلظ القلوب فى أحلك ساعات الأزمات الإنسانية ليطالب بشدة بنزول الحرب .

(٢) والسبب الثالث ضعف مبادئ الحرية ، فالحرية وقد ذكرنا فى مراحل عدة أنها شديدة الأهمية لتقدم العالم ورفاهة الشعوب واستتباب السلام ، هى كالأوكسجين للرئة الروحية التى لا حياة للجماعات بدونها ولا سبيل إلى سيرها نحو السمو الخلقى واحترام مبادئ العدالة إلا بواسطتها ، أو هى أكسير الحياة للدنيات لا تلبث إذا اختفت أو انتهكت حرمتها دون أن يبدى أنصارها العزيمة والقوة فى سبيل الدفاع عنها أن تندثر هذه الجماعات وحضارتها بسقوطها فى هوة الظلم وتنتجبه الوحشية وأرلاها سقوط البشرية فى حمأة المنازعات والاقتتال . ومعنى ضعف مبادئ الحرية هو فقدان المرء لقيمه كإنسان له كرامته وإهدار إنسانيته ووضعها فى مصاف الأرفاء والأنعام وقيد غدواته وروحاته وبث العيوان والأرصاد للتجسس على أعماله وانها مه بسوء نية بالتأمر على الدولة ونظام الحكم وشق عصا الطاعة على الدكتاتوريين والحكام المطلقين للحيولة دون إظهار رأيه وإبداء وجهة نظره المعارضة ومحاربة الأفكار الجديدة ، وهذا يؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى موت الدولة مهما بلغت من قوة ومكانة عسكرية ، والمشاهد أن الإنتاج الذهنى وازدهار العلوم والفنون ونمو الملكات والعقريات لم تسر خطوات جديده إلا فى ظل الحريات التى يطمئن المرء فى كنفها إلى إبداء ما يعن له . وبينما اقتصر النشاط العلمى فى القرون الوسطى على مناقشة دخول الجنة والنار وذلك فى ظل قسوة الكنيسة وبطشها خلق الإنسان فى علياء التفكير والابتداع مما أدى إلى تحريره من ريقه الامتيازات وكسبه حقوقه الديموقراطية فيما بعد بفضل جهود المصلحين الدينيين أمثال مارتن لوثر وكالفن وتحطيمهم قيود التفكير الذهنى .

فيما خلا ما كان يرضى به البابا واتباعه ، وتبديدهم ظلام الاستبداد الديني بمطالبة زعماء الكتلحة الحساب عما وصلوا إليه من قصور الدين براء منه . وقد رأينا ما وصل إليه العالم من سوء المصير في جحيم النظام العاشي والاسل البروقراطية والرقابة البوليسيه وقيود الإدارة وأكداس أوراقها التي تطالب المرء لكي يعيش ، بأن يخضع لقيود تتناول ملء خاناتها باستمرار . ولا حاجة إلى تكرار ما سبق أن ذكرناه في أزمت أوروبا المعاصرة من أن الأداة الحرية تقتل رغبة المرء في الادخار وجهوده المستمرة في ابتداع الجديد المستطرف باستمرار شحذها والقذف بكل عزيز في أتوانها . فالحرية عزيزة نجدها مطبوعة في صفات الإنسان منذ طفولته الأولى وعويله بين ذراع أمه تبدو في حركاته وسكناته وفي ابتساماته البريئة ، وهي تنمو بنموه لتجعل منه إنساناً جديراً بالحياة التي ساقته إليه أعز ما تصبو إليه النفس ، وبدلاً من الحرص على هذه الهدية الثمينة وتعهدها بالرى والسقيا وتدليلها نبذها وحطمها ، وهي كالقنية الثمينة تحطيمها يبعثر كل ما تحتوى عليه كما أن كسرها لا يشعب وبذا يفقد المرء أثمن ما هو جدير بالحياة الدنيا . وإنه من العار أن يعمل الذين يتشددون بالدفاع عنها ويمثلون العالم صياحاً وصخباً بأنغام تعشقها ويفخرون بأن قوة مبادئهم السياسية ونظمهم التي يحكمون باسمها هي في الحرية السكامة فيها ، على أن يكونوا في طليعة المعتدين عليها بتكسيما وإهدارها وتمزيقها إرباً إرباً ، ولا أدل على ذلك من تصرفات كبار المضطلعين بسياسة مؤسسات السلام ونظام هيئة الأمم المتحدة الجميل نظرياً المعوج من ناحية تطبيقه ، فهي الملاذ الوحيد لحماية حريات الشعوب ووقاية العالم ويلات الحروب ومعاول هدم الحريات وإراقة الدماء ، ومع الأسف تدل أعمالهم القائمة على المصالح ونظرهم إلى المبادئ بمنظار المغانم المادية والاتساع على حساب الغير على أنهم لا يرعون للحرية ذمراً إلا إذا كانت حرية اتساع بلدانهم وكسبها بانتزاع أراضي الغير وإهدار حرية الشعوب الأخرى .

إن الحرب العالمية الثانية سرور ضخيم يفصل بين عالم وآخر ، فقد اختفى نوع من الحياة ليظهر نوع آخر كثير المشاكل الصعبة المراس التي يتعد رحلها في جو من الشك والضغط السياسي والخوف من كارثة أخرى أشد تنكيلا بالإنسانية من كارثة الحرب الأخيرة التي لم تجف بعد دماؤها أو تندمل جروحها . ومن أهم مشكلات عالمنا القائم عجز حياتنا الروحية وضعف إيمان الشعوب في قوة الخلق الدولي وفي صفاء ضمير الجماعات السياسية ، وعالم اليوم أحوج منه في أي وقت مضى إلى الغذاء الروحي وبث الثقافة القائمة على الحرية والعطف والحنو على الضعفاء والباثسين ونيز الحروب وسفك الدماء . وهذه الثقافة الإنسانية هي تراث المدنية منذ القدم وتتمثل في صيحة هاملت Hamlet معجبا بالإنسان ، هذا الإنسان نموذج مثالي للعبقريّة ، وما أنبل عقله ، وما أنبغ مواهبه الواسعة ! وما أجمل وأعجب تعبيراته في تكوينه وحركاته المختلفة ، فإذا تحرك كان في حركاته أشبه بالملائكة ، وإذا فكر كان أشبه بالآلهة ! هو أعجوبة العالم والصورة الكاملة البديعة للكائنات الحية ، وهذه الإنسانية لن تتقدم إلا بضمان حريات الفرد وشخصيته ، كما أن شخصية المرء واستقلاله ومما أولى ضمانات الحرية لاحياة لها إلا في جوم من الإنسانية والثقافة الروحية ، وإنا اليوم نعيش في عهد الذرة فإذا سولت الروح الشريرة للنفوس أن تطلقها من عقالها وتحطمها فقد يتحطم الكوكب الذي نعيش فوقه وبذا تتحقق النبوءة الهندية القديمة التي تعلن فناء العالم برقصة سيف ، الوحشية وهي تدوس أرضنا بمد أن غاضت عنها معالم الحياة ويلتف حول عنقها عقود من الجماجم تدلى بسوء المصير .

لقد خطا المفكرون في ظل الحياة الديمقراطية الحديثة ونمو دوحتها وتشعب أفنانها خطوات واسعة لا سيما منذ القرن التاسع عشر ، في تلافى مساوئ المدنية المادية الحديثة وتوطيد أركان الحرية من الناحية الدولية ، فعملوا على تدعيم القانون الدولي في مختلف الظروف والأحوال ليرزسلطانه ويأت بشمراته الشبية في السلم والحرب أي في . -

(١) معاملات الدول بعضها مع بعض وتعاقدتها واحترام كل منها لرعايا الأخرى وحقوقهم في أوقات السلم وتمتع الأفراد بحقوق ومزايا في تجولاتهم في الخارج ما كانوا ينعمون بها دون نمو القانون الدولي ورسوخ أقدامه .

(٢) ومراعاة القواعد الإنسانية والشفقة والرحمة في حالة الحرب ومعاملة الجرحى والأسرى معاملة تقلل ما أمكن من الآلام والتعذيب والنشوية والانتقام التي لا طائل تحتها إلا مجرد الكيد والتشني ، واستبعاد استعمال بعض الأسلحة الذرية الفتك .

(٣) وبذل قصارى الجهد لتقرير السلم ولنبذ الحروب ولوضع قواعد للوساطة والتحكيم الدولي ولبناء صرح شامخ قوى الأسس للسلام الدائم بين الأمم .

وتعدت أعمالهم نطاق وضع المبادئ القائمة على العرف أو المعاهدات الدولية أو تكرار الحوادث والحالات التي أصبح مسلما بها إلى محاولة صياغة القانون الدولي ، ووضع نصوص محكمة له يأخذ بها العالم المتمدن ، وإلى تقرير حقوق الإنسان من الناحية الدولية وجعل هذه الحقوق كالحريات الأساسية المقررة في دساتير مختلف البلدان الديمقراطية ، وكذا إلى دمج التشريع الدولي وقانون المعاملات بين الأمم بالصيغة التنفيذية التي تكفل احترامه والضرب على أيدي الدول المعتدية التي تعبت به وتأديبها بالقوة إذا لم تخضع للأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم الدولية للتحكيم والفصل في المنازعات والحيلولة دون الاعتداء وإراقة الدماء . ولا تزال هذه الجهود في خطواتها الأولى تتقدم تارة وتتأخر أخرى تبعا لتطاحن عوامل الشر وعوامل الخير وتبعا لتضارب الأهواء والمصالح .

وفيما يلي بيان بمحل لنشاط القانون الدولي ومدى ما يؤديه من خدمات للأمم والأفراد ونفوذ في إقرار السلام ، وخلاصة بما وصلت إليه جهود أم المفكرين في نبذ الحرب ووضع أسس السلام الدائم وتقرير حقوق الإنسان من الناحية الدولية . ولن ننقل عن شرح قيام عصبة الأمم ومهامها

وعوامل ضعفها وظروف اضمحلالها وفنائها ثم قيام هيئة الأمم المتحدة وما يتبعها من نظم ومنظمات السلام ، وما تجره من متاعب ومدى جهودها في تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها ، وأخيرا أهم ما يقف حجر عثرة وعقبة كأداء في سبيل التفاهم بين الشعوب وتدعيم السلام واستقرار الأمن العالمي .

• • •

شغلت عقول المفكرين في أوروبا منذ عصر إحياء العلوم مشكلة منع الحروب وفتك الناس بعضهم ببعض بطريقة منظمة بواسطة جيوش مدججة بالسلاح ومعدة إعدادا دقيقا للتدمير والفتك على نطاق واسع ، ووضع كثير من الفلاسفة ورجال الدين مشروعات لتحقيق سلام دائم تعيش في ظله الشعوب الأوروبية على اختلافها وينصرف ملوكها وأمرؤها إلى إصلاح ديارهم وتعميرها ويقصرون صراهم على الشرق وأمراء المسلمين ليثاروا لفشلهم وهزائمهم في الحروب الصليبية .

وفي مقدمة من فكر في العمل على استتباب السلام في ربوع القارة الغارقة في لجج من الدماء بفعل الحروب الدينية ، بيردى بوا ، Pierre de Bois في القرن الرابع عشر ، فقد زعم أنه إذا شاء أمراء النصارى استرداد الأراضي المقدسة من المسلمين يتعين عليهم أن يتصافوا وأن يتعاونوا ويتعاهدوا وألا يشن الحرب بعضهم على بعض ، ويجب عليهم في اعتباره أن يوجهوا جهودهم وقواهم ضد غير المؤمنين أي أن يشنوا الحرب على العالم الإسلامي . ووضع لهذه الغاية نظاما ومجلسا للتحكيم مكونا من رجال الدين على أن تستأنف أحكامه أمام البابا كهيئة قضائية عليا ونهائية ، واختصاص المجلس النظر في المنازعات بين الأمراء وفرض المشكلات الدولية وتقرير السلام . وهكذا أراد إنشاء جمهورية مسيحية تشرف عليها الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها البابا الذي له القول الفصل والكلمة النهائية ، ولاغرو في ذلك فقد كانت سلطته دينية ودينيوه Spirituel et temporel وكان

نفوذه السياسى لاحد له يولى الملوك ويعزلهم .

وفكر « سولى » Sully وزير هنرى الرابع ملك فرنسا فى أوائل القرن السابع عشر فى مشروع سلام دائم ، وهذا الوزير السياسى الداهية هو صاحب فكرة « التوازن الدولى الأوروبى » ، *équilibre européen* ، فى صورته الحديثة . وقد وضع فى عزلته السياسية المبكرة مذكرات يقترح فيها وضع أسس متينة للسلام فى أوربا ومنع الحروب بين أمرائها ويطلب إعادة النظر فى خريطة القارة وحدود ممالكها وعروش أمرائها على أن تقوم الحدود الجديدة على أساس التوازن السياسى بين الملك وتعاادل قواها ، وفى هذه الحالة تبدأ الخطوات الجديدة الأولى نحو السلام . ولتحقيق هذه الغاية وهى بيت القصيد عنده يرى إنشاء خمسة عشر دولة كبرى تتكافأ فى الثروة والمساحة والمقدرة ، ويقترح النظر فى المنازعات بين هذه الدول المسيحية وحلها بالطريق السلمى بتشكيل مجلس دولى مسيحى يتكون من مندوبين تختارهم الدول الخمسة عشر باعتبار عضوين عن كل دولة ، ول هؤلاء المندوبين مطلق الحق فى النظر وإصدار القرارات بصفة نهائية فى كافة المنازعات بين هذه الدول بما فى ذلك الخلافات الدينية .

ولا ننسى بهذه المناسبة مقترحات « الأب دى سان بيير » L'Abbé de Saint Pierre فى القرن الثامن عشر ، وقد وضع كتابا فى هذا الصدد صدر فى سنة ١٧١٣ ثم صدر فيما بعد مختصر له فى سنة ١٧١٧ كما اقتضب المختصر « جان جاك روسو » Rousseau فى سنة ١٧٢٩ مما يدل على شدة اهتمام المفكرين فى ذلك العهد بمشروع رجل دين هذا . وقد تناول فى مؤلفه أسباب الحروب وأنها منازعات على الأراضى والحدود وعلى نصوص المعاهدات وتنقيحها ونبذها . واقترح وضع أسس قوية الدعائم لسلام دائم يمكن بواسطته تلافى المنازعات المذكورة ، وقد رأى أن يقوم هذا السلام على تحالف دائم يوقعه الأمراء ويضمنون بموجبه حدود ممالكهم وكذا يتعهدون فيه بالمحافظة على العروش فى الأسر الحاكمة المتولية فعلا الملك

والسلطان . وبذا يقوم السلام على أساس ما هو قائم ومنصوص عليه في التحالف أى على أساس الامر الواقع Statuco ، ويتعهد الاثمراء أيضا بموجب التحالف أن يقلعوا نهائيا عن الحروب لحل المنازعات بينهم وأن يطرحوها على الوساطة والتحكيم ، واقترح « سولى » تكوين مجاس منهم لتعديل التحالف وتدعيمه حين الحاجة كما جعل لقرارات الوساطة والتحكيم قوة تنفيذية يتعين احترامها ، فأجاز للحلف الالتجاء إلى السلاح لفرض القرارات على المخالفين الذين يرفضون تنفيذها وعموما للعمل على احترام مآثره . مجموعة الدول المتحالفة هذه باعتبارها الهيئة المشرفة على السياسة الدولية والسلام العالمى .

ونذكر من الانكليز Penn فى أوائل القرن الثامن عشر ، وهو مؤسس ولاية بنسلفانيا التى صارت فيما بعد إحدى الدول الثلاثة عشر التى أعلنت استقلالها عن انجلترا الوطن الام ، وقد كان أحد دعاة الحرية الدينية ومن أنصار السلام ومن الذين لا تتزعزع عقيدتهم فى حاجة الناس إليه ووجوب الدعاية له . ومما يلفت النظر إلى تصرفاته ويشير الإعجاب إبراهيم اتفاقا مع الهنود زلجر بشأن المستعمرة التى أسسها وسميت باسمه أمتاز بشروطه الإنسانية السمحاء ، وقد عد فى ذلك العهد شاذا غريبا فى بابه وقد سلط الاوربيون المستعمرون على أبناء العالم الجديد أسلحتهم الماضية لا لذنوب اقترقه هؤلاء إلا أنهم أهل البلاد الاصليون ويجب أن يساقوا كالاتهام لخدمة الغاصب أو يقتلوا كما تقتل الارانب . وقد درس « بن » مشروع « سولى » وإقتبس منه ما رآه صالحا ليصبح نواة لمشروعه ، فكانت ميوله وهوى أنجلو ، « سكسونى » فى تنظيم أوربا فرنسية ، وهو يشرح فى مشروعه أسباب الحروب وأضرارها ويبحث فى أفضل الوسائل لضمان السلام ، كما يرى أنه لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق العدالة الدولية والقضاء بين الدول المتنازعة ، ويقول « بن » أن القضاء الدولى أنفع من الالتجاء إلى الحرب مهما كان خاطئا وسيئا وقد نقل عنه « فرانكلين » Franklin فذكرته فى جملة مآثره وهى

«إن أنشأ أنواع السلام والصالح أفضل من أحسن الحروب، ويقترح» بن، في سبيل تحقيق سلام دائم بين ممالك أوروبا إنشاء مجلس عام يوفد إليه الملوك ممثلين عنهم يبحثون كافة المنازعات التي تنشأ بين ممالك أوروبا المتحدة الممثلة في المجلس المذكور ويتخذ المجلس قراراته لا بالأجماع بل بالأغلبية وهي ثلاثة أرباع الأصوات، وقراراته تصبح نهائية ولها قوتها التنفيذية التي تحمل الدول على احترامها أو تجبرها على الخضوع لأحكامها.

ومن دعاة السلام الانكليز «بنتهام» Bentham، وهو أحد أقطاب فلاسفتهم في أواخر القرن الثامن عشر، وقد وضع برنامجاً جريئاً واسع النطاق للسلام الدائم على أساس إصلاح السياسة الانكليزية الخارجية إصلاحاً يشمل اقتلاعها من جذورها ووضع غرس جديد مكانها، إذ هو يطالب بحدول انجلترا عن سياسة الاستعمار وتنازلها عن مستعمراتها بما لم يصادف آذاناً صاغية وتأيداً ما في بلاده، وهو ينادي تأييداً لفكرته بتخفيض السلاح البري والبحري عن طريق إبرام المعاهدات لاسيما مع فرنسا، ويقترح إنشاء محكمة لتحكيم الدولي قراراتها إجبارية ولكنها لا تهر بالصيغة التنفيذية ولا تستخدم القوة في تحقيقها. فهو يرى أن سياسة القوة لتدعيم السلام سياسة غير مجدية فلا ضرورة البتة في اعتباره إلى اتباع الضغط فأن العدالة والحكمة ترجح كفتها دائماً، ويمليان إرادتهما في النهاية. وفي سبيل هذه الغاية يزود «بنتهام» المجلس الذي يقترح تكوينه بسلطات رئيسية ثلاث هي: إبداء الرأي واتخاذ القرارات ووضع التقارير ثم نشرها في مختلف البلدان الأعضاء في المجلس. وهو يرى أن الرأي العام كفيل بالضغط على الملوك وولاة الأمر الذين يعصون قرارات المجلس كي يعودوا إلى الصواب ويقبلوا عن الحرب.

وإلى جانب الفلاسفتين الفرنسية والانجليزية في بناء سلام دائم لم يقدم الألمان مفكرهم الذين يدعون للسلام. فوضع الفيلسوف الألماني المعروف «كانت» Kant في أواخر القرن الثامن عشر مشروعاً للسلام أساسه فلسفي

تشبع بأفكاره جان جاك روسو ، ، أى ضرورة البحث عن السلام فى الطبيعة ، وأن السلام والطبيعة ظاهرتان ملازمتان مافى ذلك من شك ، ويقترح فى مشروعه إنشاء تحالف من الدول المختلفة كما ينص على عدم الاعتداء ، ولهذا الغرض يطلب عقد معاهدات الصلح التى يجب ألا يكون فيها شروط سرية وهى بيت الداء فى اشتعال نيران الحروب بين حين وآخر ، وكذا حرم ضم دولة صغيرة أو كبيرة إلى أخرى بطريق الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة ، وحتم وجوب العمل على إلغاء الجيوش الدائمة شيئاً فشيئاً إذ اعتبرها مصدر الحروب وذلك لتنافس الدول فيما بينها على تحسين نوع جيوشها وزيادة قوتها ، ولذلك حذر من عقد قروض داخلية لأغراض خارجية ، إذ كما يقول : إن جمع المال فى سبيل الحروب يقود إلى التسلح والآخر يقود إلى وقوع الكارثة بقيام الحرب فعلاً ، كما حرم على الدولة التدخل بالقوة فى دساتير الدولة الأخرى ونظمها الحكومية ، وحتم فى نظامه الدولى الجديد الذى يقترحه أن تصبح كل دولة ذات نظام جمهورى بمعنى أن تقوم حكومتها على الحرية والمساواة ، وأخيراً اقترح إنشاء تحالف من هذه الدول الجمهورية لتقرير السلام الدائم والقضاء على الحروب إلى الأبد . ولا يفوتنا أن نذكر أيضاً الفيلسوف الألمانى « فيتشه » ، Fichte فى أواخر القرن الثامن عشر ، وهو يقترح إنشاء جامعة من الأمم على أساس نظام تعاقدى ، للدول المنضوية تحت لوائه أن تطمئن إلى السلام تنعم به ، وهى لها الخيار فى الانضمام إلى الجامعة المشار إليها لضمان السلام بينها ، وهو يشير بوضع أسس تشريعية لتحديد علاقات هذه الدول بعضها ببعض على أن تطرح منازعاتها على محكمة أحكامها ذات صبغة تنفيذية تستند إلى القوة إذا دعت الحاجة إليها .

ولا تغفل كذلك جهود المشرع الألمانى الذائع الصيت هنرى لاماش Henri L. amasch ، وهو كذلك عضو معهد القانون الدولى وأحد أركان محكمة التحكيم الدولى بلهى فى أواخر القرن الماضى ، وقد جعل مرشده

هو تيمرى لى لسنة ١٨٩٨؛ لسنة ١٩٠٧ ، واستضاء بنبراسهما فى بحوثه ومقترحاته لتقرير السلام بين الدول ، ووضع مشروع اتفاق يقترح فيه إنشاء جامعة للأمم لمدة عشرين سنة وتتعهد الدول بموجب الاتفاق أن تطرح النزاع على الجامعة ، وفيما يختص بالمشكلات القانونية التى تقوم بينها تطرح على التحكيم أما المشكلات السياسية فتحل بطريق التراضى والنصالح Conciliation كما صرح فى مشروعه للعضو بالخروج من الجامعة إذا شاء على أن يخطر بقية الأعضاء قبل انسحابه بستين على الأقل ، وذكر وجوب تعهد الأعضاء بالتأزرو وتوجيه الجهود لوجوب احترام قرار المحكمة الدولية العليا .

وخطت فكرة السلام فى القرن التاسع عشر وخاصة فى أواخره خطوات كبيرة دون أن نخرج إلى دائرة التنفيذ وتطلع على العالم بجلاها ورونقها وتقيه شر ويلات الحروب . واتخذت قالباً فلسفياً وعملياً فى القارة فمالت كثير من الآراء هناك وخاصة الفرنسية إلى وجوب تدعيمه بأحكام وقرارات عامة مهيورة بالصيغة التنفيذية ومعززة بالقوة لا رغام المخالف على احترامها . أما فى إنجلترا ولولايات المتحدة فقد اتجهت فكرة السلام تحت تأثير الأفكار الدينية البروتستانتية اتجاهها روحياً من شأنه تهذيب النفوس وحضها على احترام السلام عن رغبة لا عن رهبة . وبذلت المساعي فى أواخر القرن التاسع عشر لتنظيم الوساطة الدولية والتحكيم الدولى لتوقي شرور الحروب ومنعها ما أمكن ، وذلك بالتجاء الدول إلى سياسة الوساطة والتحكيم وتعزيزها قبل امتشاق الحسام لحل النزاع (١) بينها .

(١) فيما يختص بتاريخ سياسة السلام والتفكير فى تنظيمه والتقنين لتعاون الشعوب : -
أنظر « موحز فى : ريخ قانون الشعوب » لنوسيوم ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧ ،
من صفحة ٨٦ إلى ٢٣٠

« A Concise History of the Law of Nations » by A. Nussbaum, 1 vol London 1947.

وانظر « القانون الدولى العام » لجورج سيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤ ، من

صفحة ٢٥ إلى ٥٣

« Droit International Public » Par George Scelle, 1 vol, Paris 1944
وانظر محاضرات الدكتوراه بجامعة باريس « القانون الدولى العام لسنة ١٩٢٦-١٩٢٧ »

لا تاذ حوفردى لايراديل ، من صفحة ١١ إلى صفحة ٥٣

« Droit international Public » Cours de Doctorat 1926-1927 à la Faculté de Droit (Université de Paris) par Prof-Geouffre de la Pradelle.

وأساس سياسة السلام هذه هو : أنه يصعب على الأمم المتعدنة الحديثة أن تشن حروبا تخرق بمقتضاها قواعد العدالة والقانون خرقا ظاهرا ، وأنه لا يمكن أن تتطاحن الدول في سبيل غاية غير عادلة مع قيام النظم الديمقراطية وتفتق الأذهان ويقظة الرأي العام في مختلف البلدان المتعدنة ، ولما كان مما يساعد على إشعال نيران الحرب قيام منازعات بين البلدان لا تتخذ في صدها قرارات حاسمة تصدر من هيئة دولية معترف بها لها احترامها فيمكن مداواة هذا الداء بتدعيم سياسة التحكيم الدولي العاسم . وبهذه المناسبة نذكر أن الفلسفة الانجلوسكسونية للسلام تعلق آمالا كبيرا على التحكيم وتعتقد اعتقادا راسخا أن في التحكيم خير ضمان للسلام اذ بصدر الحكم في النزاع الدولي لا تجرؤ — في زعمها — الجهة التي صدر ضدها الحكم أن تخرق قواعد السلام فهذا يؤلب الرأي العام الدولي عليها ، ويضعها في موقف يرثى له تجاه العدالة والقضاء الدوليين . وكيف بها وهذا موقفها أن تطلب إلى الشعب أن يشحذ همته ليشن حربا ظالمة قاسية . وكذلك ترى سياسة السلام هذه بوجه عام أن خير ضمان لتأييد فكرتها الفلسفية وبثها في الشعوب وترويحها بين الحكومات وكذا لنجاحها ومنع الحروب ، أن تعمل على القضاء على نظام الجيوش الدائمة وأن تخفض ما أمكن السلاح . غير أن الحرب العالمية الأولى لسنة ١٩١٤ — سنة ١٩١٨ بيشاعتها واكتواء جل شعوب العالم أكثر من أربع سنوات بنيرانها كشفت عن أن الرأي العام الدولي لم ينضج بعد نضوجا كافيا يمكن الاعتماد عليه لتلافي كوارث المنازعات المسلحة ودلت على أن الجشع السياسي سرعان ما يطغى على العدالة الدولية . وأنه يسهل إخفاء الحقائق وخداع الشعوب باسم الحق والدفاع عن الحريات ، كما خففت هذه الحرب الاستعمارية الشعواء إلى حد ما من النزعة الدينية في السلام الانجلوسكسوني وهي العمل على إلقاء الرهبة في النفوس بوازع أدبي محض مع الأمل في الوصول إلى الغاية المثلى وذلك دون قوة تنفيذية رادعة زاجرة . إذ أيا بنت بوضوح لا نصار هذا النوع من السلام ضرورة لإنهاء جيش دولي

مسلح لمنع الاعتداء بالقوة والسلاح عند اللزوم، لاسيما وأن تيار الرأي العام في مختلف البلدان يتباين ويتضارب في تمسك كل ناحية بوجهة نظرها في السياسة الدولية وفي تعريف الاعتداء، ناهيك بإمكان غش الرأي العام بسهولة وقلب الحقائق وتزييف الوقائع، وهذا ما حصل في إشعال الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا بصورة بدائية ظاهرة، وناهيك بقبض رجال المال وبائى الأسلحة والمدافع على أعنة الصحافة واستطاعتهم بسهولة تبرير الحرب والاعتداء إذا أرادوها لتحقيق أطماعهم في الاستعمار والثراء العريض، بل والمغالطة والظهور بمظهر الحملان الوديمة وفي الحقيقة هم في وحشيتهم وقسوتهم وجشعهم أشد فتكا من الذئاب المفترسة ولم تطفى عصبية الأمم غلة أوتشفي غليلا، وقد كانت معقود الرجاء في تدعيم السلام وانتهاء عهود المنازعات المسلحة، فإن عدم كفاية أسلحتها الرادعة وقوتها الزاجرة وطغيان السياسة الدولية القائمة على المغالطة والغش والمساومة وخداع الرأي العام أدت هذه العيوب إلى تكرار الكارثة وقيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ التي فاقت في خرائبها وكوارثها وأزماتها الأولى.

وإزاء تقدم مخترعات القتال والحرب والتدمير، وتزايد التعهدات الدولية وثقلها ونشاط الدبلوماسية الأوروبية، وشدة تنافس كبريات الدول الغربية في سبيل النفوذ والاستعمار، ووقوف كل للأخرى بالمرصاد وخشية كل دولة بأس الأخرى مما جعلها تتردد في أن تكون البادئة بالعدوان، قامت حركة في سبيل ترويج السلام تزعمها قيصر روسيا في ذلك العهد لوضع شروط أكثر إنسانية للحروب ولتلافي أضرارها ما أمكن، بل وللضى في وضع اسس للسلام العالمى الدائم. وقد أدى ذلك إلى الاتفاق على تحريم استعمال بعض القذائف وتحييد السلام العالمى مداه خمس سنوات في مؤتمر لهاي سنة ١٨٩٩ ولكن الاتفاق لم يتجدد. كما نظم مؤتمر لهاي لسنة ١٨٩٠ وللسنة ١٩٠٧ قوانين الحرب وقد كانت قائمة قبل ذلك على محض العادة، ووصل إلى نتيجة أولية في سبيل حل المنازعات الدولية عن طريق السلام بأنشاء

محكمة التحكيم الدولي ، ولم تقم هذه المحكمة على أساس التحكيم الإجباري كما اقترح المشروع الروسي لسنة ١٨٩٩ بل قامت على أساس الرغبة والخيار، وعلى ذلك لم تأخذ هيئة التحكيم البتة صفة المحكمة وطابعها ، فان محكمة العدل الدائمة التي نشأت بموجب اتفاق سنة ١٨٩٩ مكونة من طائفة من المحكمين يختارون بموجب قائمة بواقع أربعة مندوبين عن كل دولة والدول المتنازعة تختار المحكمين بواقع هذه القائمة . وليس للمحكمة صفة الدوام ولا الثبات إذ مفروض انعقادها بقصر « كارنيجي » بلهاي ولا يمكنها لا تجتمع إلا بعد إضاء المتنازعين اتفاقا أوليا على التحكيم ، وقضاتها يتغيرون في كل مشكلة أو دعوى تطرح عليهم ، وما له صفة الدوام بالمحكمة هو قلم تسجيل الدعاوى وأرشفة المحافظة على الملفات ليس إلا . وما قيل في صدد محكمة سنة ١٨٩٩ يمكن قوله كذلك في صدد محكمة التحكيم التي أنشأها مؤتمر لهاي سنة ١٩٠٧ فقد تمخض المؤتمر عن إنشاء محكمة تختص في النظر في المنازعات ذات الصفة القانونية المحضة ، غير أن المؤتمر لم ينجح في الاتفاق على طريقة اختيار القضاة . وقد احتجت الدول الصغرى وعلى رأسها البرازيل على إصرار الدول الكبرى على أن يكون لها وحدها قاض دائم في المحكمة ، وهكذا ظل تشكيل المحكمة حبرا على ورق رغم إضاء الاتفاق وذلك تبعا لأغفال ذكر طريقة تعيين القضاة .

وظل خطر « السلام المسلح » Lapai arméex كسيف « ديموقليس » مسلطا على رقاب البشر يهدد بحرب ضروس ، مما حدا بمجبي السلام الجدي إلى مضاعفة الجهود وقدح زناد الفكر ، نخص بالذكر منهم الرئيس « تافت » Taft ، وقد كان من كبار دعاة نشر السلام بين ربوع العالم المتمدنين ووضع حد للقصاص والحروب ووجوب حقن الدماء عن طريق إنشاء جامعة للأمم لا تفرض السلام بالقوة على الدول المعتدية بلا شرط بل هي تطلبه وتلحف فيه حين صدور قرار التحكيم الذي يجب على الدول الالتجاء إليه ، أي هو سلام موقوف يقف عند حد التحكيم للطرفين الالتجاء إلى السلاح بعد ذلك .

وقد عمل الإنجليز إبان الحرب العالمية الأولى في إدخال كثير من التعديلات على المقترحات الأمريكية لجامعة فرض السلام المشار إليها ، وبينما يضمن أعضاء الجامعة في المشروع الأمريكي سلامة العضو من اعتداء عضو آخر قبل طرح النزاع على التحكيم ولا يضمن سلامة العضو من اعتداء غير العضو عليه فإن المشروع الانكليزي ينص على أن كافة الأعضاء يتضافرون في درء الاعتداء على أحد الأعضاء من آخر غير عضو يرفض قبول التحكيم . وجاء بعد ذلك مشروع الجنرال « سمطس » Smuts أحد زعماء جنوب أفريقيا ومن كبار مفكري الإمبراطورية البريطانية وساستها يحوى آراء جديدة جدية بالاعتبار في صدد إعادة تنظيم العالم الدولى بعد نهاية المذبحة العالمية لحرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ويرى أن أوروبا في طريق التصفية والانحلال وأن الجامعة الجديدة يجب أن تقوم على أنقاض الإمبراطوريات التى في طريق التداعى وهى إمبراطورية الوسط أى النمسا والمجر وروسيا القيصرية والدولة العثمانية ، وبهذه المناسبة يقترح أن يقوم الصلح على أساس ألا تعويض ولا أراض تزعم من جهة لصالح أخرى ولا استعمار ، ويرى تشكيل هيئة على أساس المساواة بين أعضاءها للنظر فى المنازعات ومجلس يختص بصفة رئيسية فى إدارة الأملاك العامة كالبهار والأنهار والمضايق وكذا البلدان التى لم تبلغ بعد درجة النضوج السياسى والمستوى الراقى من المدنية ، وفى نظره أن الهيئة المذكورة كفيلة بوضع حد للحروب ولها قوة تنفيذية تطبقها على المعتدى أساسا العقوبات الاقتصادية كالحصار التجارى والحصار البحرى والمقاطعة المالية التى يجب أن تقدم على العقوبات الحربية ونزع السلاح ، وهو يطلب تأييدا لفكرته الأخيرة هذه إلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية وتخفيض السلاح والجيش وضم مصانع الأسلحة

والبارود للدولة (١) .

• • •

وإن الحرب العالمية الأولى وما قاسته الإنسانية من ويلاتها وانهيار كثير من العروش وزوال إمبراطوريات برمتها ووجوب إعادة بناء العالم على أسس جديدة وشدة رغبة الشعوب في تلافى مذابح في المستقبل قد تزيد في وحشيتها عن المذبحة التي ذاقت مرارتها وقسوتها مدى خمس سنوات تقريبا وتطور أفكار كثير من الشعوب التي بعثت بأبنائها إلى الموت بسخاء لمعاونة الحلفاء في محتهم بالميدان الغربي ، وبسائر ميادين القتال العالمي وتصريح ساسة الحلفاء إبان الحرب بأن القتال المرير هو في سبيل نصرة العدالة الدولية وتقرير حقوق المساواة بين البشر ، ووجوب أن تفوز الإنسانية على القوة والهمجية، وما قدمته الطبقات العاملة من تضحيات جسام في ساحات الوغى وفي الخنادق ووراء الجبهة بالمصانع وغيرها - إن كل هذه العوامل وغيرها من العوامل القائمة على تقدم الأفكار والمدنية تبعا لتقدم العلوم وتفتق الأذهان وإدراك الرأي العام الدولي للأسباب الحقيقية لتلك الحرب الطويلة الشاقة الدامية حدث إلى التفكير الجدى وقد كف قصف المدافع ، لوضع نظام شامل لسلام دائم .

تضاربت آراء الساسة طوال مدة الحرب العالمية الأولى وفي أشد أوقاتها حرجا وظلاما وتباينت الوسائل التي يقترحونها لتكفل عدم الاعتداء في المستقبل وتضمن سلاما دائما وطمأنينة إلى الإنتاج والعمل وقد عم الخراب والموت في مختلف ميادين القتال ووراء خطوط النار بالمدن والحقول وخاصة في شمال فرنسا والفلاندر مما لم يسبق له مثيل من قتل في الحروب السابقة، وتعددت الحلول لغل يد ألمانيا في المستقبل ولإنشاء نظام شامل يضم العالم المتمدين وينظم علاقات الدول في كنف السلام ، وبرز رأيان متباينان : أحدهما يرى إقرار السلام عن طريق بث روح التحاب والرغبة في السلام

(١) أنظر « محاضرات الدكتور داه في القانون الدولي العام » الاستاذ جوفردى لا براديل ، صفحة ٤٢ .

وأنظر « تصنيف القانون الدولي العام » لستيتون وشوارتزنبرجر ، جزء واحد ، لندن سنة ١٩٤٦ ، صفحات ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ .

• Making International Law Work • by G. W. Keeton and G. Schwarzenberger London 1946.

بين الأمم وهو من بنات أفكار البوريتان الانجلوسكسون، والآخر على واقعى يرى تدعيم سلطة السلام بالقوة حين الحاجة لأقراره وصد الاعتداء وهو من بنات أفكار اللاتين وخاصة الفرنسيين . وأخيرا تقدم الرئيس « وودرو ولس » Wood row Wilson من خلفاء البوريتان الانجلوسكسون رغبة منه فى إنهاء الحرب بشروطه الأربعة عشر قبيل انتهاء الحرب فعلا، وهى تشتمل على مبادئ إنسانية جلية ما فى ذلك من شك تتناول حريات الأمم ومسالك البحار والتبادل والتعاون بين الأمم وحق الشعوب فى تقرير مصيرها وضمان حياة رغبة لها فى المستقبل، تدل على نفسية ذلك الرجل السياسى العليسوف الذى لم يستطع عالم ذلك الوقت تفهم روحه فنته بالمفكر الخيالى وبالمخلق فى علياء سماء شاهقة بعيدة عن الواقع والحقائق المرة، وأنه يتعذر تحقيق مثله، كما أخرج على أثر انتهاء المجزرة وإعلان الهدنة من جمبته مشروعا للسلام هو الأول من نوعه نظرا لضخامته ودقته وقواعده التى يجب أن تنسج على منوالها الأمم التى تنضم إليه، وحتم لنجاح مشروع السلام هذا وتحقيقه سريعا أن يرفق بمعااهدة فرساي للصلح .

وهذا المشروع هو نظام « عصبة الأمم » التى زالت بنظام هيئة الأمم المتحدة الجديدة ، وقد داست قدسية ميثاق العصبة دبابات القتال فى الحرب العالمية الثانية كما دكت تعاليمه قنابل المقتلين وقد انقهرت التى كانت تنهمر على المدن ومعالم العمران بلا أى اعتبار إنسانى . وقد قام مشروع نظام العصبة ككل مشروع يضطاع به « البوريتان » على أساس التفكير الدينى فلا إرهاب بالقوة والقهر أو بعبارة أخرى بالسيف والمدفع، إنما وازع السلام هو ضمير الأمم ونفسية الدول المشتركة فى العصبة . وأساسه التحكيم الذى يجب أن يصبح قراره كالفرض أو الواجب الدينى فى حالة الخوض على القيام بعمل معين أو تحريمه . ونصت تعاليمه على ضمان حدود البلدان من الاعتداء عليها والطرق البحرية من التعرض لها واستقلال الأمم لاسيما الصغيرة وحيادها ومنع الحروب فى المستقبل بعقيدة وإيمان لم تسم إلى مستوى احترامها بعد النفس

البشرية ومن باب أولى نفوس رجال السياسة . وبهذه المناسبة لا يفوتنا تسجيل اعتراض الفرنسيين على مشروع «ولسن» ، وكان الرئيس كليمنصو C lemanceau قد شكل لجنة بوزارة الخارجية في آواخر سنى الحرب لدراسة موضوع السلام تضم مؤرخين ومشرعين وساسة وغيرهم من الفنيين همما أن تضع برنامجا شاملا للسلام يفرض العقوبات بالقوة إذا لزم الأمر في حالة الاعتداء وعدم الركون إلى الوساطة والتحكيم والخضوع لأحكامهما ، وبعبارة أخرى أن تجعل وفقا للعقيلة اللاتينية جامعة للأمم لصون السلام العالمى هيئة دولية عليا أشبه بالمحكمة ذات السطوة والقوة تفرض عقوباتها ومن ورائها بوليسيا الدولى الذى ينفذ أحكامها وتجبر الدولة التى تحيد عن أغراض السلام على احترام حدود الغير وحقوقه . ولكن إزاء تفوق الانجلوسكسون فى مؤتمر السلام وإراء تشدد الرئيس ولسن أى الفريق الأمريكى وقد تحملت بلاده أكبر الاعباء الاقتصادية والمالية فى الحرب وشدة رغبة فرنسا فى إنهاء موقف الهدنة وتسجيل الصلح ، وتركيز إيطاليا همها فى الحصول فى المؤتمر على حدود جغرافية جديدة تزيد بها مساحتها على أنقاض امبراطورية النمسا والمجر المنهارة وتعوض ضآلة مالدتها من مستعمرات وعدم اهتمامها جديا بنظام سلم مقبل أو بمنع الحروب فى المستقبل ونظر الحلفاء إليها نظر الثرى إلى قرية الفقير - إزاء كل هذا جاء نظام عصبة الأمم لايمنع بصفة جدية الحروب فى المستقبل ، ولا يعالج الداء من جذوره وانتهت لجنة فندق «كريون» Crillon لدراسة إنشاء هيئة لتلافي الحروب وإقرار سلام عالمى من وضع مشروع السلام وفق الفكرة الانجلوسكسونية (١) . وقد استمعت اللجنة أيضا إلى آراء البلدان . التى وقفت على الحياد طول مدة الحرب للاستنارة بها فحسب ، دون التعهد بوضع ملاحظاتها موضع الاعتبار والتفيذ ، كما صرح بذلك رئيسها لمندوب هذه الدول فى غياب الرئيس ولسن ، وقد رأت الدول المحايدة كالأرجنتين وسويسرا وفنزويلا أن واجب العصبة

(١) نظر محاضر «اللاكتوراه» للقانون الدولى العام» لحوفر دى لا براديل، من صفحة ٥٢ الى صفحة ٩٢ وانظر «موجز فى القانون الدولى العام» لـ ليز، من صفحة ٧٨ إلى ٨٠ .

الأول يحتم عليها أن تعنى بحماية حقوق الشعوب الصغيرة ، وهذه الغاية يجب أن تفتح الأبواب على مصاريعها وعلى قدم المساواة في مجلس الجامعة المزمع تشكيلة للدول الصغيرة والكبيرة مما لم يرق كبريات الدول التي تريد أن تفرض على العالم سلبا مزيفا من صنعها لها المصلحة كل المصلحة في صياغته وفق خطة مرسومة لاتحيد عنها وتعرضه في مؤتمرات الصلح وقد أملت شروطها على الأمبراطوريات المهزومة، ثم شفعت الصلح بأكبر خدعة عالمية وهي ميثاق عصبة الأمم في الصورة التي أرادت كبريات دول الحلفاء . ولم تنظر كبريات الدول المتحالفة إلى عصبة الأمم نظرة الأداة الفعالة لمنع الحروب، وكانها لم تقتنع بفعلها الروحي في إقرار الأمن العالمي . فقال كليمنصو في صدد شروط ولسن الأربعة عشر التي أغرت الشعب الألماني على دمج الحرب والضغط على حكومته لطلب الهدنة وتعتبر الحجر الاساسي في فكرة العصبة وإنشائها « إن الله بخنايته ورأفته جاءنا بعشر وصايا أما الرئيس ولسن فقد جاءنا بأربعة عشرة وصية » (١) ، كما اعتاد أن يخاطب الرئيس ولسن صاحب المشروع متهمًا بمناسبة سيرة عصبة الأمم وما قاله له « إنني أميل لجامعة الأمم هذه التي من صنعك ، أميل إليها بشدة ولكني لا أعتقد فيها ولا أثق بفائدتها » (٢) ، وهكذا تناست الدول العظمى التي ضحكت ، ماضحت واقتل من أبنائها من اقتتل في سبيل الأبقاء على النظام السياسي والاقتصادي لما قبل الحرب بحشعه وتعطشه إلى الدماء من تسابق في سبيل التسليح وكسب للأسواق بأي ثمن ، وبسط للنفوذ الاستعماري ، وإذلال للشعوب الصغيرة مع استعبادها والآثراء على حسابها وعقد المعاهدات السرية والمحالفات العسكرية ضد الدول القوية الجديدة في ميدان الصناعة والتصدير والتوسع في الشرق - تناست ما قاساه العالم من محن وكوارث ، وعادت إلى أساليب ما قبل الحرب لتؤيد الرأسمالية الاستعمارية الجبارة بأداتها العسكرية الفاتكة وتمهد بتسخير أقصى

(١) انظر « اذا فشلت عصبة الأمم » لجماعة الفجلائت ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٨ ، صفحة ٣٧

« Why the League Failed? » by « Vigilantes » , 1 vol London 1938

(٢) انظر « لماذا فشلت عصبة الأمم » لجماعة الفجلائت ، صفحتي ٢٣ و ٢٢

ما يمكن تسخيره عن أيدي عاملة ومواد أولية ، السيل لأطماع سادة الصلب والفحم والبتروول والصناعات الثقيلة وتبذر بذور الشر والمنازعات وتعد العدة للحرب العالمية الثانية .

ولا يفوتنا أن نذكر أن نظام عصبة الأمم وضع أيضا إجابة لشعور الطبقات العاملة التي كسبت الحرب بسواعدها بل وبأرواحها وهي أعز ما تملك . وقد خشيت الحكومات المظفرة أن يعتمد العمال إلى إثارة الاضطرابات ، وإضرام زران الثورات ، والقيام بحركات إضراب عام والاعتصام بالمصانع في حالة إهمال مطالبها والعودة إلى أوضاع ما قبل الحرب بمساوئها دون تحوير أو تعديل فيها لتلافي الزلل في المستقبل ، ولو عن طريق إجراء إصلاحات ظاهرية ، ولكن لم تكن هناك رغبة حقيقية صادقة في السلام تحتاج في صدور كافة الساسة المسئولين بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة . فجاءت الجامعة مخلوقا ضعيفا أشبه بالعجوز الشمطاء ، يهرب العالم الجديد المفعم صدره بالآمال والإيمان منها بدلا من أن يخطب ودها ، وهبط ميثاقها المعوج العاجز على الإنسانية المشنخة بجراح الحرب . فأطفأ أشعة الرجاء والأمل على ضآلتها وباتت في ظلام دامس فضلت السيل السوى . واستمرت جرائم الحرب تنمو من جديد في كنف نظام سياسي واقتصادي عتيق تعاقبت فيه الأزمات وسوء التفاهم والمنازعات السياسية مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية . ولم تنشأ هيئة أو دولة كبرى قوية ذات سلطة تنفيذية تضم إليها محتلف الدول المتعدنية ، وتقوم على أساس دستور نافذ وعلى الأعضاء احترامه وطاعته يرفرف على العالم بأمن دولي وسلام عام دائم ويفرض الجزاء على المخالف ، ويوقع ه ذا الجزاء بلا تردد فتصبح عقوبة الاعتداء رادعة زاجرة ، وفضلا عن عملها على درء الاعتداء بالقوة تتسع مهامها لعلاج الأزمات الاقتصادية ، تلك الأزمات التي تبذر بذور الشقاق السياسي ، وترسم الخطط المثلث التي يجب أن تتبعها الحكومات لتيسر حصول الشعوب المختلفة بطريقة عادلة على حاجاتها من المواد الأولية والحصائل

والإصنوعات ، مع إنصاف الطبقات العاملة ورفع مستواها ومنع استعبادها وخاصة في الشرقين الأوسط والاقصى استعبادا اقتصاديا بالجملة تأنف منه إنسانية القرن العشرين . واتجه الساسة إلى تثبيت الأمر الواقع من ناحيته الاقتصادية والسياسية ، وتمهيد السبيل للعودة بصورة أخرى إلى السلام المسلح والتسابق في سبيل التسلح مع الأسراف في انوعود للمستقبل ، فشادوا نظاما للسلام ، لكل دولة حق الاشتراك فيه ، أساس الجزاء في هذا النظام الرأى العام للأمم المتعدنية ، ولكن هل يمكن الاستماع إليه في عالم يقبض ساسته تؤيدهم الظلم الاستعماريه القاسيه ، على أعنة السياسة الداخلية والخارجيه ؟ ، وضرب المجتمعون في فرسايل بمطالب وفود الأمم الصغيره التي تنشد الحرية عرض الحائط كما أحبطوا حركات الطبقات العاملة ومطالبتها بوجوب تنظيم العالم اقتصاديا ، ورسم الخطط الحكيمه لتدخل الجامعة والدول في سبيل المحافظة على حقوق العمال ورفع مستواهم المادى والمعنوى وتنظيم الإنتاج ، والحد من عسف الاحتكارات ووضع حد لسيطرتها على الأسواق والسياسة الداخلية والدولية، وبالاختصاروقاية العالم شرور النظام السياسى والاقتصادى الفردى .

وتكونت العصبة من أربعة أسس رئيسيه هي الجمعية العمومية والمجلس والسكرتارية وطائفة من المكاتب والنظم التي تقوم بأعمال فنية هامة، وفيمايلي بيان اختصاصها : -

- (١) الجمعية العمومية : وهي مكونة من كافة الأعضاء يجتمعون ويتشاورون في جلسات محددة إذا اقتضى الأمر ذلك ، ويعطون أصواتهم على قدم المساواة
- (٢) والمجلس : وتمثل الدول العظمى فيه بانتظام وعلى الدوام ، بينما تمثل فيه الدول المتوسطة والصغرى وفق انتخابها بواسطة الجمعية العمومية ، وجلساته متتابعة وهو يجتمع مرة على الأقل كل عام أو حسب مقتضيات الظروف .
- (٣) السكرتاريه : وتبلغ القرارات وتوجه الدعوات وتباشر حفظ ملفات

الجلسات والمشكلات التي تطرح على الجامعة ، كما تسجل بها المعاهدات وتقوم بأجراءات علانيتها

(.) وإلى جانب النظم السالفة الذكر : هناك طائفة من المكاتب والمؤسسات التي تقوم بأعمال فنية هامة. كمكتب العمل الدولي ، ولكل دولة من الأعضاء حق الاشتراك فيه لبحث مشكلات العمل والصناعة والعمال من الناحية الدولية العامة ، ويقوم بنشر البحوث والأحصاءات والبيانات الخاصة بالعمل والصناعة في مختلف البلدان . وكذلك شتى اللجان التي تعالج الشئون الطبية والصحية وتجدد في مقاومة المخدرات وتجارة الرقيق الأبيض ، وتدرس مختلف المشكلات الاجتماعية العالمية التي يئن منها العالم المتعدين اليوم ، وهي تذيب ثمرة بحوثها وما وصلت إليه من نتائج هامة بما في ذلك حضر مختلف الأمم على اتخاذ القرارات الخطيرة للنقضاء على الآفات الاجتماعية التي تدرسها. (١) وقرارات الجامعة فيما عدا ما يختص منها بالأجراءات ، يجب اتخاذها بالإجماع ، وخاصة القرارات التي تناول المازعات بين الأعضاء بما أضعف مركز الجامعة ، وجعلها بعيدة عن أن تصبح مكانتها وتفوذها أثلا من الحكومات الممثلة في حظيرتها أي دولة عالمية Super Etat. وصارت كبريات الدول التي تجلس في الجمعية العمومية أو المجلس هي المسيرة للجامعة ، وهي في قرارة نفسها تقرر ما إذا كانت تأخذ بالقرار أولا تأخذ به ، وبعبارة أخرى ترسم ما تريد أن تعمله حيال الغير وحيال الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، وصارت تصرفاتها الدولية موضع نقد شديد كما ضاعفت في المازعات الدولية. ولا مبالغة في القول بأن الجمعية العمومية والمجلس سيطرت عليهما كل من بريطانيا العظمى وفرنسا فسيرت سياسة الجامعة وفق أهوائهما السياسية ه الأولى بعدد الأعضاء المنتمين إليها الداخلين في دائرة الأمبراطورية المرنة

(١) انظر شرح نظام عصبة الأمم بوضوح في « موجز في القانون الدولي العام » لديزيه

من صفحة ٧٨ إلى ٨٤ .

وانظر « القانون الدولي العام » لجورج سيل ، من صفحة ٢٤٩ إلى ٢٥٧

• La Petite Entente

انظر: تناسية نصوص الميثاق وهذا النص بالذات «المانوز الدولي العام» لجورج سيل من صفحة ٢٤٩ الى ٢٥٧، أما المادة ١٦ فيمكن فحصها بصفحة ٢٥٤

الالتجاء في حالة المنازعات إلى التحكيم والوساطة وطرح النزاع على الجامعة لاتخاذ قرار في صدره يتعين احترامه .

هذا هو هيكل نظام الجامعة ، وهو خلو من القوة التنفيذية الجبرية الجدية وكذا من أى تنظيم ما يتناول رقابة شئون العالم الاقتصادية وعلاج مشكلاته ، تلك المشكلات التى أدت إلى اشتباك الرأسمالية الصناعية الأجلوسكسونية مع الرأسمالية الصناعية الجرمانية الحديثة فى صراع عمت لنفح بناره العالم أجمع . وعلاوة على عجز عهد الجامعة عن منع الحروب فعلا بالقوة وقصوره على تطبيق العقوبات الرادعة على المعتدين فقد تركت جانبا أزمات العمل والنقد والتعمير والصناعة والتوازن وتمهيد العودة إلى الحياة المدنية ورخاءها قبل الحرب ومشكلات التعويضات والديون العامة . ولقد صادفت فى أوائل عهدها ثلاث صدمات كانت كفيلة بزعة الثقة فيها وإضعافها رغم كل ما بذله دعاة السلام أمثال بريان وسترسمان وماكدونالد لتدعيم بنيانها وهى :

(١) طالب العمال بواسطة أحزابهم حكوماتهم بالبلدان المتحالفة بالحاح على أثر عقد الهدنة أن تظل الرقابة التى فرضها الحلفاء إبان الحرب على الحياة الاقتصادية والمواصلات . وأن تصبغ بالصيغة الدولية وتتناول كذلك البلدان المحايدة وبلدان الأعداء السابقين وتسند مهمتها إلى جامعة الأمم ، وتباشر أعمال الإصلاح والتعمير فى فترة الانتقال من ظروف الحرب إلى ظروف السلم وجوه . غير أن كبار رجال الصناعة أو بعبارة أخرى « البلوتوكراسى » Plutocracy لم يرقهم أن يفوز العمال باقتراح كهذا رغم مزاياه الواضحة وما سيخلعه على العالم من رفاهة مستقبله . كما أنهم كانوا شديدى التعطش إلى العودة إلى مكاسب وإثراء ما قبل الحرب ، فعملت الرأسمالية الصناعية الضخمة بزعامة وزير التجارة بالولايات المتحدة وأحد أقطاب الصناعة هناك وأحد منظمى التوازن الدولى بالقارة الممثلين للولايات المتحدة هناك وهو « هربرت هوفر » Herbert Hoover مؤيداً بطبيعة الحال

من رجال الصناعة الانكليزية والفرنسية على استبعاد هذه الفكرة ، وترك الأمور تسير في مجراها كما كانت قبل الحرب بدون تدخل الدول ورقابتها حتى تحقق الأرباح الطائلة بلا رقيب غير عابثة بالنتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تترتب على ذلك من فقدان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وابتلاع كبريات المؤسسات ، المتوسطة والصغيرة منها . وتعويق انقشاع سحب الازمات بالبلدان التي قاست الأمرين من جراء الحرب والتخريب واضطراب العملات . وفي النهاية كساد الصناعة وانهار الأسعار وانتشار البطالة كرد فعل لحى زيادة الإنتاج . مع ثقل كاهل الأهلىين بأعباء الضرائب لسد الديون العامة وتكاليف التعمير وتسابق كبريات الأمم مع ما تعانيه من وطئة الكساد الاقتصادي في سبيل التسلح !

(٢) عدم اشتراك الولايات المتحدة في عضوية الجامعة فإن شخصية الرئيس ولسن وإصراره على إرفاق نظام الجامعة بصلب معاهدة فرسايلى هذا إلى الأسراع بتأسيسها ، وقد أغضب الرأى العام هناك تورط الرئيس فى التصريحات والتدخل فى السياسة الأوروبية ، رفضت عن طريق مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة فرسايلى فأصبحت فى حل من الاشتراك فى مؤسسة السلام الجديدة التى تحمى رئيسها لها ، كما هاجم الشعب هناك شخصية الرئيس بسببها ، ولم يشجعه على المضى فى جهاده السياسى وخذله فى حياته كرجل عام وطويت صحيفته السياسية فى سجل النسيان .

(٣) كذلك صحبت سنوات الجامعة الأولى طائفة من الاعتداءات لم تغرها الجامعة أو بعبارة أخرى كبريات الدول الممثلة فيها الأهمية اللازمة . فهناك اعتداء بولانده على روسيا الشيوعية فى أوائل عهدها ، فضلاعن اعتداء

(١) أنظر « ما موقف الديمقراطية » لجماعة « القايان » بقلم لاسكى وكروسمان وكول وزلياكوس وبارتر وفايف ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٠ ، من صفحة ١٣١ إلى ١٤١
«Where Shands Democracy» by The Fabian Society, by Laski, Crossman, Cole, Zilliacus, Barnes, Fyfe, 1 col, London 1940.

جيوش الحلفاء عليها دون مبرر إلا محاولة إعادة النظام القيصري هناك . ولا ننسى منازعات الحدود المصحوبة بالاعتداء المسلح كحرب الاستقلال التركية ضد اعتداء اليونان ، وكاغتصاب رومانيا لباسارايا وبولانده لشرق جاليسيا وفلنا ومسارعة احتلال إيطاليا لتريستا واعتداء إيطاليا الفاشية في أوائل عهدها على اليونان في كورفو وغزو إحدى الحكومات الفرنسية الرجعية لحوض الروهر بألمانيا لمل هذه قسراً على وفاء قسط تعويضات الحرب التي فرضت عليها فرضاً . وناهيك كذلك بشتى التصرفات الاستعمارية الغاشمة لقمع الحركات الشعبية والوطنية وكنم أنفاس الأمم التي تطالب بحق تقرير المصير ، مثال ذلك قمع كل من فرنسا وإسبانيا لثورة الريف في مراكش وتصرفات انكلترا في الهند التي تطالب بالحرية .

وإلى جانب نظام الجامعة قامت كبريات الدول بعدة محاولات تحت تأثير خطر الحرب على الحالة القائمة حتى لا تتداعى النظم الرأسمالية الصناعية الضخمة والشركات الدولية والاحتكارات ، أدت إلى اتفاقات في سبيل السلام في الظاهر ، ولكنها تضمن إقرار الأمر الواقع فحسب ، وهى اتفاقات ظهرت فيها العبارات منمفة زخرفتها الخطب والدعايات كمقدمة لعقد مؤتمراتها وكخاتمة لها . وشادت بذكرها صحافة العالم قاطبة ، فبارت في وصف آثارها الحسنة المستقبلية أقلام كبار رجال السياسة والأدب ، وهى تعبر عن آمال الانسانية التي ترتعد فرائصها وجلا من شبح الحرب القادمة وويلاتها المتوقعة . ورقصت قلوب الطبقات العاملة المجدة فرحاً وطرباً ظناً منها بأنه قد آن الأوان لسلام قويم ، فلن يساق العبال إلى ميادين الحرب أو بعجالة أخرى إلى مجازر الأطماع السياسية كما تساق الأنعام إلى المذبح . غير أن هذه الاتفاقات فى جماتها وتفصيلها لا تخرج عن التعهدات الأدبية والآمال السياسية ، وهى لاتعالج بحال سياسة توازن القوى وجبهات التحالف ، ولا تقضى على مساوئها .

وقد انحصرت أهم نظم السلام لمعاونة جامعة الأمم في جهودها لمنع الحروب المستقبلية فيما يلي :-

(١) بروتوكول جنيف ومعاهدة لوكارنو :- لمست الدول المشتركة في جامعة الأمم عدم كفاية عهد الجامعة في صيانة السلام العالمى وفى تسوية المشكلات الدولية ، وخاصة فى الحالات التى لا يوافق فيها مجلس الجامعة فيما عدا طرفى النزاع على قرار المجلس بالإجماع . وأرادت فرنسا كذلك ولا نبرىء انكلترا التى خرجت بمساحات واسعة جديدة من غنائم وإقطاعات الحرب العالمية الأولى أن يحتفظا بالحالة الراهنة ، أو بعبارة أخرى الحدود التى اتسعت والسيادة التى انتفخت وأصبحت بشبه تخمة وفق صلح سنة ١٩١٩ فقامت فرنسا بمحاولات عملية بالتعاقد على المبادرة بتقديم المساعدة المتبادلة فى حالة الاعتداء على إحدى الدول المتعاقدة ، ولكن لم تصادف نجاحا نظرا لتردد انكلترا فى هذا الشأن إذ لم تشأ التورط فى تعهدات فعالة من شأنها الزج بها فى حرب محتملة خطيرة . ثم أعقب ذلك محاولة عقد اتفاق آخر لتأييد قضية السلام بأمضاء بروتوكول أولى أطلق عليه بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ يسد نقص ميثاق الجامعة غرضه الأخذ بمبدأ التحكيم الجبرى *arbitrage obligatoire* أو بعبارة أخرى اتباع الحزم فى تسوية النزاع ، ويضع أسس ضمان السلام بناء على الحالة القائمة بموجب معاهدة فرساي ، ولا يدع مجالا لإعادة النظر فى الحدود والمعاهدات ولكنه يفتح الباب لمناقشة المنازعات القائمة بين الدول بشأن التشريعات القومية ، وقد كان الاقتراح الأخير من اليابان ردأ على تشريعات كندا وأستراليا ونيوزيلانده وقد اتبعت هذه البلدان فى ذلك سياسة الولايات المتحدة بتحريم هجرة اليابانيين إليها ، وأرادت اليابان أن تحتفظ بحقها فى الاحتجاج على هذه القيود الصارمة فى جنيف . غير أن بلدان الدومنيون وبريطانيا العظمى لم تقابل البروتوكول بالترحاب والموافقة ، فالدومنيون لم يرقها فتح باب المناقشة فى قوانين الهجرة وزيادة التبعات الدولية بزيادة عدد المنازعات ، بادخال

مشكلات التشريعات القومية ضمن المنازعات الدولية التي يتعين للتحكيم من أجلها ، والرأى العام في بريطانيا العظمى يؤيد التحكيم الجبرى الواسع النطاق فهو لم يتحمس البتة للعقوبات المفروضة في ميثاق الجامعة فأحرى به أن تزعجه أية تعهدات أخرى جديدة تزيد في مسئولية وقواعد التحكيم الجبرى بدعة جديدة خطيرة . وبتغيير وزارة العمال البريطانى وكان على رأسها ماكدونالد ، بوزارة المحافظين برئاسة بلدوين قضى على البروتوكول قضاء مبرما وذلك بأعلان سيره اوستن شمبرلين ، Austin Chamberlain في مارس سنة ١٩٢٥ بصفته وزيرا للخارجية بمجلس الجامعة أن بلاده قررت ألا توافق على البروتوكول .

وهكذا ذهبت هباء جهود فرنسا في سبيل السلامة المشتركة وضمان حدودها الغربية . واتجه التفكير ناحية أخرى عملية وهى اتفاق كل من فرنسا وانكلترا على الحدود بالرين ، وفي الوقت ذاته تسوية الخلافات السياسية والمالية مع ألمانيا والتهديد لاشتراكها في جامعة الأمم . وعلى أثر مفاوضات ناجحة عقد اتفاق لوكارنو سنة ١٩٢٥ بين انكلترا وفرنسا وألمانيا بصفه أساسية وانضمت إيطاليا إلى الاتفاق لتدعيمه ولضمان الحدود الألمانية الفرنسية وكذا الحدود الألمانية البلجيكية . أما فيما يخص بالحدود الألمانية الشرقية فكانت رغبة ألمانيا القصوى ألا تصبح نهائية إذ كانت دائمة الاحتجاج عليها ، ولم تهتم وتتحمس لهذه الحدود بريطانيا العظمى بعكس الحدود الغربية التي تهتمها إلى أقصى حد لأنه يتوقف على المحافظة عليها سلامتها بعد أن قضت الأسلحة الحديثة وتقدم الطيران على حالة العزلة والاطمئنان التي عاشتها زمنا طويلا إلى أوائل قرنتا الحالى . فلم تدخل هذه الحدود بصفة قاطعة في وثيقة الضمان المشار إليها . ولكن نص الاتفاق على عقد اتفاقات للتحكيم بين ألمانيا وكل من فرنسا وبلجيكا وتشكوسلوفاكيا وبولانده وكذا شتى المعاهدات لضمان السلام المتبادل Garantie Mutuelle بين فرنسا وكل من تشكوسلوفاكيا وبولانده . وأخيرا اتفقت الدول المتفاقدة على مساعدة

ألمانيا في الانضمام إلى جامعة الأمم والحصول على مقعد دائم لها في المجلس . ورغم اعتبار كثير من الساسة أن معاهدة لوكارنو هذه كانت إحدى الضمانات الأساسية للسلام إلا أن موقف إنجلترا منها الذي ظهر في غير موارد وهو استعدادها للدفاع عن الحدود القائمة في غرب أوروبا وتهربها من ضمان الحالة الراهنة في شرقها كان أحد المعاول التي عملت على هدم معاهدة فرساي و ميثاق جامعة الأمم . غير أن السير « أوستين شمبرلن » ، وكان أميل إلى التفاؤل منه إلى التشاؤم وصف هذه الحالة بأنها « الحد الحقيقي الفاصل بين سنوات الحرب وسنوات السلام » . وربما كان يرمى بذلك إلى أنها الحد الفاصل بين أخطاء معاهدة فرساي والروح المشبعة بالانتقام وما يجب عمله لوضع نظام جديد للضمان المتبادل والسلام والعدالة الدولية . (١)

(٢) ميثاق باريس أو ميثاق كيلوج - بريان : ظل شبح الحرب يخيف كبريات الدول وقد شمرت بعجز ضمانات ميثاق الجامعة ومعاهدة لوكارنو عن درء الشر . وحقيقة كان العالم يعيش في هذه الأثناء في جو سهل سمح مشبع بالرخاء والسلام وكانت المؤتمرات والاجتماعات السياسية وجمعيات توثيق الروابط الثقافية بين الأمم . تعج بأنصار منع الحرب ودعاة السلام ، غير أن البصيرين من كبار الساسة كانوا يشكون في استمرار هذه الحالة ويعملون على الوصول إلى مدى أبعد في القضاء على الحرب نهائيا ، فاقترح بريان زعيم السلام في أوروبا على الولايات المتحدة إمضاء ميثاق بينها وبين فرنسا لنبد الحرب . وصادف الاقتراح هذه المرة القبول فيما وراء الأطلنطيق . غير أنه من الناحية العملية ما كان يتصور قيام نزاع يؤدي إلى الحرب بين الدولتين ، فرأى وزير الخارجية هناك « كيلوج » Kellog أنه يحسن عقد ميثاق تسام فيه الدول الكبرى على اختلافها التي

(١) « انظر العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لكار ، من صفحة

٨٨ إلى ١١٢

وانظر « القانون الدولي العام » لجورج سبيل ، صفحات ٢٧٦ ، ٥٨١ ، ٦٢٨ ، ٦٣٣ ،

٦٦٩ ، ٦٧٠ .

اشتبكت في الحرب العالمية الأولى في نبذ الحرب كما تفتح الابواب على مصاريحها
لاشتراك سائر البلدان في توقيع الميثاق ، وفعلًا تم الاتفاق بعد مفاوضات
عدة استغرقت نحو عام على عقد الميثاق ، وقام بتوقيعه في باريس في ٢٧
أغسطس سنة ١٩٢٨ مندوبوا الدول الست العظمى المعترف بها في غرب
أوروبا وهي : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا
واليابان وكذا الدول الثلاث الأخرى التي اشتركت في معاهدة لوكارنو
وهي بلجيكا وبولاندة وتشكوسلوفاكيا ، كما وقعه أيضا في نفس الاجتماع
مندوبوا الدومينيون والهند ، ودعيت كافة الدول المستقلة في العالم إلى توقيعه
إذا شاءت ذلك ، وبذا بلغ عدد البلدان التي إنضمت إليه خمسا وستين وفاق
عدد أعضاء جامعة الأمم . أما ما يعنيه نبذ الحرب بموجب هذا الاتفاق
، كأداة سياسية قومية في علاقات الدول بعضها ببعض ، فقد فسرت
مراسلات الدول المنضمة إلى الميثاق التي تبادلتها قبل التوقيع ، ولا
يعنى نبذ الحرب بموجب اتفاق باريس هذا كما صرح أيضا منشور الأصيلون
أنه ينبذ الحرب الدفاعية ، كذلك لا يأخذ الميثاق بنظرية الدفاع السلبي وعدم
المقاومة . إنما هذا الاتفاق أدب ينبذ فكرة الحرب بوجه عام باعتبار أن
هذا العمل خطيئة دولية كبرى ، ولكن لا يتعرض مرتكبها لعقاب فعال
رادع فليس هناك جزاء يوقع على المخالف . ولكن هذا الميثاق يذهب
إلى مدى أبعد من عهد الجامعة ، فالميثاق وقد تشعب بروح سنة ١٩١٩ غرضه
سياسي عملي ، فهو ينبذ الحروب عموما بل يحرم بعضها ويفرض العقوبة على
مرتكبها ، أما ميثاق باريس فهو يريد أن يثبت في تقاليد الأمم السياسية
وعلاقاتها الدولية روحا وخلقا جديدين ، هما كراهية الحرب كنواة لعمل
أوسع مدى فيما بعد في سبيل بناء عالم يسوده السلام الدائم ، غير أن الأمم
الاستعمارية الكبرى ذات النفوذ لم يفتها أن تجعل نبذ الحرب في مصلحتها ،
فأعلنت بريطانيا قبيل التوقيع أن حق الدفاع وهو كما سبق أن بينا يعتبر في
الميثاق ضرورة بل لا خطيئة فيه ، يتناول حق الدفاع عن بقاع معينة في العالم

تعتبر سلامتها والدفاع عنها حيوى وهام للمصالح البريطانية وسلامتها ، كما صرحت الولايات المتحدة باحتفاظها بمبادئ منرو كأداة للدفاع عن سلامتها وصيانة مصالحها مما حدا بالأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وسلفادور الى التآى عن ميثاق باريس ، وظلت روسيا السوفيتية مدة بعيدة عن الميثاق ولم تدع إلى أعماله التهديدية والأولى ، ولكنها انضمت إليه بعد تردد بل وتحملت فى سبيل توسيع نطاقه بجعل قواعده وأساسه فعالة لا نقاذ العالم من محنة مقبلة . وصارت الأمم قبل أن يسود العالم جو الشك والتشاؤم السياسى تتعلق بأهداب الميثاق حتى لا توقظ الفتنة النائمة مؤقتا ، وكانت اليابان وإيطاليا فى اعتداءاتها تتمسكان بأن عملها ليس بحرب بحال ، فالأولى زعمت بأن إجرامها فى الصين دفاعى والثانية بأن تصرفاتها بوليسية تأديبية ، وحاولت إنجلترا فى سنة ١٩٢٩ بتأييد فرنسا أن تدخل على ميثاق باريس نصا إيجابيا تأديبيا على وتيرة المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم لدعم بذلك الميثاق الجديد وتجعل منع الحروب يكاد يكون باتا ، وفى الوقت ذاته لتفرض العقوبة فى حالة إعلان الحرب على الدول التى ليست بأعضاء فى الميثاق ، غير أن الفكرة ما لبثت أن قضت لنفس الأسباب التى أدت إلى فشل بروتوكول جنيف وهى : ما قد يترتب على فرض الجزاء من زيادة التعهدات والأعباء على عاتق الدول الكبرى ، وقام مندوبو بريطانيا العظمى بالاتفاق مع فرنسا بعد ذلك بمحاولات أخرى بجامعة الأمم لإدماج الميثاق فى عهد العصبة وكذا لتحسين وسائل منع الحروب والتحكيم الدولى ، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية ومحنة بريطانيا المالية سنة ١٩٣١ ؛ وبدء ظهور الشكوك فى الجو السياسى بوضوح وتبرم الدول بعضها ببعض وفقدان الثقة فى التعاون الدولى والعمل على حل الازمات المعقدة حلا أشعبيا مصبوغا بالصفات المحلية القومية وبعيدا عن الناحية الدولية الإنسانية ثم فشل المؤتمر الاقتصادى العالمى سنة ١٩٣٣ فى علاج الكساد واضطراب النقد ومشكلات الديون العامة وهى بيت الداء فى استفحال المشكلات السياسية - أن كافة هذه العوامل عملت فى

القضاء على جامعة الأمم ثم اتفاقات لوكارنو وميثاق باويس ، وقد ولدت
ضعيفة هزيلة فعمزت عن تحمل أنواء الأهواء والمطامع السياسية الدولية (١)
(٣) مؤتمرات نزع السلاح : لم تحصل الدول الغربية العظمى في مؤتمرات
نزع السلاح المتتابعة التي عقدت في عواصم بلدان عدة ما بين واشنطن ولندن
وجنيف على نتائج ملموسة تستحق الذكر إلا فيما يختص بالتسليح البحري ، ومع
كل فالمؤتمرات الخاصة بهذا التسليح لم ترم إلى تحديد نزع السلاح البحري
بصفة جديده . بل كانت بمثابة المسكنات ، وكل دولة من الدول المتعاقدة كانت
تحاول بشها في الجو السياسي لكي تفوز بنتيجة مؤقتة على الأخرى ، وهي
ترى في قرارة نفسها إلى التملص من تعهداتها التي قطعها في المؤتمر ، وكان خليقا
بها أن تنجح إذا أرادت حقاً دول الغرب العظمى سلاماً دائماً وطمأنينة
واستقراراً ، كي تعمل شعوبها في ظلها في جدد لبناء عالم أساسه التعاون وتوفير
رغد العيش للطبقات العاملة . ولكن فشلت هذه المؤتمرات تجاه تيارات
السياسة القائمة على « توازن القوى » ، والمصالح الحيوية ، و « المجال الحيوي » ،
و « مناطق النفوذ » ، وكانت تتجه الوفود إلى جلسات المؤتمر وهي غير مؤمنة
بنجاحه ومتوقعة انهياره لا محالة . ولقد رأست جلسات آخر مؤتمر لنزع
السلاح قبل إعصار الحرب العالمية الثانية الذي اجتاح العالم شخصية انكليزية
لها احترامها ولكن فقدت الثقة السياسية في عقر دارها ، فقد استمرت
انكلترا في إيفاد هتدرسن أحد كبار دعاة السلام لرئاسة المؤتمر في جنيف
بصفة شخصية ، بعد أن فقد كرسيه في مجلس العموم بسقوطه في الانتخابات
وزال عنه طابعه السياسي القوي الذي يؤيده ويسنده في مناقشاته في المؤتمر
ويعطيه شخصية يمكن بواسطتها الوصول إلى نتائج ملموسة . وترتب على ذلك
بطبيعة الحال احتراق آخر شعلة في ذبالة المؤتمر الواهية . ومع أن هذه

(١) أنظر « العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات أمستردام » لسكر ، من صفحة

المؤتمرات لم تدخل ضمن الوثائق الهامة المصبوغة بالطابع القوي الذي يمكن اتخاذه حجة على الدول الأوروبية العظمى (وهي كما سبق أن شرحنا لم تصل إلى حلول حاسمة) إلا أن ذكر أهم جهودها بين الروح التي سبقت الحرب العالمية الثانية واتجاه السياسة كجزء من بحوثنا ودراساتنا ، وفيما يلي البيان باختصار (١) : -

نصت معاهدة فرساي على أن نزع سلاح ألمانيا هو خطوة مبدئية لإمكان تحديد تسليح كافة الشعوب تحديدا شاملا ، ، ونصت المادة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم على أن أعضاء الجامعة يقررون بأن المحافظة على السلام تتطلب تخفيض أسلحة الدول إلى أقل حد لا يتعارض مع المحافظة على السلامة الوطنية للدولة ، وولت نفس المادة إلى المجلس دراسة المسألة ووضع برنامج خاص بذلك . وهكذا ارتبط الحلفاء السابقون الذين كسبوا الحرب بوعدين : الأول وعد شامل للعالم المتمددين حتى لا تتكرر المأساة مرة ثانية ، نتيجة التسابق في سبيل التسليح ، والثاني وعد إلى ألمانيا وقد بادروا بتجريدتها من السلاح ، بالعمل على تخفيض أسلحتهم بدورهم كذلك حتى يتعد خطر الاحتكاك ونشوب الحرب . وجعلوا أساس الوعدين السلامة الوطنية كحد أدنى يقف عنده تخفيض السلاح . وكان لغز السلامة الوطنية الذريعة التي التجأت إليها كبريات الدول الغربية لحبوط مهام دعاة السلام وخيبة مؤتمرات نزع السلاح العديدة المتعاقبة .

وكان أول مؤتمرات نزع السلاح ، والوحيد الذي قام بعمل جدى ، ولكنه محدود ، هو مؤتمر واشنطن الذي عقد سنة ١٩٢١ بين الدول البحرية الكبرى وهي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا واليابان وإيطاليا وكذا الصين وهولانده والبرتغال لتحديد التسليح البحري وبحث شئون الباسفيك والشرق الأقصى . وكانت الدول العاملة لنجاح المؤتمر عن عقيدة راسخة

(١) انظر « العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لكار ، من صفحة

والداعيه إليه بجد هي الولايات المتحدة نظرا لارتباط موضوعات البحث في هذا المؤتمر بسياستها في الشرق الأقصى ، ولكي تطمئن كذلك إلى مدى التحالف الياباني الأنكليزي وهي تخشى آثاره على نفوذها هناك . أما انكتر فقد انتهزت الفرصة لإعادة بحث مشكلات الشرق الأقصى على أساس جديد وقد أضحي تحالفها مع اليابان غير مرغوب فيه لدى الرأي العام في بلادها وكذلك في « بلدان الدومنيون » ، وانتهى المؤتمر بامضاء معاهدات ثلاث : أولها معاهدة الدول الأربع لتحديد القوى البحرية بين الولايات المتحدة والأمبراطورية البريطانية وفرنسا واليابان ، واتفقت بموجبها على احترام كل منها حدود وأملاك الأخرى في حقوقها في الباسفيك ، وأن تتبادل المشورة فيما بينها في حالة قيام خلافات بخصوصها ، أو إذا تهددت هذه الممتلكات والحقوق ، باعتداء أية دولة أخرى عليها . والثانية هي معاهدة الدول الخمس وهي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وإيطاليا لتحديد نسبة التسليح البحري للقطع الكبيرة وفي الحقيقة لكي يمكن بواسطة هذه النسبة المحدودة المحافظة على توازن القوى البحرية بما يناسب النفوذ الاستعماري فحددت المباحدة قوة اليابان في القطع الكبيرة بمقدار ٦٠ ٪ من السفن البريطانية أو الأمريكية أما كل من النسبة الفرنسية والإيطالية فحددت بمقدار ٣٥ ٪ كما تعهدت الدول المتعاقدة بأن تحافظ على الحالة القائمة Statuquo فيما يخص بالحصون والقواعد البحرية في جهات عينتها في الباسفيك . والثالثة وقعها مندوبو كافة الدول المجتمع بواشنطن تتعهد دولهم بموجبها باحترام استقلال الصين وحدودها وتكف عن أى عمل من شأنه الاستفادة من الأوضاع القائمة هناك ، وعن أن تبحث عن أية امتيازات أو حقوق خاصة من شأنها أن تنقص من حقوق المواطنين والرعايا في الدول الصديقة هناك . وبما يوجب الأسف أن معاهدة واشنطن رغم نصها على تحديد السلاح البحري فقد أعادت من ناحية أخرى سياسة « توازن القوى » الممقوته التي أدت إلى الحرب ، ولا يمكن لا يهتم هذا في كثير أو قليل الدول الاستعمارية الكبرى

ما دامت قد نجحت في رجحان كفتها البحرية على اليابان هناك وإنقاص مطالب إمبراطورية الشمس المشرقة وكذا ضمنت ولوعلى الورق كف اليابان عن الاعتداء على الصين والتوغل هناك . ولكنها كانت سياسة قصيرة النظر لم ترع مصالح شعوب الشرق الأقصى والمصالح الحيوية للصين ، فقد أنشأ المؤتمر الاستعماري البحري هذا حالة من عدم الطمأنينة في الباسفيك والصين ، وصارت سيدة الموقف هناك اليابان ، ويمكنها بمجرد الاعتزاز بقوتها أن تعرض عن تعهدات مؤتمرات واشنطن بينما منات الملايين من شعوب آسيا تئن من نير الاستعمار ولا حول لها ولا طول . وقد كان مؤتمر واشنطن يحرص كل الحرص على إبعاد اليابان عنها للاحتفاظ بأسواقها التجارية الغرب ، ولكن لم ينجح المؤتمر في إبعاد اليابان ، ألم يكن الأصلح أن تتجر الأمم الغربية وتعامل على قدم المساواة مع شعوب عندها الكفاية للأخذ والعطاء ، وقد ارتفع مستوى معيشة أبنائها وأصبح مصير الوطن في أيديهم ؟

• • •

والى جانب نظم السلام السالفة الذكر عمل دعاة التفاهم بين الشعوب على تدعيم بنیان السلام بوسائل ثانوية تساعد في توثيق عرى الاتحاد بين الأمم ، كما توطدت أركان نظم سياسية لها أثرها في التفاهم بين مجموعات من الشعوب البريطانية . وقام هذا التفكير على أسس من الاتفاق الدولي والتطور السياسي والفكري وحاجات الشعوب التي تجمعها اللغة والتقاليد والدين والجنس ومصالحها وحسن استعدادها للتفاهم والانسجام فيما بينها كما فكر البعض بتطعيم الدساتير بالروح الدولية واتخاذ الحيلة في صلبها ضد الحرب . وخطت الدول المظفرة في الحرب العالمية الثانية خطوات يعتد بها لمعاقبة مجرمي الحرب وتطبيق ما يشبه القانون الجنائي دوليا على المسئولين عنها وعن جرائم الحرب وأعمالها التي تتنافى مع الإنسانية والضمير الدولي . وفيما يلي الشرح : -

١ - جامعة الدول الأمريكية Panamericanisme : ليست فكرة جامعة

الأمم الأمريكية بالفكرة الجديدة ، ولكنها قويت ونمت مع الدولة التي
تزعم هذا الاتحاد وهي الولايات المتحدة الأمريكية . ويرجع أصل الاتحاد
إلى فكرة « منزو » في أوائل القرن الماضي وهي : « أمريكا للأمريكيين ،
وأن القارتين لا يصح أن يكونا محط أطماع الاستعمار أو التدخل الأوروبي
وأن الولايات المتحدة تعد هذا التدخل عملاً عدائياً موجهاً ضدها لن تقف
مكتوفة اليدين حياله » . ولقد قضت هذه الفكرة السياسية على الأطماع
الاستعمارية الأوروبية بالأمريكتين ، كما نمت وصاية الولايات المتحدة
ونفوذها في العالم الجديد برسوخ هذه الفكرة السياسية وبنمو القوة السياسية
والاقتصادية والعسكرية لزعيمة هذه الفكرة ، وخاصة بعد فوزها في حربها
ضد أسبانيا في أواخر القرن الماضي وكانت الأخيرة سيدة الدار هناك .
وصار الاتحاد الأمريكي أو جامعة الدول الأمريكية أقرب إلى الحلف
السياسي لتنفيذ أغراض الولايات المتحدة تلك الدولة الفتية الناشئة صاحبة
الموارد الواسعة ورءوس الأموال الدسمة والصناعات الثقيلة هناك منه إلى
النظام الدولي المستقر الدعائم . ونشاط هذه الجامعة يبرز بين حين وآخر
باجتماعات ومؤتمرات تعقد دورياً الآن ، وهناك مكتب دائم لها بواشنطن
يديره المندوبون السياسيون المعتمدون لدى البيت الأبيض ، للجمهوريات
اللاتينية بالأمريكتين . والاجتماعات الأولى لهذا الاتحاد ترجع إلى مؤتمر سنة
١٨٢٦ الذي عقد في بنما بفضل نشاط سيمون بوليفار ، أحد الزعماء الوطنيين
الذين حرروا أمريكا اللاتينية من الاستعمارين الأسباني والبرتغالي . غير
أن المؤتمر لم يحقق نتيجة ما ، إذ أن قراراته ومعاهداته لم يصدق عليها ، إلا
أنه كان الحجر الأساسي في وضع سياسة منسقة مشتركة للدفاع عن مصالح
جمهوريات العالم الجديد والسعى في حل المشكلات التي تقوم بينها بالوسائل
السلمية . وأعقب هذا المؤتمر اجتماع هام يعد الخطوة الجديدة الأولى في سبيل
اتحاد الجمهوريات الأمريكية عقد في واشنطن سنة ١٨٨٩ في نفس السنة التي انهارت
فيها إمبراطورية البرازيل وكانت معقل الأسرة الحاكمة في البرتغال وآخر

نظام ملكي شاهده العالم الجديد . وقد أنشأ المؤتمر مكتبا خاصا لرعاية المصالح التجارية للجمهوريات الأمريكية ، كاند بوسائل الاتساع والفتح المعروفة لأوروبا وأعلن أن كل اتساع أقليمي قائم على القوة يعد لاغيا ويجب عدم الاعتراف به . وأعقبه مؤتمر آخر في سنة ١٩٠٠ عقد بمدينة المكسيك عقب الحرب الأسبانية الأمريكية ، وقد صنى نهائيا سلطان أسبانيا بأمريكا ، كما وضع نظاما دستوريا هاما لاجتماع دول الاتحاد في هيئة مؤتمر كل أربع سنوات بانتظام وقرر انضمام الدول الأعضاء في الاتحاد إلى قرارات مؤتمر السلام بلهاى الذى عقد في سنة ١٨٩٩ فكان هذا خير دليل على شدة رغبة الأعضاء في التمسك بأهداب السلام . ثم جاء مؤتمر سنة ١٩٠٦ الذى عقد بمدينة « ريو دى جنيرو » يعدل نظام المكتب وينشئ هيئة دائمة للتعاون بين الجمهوريات الأمريكية غرضها إعداد العدة للمؤتمر القادم وتسجيل المعاهدات التى تبرم بين الأعضاء ونشرها وإعلانها بثلاث لغات . ثم جاء مؤتمر سنة ١٩١٠ يحول المكتب المشار إليه إلى نظام اتحاد بين الجمهوريات الأمريكية واسع النطاق . وحالت الحرب العالمية الأولى دون عقد المؤتمر سنة ١٩١٤ ، غير أنه عقد فيما بعد في سنة ١٩٢٣ بمدينة « سانتياجو » بشيلي بمناسبة مضى مائة عام على تصريح « منرو » ، وقد ترتب عليه إمضاء معاهدة « جوندرا » بين دول الاتحاد فيما عدا المكسيك الثورية التى كانت قد استبعدت من الاجتماع تحت ضغط الولايات المتحدة ، وغرضها ضمان السلام والمحافظة عليه بين الجمهوريات الأعضاء وكذا فض مشكلاتها الدولية بطريق المفاوضات والتفاهم . وعقد المؤتمر بمدينة « هافانا » ، وكان صاحبها شديد الاضطراب والحمى وقد وضحت نوايا الولايات المتحدة الاستعمارية وكانت خافية ، وظهر أنها تستخدم نظرية مونرو لبسط نفوذها وقضاء مصالحها ووضع الجمهوريات اللاتينية بأمريكا الوسطى تحت حمايتها وعملها على اختلالها وكاد المؤتمر يفشل لولا لباقة ساسة الولايات المتحدة وقوة وشخصية هذه الجمهورية القوية . ووصل المؤتمر إلى نتائج هامة من الناحيتين التشريعية

والدستورية ، فقد صاغ قانونا شاملا ، للقانون الدولي الخاص ، لخدمة أعضاء المؤتمر ؛ وديج سلسلة من الاتفاقات تتناول قواعد القانون الدولي العام اعتبرت خطوة أولى في سبيل صياغة القانون الدولي العام ، وهذه الاتفاقات تعتبر المجهود الأساسي والأكثر في سبيل تسطير هذا القانون إلى اليوم الحاضر والدستور الشامل « Magna Charta » ، لاتحاد الدول الأمريكية ، وهو بالنسبة لها مثل عهد عصبة الأمم بالنسبة للدول الأعضاء في العصبة . وهكذا تتابعت المؤتمرات في سبيل : —

١ - تدعيم السلام بين جمهوريات العالم الجديد ، ب - ورعاية مصالح الولايات المتحدة وتحقيق أطماعها في القارتين هناك ، ح - والوقوف كتلة واحدة في وجه كل تهديد خارجي ، مع تكرار تأكيد محاربة الأطماع القائمة على كل توسع إقليمي ، د - والعمل على إنشاء محكمة العدل الدولية لدول أمريكا ، واختصاصها الفصل في المنازعات التي تنشأ بينها على نسق محكمة العدل الدولية بلهاى ، على ألا تمس المحكمة الجديدة أو تتعارض مع اختصاصات محكمة لهاى ، ه - وبذل الجهود لتوسيع اختصاصات جامعة الدول الأمريكية وتدعيم جهودها الاقتصادية والسياسية والثقافية لتوثيق عرى الاتحاد بين الأعضاء على نمط نظام عصبة الأمم .

ولقد وضحت فكرة جديدة في سماء السياسة الأمريكية ، وتأثرت جامعة الدول الأمريكية بها ، فقد أدى نشوب الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ إلى تفكير الجامعة في إنشاء منطقة للدفاع عن الأعضاء Zone de Sécurité ويحظر على المتنازعين ولوجها ، وهى في الواقع لوقاية العالم الجديد من الحرب والغزو . ولكن سياسة الغزو ما لبثت أن انهارت بفعل اشتباك مصالح دول العالم في الحرب وأهمية النزاع للولايات المتحدة وخطر فوز النازية والفاشية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعلى رؤوس أموالها وصناعاتها وتجارتها الدولية . ولم تلبث أن خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب ضد اليابان سنة ١٩٤١ لتقرير سيادة إحدى الإمبراطوريتين

على الباسفيك وأسواق الصين . وازداد توثيق عرى دول الجامعة الأمريكية هذه ونسقت سياسة الدفاع عن القارتين ، كما أن شتى الجمهوريات رسمت خططها على أساس بذل قصارى جهودها لمعاونة الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تنزل إلى ميدان القتال وتمدها بالمواد الحربية كما تأوى سفنها الحربية وتعتبرها رغم إعلانها الحرب أنها ليست بالدول المحاربة . وأكدت دول الجامعة في اجتماعها بشا بولتيك، Chapultepec في فبراير سنة ١٩٤٥ تعهدا بضمان استقلال وحدود الأعضاء بالقوة المسلحة عند الاقتضاء، وهذا ما لا يخرج عن الضمان الذي ورد بالمادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم . وإذا كانت لجامعة الدول الأمريكية مسحة من التعاون والتآزر ونشر السلام بين جمهورياتها فهي في الحقيقة فخ تصيد بواسطة الولايات المتحدة - وهي أولى الدول الصناعية الثرية لا بالعالم الجديد فحسب بل بالعالم بشقيه - اليوم الجمهوريات اللاتينية الزراعية الناشئة هناك ، والتي لا زالت في أشد الحاجة للمعونة الخارجية لاستثمار مواردها البكر . وبواسطة نظام الجامعة هذا تضعح الولايات المتحدة سائر الجمهوريات اللاتينية في جعلتها وتحت وصايتها وتسيرها وفق صالحها الاقتصادي واتجاهها السياسي الخارجي ، وبذلك تستطيع أن تزيد في تدعيم مركزها وتقف مع سائر الجمهوريات الأعضاء بحكم وصايتها عليها جبهة واحدة في وجه الكتلة القوية الأخرى في العالم ، وهذا ما حدا بها إلى الإصرار على النص على نظام التكتل وبالحرى نظام اتحاد الجمهوريات الأمريكية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة (١) .

٢ - الكومنولث Commonwealth : إن ضمن الامبراطورية البريطانية مجموعة من الشعوب الانجليوسكسونية نزحت منذ القدم من الجزر البريطانية بأوروبا والوطن الأم إلى أقصى المعمورة ، وكونت بالعالم الجديد وبجنوب أفريقيا وبأقصى الجنوب من آسيا مستعمرات وحكومات كبرت

(١) أنظر « القانون الدولي العام » لجورج سيل ، من صفحة ٢٣٥ إلى ٢٣٨ .

وأنظر « موجز القانون الدولي العام » لدليز ، من صفحة ٧٤ إلى ٧٨ .

وقويت على مر العصور ، وحملت رسالة المدنية الغربية ونشاطها الصناعي هناك . والامبراطورية البريطانية بما في ذلك مجموعة الشعوب البريطانية كانت إلى زمن غير بعيد دولة اتحادية ولا أطرافها التي يسكنها العنصر الأبيض بعض الاستقلال في الشؤون الداخلية ، ولكن لندن كانت المسيطرة على السياسة الداخلية العامة بما في ذلك تعديل نظمها ودساتيرها علاوة على هيمنتها على السياسة الخارجية ، وكانت الجهة المختصة بالمشرفة على إدارتها وزارة المستعمرات ، كما كان الحاكم العام يمثل ملك الإنكليز والحكومة الإنكليزية معا . غير أن بعد الشقة بين الوطن الأم وإيالاتها التي يسكنها الجنس الأبيض المتزامية الأطراف وتزايد الوعي القومي في هذه البلدان واعتناقها الصناعات الحديثة ثم ظهور قوتها وأهميتها على مر السنين ومساعداتها الفعالة للجزر في الحرب العالمية الثانية - كل هذه العوامل أدت إلى تراخي صلاتها مع الامبراطورية ، وتحول نظام الامبراطورية الاتحادية إلى دول تعيش في كنف نظام يحفظ مصالحها المشتركة على قدم المساواة . ولقد مر نظام بلدان الكومنولث وهي : كندا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا ، وأيرلندا إلى حد ما وأخيراً الهند والباكستان (وهاتان الدولتان وضعهما شاذ في هذا النظام) الداخلي والخارجي في مراحل عدة ، وسار تعديل دساتيرها جنباً إلى جنب مع كسبها الشخصية الدولية في العالم السياسي الدولي . وكانت حكومة لندن هي التي تتحمل كافة المسئوليات الدولية ، كما كان لا يتم تعديل دستور إحدى هذه الدويلات أو نظمها المحلية إلا بموافقة السلطة المركزية . ثم منذ سنة ١٨٨٧ بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً على تولى الملكة « فكتوريا » عرش الامبراطورية البريطانية ابتدع نظام عقده مؤتمرات إمبراطورية تابعت واتخذت سنة ١٩٠٧ طابعاً رسمياً ضرورياً ، وكانت هذه المؤتمرات تجمع رؤساء الدول المذكورة التي سميت « بالدومينيون » فيما بعد بوزير المستعمرات ، ثم حل محله رئيس الوزارة لبحث مصالح الامبراطورية . وجاءت الحرب العالمية الأولى تضافي على الدومينيون طابعاً جديداً ، فثلت

في المؤتمر الذي عقد لتقرير الحرب وكذا في وزارة الحرب بلندن ثم في وفد مؤتمر الصلح ومفاوضاته . كما طالبت دول الدومنيون هذه بالتفاوض لحسابها وحصلت على رغباتها كما وقعت معاهدة الصلح بعد توقيع الوفد البريطاني ، وصدقت عليه برلمانها متفرقة . وتقرر بخصوصها عرف جديد وهو : ألا تقبل بدورها معاهدة تبرمها حكومة لندن إلا بعد موافقة وتصديق برلمانها عليها حسب مصلحتها حتى تتقيد بنصوصها . وأعقب ذلك دخول دول الدومنيون عصبة الأمم ، فتدعمت شخصياتها الدولية بما كسبته من أصوات في الجمعية ، وضارت على قدم المساواة مع الوطن الأم . ولكن ظلت حالة الدومنيون غامضة حتى إعلان دستور « وستمنستر » Statut de Westminster الذي يوضح شخصيتها الجديدة ، ويجعل نظام الكومنولث ، نظاما خاصا تقيم دعائمه المصلحة التي تربط الشعوب البريطانية بعضها ببعض لدرء السوء والعدوان عنها ولرفاهة شعوبها . ويعني بهذا الدستور مجموعة القرارات التي اتخذها المؤتمر الإمبراطوري لسنة ١٩٢٦ ، والتي صادق عليها البرلمان بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ، وبمقتضاه لم تعد هناك حكومة إمبراطورية أو برلمان إمبراطوري ، ولكن مجموعة من الشعوب البريطانية ، يجمعها بعضها ببعض التاج الذي يتولى رئاستها دون أن يحكم فعلا . فهي مجموعة سياسية حرة في تعاقداتها وبقائها في كنف نظام التعاقد هذا أو الخروج منه ، وكانت تشمل على : كندا وأستراليا ونيوزيلانده وجنوب أفريقيا وإلى حد ما أيرلنده . وظهر حرج مركز الإمبراطورية يوم عارض بعض بلدان الدومنيون في قران الملك « إدوارد الثامن » ، وغادر الملك العرش واعترفت بخلفه ولكنها انتهزت الفرصة للقضاء على شخصية الحاكم العام وهو أظهر وأقوى ما يربطها بالوطن الأم .

وعلى أي حال فدستور وستمنستر ينص صراحة ودون موارد على أن شخص الحاكم العام لا يمثل الحكومة البريطانية أو أية مصلحة من المصالح الاسمية بلندن ، بل هو مندوب الملك لحسب . واختصاصاته موزعة اليوم

بين رؤساء البرلمانات ، بالدمتيون ورؤساء الحكومات هناك . واسم ملك
الانكليز لا يظهر هناك في الأعمال الرسمية والسياسية الداخلية ، ولكن يتضح
في معاملات الدومنيون بعضها ببعض أو تعاقداتها مع الخارج . ولم يبلغ دستور
وستمنستر حق البرلمان الانكليزي في أن يشرع للدومنيون ، ولكنه من
الناحية الفعلية لا يباشر هذا الحق ، ولا يجراً أن يتخذ قراراً ضد رغباتها
وإرادتها ، فإن هذا قد يؤدي إلى انقسام آخر حبل للوادة بينها وانهيار
الامبراطورية . وعلاوة على تمثيلها في عصبة الأمم صار لها ممثلون سياسيون
في الخارج ، كما أبرمت المعاهدات وسارت في سياسة التقرب وفق مصلحتها ،
واتضح ذلك في تقارب كندا من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا
ونيو زيلاندة من الولايات المتحدة أيضاً في الحرب العالمية الثانية ، وتبادلت
عواصم الدومنيون ولندن المندوبين الساميين ، وانتقل اختصاص وزارة
المستعمرات في شئون الدومنيون إلى وزارة خاصة مستقلة . وإن هذه المساواة
التي حققها التطور بين بلدان الكومنولث ، هذا التطور الذي عدل الكثير
من الحقوق في الدستور الانكليزي وأرخص لها العنان في علاقاتها الخارجية
ومنحها حريتها التامة في سياستها الداخلية ، هذه المساواة تنبئ بأن تسكتل الشعوب
البريطانية الذي قام اليوم لصالحها إذ تخشى إذا انفرط عقدتها أن تجابه أحداث
السياسة العالمية وأخطار الحروب العامة متفرقة غير متحدة قد لا يستقر على
قرار إذا اتضحت المصلحة في خطة أخرى ، إذا عجزت حكومة لندن عن
تحمل قسطها في الدفاع عن الكومنولث في حرب عالمية ثالثة . ويزعم الأستاذ
« بارتلمى » Barthelmy ، أن الدومنيون ليست دولاً بالمعنى الدقيق المعروف
وذلك لأن تكوينها ليس من صنعها ، ولكنه منح لها ولو من حيث المبدأ
بواسطة البرلمان الانكليزي . كما أن نظامها لا يمكن سيره إلا بمعونة أجنبية .
فكندا مثلاً لها قوانينها وقضائها ووزرائها وساستها ، ولكن لا تحكم على

كافة عناصر نظمها السياسية، (١) ولا كمن هذا القول مردود عليه فلا نرى أى إجراء جزائى يمكن أن تتخذه حكومة لندن ضد بلدان الكومنولث فى حالة معارضتها لسياسة الوطن الأم وحتى فى حالة فصمها لعرى هذه الجماعة السياسية مما يعتور استقلالها ويشوبه، ويقول العلامة « سيل » Scelle فى شرحه لنظام الكومنولث « فى حالة ما يعين الملك حاكما لبلد من بلدان الكومنولث فهو يسأل رأى الحكومة المحلية المختصة . » ويقول أيضا « وقد عين فى أستراليا وإفريقية الجنوبية وإيرلاندة حكام من أهل البلاد وأعطوا حق التصرف باسم الملك ، وذلك لاستبعاد سلطان لندن ونفوذها ، ، (٢) وفيما يختص بالسياسة الدولية فخطابات اعتمادات رجال السلك الدبلوماسى الذين يمثلون إحدى دول الكومنولث تصدر باسم الملك صوريا ، ولكن بموافقة وبناء على طلب الجهة المختصة ، وهو يباشر مصالح الدولة التى يمثلها مع مراعاة مصلحة الجماعة المرتبطة ببلاده بها بروابط روحية أكثر منها مادية فعلية ، وفى حالة تنازع الاختصاص بينه وبين الممثل البريطانى يعملان على تقريب وجهات النظر فى الجهة التى يقيمان فيها وغالبا يسيران فى سبيل التعاون . ولا يخفى أن هناك سياسة خارجية مشتركة للكومنولث هى التى أملت وتولى هذا النوع من الوحدة السياسية . تقوم على مشاركة على قدم المساواة بين الأمم وأبنائها أو بين الشقيقات ، ولكنها ليست بتوجيه وأمر لندن وضغطها أو توحيدها ومركزيتها للسلطة إنما بوحيا ، ولا تقبل دول الكومنولث هذه أعباء ومسئوليات جديدة إلا بمحض إرادتها (٣) . أما فيما يختص بالمعاهدات ، فلا تقدم أية دولة من دول هذه الجماعة السياسية بما فيها انجلترا على مفاوضات

(١) أنظر (خلاصة القانون العام) لجوريف بارتلى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧

صفحة ٤ .

« Précis de Droit Public » Par Joseph-Bartuélmey, 1 vol, Paris 1937

(٢) (أنظر القانون الدول العام) لجورج سيل ، صفحة ٢٤٤ .

(٣) أنظر (القانون الدول العام) لجورج سيل ، ٢٤٥ .

بدون إخطار الشقيقات لأبداء رأيهن في بجر مدة معقولة في رغبتهن في الاشتراك أو عدم الاشتراك فيها . وفي حالة عدم الرد فالتعهدات والمواقف السلبية يسرى مفعولها دون الإيجابية . وهذا على الأقل فيما يختص بمركز إنجلترا من بقية الشقيقات ، فهذا يعفيها من وجوب تحديد الناحية التي تتعاقد من أجلها لصالح الامبراطورية ، وقد حدث ذلك في لوكارنو بمناسبة ميثاق الروهر Pacte Rhénan . وفيما يختص بالحرب والحياد فكل دولة من دول الكومنولث لها الخيار بين الحرب الإيجابية أو إعلان العداء دون القيام بعمل إيجابي هام . وفيما يختص بأيرلاندة وجنوب إفريقيا فإن حكومتيهما لهما الحرية في إعلان الحياد اذا شاءتا . وهذا ما فعلته أيرلاندة في الحرب العالمية الثانية . ويرى العلامة « سيل » ، أن معارضة إحدى دول هذه الجماعة في النزول إلى ميدان القتال في حالة تهديد الجماعة بالخطر معناه بدء انفصالها من زمرة الكومنولث^(١) ، فهذا العمل من جهتها يتنافى مع الأغراض الحقيقية من تكوين هذه الجماعة .

وأخيراً انضمت إلى هذه الدول الشقيقات دولتان بعيدتان عن العنصر البريطاني تحررتا من ربة الاستعباد التي فرضها الاستعمار والسياسة الامبراطورية ودخلتا في زمرة الكومنولث ، وهما دولة الهند ودولة الباكستان . وكان قرار استمرارهما في هذه الجماعة السياسية أو انفصالهما بمحض إرادتهما في اجتماع دول الكومنولث الذي عقد في أبريل - مايو سنة ١٩٤٩ ، بل إن مصير الامبراطورية كان معلقاً على قرارهما ، وكانت إنجلترا تتحلب ودهما وتحاول بمختلف وسائل الاستعطاف استبقاءهما كزميلتين في حظيرة الكومنولث ، فهما قوة لا يستهان بها للدفاع عن مصالح مجموعة الشعوب البريطانية . وقد آثرتا البقاء مع تمتعهما باستقلالهما باعتبارهما جمهوريتين لها مطلق الحرية في التعاقد مع الخارج بشرط المحافظة

أنظر « القانون الدولي العام » لجورج سيل ، صفحة ٢٤٦

على مصالح الجماعة السيادية . ويلوح أن تفضيل الهند والباكستان البقاء مؤقتاً في نظام شعوب تختلف مع شعبيهما في اللون واللغة والدين والمدنية والثقافة والعادات أضف إلى ذلك ثأر الاستعمار والاحقاد الدفينة يرجع إلى ما يعترضهما من صعاب اقتصادية وسياسية وأحداث متوقعة يريان مجابهتها كتلة قوية مع سائر دول الكومنولث لآمكان تذليلها . وقد خطبت إنجلترا ود الهند بمنحها الأفضلية فيما يتعلق بالتجارة البريطانية ، وذلك بالسماح لمعظم صادرات الهند الأساسية بدخول الجزر دون أن تدفع الرسوم الجمركية الفادحة الخاصة بحماية البضائع المحلية من منافسة البضائع الأجنبية لها ، وقد وصل التخفيض الجمركي في بعض الحالات إلى ١٠ ٪ و ١٥ ٪ ، وحصلت إنجلترا مقابل هذا على وعد من الهند بمعاملة شبيهة بالمعاملة السالفة وبتخفيض بالنسبة للبضائع البريطانية بما في ذلك بعض المصنوعات القطنية يصل إلى ١٥ ٪ بالنسبة للرسوم الأخرى ، وفيما يختص بصادرات بريطانيا إلى الهند من الطلاء والعقاقير والحديد والفولاذ والصوف والسيارات والأدوات الكهربائية وبعض الماكينات يبلغ ١٠ ٪ . كما أقر المؤتمر إلغاء استعمال لفظه « دومنيون » ، ولم تك مستعمله منذ مدة ، وهذا يعني أن الهند لم تعد تخضع لملك إنجلترا على الرغم أنها ستواصل كغيرها من زميلاتها اعتبار التاج « رمزاً » للكومنولث . وسيكون للهند أسوة بسائر بلدان الجماعة السياسية المذكورة رعويتهم الخاصة ، كما أنه نقرر في حالة إعلان الجمهورية الهندية قريباً إلغاء منصب الحاكم العام بمثل نائب الملك ويشغله اليوم أحد أقطاب الهند . ويلاحظ أنه ليس في اتفاقات الكومنولث أخيراً ما يحول دون عقد اتفاقات أو محادثات عسكرية وخلافها على أن يراعى ارتباط الأعضاء بهذا النظام الخاص الذي وجد لقوتها وتدعيمها ، ولا يخرج عن أنه رابطة أدبية تمليها مصالح سياسية واقتصادية ومعنوية . ولنظام الكومنولث قدرة عجيبة في المحافظة على كيان الجزر وقد هزمت الإمبراطورية وصارت في أشد الحاجة إلى الدم الجديد ، وله دور هام يقوم به في الحرب كما رأينا في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وكذا

في حفظ التوازن في وقت السلم ، فلا تستطيع الجزر أن تنصب قامتها في المؤتمرات السياسية والجولات الدولية وحيدة دون أن تشد أزرها شقيقاتها وقد كانت بلدان الدومنيون والهند الممثلة في عصبة الأمم أصوات عديدة لشد أزر إنجلترا في العصبة . ولكن لن نعجب إذا رأينا المصلحة السياسية أو الاقتصادية تخرج هذه الجماعة يوما ما الواحد تلو الأخرى من حظيرة الكومنولث كما فعلت أيرلاندة أخيراً .

والهند اليوم ترى مصلحتها في بقائها في الكومنولث كما سبق أن ذكرنا وخير دليل على شدة ارتباطها بهذا النظام وضعها الاقتصادي القائم الآن ، فصادراتها عام ١٩٤٨ بلغت نحو ٣١٤ مليون جنيه ذهب وما يزيد على نصفها إلى دول الكومنولث ، ووارداتها في نفس العام ٣٤٠ مليون جنيه ذهب ونحو نصفها مستورد من هذه الدول ، وجل التبادل التجاري بينها وبين الجزر . ولكن قد تتحول الدقة وتضعف هذه الرابطة القوية القائمة على المصلحة فتترك الهند الكومنولث نهائياً لتولى وجهها شطر آسيا وهي أولى الدول الآسيوية الفتية اليوم ويهملها مستقبل هذه القارة .

٢ - الجامعة العربية : يخطئ من يظن أن هناك علاقة أو وجه شبه بين نظام الجامعة العربية ونظام الجامعة الإسلامية . فالجامعة العربية التي نحن بصدددها جامعة حكومات غير واضحة الأغراض ، دائمة التردد ، لم تلبس الشعوب العربية التي تعيش بمعزل عنها مزاياها الحقيقية إذا كان لها مزايا . أما الجامعة الإسلامية فهي رابطة روحية وقوة معنوية تجمع الشعوب التي تعتنق الإسلام بعضها ببعض لتدعم بنيانها وتواجه بقوتها المعنوية الدافقة أعداءها من مستعمرى الغرب والطامعين في دولها وثوراتها وما تبقى لأبنائها من استقلال . فالجامعة الإسلامية تقوم على أساس تآزر المؤمنين وتكاتفهم لدرء الأخطار والمكاره ، ولاغرو في ذلك فالؤمن للمؤمن كالبنيان للحائط يشد بعضه بعضاً . وقد راج التفكير في إقامة صروحها يوم أنهكت قوى الخلافة بالآستانة وتالت عليها الحروب والكروب ، وغزت الديار مراراً وتكراراً .

جيوش القيصر الأرثوذكسي لكي يقضى على شوكة الإسلام ويسمخ العالم
رنين الناقوس بمسجد أياصوفيا - كما سبق أن فعل «فرديناند وإيزابلا»
بالاندلس العربية - محل المؤذن ، ويتنهي الإسلام من أوروبا ، كما يستعبد
في سائر القارات لصالح الدول الغربية الصناعية الكبرى . والإسلام دين
سهل كريم سمح ، يعبد المؤمن به الإله الأوحد حيث وجبت العبادة «بأياصوفيا»
أو غيرها . ولم يعلم عنه تنكيل لاختلاف العقيدة أو مذاهب واضطهادات
وتشريد لأجبار الناس على ترك فكرة واعتناق أخرى ، ولم تنزع زرافات
البشر هروبا من مظالمه كما رأينا في عالم الكتلكة ، بل لقد نزع الإسلام إلى
الجزر النائية ببهار الهند والصين والمحيط الهادي ومجاهل إفريقيا للتجارة فشر
بينهم نور المعرفة وجلب لهم الخير والرزق ودخلوا فيه أفواجا . ولما ضعفت
شوكرته منذ أوائل القرن الماضي وتمالت عليه الأرزاء وشتت شمل أبنائه ، وأذلم
المدفع بعد عز ، وطغى ولاية وحكام أعمت قلوبهم الأطماع الأشعبية . وسدت
عليهم المسالك بصائر قاصرة وجهل فاضع تنبئت الشعوب للخطر المحدق ،
ولما تدبره حكومات الغرب للأمم الإسلامية وقد وقعت في شباك الصائد
وصارت غنائم باردة ولقمت سائغة لأفواه الاستعمار الشرهه ، هم بعض ذوى
العزم من المسلمين إلى تدارك الأمر بالمناداة بأنشاء رابطة لمسلمي العالم الذين
يعيشون في ظلال دول مستقلة مهدد كيانهما أو يتنون من ظلم الحكم الأجنبي
وطغيانه بالهند وشمال إفريقيا وغرب آسيا . وهذه الرابطة أو الجامعة تعمل
على إحياء شوكة الإسلام بمختلف الوسائل وتحطم قيود جموده وتنادى بالجهاد
وبمساعدة المسلم لأخيه في الجهاد إذا حزب الأمر وامتشق الحسام . ورابطة
الجامعة الدين باعتباره دينا ودنيا ونظاما وعبادة وسياسة وابتهاالا إلى الله
سبحانه وتعالى ، وقوتها في الصلات الروحية القوية التي تجمع المسلمين بعضهم
ببعض رغم بعد ديارهم وتضعهم في طريق التفاهم وتقارب وجهات النظر على اختلاف
لغاتهم وبعض عاداتهم . فالكتاب الكريم يحنو عليهم ويضمهم إلى أعطافه .
ولقد ظلت دار الخلافة في أمان من الغزو والتدمير مدة في القرن الماضي وخاصة

طوال حكم السلطان عبد الحميد ، وجمال وصال أخذ أقطاب التفكير الاسلامي الحديث ، جمال الدين الأفغانى ، فى ذلك العهد لتقوية روابط الشعوب الاسلامية المهيضة الجناح وانتشالها من وهتها بأعدادها المحاربة الغرب ومجاهمة صدماته الجبارة بنفس سلاحه ، وهو التجديد ، ونفض غبار الكسل والجمود عنها والسير بالاسلام فى طريق الاصلاح وفق المدنية الحديثة وهو دين يسر يفتح ذراعية القويين لتقبل كل تجديد . وقد أشار المصلح جمال الدين الأفغانى إلى أغراض الجامعة الاسلامية فى شرحه لما يضمه العالم النصرانى بأوروبا للشرق والاسلام على الخصوص من شر ومن روح التعصب ومن حقد متغلغل فى أحشائه ومن عداة عمقوت وهو ما يتضح فى عمله على ذلك الممالك الاسلامية ما استطاع إلى ذلك سبيلا ومن التفرقة فى القوانين والشرائع بين بلدانه والبلدان الاسلامية التى يحكمها ، فقال : إن العالم الاسلامى يجب عليه أن يتحد اتحادا دفاعيا عاما ، مستمسك الأطراف وثيق العرى ، ليستطيع بذلك الازدياد عن كيانه ووقاية نفسه من الفناء المقبل ، وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى إنما يجب عليه اكتناه أسباب تقدم الغرب والوقوف على تفوقه وقدرته . وكان معقد آمال المسلمين بعد نجاح الدعوة فى دار الخلافة وفى تركيا باعتبارها الدولة الاسلامية المستقلة التى تحاربها أوروبا النصرانية باستمرار للقضاء فى شخصها على البقية الباقية من عزة الاسلام . ولما شبت حرب البلقان بين الدولة العلية وإيالات البلقان النصرانية التابعة لها وأصيبت الجيوش بكوارث متتابعة ، وجه أحد زعماء المسلمين بالهند نداء إلى بنى قومه قال فيه : « يوقد ملك اليونان نار حرب صليبية جديدة ، ويستنصر وزراء بريطانيا تعصب النصرانية على الاسلام ، ويأتمر وزراء روسيا لرفع الصليب وشكه على قبة مسجد (أياصوفيا) ، فالיום هم يأترون ويتشاورون فى هذا الخطب ، وغدا يفعلون مثل هذا للاستيلاء على مسجد عمر بن الخطاب فى بيت المقدس . أيها المؤمنون الأخوة ! اتحدوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا . فإن الواجب المقدس ليدعو كل مؤمن بالله ورسوله أن ينضم .

إلى أخيه المؤمن تحت لواء الخلافة أمير المؤمنين ، وبجاهد في سبيل الذود عن حياض الإسلام والمسلمين ، كما قال أحد زعماء المسلمين في الهند أيضا موجها كلامه للدولة البريطانية الحاكمة هناك : « إننا ننادى الحكومة البريطانية بملء أفواهنا أن تقلع عن سياستها العدائية لتركيا ، اتقاء لانفجار بركان المئات من ملايين المسلمين ، انفجاراً يجر البلاء عظيماً ، ولقد صادفت دعوة المسلمين قبولاً من الشعوب الشرقية غير المسلمة الأخرى المحكومة بما يذكرنا بمبعوث الرسول ورسائله إلى حكام البلدان المجاورة لاعتناق الإسلام وعقد أواصر الصلات والمودة . وبهذه المناسبة وجه المسلمون إلى الهندوس نداء خطيراً بعنوان « رسالة الشرق » وكانت الدولة الشرقية اليابانية الفتية قد كالت الضربات الصادقات لروسيا الأرثوذكسية ، جاء فيه « يا روح الشرق ! ! الألهي من مرقدك وادفعي عن الشرق الطوفان الغربي ، طوفان عدوان الفرنجة وبغيهم واعتدائهم . أياه أبناء هندستان ! ! كونوا لنا عوناً ونصراً بحكمتمكم ، شدوا أزرنا بحضارتكم ، وتهذيبكم ، كونوا لنا نصراء بخالد قوتكم ، قوة الهندويين آباؤكم وأجدادكم . وهكذا امتدت الدعوة إلى اتحاد شعوب الشرق المستضعف لتكوين جبهة ضد الاستعمار . ثم إن الحرب العالمية الأولى وبقطة آسيا ، وقيام الثورات هناك ، وانهاء الخلافة ، وثورات العرب ومصر ، وتفكيرهم في استقلالهم وانفصالهم من تركيا وتكوينهم وحدة قائمة بذاتها لا شأن لها بالجامعة الإسلامية كست هذه العوامل مؤقناً نار الجامعة الإسلامية بالرماد ، ولما كانت ستظهر يوماً ما في صورة جامعة فتية ناهضة للشعوب الآسيوية ، وفعلاً تعمل الدوائر المفكرة في الهند الجديدة على تحقيق هذه الفكرة الجليلة وهي « الجامعة الآسيوية » التي تعد خير سلاح للأجهزة على

الاستعمار والقضاء على مظالم مجلس الأمن ووضع حد لسوء كيله (١).
أما الجامعة العربية فهي مخلوق عجيب التكوين ظهر في ظروف شاذة ،
فكانت حياته ولا زالت سلسلة من المتناقضات والمفارقات مما أفقد الشعوب
العربية التي تكون حكوماتها هذه الجامعة الثقة فيها والأمل في استمرار
حياتها . ويروي « سيثون ويليامز » Seton - Williams في كتابه بعنوان
« بريطانيا والدول العربية » Britain and The Arab States كيفية
تكوين هذه الجامعة من الناحية الرسمية ، فيقول « تكلم مستر إيدن
Eden وزير خارجية بريطانيا في ١٠ مايو سنة ١٩٤١ (بمانشن هاوس)
Mansion House عن العلاقات الطيبة بين العرب والالانكليز فقال بعد أن

(١) انظر « الاسلام والعالم الحديث » لالفونس حولي ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥

من صفحة ٦٥ الى ١٨٥

« L'Islam devant le Monde Moderne » par Alphonse Gouilly,
1 vol, Paris 1945

وانظر « تاريخ الشعوب والدول الاسلامية » لبروكلمان ، مترجم الى الفرنسية ، جزء
واحد ، باريس ١٩٤٩ ، من صفحة ٤٢٤ الى ٤٣٥

« Histoire des Peuples et Etats Islamiques, » par Broekelmann,
1 vol, trad française., Paris 1949

وانظر « انسالة العربية » لسيكلر ، جزء واحد ، باريس ١٩١٨ ، من صفحة ١١٥ الى ١٢٧

« La Question Arabe » par P. Keller, 1 vol, Paris 1948

وانظر « حاضر العالم الاسلامي » لثروب - تودارد ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٢ ،
من صفحة ٣٨ الى ١٩٩

« The New World of Islam » by Lothrop Stoddard, 1 vol,
London 1932

وانظر « بريطانيا والدول العربية » لسيثون ويليامز ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ ،
من صفحة ٢١٨ الى ٢٣٥

« Britain and the Arab States » by Seton-Williams, 1 vol,
London 1948..

ذكر تقاليد العلاقات الطيبة بين الانكليز والعرب التي تقوم على الفعال لا الاقوال والتي أنشأت الكثير من أصدقاء انكلترا بين الشعوب العربية : « بأن الكثيرين من مفكرى العرب يريدون إقامة وحدة عربية منذ الحرب العالمية الأولى أقوى من العلاقات القائمة بينهم اليوم ، وهم يعتمدون في تحقيق هذه الغاية على تعضيدنا ، وعلى ذلك يتعين علينا المبادرة بتلبية نداءهم ويلوح لى أنه من الطبعي والعدل أن تقوم أواصر العلاقات الثقافية والاقتصادية بين الدول العربية وكذلك الروابط السياسية التي تجمعها . وإن حكومة جلالة الملك تبارك وتعضد أى مشروع تتفق بصدده الدول العربية لتحقيق هذه الغاية (١) » .

وقد جاءت خطبة « إيدن » السياسية هذه عقب مناقشات السياسة الخارجية البريطانية في ظروف الحرب بمجلس العموم بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٤١ ، وحذر العرب من منصة المجلس من خطر المحور بقوله « إن العرب في كلفة البلدان التي يعيشون فيها يجب أن يعلموا تماما أن اقتراب الحكم النازي معناه نهاية الحريات التي حافظوا عليها بغيرة وحرص والتي بتعاونهم وتحالفهم معنا صاروا في مأمن من اقتها كما اليوم . » (٢) فكانت هذه التصريحات بمثابة دعوة مستترة إلى تكوين اتحاد من الحكومات العربية تملية ظروف الحرب للوقوف كتلة عربية قوية في وجه النازيه . وكانت الفكرة مختصرة ولكنها غير ناضجة منذ مدة ، وسبقت دعوة « إيدن » : كآمال زعماء العرب وعلى رأسهم الهاشميين الذين ساعدوا الحلفاء ضد الدولة العلية في الحرب العالمية الأولى لتكوين دولة عربية واحدة مستقلة ، وإمضاء اتفاق الاتحاد العربي بيت المقدس بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ لتحقيق وحدة البلدان العربية واستقلالها التام ، ولكن لم تبرز حقيقة هذا الاتحاد ، وأى الدول العربية التي تنتمى إليه ، وهل يكتب له النجاح مع شدة تنافس

(١) أنظر « بريطانيا والدول العربية » اسيتون ويليامز ، صفحة ٢٢١ وما بعدها

(٢) أنظر « بريطانيا والدول العربية » لاسيتون ويليامز ، صفحة ١٢١

الحكومات العربية والأسر المالكة الحاكمة وتضارب أطماعها ؟ ، وأعقب ذلك اتفاق الوحدة العسكرية والأخوة والتحالف بين المملكة السعودية والعراق في ٢ أبريل سنة ١٩٢٦ ، وتعهد الطرفان بالسعى في سبيل تحقيق وحدة العرب وجمع كلمتهم وخاضعة بتبادل البعثات العلمية والعسكرية وتشجيعها بين بلدانهم ، وأنضمت اليمن وعلى رأسها الإمام يحيى بعد صلحها مع بلاد بن سعود إلى المعاهدة المذكورة في ٩ أبريل سنة ١٩٣٧ ، كما توطدت أركان التعاون بين العرب بمعاهدة الصداقة بين مصر وبن سعود بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وكانت لهذه المعاهدة أهمية خاصة إذ لم تكن بعد بين مصر وبلاد العرب وعلى رأسها الملك بن سعود علاقات دبلوماسية رسمية ، ورغم أن المعاهدة اهتمت بتنظيم شئون الحج بين مصر والحجاز فحسب إلا أنها كانت خطوة أولى في سبيل جمع كلمة الناطقين بالضاد وتصفية الخلافات القديمة (١) وزاد في نشاط السير في سبيل لم شتت الحكومات العربية تزايد حركة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وخطر تحقيق الوطن القومي لبني إسرائيل هناك ، كما لا يمكن بهذه المناسبة إغفال الإشارة إلى ميثاق ، سعد أباد، وضم بلدان الشرق الأوسط الإسلامية العربية وسواها الذي أرم بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣٨ ، لتوثيق صلات الود بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان ، وتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة برعاية حسن الجوار بالنسبة للأخرى وعدم الاعتداء على حدودها . وتالت أحداث الحرب العالمية الثانية وتضاربت أفكار الشعوب العربية في صدد نتيجة الحرب ونظام العالم الجديد وعلاج مشكلات الشرق الأوسط ورفع المستوى المادى والمعنوى للشعوب العربية التى قدمت أقصى ما تستطيعه لمساعدة الدول المتحالفة في كسب الحرب ، كما وضعت تحت تصرفها مرافقها ومواصلاتها وأراضيها وثرواتها وادخارها وسواعدها المقتولة . وتالت الاجتماعات المبدئية بالأسكندرية من ٣١ يولييه إلى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٣ بين رئيس الوزارة

(١) أنظر « بريطانيا والدول العربية » لسينون ويلييهز ، ج ١ ، ص ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ .

المصرية ورئيس حكومة العراق لبحث شئون الوحدة العربية . وأذيع بيان بأن المحادثات كُلت بالنجاح ، وأصبحت الوحدة العربية قاب قوسين أو أدنى من التحقيق لضمان السعادة للشعوب العربية ولطبعها بطابع من الكرامة يتفق مع مركزها والسعى لتحقيق أمانها ، كما جاء في البيان أن أن الرئيس المصري قد اضطلع بمهمة محادثة بقية قادة العرب (أى رؤساء الحكومات العربية) لتحقيق الغرض من المحادثات المشار إليها ، وعقب ذلك سيجتمع مؤتمر عام من الحكومات المختصة لوضع اتحاد العرب على أن يطلق عليها الاسم الذى يتفق عليه المؤتمرون ويوافق المناسبات والمواقف وجاء بعد ذلك بروتوكول الإسكندرية بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ عقب مؤتمر حافل بالذشاط والنقاش برئاسة الرئيس المصري وقعه مندوبو : مصر وسوريا وشرق الأردن والعراق ولبنان بعنوان « جامعة الدول العربية » ، وتمثل فيها الدول المتعاقدة على قدم المساواة ، ويشكل مجلس أغراضه تحقيق الاتفاقات التى تمت بينها لتنظيم الاجتماعات الدورية وتوطيد العلاقات بين الدول المتعاقدة وتنسيق أهدافها وبرامجها السياسية على أساس تعاونها ، وذلك للحفاظ على استقلالها وسيادتها ضد الاعتداء الخارجى والعناية بمصالح العرب العامة . واتفق على أن يحضر المؤتمر كذلك مندوبا المملكة السعودية واليمن ، ولكنهما لم يخولا من عاهليهما توقيع البروتوكول. وأعقب ذلك وضع أسس ميثاق الجامعة العربية بعد إبداء الدول صاحبات الشأن وجهات نظرها ، وكانت إنجلترا التى أوشكت على كسب الحرب قد بدأت تنظر إلى هذا المولود المنتظر نظرة عدم اهتمام ، وإمضى فى ٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، ووقعته ست دول من السبع وهى : مصر والعراق وسوريا ولبنان والمملكة السعودية العربية وشرق الأردن . وأهم ما يستوقف النظر بخصوص الجامعة العربية ، هو قيامها على أساس نظام التكتل المسموح به بموجب ميثاق الأمم المتحدة مع ملاحظة أنه بدأ فى التفكير فى إنشائها ووضع حجرها الأساسى قبل قيام نظام هيئة الأمم المتحدة . وجاء فى المادة الثانية

من الميثاق أغراض الجامعة ، فقالت : الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. كذلك عدت المادة المذكورة للجامعة أغراضاً مشتركة زعاها بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها مع تقريب وجهات النظر في شئون : الاقتصاد والتجارة والزراعة والصناعات والمواصلات والثقافة ومسائل الجنسية والجوازات وتسليم المجرمين والأغراض الاجتماعية والصحية . ووكلت تحقيق أغراض الجامعة إلى مجلس لكل دولة من الأعضاء صوت فيه مهمته السهر على تحقيق أغراض الجامعة ، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشئون المشار إليها سالفاً . ونظم الميثاق عقد الجلسات ومالية الجامعة وإدارتها وجعل ضمن اختصاصات المجلس النظر فوراً في أى اعتداء يقع من دولة من أعضاء الجامعة على أخرى ، بناء على دعوة الدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء كما أسند إليه اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء على أن يكون القرار بالإجماع دون احتساب صوت الدولة المعتدية . وجاءت المادة ٨ من الميثاق زيادة في ضمان احترام سيادة كل من الدول الأعضاء في الجامعة ما يأتى : تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها . ، واتخذت القاهرة - وحكومتها هي التي اضطلعت بمهمة تحقيق الجامعة - مقرأها على أن يمكن اجتماع المجلس في أى مكان آخر يعينه ، كما تشكلت أمانة عامة دائمة على رأسها أمين عام وأمناء مساعدين وعدد من الموظفين اللازمين للاضطلاع بشئون الجامعة وتحضير الاجتماعات وغير ذلك مما يتطلبه أمر الجامعة وسير أعمالها بانتظام^(١)

وقد اضطلعت الجامعة بأربع مهام رئيسية افتتحت بها حياتها السياسية ،

(١) أنظر « بريطانيا والدول العربية » لسيبتون ويليامز ، من صفحة ٢٢٢ إلى ٢٢٧

وهي : مشكلة استقلال كل من سوريا ولبنان وجلاء الجيوش الأجنبية عنها وانهاء النفوذ والاحتلال الفرنسيين هناك عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ومشكلة فلسطين والدفاع عن حقوق العرب هناك ووضع حد لمظالم الاستعمار وطغيان بني إسرائيل وانهاء نظام الهجرة في بلاد أرض الميعاد مع الرجوع إلى مبدأ حق تقرير المصير للبت في أمر فلسطين التي يجب أن تبقى عربية موحدة ، ومشكلة احتلال انكلترا لمصر ووجوب إنهاء هذا النظام الظالم ووجوب جلاء الجيوش الانكليزية عن وادي النيل وفق روح ميثاق الأمم المتحدة وإنهاء معاهدة لندن بين مصر وانكلترا التي أصبحت غير ذات موضوع ، ومشكلة المستعمرات الإيطالية بشمال إفريقيا وضرورة استقلال شعبي ليبيا وطرابلس وتطبيق حق تقرير المصير هناك والالتعود بالبلاد بحال إلى نفوذ إيطاليا المستعمرة الظالمة .

وفيما يختص بقضية سوريا ولبنان ، فقد بحثت الجامعة في اجتماعها بتاريخ ٦ يولية سنة ١٩٤٥ بحضور العراق ولبنان وسوريا ومصر وشرق الأردن والمملكة السعودية موضوع احتلال الجيوش الأجنبية للبلدين الشقيقين ، وأصدرت قرارها بطلب جلاء الجيوش الفرنسية فوراً عنهما ، وأبلغت طلبها إلى هيئة الأمم المتحدة ، وسرعان ما طرح الأمر على مجلس الأمن ، غير أن المجلس لم يصل إلى قرار حاسم في الأمر نظراً لتطبيق روسيا حق الاعتراض على مشروع القرار الذي اتخذ بضرورة الجلاء العاجل عن سوريا ولبنان . ولكن اتفقت كل من انجلترا وفرنسا بتصريح صدر من جانبها بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٤٦ بجلائهما عن سوريا ثم لبنان في بحر مدة قصيرة حددت في التصريح لتتمكن الجيوش المحتلة من سحب جندها وعتادها وبعض مؤسساتها المتحركة وغير ذلك بانتظام ، وتم الجلاء فعلاً دون حادث ، وسلمت البلاد وئسكناتها ومطاراتها إلى أربابها . ويلوح أن نجاح الجلاء لا يعزى إلى نشاط الجامعة بقدر هيئة انجلترا وفرنسا لروسيا

وإيرازهما حسن نيتهما تجاه الشرق الأوسط حتى تقوم الأخيرة بتعهداتها وفق ميثاق الأمم المتحدة بترك إيران وشأنها لأربابها .

وفيما يختص بقضية العرب في فلسطين ، فقد بحثت الجامعة موقف بريطانيا العظمى من قضية فلسطين وقررت معارضتها في استمرار الهجرة الصهيونية هناك ، وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ بحثت مقترحات هامة خاصة بمنع استمرار شراء اليهود للأراضي العربية هناك وإنشاء بنك عربي برأس مال قدره أربعة ملايين جنيه استرليني ، ثم بحثت بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٤٦ التقرير الانجليزي الأمريكي الخاص بتقسيم فلسطين ، وعادت إلى بحثها في ٨ يونيو من نفس العلم وأبلغت الجهات المختصة بواسطة مندوبين خمس من الدول باحتجاجها ورفضها توصيات اللجنة الأمريكية الانجليزية : وأهمها السماح لليهود بدخول فلسطين وأن توضع البلاد تحت الوصاية إلى أجل غير مسمى ، كما حضت على إباحة هجرة مائة ألف منهم مع اعترافها بأن فلسطين وحدها لن تنفي بأغراض هجرة اليهود من ضحايا اضطهادات النازية والفاشية بأوروبا وقررت الجامعة بأن هذه التوصيات انتهاك صارخ للوعود التي أعطتها الرئيس روزفلت للعرب . وعقدت الجامعة مؤتمرا في بلودان بتاريخ ١٢ يونيو ظلت بعض قراراته سرية كما أعلنت أخرى وتنحصر في : إنشاء هيئة خاصة لشئون فلسطين وسلطة تنفيذية عليا لتطبيق القرارات هناك ، والمطالبة بحل القوى الصهيونية المسلحة ونزع سلاح الأرابيين اليهود ، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد العرب الذين يبيعون أراضيهم لليهود والعمل بكافة الطرق الممكنة لانقاذ أراضي العرب هناك ، والتوصية بأصدار أوراق للبريد والبنقة لأعانة عرب فلسطين وإنشاء صندوق خاص لقضية هذه البلاد المنكوبة ، وتنظيم وتوسيع نطاق الدعاية لها وتقوية روح الدعوة لمقاطعة البضائع الصهيونية وفرض الرقابة الدقيقة على هذه العملية الهامة . وتبع إصدار هذه القرارات إرسال مذكرة للحكومتين البريطانية والأمريكية بأن الجامعة العربية لا يسعها أن تعترف بشوعية اللجنة الانجليزية الأمريكية

المشار إليها ، كما اتهمت بعض الأعضاء بمحاباتهم الفاضحة للصهيونيين ، ومع ذلك فإن الجامعة إظهاراً لروح المسالمة تعاونت معها ولم تقاطعها ، ولـسـكنـها لم ترد في أن توضح أن قضية فلسطين ليست نتيجة اضطهاد النازيين لليهود بل هي نتيجة مباشرة للسياسة البريطانية التي اتبعت منذ وعد بلفور ودعت المذكرة بريطانية العظمى للدخول في مفاوضات مع الدول العربية بأسرع ما يمكن قبل الانعقاد المقبل للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة . وأعلنت احتجاجها على أعمال اليهود الأتريهيين ، وأظهرت التفرقة في المعاملة بين العرب واليهود ، وكيف كانت انجلترا تأخذ العرب بالقسوة بين سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ بينما ترخي للأتريهيين العنان وتغض الطرف عن تصرفاتهم ، وطالبت بوجوب إيقاف الهجرة حالا وإعادة ترحيل الذين دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة وبأنشاء حكومة عربية مؤقتة لفلسطين . كما أظهرت الحكومات العربية في مواقف عدة ومتفرقة بناء على اتفاق فيما بينها رغباتها في التفاوض مع الحكومة البريطانية لحل مشكلة فلسطين مستندة على ميثاق الأمم المتحدة وحقوق العرب الطبيعية في هذه البلاد . واجتمع وزراء خارجية الدول العربية بالاسكندرية في أغسطس سنة ١٩٤٦ لبحث الموقف وإمكان عقد مؤتمر في لندن وإعادة النظر في تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية ، وقبلوا إحدى توصيات اللجنة وهي أن فلسطين في مجموعها لا يمكن أن تصبح صهيونية أو عربية قحة . وفعلًا اجتمع المؤتمر لبحث القضية الفلسطينية في سبتمبر من نفس العام ، غير أنه لم ينجح لصعوبة تقريب وجهات النظر للعرب والصهيونيين والانجليز ، كما لم تمثل فيه اللجنة التنفيذية العليا العربية والوكالة اليهودية ، وأعلنت مقترحات العرب التي قدمت للمؤتمر في ٣ أكتوبر كمايلي : أن تؤسس حكومة مؤقتة لفلسطين مكونة من سبعة من العرب وثلاثة من اليهود توكل إليها المهام التشريعية والتنفيذية للدولة ، وأن تعد العدة لأقامة جمعية دستورية من ستين عضواً في مدة وجيزة ، وأن يوضع دستور شامل لفلسطين تقدمه الحكومة للجمعية المذكورة وعلى المندوب السامي أن

يباشر تنفيذ هذه المقترحات ، وأن يوجه الحكومة والجمعية لوضع الدستور والتصويت عليه ، وفيما يختص بمبادئ الدستور يجب أن يتوخى جعل فلسطين دولة موحدة وألا تمنح جنسية البلاد لشخص ما إلا بعد مضي عشرة سنوات على إقامته فيها ، كما يجب احترام حقوق المواطن والأقامة وأما كن العبادة وأن تحرم الهجرة اليهودية إلى البلاد في الوقت الحاضر . ولقد كان رد مستر بيفن Bevin وزير خارجية إنجلترا نصيرة القضية الصهيونية على المقترحات وجهود الدول العربية ونشاط الجامعة في كلية قالها لحزب العمال في نفس الوقت « بيور نموث » Bournemouth وهي : « هذه القضية جزء من مشكلة الشرق الأوسط . ولا يمكن التفاوض والتعاون مع عرب فلسطين وحدهم » . (١) وهو يعنى بذلك ضرورة جمع عرب فلسطين وسائر الدول العربية والصهيونيين والدول التي يهمها استقرار السلام بالشرق الأوسط حول مائدة واحدة للتفاهم ووضع أسس قوية لضمان حقوق العرب مع تأييد الأمر الواقع وإقرار إقامة دولة إسرائيل هناك ، وهو ما يعد في حكم المستحيل .

وفيما يختص بقضية مصر التي ترتبت على استمرار احتلال إنكلترا لوادي النيل رغم ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة من عدم جواز احتلال جيوش لأراضي دولة بغير رضاها ، فإن الجامعة العربية بحثت في اجتماعات عدة المشكلة ، ووجهت مذكرة إلى إنكلترا في سنة ١٩٤٦ ، ثم أذاعت بياناً قويا في ٣ يناير سنة ١٩٤٧ ذكرت فيه : أن موضوع المفاوضات بين مصر وإنكلترا كان محل بحث الجامعة ، وأن المجلس يعضد بكل قوته وجهة النظر المصرية في وجوب إسراع إنكلترا بالجللاء عن وادي النيل ، وأن المجلس كان يأمل أن تؤدي المفاوضات بين الطرفين إلى نتائج حسنة ترضى مصالح إنكلترا وتضمن حقوق مصر وتقوى روابط المودة بين الشعبين البريطاني والعربي ، ولكن مع الأسف لم يتحقق الأمل وقامت في وجه المفاوضات الصعاب . وإن الجامعة

(١) انظر « بريطانيا والدول العربية » لسيثون وليامز ، صفحة ٢٢٢

العربية ومهمتها الحصول على حقوق العرب في الاستقلال التام تؤيد بكل قواها مطالب مصر في وحدتها الدائمة مع السودان ، وهذا الاتحاد يتفق تماما مع رغبات الشعبين المصري والسوداني ، كما أن الجامعة تعضد رغبة مصر في إعداد الشعب السوداني لاقامة حكومة ذاتية في ظل التاج المصري . واختتمت الجامعة مطالبها باعتبارها قضية مصر أم المشاكل التي يجب أن توضع موضع الاعتبار والنظر ، وأنها تعزم تأييدها بتعضيد كافة الدول العربية .

وفيما يختص بقضية عرب طرابلس وليبيا ومستقبلهم بعد هزيمة إيطاليا ، فقد بذلت الجامعة جهودا في سبيل الدفاع عنها ، وأظهرت للعالم إتحاد وجهة نظر الحكومات العربية في هذا الصدد . وبدأ ذلك ببيان من الأمانة العامة للجامعة بتاريخ يناير سنة ١٩٤٦ ، ويظهر فيه عزم الدول العربية على تأييد استقلال أراضي طرابلس وليبيا ، وفي حالة عدم التوفيق للوصول إلى هذه الغاية فالجامعة لن تتردد في المطالبة بالوصاية عليها ، وبرزت هذه المقترحات مرة أخرى في مذكرة أرسلت إلى مجلس وزراء الخارجية للدول المتحالفة المظفرة الكبرى بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ خلاصتها : المعارضة في كل تقسيم أو وصاية تفرضها الدول الكبرى المظفرة على ليبيا وإن كل إجراء تتخذه ضد رغبات السكان هناك وبدون الالتجاء إلى استفتاء حر تحت إشراف الجامعة وهيئة الأمم المتحدة ليقرروا بواسطة مصيرهم ، ستقاومه الجامعة ، كما أنها لن ترضى بحال أن تعود إيطاليا إلى الحكم هنالا . كما كان ضمن قرارات مؤتمر بلودان بتاريخ يونيه سنة ١٩٤٦ ما خلاصته : إن المجلس ينصح إلى الحكومات العربية فيما يختص بليبيا وطرابلس أن تستنفد كافة جهودها لتحقيق استقلال الشعوب العربية هناك وإجراء استفتاء بين السكان لقبولها ضمن الجامعة العربية . ولكن لم يتخذ قرار بجاسم في قضية العرب في هذه البقعة الحساسة من العالم وكان مصيرها كسائر المشكلات التي خاضت غمارها الجامعة دون نتيجة ملموسة ، واتفق

مجلس وزراء الخارجية للدول العظمى المظفرة في معاهدة الصلح مع إيطاليا على علاج مشكلة المستعمرات الإيطالية فيما بعد في ضوء مصالح سكانها وإصلاح شأنهم وضمان سلامة العالم وأمنه ، مع مراعاة مصالح الحكومات ذات الشأن التي يهمها أمر هذه المستعمرات . ومع الأسف الشديد فهذه اللغة معروفة وهي تعني اقتسام الأسلاب والغنائم والضرب بمصالح الأهلين عرض الحائط واتخاذ مختلف المعاذير للحصول على قواعد استراتيجية وغيرها هناك ، بل وإرضاء إيطاليا على حساب عرب ليبيا وطرابلس وصم الأذان حيال احتجاجات الجامعة العربية إذا نادت المصاحبة الإستعمارية بذلك . واتفق مجلس وزراء الخارجية أيضا على أنه في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الدول الأربع الكبرى في هذا الشأن في بحر سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا يتعين عليها (أى على الدول الأربع) أن تراعى في شأن المستعمرات الإيطالية السابقة ما تقرره الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بصدد ما . وتعدت بإرسال لجان إلى هذه البلاد لجس نبض السكان ومعرفة ميولهم واتجاهاتهم في تقرير مصائرهم السياسي على أن ينظر إلى تقارير هذه اللجان بعين الاعتبار . وأعادت الجامعة العربية الكرة وقد لمست ألا عيب السياسة الاستعمارية ، فأعلنت في وضوح معارضتها الشديدة في إعادة ليبيا إلى حكم إيطاليا ، أو في وضعها تحت وصاية دولة أجنبية ما ، وبذا وضحت مرة أخرى سياسة تضامن الدول العربية في الدفاع عن مصير شقيقاتها المضطهدة المهضومة الحقوق (١) .

وما لا شك فيه أن الأدوار الرئيسية التي قامت بها الجامعة العربية بشأن قضايا العرب السياسية المشار إليها آنفا جهود مشكورة ومساعد لا يمكن إنكار صداها في الدوائر السياسية الدولية وأثرها في اتجاه السياسة العالمية ، غير أن الجامعة العربية على ما أوتيت من عزم وجزم لا تزال بعيدة كل

(١) فيما يختص بجهود الجامعة العربية أنظر « بريطانيا والدول العربية » لستون ويلينز ، ثمن صفحة ٢٢٧ إلى ٢٣٥

البعد عن إصابة أهدافها وتحقيق أغراضها . فقد كانت نتائج أعمالها من الناحية
الأدبية هامة كما قامت بدعاية واسعة لقضايا العرب ، ولكن لم تصب حظا
كبيراً من ناحية الواقع والحقيقة ، ومنيت بصدمات متتالية وخاصة في قضية
فلسطين العربية . وأسباب ذلك عديدة ، هي كامنة في تكوينها ، وفي اتجاهاتها
وكذا في موقف أعضائها منها ومن قضايا العرب . فالجامعة كما سبق أن بينا
جامعة حكومات وليست جامعة شعوب ، لذا لم تجد التعضيد الروحي الكافي
من الشعوب العربية ، فضلا عن أن بعض هذه الشعوب يعيش على الفطرة
ولا يلم بخفايا التيارات السياسية والمنافسات الدولية ولم يدرك بعدمزايا
الاتحاد في سبيل وحدة العرب ، وخاصة أن الحكومات في واد وشعوبها في
واد آخر ، أضف إلى ذلك شدة الفاقة وحياة البداوة والبعد عن العلم والمعرفة
وضعف الادخار والقوى المادية والفينة ووسائل المدنية الحديثة التي يمكن
للسعوب أن تغذى بها حكوماتها إذا حل خطب أو أناخت عليها كارثة بكلها
— كل هذه العوامل حالت دون قطف ثمار هذا الاتحاد . ولقد قام اتحاد
لشعوب أخرى على أساس غايات اقتصادية وسياسية نادت بها المصلحة
الوطنية والوعي القومي وطفرات الشعوب وشبوبها عن الطوق ، مثال ذلك
اتحاد الشعوب الجرمانية في القرن الماضي الذي بدأ بنظام « الزولفرين » ،
وبالغاء الحواجز الجمركية بين شتى الإمارات الألمانية ، وتكوين الولايات
المتحدة الأمريكية بعد طردها المستعمر وتحريرها البلاد من الاستعباد
الانكليزي ، وقد أدى إليه التكتف في الجهاد والكفاح ضد المحتل والمصلحة
السياسية والاقتصادية ، أما ما نلسه في الجامعة العربية فهو نوع من التكتل
الضيق النطاق طبقا لميثاق براق مليء بالأغراض السامية ، ولكن الحاجة
إليه لم يدق ناقوسها بعد ولم تلبسها الشعوب ذات الشأن في الأمر . وما زاد
الطين به وأضعف كيان الجامعة خفايا المنافسات السياسية بين الأعضاء ،

وهذا ما ذكره الذين عالجوا شئون الجامعة (١)، فالأعضاء يظهرون التضامن وينادون بالوحدة ويعالجون أمورهم وقد اتفقوا على الخطط الرئيسية والتفاصيل ولكنهم يضمنون غير ما يظهرون، وتسيطر على خفايا السياسة تيارات متضاربة متعارضة تفت في عضد الجامعة وتزعزع كيائها. وهكذا لا تخرج هذه الجامعة عن أنها نظام تكتل كغيره من نظم التكتل المسموح بها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة تتناوبه تيارات السياسة العالمية الصاخبة، وتتقاذفه أمواج الأحقاد والأطماع، ولكن قد يستقيم عودها إذا واجهت دولها قضايا العرب بروح قوية وثابة وسارت في سبيل التعاون الصحيح مستعينة في ذلك بقوة شعوبها الروحية ونهضتها الحديثة وقيامها من كبوتها.

٤ - اتحاد دول أوروبا Union Européenne (٢): لقد أحس الساسة

بعد بضع سنوات من تطبيق نظام عصبة الأمم أن وسائل العصبة في فض المنازعات وتدعيم حسن التفاهم بين الشعوب الأوروبية وحكوماتها، لا تنفي بالغرض وتؤدي على الوجه الذي يدعو إلى التفاؤل والاطمئنان. كما رأوا من جهة أخرى أن نجم أوروبا بدأ في الأفول وقد فتت الحروب والخلافات واستمرار التناحر بين دولها وصراعاها في سبيل التسلط والاستعمار في عضدها، ولم تعد تستطيع متفرقة أن تقف في وجه شعوب آسيا التي بدأت تستيقظ من سباتها العميق وقد هزتها الحرب العالمية الأولى هزاعنيفا وأطلعتها على خفايا عراك القارة الصاخبة. ففكر الساسة في إنشاء اتحاد من دول أوروبا يجمع شملها ويلم شعنها ويشيد منها جبهة قوية تحافظ على سيطرتها على السياسة العالمية والنظم الاستعمارية القائمة، وموارد المواد الأولية الرخيصة

(١) انظر « تاريخ الشعوب والدول الإسلامية » لبروكلمان، صفحة ٤٢٤

وانظر « المسألة العربية » لسكيلر، صفحة ١٢٤

وانظر « بريطانيا والدول العربية » لسيتون وويليامز، من صفحة ٢٣٣ إلى ٢٣٥

(٢) انظر « أوروبا المتحدة » لسكودنهوي كاليرجي، مترجم إلى الفرنسية، جزء

واحد، باريس ١٩٣٩ من صفحة ٤٩ إلى ٨٤

« L'Europe Unie » par Coudenhove-Kalergi, 1 vol, trad. française
Paris 1939

والأسواق العديدة في الشرق . ورأى بعض هؤلاء الساسة أن خير وسيلة لتقوية دعائم السلام المضي بهمة في إقامة هذا الاتحاد . وتقدم بريان Briand الوزير الخاطر والسياسي الفرنسي المحنك وأحد دعاة السلام العالمي وأقطابه بفكرة الاتحاد لعصبة الأمم ، فوكلت إليه استشارة الحكومات المختلفة في هذا الشأن . وسرعان ما قام بمهمته ووجه إلى ست وعشرين دولة في أوروبا من دول العصبة ما عدا روسيا وتركيا مذكرته المشهور بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ بحث على بناء اتحاد دول أوروبا . وفي اجتماع الجمعية العمومية للعصبة وكان الاجتماع الحادي عشر في سبتمبر سنة ١٩٣٠ وافقت الدول الأعضاء على مبدأ الاتحاد ووكلت إلى عصبة الأمم وضع أسس المشروع وشكلت لجنة للقيام بهذا الغرض ، غير أن اختصاص هذه اللجنة وهو سياسي أكثر منه اقتصادي فني وغير محدود على وجه الدقة لم يساعد على المضي قدما في المشروع ، وما لبثت أن تفرعت عنها لجان أخرى لدراسة شتى المقترحات التي تقدم لأغراض هذا الاتحاد . وقبلت روسيا وتركيا فيما بعد التعاون في وضع أسس الاتحاد من الناحية الاقتصادية ، ثم ما لبث أن قدم للجنة أيضا مشروع من كل من ألمانيا والنمسا لإنشاء اتحاد جرمني Anschluss بين البلدين ، كما شغلت جل جلساتها في بحث إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي وتنظيمه . وفي نفس الوقت تقدمت إنجلترا برأيها في الاتحاد الجرمني بين ألمانيا والنمسا وهو : تعارض هذا الاتحاد مع المعاهدات القائمة ، مما أدى إلى رفع الأمر لمحكمة العدل الدائمة La Cour Permanente de Justice ثم في سبتمبر سنة ١٩٣١ خف التوتر بعض الشيء . باعلان ألمانيا والنمسا عدوهما عن الاتحاد الجرمني ، كما أبدت المحكمة رأيها وهو أن قيام الاتحاد يتعارض مع المعاهدات القائمة . وأعقب هذا النشاط ركود أعمال اللجنة بل تسليم جفنيها لكري عميق فيما عدا دراستها لمشروع إعادة تنظيم عملات أوروبا الشرقية وتنسيقها . ثم في أثناء اشتداد أوار الحرب العالمية الثانية فكر هتلر ، على نسق تفكير سلفه في الدكتاتورية بونابارت في إنشاء نظام أوروبي جديد على أسس جديدة ومعاهدات

تختلف عن المعاهدات والاتفاقات التي كانت قائمة حتى قيام الحرب العالمية الثانية . وهذا الاتحاد الجديد الذي جذته صحافة برلين بإيعاز الحكومة النازية من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ كان صدى انتصار جحافل النازية وسيطرتها على أوروبا وفرضها الوصاية على سياسة الدول الأوروبية المختلفة التي خرت صريعة ضرباتها أو نزلت مرغمة عن استقلالها تفاديا لتخريب مدنها ، كما رأى ساسة النازية أنه يصعب المحافظة على سلطان ألمانيا فيما بعد في أوروبا دون إنشاء نظام جديد يترك للدول الصديقة أمرها بيدها مع انضوائها تحت لواء النازية في توجيه السياسة العامة للقارة . وقد أوضح الفوهرر وسائر الزعماء النازيين ما يبغيه من هذا الاتحاد بصورة جلية ، بأنه يتضمن : الاتحاد الجرماني ، وتنظيم وتوحيد العملة الأوروبية ، ووضع سياسة دقيقة مرسومة للاقتصاد الأوروبي المسير بصفة عامة مع تنظيم الاقتصاد القومي لكل دولة . وبديهي أن هذا الاتحاد وكان خارج نطاق عصبة الأمم التي هوت من عليائها وأشرفت على الزوال ، ولم تلك ألمانيا براغبة في إعادة تأسيسها في حالة انتصارها نهائيا ، سيصبح تحت رئاسة وسيطرة ألمانيا النازية . وفي نفس الوقت كان زعيم الحرب بالبلدان المنحالفة « ونستن تشرشل » ينادى باتحاد أوروبي في صورة أخرى وقد أذاع فكرته على الملأ في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، وصرح بضرورته للمحافظة على مدينة الغرب ، كما طالب بإنشاء مجلس من دول أوروبا ومحكمة عليا للشئون السياسية الخارجية الأوروبية . وبدوران عجلة الزمن واندحار الجيوش النازية اندثرت جهود هتلر وتبخرت أحلامه الخاصة بإنشاء وحدة أوروبية ترأسها ألمانيا كما سبق أن اندثرت أعمال بونا بارت السياسية وتبددت أحلامه في مطلع القرن الماضي بضياح انتصاراته . (١) .

وأعاد تشرشل نغمة الوحدة في سنة ١٩٤٦ على أساس أن المحافظة على قوة أوروبا ونشاطها السياسي والاقتصادي وهيبتها فيما وراء البحار لن يمكن

(١) انظر « موجز القانون الدولي العام » لديتر ، من صفحة ٢١ إلى ٢٤ .

تحقيقها إلا عن طريق اتحادها ، وحتى يمكنها أن تواجه الالتزامات الجبارة التي تعترض سبيلها بفعل الحرب والمشكلات الخطيرة التي تهدد نفوذها ورواتها وتجارتها في الشرق . كما يرى الرئيس ترومان وأعووانه وجوب مبادرة أوروبا بإنشاء دول متحدة تضم مختلف أممها تصبح لها عملتها الموحدة كما تلغى الحواجز الجمركية التي تفصلها بعضها عن بعض وتضع مواردها الطبيعية المختلفة في خدمه الاتحاد . وهم يرون استبعاد انجلترا من هذا الاتحاد ، وذلك لأنها تعيش في كنف نظام اتحادي من نوع قومي معين هو اتحاد الشعوب البريطانية « كومنولث » يساعدها على إقالتها من عثراتها ، وكذا روسيا ولها في بلدانها المترامية الأطراف جمهورياتها العديدة خير معين لمساعدتها على التغلب على الالتزامات

والواقع أن الدوائر السياسية في إنجلترا لا تتحمس كثيرا للاتحاد الأوروبي فهو يضعف من قوة السكومونولث بتورطها في تعهدات قد لا تروق لمجموعة الشعوب البريطانية ، كما أن روسيا لا تنظر إلى هذا الاتحاد بعين الرضا ولا تشترك في نظام سياسته رأسمالية تتعارض مع مصالحها وتهدد كيان جمهورياتها.

وكخطوة أولى في سبيل تحقيق المشروع طلب محبذوه في الولايات المتحدة أن تصبح « روتردام » الميناء الأول ، للاستيراد في القارة الأوروبية المتحدة ، وقد أدت الفوضى الاقتصادية التي ضربت أطنابها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية واشتداد استحكام حلقات الضنك بين شعوب القارة وصعوبة المضي في حياتها الصناعية على وتيرة ما قبل الحرب إلى مطالبه الولايات المتحدة بمعاونتها لإنعاشها وانتشالها من ورطتها ، وقد وضع مشروع الإنعاش الذي أطلق عليه مشروع مرشال Plan Marshall نسبه إلى وزير الخارجية الخارجية الأمريكية الذي زار مختلف دول أوروبا سنة ١٩٤٧ لوضع برنامج للنهوض باقتصاديات القارة على أساس تعاون مختلف أممها في سبيل النهوض ووضع خطة عامه لحاجات الشعوب الأوروبية ومدى قدرتها على الإنتاج

والنهوض ، وهكذا يتقدم الاقتصاد السياسي ويعبد الطريق لها حتى تسير في هداه لجمع كلبة شعوب أوروبا وضم صفوفها (١) .

وكلمة أخيرة نقولها في هذا المشروع ، هي أن اتحاد دول أوروبا تحطم دائما تجاه صخرة المطامع ، أي مطامع الدولة القوية التي تبذل تضاريف جهدها في تحقيق هذا الحلم الجميل ، وهي ترمى بذلك إلى جعل أوروبا بصفة غير مباشرة خاضعة لنظمها ووجهة نظرها في السياسة ونفوذها وسلطانها . فضاعت آمال نابليون بونابارت في إنشاء اتحاد أوروبي في ظل النسر الإمبراطوري وتحركة المطامع الفرنسية في أوائل القرن الماضي ، وانتهى به الأمر كما هو معروف في « سانت هيلانة » ، وانهار حلف الدول العظمى الذي حل محل سياسة بونابارت مع أنه كان أقل مطامعا وأضعف نفوذا وأضيق نشاطا ، وتبخرت فكرة « ألمانيا الكبرى » ، وكذا « ألمانيا فوق الجميع » ، ثم انتزعت أخيراً من جذورها بانحدار المحور والقضاء على النازية ففكرة أوروبا المتحدة في ظل النازية « والنظام الأوروبي الجديد » . وكان هناك دائماً فرسارهان إنجلترا بمجموعة شعوبها الاتيجلوسكسونية وحليفاتها بحكم الدم الولايات المتحدة الأمريكية (وذلك أخيراً) من ناحية والدولة العسكرية القوية الطامحة التي تريد اتحاداً أوروبياً وإمكانه في ظل حرايتها وتحت جناح سلطانها (وأخيراً كانت ألمانيا النازية) وجاهدت إنجلترا بكل ما أوتيت من قوة في سبيل تحطيم خصمها اللدود حتى لا يؤدي الاتحاد إلى ضياع نفوذ « الكومنولث » ، وانهار سياسة مجموعة الشعوب البريطانية .

هـ — الدساتير القومية والقوانين الداخلية لتدعيم السلام : لقد ذهب تفكير بعض أنصار السلام قبل الحرب العالمية الثانية إلى مدى بعيد وذلك رغبة منهم في زيادة وتقوية الضمانات التي تكفل للعالم طمأنينة ورفاهة وتبعد ، عنه شبح الحرب . فزعموا أن عصبة الأمم بوضعها القائم وبقلة حيلتها في تنفيذ

(١) أنظر « موجز في القانون الدولي العام » لدليز من « مجلة ٧١ إلى ٧٤ »

قراراتها لا يمكنها وحدها أن تصد هجوما غادرا أو اعتداء على سلامة أراضي الدولة وحدودها، وأن القانون الدولي العام يجب زيادة في تثبيت أقدامه إدماجه في القانون الداخلي لكل دولة عن طريق القانونين الدستوري والجنائي. وقال أحد دعاة هذا الرأي « مركين جتزيفيتس » Mirkine Guetzevitch الحبير في النظم الدستورية المتنوعة : « إن القانون الروماني ساعد كتاب القانون الدولي العام في تطبيق ما خلفه من ثروة دسمة وثقافة ونظم تشريعية رومانية واسعة على الميدان الفسيح الغامض غير المحدود لواجبات الشعوب وحقوقها في علاقاتها بعضها ببعض » . (١) ثم رأى أن العلاقات الدولية الحاضرة مطردة النشاط، ورغم أنها لا تقوم على نظام تشريعي ثابت وقواعد راسخة لها أسسها المعترف بها إلا أنها تسير بحكم التطور نحو إنشاء نظم حقيقية تحل محل المبادئ الفلسفية الأدبية المطاطة التي تقف منها اليوم موقف الناصح ، وأنه لن يمض وقت طويل حتى يتطور القانون الطبيعي والمبادئ الخلقية ويصبحان قانونا مسطورا كاملا تسلك سبيله العلاقات السياسية الدولية. واستشهد على ذلك بما زعمه من أن الخطوة الهامة في هذا الصدد التي تبشر بالنجاح هي إنشاء عصبة الأمم فهي ذخيرة هامة للتشريع الدولي سوف تعقبها جهود موفقة لتنظيم حياة الدول في ظل سلام دائم . وقد قال بالنص متفائلا « إن القانون الذي يصلح اليوم يفسره النظام الذي تتوق إليه الإنسانية غدا » ، (١) ويقصد بذلك أن علماء القانون الدولي يبحثون ويدرسون ويشرعون للغد . وقد أبدى أسفه لأن : « القانون الدولي الذي يصلح للغد كثيرا ما يقوم على مبادئ منطقية فحسب ولا يراعى التطور التشريعي للقانون ، وأساسه الفكرة الخلقية لتدعيم السلام دون اعتبار ما لتناقضها مع التاريخ ، وهذا

(١) أنظر « القانون الدستوري الدولي » لمركين جتزيفيتس ، جزء واحد ، باريس

سنة ١٩٣٣ ، صفحة ١٣

« Le Droit Constitutionnel International » Par Mirkine —
Guetzévitch, 1 vol, Paris 1933.

القانون الدولى للمستقبل يتجاهل الحقيقة التى لاشك فيها فى أن السلام والتنظيم العالمى الدولى ليسا بالأمر المستحدث الجديد المستمد من منطق القانون ، وإنما فكرة إقامة صروح السلام مستمدة من التاريخ والاجتماع وحلقات تطور الانسانية وسيرها الحثيث نحو الحرية ، وهكذا فالسلام ليس باب من أبواب المنطق التشريعى ، ولكن هو نتيجة اجتماعية للتطور الديمقراطى ، وبدون ديمقراطية لن يكون هناك سلام أو أى تنظيم دولى للعالم . وإن صبغ الحياة القومية للشعوب الحرة بالصبغة الديمقراطية هو الوسيلة الوحيدة لتنظيم الانسانية من الناحية الدولية. (١) وهويرى الأفائدة من سلام يقوم على أسس رجعية فيقول « إن السلام الرجعى كان معروفا دائما ، ويمكن أن نذكر مثل الحلف المقدس La Sainte-Alliance ، غير أن تنظيم السلام على أساس إنكار الحقوق الفردية والتقدم الديمقراطى لا يضمن وقاية العالم شر الحروب ، (٢) ويقول فى يأييد النظام الديمقراطى لمختلف الأمم ضمانا للسلام العالمى « إن البناء التشريعى للدولة الدستورية الديمقراطية يقف حائلا دون خرق قواعد القانون الدولى كما أن انتهاك الدولة ذات النظام المستبد l'Etat despotique لمعاهدة ما يجد الضابط اللازم الذى يحول دون وقوعه ، وإن القوة التنفيذية التى تجعل للمعاهدات الدولية احترامها هى فى مباشرة الحكومات المتعاقدة للنظم الدستورية الديمقراطية ، وإن الدستور الديمقراطى للدولة هو الضمان القويم لمراعاتها قواعد القانون الدولى بينما أن نظام الدولة المستبدة أو الدكتاتورية لا يكفل الضمان لمراعاة القانون الدولى ، (٣) . وقد استخلص من فلسفته القانونية هذه وتحاليله العديدة أن الفن التشريعى يجب أن يقوم على أسس من التاريخ والاجتماع وكذا أن القانون الدولى شديد الارتباط بالقوانين الداخلى لمختلف البلدان ، وهو أيضا تعليق « بوليتيس » Politis أحد كتاب القانون الدولى المبرزين حيث قال

(١) أنظر « القانون الدستورى الدولى » لمركير - جتريفيتش ، صفحة ١٥

(٢) « أنظر » القانون الدستورى الدولى » لمركير - جتريفيتش ، صفحة ١٦

مامعناه ، ان القانون الدولي ليس له غير مصدر واحد ، ووحيد وهو الضمير القانوني للشعوب ، (٢) ، ولا شك أن قوة القانون الدولي تستمد من وحدة القانون العام وتغلغل روح هذه الوحدة في مختلف الأمم وفي تشريعاتها وتصرفات حكوماتها وموقفها من الشعوب وعلاقاتها بالافراد وكذا في علاقات الحكومات بعضها ببعض ، وربما يعزى الاستقرار النسبي للحياة الدولية في أوروبا بعد حروب نابليون حتى أوائل قرانتا الحالى إلى الغرس المثمر الذى غرسه الديموقراطية في مختلف الأمم ووضعت بمقتضاه أسس القانون العام بأسلوب واحد . والقانون العام لا يأبه بطرق وضع القانون وصياغته بل بالغرض والنتائج السياسية المترتبة عليه ، والقانون الدستوري مثلامشكلته الهامة وأساسه تنظيم الحريات من الناحية الفنية ، أما القانون الدولي فغرضه تنظيم السلام من الناحية الفنية أيضا ، والهدف واحد هو حرية الشعوب وحياتها الديموقراطية في ظل حسن التفاهم بين الافراد والجماعات . وهدف القانون الدولي في المستقبل أن يلاقى مصيرا أحسن من مصيره الحالى وأن ينجح في تأييد قواعده بالقوة التنفيذية والسلطان وأن يسير نحو إنشاء دولة عالمية تعيش في سلام دائم بفضل تشريع واضح مكتوب قوى الدعائم . وعلى القانون العام الداخلى أن يعمل على تأييد قضية السلام في ظل القانون الدستوري القومي والمقارن أو بعبارة أخرى يصعب أن نلم بكافة نواحي أثر التشريع الداخلى في القانون الدولي وفي تدعيم السلام وماترجوه قضية السلام من النصوص الدستورية . وعلى ذلك نكتفى في عرضنا السريع بذكر بعض ما رآه الكتاب من حلول ومقترحات في هذا الصدد ، هم يرون وجوب تمشئ مختلف الدساتير نحو الديموقراطية الحرة واستبعاد ما من شأنه السير

(٢) انظر « الاتجاهات الجديدة لقانون الدولي العام » لبوليتيس ، جزء واحد ،

باريس سنة ١٩٢٧ ، ص٩٠ ، ٩١

« Les Nouvelles Tendances de Droit International » Par N. Polilis, 1 vol, Paris 1927

نحو الدكتاتورية لما في ذلك من تهديد للسلام، ومن ذلك تحريم إعادة انتخاب نفس رئيس الجمهورية الذي انتهت مدة رئاسته في الفترة الجديدة مباشرة، وقد أخذت بهذا المبدأ تسع عشرة جمهورية من جمهوريات أمريكا اللاتينية وعددها عشرون، وهم يتمسكون إلى أقصى الحدود بحقوق الإنسان وبوجوب احترامها في مختلف البلدان وكذلك النص عليها في مواثيق السلام وفي شتى المعاهدات لتدعيم حسن التفاهم بين الأمم. ومن أهم ما تناولته حقوق الإنسان مشكلة الأقليات ووجوب حمايتها من الناحية الدولية، وقد كان هذا في فكر الذين وضعوا ميثاق عصبة الأمم فذكروا في المادة ٢١ من الميثاق الأول للميثاق ما يضمن للأقليات الحماية والرعاية، وحثوا على الدول احترام العقائد والأديان والأفكار والحريات الفردية والأملك الخاصة بالأقليات التي تعيش في ظلالها، ولكنهم عادوا واستبعدوا النص اكتفاء بأن الميثاق كفيل بحمايتها دون حاجة إلى نص صريح بذلك. والواقع أن البلدان التي ترعى عادة حقوق الإنسان لا تهضم فيها حقوق الأقليات ولا تضطهد الأقليات إلا بالبلدان ذات النظم الدكتاتورية التي لا تراعى للفرد حقوقه. ولكن زيادة في الضمانات أخذت الدول العظمى لأوروبا الغربية بتجربة النص على الضمانات الدستورية الكفيلة بحماية الأقليات في المعاهدات عقب الحرب العالمية الأولى. فجاء في مطلع المعاهدات التي أبرمتها مع بولونيا ما يأتي: إن بولونيا رغبة منها في جعل نظمها الدستورية تتماشى مع مبادئ الحرية والعدالة، ولكي تمنح كافة السكان الذين يعيشون فوق أرضها التي تبسط عليها سيادتها الضمانات الأكيدة تعهد،...، وهكذا أخضعت بولونيا دستورها للقاعدة الدولية للقانون العام وبالتبعية للاتفاق المبرم مع الدول، كما تعهدت صراحة في المادة ١٢ من المعاهدة بعدم إدخال أي تعديل على دستورها يمس حقوق الأقليات ويضر بحمايتها، وفي حالة تنقيحها المواد الدستورية التي تمس الأقليات يتعين عليها أن ترفع الأمر لمجلس عصبة الأمم للواقعة عليه. كذلك رأى كتاب القانون العام

ومشرعوه زيادة في الوقاية من شرور الحروب وجوب الاحتياط في الدساتير القومية بخصوص إعلان الحرب ، وأنه يتعين في حالة إعلان الحرب موافقة البرلمان كي يتحمل الرأى العام تبعه الحرب ولا يترك في يد السلطة التنفيذية فحسب ، وذهب البعض إلى حد القول بوجوب إجراء استفتاء شعبي زيادة في الحيلة وحتى تقوم الصعوبات في وجه نشوب الحرب نظراً لكرهية الرأى العام للنزاع المسلح وخشية مغبته ، وقد اتبعت بعض الدساتير الحديثة كالدستور التشيكوسلوفاكى الديمقراطى الذى ظل قائماً حتى الحرب العالمية الثانية إجراءات طويلة خاصة بإعلان الحرب فنص على « أن إعلان الحرب يكون بواسطة رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية الوطنية التى يجب أن تسبق الإعلان ، كما حتم هذا الدستور أنه في حالات إعلان الحرب أو تنقيح الدستور بأكمله أو تعديل بعض مواده يجب موافقة ثلاثة أحماس كافة الأعضاء لكل من المجلسين ، وأخذ الدستور الأسبانى للجمهورية الاشتراكية التى سبقت نظام فرانكو بفكرة إدماج روح ميثاق « كيلوج - بريان ، في صلب الدستور ، فنصت المادة السادسة من الدستور على « أن أسبانيا تنبذ وسيلة الحرب كأداة لتحقيق هدفها القومى ، كما أكدت المادة ٧٧ من هذا الدستور وجوب احترام ميثاق العصبة ومبادئ التحكيم الجبرى ، وبذا نهجت سيلاً جديداً في التشريع الدستورى وفي مبادئ سيادة الدولة فذكرت « أن رئيس الجمهورية لا يستطيع إمضاء إعلان الحرب إلا في الحدود التى يقرها ميثاق عصبة الأمم وبعد أن تستنفد كافة الوسائل التى ليست لها صفة الحرب ، والطرق السلمية لتسوية النزاع وطرق التحكيم ، طبقاً للاتفاقات الدولية التى تكون إسبانيا طرفاً فيها وهى المسجلة بعصبة الأمم ، وجاء في المادة المذكورة أيضاً « أنه بعد استنفاد الوسائل المذكورة جميعها لا يستطيع رئيس الجمهورية إمضاء إعلان الحرب إلا بناء على تصريح بذلك بمقتضى قانون ، (١) . ولم يغفل الكتاب

(١) أنظر « القانون الدستورى الدولى » لميركين جيتزفيتش ، صفحة ٢١٠ .

أن يؤيدوا أيضا وجوب محاربة روح الشر عن طريق قانون العقوبات ،
وبهذه المناسبة رأوا أن فكرة نبذ الحرب يجب أن تلبس ثوبا قشيبا من
التشريع الداخلى حتى يمكن أن تنتقل من روح القانون الدولى إلى
ضمان الشعوب ، وتعمل على إدخال التعديلات الهامة على تشريعاتها لاتقاء
أخطار الحروب . ومادام أن الضمير القائم اليوم الذى يتمثل فى رأى
العام يرفض أن يعد الحرب أداة فعالة قوية للسياسة القومية فعلى المشرع
أن يسير وفق هذا الدرب وأن يفرض العقوبات المناسبة فى القانون الجنائى
الداخلى لتحقيق السلام ولضمان استتباب الأمن بين الدول أسوة بما يفرضه
من عقوبات على الأفراد الذين يخاون بالأمن الداخلى ويسببون القلاقل
والاضطرابات ويعرضون سلامة الدولة للخطر . وقد بحثت مشروعات
شتى غرضها النص فى القانون الجنائى لمختلف الدول على جرائم جديدة يتعين
فرض العقوبة على مرتكبيها، وهى جرائم الدعاية للحرب أو تحييدها أو العمل
على بث الشقاق بين الشعوب والحكومات بصورة فاضحة وقلب الحقائق
بقصد إشعال نيران الحرب . وقد جعلت هذه المشروعات الاعتداء على
السلام جريمة كسائر الجرائم عقوبتها فى نطاق كل دولة طبقا لتشريعها الجنائى،
وخلعت عليها بتعميمها فى مختلف القوانين صبغة الجريمة الدولية، وعدت أن
الدعاية للحرب وتحييدها بمثابة الشرارة الأولى التى تشعل النار وتدمر كما
يقولون براميل البارود ولا تبقى ولا تذر، ومعروف أن معظم النار من
مستنصر الشر (١) . وقد أدخلت مشروعات القوانين الجنائية لبولونيا
ورومانيا والبرازيل التى سبقت الحرب العالمية الثانية شتى المواد التى
تجعل من الدعاية المباشرة لحرب الاعتداء وتحييدها والعمل على إيقاد
نيرانها جريمة لها أركانها وحدودها ، وقصر المشرع الرومانى تطبيق
العقوبة على حالات المعاملة بالمثل أى على حالات البلدان التى تضع مثل

(١) انظر «النانون الدستورى الدولى» لميركين جيتزفيتش ، صفحة ٢٤٥ وما بعدها .

تشريعها وتكون قد وجهت ضدها حملات التحريض عليها والاعتداء المسلح^(١).

٦- يمكن أن نضيف إلى المحاولات السالفة لتدعيم ببيان السلام وضع نظام خاص لجرائم الحرب وفرض العقوبات على مرتكبيها وفيما يلي البيان :
إن جرائم الحرب وعقوباتها وقضية نورمبرج Nuremberg ومحاكمة مجرمي الحرب اليابانيين بطوكيو وهي خاتمة المطاف اليوم في هذا الصدد ليست من بدع مفكرى وساسة عصرنا الحالى ، فهي وليدة تطور الآراء في السلام والحرب منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا . وروى لنا تيودور (٢) Diodore المؤرخ المروف أنه على أثر حملة عسكرية من القبائل الأغريقية القديمة يقودها الأثينيون على صقلية حوكم القواد المهزومون ولم يجد التدخل لمصلحتهم في حكم عليهم بالأعدام . كما أن يوليوس قيصر بعد انتصاراته على الغول (الفرنسيين اليوم) زج بأحد زعمائهم « فرسنجتوريكس » ، Vercingetorix في السجن ، ثم قاده بعد عدة أشهر إلى ساحة التعذيب .
وفي عصر ازدهار الإمبراطورية الرومانية لم يشهد التاريخ مشاكل خاصة بالقانون الدولى العام والحروب وإنسانيتها ، وقد سادت روما العالم القديم وكان السلام الرومانى يصبغ معاملات البلدان التى دانت للفاتح ، ورأينا في عصور المسيحية الأولى والعصور الوسطى وعهد الأقطاع وذلك على نسق عهود الوثنية القديمة الدين يسود معاملات الدول ، وينظم في حالات عدة السلام والحرب . ورأينا المسيحية وضمن تعاليمها نشر المحبة بين المؤمنين تحرم في فترات معينة القتال ، كما تحرم على المتحاربين إلحاق الأذى بالقساوسة

(١) أنظر « القانون الدستورى الدولى » ليركين جتريفتش ، صفحة ٢٤٨ وما بعدها

(٢) أنظر « قضية نورمبرج » لدونديوى فاربز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩ من

صفحة ١ إلى ١٢٠ .

« Le Proces de Nuremberg » par Donnedieu de Vabres, 1 vol. Paris 1949

والنساء والأطفال والعمال والمدنيين ، وتصحب التحريم بفرض العقوبة على المخالف ومنها الطرد من حظيرة المسيحية Excommunication . ثم حلت الألفكار الحديثة للقانون الدولي محل السلام الديني منذ القرن الخامس عشر ، وجاءت بنظرية الحرب العادلة والحرب غير العادلة ، وقالت بأن الحرب العادلة التي تشنها الدولة دفاعاً عن القانون والحق ولوضع حد لانتهاك حرمتها تعطى للمحارب في سبيل قضية عادلة الحق في الاعتراف به في سبيل الدفاع عن حقوقه ، وتطبع المهزوم الظالم بطابع المذنب . ويجب أن تكون العقوبة على قدر الجريمة ، ولكل من يشترك في الحرب ولكل جندي أن يكون قاضياً فيما يختص بالنزاع ، وواجبه أن يعصى رؤسائه إذا رأى أن الحرب التي اقتيد إليها غير عادلة . ولكن مفروض أيضاً حسن نيته فيما عمله . وأخيراً يرى المفكر «فرانشيسكو فيتوريا» Francesco Vitoria (١٤٨٠ - ١٥٤٦) وأول مروجي فكرة الحرب العادلة أن الحكم في مثل هذه الأحوال هو الضمير .

ونسج على منواله «فرانشيسكو سوارس» Francesco Suarez (١٥٤٨ - ١٦١٧) ، ولكنه اهتم بنتائج الحرب ونكباتها والقواعد الواجب إتباعها في شن الحرب باعتبار أنها إحدى الوسائل التي لا مفر منها والتي تتبع لتأييد الحق ، ويجب أن يحرص المحارب جهده في إلحاق الضرر اللازم ليس إلا للوصول إلى غايته والانتصار عن طريق الحرب ، وعليه والحالة هذه أن يحترم حقوق الأبرياء وأن يتبع أساليب الرحمة والشفقة ، ولكن لم نز على رقة إحساس وتفكير هذين الكتّابين اتجاهاً إلى إنشاء محكمة دولية عليها لفرض أحكامها على الدول المتنازعة . بل يلوح أن مثل هذا التفكير يتنافى مع عقيدتهما في السيادة الكاملة للدولة . وفيما يختص بسوارس فهو يرى أن الدولة جماعة كاملة النضوج لا غبار عليها ، وليس هناك سلطان قضائي يفوق سلطانها ، ولكل دولة سلطة قضائية تباشرها ضد خصمها الذي ألحق بها الضرر ثم انتصرت عليه . ولم يفت «جروسيوس» بدوره بحث

العقوبة الجنائية التي يجب توقيعها على مجرمي الحرب وما يجب اتباعه لمكافئة ما يرتكب من جرائم ضد السلام والانسانية . وهو ينشد إنسانية الحرب عن طريق القانون الطبيعي لا إنشاء محكمة دولية لفرض العقوبة والجزاء على المخالف . وقد كان هذا المفكر بروتستنتي فخرج بقواعد الرحمة الدينية إلى الحظيرة المدنية وانتزعها من يد الكنيسة ورجاها ليكسوها الحياة الانسانية المدنية . وقال بوجوب إنشاء قواعد طبيعية عادلة تصبح أساس القانون المفروض والطريق إلى العدالة الانسانية لتنظيم المعاملات بين الجماعات السياسية . وهذا القانون هو النواة الأولى لعلاقات الدول أو ما يسمى بقانون البشر Droit des Gens . والدولة في اعتباره عضو في هذا التكوين القانوني عن طريق تنازل الأفراد عن حقوقهم ، وكل فرد وهو عضو في الدولة له أن يقوم في وجه الاعتداءات الظالمة التي تقع عليه وأن ينتقم لنفسه وأن يقمع بالقوة انتهاك حرمة القانون الطبيعي ، وهذا شأن كل دولة أيضا بالنسبة للآخرى ؛ وعلى هذا فالحرب في اعتباره مشروعة ضرورية لا في حالات الدفاع عن النفس فحسب ، بل أيضا لغسل الأمانة ingure . ويقول جرسوس : « إن الحرب المشروعة هي التي تشنها الدولة ضد مخالفة قد لا تمسها مباشرة واسكنها ضد القانون الطبيعي ، . ولا يفوتنا أن نذكر أن تفكيره هذا هو نواة العقد الاجتماعي لروسو ، وما جاء فيه من تضامن الناس الذي أعطى لكل فرد الحق والسلطة للوقوف في وجه الظلم والاضطهاد والقضاء عليهما ، والدولة وكيلة عن الفرد في هذا بتنازله لها عن حقوقه لتبشرها نيابة عنه . أما مخالفات القانون الطبيعي فهي في نظر «جروسيوس» ما تقوم به الشعوب من أعمال القتل وتقتيل الناس والقرصنة والجرائم ضد الطبيعة وإذكار الله وتجاهل الدين في تصرفاتها ، وذلك لأنه يرى تبعالزعم « بلوتارك ، Plutarque » أن الدين هو قوام الجماعة وأساس التشريع ، ويجب ألا يقف سلطانه عند حدود الدولة ، بل يمتد إلى الانسانية بأكملها . وهكذا يخرج من هذه الفكرة بأساس الجرائم التي ترتكب في الحروب ضد

الإنسانية . ويقول بهذه المناسبة : يجب أن تكون هناك قواعد للعدالة Equité تراعى في الحروب ، . ويذكر أنه عمليا الدولة المحاربة تعتقد أن تصرفها مشروع ، ويكفى أن المتنازعين يقتنعون بهذا لكي يصبح لهم حق التمتع بقواعد الحرب ، وعلى أطراف النزاع مراعاة هذه القواعد بدقة . ويخرج من هذا بأن تنظيم وسائل الحرب ضرورة لا بد منها بصرف النظر عن مشروعية الحرب أو عدم مشروعيتها . ويرى وجوب استبعاد النساء والأطفال وعمال الزراعة ورجال الدين من العمليات الحربية . ثم يرجع على العقوبة فيقول بمعاقة الملك لا الدولة بصفته مرتكبا لجريمة الحرب ، فالجرب تشن ضده عادة ، ويكون ذلك بنزع ممتلكات الملك المهزوم المذنب وخلعه عن عرشه لمسئوليته في شن حرب غير عادلة ومهاجمة دولة تفوقه في القوة ، ولكنه ينصح بعدم توسيع شقة الخلاف بعد انتهاء الحرب والعمل على نسيان الماضي ودفن الأحقاد ، حتى يمكن بناء سلام قوى الدعائم .

ولكن ظلت أراء هؤلاء المصلحين ، بما فيهم جروسيوس ، عميد القانون الدولي ، لا تتعدى حدود النظريات والبحوث الإنسانية ، وخاصة أنها اصطدمت بقوة الدولة العظمى الطاغية وسلطان السيادة ونظام القوميات وهي طابع العصر من القرن السابع عشر إلى التاسع عشر . وطغت على فكرة الحرب مناورات السياسة وما تمثله المعاهدات والاتفاقات من أدوار هامة في العالم الدولي ومؤتمر فينا وسياسة الحلف المقدس ، ومن ناحية أخرى ، فرغم أن أضرار الحرب كانت فادحة فأنها لم تصل إلى حد التدمير الشامل الذي جاء في أعقاب الانقلاب الصناعي واستخدام الآلات على نطاق واسع في التسليح وقوة الديناميت والمدافع الضخمة والطائرات والدبابات والغازات الخانقة وسائر معدات الموت والدمار التي جعلت الأضرار واسعة النطاق تتناول ميادين القتال وما وراءها والعسكريين والمدنيين على السواء . وحصار المشتغلون بالحرب أبناء الأمة على اختلافهم ، وحشدت لهذه الغاية قوى البلاد المادية والمعنوية وما تملك من وسائل اقتصادية وأيدي عاملة وروء . وكذلك فإن التفكير

الديمقراطي نآى رؤساء الدول عن مسئولية الحروب وجعلها من اختصاص الشعب صاحب السيادة ومثليه . وبذلت محاولات فى منتصف القرن التاسع عشر لجعل الحروب أكثر إنسانية ، بدأت بالتعليمات التى صدرت إلى قوات الولايات المتحدة الأمريكية المحاربة أثناء حرب الانفصال فى سنة ١٨٦٣ تفرض على المتنازعين وجوب مكافحة جرائم السلب والنهب وقتل المدنيين بلامبرر التى ترتكبها القوات ومعاقبة، مرة كيبها بأشد العقوبات، وتأيد هذا المبدأ فى اتفاق جنيف سنة ١٨٦٤ ثم قرارات بطرسبرج سنة ١٨٧٠. ولكن لم تكتمل نصوص أساسية لتنظيم الحرب إلا فى اتفاق لهاي لسنة ١٨٩٩ و ١٩٠٧ . والاتفاق الأول الذى تم بفضل جهود قيصر روسيا جمع ٢٧ دولة وضم إليه ملحقا تناول القوانين والعادات التى تتبع فى الحرب . وكان الثانى نتيجة جهود رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وقيصر روسيا واشتركت فيه ٤٤ دولة، وأضيفت إليه مواد خاصة بالقواعد والعادات الواجب اتباعها فى الحرب لا تختلف كثيرا عن سابقتها ، ولكن لم يك جو المؤتمر صافيا وذلك لأن إنجلترا كانت فى عراق مع إفريقيا الجنوبية ، فاستبعدت جمهوريتا جنوب إفريقيا والأورنج كما استبعدت بلدان أمريكا اللاتينية بناء على إحياء الولايات المتحدة الأمريكية تمسكا بمبدء منرو واستبعد البابا بناء على طلب إيطاليا . وكان العالم فى المؤتمر الثانى غداة انتصار اليابان على روسيا وإبرام معاهدة « بورت سموث » بينهما فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ بناء على وساطة روزفلت ، وكانت التجربة تنبئ عن أن الحرب شر لا مفر منه، وعلى ذلك يجب الحد من آثارها الضارة ، فكانت الروح عملية قائمة على المساومات . وهكذا وضع الاتفاق مبدء تحديد أضرار السلاح فى المادة ٢٢ بما يأتى : ليس للمتنازعين الحق الذى لاحد له فى اختيار وسائل الأضرار بالعدو . ، وفيما يختص بتطبيق المبدء ، رأى المجتمعون استبعاد بعض الأسلحة الشديدة الفتك والتعذيب من وسائل القتال ، فحرموا إلقاء القذائف من المناطيد واستعمال الغازات الخائفة والقذائف التى تنتشر فى الأنسجة البشرية وتتسبب فوق سطحها أو تمزقها إربا إربا ، وحرموا استخدام السم والأسلحة المسمومة

والتي تسبب آلاما لا دواع لها، وكذا حرموا جرح وقتل الأعداء خيانة وغدرا من مدنيين وعسكريين وإزهاق أرواح الجنود بعد إلحاقهم السلاح وتسليمهم أو الذين لا يملكون وسائل الدفاع عن أنفسهم، وتناولوا معاملة الأسرى وحتموا على المتحاربين أن يعاملوهم معاملة جنودهم في زمن السلم، وألا يكلفهم بأعمال شاقة مرهقة أو تتنافى مع شرفهم العسكري وخاصة إشراكهم في العمليات الحربية. وأباحوا مصادرة الممتلكات الخاصة لأهل البلدان المغزوة لحاجات الحيوش المحتلة، على ألا يؤدي هذا العمل إلى إشراك الأهلى بصفة مباشرة في عمليات ضد العدو، وحتموا مراعاة عدم تعريض الأهلى لأخطار الحرب، وحرّموا إرغامهم على إعطاء معلومات خاصة بجيش بلادهم ووسائل دفاعها، كما حرّموا العقوبات بالجملة وأعمال السلب تحريما باتا، وحتموا التعويض المالى فوراً فى حالات مصادرة الممتلكات وألا تعطى صكوك بها إلا فى حالات استثنائية وتدفع القيمة بأسرع ما يمكن. وتناولوا الحرب البحرية أيضا فنصوا على وجوب احترام سفن المستشفى وعدم ضربها أو إغراقها، واعتبروا المنقذين من الغرق والجرحى والمرضى من رعايا الدولة المعادية أسرى حرب. ووضعوا القواعد الخاصة بالسفن التجارية والحربية وما تحمله من بضائع للدول المتحاربة والمحايدة. وأخيرا ذكر اتفاق سنة ١٩٠٧ أن الفريق المحارب الذى يخرق قواعد الحرب عليه أن يعرض ما أحدثه من الأضرار إذا كان هناك وجه للتعويض، كما يعد مسئولاً عن كافة الأعمال التى ترتكبها قواته المسلحة، ويتناول الجزاء الشخصيات المعنوية العامة لا الأفراد، وينتهى الأمر بالتعويض المادى عن الضرر. ولكن لم يذكر الاتفاق عقوبات جنائية على الأخلال بقواعد الحرب.

وما لبثت أن وضعت آثار تطور الأسلحة، وتعددت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الحروب وزادت بشاعتها ووقعت اعتداءات فاضحة من الألمان على الممتلكات الخاصة، كما احتجزوا رهائن وأعدموا أبرياء فى

حرب سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١، وبلغ السيل الزبى فى الحرب العالمية الأولى وخاصة باستعمال الغازات الخائفة وضرب المدن لمجرد التدمير وبتشريد المدنيين وإعدام الأبرياء بالجملة وإغراق السفن التجارية المحايدة وضمها لوزيتانيا الأمريكية ولم تلك الولايات المتحدة قد نزلت إلى ميدان القتال بعد . كما تعقدت الحالة باشتغال الناس فيما وراء خطوط النار بأعمال الحرب ووضوح خطر الدعاية للهزيمة بين العمال والمدنيين وضرورة المحافظة على خطوط التموين وعلى مستوى معين للقوى المعنوية بين المدنيين . وللهرة الأولى اتخذت الحرب طابعاً عالمياً وصار من المستحيل أن يحصر النزاع المسلح فى المستقبل لى لا يتسع شره ، وعنت الحاجة إلى المبادرة بالتشريع لجرائم الحرب . وتأسست فى كل من فرنسا وروسيا لجنتان لجمع البيانات عن جرائم الحرب التى يرتكبها العدو مخالفاً بذلك نصوص قانون البشر واتفاقات هاى ، كما سلكت انجلترا طريقاً مماثلاً على أثر اشتداد غارات مناطيد زبلين على لندن . وتناول المختصون بحث أمرين : الأول معاقبة جرائم الحرب التى تشبه جرائم القانون الجنائى العادى بواسطة القانون الداخلى للدولة ومحاكمها ، والثانى الضرب على أيدي مجرمى الحرب دولياً ، الذين يخلون بأحكام القانون العام والخلق الدولى بعد أن تضع الحرب أوزارها ، لىكى يصبحوا عظة لغيرهم .

وفىما يختص بالأمر الأول ، فالتقوانين العسكرية الأمريكية والفرنسية والألمانية تقبل فكرة معاقبة جندي الدولة أو العدو الذى يرتكب جرائم ضد إنسانية الحرب كالقتل الغدر والفتك بالمدنيين وإشعال الحرائق فى الممتلكات وإعدام الرهائن وأعمال النهب والسلب والتسميم وما شابهها . وكانت مسألة التشريع والمحاكم المختصة التى تنظر قضايا الأفراد الذين يرتكبون جرائم متفرقة ضد إنسانية الحرب شبيهة بجرائم القانون الخاص من قتل ونهب وسلب وحريق موضع بحث ، ثم استقر الرأى على اعتبار التشريع والمحكمة المختصة يتبعان البلد التى تحتل الجهة التى ارتكبت فيها الجريمة لاجنسية المتهم أو الأرض المفتوحة والمفروض عليها الاحتلال . وهذه المناسبة نشير

إلى قضية لاجئي « كازابلانكا » المشهورة التي كادت تؤدي إلى حرب بين فرنسا وألمانيا ، وخلاصة الموضوع أن بعض الألمان من فرقة المتطوعين الأجانب بمراكش هربوا من فرقتهم والتجأوا إلى قنصل ألمانيا بكازابلانكا ، وكان هذا القنصل يباشر في هذه المنطقة طبقا لنظام الامتيازات الأجنبية هناك سلطات خاصة تفوق سلطات القنصل العادي ، وطالبت السلطات العسكرية الفرنسية بتسليم الهاربين بالقنصلية لمحاكمتهم أمام المحكمة العسكرية ، وقام نزاع بين الجهتين . وطرحَت القضية بعدلأى على المحكمة الدائمة للتحكيم بلهاى ، وحكمت هذه صراحة بأحقية الدولة صاحبة جيوش الاحتلال فى محاكمة اللاجئين أى باختصاص السلطات العسكرية الفرنسية والتشريع الفرنسى . ويعلق العلامة « دونديودى فاربز » Donnedieu de Varbes على الحكم بقوله « إن المحكمة ترى به إلى ما كان يأخذ عليها تفكيرها ، بأن اختصاص الجيش يبعد اختصاص القنصل ، واختصاص الدولة التى تحتل البلاد هناك يجب اختصاص الدولة صاحبة الأراضى . » . ويزعم أن قرار المحكمة يقوم على مصادقات وظروف خاصة وأثره محدود ، وهو يبحث تنازع بين سيادتين تتنافسان على السلطان ، وانتهت الحال بفوز السيادة صاحبة جيوش الاحتلال ، كما أن القرار يستند على روح القانون الجنائى المستمدة من اتفاقات لهاى ، بينما أن الاتفاقات خلو من أية إشارة إلى القانون الجنائى . ولكن يجب ألا ننسى القانون الطبيعى واتجاه التشريع الدولى نحو امتداد سلطان القانون الدولى فيما يختص بجرائم الحرب وما يرتكب ضد الإنسانية . وفى مسألتنا هذه نرى القانون العسكرى فى بلدان عدة ينص على الجريمة فى حالة هاربى كازابلانكا ، والمعقول ألا يصيروا فى حالة هربهم بمنأى عن العقاب . (١)

وفى صبيحة هدنة فرسايلى نشط الحلفاء فى إعداد العدة لمعاقبة مجرمى الحرب ، وقد تمادى الألمان فى ارتكاب الفظائع وانتهاك حرمة العدالة الدولية والإنسانية ، فشككت لجنة يباريس ما لبثت أن قدمت تقريرها ، وقد انصب

(١) انظر « قضية نورمبرج » لدونديودى فاربز ، صفة ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

على أمرين هامين ، وهما : تعداد المخالفات للقوانين وقواعد الحرب التي في الوقت ذاته ينص عليها القانون الجنائي كقتل الرهائن والتعذيب ونفي المدنيين وتسخيرهم في الأعمال العسكرية وفرض عقوبات جماعية والسلب وضرب المدن غير المحصنة وإغراق السفن التجارية وسفن الركاب ، والنظر في هذه الجرائم من اختصاص المحاكم العادية ، أما فيما يختص بالرؤساء الذين أصدروا الأوامر بارتكاب هذه المخالفات ، كما أعلنوا الحروب غير العادلة واعتدوا على القانون الدولي ، ولم يراعوا حرمة اتفاقات هاى وعذبوا الأسرى والجرحى وسلبوا الأموال وأزهقوا أرواح ملايين البشر بشنهم الحروب الهجومية الظالمة ضدهم ، فقد اقترحت اللجنة إصدار تشريع جنائي دولي يشتمل على القانون الذى يفرض الجزاء ثم على طريقة تطبيق القانون بواسطة محكمة دولية خاصة تشكل من المحاربين الذين قادوا دقة الحرب وكذا الدول التي كان لها إلى حد ما ضلع فيها à interet Limité .

ولم يشهد العالم محكمة دولية للفصل في هذه الجرائم إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي محكمة « نورمبرج » ، وما تبعها من محاكمات في طوكيو وغيرها . وقد اعترض الوفد الأمريكى على قرارات اللجنة السالفة ، وذلك لصعوبة إيجاد قانون مكتوب معد تراعيه المحكمة وصعوبة التفرقة بين الاعتداء على القوانين وانتهاك حرمة قواعد الانسانية ، مثال ذلك نفي المدنيين وتحرير الفتيات والنساء على الفسق والدعارة وتحديد جرائم الرؤساء الذين وقفت تصرفاتهم عند حد إصدار الأوامر الصارمة الظالمة . وكان موضع النزاع أيضا تحديد مسئولية الامبراطور غليوم الثانى من الناحية الجنائية وضرورة تسليم حكومة هولانده إياه إلى الحلفاء باعتباره مجرم حرب ، وانصرفت الأفكار عن التمسك للتسليم نظرا للدعاية ضد تسليم الامبراطور التي سادت انجلترا ، وترددت في عبارة « لويد جورج » المشهورة ، وهي « إن معنى شق القصر بده حرب عالمية أخرى » ، علاوة على ما قيل في دوائر معينة من وجوب مراعاة حرمة الملك والعرش واحترامها ، وقد تردد صدى هذا الصوت في

الحرب العالمية الثانية بخصوص وجوب عدم إدانة إمبراطور اليابان وعدم تقديمه إلى المحاكمة . وقد استفتى العلامتان «لابراديل» Lapradelle و«لارنود» Larnaud في أمر إدانة الإمبراطور غليوم الثاني ، فأفتوا بأن الجرائم التي ارتكبها ضد القانون الدولي باعتدائه على حياد البلجيكي ولو كسمبوج وضد القواعد والعادات الدولية المرعية واتفاقات هاى ، هذه الجرائم التي ذكرها «جرسيوس» وشرحها «فاتيل» Vattel ووردت في مبادئ «ولسن» تحتاج إلى النص صراحة على عقوباتها ودمغها بالقوة التنفيذية وإنشاء قضاء ومحكمة لها ، وليكن هذا الأمر لن يتعدى إنشاء وعمل عصبة الأمم . أما ما ارتكبه من الجرائم التي تدخل في نطاق الجرائم العادية التي لها شبيهاها في القانون الجنائي كاشتراكه في أعمال القتل والقتل فحاكمته عليها تلاقى صعوبات شديدة ، لتعذر تحديدها وتعدد الدعاوى بشأنها وصعوبة تعيين كيفية المحاكمة . وقالوا بأنه ليس هناك قوانين مكتوبة لعقوبة المعتدى ، وعلى ذلك فالجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية توضحها العادات واتفاقات هاى ، وعقوبات حروب الاعتداء وانتهاك حرمة المعاهدات تبينها الضمائر الآمنة الصادقة ، وهكذا تصبح هناك قواعد دولية مرعية تسيّر البشرية في ظل خطواتها . وفيما يختص بالقيصر يجب ألا يعتبر مجرماً سياسياً فحسب فهو معتد على القانون العام بارتكابه الجرائم ضد القانون الدولي ، وحتى في حالة عدم تسليم المجرمين السياسيين فهناك استثناء في حالة ارتكابهم جرائم وحشية بشعة atroce ، وهذا ما نصت عليه المعاهدات في هذا الشأن وما سبق أن قرره معهد القانون الدولي العام . (١)

ثم جاءت معاهدة فرساي على أساس هذه المقترحات بنصوص خاصة بجرائم الحرب ، فتناولت المادة ٢٢٨ وجوب تسليم ألمانيا للحلفاء وشركائهم بحققهم في محاكمة الذين اتهموا بارتكاب مخالفات ضد قوانين وقواعد الحرب أمام محاكمهم العسكرية بصرف النظر عن جواز محاكمتهم في ألمانيا ، وكذا بتعهد ألمانيا بتسليم هؤلاء المجرمين بناء على طلب الحلفاء وشركائهم وتناولت

(١) انظر « قضية نورمبرج » لدونديوى فاريز ، من صفحة ٢٩ إلى ٣٣

المادة ٢٢٩ محاكمة مرتكبي الأعمال الإجرامية ضد أحد رعايا دول الحلفاء وشركائهم أو ضد هذه الدول أمام المحكمة العسكرية التابع لها المجنى عليه، وإذا تعدد المجنى عليهم تشكلت المحكمة العسكرية من قضاة من الجهات المتعددة المختصة، وللتهم الحق في تعيين محاميه للدفاع عنه. ونصت المادة ٢٣٠ على وجوب تعهد ألمانيا بتقديم كافة المستندات والبيانات المطلوبة لالقاء الضوء الكافي على الأعمال الإجرامية التي ارتكبها المتهمون ولتقدير وتحديد المسؤولية الصحيحة. وفيما يختص بالقيصر غليوم الثاني نصت المادة ٢٢٧ على اتهام إمبراطور ألمانيا السابق « غليوم الثاني دي ههنزلورن ، Gnillaume II de Hohenzollern باعتدائه على الخلق الدولي وحرمة المعاهدات وعلى محاكمته أمام محكمة خاصة تشكل لهذا الغرض وتكفل له العدالة وفرصة الدفاع عن نفسه، وتكون المحكمة من قضاة خمسة مندوبين عن الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان، وتراعى في المحاكمة المبادئ السامية للعلاقات بين الشعوب وضمن احترام الاتفاقات الدولية والخلق الدولي، وللمحكمة حق تقدير العقوبة التي تحكم بها، ويقدم الحلفاء وشركاؤهم طلبا لهولاندة برجاء تسليم الإمبراطور السابق لمحاكمته. غير أن هذه النصوص الخلابة التي طُفرت بالقانون الدولي طفرات واسعة في سبيل تدعيمه ودمغه بالقوة التنفيذية لم تحظ بالتطبيق العملي الواجب، وأسباب الفشل عديدة: كمعارضة الألمان من الناحية النظرية في مسئوليتهم في إشعال نار الحرب، وكاثارة مسألة تبادل المجرمين ووجوب محاكمة مجرمي الحرب من رعايا الحلفاء أيضا، وما قيل في أن الحرب نتيجة سياسة استعمارية وتنافس اقتصادي بين كبريات الدول الصناعية الغربية. وخاصة السياسة الصقلية التي تديرها روسيا القيصرية، وكتردد الحلفاء في التشدد في معاقبة مجرمي الحرب. ثم تراخي الحلفاء في المضي قدما في سياسة معاقبة مجرمي الحرب وذلك طبقا لنص الهدنة ووفقا للعرف الدولي الذي يميل إلى وجوب الكف عن تتبع جرائم الحرب لحين توقيع شروط الصلح، مما

ثبط عزيمة الحلفاء فيما بعد . كما جاء من ناحية أخرى في الصلح بتاريخ يناير سنة ١٩٢٠ م لن يسأل فرد عن اشتراكه في أعمال الحرب السابقة على الهدنة ، (١) ، ويضاف إلى ذلك عدم كفاية البيانات الخاصة بجرائم الحرب وضعفها ، ولم يوجه الحلفاء للدول المحايدة طلبا بتسليم مجرمي الحرب الذين لجأوا إليها فيما عدا حالة القيصر . ولم يقدم للحاكم غير بضعة نفر من الضباط الألمان الأسرى لدى الحلفاء أمام المحاكم العرفية الفرنسية والانكليزية ونحو ستة ضباط سلبوا سنة ١٩١٩ بواسطة حكومتهم ، وحوكم آخرون غايايا في فرنسا وبلجيكا ، وصدرت ضدهم أحكام لم تنفذ . أما كبار القواد والضباط والساسة من مجرمي الحرب وعددهم ٩٠ بما فيهم القيصر وهندمبورج ولدندروف وماكينزين الذين طلب الحلفاء إلى ألمانيا بمذكرة رسمية في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠ ، تسليمهم فلم تتخذ إجراءات ما في هذا الصدد . وعدل عن المحاكمة في سبيل إسدال الستار على الماضي وتناسى الأحقاد وخوفا من ثورة الرأي العام في ألمانيا . وأظهرت هذه استعدادا بعد الهدنة لمحاكمة مجرمي الحرب من رعاياها أمام محاكمها ، وأصدرت في ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ تشريعا في هذا الشأن ، ووافق الحلفاء على المبدأ بمذكرة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٠ مع حفظ حقهم في طلب التسليم إذا لم يترتب على المحاكمة نتيجة ملووسة ، وفعلا حوكم بعض المسؤولين هناك محاكمات كانت شبه صورية وأدت إلى البراءة أو إلى عقوبات تافهة ، وطالب الحلفاء بهؤلاء المجرمين دون جدوى ، وذلك لأصرار الحكومة الألمانية على رفض تسليمهم . وفيما يختص بطلب تسليم الإمبراطور فقد اصطدم برفض هولاندة ، وظل يعيش هناك عيشة مترفة هادئة حتى شاهد جماعا بلاده تحتاج البلاد التي استضافته وتنزل إلى غرب أوروبا كالصاعقة مرة أخرى بعد مضي نحو ربع قرن على المأساة الأولى ، ومات بمقره في ٤ يونيو سنة ١٩٤١ . وكانت حجة هولاندة في عدم تسليم القيصر أن الجرائم المتهم بها وأساسها انتهاك للخلق الدولي

ولحرمة المعاهدات غير منصوص عليها في القانون الهولندي ضمن الجرائم التي يسلم المجرم الأجنبي اللاجئ من أجلها ، كما أنها غير واردة أيضا في المعاهدات التي تعد هولاندة طرفا فيها مما يجعل تسليمه مخالفا للقانون وللقواعد الدستورية المعروفة ، وخاصة أن المادة الرابعة من الدستور الهولندي تمنح حقوق الحماية والرعاية لكل من يعيش فوق الأرض الهولندية دون تمييز بين الوطني والأجنبي (١) .

وهكذا وقف أمر محاكمة مجرمي الحرب في منتصف الطريق تبعا لتردد الحلفاء ولغموض تحديد جرائم الحرب في معاهدات الصلح التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والاستناد على الخلق الدولي والمعاهدات دون القانون المحدد المرسوم . وكان الأجدى إنشاء نظام دقيق يبين أركان الجريمة ووسيلة المحاكمة ويفرض العقوبة توافق عليه الدول دون تحفظ ، وخاصة أن تجارب الحرب العالمية الأولى كانت قاسية في هذا الصدد .

وبذلت الدوائر الفنية التي تهتم بتدعيم القانون الدولي العام في فترة ما بين الحربين العالميتين جهودها لوضع مشروعات تكمل النقص الواضح في ميثاق عصبة الأمم بترك جرائم الحرب دون تحديد وعقوبة ، وخاصة أن المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي بلهاى لا تفي بالغرض ولا تعقد إلا للنظر في المنازعات بشروط معينة ، ووضحت الحاجة إلى محكمة جنائية دولية . وكان على مجلس عصبة الأمم بمقتضى المادة ١٤ من الميثاق إعداد مشروع لمحكمة دولية للفصل في جرائم الحرب وما يرتكب ضد الإنسانية يقدمه لأعضاء العصبة للموافقة عليه ، إختصاصها الفصل في المنازعات الدولية التي يطرحها المتنازعان عليها وتعطى أيضا رأيها بصفة استشارية فيما يعرض على المجلس أو الجمعية العمومية للعصبة . وعرض في سنة ١٩٢٠ بهذه المناسبة بحث ما إذا كان من إختصاص هذه المحكمة الفصل في جرائم الحرب وما يرتكب ضد الإنسانية ، أى أن يكون لها إختصاص جنائى ، وقدم رئيس اللجنة

(١) انظر « قضية نورمبرج » لـ « نونديوى فاريز » ، صفحة ٣٨ ، ٣٩

الفنية للمشرعين الذين يدرسون الموضوع اقتراحا بإنشاء قضاء جنائي دولي لمحاكمة الأفراد جنائيا وسؤالهم مدنيا عما يرتكبونه من الأعمال ضد القانون الدولي العام في زمن السلم أو الحرب ، ويكون اختصاصه محاكمة المتهمين أبشغال الحرب أو بارتكاب أعمال العنف أو خرق قوانين الحرب أو تهديد مؤسسات الأمن الدولي وحالات السلام العالمي ، وعدلت اللجنة الفنية المشروع باقتراح إسناد هذا الاختصاص إلى محكمة العدل الدولية المقترحة علاوة على مهمتها الأصلية ، غير أن المشروع بمبادئه وتفصيله لم يصادف قبولا من مجلس عصبة الأمم الذي رأى أن الأوان لم يحن بعد لإنشاء قضاء جنائي دولي ، وأن أصحاب المشروع يحاولون وضع المحرث أمام الثور مادام القانون الخاص بالجريمة والعقوبة لم يسن بعد ، كما لم يراعوا أي اعتبار لسيادة الدول وسلطانها الكامل وذهبت أدراج الرياح المحاولات العديدة الأخرى التي نسجت على منوال الحد من اختصاصات القضاء الجنائي الدولي المذكور وجعلها قاصرة على جرائم الاعتداء والحرب . ولكن ما أحوج الإنسانية إلى تحديد جرائم التحريض على الحرب وتهديد السلم أيضا ، فهي أسباب الولايات والبلاء ؟ وتعددت بحوث الجمعيات العلمية والمؤتمرات الدولية الفنية لتدعيم السلام الخاصة بوضع تشريع شامل لجرائم الحرب وبمعاقبة المعتدين كأفراد أسوء بالمجرمين العاديين ، واتجهت روح القانون الدولي الحديث إلى ربط الإنسان بالقانون الدولي واعتباره مسئولاً في حالة إشغاله مركزا سياسيا أو عسكريا معينا عن التحريض على الحرب وارتكابه الجرائم ضد الإنسانية والقانون الدولي ، وأن الدولة شخص خيالي تضم إليها جماعتين من الناس المحكام والمحكومين ، والأفراد عموما يقومون بشتى التصرفات بناء على الروابط الاجتماعية التي تربطهم بعضهم ببعض والتي تؤدي إلى المسئوليات ، والإنسان وحده في الجماعة الدولية هو الحقيقة الجاثمة التي ترتكب الجرم ويتناولها العقاب . ولم يصل الساسة إلى تقرير المحاكمة الجنائية في فترة ما بين الحربين وإلى وضع أسس القضاء الجنائي الدولي ، بل كل ما بلغوه هو نجاحهم في

وضع ميثاق بريان - كيلوج سنة ١٩٢٨ لنبد الحرب ووسكره الالتجاء إلى القوة المسلحة حتى في الحالات التي يقر ميثاق عصبة الأمم فيها الحرب ، وهي الدفاع عن النفس أو انتهاك حق مقرر بواسطة العصبة وفشل الوسائل السلمية الواردة في الميثاق في تحقيق غرضها ، وخاصة إذا لم يوفق المجلس إلى قرار يتخذ بالإجماع . ثم اتضح ضعف العقوبات الجمعية التي تفرض على دولة ما بفشل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا لا يقاها عند حد في اعتدائها على الحبشة ، مما أدى إلى طغيان موسليني وغيره فألى الحرب العالمية الثانية .

ويتضح من الشرح السالف أن الجهود اتجهت منذ جروسيوس ، إلى محاولة المحافظة على السلام عن طريق القانون ، وليكن الخطوات كانت غير موفقة ولم تخرج الإنسانية من القانون الطبيعي والنظريات العلمية والمحاورات القلبية إلى القانون الوضعي وتقرير العقوبة وتنفيذها ، ولم يتبها الجو الصالح أو البيئة القانونية التي تقضى على فكرة الحرب قضاء مبرما وتضرب على أيدي العابثين بالسلام . وإن حوادث التسع سنوات التي سبقت الحرب العالمية وكانت نهايتها اعتداءات ألمانيا على النمسا وتشكوسلوفاكيا وإيطاليا على الحبشة وألبانيا واليابان على الصين وتمزيق اتفاق مونيخ لسنة ١٩٣٨ ليست فقط جرائم متتابعة ضد السلام ، بل هي حوادث تحرش واعتداء مسلح سافر . وبلغت الجرائم التي ارتكبتها ضد المدنيين والعسكريين جملة وفرادى وضد الممتلكات والقرى والمدن بل والدول برمتها مخالفة بذلك قوانين وقواعد وعادات الحرب المرعية والتي لا مبرر أو لزوم لها مبلغا بشعا ، مما حدا بالدول المتحالفة إلى التفكير جديا في محاكمة المسئولين في حالة انتصارها بعد انتهاء الحرب . وصدرت تصريحات عدة بما يفيد هذا المعنى أثناء احتدام القتال ، منها تصريح قصر « سان جيمس » بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٢ ، باسم الدول المتحالفة والحكومات اللاحقة في لندن ، وتركى تعاون الدول المتحالفة لمعاقبة مجرمي الحرب بواسطة تنظيم قضاء لا يدع المذنبين يفلتون منه ، هؤلاء الذين ارتكبوا

جرائم الحرب واتبعوا وسائل القسوة والوحشية ضد المدنيين الذين لا شأن لهم بالعمليات الحربية وخاصة الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية، كما صرح المسئولون في روسيا في مناسبات عدة نظرا لاتباع القواد الالمان هناك أقصى صنوف الوحشية بعزمهم الاكيد في الضرب على أيدي مجرمي الحرب بأراضيهم المجتاحة . ثم صدر تصريح موسكو بتاريخ أكتوبر سنة ١٩٤٣ يبين بوضوح عزم الأمم المتحالفة على معاقبة ألمانيا وحلفائها على الجرائم الوحشية وأعمال القسوة التي ارتكبتها جندها ورجالها في الحرب بالأراضي المجتاحة والمحررة . وقررت روسيا وانجلترا والولايات المتحدة باسم سائر الدول المتحالفة أنه بمجرد منح الهدنة لألمانيا فسوف يطلب تسليم الضباط الألمان والنازيين المسئولين الذين ارتكبوا أعمالا وحشية وضد الانسانية إلى البلدان التي اقترفوا جرائمهم فيها لمحاكمتهم طبقا لقوانين هذه البلدان ، كما سوف يساق الألمان الذين اشتركوا في إعدام البولونيين والرهائن الفرنسيين والهولانديين والبلجيكيين والنرويجيين والفلاحين الكروواتين أو في تقتيل الشعب البولندي أو الروسي المتكرر إلى الجهات التي اقترفوا فيها آثامهم لمحاكمتهم هناك أمام أبناء الشعب الذي فتكوا به .

كما اعتزمت الحكومات المذكورة محاكمة كبار مجرمي الحرب الذين ارتكبوا جرائم بالجملة ولا يمكن حصرها جغرافيا ، وستكون محاكمتهم بقرار من الحكومات المتحالفة .

وبعد أن هزمت ألمانيا وأعلنت الهدنة شرعت الدول المتحالفة تعد العدة لمحاكمة مجرمي الحرب ، وصدر بهذا الشأن وبمناسبة مؤتمر بوتسدام ، تصريح من الدول الثلاث العظمى المجتمعمة هناك أذيع بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ يؤكد عزمها على محاكمة كبار مجرمي الحرب بأسرع وقت مستطاع ، وأعقب ذلك اتفاق لندن بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ يضع أسس الجريمة والعقوبة وينظم كيفية المحاكمة ، وقد أبرم هذا الاتفاق بين الولايات المتحدة وبروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا ، كما أتيح لسائر الحكومات المتحالفة

الانضمام اليه . و فرق الاتفاق بين جرائم الحرب الكبرى التي ارتكبها كبار الشخصيات بدول المحور ولا يمكن حصرها جغرافيا ، والجرائم الأخرى العادية ، فجعل للدول صاحبة الشأن المطالبة بتسليم المتهمين بالجرائم الأخيرة ، أما بالنسبة للأولى فنص على تشكيل محكمة دولية لمحاكمة كبار مجرمي الحرب ، وجعل تشكيلها من أربعة قضاة يمثلون الدول الكبرى المتعاقدة بصفة أساسية على أن يعاون كل قاض مساعد له . وتحتم تطبيق الاتفاق بمجرد إضائه على أن يسرى مفعوله مدة سنة كاملة ، وجعل اختصاص المحكمة النظر في الجرائم التي ارتكبها قادة الحرب والمسؤولون عنها ومدبروها بألمانيا النازية وغيرها من بلدان المحور بأوروبا ، وذكرت المادة السادسة هذه الجرائم فقالت بأنها : الجرائم ضد السلام ، أى التي اقترفت ضد اتفاقات السلام المتنوعة والتي أدت إلى حروب الاعتداء والاجتياح بلا شفقة ولا اعتبار للقواعد الدولية المرعية ، وجرائم الحرب وهي التي ارتكبت ضد قوانين وقواعد الحرب ولا حصر لها فهي تتناول القتل والفتك والتعذيب والنفي والتشريد والأعمال الشاقة المضنية وسوء المعاملة وإعدام الرهائن والنهب وتدمير المدن بلا مبرر وغير ذلك من وسائل الإبادة ، والجرائم ضد الإنسانية وهي الاسترقاق والاضطهاد والاستخفاف بالأرواح البشرية وإبادتها وسائر أعمال القسوة التي تقترف ضد الشعوب وجاءت أوضاع الأفراد بعد الغزو والاجتياح وسائر أعمال القسوة التي لا تقرها بحال القوانين الداخلية للبلدان المتمدينة وقواعد العدالة والرحمة . وخرج الاتفاق عن القواعد المرعية في الحرب السابقة من تمتع رؤساء الدول وقادة الحرب بالأمان والضمان والعفو في حالة الهزيمة والتسليم ، فذكرت المادة السابعة بأن مركز المتهمين الرسمي كرؤساء للدولة أو من كبار رجالها وموظفيها لا يعتبر مبررا لأعفائهم من المحاكمة أو تخفيف العقوبة عليهم ، كما لا يرفع عنهم المسؤولية تسترهم بأنهم ينفذون أوامر وخطط الجهات العليا . وطبى أن تسترشد المحكمة في إدارتها دقة المحاكمة وتوجيهها الاتهام ضد كبار مجرمي الحرب النازيين - وسرعان

ما حوكموا في نورمبرج من كبريات مدن الحركة النازية وقلبيها النابض -
 بالتشريع المرعى في مثل هذه الأحوال ، وهو : اتفاقات لهاى ونصوص
 معاهدة فرساي وغيرها من معاهدات الصلح عقب الحرب العالمية الأولى
 لضمان السلام وخاصة تحريم تحصين شاطئ الرين الأيسر واحترام استقلال
 النمسا وتشكوسلوفاكيا وتنازل ألمانيا عن حقها في ميل Memel والاعتراف
 بنظام دانتريج وسائر الشروط العسكرية الخاصة بفرض الرقابة على سلاح
 ألمانيا البرى والبحرى والجوى ومعاهدات السلامة المشتركة والتحكيم وعدم
 الاعتداء واتفاق بريان-كيلوج لنبد الحرب ، وأعطى الاتفاق سلطة لاحد لها
 في فرض العقوبة وجعلها تصل إلى حد الأعدام ، كما أباح الحكم بمصادرة
 مالى المحكوم عليهم من أملاك مسروقة ومغتصبة من الغير وتسليمها إلى
 مجلس المراقبة بألمانيا ، وجعل الحكم نهائيا غير قابل للنقض أو إعادة النظر
 فيه . وقد قامت المحكمة بمهمتها فحاكت ٢١ من كبار مجرمى الحرب النازيين
 وحكمت على جلهم بالأعدام كإبرأت ساحة اثنين وقضت بالسجن لمدد
 متفاوتة على نفر منهم .

وبلا شك يعد اتفاق لندن خطوة هامة في سبيل تقرير مبدأ جرائم الحرب ،
 لولا اتسامه بالصيغة الانتقامية . فكانت المحكمة خلوا من القضاة المحايدين ،
 كما أنها لم ترسم خططا واضحة لتحديد الجريمة والعقوبة ، وأنشأت عقوبات
 لأعمال هي من طبيعة الحروب الحديثة والحياة السياسية القائمة على جشع
 الاستعمار ، وسرعان ما تحول هذه الأعمال في التحدى فيها إلى جرائم شنعاء .
 كما أن الدول المتحالفة استنادا على نفي نابوليون الأول إلى جزيرة « البا » ثم
 إلى جزيرة « سانت هيلانة » وقد تعددت حروبه وعمت نكباته أوروبا ذهبت
 إلى حد إباحة إعدام من كانوا يتحكمون في مصائر أمم وحكومات ويشرفون
 الحياة على السياسة الدولية ويتعاقدون دوليا باسم أمهم ، وهذا ما يتنافى مع وجوب
 إحاطة الدولة وقادتها مهما كانت الظروف بسياج من الاحترام حتى في أحوال
 الهزيمة مراعاة للعرف الدولى ومعاملة المثل . ثم إصلاح المجتمع الدولى

لتلاني السكوارث في المستقبل ، وشتان بين نبي نابوليون وإعدام زعماء ألمانيا النازية وذر رماد جثثهم بعد إحراقها في الهواء . أما المحاكمة فمهما قيل في صدها فهي صورية أكثر منها حقيقية ، وهي بصورتها التي رأيناها سلاح بحدين فقد تنقلب وبالا على من استعمالها لمصلحته بزعم رفع مستوى الحياة السياسية الدولية والعرف الدولي . ويمكن التساؤل ، كيف يمكن تقرير العقوبة والإعدام لأعمال لم تدخل في حظيرة الجرائم إلا بعد هزيمة ألمانيا؟ وألا يوجد من نوعها جرائم مجهولة اقترفت على يد الجيوش المتحالفة في حربها ضد المحور ونزولها إلى شواطئ إفريقيا ومباشرتها عمليات غزو أوروبا . وضمن ما قيل في صدد جرائم الحرب بإمكان اتباع خطة ما كيا في البوليسية والتخلص من كبار مجرمي الحرب سرا دون إقامة ضوضاء لا داع لها ، ومحامات طويلة كانت موضع جدل كبير ، أو الكف عن أية عقوبة فعالة نافذة والاكتفاء بأذاعة عقوبة أدبية وسخط العالم المتمدين من أقصى الأرض إلى أدناها على كبار مقترفي جرائم الحرب مع ذكر أسمائهم وإقصائهم عن كل نشاط عام ، وكان هناك رأى ثالث يفضل الحكم عليهم بالنفي نفياً مؤبداً إلى جهة نائية على وتيرة ما اتبع مع نابوليون بونابارت أو اتخاذ إجراء سياسي آخر ضدهم بلا محاكمة ، ولكن هذا لا يتفق مع السعي لصبغ القانون الدولي بالصبغة التشريعية وتقرير مبدأ جرائم الحرب . والخلاصة فن حيث فكرة الأجرام ضد الإنسانية والقانون الدولي قد خطا العالم أخيراً خطوات هامة ، ولكن من حيث التطبيق الفنى لم يصل بعد إلى نتيجة عملية عادلة أو لم يوفق في هذا السبيل .

ولنعد مرة أخرى إلى نظام عصبة الأمم نحمله وننقده ، وفيما يلي البيان :
لم تف عصبة الأمم بالغرض النبيل المتصور منها ولم تستطع بنظامها القائم على مجرد الضغط الأدبي والتأثير المعنوي في الرأى العام دون القوة التنفيذية اللازمة لإيقاف المعتدى عند حد ، تلاني المنازعات المسلحة والحروب ، وتلاشت جهودها في تدعيم السلام كما سبق أن بينا أمام تيارات

الأطماع السياسية المتضادة للدول الغربية الكبرى ، وعرقلت مساعيها المحالفات العربية وسياسة التكتل وتكوين الجبهات والتطويق والمجال الحيوى للدفاع عن المصالح المتعارضة . وانهار قصر السلام الذى شيد على الرمال أمام أعاصير القوى العاشية والنازية ، وتردد وضعف الديمقراطية الغربية ، وكان محك قوة عصبة الأمم وصلابة عودها أزمة الحبشة ومطامع إيطاليا هناك وكذا جهود الفاشية والنازية السافرة لإشعال نيران الحرب الأهلية فى أسبانيا وإقامة حكومة دكتاتورية عسكرية هناك محل حكومة الجمهورية بفعل جنود وأسلحة موسلينى . وهتلر .

وكانت تصرفات عصبة الأمم نحو اعتداء إيطاليا على الحبشة وقضائها على استقلالها تحقيقا لأطماعها الاستعمارية فى أفريقيا متذرعة بحجج أوهى من خيوط العنكبوت - والدولتان المتنازعتان كما هو معروف ضمن أعضاء عصبة الأمم - وترددها فى تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدولة المعتدية الفاتحة وضعف سياسة العقوبات بوجه عام . وبعدها عن المجال العملى - كل هذه العوامل تعتبر فاصلا هاما بين الأمان والخطر . وعاملا حاسما فى اقتراب الكارثة وسرعة نشوب الحرب العالمية الثانية .

ولأول مرة فى تاريخ عصبة الأمم تقرر العقوبات الاقتصادية وفق الميثاق على إحدى الدول الأعضاء وكانت إيطاليا لإرغامها على احترام الميثاق ، وقد تقرر أن توقع العقوبات ٤٩ دولة من بين الأعضاء ، وضمها من وقع على ميثاق « كيلوج - بريان » ، ولثانى مرة فى تاريخ أوروبا الدبلوماسية الحديث توقع العقوبات الاقتصادية على دولة أوروبية قوية كأحدى وسائل الزجر ولإيقاف المعتدى عند حد حتى يقلع عن التمادى فى غيه . لقد عمد « بونا بارت » بعد انتصاره فى موقعة « يينا » سنة ١٨٠٦ إلى تقرير الحصار الاقتصادى على الجزر البريطانية ومقاطعتها تجاريا - تلك الجزر العنيدة التى ما فتئت تناوئته - وقد أعيتة الحيل فى إخضاعها لسلطانه وفى إدخالها ضمن دائرة حله العريز لديه ، وهو إنشاء دول أوروبا المتحدة تحت

زعامة إمبراطورية النمسا، فقرر الإمبراطور ألا تستورد البلدان الداخلة في دائرة الإمبراطورية النمساوية أى سلعة أو مصنوعات من بريطانيا كما لا تصدر إليها حاجاتها من المنتجات الأوروبية . ولقد كان لمقاطعة القرن الماضي هذه أسوأ أثر في الجزائر البريطانية التي تستورد من الخارج المواد الغذائية وكثيرا من المواد الأولية اللازمة لمصانعها وصناعاتها ، إلا أنها تلقت الصدمات بجلد وجاهدت في تخفيف وطأتها . وهبط سعر الجنيه بفعل المقاطعة من ٢٠ شلن إلى ١٢ شلن ، ونجحت المقاطعة في باديء الأمر وقد كانت السلطة المركزية في باريس قابضة على ناصية الحال في أنحاء الإمبراطورية والرقابة شديدة على السواحل الأوروبية الغربية . ولكن قاست القارة من جراء شلل التجارة الخارجية مع الجزر أزمات شديدة لامتناع ورود المصنوعات البريطانية إليها ومواد الوقود والحديد ، ولا يخفى أن بريطانيا كانت في ذلك الوقت أولى البلدان الصناعية في العالم ، وزعيمة الانقلاب الصناعي من الناحية العملية واستخدام الآلات والبخار وأفران صهر المعادن وسيدة الإنتاج القائم على استهلاك الفحم ، ثم أن الحال تبدلت وتداعت حركة المقاطعة نظراً لاتساع أطراف الإمبراطورية النمساوية وصعوبة الإشراف على حركة المقاطعة وتطبيق العقوبات الاقتصادية تطبيقاً دقيقاً واشتداد أوار الحرب ، وصادفت المقاطعة أشد الصعوبات في البلاد التي أخضعها نابليون بحد السيف مثال ذلك هولانده والامارات الألمانية ، وقد حاربت المقاطعة التي كانت في غير مصلحتها الاقتصادية . ونظراً لبعدها السلطة المركزية بباريس عن بلدان الشمال ما لبثت أن انتهزت هذه فرصة مشاغل الحكومة المركزية الخطيرة والبون الشاسع وتألبت على المقاطعة كما أفسدها الالتجاء إلى الغش وتهريب البضائع من القارة إلى الجزائر البريطانية وكذلك العكس ، وبهاذه الأرباح بواسطة هذا الطريق الغير المشروع ، ورغم صعوبة وسائل النقل في ذلك الحين فقد أفسد الغش حركة المقاطعة خصوصاً في هولانده وألمانيا . أما في عصرنا الحالي فقد تقدمت

وسائل النقل وتعددت وزادت سرعتها وزاد ارتباط البلدان بعضها ببعض مما ضاعف مشقة الاثراف على تطبيق العقوبات الاقتصادية على إيطاليا وسهل حركة الغش والتهرب ، ورغم أن سياسة مقاطعة بريطانيا فيما مضى لم تنجح النجاح الذي كان يرجوه بونابارت ، فقد تركت آثارا عميقة في القارة الأوروبية ، وكذلك في كل من فرنسا وبريطانيا ، فقد اضطرت البلدان التي تطبق حركة المقاطعة إلى تنشيط الصناعة المحلية حتى تستغنى بها عن المصنوعات البريطانية كما نشطت صناعة الآلات وقد كانت هذه الصناعة في فجر نهضتها وترتب على ذلك أن عم الانقلاب الصناعي فرنسا كما نشأت نواة صناعات الأتشة لاسيما الحريرية في ايون ، ووجهت الجزر البريطانية إلى الزراعة عنايتها حتى تسد حاجاتها على قدر الامكان . وقد أعاد التاريخ نفسه فقد ترتب على فرض العقوبات الاقتصادية حديثا نشاط الاقتصاد المسير والاستعاضة عن حاجات باخرى وذهبت الدول الفاشية الى أبعد حد في تنفيذ خطة الاستكفاء Autarchie واستبدال منتجات بأخرى Ersatz .

ورأينا العقوبات الحديثة هزيلة ضعيفة فلم تحترم الدول قرار العصبة كما كان مرجو منها ، كما حادت النمسا وهنغاريا وألبانيا وسويسره عن تطبيقها وهي أعضاء في العصبة ، ورفضت ألمانيا والولايات المتحدة واليابان وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية وهي ليست أعضاء في العصبة تطبيقها ولموقفها أهمية في سيرأداة الحرب الإيطالية وتمادى إيطاليا في وحشيتها . أما موقف إيطاليا فهذه رغم ما كانت تحكم عليه في ذلك الوقت من قوى عسكريه جبارة ، كانت في أشد الحاجة إلى الخارج لتعزيز تسليحها ومحافظة على مستواها العسكري القوى حيث تستورد جل المواد اللازمة لصنع السلاح والذخيرة والعتاد الحربى ، فهي والحالة هذه هدف سهل للعقوبات الاقتصادية . وبينما تكفى نفسها فيما يختص بالالومنيوم والكبريت والزنبق إذا بها تعتمد على الخارج في التصدير وزيوت الوقود والنحاس والصلب ، كما أنها لاتستخرج في الداخل غير ٥٠ ٪ . من الفحم الذى تستهلكه و ٥٠ ٪ من الرصاص

و ٥٠ ٪ من الحديد و ٨٠ ٪ من الزنك ، وكذلك منتجاتها الزراعية لا تسد حاجاتها ، فبينما تنتج كفايتها من الحرير والقنب لا تنتج بتاتا المطاط ، السكوتشوك ، والقطن ولا تنتج إلا ٢٠ ٪ من حاجاتها من الصوف . وزيادة في إدراك حقيقة موقف إيطاليا من العقوبات نحلل بدقة أثر هذه العقوبات في معاملاتها مع الخارج: ففيما يختص بواردات الأسلحة فإن أثر الخطر على تصدير السلاح إلى إيطاليا أدنى أكثر منه مادي وذلك لأن إيطاليا تصنع الأسلحة ببلادها ولا تشتري السلاح المصنوع بتاتا من الخارج. وفيما يختص بالصادرات الأجنبية إلى إيطاليا فإن قائمة الصادرات التي حرمت العقوبات الاقتصادية إرسالها إلى إيطاليا كانت غير وافية. فهي مثلا تنص على تحريم تصدير الألومنيوم إلى إيطاليا مع العلم بأنها لا تحتاج إليه بل بالعكس تصدر ما يفيض منه عندها. كما أنها لا تشير إلى تحريم تصدير بعض المواد الهامة لصنع السلاح كالنحاس والرصاص والزنك والفحم ، وربما كان هناك عذر في عدم وضع النحاس في قائمة المخطورات وذلك نظرا لأن الولايات المتحدة إحدى كبريات الدول المصدرة للنحاس وهي ليست من أعضاء عصبة الأمم ولم تنضم صراحة إلى الدول الموقعة للعقوبات الاقتصادية. أما فيما يختص بالفحم فلا يمكن الانتحال بالأعذار في شأنه مع العلم بأن قوانين النازية مثلا تحرم تصديره إلى خارج المانيا. وفيما يختص بالصادرات الإيطالية إلى الخارج فالعقوبات تتناول مقاطعة كافة الصادرات الإيطالية ، ويترتب على ذلك القضاء على ٦٠ ٪ من التجارة الإيطالية علاوة على سهولة استغناء الدول التي تحرم استيراد البضائع الإيطالية عنها لأن معظمها منتجات مواد غذائية مرتفعة السعر. وفيما يختص بالمقاطعة المالية فهي تتناول عدم فتح اعتمادات لإيطاليا في الخارج وكان هذا في الحقيقة أمرا واقعا منذ مدة قبل توقيع العقوبات نظرا لسوء حالة إيطاليا المالية وفقدان الثقة فيها. والمرجو من توقيع العقوبات الحصول على نتائج غاية في السرعة

بينما هي بصورتها المذكورة آنفا لن تحقق الغرض إلا ببطء . (١)
واستعدت إيطاليا لمجابهة العقوبات بكل ما أوتيت من قوة ، فعمدت الى
رصيد الذهب تسده به مشترياتهما وتغري به الدول التي قررت مواصلة التعامل
التجاري معها . كما اتبعت مختلف الوسائل التشريعية والإدارية لجمع ما لدى
الاهلين من الحلى والذهب ، واستوردت كميات وافرة من المواد الأولية
اللازمة لسير الحرب مدة طويلة قبل حلول أجل تنفيذ العقوبات كما تدل
على ذلك الإحصاءات الآتية .

واردات إيطاليا

من يناير الى أغسطس سنة ١٩٣٥	من يناير الى أغسطس سنة ١٩٣٤
٩٤٨٤	٧٥٨٣ الفحم بملايين الأطنان
١٣٤٤	١١٦١ زيوت الوقود بملايين الأطنان
٧٤٥٩	٦٠٨٢ الحديد والصلب بملايين الأطنان
٥٥٨٠٠	٣٨٤٠٠ النحاس بالأطنان
١٦٤٠٠	٢٤٠٠ القصدير بالأطنان
٣٨٠٠	١١٠٠ الزنك بالأطنان
٢٩٠٠	٢٦٠٠ الصفيح بالأطنان

وأصدرت الحكومة الفاشية القوانين الاستثنائية لتخفيض مستوى
المعيشة ومنع ارتفاع الاسعار ، وأنشأت كثيرا من الاحتكارات الحكومية ،
وشرعت لتخفيف الاستهلاك وبالغت في فرض الضرائب . ولم تأبه لما يترتب
على ذلك من إضعاف قوة شراء الاهلين ونقص حركة الواردات مما يترتب
عليه اضطراب ميزان البلدان التجاري وتحملها أشد الصعوبات في الحصول

(١) « أنظر القانون الدولي العام » لجورج - ميل : من صفحة ٦٦٨ إلى ٦٧٠ .
وانظر « العلاقات السياسية الدولية » منذ مفاوضات الصالح - لكار ، من صفحة ٢٢١ إلى ٢٢٨ :

على ما تحتاج إليه من المواد التي لا تدخل ضمن قائمه المحظورات اعدم توفر المال اللازم ، ووضعت الدولة يدها على الأوراق المالية الأجنبية المملوكة للاجئين وقد بلغت نحو ٨ مليار ليرة ، كما نزل رصيد الذهب ضمان العملة ببنيك إيطاليا إلى نحو ٤ مليار ليرة وقد كان أول عام سنة ١٩٣٥ نحو ٦ مليار ليرة . ولا تكن هذه الحالة لم تأت بالجديد فأن ميزان إيطاليا التجاري كان في عجز مستديم منذ سنين طويلة كما يتضح ذلك من البيانات الآتية : -

تجارة إيطاليا الخارجية مقدرة بمليارات الليرات

سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	
٣٦٤٦	٨٢٦٨	٧٤٣٢	٧٦٧٥	الواردات
٢٥١٢	٦٨١٢	٤٩٩١	٥٢٢٤	الصادرات

ومع أن إيطاليا تعذر عليها أن تنشئ حلقة تجارية سليمة مع الدول التي لم تأخذ بالعقوبات الاقتصادية ، فصادراتها إليها محدودة لا تزيد عن ثلث مجموع الصادرات كما يتضح ذلك من الأرقام المذكورة ، إلا أن أداة توقيع العقوبات لم تفد سريعا في إيقاف الاعتداء ، وفيما يلي البيان .

صادرات إيطاليا إلى البلدان التي لم تطبق العقوبات الاقتصادية

بالنسبة المئوية إلى مجموع الصادرات

سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	
١١ر٤	١٢ر٢	١٥ر٩	ألمانيا
٩ر٤	٨ر٨	٧ر٤	الولايات المتحدة
٨ر٥	٨ر١	٨ر٤	سويسرا
٢ر٨	٢ر٠	٢ر٤	النمسا
٠ر٧	١ر١	٢ر٥	هنگاريا وألبانيا
١ر٢	١ر٤	١ر٣	البرازيل
			اليابان تكاد لا تذكر (١)

(١) فيما يختص بالبيانات الاحصائية الواردة راجع ألتعداد « الاكونوميست »

ويتضح والحالة هذه أن أكثر من ٦٠ ٪ من صادرات إيطاليا ترسل إلى البلدان التي كانت تقاطع التجارة الإيطالية مما قد يوقعها في أشد الورطات وقد يفقدها أهم الأسواق الخارجية وخاصة أن صادراتها ليست بالمنتجات الأساسية الهامة ، بل هي منتجات ترف يمكن الاستعاضة عنها بغيرها بسهولة ، بل الاستغناء عنها كلية ، حيث تبلغ صادرات الفاكهة ١٦ر٨ ٪ والحرير الصناعي ١٠ر٧ ٪ والمنسوجات القطنية ٩ر٤ ٪ والحبوب والخضروات ٤ر٥ ٪ من مجموع الصادرات . غير أنه لنجاح تنفيذ العقوبات كان يجب تعاون بلدان العصبة وغيرها من الدول التي اشتركت في تنفيذ العقوبات إلى أبعد مدى حتى تأتي بفعلها لاسيما أنه بطل . الأثر يحدث فعله بعد أن تستنفد إيطاليا مالهيا من المال والمواد الأولية المخزونة . فإذا تداعت الجبهة بحيد بلدان البلقان مثلاً عن تطبيق العقوبات لتراكم المواد الأولية اللازمة عندها وميلها إلى التخلص منها بأي وسيلة نظراً لسوء حالتها الاقتصادية ، أو إذا ترددت الجبهة في إدخال البترول ضمن المحرمات مهدت لأيطاليا إطالة أمد الحرب والصمود لللائمة ، وهذا ما كان . وعلاوة على ذلك فإنه نظراً لسهولة المواصلات وسرعتها صار تنفيذ العقوبات من الصعوبة بمكان لاحتتمال استيراد البلدان التي لم تشترك في تنفيذها كميات كبيرة من المواد التي تحتاج إليها إيطاليا لحساب الأخيرة من البلدان الموقعة للعقوبات ثم تسهيل إرسالها إلى إيطاليا أي قيامها بدور الوسيط في حصول إيطاليا على ما يلزمها . وكان غرض العقوبات الاقتصادية زجر إيطاليا حتى تكف عن الحرب وتتكاتف الدول جميعها بما في ذلك إيطاليا مرغمة في فض النزاع المسلح بالطرق السلمية والدبلوماسية . وتراخت الدول في القيام بعمل جدي وفضلت بقاء العقوبات الاقتصادية على حالها وعدم إدخال مواد جديدة إلى قائمة المحظورات وعدم تشديد العقوبات الاقتصادية على إيطاليا حتى يكون هناك أمل في الحل السلمي ولا يتسع الخرق على الراقق . غير أن تردد الدول الموقعة للعقوبات

في ضم البترول إلى قائمة المحظورات خوفا من أن يؤدي ذلك إلى اشتعال نيران حرب عامة كان له أسوأ الأثر في نجاح العقوبات .

ووقف الأمر عند صياح جامعة الأمم وعلى رأسها بريطانيا العظمى ومناداتها بأن عمل إيطاليا خارق لعهد العصبة ، وتمسكت إيطاليا بالمادة ٢٢ من الميثاق التي تنص على حق الشعوب المتقدمة في المدنية في الوصاية على الشعوب التي تقل عنها مدنية ، أو بعبارة أخرى ، حق إيطاليا في القيام بعملية البوليس الدولي وانتدابها على المقاطعات الغير الاميرية التي سبق للحبشة أن ضمتها إليها ثم غزتها إيطاليا وحررت عبيدها . وقد ردت بما يفيد هذا المعنى على مذكرات الدول التي طبقت العقوبات الاقتصادية . ويتبين من ذلك ما كانت ترمى إليه من ضم الأراضي الداخلة ضمن الامبراطورية الحبشية التي تفصل إرتريا عن الصومال وهما من أملاكها إليها باسم عصبة الأمم وتحت ستار الانتداب ، وتذرعها بحادثة اصطدام الجنود الإيطاليين بالأحباش على الحدود في والوال مع العلم بأن هذه الحادثة عادية وليست من طبيعتها أن تؤدي إلى الغزو . (١) .

وسرعان ما تبخرت العقوبات الاقتصادية وآثارها ، وكذلك تبخرت إمبراطورية « أسديهودا » وزال استقلالها ، واحتلت الجيوش الفاشية « أديس أبيبا » بعد معارك دامية استخدمت فيها الأسلحة التي حرمتها اتفاقات لهاى واتبعت الأساليب التي نبذها ميثاق عصبة الأمم . ودق فشل العقوبات الاقتصادية المسسمار الأخير في نعش نظام العصبة . فتتابعت حوادث الفوضى السياسية الدولية ، واحتدم القتال في أسبانيا لتجربة أسلحة الدكتاتوريات والديمقراطيات على حساب الشعب الأسباني المنكود الطالع توطنه للمعارك الجبارة المستقبلية ، واستعدت كل كتلة من كتل التحالف السياسي لمجابهة الحرب العالمية الثانية وشحذت بلدان المحور أسلحتها لتزيق سلاسل الدبلوماسية التي تبلغ في شدتها وثقلها السلاسل الحديدية وقد وضعت فيها واستخدمتها

(١) أنظر « العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لـ دكار ، صفحة ٢٢٢

بلدان الغرب لتطويق ألمانيا والحيلولة بينها وبين تحقيق أطامها في غرب أوروبا أفريقيا وراء البحار ، مما حدى بها إلى السير نحو الشرق . وتفتح في الصور وعصفت العاصفة ، وإذا بالعالم يتلظى في جحيم الحرب ونيرانه الحامية ، وإذا بالشعوب بعد سنوات طوال من الآلام والتضحية والخراب والموت كأعجاز نخل زاوية ، وإذا بعواصم الغرب الكبرى ومناطقه الصناعية العامرة ووديانه الزراعية النضرة الزاهرة كالفحمة القائمة المحترقة ، يخيم عليها سكون الموت وتسكسوها أشلاء الجنود وحطام الدبابات والمدافع والطائرات الممزقة .

وخرج العالم من الحرب وقد تلقى دروسا قاسية وغطات بالغة ، أهمها عجز ميثاق عصبة الأمم وقصوره عن تلافي المنازعات المسلحة والحروب . وقد أعد سادة الحرب وقادتها بالبلدان المتحالفة ليوم النصر برنامجا جديدا زعموا أن فيه الضمان الكفيل لاتقاء الحروب في المستقبل . وقد سبق الاجتماع النهائي لإقرار نظام السلام الجديد بسان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ تصريحات عدة من الساسة العظام للأمم المتحدة الكبرى (وهي الولايات المتحدة وروسيا وإنجلترا والصين) ، وكان أهمها ميثاق الأطلنطي كما هو معروف ، وقد أذيع في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ وجاء فيه وجوب وضع أسس قوية للتعاون بين مختلف الشعوب . وأعقب ذلك توقيع الدول الأربع الكبرى المتحالفة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ اتفاقا عنوانه : تصريح الدول الكبرى الأربع بخصوص السلامة والأمن الدولي . وتقرر فيه حاجة العالم إلى إنشاء هيئة جامعة لتدعيم السلام . وقد كرر تشرشل وستالين وروزفلت في اجتماعهم في طهران في أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ هذا التصريح ، وأكدوا عزمهم الوطيد على العمل لأقامة صروح السلام .

وكان شغل العالم الشاغل الحرب العامة القائمة على قدم وساق ، ولكن كان الساسة بكبريات البلدان المتحالفة يقطعون من وقتهم النفيس بعض

الشيء كى رسموا خطة المستقبل للسلام فى حالة انتصار دولهم . واقتصرت جهود السلام ورسم أسسه الهامة على الدول الكبرى ، وكان ذلك فى أثناء دوران رحى الحرب ، بخلاف الحال فى ميثاق عصبة الأمم الذى سار سيرا جديا بعد الهدنة واتسعت قاعات فندق كريون Crillon بباريس حيث كانت تجتمع لجنة وضع الميثاق لوفود الدول المتوسطة والصغرى والمحايمة لسماع آرائها فى المنظمة الجديدة وإبداء ما يعن لها من اعتراضات . وقد اجتمع مندوبو الدول الأربع العظمى فى واشنطن بقصر « دمبرتون أوكس » ، Dumbarton Oakes العتيق من ٢١ اغسطس إلى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ . ووضعوا صراعا نظاما دقيقا للتعاون العالمى اشتقت كثير من قواعده من مشروع ولسن ، وقدم المشروع إلى رؤساء الدول الأربع الذين اجتمعوا فى مشى يالتا Yalta بالقرم على البحر الأسود فى فبراير سنة ١٩٤٤ برفقة حشد جرار من الخبراء ، وبعد دراسة وفحص وتعديل المشروع الاصلى اتخذوا قرارا بدعوة الشعوب المتحدة فى ٢٥ ابريل ، أى كافة الشعوب التى أعلنت أو تعلن الحرب على ألمانيا قبل أول مارس من نفس السنة على أن تكون الدول الداعية لمؤتمر السلام العالمى هذا وقد لاحت تبشير النصر للديموقراطيات الدول العظمى الثلاث وهى الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا ويضاف إليها أيضا الصين وفرنسا . وقد حدا شرط إعلان الحرب على ألمانيا لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو ، ببعض الدول التى ظلت على الحياد إلى تاريخ اجتماع يالتا إلى مبادرتها بإعلان الحرب عليها مثال ذلك الأرجنتين وتركيا ، واجتمعت حشود الدول فى سان فرانسيسكو فيما عدا الدول المعادية والدول التى بقيت على الحياد وهى إسبانيا والبرتغال وسويسرا والسويد ، وتدفقت المقترحات على مكتب المؤتمر ، وتقدمت الدول المدعوة بشى الآراء التى تعترض بمقتضاها على مشروع الميثاق الجديد وتهمه بالرجعية وبأنه وضع لصالح الدول العظمى ولم يراع حقوق الدول المتوسطة والصغيرة ، شأنه شأن ميثاق عصبة الأمم المخفلة وخاصة فى تكوين مجلس هيئة الأمم المتحدة ، فهو أشبه بدكتاتورية

من الدول الكبرى لتسيير السياسة العالمية ، ولكن كان فرسا الرهان ومحط أنظار مندوبى الدول المجتمعة فى المؤتمر هما ممثل الاتحاد السوفيتى ومندوب جمهورية الولايات المتحدة ، وقد اصطدم كل منهما بالآخر فى مناسبات شتى وخاصة فى صدور رئاسة المؤتمر . وحلت المشكلة بتبادل وتناوب الرئاسة بين مندوبى الدول الأربع العظمى مع الاحتفاظ برئاسة اللجان الهامة لمندوب الولايات المتحدة . وبعد أخذ ورد ومناقشات طويلة بين الدول المجتمعة مدى شهرين وقع الاتفاق مندوبو ٥٠ دولة فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٦ على أن يصبح الاتفاق ساريا بمجرد تصديق الدولة الثلاثين عليه . وبهذه المناسبة تجتمع لجنة تحضيرية فى لندن لتنفيذ النصوص وسير دولا ب المؤسسة العالمية الجديدة ، وفى ٢٤ اكتوبر من نفس العام خرجت منظمة السلام إلى عالم الوجود بالتوقيع الثلاثين وهو الحد الأدنى القانونى لتطبيق الميثاق ، ولم تبرز شمس العالم الجديد سنة ١٩٤٦ إلا وقد أصبح نظام هيئة الأمم المتحدة حقيقة واقعه ، وطرح على بساط البحث أمام الهيئة مشاكل هامة كالنزاع الأيرانى — الروسى وكالموقف الشاذ الناجم عن احتلال الجيوش الانكليزية لليونان ولاندونيسيا مما أدى إلى احتدام الجدل بين انجلترا والاتحاد السوفيتى وبما عرض الهيئة الجديدة للخطر وهى لا تزال فى نعومة أظفارها غضة العود لينة الأهاب . وسارت المنظمة فى طريقها الشائكة ، وتخبطت فى دياجير الأطماع وقد صدرت نتيجة اقتراحات ودراسات تمت أثناء الحرب ولم ترتبط عجلتها بمعاهدة الصلح كما حصل فى ميثاق عصبة الأمم التى أدمجت فى معاهدة فرساي ولم تتم بعد معاهدات الصلح بين ألمانيا وأعداء الأمم ، وقد مضى على انهيار ألمانيا وميلاد الميثاق لحين كتابه هذه السطور نحو أربع سنوات .

وتتلخص أسس الميثاق فيما يلى : —

١ — الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة : وهى تضم كافة الدول الموقعة على الميثاق ، بلا فارق بين الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى ، وهى تشبه الجمعية العمومية لعصبة الأمم مع فرق هام هو عدم حيازتها لسلطات ما فى

المسائل السياسية ، وبمجرد إبلاغ مجلس الأمن عن أمر من الأمور تكف يدعا ولا تستطيع أن تتخذ أى قرار . ويحظر عليها أن تبدى رأيا أو تنصح باتباع طريق معين في موضوع النزاع . وهكذا يتضح نفوذ مجلس الأمن الدكتاتورى وسلطان الدول الكبرى المطلق على السياسة العالمية ، وهى صاحبة الكلمة فى مجلس الأمن .

ولكن للجمعية العمومية اختصاصات إدارية وانتخابية واسعة النطاق ، فهى تقر ميزانية الهيئة ، وتوزع حصص النفقات على مختلف الدول ، كما تقبل وتستبعد الأعضاء ، وتنتخب الأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن ، وتنتخب أعضاء المجلس الاقتصادى وتعين السكرتير العام للهيئة ، وتنتخب قضاه محكمة العدل الدوليه بالاشتراك مع مجلس الأمن . وقد أريد بقصر عمل الجمعية العمومية على إبداء النصح وتصريف الشؤون الإدارية ودراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الفصل بين السلطات والاختصاصات وذلك بتركيز العمل السياسى والمجهود الدبلوماسى فى مجلس الأمن ، وتسيطر عليه كبريات الدول العسكرية التى يمكنها تحمل أعباء السلام بردع المعتدى وإيقافه عند حده بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك .

٢ - المجلس الاقتصادى والاجتماعى : وهو بدعة جديدة ليس لها مقابل فى نظام عصبة الأمم ، ويشتمل هذا المجلس على ثمانية عشر عضوا تعينهم الجمعية العمومية ، ولا يشترط حتما حجز مقاعد فيه للدول الكبرى ، ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات ويصدر قراراته بالأغلبية . ومهمته الأساسية إبداء النصح فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، كما يعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته والمحافظة على حياته . ويتفرع عن هذا المجلس اثنا عشرة هيئة تهتم بشؤون التغذية والزراعة والعمل والمواصلات والتعليم والصحة والاجئين والعملة الدولية والبنك الدولى ، ولا شك فى أهمية هذا المجلس البالغة فى سبيل الانعاش العالمى والتعاون الدولى من كافة نواحيه .

٣ مجلس الأمن : هو المحور الأساسى الذى يقوم عليه نظام هيئة

الأمم المتحدة ، فهو معقل الدول العظمى الذى تجتمع فى حظيرته لاقرار السلام وفرضه إذا تطلب الأمر ذلك ، ولكن مع الأسف هى تعمل لمصلحتها فقط وبشرط ألا يتعارض السلام الذى تفرضه مع أطماعها الاستعمارية . وكان العالم يؤمل أن يصبح مجلس الأمن موثلاً للدول المتوسطة والصغيرة وملاذها ومعين الشعوب الناهضة التى لا تزال تن من وحشية الاستعمار واعتداءاته المسلحة ونصيرها . وقد رأينا فى نظر قضايا مصر وعرب فلسطين وأندونيسيا يتراخى ويتراجع ويصم آذانه وهو فى علاجه يتبع طرق المسكنات وأنصاف الحلول وربما كان ذلك فى بعض المواقف عن سوء قصد وفى أخرى عن ضعف . ومهمة هذا المجلس وسلطانه طبق الميثاق المحافظة على السلام . ويتكون من أحد عشر عضواً منهم خمسة بصفة دائمة ينوبون عن الدول العظمى وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين ، أما سائر الأعضاء فانتخابهم يكون كل سنتين بواسطة الجمعية العمومية ، ولا يعاد انتخابهم مباشرة بعد انتهاء العضوية . وللمجلس بمقتضى الميثاق سلطات واسعة فى اتخاذ القرارات ، فهو لا يقترح بل يأمر ، وقد تعهدت الدول الموقعة على الميثاق مقدماً بقبول قراراته وإطاعة أوامره وتنفيذها . وهو يتبع فى مبدأ الأمر فى حالة علاجه مشكلة ما الوسائل التقليدية المعروفة وهى الوساطة والتحكيم وإحالة النزاع على محكمة العدل ، ولكن إذا استنفدت هذه الوسائل دون نتيجة حاسمة فواجبه يحتم عليه الالتجاء إلى الضغط وتوقيع العقوبات على الدولة المعتدية . وذهب ميثاق هيئة الأمم المتحدة إلى مدى بعيد فى هذا الصدد ، غير أن العقوبات التى نص عليها ليس لها نتيجة عملية فعالة إذ لم تتكون بعد قوة دولية مسلحة لتنفيذ قرارات المجلس حتى تكون تحت تصرفه حين الحاجة . والميثاق لم يغفل إنشاء هذه القوة والمبادرة بالعمل على إعدادها ، وذكر أن للمجلس حسب ما يترامى له أن ينظم تكوين القوة المسلحة سريعاً وفق حاجته وذلك بالاتفاق بين الأعضاء لتوجيهها لخدمة السلام ولحسم النزاع المطروح . ونص الميثاق على

على أنه لا يمكن اتخاذ قرارات تنفيذية ضد المعتدى إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء. ويتعين أن يكون ضمن الدول الموافقة الخمس دول العظمى ذات المقاعد الدائمة بالمجلس ، وهذا ما يسمى بحق الفيتو Veto أى اعتراض إحدى الدول العظمى المشار إليها آنفاً على تنفيذ أى قرار لا يروق لها وتعطيل ما لا ترى فيه مصلحة وما لا يتمشى مع سلطانها السياسى ونفوذها العريض .

وهذا الحق إيجابى ، بمعنى أن الدولة العظمى تستعمل حقها فى رفض مشروع القرار بالمجلس ، وسلبى أى أنه يؤدى إلى شل المشروع ونبذه. وهو ليس بالبدعة الجديدة فله سوابق عديدة ، إذ هو وليد حياة التنافس السياسى للدول وفكرة « السيادة » . وترى الدول العظمى أنها بتنازلها عن هذا الحق السياسى تضعف من سيادتها باضطرارها إلى الموافقة على قرارات ربما تعارضت مع مظامها السياسية . ورغبة فى الإبقاء على منظمات السلام والحيلولة دون فشل المؤتمرات وقرارات مجالس التحكيم الدولى وتدير الأمن العالمى لم تشأ الدول التى عملت على تدعيم القانون الدولى ووسائل السلام ثم إنشاء نظام هيئة الأمم المتحدة أخيراً أن تقضى على حق الاعتراض وتحرم الدول العظمى منه ، وهى التى تملك الوسائل التنفيذية والقوة المسلحة التى يمكن الالتجاء إليها عند اللزوم لدرء الاعتداء . وهذا الحق وهو معلق على السيادة يمكن الاستغناء عنه فيما بعد إذا شاءت الدول أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح دولة أخرى قوية فهذا يتعارض مع الاستقلال إنما لصالح السلام العالمى أو دولة عالمية موحدة Super-Etat تشرف على البوليس الدولى وتباشر عملياته . ولقد أثير حق الاعتراض فى « مؤتمر فينا » فرفض سفير إسبانيا فى مذكرة رفعها للمؤتمر بتاريخ ٥ يونيه ١٨١٥ أن يمضى المحضر الختامى للمؤتمر لأنه رأى « أن دول المؤتمر نظمت بدون مساهمة وموافقة إسبانيا حقوق هذه على الدوقيات الإيطالية ، وأعلن اللورد « كاستلريج » Lord Castlereagh مندوب إنجلترا فى المؤتمر أنه لا يرى نفسه مقيداً برأى « الأغلبية » ، وأضاف إلى ذلك أنه « يحتفظ

لنفسه بحق إبداء اعتراضه وعدم موافقته وفق ما تمليه عليه مصلحة بلاده . .
وفي مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ تكرر البحث فأن الكونت و شافلوف ،
Shuwalow أثار مبدأ أن المؤتمر مقيد لا يرى الأغلبية بل بالموافقة الجماعية
وأضاف بسمارك إلى ذلك ، ليس هناك أدنى شك بأن الأقلية ليست مضطرة
للانزول عند رغبات الأغلبية . . وفي اجتماعات لهاى وبالذات في المؤتمر الثاني في
سبيل السلام أعلن رئيس المؤتمر ، أن مبدأ الموافقة الجماعية *unanimité*
لأعضاء المؤتمر على القرارات هو القاعدة الأولى والأساسية لكل مؤتمر
دولي ، وليس الأمر فيما يختص بهذه القاعدة بقاصر على وجوب إبداء الرأي
بالموافقة بل للأقلية وفق مبدأ سيادة الدولة لا التمسك فقط بالأيسر عليها
قرار معين وافقت عليه الأغلبية فلها أيضا حق الاعتراض على تدوين
صيغة هذا القرار ضمن ما وافق عليه المجتمعون ، وبناء عليه فأن ما اتخذ في
صدد التحكيم الجبري في بعض الحالات في مؤتمر لاهاى وكانت قد وافقت
على المبدأ ٣٢ دولة وقررت إضافته إلى الاتفاق في باب ختامى يلحق بالاتفاق
ويضاف إلى حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية انهار من أساسه
باعترض الأقلية وعلى رأسها الوفد الألماني ، ونحمت في الاعتراض ، وطبق
بدقة وجوب مراعاة الأجماع في اتخاذ القرارات ، وكان سبب هذا خوف
الأقلية من أن تؤدي تصرفات الأغلبية في المؤتمرات إلى إبرام معاهدات خاصة
تحت ستار القرارات الدولية تربط دولاً ضد إرادتها . ثم تأيد حق الاعتراض
قبل تسجيله في ميثاق الأمم المتحدة في نظام عصبة الأمم ، فجاء في نظام
العصبة النص على حق الدول العظمى المسلحة في التمسك بهذا الحق ، ليصبح
للقرارات خطرهما وأثرهما ويمكن المحافظة على مكانة العصبة والحيلولة دون النزاع
المسلح فعلا وانفراط عقدهما . ولقد قام نظام العصبة كما سبق أن بينا على
الجمعية العمومية والمجلس وكذلك الحال : نظام الأمم المتحدة ، ولم يك تحكم
على قوة فعالة لتنفيذ قراراتها فكان من البديهي أن يتعدى حق الاعتراض الذي
يتمشى جنبا إلى جنب مع مبدأ السيادة القومية مكانه الهام في نظام العصبة .

ونص على أن قرارات الجمعية العمومية أو المجلس تتخذ بالإجماع فيما عدا المسائل الخاصة بالإجراءات فقراراتها تصبح نافذة بالأغلبية ، وفيما يختص بقرارات المجلس كانت كافة المنازعات الخاصة بحماية الأقليات وبمراقبة نزع السلاح في إمبراطوريات الوسط تتخذ بالأغلبية (١) . وحذا أن يصبح نظام الأمم المتحدة بمثابة دستور عالمي لدولة عالمية موحدة على الأقل فيما يختص بضمان السلامة الجمعية ومنع الحروب ، وأن تنزل الدول كبيرها وصغيرها عن كبرياتها وتحد من نعرتها القومية ومطامعها السياسية الخارجية وسيادتها حتى لا تنفجر خارج حدودها وتهدد الأمن الدولي ، بأن تنزل عن جزء من سيادتها لمؤسسة السلام العالمي ، وتصبح الخطوة التالية التنازل عن حق الاعتراض والنزول عند رأى الأغلبية ، ولكن أين البوليس الدولي اليوم لتنفيذ قرار لا يتخذ بالإجماع ، وقرارات الأجماع الحالية لا تجد مستمعا لها ؟

وفي حالتنا الراهنة فرق ميثاق الأمم المتحدة بين المسائل الخاصة بالإجراءات *procédure* والمسائل الخاصة بالموضوع *fond* ، ففيما يختص بالأولى ، اكتفى بوجوب الحصول على ثلثي الأصوات أى على سبعة أصوات على الأقل ضد أربعة ولم يحتم تصويت الدول الخمس جميعها في صف الأغلبية ، وفيما يختص بالموضوع وحالات اتخاذ قرارات إيجابية للحفاظ على السلام حتم كما ذكرنا تصويت الدول الخمس العظمى في صف الأغلبية ، غير أنه استثنى حالة الوساطة *médiation* واختصام دولة من الدول الكبرى وطرح النزاع على المجلس للحكم فيه ، فرأى ألا تشترك الدول الكبرى المختصة في التصويت ، وعلى ذلك يتعذر عليها أن تثير اعتراضها وتستعمل حقها في « الفيتو » .

(١) انظر « الاعتراض في القانون الدولي » - كرسيتان شاسريو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٨ ، من صفحة ٦٠ الى ٦٠

« Le Veto en Droit International » par Christian Chassériau, 1vol, Paris 1948.

٤ - السكرتارية : وهي الإدارة العامة للهيئة وعلى رأسها سكرتير عام تعينه الجمعية العمومية بناء على توجيه مجلس الأمن، ويديرها عدد كبير من الموظفين من مختلف الجنسيات. واختصاصات السكرتير العام أوسع بمراحل من اختصاصات مثيله بعصبة الأمم المنحلة، ويجوز له طبقا للمادة ١٩ من الميثاق أن يرفع أى موضوع يرى أن من شأنه تهديد السلم. وعلى ذلك فهو ليس بمجرد موظف إدارى وقى، ولكنه أيضا عضو سياسى له اعتباره فى تدعيم السلام. وفضلا عن ذلك فهو يعين آلاف الموظفين الملحقين بمكاتب هيئة الأمم المتحدة ويعد الميزانية ويراقب المنصرف ويقبض الحصص المستحقة للهيئة التى فى ذمة كل عضو من الأعضاء وفاؤها للمنظمة، وهو يتقاضى نظير عمله مرتبا سنويا قدره ٤٠.٠٠٠ دولار أى ما يزيد على العشرة آلاف جنيه استرليني علاوة على إقامته على نفقة الهيئة، ويتمتع مع سائر السكرتاريين المساعدين بالهيئة بأكثر مما يتمتع به رجال السلك السياسى من بدل التثيل والحصانة السياسية والامتيازات والأعفاء من الضرائب ومن أداء الخدمة العسكرية ومن تطبيق القوانين الخاصة بالهجرة وبمراقبة إقامة الأجانب وسرياتها عليه (١).

وقد احتاط الميثاق لمسألة تنقيح مواده حسب الظروف فصت المادتان ١٠٨ ، ١٠٩ على أن قرار التنقيح يجب أن توافق عليه أغلبية الثلثين من أعضاء الجمعية العمومية والمجلس وأن الموضوع لا يثار ولا يفحص إلا كل عشر سنوات والتنقيح لا يسرى مفعوله إلا بتصويت ثلثى أعضاء الجمعية العمومية أيضا مع تصديق مجلس الأمن بنفس الأغلبية على أن تضم الأغلبية الأخيرة أصوات الدول الخمس العظمى. وغاية بناء الميثاق أن يعطوا بهذا

(١) انظر « موحز فى القانون الدولى العام » لدليز ، من صفحة ٨٤ الى ٩٥

وانظر « نظام الأمم المتحدة » لزاركو بلاناس الجزء الاول ، باريس سنة ١٩٤٧

من صفحة ١٠٢ الى ١٦٥

الوضع لمنظمة السلام استقراراً يروق فيه أساس إقامة صروح السلام واستتباب الأمن في العالم .

وتعاون هيئة الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية ومقرها دهاى، باعتبارها الأداة القضائية الرئيسية للهيئة ، وتطرح عليها المنازعات القائمة بين الدول ذات الصفة القانونية أو بعبارة أخرى التي يغلب فيها الطابع القانونى على الطابع السياسى . وقضاتها ينتخبون بواسطة الجمعية العمومية ومجلس الأمن بغض النظر عن جنسياتهم ، ومن الأشخاص ذوى الصفات الخلقية العالية والكفاية القانونية الذين يشغلون أرفع المناصب القضائية في بلدانهم أو يكونون من المشرعين المشهود لهم بالدراية والكفاية في القانون الدولى العام ، وعددهم خمسة عشر عضواً ، على أن تشكيل المحكمة يعتبر قانونياً بتسعة فقط ، أما دوائرها التي لها الحق في تشكيلها فهي تؤلف من ثلاث قضاة على الأقل ، ولا يجوز أن يكون بالمحكمة أكثر من عضو واحد من رعايا دولة واحدة ، وفي حالة تعيين العضو في هذه الهيئة القضائية العليا لايجوز له البتة أن يتولى وظائف سياسية أو إدارية أو أن يشتغل بالأعمال الحرة أو بأية مهنة من المهن أو أن يباشر مهمته كمستشار أو محام في أية قضية بل يقصر عمله على المحكمة ، ومدة عضوية القاضى هي تسع سنوات ، على أنه في أول تشكيل المحكمة تنتهى مدة عضوية خمسة من بين القضاة بعد ست سنوات بطريق الاقتراع ، ويتمتع أعضاء المحكمة في مباشرة وظائفهم بالمزايا والأعفاءات السياسية . واختصاص المحكمة مقصور على النظر في قضايا الدول فهي وحدها التي تعتبر أطرافاً في الدعاوى التي ترفع أمامها ، ولها طبقاً للميثاق أن تطلب من الهيئات الدولية العامة المعلومات المتعلقة بالقضايا التي تنظر فيها، وتشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها الأطراف عليها ، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في الميثاق أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها ، وللدول الأطراف في النظام الأساسى للهيئة أن تصرح في أى وقت بأنها تقر الولاية الاجبارية للمحكمة ودون حاجة إلى اتفاق خاص

في هذا الصدد وذلك للنظر وللبت في المنازعات القانونية التي تقوم بينها، وخاصة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات وبحث المسائل التي تناول القانون الدولي وتحقيق الوقائع التي يثبت أن فيها اعتداء على التزام دولي ومشكلات التعويض التي تترتب على خرق الالتزام الدولي ومدى هذا التعويض . وهي تطبق في أحكامها الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد تقرها الدول المتنازعة صراحة والعرف الدولي المقبول باعتباره في حكم القانون والمبادئ القانونية العامة التي أقرتها الأمم المتحدة وكذلك أحكام المحاكم وأراء كبار الكتاب والمؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم . وعلاوة على ذلك فهي تفصل في المنازعات وفق قواعد العدل والإنصاف بشرط موافقة أطراف النزاع على ذلك . وفي حالة صدور الحكم فهو طبقا للمادة ٩، من نظام المحكمة لا يكون له قوة الالتزام إلا بالنسبة لأطرافه وفي خصوص النزاع ، وهو طبقا للمادة ٦٠ نهائى وغير قابل للاستئناف فضلا عن ذلك لا يقبل بخصوصه التماس إعادة النظر إلا بسبب اكتشاف واقعة حاسمة في الدعوى كانت مجهولة عند صدور الحكم ، فهو حكم قضائى لحما ودما ويتبع خطوات سائر الأحكام النهائية في القضاء العادى . وإلى جانب صفة المحكمة القضائية فليحكمة العدل أن تفتى في أية مسألة قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق الأمم المتحدة أن تطلب ذلك ، والمحكمة تصدر فتاها في جلسة علنية ، وهي تتبع فنيا في بحثها موضوع الفتوى نفس الوسائل القانونية التي تنسج على منوالها في بحث القضايا كي تستند إليها في إصدار فتاها .

وقد حدد ميثاق هيئة الأمم المتحدة سياسة إقرار السلام في المنظمة الجديدة التي حلت محل عصبة الأمم ، فقال في المادة الأولى بالفقرة الأولى : مقاصد هيئة الأمم المتحدة هي : ١ - حفظ السلم والأمن الدولى، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ورفعها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، والتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات

الدولية التي قودى إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها ، وجاء بالفقرة الثانية من نفس المادة ضمن مقاصد الهيئة أيضا ، إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها حق تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام ، وذكر الميثاق فى المادة الثانية بالفقرة الأولى : تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء ، وجاء بالفقرة الثالثة من نفس المادة : يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر . ، ، وجاء بالفقرة الرابعة من المادة المذكورة : يتمتع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . وقصر الميثاق تدخل هيئة الأمم المتحدة فى المنازعات على الخارجية منها ، كما جاء فى المادة الثانية بالفقرة السابعة : ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القسر الواردة فى الفصل السابع ، ويقصد بالتدابير الواردة بالفصل السابع ما يتعين اتخاذه من الأعمال فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان والتدخل فى سبيل منع العدوان وإقرار السلام إذا وصل إلى حد التدخل فى شؤون الدولة المعتدية الداخلية واستعمال القوة والدخول فى أراضيا قسرا فهو ضرورة واستثناء لا يبنى القاعدة الأساسية وهى عدم تعرض الميثاق من حيث المبدأ للشؤون الداخلية للدولة ، ووكل الميثاق إلى مجلس الأمن بحث المنازعات السياسية فذكرت المادة ١٣ بالفقرة الأولى : يتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضوا من الأمم المتحدة وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء

دائمين فيه . وتنتخب الجمعية العامة ستة أعضاء آخرين من الأمن المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس . ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولى وفي مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافى العادل . ، كما ذكرت المادة ٢٤ بالفقرة الأولى « رغبة في أن يكون العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولى ، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات ، ، وهكذا تنيب الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق ، المجلس في إدارة السياسة العالمية الرئيسية وإقرار السلم . وحتم الميثاق قبول الأعضاء وخضوعهم لقرارات المجلس فجاء في المادة ٢٥ منه « يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق ، ، وأقر الميثاق سياسة تنظيم التسليح وفرض الرقابة عليه وذلك رغبة في اتقاء شرور التسابق في سبيله واشتعال نيران الحرب نتيجة حمى السباق فجاء بالمادة ٢٦ منه « رغبة في إقامة السلم والأمن الدولى وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية إلى فاحية التسليح ، يكون مجلس الأمن مسئولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح ، ، وجعل الميثاق من مجلس الأمن محكمة سياسية ذات سلطات واسعة ، فوكل إليه فحص المنازعات التى تهدد السلم وإقرار ما إذا كان النزاع خطيرا يهدد السلم ، ويتعين وجوب البت فيه فجاء في المادة ٣٤ من الميثاق « لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعا لى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى ، ، وحتم الميثاق على الدول الأعضاء وغير الأعضاء على السواء أن تنبه المجلس إلى المنازعات التى قد تهدد السلم وتعرض العالم إلى الحرب فجاء في المادة ٣٥ بالفقرة

الأولى بخصوص الأعضاء ، لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة الرابعة والثلاثين ، وجاء فى الفقرة الثانية من نفس المادة ، لكل دولة ليست عضوا فى الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفا فيه إذا كانت تقبل مقدما فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق . ، ، وحتم الميثاق على الدول التى يقوم بينها نزاع قد يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بآدى بآدى بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والنسوية القضائية ، أو أن يلجأوا إلى التوكيلات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها . ، ، وحتم عليها الميثاق فى حالة إخفاقها فى حل النزاع بالوسائل السلمية طرحه على المجلس ، فجاء فى المادة ٢٧ بفقرتها الأولى والثانية : ١ - إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة الثالثة والثلاثين فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن . ٢ - إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة السادسة والثلاثين أو يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع ، ، والمادة ٣٦ تمكّل لمجلس الأمن اتخاذ ما يراه من حلول حسب الظروف فى سبيل تسوية المنازعات وأن يفرق بين طرق الحلول السياسية ووسائل الحلول القانونية ، وكان الميثاق حاسما فى تقرير المقوبات الاقتصادية على الدول المعتدية والتى لا تريد النزول عند قرار مجلس الأمن . فذكرت المادة ٤١ : لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التى لا تطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا

أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية ، ، وذكرت المادة ٤٢ ، إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤٢ لا تنفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه . ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة ، كما حدد الميثاق الوسائل التي يجب على الدول الأعضاء اتباعها في سبيل جعل العقوبات رادعة وفي سبيل تسهيل مهام منظمة السلام ودمج قرارات المجلس بالصيغة التنفيذية نظريا وعمليا والحيلولة بالقوة دون تعكير صفو السلام . فجاء في المادة ٤٢ بالفقرة الأولى : يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور . ، وقد تناولت سائر مواد الميثاق اختصاص المجلس في تحديد القوى الحربية المختلفة التي يرى استخدامها لدرء الاعتداء ومنع تعكير السلام بالقوة ، ووكل إليه وضع الخطط الكفيلة بنجاح فرض العقوبات الحربية ، كما وكل إلى لجنة عسكرية مهمة إسداء المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وكفلها أيضا بوضع البرنامج الحربي لحفظ الأمن الدولي وتنظيم طرق استخدام القوات التي توضع تحت تصرفه لهذا الغرض وتنظيم التسليح ونزع السلاح والتوجيه الاستراتيجي للقوات المسلحة التي تأتمر بأمر مجلس الأمن والمسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات . وهكذا ذهب ميثاق الأمم المتحدة إلى مدى أبعد من ميثاق عصبة الأمم في الوسائل الفعالة لقرار السلام وفرض المنازعات المسلحة ووقاية الإنسانية من الحروب . ولكن العبرة بالتنفيذ لا بتدوين المبادئ الخلابية ثم انتهاك حرمتها والتقصير

في تطبيقها أو تفسيرها تفسيراً معوجاً تبعاً للاغراض السياسية والا طماع الاستعارية . (١)

وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد حقق أغراضاً أبعد مدى من أغراض ميثاق عصبة الأمم فهو أيضاً لا يخلو من الشوائب والنقائص . واستيفاء للبحث يحسن أن نذكر بعضها ، وجدير بوضعي أسسه وبمختلف الدول الأعضاء العمل في سبيل سد هذا النقص ومكافحة عيوب الميثاق حتى يمكن ضمان نجاحه في مهمته واستقرار السلام بين الأمم .

نعم يقوم نظام الأمم المتحدة على أسس مخالفة لسابقتها عصبة الأمم ، تبعاً لفشل العصبة في تلافى المنازعات المسلحة ، فلم تك لها كما سبق أن بينا القوة التنفيذية الفعالة التي تمهر قراراتها بالاحترام وتوقف المعتدى عند حده ، وكم غادرت الدول الراغبات في التوسع وقد غزت جيوشها أراضي جاراتها المسالمة كالإيابان وإيطاليا وألمانيا الجامعة بعد أن أوصدت الباب بعنف في وجه بقية الأعضاء ، ولم تقبل نقداً أو اعتراضاً على تصرفاتها ، وكم خرجت دول من الجامعة ولم يرقها تصرف بقية الزميلات لأنه لا يتفق وهواها وتفكيرها كأسبانيا والبرازيل ولكن نظام الهيئة الجديدة تلافى النقص بالأفاضة في ذكر القوة التنفيذية لتطبيق قرار مجلس الأمن ، غير أن النص شيء ونية تكاتف الدول في سبيل التنفيذ شيء آخر . وأراد بناء الجامعة أن يجعلوا من قانونها عهداً مقدساً يملى على الأمم المتمدينة احترام الجار والرغبة في السلام لا بناء على الرهبة من عقوبة زاجرة وتأديب رادع ، بل بناء على وازع من الضمير الدولي والخلق السياسي ، فلم ينصوا على عقوبة جديده فيما عدا العقوبات الاقتصادية التي سبق شرحها ، وكان تنفيذها عسيراً ولم ينجحوا

(١) أنظر « موجز في القانون الدولي » لدابيز ، صفحة ٨٩ وهي تبين بعض أوجه النقص في الميثاق .

وفيما يختص بترجمة نصوص الميثاق إلى العربية أنظر « ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية » الترجمة الرسمية لودارة الخارجية ، طبع بالمطبعة الامبرية بالقاهرة سنة ١٩٤٥ .

في ردع إيطاليا عن غزو الحبشة والقضاء على استقلالها . وفكرة الضمير الدولي هي التي أملت أيضا اتفاقات لوكارنو لاقرار السلام الأوروبي واتفاق بريان - كيلوج لنبد الحرب ، ولكن ذهبت عواصف الصراع على المادة الأولية والأسواق ومسالك البر والبحر (مع التذرع بمشكلة دانتزج والممر) بميثاق العصبة وسائر اتفاقات وعهود السلام . وخلال حرائق الحرب وخرائب الغارات وويلات البشرية وضحت المدنية التي نعيش في كنفها ، سافرة فلا حجب أو زينات تخفى بشاعتها وقسوتها ، فهي لا تعدو أنها أداة تجمع بين طائفة من وسائل الراحة المادية والتفنن في الفتك والتدمير ، وهي لا تشبه في وحشيتها هذه سائر المدنيات العريقة التي سلفتها . ثم تمخضت تصريحات أقطاب البلدان الديموقراطية وميثاق الأطلنطي وأخير أسانفرانسكو عن ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ملاذ الدول التي تشكو غبنا أو عتا واعتداء . وإذا صاحب تطبيق نصوصه النية الصادقة أضحي ميزانا للعدالة الدولية وتسوية المنازعات والقضاء على ما يهدد السلام ، ومنارة لنشر التعاون الاقتصادي والاجتماعي في العالم . وأهم ما يمتاز به الميثاق وقد ورد في المادة الأولى بتعبير لا يقبل النقاش وفي صراحة ووضوح وسبق شرح هذا : تأمين تقرير السلام وتثبيت أقدامه والقضاء على الحروب ، وفيه بأن أغراض الأمم المتحدة صيانة السلام والأمن بين الدول ، ولهذا الغرض يتعين اتخاذ تدابير مشتركة فعالة تقضي على الأسباب التي تهدد السلم وتضع حدا للعدوان ، كما ورد في المادة الثانية وذلك احتراماً لشخصيات الدول على اختلافها بأن نظام الميثاق يقوم على « ... مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء » ، وورد في المادة ٤٧ من الميثاق ما خلاصته أن يقدم أعضاء هيئة الأمم طبقاً لاتفاقات خاصة القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة للهيئة في سبيل صيانة الأمن العالمي والسلام الدولي ، وتحدد عدد القوات ونوعها ودرجة استعدادها والجهات التي تعسكر فيها بوجه عام وما تقوم به من أعمال المساعدة ونسبة كل من القوات إلى مجموع قوة البوليس الدولي للأمن العالمي ، وذلك علاوة على ما نص عليه من

وجوب أن تحكم الهيئة على قوة حرية من الطائرات . وطبيعى أنه يترتب على وجود قوة تنفيذية وهو ما لم تتمتع به جامعة الأمم توقيع عقوبة زاجرة رادعة على المعتدى وتنفيذ القرارات إذا لزم الحال بالقوة . ولم يحرم الميثاق أعضائه من استعمال حقهم الاصيل فى إيقاف الاعتداء بالقوة حين الحاجة إلى أن يقوى مجلس الأمن ويصبح أداة فعالة لتوطيد السلم . واكن تهاونت كبريات الدول التى وضعت الميثاق فى اتخاذها الوسائل الفعالة لأعداد القوى اللازمة لتدعيم قرارات مجلس الأمن ، بل لقد قلبت للميثاق ظهر المجن وسارت فى سبيل معوج تعد العدة لحرب عالمية ثالثة وتجمع كل منها حولها طائفة من الدول لشد أزرها فى الحرب القادمة ، ويكفى أن نذكر أن وراء صوت الولايات المتحدة مثلاً عشرات الأصوات لدول جامعة اتحاد الدول الأمريكية ، كما جاء الميثاق خلوا من تاريخ معين يحدده لأعداد القوة اللازمة لتنفيذ القرارات ولحفز الدول على المبادرة بصيغ المنظمة بصيغة جديدة . ومما زاد الطين بلة أن مجلس الأمن وهو محور نظام السلام الجديد فى يد الدول العظمى فحسب ، وهى بمثابة دكتاتورية قوية تسمى فى سبيل مصالحها ولا تأبه لمصالح وحقوق الدول المتوسطة والصغيرة . وعلى ذلك رأينا أن الروح الجديدة التى أملت الميثاق الجديد وعالجت عيوب الماضى لم تسلم من جراثيم الاطماع وفوضى السياسة الدولية ، فجاء الميثاق ناقصاً غامضاً فى بعض أوضاعه ، مثال ذلك ما جاء فى إباحة الاتفاقات الإقليمية بين الدول وبذا تأيد نظام التكتل والمصالح المشتركة وتكوين الجبهات . مما أدى فى الماضى إلى الحروب ويؤدى اليوم إلى انقسام الأمم إلى كتلتين رئيسيتين : السلافية والانجلوسكونية ، وما يهدد باصطدام هذين الماردین اصطداماً قد يأتى على مدنيتهما القائمة ومعالمها ، وهذا التكتل قد أبدته المادة ٥٥ من الميثاق بناء على إلحاح الولايات المتحدة الأمريكية التى يهملها الاحتفاظ بالنظام السياسى للامريكتين ذلك النظام الذى قام على مبدأ منرو ، ثم احتفظ بشطر من المبدأ هو منع تدخل أوروبا فى شئون العالم الجديد مع نزول الولايات

المتحدة في حلبة السياسة العالمية وتكوين اتحاد الدول الأمريكية لشد أزر بلاد العم سام في صراعها السياسى ، ومفهوم أن هذا الاتحاد أساسه رقابة الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية على مختلف دول الأمريكتين ووقوفها في وجه التدخل الأوروبي بأى شكل من الأشكال في مصالح هذه البلدان ، وتصفيتها بمختلف الوسائل لرموس الأموال الأوروبية في العالم الجديد والثأب بأسرع ما يمكن إذا دقت ساعة الخطر لحشد قوى مختلف الجمهوريات الأمريكية بإشراف الولايات المتحدة لمحاربة العدو . ومن أدلة عجز الميثاق أيضا نظام الفيتو، أى الاعتراض وقد سبق أن شرحناه بما فيه الكفاية ، وهو يضعف كثيراً من قوة الميثاق والایمان في السلم العالمى ، فبناء عليه يمكن لاية دولة من الدول العظمى ذات المقاعد الدائمة في المجلس أن تشل عمله بالاعتراض على القرار الذى يصدره إذا انصب على أمر لا يمس مجرد الاجراءات بل الجوهر كنزاع يهدد السلام ، وهذا بلاشك يجر إلى تكوين الجبهات من الدول المتوسطة والصغرى تحتشد خلف الدول الكبرى وتزلف لها رغبة منها في كسب عطفها وتأييدها في المجلس . أو إلى يأس من العدالة الدولية يقضى على البقية الباقية من آمال. ويئد الميثاق وتعاليمه . وقد رأينا ماجرته مناورات الفيتو من ترك جوهر المشكلات الدولية ومن شجار كبريات الدول التى لها حق استعمال هذا الحق في سبيل استعماله وفي سبيل تخفيف وطأته وتعديل نص الفيتو في الميثاق أو بقاءه على حاله ، وكيف وقفت روسيا موقفا عدائيا تجاه كل تعديل يراد إدخاله على حق استعماله . ويضاف إلى العيوب السالفة الذكر إغفال الميثاق قاعدة إعادة النظر في المعاهدات وتنقيحها ، وكان أحرى بالميثاق أن يسير وتطور الزمن ، وأن ينص صراحة على إمكان الدول تغيير المعاهدات التى أبرمت بناء على الضغط والتهديد أو على أسس غير عادلة أو أبدية لا يمكن تغييرها كمعاهدة لندن المبرمة بين مصر وانجلترا سنة ١٩٣٦ . بما في ذلك المحالفة المنصوص عليها فيها بين البلدين وهى أبدية مما يجعل هناك شكاً كبيراً في اقتراض تعادل الإرادتين المتعاقبتين ومما يحمل على الظن بأنها معاهدة

حماية وليست بتحالف البتة . ويلاحظ أن ميثاق عصبة الأمم لم يغفل ذكر تنقيح المعاهدات ، فنص على إمكان التنقيح كما نص على وجوب تسجيل المعاهدات وعلايتها وذلك بسكرتارية العصبة . وإن في إهمال تكوين بوليس الأمن وفي حق الاعتراض وفي تشجيع التكتل وفي دكتاتورية مجلس الأمن وفي إغفال ذكر جواز تنقيح المعاهدات في الميثاق ما يجعل للدول الكبرى سلطانا عريضا على سائر الدول المتوسطة والصغيرة ويهدد سيادتها وكيانها ويقرر استمرار الفوضى الدولية ، لاسيما إذا لاحظنا أن هيئة الأمم المتحدة لم تقم بخطوات جدية في سبيل نزع السلاح أو تحديده أو التعاون على الانعاش الاقتصادي العالمي . وهكذا لم يتعظ العالم المتمدين من حربين ضروسين في أقل من جيل ، فهو يحطم باليسرى ما يشيده وينسقه باليمنى ويغلب قوى الشر على عوامل الخير ، وتظل الدول قاطبة في حالة من الفزع والهلع ، وتسمى الدول الكبرى استعدادا للحرب القادمة إلى إنفاق كل قطرة من قوى أبنائها ودمائهم في النسلح من قمة الرأس إلى أخمص القدم مع اتهام كل الأخرى والنشهر بها وبنواياها ومحاولة تجريدها من السلاح ، وفي هذه الحالة لا يمكن حتى مجرد التفكير في التعاون الاقتصادي ونشاط التجارة الخارجية ومرونة تبادل الحاجات والأموال والتضافر على الانعاش وأغاثة المنكوبين والتخفيف من ويلاتهم بسبب الحرب والعمل على نشر السلام والتفاهم الحق بين الأمم ، وكأن تصريحات الساسة وخطبهم في مختلف المؤتمرات وفوق المنابر العامة وفي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، صيحات تذهب سدى وأصداء أصوات تذوى وتذوب في صحراء موحشة قفراء .

وأخيرا جاء حلف الأطنظلي الذي أعلنت نصوصه كاملة في ١٨ مارس سنة ١٩٤٩ ، ووقعه وزراء الخارجية للدول المنضمة للحلف في ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وهو يضم الولايات المتحدة بريطانيا العظمى وكندا وفرنسا وبلجيكا وهولانده ولوكسمبرج ، كما دعيت للاشتراك فيه وقبلت الدعوه الرويج والدمايك وأيسلانده والبرتغال وإيطاليا ، وهدفه تكوين كتلة عسكرية لصالح فريق

من الدول دون مراعاة تعارض هذا الحلف مع وجوب تعاون مختلف الأمم والكتل السياسية لتوثيق عرى السلام وتضاربه مع ميثاق الأطلنطى . وهذا الحلف يشد أزر الولايات المتحدة الأمريكية لمناهضة الكتلة السلافية ، وقد قام وفق نظام التكتل الذى أجازته ميثاق الأمم المتحدة ، كما نص على ألا تتعارض أغراضه مع شروط الميثاق . ويمكن التساؤل هل لا يدل التحالف خارج الميثاق على ضعف الأخير وعجزه عن درء العدوان ؟ ولا شك أن هذا الحلف نتيجة عجز هيئة الأمم المتحدة عن إيقاف تيار التسابق فى سبيل التسلح وسياسة ما قبل الحرب القائمة على الدسائس والمؤامرات السياسية ووقوف مجلس الأمن فى منتصف الطريق فى اتخاذ القرارات الكفيلة بصيانة السلام العالمى لعناد الدول الكبرى والبالغة فى استعمال حق الاعتراض وللتنافس الاستعماري ، حتى أصبح الميثاق لا يضمن مصالح الشعوب الصغيرة ولا يساعدها على إقالتها من عثراتها والمحافظة على استقلالها . والباعث المحرك لهذا الحلف الولايات المتحدة التى ظلت تغذى أوروبا الغربية بأموالها والمواد الأولية والآلات وفق مشروع مارشال لوضع حد لتدهورها الاقتصادى ولإعادة المياه إلى مجاريها هناك . ورأت أخيراً أن تضمن إثمار المساعدات المالية بتكوين جبهة سياسية عسكرية تغنيها بأموالها وعتاها الحربى لدراء العدوان عنها وعن العالم الجديد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالذات . وتفصيل ذلك أن الطيران السريع الطويل المدى ونجاح الغواصات فى عبور المحيطات دون عقبات تذكر وخطر ذلك على الولايات المتحدة تبعاً لاشتداد خلافها مع الكتلة السلافية وتهديد كل جبهة للأخرى وتسابقهما فى التسلح وتوقع نشوب الحرب وانتهاء عهد عزلة جمهورية للعالم الجديد وانهيار خطوط الدفاع عنها تبعاً لتطور وسائل النقل والسلاح الجوى والبحرى وشدة فتك الأسلحة الذرية وسواها من معدات التدمير - كل هذه العوامل حدثت سياسة بلاد البعم سام إلى نبذ الفكرة القديمة القائمة على العزلة واعتبار الشياطين الأوروبيين للأطلنطيق حصين العالم الجديد ودرع وقايته ،

وانتهت أنظارهم إلى اعتبار حدود الولايات المتحدة اليوم هي أوروبا الغربية بل الحد الفاصل بين أوروبا الشرقية وعلى رأسها روسيا الشيوعية بستانها الحديدي وأوروبا الغربية والشمالية . وترتب على ذلك أن بذلت الولايات المتحدة جهودها الاقتصادية والسياسي ، وخاصة بعد انهيار آمالها في آسيا والصين بأفلات الزمام من الحكومة الوطنية الصديقة وانتقال السلطة بحمد السيف إلى الشيوعيين هناك إلى إقامة أسوار من الحصون لدرء الاعتداء عليها في القارة الأوربية بالذات بعقد حلف الأطلسي .

وهو ليس الأول من نوعه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لحماية غرب أوروبا ، فقد سبقه معاهدة دنكرك Dunkerque بين إنجلترا وفرنسا في ١٩٤٧ مارس ، وغرض هذه المعاهدة وفق نصوصها التعاون الوثيق في المستقبل بين البلدين لرد احتمال أي خطر وتهديد ألماني عنهما . وقد ولدت المعاهدة نتيجة العقلية البريطانية العملية والروح الفرنسية الدقيقة البعيدة النظر للحيلولة دون أية محاولات اعتداء محتملة قد تعتمد إليها ألمانيا وتؤدي إلى كوارث ونكبات خطيرة . وتعتبر الدولتان في البلاغ الرسمي الذي صحب توقيع المعاهدة عن أمانيهما في إمكان عقد اتفاق أوسع مدى بين الدول المختلفة يحدد شروط ووسائل نزع السلاح العالمي وتجريد ألمانيا من أسلحتها وسلطاتها التي تهدد بها السلام .

ثم تطورت هذه المعاهدة إلى تكوين جبهة لدرء خطر اليوم والمستقبل الذي تخشاه أوروبا الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بأبرام حلف الأطلسي في واشنطن ، وتعهدت الدول المتعاقدة بمقتضى المادة الخامسة بأن تقوم بعمل إيجابي فردي ومشترك باستخدام القوات المسلحة لصد أي هجوم يقع عليها أو على شمال القارة الأمريكية ، وذلك باعتبار أن هذا الهجوم اعتداء على الأعضاء جميعا ، ويدخل ضمن رد الاعتداء إقرار الأمن في منطقة شمال الأطلسي مع وجوب إبلاغ مجلس الأمن فوراً بحدوث الاعتداء وبسائر الإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد ، وجاء في الحلف

أن التزاماته لا تمس بحال الحقوق والالتزامات التي ينص عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومسؤوليات مجلس الأمن في المحافظة على السلام . وطبيعي أن يبدى الأعضاء هذا التحفظ ، فالحلف قام لضعف الميثاق ولإنشاء درع أقوى وأضمن . فهو ترديد لحق الدفاع الذاتي والمشارك الذي ورد في المادة ٥١ من الميثاق بخصوص صد الاعتداء المسلح وتكاتف الأعضاء في سبيل إعادة الأمن الدولي ورد الاعتداء . وأعلنت كل دولة موقعة عليه في المادة الثامنة منه بأنه لا يوجد ارتباطات دولية بينها وبين غيرها تتعارض مع الميثاق ، وتعهدت بالألا تقدم على اتفاقات تتعارض مع الحلف في المستقبل ، أما فيما يختص بتنفيذه والانضمام إليه فقد نص على إنشاء مجلس من الدول المتعاقدة لدراسة المسائل المتعلقة بتنفيذ المعاهدة يجتمع حين الحاجة ، ويتفرع عنه لجان فنية لدراسة شئون الدفاع وغيرها ، كما نص في المعاهدة على أن التنفيذ الإيجابي لدرء الاعتداء يتبع فيه الوسائل الدستورية الخاصة بكل عضو من أعضاء الحلف ، كما نص على أن مدته ٢٠ عاما إلا أنه يصح بعد مضي عشرة سنوات عليه أن يتشاور الأعضاء ، بناء على طلب أي عضو منهم بشأن إعادة النظر في ضوء ما يجد من العوامل التي تؤثر في الأمن والسلام الدوليين في الحلف ، وهذا النص بأعادة النظر في الاتفاق وإمكان تنقيحه كسب كبير للقانون الدولي ، فقد أخذ الحلف بمبدأ تطور الحياة السياسية العالمية ، ويلاحظ أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة جاء غفلا من الإشارة إلى التنقيح مما كان يعد تقهقراً يؤسف له في ميدان التشريع الدولي . وشجع الحلف على انضمام الدول التي ترغب في الارتباط معه للدفاع عن سلامة أراضيها واستقلال الأعضاء وأمنهم ، وذلك بناء على إجماع الأعضاء على دعوة أية دولة أوروبية تؤمن بمبادئه وترغب في المساهمة فيه ، كما أباح للعضو أن يخرج من الحلف بعد عام من طلب الانفصال ، ومركز الانضمام والانفصال وإيداع الوثائق الخاصة بهذين الأمرين لدى حكومة الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة

الحلف وصاحبة اليد الطولى بتعهدا بمد دوله بالمعونة المالية والعسكرية في نجاحه وتدعيمه في المستقبل .

ورغم ما جاء في نصوص الحلف من أنه لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ورغم ما ذكره أقطابه في أنه ليس موجها ضد دولة ما وهو لصيانة السلام العالمى فحسب ، ورغم ما قيل في أنه يلم شعث أوروبا الغربية ويحافظ على تراثها ويحمى مدينتها من الاندثار ، فهو دليل قاطع على فشل مهمة الأمم المتحدة وفقدان الثقة في ميثاق السلام العالمى وعودة الدول العظمى إلى السياسة الممقوته ، التي تجر عاجلا أو آجلا العالم إلى الحرب ، القائمة على المصالح المشتركة وتكوين الجبهات والسلام المسلح . وفضلا عن ذلك فهو يزيد في أعباء الدفاع القومى والمشارك ونفقاته ، ويشغل كاهل الشعوب بميرانيات التسليح الباهظة التي تنفق في نواح ليست فقط غير منتجة ، بل تخرض على إشعال حرب عالمية ثالثة . وكان الأجدى أن تنفق هذه الأموال في التعمير ورفع مستوى المعيشة والسير بالعالم نحو النقاها والتعاون المادى والمعنوى . ولم يحف مداد الحلف بعد حتى بدأت السكتاتان السلافية والغربية تتبادلان السباب والتهم في مجلس الأمن ومن فوق المنابر العامة وفي الصحف والأذاعات اليومية . كما كانت باكورة ابتهاج الولايات المتحدة تبعا لنجاح إبرام الحلف أن صرح رجالها الرسميون أن جمهورية العالم الجديد سوف تقدم حالا للأعضاء عتادا وأسلحة تبلغ قيمتها مليار ونصف مليار دولار . ولكن من ناحية أخرى قامت حركات جديدة ضد الحلف وإطراذ زيادة نفقات التسليح من جبهات اليسار في إيطاليا وفرنسا بل والولايات المتحدة ذاتها ، وعد خطوة أولى - في نظرها - في سبيل الحرب الممقوته ، وطالب بعض المفكرين الإيطاليين بأجراء استفتاء عام لمعرفة رأى الشعب هناك في انضمام حكومته للحلف ، ويكفى أن نذكر أن تشرشل وهو أحد دعاة الحرب قبول قبيل عقد الحلف في نزوله إلى الولايات المتحدة بدعوة من بعض الهيئات هناك بهتافات مدوية ضده تطالبه بالرجوع إلى بلاده وبالكف عن

الزج بالعالم في هاوية سحيقة من الموت والدمار . وما يلفت الأنظار إرسال ثلاثمائة من خيار رجال الدين والعلم والأدب والأعمال بالولايات المتحدة رسالة إلى الكونغرس يطلبون فيها إلى نواب الأمة وشيوخها رفض التصديق على حلف الأطلنطي ويقولون في رسالتهم إن هذا الحلف مقدمة لحرب ضد الكتلة السلافية ، ولن يترتب عليها فوز الولايات المتحدة أو روسيا وإن هذا الحلف لن يهيء الفرصة كما يقول دعاة لاستقرار السلام ، بل هو يزيد الموقف خطورة ، ويلحون في الأسراع بأجراء مباحثات مباشرة بين روسيا والولايات المتحدة لتسوية الخلافات القائمة . ولم تقف روسيا مكتوفة اليدين تجاه الحلف ، فعلاوة على ما قامت به من دعاية ضده واحتجاجات صارخة على إبرامه فيلوح أنها ضاعفت استعداداتها لمواجهة تطورات الموقف .

والحكومات اليوم مثلها مثل من قال عنهم « فولتير » في صدد حديثه عن السعادة « نحن جميعا ننشد السعادة ونفتش عنها ، ولكن دون أن نستطيع العثور عليها ، ومثلنا مثل السكران الذين يبحثون عن دورهم دون جدوى ، وهم يعلمون أن لهم دوراً ولكن لا يمكنهم تحديدها أو العثور عليها . والحكومات تخطئ هدفها في حيدها عن تدعيم ميثاق الأمم المتحدة لتقرير السلام واتجاهها إلى حلف الأطلنطي ، وسنظل أوروبا تقاسى ويلات الحروب حتى تندثر حضارتها وقد تجر سائر العالم إلى أقصى التجارب والمحن ، وقد سبق أن وصفها « هونوريه بالزاك » Honoré Balzac زعيم كتاب الكوميديا الإنسانية ، فقال « إن أوروبا لم تسترح من الحرب برهة ، فهي لا تنفض عن قدميها الدماء التي تغطيها حتى تبدأ الحرب من جديد . » والحالة لم تتغير اليوم ، ولنا أن نكرر سؤال « بول فاليري » Paul Valéry أحد كتاب ومفكرى قرننا الحالى وقد وضع أن عالمنا المتمدن أخطل من فراشة ، وهو « أليس لنا أن نقول بأن الإنسانية على يقظتها ورجاحة عقلها وحضور ذهنها ومنطقه عاجزة اليوم عن التصحية بشهواتها ونزقاتها في

سبيل المعرفة وإدراك الحقيقة وبأحقادها في سبيل التخفيف من الويلات والآلام ، وهي تتصرف كأنها حشرات ضئيلة بائسة يجذبها الضوء إلى اللهب لتحترق بناره ، (١)

ولقد طلع قطبا الحرب بالجبهة الديمقراطية تشرشل وروزفلت يوم كانت رحاها تدور لصالح المحور بميثاق الأطلسي لتشجيع بلديهما وأنصارهما على الاستمرار في النضال وكسب المعركة في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ وهما على ظهر إحدى البوارج الحديثة بجهة ما في المحيط الأطلسي . وهذا الميثاق على وتيرة مبادئ واسن التي سبق أن أعلنها في أواخر مرحلة الحرب العالمية الأولى وفي سبيل كسب الانتصار بأمبراطوريات الوسط العنيدة صلبة العود وبث الهزيمة في جيوشها . وجاء في الميثاق ضمان حق الشعوب في اختيار الحكومات التي تروق لها ومنح الاستقلال والسيادة للدول التي حرمت منها بفعل الغزو والقوة الغاشمة . ووعد الميثاق بفتح الأبواب على مصاريعها للبلدان كبيرة وصغيرة المنتصرة والمهزومة على حد سواء للحصول على المادة الأولية بسهولة ولعقد المصفقات التجارية اللازمة لرخائها الاقتصادي ، كما وعد الميثاق في حالة انتصار الديمقراطية بتحقيق التعاون الوثيق والكامل بين الأمم في الشؤون الاقتصادية لتحسين حالة العامل والنهوض الاقتصادي للشعوب وضمان العدالة الاجتماعية . ووعد القطبان بعد انتهاء الحرب ببناء صروح جديدة قوية الجدران للسلام تكفل الأمن لكافة الشعوب داخل حدودها وتضمن للناس على اختلاف نحلهم وملهم حياة بعيدة عن العوز والحاجة والخوف . رصرح القطبان أيضا بأن الميثاق سيعمل مستقبلا ودون توان على نزع السلاح والسعي في سبيل تخفيف أعباء ميزانيات التسليح التي تنوء بحملها

(١) أنظر « نظرات إلى العالم الحاضر » لبول فالري ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٥ ،
صفحة ٢١٣

الشعوب المحبة للسلام . (١) وأعقب هذا الميثاق بعد أن وضعت الحرب أوزارها اجتماع سان فرانسيسكو ووضع ميثاق الأمم المتحدة ، ثم خروج هذا الميثاق الأخير إلى عالم الحياة والتنفيذ ، ثم ظهور ضعفه وعجزه وهو لا يزال يفتقر إلى القوى المعنوية والمادية : الأولى تتركز في الخلق والضمير الدوليين ، والثانية تشتمل على البوليس الدولي اللازم لدرء الاعتداء وتأديب المعتدى بعمل إيجان حاسم ، ثم تكالب كبريات الدول بمجلس الأمن على المؤامرات السياسية وإتقان حبكها وتنفيذ خطط المصالح المشتركة وهضم حقوق الشعوب الصغيرة والغض عن مظالم الدول المسيطرة والمستعمرة التي تحارب مبدأ تقرير المصير في الأجزاء التي احتلتها من العالم قسرا دون مراعاة للإنسانية وحقوق الشعوب الصغيرة التي عاوتها في محنتها إبان الحرب ، ثم ظهور حلف الأطلنطي يذكرنا بالجبهتين المتعارضتين قبل الحرب العالمية الأولى وهما فرنسا وإنجلترا وروسيا من ناحية وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وبلغاريا من ناحية أخرى وكذلك بتطويق ألمانيا النازية وبسياسة إنشاء دول المحور المكونة من ألمانيا وإيطاليا واليابان قبيل الحرب العالمية الثانية .

ويهمنا في ختام بحوثنا أن نلم بالاتجاهات الحديثة للقانون الدولي العام ومدى نجاحه في خدمة قضية السلام ، وفيما يلي البيان : -

السياسة وثابة دائمة الحركة والنشاط ، وهذا يتطلب تمشى القانون الدولي العام مع ما يجد عليه من ظروف حتى يمكن معالجة مشكلاتها وتلافي الحروب وويلاتها . ويعمل المفكرون وكتاب القانون الدولي العام ومحبو السلام من رجال السياسة والحكم على جعل القانون العام يتمشى مع تطور علاقات

(١) أنظر « القانون الدولي والتاريخ السياسي » لكوليارد ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٨ ، صفحة ٣٩٤ .

« Droit International et Histoire Diplomatique » par Claude - Albert Colliard, 1vol, Paris 1948.

الدول والاتجاهات العالمية الحديثة ، ومنهم من يعالج تطور القانون الدولي من الناحية النظرية ويضعه في ثوب قشيب جديد فيرتب أبوابه ويصوغ أحكامه ، ومنهم من يعمل على تحطيم العقبات التي تقوم في وجه التطور والسير بالدول نحو نظام الدولة العالمية التي تشرف على علاقات مختلف الدول بعضها ببعض للحيلولة دون الحرب والضرب على أيدي المعتدى .

وضمن المشكلات الشائكة التي عالجها النظريون والعمليون لتمهيد السبيل للقانون الدولي كي ينظم السلام ويجعل جهود الدول في سبيل تلافى المنازعات المسلحة وفرض قرارات التحكيم وغيرها من أوامر هيئات المحافظة على الأمن العالمي مثمرة : مشكلة السيادة ووجوب تمشيها مع الروح الجديدة للقانون الدولي . ولا مبالغة في القول بأن حل مشكلة السيادة بما يقتضى تنازل الدول عن شيء من كبرياتها وأنفعتها يؤدي إلى تحقيق سلام عالمي لأمد طويل . والتنازل هنا ليس لمصلحة دولة قوية أو للقضاء على استقلال دول لأطفال جذوات الأطماع التي تتأجج في صدور أخرى ، بل هو لصالح منظمة عالمية للسلام لها هيبتها واحترامها وسلطانها .

ويعنى بالسيادة سلطان الدولة على أراضيها الممتدة إلى نهاية حدودها وحقوقها التي لا يمكن معارضتها والوقوف في وجهها ، ثم ما يتبع ذلك من تكوين شخصية لها أهميتها وخطرها في العالم الدولي وتصرفات الدولة بما لا يتنافى مع هذا السلطان المطلق ويمكن التسامح ألا تنترم الدولة بمعاهدات واتفاقات تحد من هذا السلطان ؟ وكذا ما موقف « قانون البشر » كما يسميه « سيل » ، في هذه الحالة ؟ إننا إذا سلمنا بأن السيادة تمثل سلطان الدولة المطلق فعنى هذا التعارض مع « قانون البشر » وهو الوحيد الذي يجب أن يكون مطلق السلطان على جماعات الدول إذا شئنا الحياة في جماعة متمدينة .

وقد ذهب بعض الكتاب وفي طليعتهم الألمان إلى إرعاء حق السيادة المطلقة وسلطان الدولة الذي لا حد له ، وذهب آخرون إلى حـد إنكار السيادة وفي مقدمتهم « ديجي » ، Dugui ، فهو يقول « إن الحكم ليس لهم

حق الأمر والنهي بصفتهم حكام ، وذلك لأن الإرادة الفردية لا تساوى غير إرادة فردية أخرى ، فهي لا تحول إلى إرادة جمعية ، ، وهو يرى أن السيادة هذه وليدة التاريخ وليست بالفكرة العلمية المجردة عن الأغراض ، وكان يجب أن تختفى بانتهاء عهد السلطان المطلق وبالثورة الفرنسية ، وهو يعزو تكوين الدولة وحاجتنا إليها إلى فكرة التضامن الانساني التي طبعت به الحرية اليوم فيقول ما خلاصته « إن الدولة تحول الحرية باعتبارها حق إلى واجب ، وذلك في سبيل تنظيم حياة الجماعة في كتف الدولة وتوزيع الأعمال داخل حدود كل دولة وكذا من الناحية العالمية أيضا ، . وطالب « كيلسين ، Kelsen بألغاء فكرة السيادة في المعاملات الدولية وأن يحل محلها نظام يقوم على أسس قانونية محدودة ، ويرمى بذلك إلى إقرار سيادة القانون الدولي على ماعداء ، وهكذا نصل إلى سلطان التشريع الدولي على مختلف الشعوب ، ويستبعد كل احتمال لأقامة صروح السيادة للدول المختلفة في قالبها المعروف اليوم . ومال كتاب آخرون إلى الاعتدال فلم يتعصبوا لفكرة السيادة ، كما لم يطالبوا بزوالها كلية ، بل زعموا أنها نسبية تخضع لاعتبارات شتى هامة ، في مقدمتها الصلات والارتباطات الدولية والعمل على إقرار وتدعيم السلام . ومنهم « فوشيل ، Fauchille ، فهو يزعم أن السيادة إحدى مميزات الدولة ، ولكنها ليست مطلقة بل هي نسبية ، فالدولة في اعتباره سيدة الموقف في دارها وحررة في تصرفاتها ، ولكنها ليست مطلقة الحرية تفعل ما تشاء وما يعن لها من التصرفات . ويقول « لورنس ، Lawrence « إن الاستقلال وهو أحد نتائج السيادة عبارة عن حق الدولة في قيادة دفة شئونها المختلفة في الداخل وفي الخارج بدون تدخل الدول الأخرى ، في حدود احترامها لنفس الحق الذي يملكه كل عضو كامل السيادة في أسرة الأمم والشعوب . ، ومعنى هذا أن تحترم الدولة حقوق الأخرى ولا تسبب لها من الأضرار والاعتداءات ما يودي بسيادتها ويهدر استقلالها ، فالسيادة والحالة هذه في اعتباره نسبية . ويقول « لوفور ، Le Fur « إن السيادة هي حق الدولة في ألا تضطر إلى

المضى فى سبيل معينة مرسومة ، إلا إذا كان بمحض رغبتها ، وذلك فى حدود المبادئ السامية للقانون ووفق الغرض المشترك الذى تأخذ على عاتقها تحقيقه ، وذكر « بوليتس » Politis بهذه المناسبة فى محاضراته بأكاديمية القانون الدولى الحام بلاهى ما يأتى : « إن فكرة السيادة حية قائمة دائما ، ولكنها فقدت صفتها المطلقة ، فقد قيدها القنون بحدود مختلفة ، وجعل أئمن أمانيه أن يقضى يوما ما على هذه الفكرة . وأشار « ديبوى » Dupuit أحد المختصين فى العلاقات السياسية الدولية بما لا يخرج عن هذا المعنى وبخطر السيادة على السلام ، وقال « إن السيادة من شأنها أن تعيد الأمور إلى نصابها وتنظم أحوال الدولة فى الداخل ، ولكنها مصدر اضطرابات ومتاعب فى العلاقات الخارجية . » (١)

والواقع إننا نرى فى محاولات مؤتمرات السلام فى أواخر القرن الماضى واتفاقي لهاى لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ للتحكيم الدولى والسلام وجعل الحرب أكثر إنسانية ، وفى إنشاء عصبة الأمم وأخير أهيئة الأمم المتحدة ، وفى تشابك المصالح وتعقدتها وتعدد ظروف اتصالات الدول بعضها ببعض لتنظيم النقل البرى والبحرى بينها وكذلك البريد وتبادل الرسائل والبرق وتنظيم الملاحة الجوية الدولية وعمليات الأذاعة من الناحية الدولية وحماية الملكية الأدبية والفنية والتفاهم فى سبيل تبادل المجرمين ومعاملة المثل وعقد الاتفاقات المالية والتجارية وتطبيق شروط الدولة الأكثر رعاية والاتفاقات الصحية ومقاومة الرقيق الأبيض وتجارة المخدرات والتعاون الثقافى العالمى والمؤتمرات البرلمانية والنسوية وحماية الطفولة وغير ذلك من الظروف التى تقرب وجهات نظر الدول وتجمعها فى مادية واحدة أو فى صك تمهره بأمضائها تتعهد بموجبه بمراعاة حدود معينة تقيد من حريتها المطلقة ، ثم زيادة وسائل النقل وسرعتها واتصال الأمم بعضها ببعض اتصالا وثيقا يحكم تبادل المنافع وسهولة السفر وتشابك البحوث العلمية والأدبية واطراد تزايد حاجات

(١) أنظر « الاعتراض فى القانون الدولى » لشاربويو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٨ ،

الناس ووجوب علاج الازمات الاقتصادية عن طريق توزيع المواد الأولية توزيعا عادلا ورواج التجارة الخارجية والتعاون الدولي لتعمير خرائب الحرب وارتفاع مستوى المعيشة بين الشعوب التي تقاسى الجبهة والفقر والمرضى. كل هذه العوامل تشجع على وحب الخد من سلطان السيادة وجعلها تتمشى مع تطور الحياة المادية والمعنوية للأمم وعلاقاتها السياسية إذا تعذر القضاء عليها كلية لصالح السلام العالمى ودولة الدول Super - Etat التي قد ترفرف في المستقبل بأجنحتها العريضة على مختلف الشعوب وتحنو عليها لتقيها شر المنازعات والحروب .

ونحن من جهتنا لا نذهب إلى حد القول بسلطان السيادة المطلق وحق الدولة في أن تفعل ما تشاء في الداخل وفي الخارج . فهذا يؤدي إلى إهدار حقوق الأمم المستقلة وخاعة الصغرة والتي لا تملك من القوة ما تستطيع بواسطتها أن تواجه أطماع وجيوش وأسلحة الدول العظمى ، كما لا يمكننا أيضا أن نسلم بامكان القضاء قضاء مبرما على فكرة سيادة الدولة ، فهذا يتطلب : (١ -) جماعة دولية منظمة أو برلمانا عالميا تشترك فيه كافة الدول دون خيار - (٢ -) الأخذ بمبدأ الأغلبية في الاجتماعات والمؤتمرات والاتفاقات الدولية وما يتخذ من قرارات ، وهو ما يصعب تنفيذه في غالبية الأحوال وما يتعارض مع التسك بحق الاعتراض (٣ -) القوة التنفيذية التي يعتد بها والتي بواسطتها يمكن تعديل نظام الجماعات الدولية وتنفيذ أحكام وقرارات دولة الدول أو البرلمان العالمى . وقد أظهر كبار الساسة في بدء وضع نظام هيئة الأمم المتحدة وقد تلقى العالم درسا قاسيا في الحرب العالمية الثانية - وضمن أسبابها تعذر فرض الرقابة الدولية المجردة عن الأغراض على جموح السيادة - رغبتهم في جعل السيادة تتمشى مع الحياة السياسية الحديثة ، فقال « بيفن » Bevin وزير خارجية إنجلترا بمجلس العموم في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ « يجب علينا أن نعكف على دراسة مسألة إنشاء برلمان عالمي ينتخب مباشرة بواسطة مختلف شعوب العالم ، وقال « سونج » Soong

مندوب الصين في مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٦ ، يجب علينا دون تردد أن نكل بجزء من سيادتنا إلى المؤسسة الدولية الجديدة ، وورد بالدستور الفرنسي الذي اشترع للشعب حفيد شحاذاى المجد وقامت على أكتافه الجمهورية الفرنسية الرابعة في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ما يأتي : « إن فرنسا توافق على الحد من سيادتها إذا لزم الأمر ذلك لتنظيم وسائل الدفاع عن السلام بشرط معاملة المثل في هذا الصدد (١) . »

وطبيعى أن الحد من السيادة ونزول كل دولة عند إرادة الجماعة المنظمة ، وما يترتب على ذلك من تحطيمها صنم السيادة القائمة على القومية والتعصب الشديد لها وإثارة المنازعات والحروب الموضعية والعامّة دفاعا عنها يؤدي إلى سير القانون الدولى في طريق تقنينه ورسم خططه الرئيسية والتفصيلية التى تسلكها الدول ، لكي يتبوا القانون مكانته اللائقة كسائر التشريعات التى تخرج بالإنسانية من الفوضى إلى النظام ، ولكي يستتب الأمن والنظام العالميين . وفعلافان فكرة التقنين العزيزة على المشترعين الروائيين أو الخياليين للمصور القديمة قد تمسك بها بعض رجال البحث النظرى في القرنين الماضى والحالى . وأعد هؤلاء مشروعات مختلفة مصاغة أحكامها ومرتبة موادها ، نذكر منهم « دودلى فيلد ، Dudley Field بالولايات المتحدة و « دوبليسيس ، Duplessis بفرنسا و « بسوا ، Pessua بالبرازيل و « الفاريز ، بشيلي و « كلين ، Cleen بالسويد و « بستامنتى سيرفن ، Bustamante Sirven بكوبا وغيرهم من كبار المشترعين فى القانون الدولى العام (٢) . غير أن جهودهم تحت نواح نظرية عامة ، ولم تك دائما منسقة وأعوزتها صفتها الأساسية ، وهى وجوب اتصالها بالحقائق وتطور الحياة العامة ، وعلى ذلك فلم تحز مؤلفاتهم أكثر من الصفة التاريخية كوثيقة للبحث عند اللزوم . واشتغلت الجمعيات الحديثة أيضا بأعداد مشروعات للقانون الدولى المسطور ، وكان لجهودها

(١) أنظر « الاعتراض فى القانون الدولى » لشاربزو ، صفحة ١٨

(٢) أنظر « القانون الدولى الجديد » لماتيسكو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ ،

صفحة ١٤٥ .

« Le Droit International Nouveau » Par Mateesco. 1 vol, Paris 1948.

مزية خاصة ، وهي اتصالها بالحقائق ووصولها إلى نتائج مفيدة للبشرية إذ كانت صدى صوت ما يخلج في صدور الجماعات وماتصو إليه . وكان ضمن ما بحثته ضرورة إعادة النظر في كثير من مبادئ القانون الدولي القائمة لتمشى وحاجات العصر ووسائل المعيشة وتقدم الشعوب وتطور فكرة العدالة ونمو الخلق والضمير الدوليين ، وتذكر بنوع خاص ما وصل إليه اجتماع معهد القانون الدولي بنيويورك في سنة ١٩٢٩ من نتائج بارزة في هذا الصدد ، ولا شك أن التسليم بفكرة تطور القانون تمشياً مع وثبات السياسة وتقلباتها أثراً كبيراً في الأخذ بمبدأ عدالة تنقيح وتعديل المعاهدات . ولا ننسى بهذه المناسبة أن نذكر جهود مؤتمرات الشعوب الأمريكية لتحقيق فكرة تقنين وصياغة القانون الدولي العام ، فقد سلت الجامعة بالمبدأ بموجب اتفاق سنة ١٩١٢ ، ثم أعقب ذلك اجتماع المشترعين الأمريكيين من دول مختلفة بالعالم الجديد « بريودي جنيرو » لبحث مشروعات وافين : أحدهما للقانون الدولي العام من صنع « بسوا » والآخر للقانون الدولي الخاص من صنع « برياء » Pereira ، كما قدم « الفاريز » مندوب شيلي مؤلفه بعنوان « تقنين وصياغة القانون الدولي العام » يبحث فيه وسيلة وضع قانون مسطور للدول العام ، مع وجوب معرفة ماذا يقصد بالتشريع وماذا يمكن تدوينه في هذا الصدد ؟ وهو يقترح الاضطلاع بهذه المهمة تدريجياً ، وقد أخذ فعلاً بوجهة نظره ، وتتابعت الاجتماعات لبحث تدوين بعض المبادئ أولاً بأول ، ووصلت في سنة ١٩٠٥ إلى مجامع جزئية في صياغة بعض القواعد الأساسية ، ولكن من ناحية أخرى فشلت جهود عصبة الأمم في اجتماع لها سنة ١٩١٣ في صياغة القانون الدولي العام ، فقد اصطدم المؤتمر بشدة تعصب الوفود للقومية . وواصل العلامة « الفاريز » كفاحه ، وقدم مقترحات على جانب كبير من الأهمية في اجتماع « لوزان » لهذا الغرض في سنة ١٩٤٧ وقد شرح عيوب التقنين وتضارب التقارير الدولية التي تبحث الموضوع ، كما ذكر أن التنظيم المبالغ فيه قد يجعل التشريع الجديد ، مصدر متاعب للدول ، وأن هناك بلا شك

مسائل يتعذر إدماجها في القانون . وفيما يختص بوسائل الصياغة فقد أبدت إحدى جمعيات القانون الدولي المسماة « جمعية جروسيوس » Grotius Society اقتراحا بأن التقنين يجب ألا يكون من عمل منظمات رسمية ، بل من صياغة عناصر فنية خاصة . ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة لم يغفل ذكر وجوب العمل على تدوين القانون الدولي العام ووضع مبادئ مكتوبة ومرسومة له إلا أن الصعاب لا تزال شديدة في وجه هذا العمل الهام الذي سيخلع في حالة نجاحه على الإنسانية أصدق الضمانات لتدعيم حسن التفاهم والسلام ، وفي مقدمتها شدة تمسك الدول بالسيادة وتعصبها للقومية وتعلقها بأهداف حق الاعتراض على ما لا يروق لها من قرارات وإجراءات تتخذ في الاجتماعات الدولية والمؤتمرات (١) .

ولكن البوادر تنبئ عن إمكان نجاح الجهود في تمشي القانون الدولي العام مع تطور السياسة الدولية وكذا جنوح حق السيادة نحو السير في طريق السلام العالمي وتأمين الدول ضد الاعتداءات والحروب العامة . ولقد وضع ثقل الأعباء الملقاة على عاتق الدول الصناعية الكبرى في الحرب العالمية الأولى ، وزاد وضوحها في الحرب العالمية الثانية ، وهذا ، الحالة تحتم وجوب التفريق بين دولة وأخرى في الواجبات والأعباء . فما تتحمله دولة صناعية كبرى وهو ما يتفق مع مواردها ودرجة أخذها بأسباب المدنية الحديثة ومستوى ثقافة أبنائها وكفائتهم ومقدرتهم على الإنتاج والعمل والكفاح وقوتهم الصناعية وادخارهم ومدى تسليحهم للذود عن الوطن ، وما يترتب على ذلك من احتمال حشد هذه العناصر المختلفة لصالح السلام العالمي ولضمان الأمن الدولي يختلف عما تستطيع دولة متوسطة أو صغيرة أن تقوم به لا بلاغ صوتها القوى للجماعة الدولية وللحصول على مطالبها عنوة وللعمل لصالح هذه الجماعة لاستتباب السلام العالمي . والمشاهد على مر العصور والأجيال والتاريخ خير من ينبئنا بهذا أن تمسك الدول بحق المساواة - هذا

(١) أنظر « القانون الدولي الجديد » لماتسكو ، من صفحة ١٤٨ إلى ١٥١

التمسك الخاطئ - وما يتبع ذلك من تعلقها بأهداب السيادة وإعراضها عن كل تعهد لا يتفق مع هذا الحق حرصا على حريتها المطلقة ومكانتها الدولية وخوفا من إهدار استقلالها ينتهي في آخر الأمر بالالتجاء إلى السيف والمدفع للفصل في النزاع . ويجب والحالة هذه أن ننظر إلى المشكلة نظرة عملية وأن نسلم بالفوارق بين الدول من حيث الكفاية والعمل والمقدرة ، وهذا لا يتنافى مع المساواة القانونية ، فهي قائمة من حيث المبدأ والتفاوت شأنه شأن تفاوت الأفراد في الإنتاج والجهود في كنف الدولة والقومية . وفي هذه الحالة تنعم الشعوب بالمساواة أمام القانون ، وأنه لا فارق بين دولة وأخرى من حيث تطبيق نص القانون الدولي ، والتفاوت يتبع توزيع الأعمال بينها ووسائل تعاونها في سبيل رفاهة الانسانية ، وهكذا نعمل على تحقيق أسباب العيش والحرية للشعوب والسعى في إسعادها في ظل القانون الدولي العام المرسومة خطوطه الرئيسية ومنظمة السلام العالمى . وتظل القوميات رمزا على حياة الدول وسعيها في سبيل المثل العليا ، ولكنها لا تصبح أداة لأشغال نيران الحروب . وهكذا لن تولد الدول وتحيا ثم تموت ، بل إن الدول تعيش وتتطور باستمرار وفق نفسية الجماعات وروحها . وإذا كان من المؤكد أن الدولة ما برحت اليوم قوة جبارة ، وحقيقة واقعة ، فمن ناحية أخرى نرى وسيلة تفهم حقوقها وواجباتها مطردة التغير . والأمثلة عديدة على الشعور بالحاجة إلى التغير القانونى تبعاً لتحول روح الجماعات ووعيتها القومية . وخير برهان على أن للشعوب والدول تحولات ووثبات واضحة تبعاً لتقدم ثقافتها وإحساسها بمطالبها ويقظة ضميرها وروحها الوطنية ثورات أمريكا الشمالية وتحررها من الحكّمين الفرنسي والإنكليزي وانفصال مستعمرات إسبانيا والبرتغال عن الوطن الأم وغالبية أهلها من أصل هذا الوطن ، ولا شك فيما ترتب على الحالة الجديدة هذه من تحول فكرة القانون العام في العالم الجديد بل وفي سير السياسة العالمية . كما أنه يمكن القول دون مبالغة بأن سنة ١٨٤٨ تعتبر بالنسبة لأوروبا محور تحول للقانون العام لصالح الديوقراطية وسيادة

الشعب والسيادة القومية وحق العمل والعمل والقضاء قضاء مبرما على رجيعة مترنيخ والحلف المقدس الذى حاول إيقاف عجلة التطور لمنع تفاهم الجماعات وتضامنها ، وهى أيضا محور تحول فى سبيل رواج نظام القوميات التى تحررت الشعوب فى ظله من استبداد المذكيات المطلقة . ولا يمكن لترتقى مع الأسف الشديد فى أحضان التعصب للسيادة وما يؤدى إليه من إثارة الشحنة والحروب ، وكان يمكن تفادى هذا بجعل السيادة عقيدة قانونية لأنصاف الشعوب المضمومة الحقوق ورفع الظلم عنها لا للهروب من الالتزامات والأعباء خوفا من قيد حق السيادة وتعليقه على شروط ربما كان فيها اتقاء الحرب وهو ما لا يتفق مع أطماع الساسة ونهم الاستعمار .

إن الدولة كالفرد فقدت كثيرا من صفاتها الفردية والمطلقة تبعاً لانتشار الصناعات فى العالم واعتماد الحياة الاقتصادية عليها ورواج فكرة وسياسة الاقتصاد المدار . وعلى الدولة اليوم محاربة أعباء اجتماعية شتى تمل على المشرع التدخل لتنظيم الوطن ، كما أن الدول تطالب بالتدخل بمجموعة لحل أزمات وعلاج مشكلات يتعذر على الشعوب كل على حدة علاجها . ولم تعد أعباء الدولة تقف عند حد ضمان حقوق الفرد ، فعليها اليوم أيضا وقد انتهى عهد الحريين أصحاب التفكير السياسى والاقتصادى القائل : *Laisser Passer laisser Faire* أن توفق بين حاجات الجماعات والطبقات الاجتماعية وعلاقاتها بعضها ببعض وصلات الفرد بالجماعة . وصار واجب الدولة الأول علاج الأزمات الاقتصادية والسياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعميم التعليم ونشر الثقافة بالسينما والراديو وسائر أسباب الرعاية ورقابتهما والعناية بالصحة العامة وتعمير واستثمار الأصقاع المخربة أو البكر فى العالم وحسن توزيع المواد الأولية ورفع مستوى الجماعات وتوثيق عرى المودة ونشر التعاون الثقافى بين مختلف الشعوب وتلا فى المازعات المسلحة والحروب ، وكل ما نراه وفلسه يوحى بوجوب تدخل الدولة فى الحدود القومية وتعاون الدول لتوثيق الروابط بينها وتقاربها ما أمكن ، فالطائرة والراديو والسينما

والقاطرة والسيارة والتلفزيون والتلفون والأبحاث العلمية والأدبية وقصص الحياة الإنسانية وتجارب المهكرين وابتكاراتهم ونقد الكتاب وتعدد وانتشار شتى المبادئ السياسية والاجتماعية تطالب بشدة بوجوب تمشى روح السياسة الحديثة والقانون العام والخلق الدولي بل والقانون الدولي العام نحو تعاون الأمم وتكاتفها . وهذا التعاون بدوره لا يتبع قانونا ثابتا ، بل هو دائم الحركة والنشاط والتحول . أسوة بتطور الحياة . وواجب الحكومات اليوم المبادرة بتحقيقه ومجاهاة الحالة الجديدة بيقظة وشجاعة ، والخروج من الركود القانون وتحويل دفة القانون الدولي العام لجعل من السيادة مساواة أمام القانون وليعترف بالتفاوت في الأعباء دون أن يؤدي هذا إلى فقدان السيادة عنصرها الأساسي الذي يخلف بموجبه على الدول شخصياتها وكيانها فيسمح للدول بالتعاون في ظل نظام « دولة الدول » ويمهد لبرلمان عالمي لا يؤخذ فيه بحق الاعتراض ونظام النصويت بالاجماع . ولا تنتظر الدولة من هذا النظام أن تخدم دون أن تقدم خدماتها وتؤدي أعباءها الدولية . وقد كتب « الفاريز » في هذا الصدد بأن الدول : « في مباشرتها وظائفها هي دائما خاضعة لأحكام القانون الدولي العام » (١) وفيما يختص بضرورة متابعة التقدم الانساني في ميدان التشريع الدولي لتوثيق عرى التضامن بين الدول ولرفع المستوى المادي والمعنوي والثقافي للأفراد وتحسين وسائل المعيشة للشعوب وتوفير الرزق والعمل للعمال يبين « الفاريز » بوضوح وجهة نظره بقوله « بتعين المحافظة على كيان نظام سياسي وقانون يسمح لكافة الناس الذين يسكنون في أرضه أن يباشروا حقوقا ويتمتعوا بمزايا هي ثمرة العدالة الدولية التي يجب أن تنتشر بين الشعوب المتمدينه (٢) وليس بمستحيل أن تنزل الدول عن كبرياتها وتوافق على اتباع رأي الاغلبية وتنبد الاجماع وحق الاعتراض ، والامثلة عديدة على المعاهدات والاتفاقات المبرمة بالاجماع والاخرى المبرمة بموجب

(١) أنظر « القانون الدولي الجديد » لمانسكو ، صفحة ١٠٢

(٢) أنظر « القانون الدولي الجديد » لمانسكو ، صفحة ١٠٣

تصويها لأغلبية والسارية المفعول طبقاً لرأى الأغلبية، وفيما يختص بالأولى هناك:
اتحاد الملكية الصناعية المبرم بباريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣، وتعديلت الحالة
بقرارات المؤتمرات المتعاقبة بروما سنة ١٨٨٦ ومدريد سنة ١٨٩٠ وبروكسل سنة
١٩٠٠ وواشنطن سنة ١٩١١ ولهاى سنة ١٩٢٢ وأخذ بمبدأ الأغلبية، فيما يختص
بالأجزاء، واتفاق حماية الملكية الأدبية والفنية الموقع عليه ببرن سنة ١٨٨٤،
وبذلت محاولات للعدول عن ضرورة الإجماع وللاخذ بمبدأ الأغلبية ولكن
لم تنجح هذه المحاولات، والمعهد الدولي الزراعى المؤسس باتفاق روما في
٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ ولجنته الدائمة تصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة، وعصبة
الأمم وقرارات الجمعية العمومية الخاصة بالمبادئ الأساسية والمنازعات تصدر
بالإجماع وكذلك الحال فيما يختص بقرارات المجلس، وهيئة الأمم المتحدة
والجمعية العمومية للهيئة عملها قاصر على التوصيات أما مجلس الأمن وهو الذى
يصدر القرارات فى المنازعات التى تطرح عليه لبحثها فقد جعل التصويت فيه
بناء على إصرار الولايات المتحدة وروسيا بأجراء شبيه بنظام الإجماع وذلك
بأعطاء الحق للدول الخمس العظمى الممثلة فيه بصفة دائمة وهى : الولايات
المتحدة وانجلترا وروسيا وفرنسا والصين فى الاعتراض على القرارات التى تمس
موضوع النزاع وأساسه لايقاف تطبيقها وفيما عدا هذه القرارات فبدأ
الأغلبية هو المزمع. وفيما يختص بالثانية : هناك اتحاد البريد العالمى المنشأ
ببرن فى أكتوبر سنة ١٨٧٤، وكل دولة منضمة إليه لها صوت فيه والمساهمة
فيه من الناحية المالية نسبية وفيما يختص بالمسائل الإدارية فالقرارات تتخذ
بأغلبية الثلثين، وإذا لم تشأ دولة أن تصدق على قرار يتخذه الاتحاد بالأغلبية
فى المدة المحددة فعليها أن تنسحب منه وهو ما يعد فى حكم المستحيل بالنسبة
لدولة متمدينة وهكذا صار التصديق مضمونا دائما، واتفاق البريد بين إسبانيا
والاتحاد الأمريكى وقد جمع ٢١ جمهورية من جمهوريات أمريكا وكندا أيضا
بإسبانيا لتنظيم شئون البريد بينها وذلك فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١، والقرارات
تتخذ بالأغلبية، واللجنة الدولية للإلاحة الجوية المؤسسة بباريس فى ١١ يولي

سنة ١٩٢٢ طبقا للقواعد التي وضعها مؤتمر السلام العالمى سنة ١٩١٩ ، وهذه اللجنة تشكلت بموجب اتفاق الملاحة الجوية بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ١٩١٩ ، وقد نفذ بتصديق ١٤ دولة من ٢٦ دولة سبق أن وقعت عليه ، وتتخذ اللجنة قراراتها الخاصة بتعديل الاتفاق بأغلبية ثلاث أرباع كافة الاعضاء الذين يجب أن يكونوا حاضرين ، وتنظيم الملاحة الجوية لشئون التجارة الدولية وتراعى فيه أغلبية الثلثين ، ولجنة خبراء السكك الحديدية المشكلة باتفاق برن بتاريخ ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ الذى دخل فى دور التنفيذ فى أول اكتوبر سنة ١٩٢٨ والقرارات التى تتخذها اللجنة بالأغلبية وجبرية بمضى ثلاثة أشهر على اتخاذها إلا إذا عارضت فيها حكومتان ، ما عدا القرارات الفنية فلا تتخذ بمعارضة الاقلية ، والمجلس العام للتعمير الدولى المؤسس بمقتضى مؤتمر جنيف فى ١٢ يوليه سنة ١٩٢٧ وله قوة تنفيذية ومكتب فى وتعدل نظامه بحكم أغلبية الثلثين ، ومكتب العمل الدولى بجنيف التابع لعصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرسايى وقد نقلت اختصاصاته إلى هيئة الأمم المتحدة وتعديل نظمه كان بحكم أغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين ثم عدلت وصارت بثلاثة أرباع الأصوات ، والاتفاق الدولى للمواصلات التلغونية المبرم بمديرى فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ والقرارات تصدر بالأغلبية المطلقة ، ونظام السار بالباب الرابع من الجزء الثالث لمعاهدة فرسايى وقرارات الدول الخمس المشرفة على السار تتخذ بالأغلبية العادية ، ولجنة إدارة ميناء ميمل Memel المشكلة باتفاق ٨ مايو سنة ١٩٢٤ وتشكيلها وسلطات اللجنة تعدل بناء على طلب الحكومة اللتوانية وبموافقة أغلبية الاعضاء بمجلس عصبة الأمم على التعديل بشرط أن تشمل هذه الأغلبية على أصوات أربعة من الدول الموقعة على الاتفاق وهى : بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان ، واللجنة المركزية لتنظيم الملاحة فى نهر الرين المشكلة فى بادىء الأمر من فرنسا وألمانيا بموجب اتفاق ١٥ أغسطس سنة ١٨٠٤ وكانت «مينز» Mayence مركز الهائم أعيد تشكيلها بمناسبة إبرام معاهدة باريس فى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ثم بمناسبة انعقاد مؤتمر فينا سنة ١٨١٤ وظلت اللجنة قائمة حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

وكانت قراراتها تتخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء ، واللجنة الأوروبية الملاحه في الدانوب المشكله بحكم معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ وقد عدل نظام إجراءاتها باتفاق «سينايا» في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ وبمقتضى التعديل أصبحت القرارات تتخذ بالأغلبية فيما يختص بالمسائل العادية وبالأجماع فيما يختص بالأسس ، واللجنة الدولية للدانوب المشكله طبقا لمعاهدة فرساي والأغلبية فيها بثلثي أصوات الحاضرين (١) .

ونرى إلى جانب الحقيقة الدولية المذكورة أن العالم يسير في طريق تكوين جماعة دولية للتعاون والتفاهم الاجتماعى تبعاً لوثباته العلمية والصناعية وسهولة المواصلات وسرعتها مما زاد في توثيق الروابط الدولية، وشعرت الدول بحاجاتها الماسة بعضها إلى بعض ، واتضح ذلك من تكرار عقد المؤتمرات العلمية والفنية والاقتصادية والثقافية . وواجب الحكومات إزاء هذه الحالة الجديدة أن تذلل العقبات بغرس فكرة التعاون الدولى وتضامن الشعوب فى نفوس الناس وخاصة الذين أوغرت صدورهم بالأحقاد القومية التعصبيه ، لتغيير عقلياتهم وإدراكهم روح الديمقراطية العالمية على حقيقتها وأن الخطر كل الخطر فى شدة التعصب الفردي وإغلاق حدود كل دولة فى وجه الأخرى ومخاوفها وعملها على سد حاجاتها بنفسها دون التعاون مع الغير . ويقترح بعض المفكرين وضمنهم « الفاريز » إدخال علوم جديدة فى مواد التدريس بالجامعات لتفهم الروح الدولية الجديد على حقيقتها وإدراك حاجات الشعوب تبعاً لتطور الحياة المادية والمعنوية إلى الراحة والطمانينة ووضع أسس القانون الدولى العام الذى يتمشى والتطور العالمى المطرد. ضمنها : علم الحياة الدولية ، وتفهم روح الشعوب من الناحية الدولية .

والقانون الدولى العام قد اتسع نطاق اختصاصه فامتد إلى القطبين وإلى الجو ونزل إلى أعماق البحار ووصل إلى أواسط المحيطات وأصبح ضروره لا للأوساط المثقفة فحسب بل للجماعات التى يزيد عددها سنة بعد أخرى .

(١) انظر « القانون الدولى الجديد » لمانسكو ، من صفحة ٨٠ إلى ١٠٢ .

كما تعين وقد زادت أعباءه وامتد سلطانه أن يصبح بطابع جديد ، فبلا منذ قرنين كانت لفظة الوطني تطلق على المحب للإنسانية ، ثم تجورت بميلاد قوانين الدولة وسيادتها المطلقة وضاق نطاق معناها وصارت تعنى الفرد الذى يجب بلده . وزى اليوم الحاجة تتطلب التطور إلى العكس ، وتسير الفكرة نحو الحياة الدولية لتتناول أكبر المساحات وأوسع المعانى ، ويجب الكف عن اعتبار القانون الدولى من عمل الباحثين وأن يقصر على حفة من العلماء الذين ينظر إليهم الجمهور بشيء من الغرابة ، وهو يخشى الانفجار الذى قد يقع فى أى لحظة . فالحقيقة تجعل من هذا القانون علم الإنسانية رمتها وحاجة ملحة للبشرية يتعين على الشعوب المساهمة الفعالة فيها ، وهى تنادى لبحرية البحار فحسب بل بحرية الجو والأراضى أيضا . وقبل إنشاء قوة دولية للبوليس العالمى - وهذا الانشاء واجب لمنع الحروب والاعتداءات المستقبلية - يجب توحيد فكرة الضمير العالمى بين الأمم لتفهم ماهية الأعمال الدولية غير المشروعة والاعتداءات ، كما يجب أن ينصب القانون الدولى العام على توثيق الصلات بين الأمم فى الشئون الاقتصادية والعلمية والفنية والسياسية والاجتماعية . وتوحيد الجهود لتحسين الانتاج وتوزيع المواد الأولية بين الشعوب توزيعا عادلا وتقسيم العمل بما يتفق والحاجة والكفاية ، وعموما تحسين حال الفرد والمجموع . ومنذ نصف قرن لم تك لمشكلة المناطق القطبية الأمريكية من الأهمية القانونية إلا ما يتناول تنظيم صيد الحوت هناك ، ولكنها اليوم تعتبر قارة سادسة بها موارد ثروات لا حد لها ، كما أنها نقطة ارتكاز هامة للدفاع عن الأمريكتين ، مما يقتضى تعاون الشعوب الأمريكية فى تنظيم شئونها ، وهكذا تتضح الحاجة إلى تمشى فكرة التشريع الدولى مع تطور الحياة السياسية وأغراض الجماعات .

والخلاصة : إن العلاقات السياسية الدولية قد سارت نحو تنظيمها وانتقالها من طور الفوضى إلى طور النظام . وسير الدول فى هذا القانون

العام لمؤونة بأطاعة الأفراد للقوانين الداخلية في ظل السيادة القومية تعززها القوة التنفيذية ولكننا لا تزال بعيدة كل البعد عن الهدف . وقد لبست ثوبها التعذيب بثة نكير الكتاب ورجال السياسة أمثال الاب وسان يير ، وود سولي وود بن ، وود كانت ، وودولسن ، ، وتفاءلت البشرية خيرا بتوطيد أقدام الحرية منذ أواسط القرن التاسع عشر التي بدتونها لا ينعم الأفراد بالعيش والحياة الآتية السكرية ولا تقوم للنظم الديمقراطية قائمة ، كما لا ترتع الدول في بحبوحة الأمن والسلام . وظهرت ثمرات قرائح الكتاب الذين دافعوا عن الحريات بقيام الدساتير وانتشار الافكار الحرة بين مختلف الأمم في أوروبا سير السكرباء والضوء ، وكان من شأنها يقظة الرأي العام وارتفاع مستوى الكرامة البشرية واحترام حياة المرء وآرائه ووضع أسس قوية للنظم الدولية وفق المبادئ الحرة والخلق الانساني المتمدينة . وتعدت المبادئ الحرة الحياة القومية إلى الحياة الدولية ، ونادى الكتاب والسياسة بوجوب العمل على نشر السلام بين الأمم أو على الأقل جعل الحروب أقل بشاعة وتلافي التعذيب الذي لا طائل تحته ، وساعد على الاستماع إلى صيغاتهم وعلى النجاح في مهمتهم انتشار الآلات المدمرة انتشاراً واسع المدى واستخدامها في القتال ، ولاشك في شدة فتكها بالبشر وخطرها على المدنية برمتها والتعلق بالسلام ووجوب استمراره والنشأؤم من المستقبل تبعاً لبدء تمايق كبريات الدول الغربية وفي طليعتها ألمانيا وإنجلترا في ميدان التسليح وخاصة التسليح البحري ، وأسفرت جهودهم عن اتفاقات لها في في أوائل قرنتا الحالى لتخفيف شرور الحرب وجعلها أكثر إنسانية بتحريم استخدام بعض الأسلحة الذرية الفتك ، ولكنهم لم ينجحوا في وضع أسس سلام دائم شامل .

وألفت الحرب العالمية الأولى درساً قاسياً على أوروبا التي نزلت أعز دمايتها وفقدت الوثير من خيراتها وثرواتها وانحدرت في هاوية مفسكات عديدة خطيرة لا تزال تزعج تحت أعينها إلى اليوم .

ففكر ساسة الحلفاء المنتصرون وعلى رأسهم « ولسن » ، بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها وأعلنت الهدنة أن يقيموا صروح السلام الدائم الذى طالما تغنى به الفلاسفة والمفكرون ويتلافوا الحروب فى المستقبل بواسطة هيئة ينشئونها لهذا الغرض تضطلع بأعباء حل المنازعات بين الدول ووقاية أعضائها من الاعتداء على سلامتها وأراضيها ؛ وفعلا ألحقوا ميثاق عصبة الأمم وليدة أفكار الرئيس « ولسن » ، بطل الموقف ورجل الساعة فى ذلك الوقت بمعاهدة فرساي . وقام نظام العصبة لأول مرة فى التاريخ يحقق حلم الآب « سان بيير » ، فى بسط أجنحة السلام على العالم . وتطلعت الشعوب إلى الهيئة الجديدة كملاذ لتلافى الكارثة العامة فى المستقبل ، ولكن الميثاق خيب الآمال نظراً لضعفه وقيامه على أوهام وأسس خيالية أكثر منه على الواقع والقوة التنفيذية ، وكذا نظراً لسوء نوايا الدول الكبرى التى لا تقوى العصبة إلا بها فقد اعتبرت منظمة السلام الجديدة الوسيلة للشرعية التى تصبح بها تصرفاتها المعوجة ، وتدمغ بها جشعها وتغضى الموقف المخزى بتأييد الأعضاء لأعمالها رغم وضوح بعدها عن الصواب وعن القانون والعدالة فيما تقدمه أيديها ، وهى تحصل على هذا التأييد باتباعها السياسة التقليدية القديمة القائمة على التهديد والوعيد والضغط والمصالح المشتركة وتكوين الجبهات وكذا التمسك بأهداف حق السيادة وتدهسها للقومية ولسلطانها المطلق ورفضها ما يقيد هذا السلطان من الناحية الدولية إلا إذا كان فى ذلك كسب لها . ونشطت دسائس كبريات الدول الأعضاء فى ردهات العصبة واجتماعات الجامعة والمجلس ، ونست أو تناست أغراض الميثاق وأهدافه الحقيقية وهى السلام ، فشرعت تأكيداً للخصوم فى العصبة لالتأييد حريات الأمم وإنصاف الدول المتوسطة والصغيرة وفوز المبادئ الإنسانية وحق تقدير المصير ، بل لبناء الامبراطوريات وللالتساع على حساب الغير ، وسعت كل من الدول الكبرى فى سبيل بقاء الامر الواقع

وضربت بتنقيح المعاهدات وسير العلاقات السياسية الدولية وتطور الزمن عرض الحائط ، كما تمسكت كل بسياسة التسلح أو بنزع السلاح ولكن وفق مصالحها وماتليه عليها أطامها ، فكانت كل منها تريد نزع سلاح الأخرى دون أن تنزع هي سلاحها فيما عدا سياسة حكومة العمال في إنجلترا في بعض فترات . وأخيراً احتدمت الحرب الاقتصادية وزلزل الصراع بين الدكتاتوريات والديمقراطيات : عام السلام ، وقامت الحرب العالمية الثانية التي فاقت في بشاعتها وفتكها الحرب العالمية الأولى . ثم تمخضت الحرب عن نظام جديد للسلام هو نظام هيئة الأمم المتحدة الذي حل محل عصبة الأمم وقام على أسس أقوى من أسس العصبة المنحلة ، وذكرت نصوصه الخلافة وجوب دمج قرارات مجلس الأمن وهو بمثابة السلطة التنفيذية والحكومة العالمية للهيئة بالصيغة التنفيذية واعتمادها على القوة في ردع الدول المعتدية والعمل بكافة الوسائل السلبية وغيرها وباستخدام العنف إذا اقتضى الأمر ذلك للمحافظة على السلام . غير أن العبرة في نجاح منظمة السلام الجديدة هي في احترام الدول الكبرى لليثاق وتنفيذها لنصوصه بأخلاص وحسن نية ، والبوادر لا تبشر بالنجاح المرجو ، فالهيئة تصطدم بين الفينة والفينة بصعاب جسام تثيرها الحكومات التي تصبح بأعلا صوتها بواسطة مندوبيها لتعان شدة تعلقها بالسلام ولكنها تظهر غير متضررة ، وهي لا تتصرف هذا التصرف إلا خوفاً من الرأي العام العالمي الذي بدأ يستيقظ من سباته ويفقد ثقته في حسن نوايا حكوماته وينظر إلى ما يجري حوله من دسائس السياسة الدولية بحذر وتحفظ ويطالب بإيضاح الحقيقة حتى لا يسير إلى الحرب سيراً أعمى دون مبرر ، وحتى لا يساق كإساق الأنعام إلى المذابح وإلى العمل المضني بمصانع الأسلحة وإصالح طائفة جشعة من أصحاب الصناعات الثقيلة ومصانع البنادق والمدافع .

ولكن إذا تكاثف الرأي العام العالمي في سبيل مطالبة الساسة بالكشف عن أوزانهم وإماطة اللثام عن خفايا التيارات السياسية والعمل في النور مع الضغط عليهم للأعراض عن الخطط البالية في السياسة والدس والوقعية ،

ولو وضع حد للأطماع الاستعمارية والتصرفات الرجعية وتسخير غالبية الشعوب لصالح دول معدودات تنعم بيزخ عريض نتيجة شقاء غالبية سكان آسيا، وإذا سما الضمير الدولي وتجرد عن الأحقاد وأدران النش والتناؤ والتنافر، وإذا عملت الدول الأعضاء في هيئة الأمم على تأييد الميثاق عن رغبة أكيدة في التعاون المشترك والدفاع عن السلام واحترام حقوق الغير واستقلال الأمم متوسطها وصغيرها وعاشت في العالم الدولي على قدم المساواة الفعلية في السيادة وإذا عقدت الدول الكبرى الحناصر على السير بالقانون الدولي العام جدياً نحو التطور أسوة بتطور حياة الجماعات أمكن ضمان نجاح الميثاق في تأييد قضية السلام وسير العالم الحثيث نحو الاقتعاش والتعمير وتضميد جراح الحرب التي لا تزال تنزف بشدة

والواقع إن الوعي الدولي وتعلق الشعوب بأهداب السلام وبقظة الرأي العام الدولي وانتشار المواصلات انتشاراً ليس له مثيل من قبل مع سرعتها الفائقة يسهل تبادل الآراء والأفكار والألمام بالتطورات العالمية واتجاهات مختلف الشعوب، وقد حفزت هذه العوامل المندوبين الذين يجتمعون تحت قبة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى القيام بدور النائب العام في إلقاء التهمة على من هو موضع الشبهات وبالمبادرة بالتغنى بالمثل العليا والأشادة بمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان. ولقد ينظر العالم بدهشة إلى جرأة المواطن العالمي «جاري ديفز» Gary Davis ذلك الشاب الذي تحمس لقضية السلام، وهو يعبر بذلك عما يجيش في صدور مئات الملايين من بني البشر، وكان من النظارة في إحدى اجتماعات هيئة الأمم المتحدة بقصر شاير في خريف سنة ١٩٤٨ فنهض وصاح بأعلى صوته «زيد حكومة عالمية فلتسقط الحرب»، وترتب على ذلك أن ساد المهرج في صفوف الأعضاء وكانت المناقشة محتدمة في مسألة خفض السلاح، وهكذا ذكر هذا المواطن الهيئة بحق بأول واجباتها، وكان قد مزق جواز سفره الأمريكي وطالب الهيئة باعتقاد نظام المواطن العالمي بإنشاء دولة عالمية واحدة للقضاء على الحرب. وقد وقَّع

بين المندوبين الغارقين في المطامع والأغراض والذين يجيدون قصدا عن جادة الحق والتزام جانب العدالة الدولية موقع الصاعقة . وإذا كان حرس الهيئة قد بادر إلى إبعاد الشاب بشيء من القسوة فقد لفتت أعماله الإنسانية أنظار العالم والمندوبين إليه ، ولا شك أن لذلك أكبر أثر في إظهار أن هيئة الأمم المتحدة لا تؤدي رسالتها التي تأسست من أجلها على الوجه الصحيح . ولقد كسبت فكرة هذا المواطن العالمي الكثير من الأنصار كما كسبت عطف كثير من الدوائر السياسية والمفكرين في مختلف بلدان العالم ، وترددت دعوته في أرجاء العالم ترن بقوة وتقض مضاجع ذوى الأطماع وتجار الحرب وتطرح بعوامل الشرب بعيداً عن حظيرة هيئة الأمم المتحدة ولو إلى حين .

وكذلك لقد كسب الوعي الدولي، إذا اعتبرنا أنه وليد الوعي الديمقراطي القوي في القرن التاسع عشر ، وريب الإنسانية التي مجت السياسة التقليدية الجشعة كما مقتت تجار الحرب والشر ميدانا جديدا، وجولة جديدة بإعلان هيئة الأمم المتحدة بعد درامة زادت على السنتين حقوق الإنسان من الناحيتين السياسية والاقتصادية . فسجلت في خريف سنة ١٩٤٨ ما قررت دساتير لقرن الماضي من حقوق سياسية للفرد ومن مبادئ الحرية والإخاء، كما أبدت تبعاً للتطورات الاقتصادية الحديثة وانتشار الآلات وتقدم الصناعات وزيادة الإنتاج والحاجات المطردة، وحاجات هذا الإنتاج إلى مئات الملايين من العمال ، حقوق الإنسان الاقتصادية باعتبارها روح الديمقراطية والاسس الهامة للتآزر والتعاون ونشر الأمن بين الناس . وإن ضمان العمل مع الكرامة والأجر المجزى العادل وحماية الفرد من البطالة وسائر ضمانات العجز والمرضى والشيخوخة ورعاية الأحرار والتمتع بمستوى اجتماعي لائق يضارع ما يقدمه العامل من خدمات للجميع هو الهدف الأول لميثاق هيئة الأمم المتحدة . ففي ظل هذه المساواة والضمانات الاقتصادية ينمو السلام العالمي ويتزعرع .

« انتهى بعونه تعالى »

تصويب

الصفحة	السطر	الحطأ	الصواب
٧	٩	Smile	Emile
٧	١٠	Lonis	Louis
١٣	٨	دولتين	دوليتين
١٣	٢١	الطبيعة	الطبيعية
١٨	١	كما سماه أفلاطون	كما سماه أفلاطون وأرسطو
٢١	١٠	Aqintania	Aquiltania
٤١	١١	الاشعبية	الاشعبية
٧٧	١٦	بالحركات العالمية	بالحركات العالمية
١٥١	١٨	تتافره	تتافره
٢٠١	٢١	دماا	دماا
٢٠٢	٦	لمدينة	لمدينة
٢٠٥	٤	تتم	تتم
٢٠٥	١٩	الغليظ	الغليظ
٢٠٥	٢٢	الما كافيالية	الما كافيالية
٢٠٧	٥	فرانكوا	فرانكو
٢٠٩	٩	تخط	تخط
٢١٠	٨	التجاءها	التجاءها
٢١٠	١٥	الخارجية	الخارجية
٢٢٧	٢	أبناء	أبناء
٢٢٣	١٨	مثلث	مثلث
٢٣٥	١١	أبناءهم	أبناءهم
٢٢٧	٢٢	تضائل	تضائل
٢٥١	٤	يتقائلان	يتقائلان
٢٦٢	١٦	عاجزين	عاجزون
٢٦٦	٥	مبرارات	مبررات

الصفحة	السطر	الخطأ	المصواب
٢٦٨	١٥	بائعوا	بائعوا
٢٧٢	٧	نوبا	نوايا
٢٧٥	٩	أنباء	أبناء
٢٧٦	١٦	ورخاؤه	ورخائه
٢٨٠	١١	تكوار	تكرار
٢٨١	٣	قوباه	قرباه
٢٨١	١٦	وأقوام	وأقواما
٢٨٢	٩	ويرسخون	ويرسخوا
٢٨٤	٤	نملك	تملك
٢٨٤	٥	فأبناء	فأبناء
٢٨٧	١١	لم يرضى	لم يرض
٢٨٨	٢	إسرائيلين	إسرائيليون
٢٨٩	٢٥	بديهي	بديهي
٢٩٤	٩	شفاعة جميع الوزراء	شفاعة جميع الوزراء
٣٠٦	٤	فيذيقهم	فيذيقهم
٣١٠	٢٢	تقومينا	تقومينا
٣١٦	١٨	لعتين	لعتين
٣١٧	١	التسائل	التساؤل
٣٢٧	١٣	فيفضل	فيفضل
٣٠٩	١٨	في إعلانها	إلى إعلانها
٣٣٥	٥	بين الفينة والفينة	الفينة بعد الفينة
٣٣٨	٣	مخذاميزها	مخذافيرها
٣٣٨	١٥	كل تدخل أوروبا	كل تدخل من أوروبا
٣٤٠	٢٣	بولوفيا	كولومبيا
٣٤٢	١٠	المتفادين	المتعاقدين
٣٤٩	٢٠	Louncil	Council
٣٥٢	٢٠	طريق وقاذفات	طريق قاذفات
٣٥٦	١	مناوتها	مناواتها
١٥٧	١٦	تطلعت	تعطلت
٣٦٠	١٧	شفت	شفت

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٧٢	٢٣	ولقت	ولقد
٢٧٥	١٩	وثورات	وثورات
٢٧٥	٢٠	حرامات	حرامات
٢٧٦	٢١	أجوج	أجوج
٢٧٦	٢٤	جفنيه	جفنيه
٢٧٧	٦	Gerge	Georges
٢٧٧	١١	الوثينة	الوثنية
٢٧٧	١٦	وتغلغها	وتغلغها
٣٩١	٣	ولنولي	ولنولي
٣٩٢	١٣	أولي	أول
٣٩٣	١٢	وميها	وميها
٣٩٤	١٤	الآرقاء	الآرقاء
٤٠٣	١	٨٩٨	١٨٩٩
٤٠٠	١٨	la pai arméex	La paix armée
٤٠٧	١	في	على
٤٠٧	١٤	اراض	أراضى
٤١٢	١	عن	من
٤١٤	١٩	في	من
٤١٧	١٠	وطئة	وطأة
٤٢٢	٤	مندوبوا	مندوبو
٤٢٢	٨	مندوبوا	مندوبو
٤٣٤	١١	السامين	السامين
٤٣٤	٢٣	وقضاها	وقضاؤها
٤٤٠	٦	القويين	القويين
٤٤٢	٣	ساسة	سلسلة
٤٤٢	٩	Mension	Mansion
٤٤٣	١٩	الماشيين	الماشيون
٤٤٤	٩٠٧٥٥	وين	واين
٤٤٦	٢١	مساعدين	مساعدين
٤٤٩	٢	تقاطها	تقاطها
٤٤٩	١٠	دخلوا	دخلوا
٤٥٩	١٢	لن يعض	لن يعض

فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
ملحوظة : بمناسبة طرق الدراسة وطرق البحث	٧
المبحث الأول : عاملا الخير والشر في السلام والحرب	٩
أهم مراجع المبحث الأول	١٠
السلام والحرب والبيئة الدولية	١١
فلسفة السلام وفلسفة الحرب قديما	١٤
الحروب الحديثة وخاصة الاستعمارية	٢٢
القواعد الحديثة لتخفيف ويلات الحروب والسلام الروماني	٢٧
والسلام الديني .	
معاهدة وستفاليا وبدء العلاقات الدولية الحديثة	٢٤
الحاجة إلى نظام والسلام بين الشعوب	٣٧
سير العلاقات الدولية وأثرها في نشأة القانون الدولي	٤١
الخلاصة	٤٩
المبحث الثاني : سياسة المحالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول	٥٥
الأوربية العظمى	
أهم مراجع المبحث الثاني	٥٦
السياسة الدولية بين الديمقراطية والرجعية في النصف الأول	٥٨
من القرن التاسع عشر	
الأفكار الحرة ونشأة الوحدة الروحية للقانون العام وأثرهما	٨٦
في السياسة الدولية في القرن التاسع عشر	
تطور القوميات والدول الأوروبية وروح القانون العام في	٩٢
النصف الأخير من القرن التاسع عشر	
خلاصة	١٣٦
المبحث الثالث : أزمات أوروبا المعاصرة	١٤٥
أهم مراجع المبحث الثالث	١٤٦
انقضاء عهد	١٤٨
الحرب العالمية الأولى	١٥٢

الموضوع	الصفحة
- أزمات ما بعد الحرب العالمية الأولى	١٥٩
الآزمة السياسية	١٦١
الآزمة الاقتصادية	١٧١
الآزمة الاجتماعية	١٨١
أزمة الضمير	١٩٦
صراع الديمقراطية والدكتاتورية	٢٠٦
خلاصة وتعليق	٢٠٨
المبحث الرابع : الاضطراب السياسي الدولي والتنازع على التسلط	٢١٧
أهم مراجع المبحث الرابع	٢١٨
الفوضى السياسية الدولية وأمثلها	٢٢٢
تضحيات الحرب العالمية الأولى	٢٣٦
كوارث الحرب العالمية الثانية وممنها الباهظ	٢٤٣
آمال الشعوب ووعود الزعماء والساسة في بناء عالم أفضل	٢٤٧
النكوص على الأعقاب والاخلال بالوعود والمواثيق	٢٥٩
الصراع بين البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة	٢٦٦
الأمريكية والاتحاد السوفيتي	
الاستعمار يحاول استرداد نشاطه	٢٧٠
خلاصة وتعليق	٢٩٣
المبحث الخامس : القانون الدولي العام والعلاقات السياسية الدولية	٣٠١
أهم مراجع المبحث الخامس	٣٠٢
اختصاصات القانون الدولي العام والفرق بينه وبين القانون	٣٠٤
الداخلي	
سلطان القانون الدولي وقوته التنفيذية	٣١٧
مصادر القانون الدولي وعلاقة نشأة القانون الدولي الحديث	٣١٩
معاهدة وستغاليا وبمؤلف جروسيرس	
أشخاص القانون الدولي ووحداته القانونية	٣٢٣
تفاوت شخصيات القانون الدولي	٣٣٠
المعاهدات وتفسيرها وتعديلها وتنقيحها	٣٤١
القانون الدولي والحروب	٣٤٤
تطور الأسلحة والقانون الدولي العام	٣٤٧

الموضوع	الصفحة
سلاح تخطيط الذرة	٣٥٣
تكتل الدول الديمقراطية الشعبية والدول الديمقراطية الغربية (جبهة الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وآسيا وجبهة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية)	٣٥٨
خلاصة وتعليق	٣٦٢
المبحث السادس : القانون الدولي العام في خدمة السلام	٣٦٧
أهم مراجع المبحث السادس	٣٦٨
حرية الحياة	٣٧٣
متاعب الحضارة الغربية	٣٨٩
المفكرون والسلام العالمي	٣٩٨
عصبة الأمم	٤٠٨
معاهدات ومؤتمرات السلام (معاهدات لوكارنو - ميثاق كيلوج بريان - مؤتمرات نزع السلاح)	٤١٩
وسائل أخرى لتقرير السلام (جامعة الدول الأمريكية - الكومنولث - جامعة الدول العربية - اتحاد دول أوروبا - الدساتير القومية في خدمة السلام - مكافحة جرائم الحرب)	٤٢٧
العقوبات الاقتصادية وميثاق عصبة الأمم	٤٨٣
نظام الأمم المتحدة والسلام العالمي	٤٩٢
السيادة والروح الجديدة للقانون الدولي	٥١٨
خلاصة وتعليق	٥٣٢
تصويب	٥٣٨

أهم بحوث وكتب المؤلف وهي في التشريع التجاري والاقتصاد والمالية والعلاقات السياسية الدولية

- ١ — بحث في تنظيم الصناعة ومكافحة الغش في الشيكولاتة في سويسرا وما يحسن اتباعه عندنا.
 - ٢ — بحث في تنظيم صناعة وتجارة ومنع غش الصابون.
 - ٣ — بحث في تنظيم تجارة وسوق الصوف .
 - ٤ — بحث في مكافحة الغش التجاري ودراصة تحليلية لقوانين الغش التجاري في فرنسا وإنجلترا.
 - ٥ — بحث في نظم المخازن العامة وتشريع سند الخزن في فرنسا وغيرها وما يحسن عمله في مصر.
 - ٦ — بحث في نظام المخازن العامة المبردة من الناحيتين الاقتصادية والتشريعية (سند المخزن) مسترشداً بمخازن ميناء الهافر .
 - ٧ — بحث في نظام السند الزراعي وأثره في تسهيل عمليات التسليف الزراعي في فرنسا وإمكان الاخذ به في مصر .
(وكل هذه البحوث نشرت تباعاً من أغسطس سنة ١٩٣٤ إلى أوائل سنة ١٩٣٦ في مجلة التجارة والصناعة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة (وكانت مملوكة) وتقع جميعها في نحو ٦٠٠ صفحة)
 - ٨ — بحث في نظم التسليف الصناعي وتشريع رهن المحال التجارية والصناعية وقوانين التعاون الصناعي وإنشاء البنك الصناعي الخ... وإمكان الاخذ والعمل بذلك في مصر .
 - ٩ — بحث في سوق القمح وقلبات أسعاره ونظم التسليف عليه في الخارج وسحب السند الزراعي على القمح المخزون في الخارج وإمكان العمل بذلك في مصر .
 - ١٠ — بحث في ضريبة الميراث وأهميتها وتطوراتها في الخارج وإمكان الاخذ بذلك في مصر .
 - ١١ — بحث في نظم جباية الضريبة من الناحية الإدارية والفنية وتعدّل بعض النظم القائمة في مصر (وكل هذه البحوث نشرت تباعاً ما بين سنة ١٩٣٨ و ١٩٤٣ في مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة وتقع هذه البحوث في نحو ٤٠٠ صفحة)
 - ١٢ — بحث في مكافحة بطالة الشباب للتعليم في الخارج وفي مصر .
 - ١٣ — بحث في البناء الاقتصادي لمصر .
- ونشر هذان البحثان في مجلة مصر المعاصرة L'Egypte Contemporaine باللغة الفرنسية ن سني ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ويقعان في نحو ٧٥ صفحة .
- ١٤ — مؤلف في الاقتصاد السياسي بعنوان « مقدمة في الدراسات الاقتصادية من الناحية العملية » ويقع في نحو ٥٠٠ صفحة .
 - ١٥ — مؤلف في العلاقات السياسية الدولية بعنوان « العلاقات السياسية الدولية الحديثة في ضوء القانون الدولي العام » ويقع في نحو ٥٥٠ صفحة .

مطبعة العلوم بشارع الخليج ١٦٢